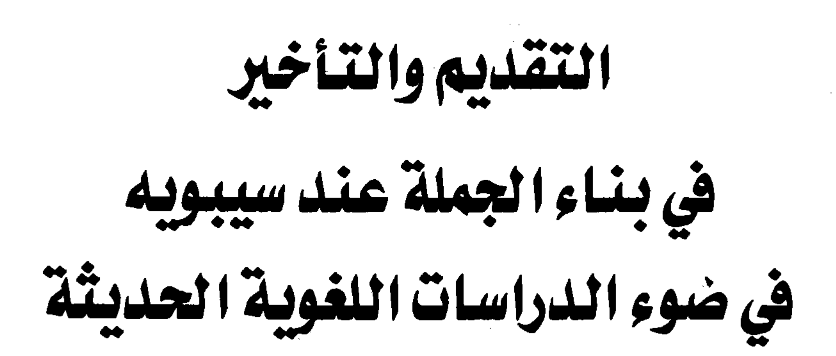


التقديم والتأخير في بناء الجملة عند سيبويه في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة

تأليف

د/ أشرف السعيد السيد خضر

مدرس النحو والصرف

بكلية الآداب بجامعة حلوان

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى للناشر
١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

رقم الإيداع: ٢٠٠٩/١٣٦٥٧
الترقيم الدولى: I.S.B.N
977-255-251-5



للنشر والتوزيع
٥ عطفة فريد - من شارع مجلس
الشعب - السيدة زينب
تليفون: ٠٠٢٠٢٢٣٩٣٧٧١٨
تليفاكس: ٠٠٢٠٢٢٣٩٣٧٧٦٧
daralsahoh@gmail.com

مقدمة

الحمدُ لله رَبِّ العَالمِين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، ﴿رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَل لِّي مِن لَّدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا﴾(*)، ﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي، وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي، واحْلُلْ عُقْدَةً مِن لِّسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾ (**). وبعد ؛

هذه دراسة في النحو العربي عنوانها:

(التقديم والتأخير في بناء الجملة عند سيبويه في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة).

تهدف إلى تعرف ما يلي:

١ - المصطلحات والتعبيرات التي استعملها سيبويه في قضية التقديم والتأخير في بناء الجملة.

٢ - مصادر آراء سيبويه النحوية ورواياته اللغوية في هذه القضية؛ نحو آراء: الخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، وغيرهما. ورواياتهم؛ التي أوردها سيبويه. ومدى استعانته بها في عرضه هذه القضية.

٣ - المادة اللغوية التي اعتمد عليها سيبويه في أحكامه في هذه القضية؛ وهي: الشواهد القرآنية وشواهد الشعر العربي وشواهد النثر العربي.

٤ - أنماط الوجوب وأنماط الجواز وأنماط الامتناع عند سيبويه الخاصة بالتقديم والتأخير في كُلٍّ من: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، والأساليب النحوية، ومكملات الجملة.

٥ - علل الوجوب وعلل الجواز وعلل الامتناع في هذه الأنماط التي ذكرها سيبويه.

(*) سورة الإسراء : من الآية رقم (٨٠) .

(**) سورة طه : من الآية رقم (٢٥) ، والآيات رقم (٢٦، ٢٧، ٢٨) .

٦- فكر سيبويه النحوي في عرضه هذه القضية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ومناهجها؛ إذ «إنَّ الاتصال بالتراث من ناحية، والاتصال بالمنهج الحديث في تطوره السريع من ناحية أخرى، واجب علمي، وواجب قومي».(١)

ودوافع اختيار هذا الموضوع تتمثل في أمرين:

الأوَّل: المكانة العالية التي يتمتع بها كتاب سيبويه بين كتب النحو العربي.

الثاني: أنَّ قضية التقديم والتأخير في بناء الجملة في الكتاب جديرة بالدراسة؛ إذ إنها من القضايا التي شغلت فكر سيبويه؛ فقد حلل الكثير من تراكيبه النحوية في ضوء هذه القضية، وذلك في العديد من أبوابه النحوية.

أمَّا مادة الدراسة فهي النصوص الخاصة بالتقديم والتأخير في بناء الجملة في كتاب سيبويه. وقد وردت هذه المادة متناثرة متفرقة في أبوابه النحوية، في ثنايا حديثه عن قضايا نحوية متباينة، حاولتُ – قدر جهدي – جمع شتاتها ولَمَّ شملها من نصوص الكتاب، الذي عُرفَ عنه أنَّهُ وعر المسلك صعب المرام لا يفصح عمَّا فيه من أوَّل وهلة، وإنَّما يحتاج إلى تدارُسٍ جَيِّدٍ وتَفَهُّمٍ واعٍ لما يقصده سيبويه، وقد لا يتأتَّى ذلك إلَّا بالاستعانة بشروح الكتاب.

ومادة الدراسة هذه تقتصر فقط على الأنماط التي حللها سيبويه في إطار قضية التقديم والتأخير في بناء الجملة، قاصدًا ذلك، دون الأنماط الأخرى التي وردت في الكتاب وتصلح أن تُدْرَسَ في هذه القضية؛ ولم يحللها سيبويه في هذا الإطار، وإنَّما حللها في إطار قضايا أخرى؛ فقد أورد الكثير من الشواهد القرآنية والشعرية والنثرية التي يصلح الاستشهاد بها في قضية التقديم والتأخير، مستشهدًا بها في قضايا أخرى؛ فعلى سبيل المثال: ما ذكره خلال حديثه عن اسم كان وخبرها إذا كانا معرفتين وجواز رفع أيِّهما ونصب الآخر – بعد أن أوضح عدم جواز رفع النكرة اسمًا لكان ونصب المعرفة خبرًا لها – قائلاً: «وإذا كانا معرفةً فأنتَ بالخيار: أيُّهما ما جعلته فاعِلاً رفعته ونصبتَ الآخر،.... تقول: ما كان أخاك إلَّا زيدٌ، كقولك ما ضربَ أخاكَ إلَّا زيدٌ. ومثل ذلك قوله عزَّ وجلَّ: ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ

---

(١) النحو العربي والدرس الحديث : ٧ ، وانظر : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث : ٢٥ .

قَالُوا﴾ (*)﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ (**). وقال الشاعر:

وَقَدْ عَلِمَ الأَقْوَامُ مَا كَانَ دَاءَهَا … بِثَهْلاَنَ إِلَّا الخِزْيُ مِمَّنْ يَقُودُهَا

وإن شئتَ رفعتَ الأوَّل كما تقول: ما ضرَبَ أخوكَ إلَّا زيدًا. وقد قرأ بعض القراء ما ذكرنا بالرفع». (١)

فعلى الرغم من أنَّ أمثلة هذا النص وشواهده تصلح للدرس في إطار قضية التقديم والتأخير، فإنَّ سيبويه لم يحللها في هذا الإطار، وإنَّما حللها في إطار جواز رفع أيٍّ الاسمين المعرفتين ونصب الآخر مع كان.

فهذا الموضع ونظائره كثيرة لم تتناولها الدراسة فهي خارجة عن مادتها؛ إذ إنَّ هذه الدراسة تهدف إلى تعرف فكر سيبويه في قضية التقديم والتأخير في بناء الجملة وطريقة عرضه إيَّاها، لا إلى حصر الأمثلة والشواهد الواردة في الكتاب التي تصلح أن تمثل نمطًا من أنماط التقديم أو التأخير في بناء الجملة، دون توجه من سيبويه إلى ذلك.

وقد استقيتُ هذه المادة من تحقيق الكتاب للأستاذ عبد السلام محمد هارون، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة: الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

ولم يحظ موضوع التقديم والتأخير في بناء الجملة عند سيبويه بدراسة نحوية متكاملة، تجمع شتاته وتوضح صورته وتبين خصائصه وتبرز فكر سيبويه النحوي فيه. غير أنَّ هناك **دراسات سابقة** تناولت في ثناياها بصورة متفرقة مواضع قليلة جدًّا من مواضع التقديم والتأخير في بناء الجملة عند سيبويه؛ وهي في تناولها لهذه المواضع لم يكن في اعتبارها خدمة قضية التقديم والتأخير عند سيبويه، وإنَّما كان هدفها من ذلك خدمة الأغراض الرئيسية التي بُنِيَتْ من أجلها هذه الدراسات.

وما توصلتُ إليه من هذه الدراسات ينقسم إلى نوعين:

الأوَّل: دراسات أجريت في إطار (بناء الجملة عند سيبويه)؛ وهي:

(*) سورة الجاثية: من الآية رقم (٢٥).
(**) سورة الأعراف: من الآية رقم (٨٢).
(١) الكتاب: ١/ ٤٩ – ٥٠.

١- **الفعل في كتاب سيبويه في ضوء النحو:**
عفاف محمد حسانين – رسالة ماجستير – كلية دار العلوم – جامعة القاهرة – ١٩٦٦ م.

٢- **النَّوَاسخ في كتاب سيبويه:**
حسام سعيد النعيمي – رسالة ماجستير – كلية الآداب – جامعة القاهرة – ١٩٦٧ م.

٣- **مفهوم الإسناد وأركان الجملة عند سيبويه، دراسة منهجية في النحو العربي:** محمد الدسوقي الزغبي – رسالة دكتوراه – كلية الآداب – جامعة عين شمس – ١٩٨٣ م.

٤- **الجملة الطلبية عند سيبويه:**
خديجة عبد الله سرور الصَّبَّان – رسالة ماجستير – كلية الآداب – جامعة القاهرة – ١٩٨٣ م.

٥- **الحذف والتقدير عند سيبويه، دراسة تفسيرية معيارية:**
فكري محمد أحمد سليمان – رسالة دكتوراه – كلية الألسن – جامعة عين شمس – ١٩٨٨ م.

٦- **الجملة الفرعية في اللغة العربية بين تحليل سيبويه، والقواعد التحويلية، دراسة توليدية تحويلية:**
معصومة عبد الصاحب محمد حسن – رسالة دكتوراه – كلية الآداب – جامعة الإسكندرية – ١٩٩٥ م.

٧- **تحليل سيبويه للجملة الفعلية في ضوء علم اللغة الحديث:**
محمد ناصر صالح حميد – رسالة دكتوراه – كلية الآداب – جامعة الإسكندرية – ١٩٩٦ م.

الثاني: دراسات أُجريت في إطار (التقديم والتأخير في بناء الجملة)؛ وهي:

١- **القيمة النحوية للموقع:**
أحمد محمد عبد العزيز كشك – رسالة ماجستير – كلية دار العلوم – جامعة القاهرة – ١٩٧٥ م.

٢- **قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي:**
أحمد عبد الباقي عبَّاس – رسالة ماجستير – كلية دار العلوم – جامعة القاهرة – ١٩٧٧ م.

٣- **التقديم والتأخير في الجملة الاسمية البسيطة غير المنسوخة في القرآن الكريم:**
فوزية يعقوب طاهر عبد الرحمن – رسالة دكتوراه – كلية الآداب – جامعة الإسكندرية – ١٩٩٣ م.

٤- نظام ترتيب الكلام في الجملة العربية في ضوء النظرية التحويلية:

صبحي إبراهيم عبد الجواد الفقي - رسالة ماجستير - كلية الآداب - جامعة طنطا - ١٩٩٤ م.

٥- مخالفة الأصل بالتقديم والتأخير في القرآن الكريم، دراسة تحليلية:

فريد أحمد البسطاويسي - رسالة ماجستير - كلية دار العلوم - جامعة القاهرة- ١٩٩٥ م.

فهذه الدراسات بنوعيها تناولت بداخلها عَرَضًا مواضعَ قليلة جدًّا من مواضع التقديم والتأخير في بناء الجملة عند سيبويه.

ومن هذا العرض السابق يتضح أنَّ موضوع (التقديم والتأخير في بناء الجملة عند سيبويه) لم يدرس دراسة نحوية مستقلة متكاملة؛ وهذا ما سيقوم به هذا البحث بِمَشِيئَةِ الله تَعَالَى، مستفيدًا من بعض هذه التناولات السابقة.

وتنهج الدراسة في تناولها لمواضع التقديم والتأخير في بناء الجملة عند سيبويه **المنهج الوصفي التحليلي**؛ حيث تقوم بعرض أنماط الوجوب وأنماط الجواز وأنماط الامتناع كما وردت في الكتاب، وتصنيفها حسب أنواع جملها، وتحليل أمثلتها وشواهدها وعللها، ثم تحليل عرض سيبويه هذه الأنماط في ضوء المناهج اللغوية الحديثة.

ولقد أدت طبيعة البحث إلى أن يكون فيه مقدمة وتمهيد وخمسة فصول وخاتمة؛ والتمهيد والفصول الخمسة على النحو الآتي:

التمهيد: يعرض مصطلحات التقديم والتأخير في بناء الجملة عند سيبويه، وتعبيرات الوجوب والجواز والامتناع التي استعملها في أحكامه في هذه القضية.

الفصل الأوَّل: مصادر التقديم والتأخير: يعرض مصادر آراء سيبويه النحوية ورواياته اللغوية في هذه القضية؛ نحو آراء كُلٍّ من: الخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، وأبي الخطَّاب الأخفش، وعيسى بن عمر،... وغيرهم. ورواياتهم، مبيِّنًا إلى أيِّ حدٍّ أسهمت هذه الآراء والروايات في عرض سيبويه هذه القضية.

الفصل الثاني: شواهد التقديم والتأخير: يعرض المادة اللغوية التي استشهد بها سيبويه لآرائه في أنماط التقديم والتأخير؛ وهي: الشواهد القرآنية، والشواهد الشعرية، والشواهد

النثرية. مُحْصِيًا إيَّاها، ومبيِّنًا مواضع الاستشهاد بها، ومنهج سيبويه في ذلك.

الفصل الثالث: وجوب التقديم أو التأخير: يتناول الأنماط الواجبة التقديم أو التأخير في كُلٍّ من: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، والأساليب النحوية، ومكملات الجملة. بأنواعها المختلفة حسب ورودها عند سيبويه.

وخلال هذا التناول يُوضح علل وجوب هذه الأنماط التي ذكرها سيبويه. كما يُحَلِّل طريقة عرض سيبويه هذه الأنماط في ضوء المناهج اللغوية الحديثة؛ المنهج الوصفي والمنهج التحويلي والمنهج الوظيفي.

الفصل الرابع: جواز التقديم أو التأخير: يتناول الأنماط الجائزة التقديم أو التأخير في كل من: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، والأساليب النحويَّة، ومكملات الجملة بأنواعها المختلفة حسب ورودها عند سيبويه.

وخلال هذا التناول يُوضح علل جواز هذه الأنماط التي ذكرها سيبويه. كما يُحَلِّل طريقة عرض سيبويه هذه الأنماط في ضوء المناهج اللغوية الحديثة؛ المنهج الوصفي والمنهج التحويلي والمنهج الوظيفي.

الفصل الخامس: امتناع التقديم أو التأخير: يتناول الأنماط الممتنعة التقديم أو التأخير في كُلٍّ من: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، والأساليب النحوية، ومكملات الجملة. بأنواعها المختلفة حسب ورودها عند سيبويه.

وخلال هذا التناول يُوضح علل امتناع هذه الأنماط التي ذكرها سيبويه. كما يُحَلِّل طريقة عرض سيبويه هذه الأنماط في ضوء المناهج اللغوية الحديثة: المنهج الوصفي والمنهج التحويلي والمنهج الوظيفي.

ثم **الخاتمة:** تتناول النتائج التي توصلت إليها الدراسة. وفي النهاية قائمة مصادر الدراسة ومراجعها.

اللَّهُمَّ اغْفِرْ زَلَّاتِي وَآمِنْ رَوْعَاتِي، وَزِدْنِي عِلْمًا، وَتَقَبَّلْ مِنِّي صَالِحَ عَمَلِي، وَتَجَاوَزْ لِي عَنْ سَيِّئِهِ؛ فَإِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لَكَ، بِيَدِكَ الخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ

تمهيد

يهدف هذا التمهيد إلى توضيح مفاتيح قضية التقديم والتأخير في بناء الجملة عند سيبويه؛ وتتمثل هذه المفاتيح في:

أولاً: المصطلحات التي استعملها سيبويه للتعبير عن مدلولات هذه القضية.

ثانيًا: التعبيرات التي استعملها في الإبانة عن أحكام الوجوب والجواز والامتناع في هذه القضية.

وتحديد المصطلح ومفهومه عند سيبويه ليس أمرًا هيِّنًا، وإنَّما هو أمرٌ غايةٌ في الصعوبة؛ يحتاج إلى استقراءٍ جيِّدٍ لنصوصه، وتتبع واعٍ لمواطن استعماله للمصطلح ومراده منه. هذا إذا كان المصطلح من المصطلحات المستقرة في الكتاب، ولكن الأمر يزداد صعوبة مع المصطلحات غير المستقرة، وهي كثيرة عند سيبويه؛ حيث يذكر «أسماءً عابرةً وتراكيب متغيرةً، لا تكاد تثبتُ على لفظ واحِدٍ أو صورةٍ واحدةٍ إلَّا قليلاً». (١)

أمَّا تعبيرات سيبويه وعباراته فإنها «تتفاوتُ وضوحًا وغموضًا، فرُبَّما وضحتْ حتى تصير كفلق الصبح سفورًا وإشراقًا، وتستبق إلى الفهم ألفاظه ومعانيه، وربَّما غمضتْ واستغلقت حتى تكون كالأحاجي والطلسمات، يحارُ فيها الفهم ويزيدُ عنها القارئ عجزًا وكلالاً، وبين هذين الحدَّين مراتب من الوضوح والغموض لا تكاد تحصى كثرةً». (٢)

وهذا هو شأنُ عبارات الكتاب الخاصة بقضية التقديم والتأخير في بناء الجملة، والدَّالة على الوجوب أو الجواز أو الامتناع فيها؛ فإنَّها تتراوح أيضًا بين الوضوح والغموض.

أوَّلاً: مصطلحات التقديم والتأخير:

استعمل سيبويه خلال تعرضه لقضية التقديم والتأخير في بناء الجملة مصطلحات عبَّر

---

(١) سيبويه إمام النحاة: ١٧٢، وانظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: ١٣٠-١٤٧، والمصطلحات النحوية في كتاب سيبويه: ٣٣٠ - ٣٣٣.

(٢) سيبويه إمام النحاة: ١٦٠، وانظر: المدارس النحوية: ٦٢.

بها عن أحوال ترتيب عناصر الجملة؛ وهذه المصطلحات هي: التقديمُ، والتأخيرُ، والقلبُ، والبدءُ، والابتداءُ، والحَدُّ، وحَدُّ اللفظِ، والأصلُ، وحَدُّ الكلامِ، ووجهُ الكلامِ، والمستقيمُ القبيحُ. نعرضها على النحو الآتي:

١ – التقديم:

شاع مصطلح التقديم في الاستعمال عند سيبويه، وكان يقصد به: وضع عنصر من عناصر الجملة في موقع مقدَّم على عنصر آخر فيها، سواءٌ أكان هذا الترتيب يمثل الترتيب الأصلي لعناصر الجملة أم غير ذلك. ويستوي في ذلك كون هذين العنصرين أو أحدهما إسنادِيًّا أم غير إسناديٍّ.

وذلك نحو قوله [1]:

- «إن شئتَ قلتَ: كان أخاكَ عبدُ الله، فقدَّمْتَ وأخَّرتَ كما فعلتَ ذلك في ضربَ لأنَّه فِعْلٌ مثله، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في ضربَ».

- «هذا باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة؛ وذلك قولك: ما كان أحدٌ مثلَكَ،.... والتقديم والتأخير في هذا بمنزلته في المعرفة وما ذكرتُ لك من الفعل».

- «تقول: ما زيدٌ إلَّا منطلقٌ، تستوي فيه اللغتان (التميمية والحجازية)،.... فلم تقوَ ما (الحجازية) في باب قلب المعنى، كما لم تقوَ في تقديم الخبر».

وقد استعمل سيبويه من مادة هذا المصطلح: الفعل الماضي المبني للمعلوم (قَدَّمَ)، والمبني للمجهول (قُدِّمَ)، والفعل المضارع المبني للمعلوم (يُقَدِّمُ)، والمبني للمجهول (يُقَدَّمُ)، واسم المفعول (مُقَدَّمٌ).

أ – الفعل الماضي المبني للمعلوم (قَدَّمَ)؛ نحو قوله [2]:

«إنْ قدَّمْتَ المفعول وأخَّرتَ الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأوَّل، وذلك قولك:

---

(١) الكتاب: ١ / ٤٥، ٥٤- ٥٥، ٥٩، وانظر: ١ / ٥٦، ٧٢، ٧٨، ٨١، ٩٦، ٩٩، ١٠٠، ١١٠، ٢٠٣، ٤١٨، ٤٣٧، ٢ / ١٤٣، ١٥٥، ٣١٧، ٣ / ١١٥، ١٦٩.

(٢) الكتاب: ١ / ٣٤، وانظر: ١ / ٤٢، ٤٥، ٤٧، ٥٦، ٥٩، ٦١، ٧٠، ٨٠، ٩٨، ٩٩، ١٠٣، ١٢٠، ١٧٥، ٤٢٣، ٢ / ٨٨، ٣٣٩، ٣٥٤، ٤٠٥، ٣ / ١٨٣.

ضربَ زيدًا عبدُ الله».

ب - الفعل الماضي المبني للمجهول (قُدِّمَ)؛ نحو قوله [1]:

«هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيًّا على الفعل قُدِّمَ أو أُخِّرَ،...».

جـ - الفعل المضارع المبني للمعلوم (يُقَدِّمُ)؛ نحو قوله [2]:

«كأنَّهم إنَّما يُقَدِّمُونَ الذي بيانه أهمُّ لهم وهم ببيانه أعْنَى، وإن كانا جميعًا يُهِمَّانهم ويَعنِيَانِهم».

د - الفعل المضارع المبني للمجهول (يُقَدَّمُ)؛ نحو قوله [3]:

«لا يُقَدَّمُ المفعول فيه فتقول: ماءً امتلأتُ، كما لا يُقَدَّمُ المفعول فيه في الصفة المشبَّهة».

هـ - اسم المفعول (مُقَدَّمٌ)؛ نحو قوله [4]:

«إن قَدَّمتَ المفعول وأَخَّرتَ الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأوَّل، وذلك قولك: ضربَ زيدًا عبدُ الله؛ لأنَّك إنَّما أردتَ به مؤخَّرًا ما أردتَ به مقدَّمًا،... فمن ثم كان حدُّ اللفظ أن يكون فيه مقدَّمًا».

ومن خلال استقراء نصوص سيبويه الخاصة بالتقديم والتأخير يُلاحظ أنه لم يستخدم مصطلح (التَّقَدُّم)؛ وإنَّما استخدم من مادته الفعل الماضي (تَقَدَّمَ) في موضع واحدٍ فقط، والفعل المضارع (يَتَقَدَّمُ) في موضع واحد أيضًا؛

وهذان الموضعان هما [5]:

- قوله: «كلَّما تقدَّمَ (الحال العامل فيها الجار والمجرور) كان أضعف له وأبعد، فمن ثم لم يقولوا: قائمًا فيها رجُلٌ، ولم يحسن حسن: فيها قائمًا رجلٌ».

---

(٣) السابق: ١/ ٨٠، وانظر: ١/ ١٢٢.

(١) السابق: ١/ ٣٤، وانظر: ١/ ٥٦، ٧١، ٧٣، ١٠٠، ١٣٥، ٢/ ٥١، ١٢٧، ٣٣٧، ٣٥٥.

(٢) السابق: ١/ ٢٠٥، وانظر: ٢/ ٣٣٥، ٣٣٧، ٣/ ١٣، ١١٠، ١١١، ١٦٢.

(٣) السابق: ١/ ٣٤، وانظر: ١/ ٥٩، ٦١، ٩٨، ١٠٨، ١١٠، ٢٠٣، ٢/ ٨٨، ٩٢، ١٢٧، ٢٨٧، ٣٥٤.

(٤) الكتاب: ٢/ ١٢٥، ٣/ ١١٢.

- وقوله: «اعلم أنَّ حروف الجزاء يقبح أن تتقدَّم الأسماءُ فيها قبل الأفعال».

هذا، ولم يستعمل سيبويه مصطلح (التقديم) في قضاياه الصرفية، وخصوصًا قضية (القلب المكاني) التي كان من المتوقع أن يستعمله فيها، ولكنه استعمل الفعل الماضي من مادة هذا المصطلح في موضع واحد فقط؛ وهو ما ورد في (باب تحقير ما كان فيه قلب)؛ حيث قال(١): «فمن ذلك قول العجَّاج: * لاثٍ بِهِ الأَشَاءُ والعُبْرِيُّ *

إنَّما أرادَ لائِثٌ، ولكنَّهُ أخَّرَ الواو وقَدَّمَ الثاءَ».

كما استعمل الفعل المضارع المبني للمجهول منها في موضع واحدٍ أيضًا؛ وهو ما ورد في (باب ما يكسَّر عليه الواحد)؛ حيث قال(٢): «إذا جمعتَ فَعْوَلاً فبناؤه بناء فَوْعَل في اللفظ سواءٌ. ألا ترى أنَّ الواوين يُقَدَّمان ويُؤَخَّرَانِ. وذلك قولك إذا أردتَ فَوْعَلاً قَوَّلٌ، وإذا أردتَ فَعْوَلاً قَوَّلٌ».

ولعل سيبويه في هذين الموضعين يقترب من استخدام مصطلح (التقديم) في الصرف؛ بمعنًى وضع حرف من أحرف الكلمة في موقع مقدَّم على حرف آخر فيها دون أن يذكر المصطلح صراحةً.

٢ - التأخير:

استعمل سيبويه هذا المصطلح، وكان يعني عنده: وضع عنصر من عناصر الجملة في موقع مؤخَّر عن عنصر آخر فيها، سواءٌ أكان هذا الترتيب يمثل الترتيب الأصلي لعناصر الجملة أم غير ذلك. ويستوي في ذلك أيضًا كون هذين العنصرين أو أحدهما إسناديًا أم غير إسناديٍّ.

وذلك نحو قوله(٣):

- «تقول: ما كان فيها أحدٌ خيرًا منك، وما كان أحدٌ خيرًا منكَ فيها،.... والتقديم ههنا

(٥) السابق: ٣/ ٤٦٦.
(١) السابق: ٤/ ٣٦٩- ٣٧٠.
(٢) الكتاب: ١/ ٥٦، ٧٨، ١١٩، وانظر: ١/ ٤٥، ٥٥، ٧٢، ٨١، ٩٦، ٩٨، ١١٠، ١٢٠، ٢٠٣، ٤١٨، ٢/ ١٢٤، ١٤٣، ١٥٥، ٣١٧، ٣/ ١٧٩.

والتأخير فيما يكون ظرفًا أو يكون اسمًا، في العناية والاهتمام، مثله فيما ذكرتُ لك في باب الفاعل والمفعول. وجميع ما ذكرتُ لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربيٌّ جيِّدٌ كثيرٌ».

- «فإن قلتَ: ضربَني وضربْتُهُمْ قومُكَ، رفعتَ لأنَّك شغلتَ الآخر فأضمرتَ فيه، كأنَّك قلتَ: ضربَني قومُكَ وضربْتُهُمْ على التقديم والتأخير».

- «فإن ألغيتَ قلتَ: عبدُ الله أظنُّ ذاهبٌ، وهذا إخالُ أخوكَ، وفيها أُرَى أبوكَ. وكُلَّما أردتَ الإلغاء فالتأخير أقوى. وكُلٌّ عربيٌّ جيِّدٌ».

وقد استعمل سيبويه من مادة هذا المصطلح: الفعل الماضي المبني للمعلوم (أَخَّرَ)، والمبني للمجهول (أُخِّرَ)، والفعل المضارع المبني للمعلوم (يُؤَخِّرُ)، والمبني للمجهول (يُؤَخَّرُ)، واسم المفعول (مُؤَخَّرٌ).

أ – الفعل الماضي المبني للمعلوم (أَخَّرَ)؛ نحو قوله [(١)]:

«إن شئتَ قدَّمتَ أو أخَّرتَ فقلتَ: كُسِيَ الثوبَ زيدٌ، وأُعْطِيَ المَال عبدُ الله».

ب – الفعل الماضي المبني للمجهول (أُخِّرَ)؛ نحو قوله [(٢)]:

«هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيًّا على الفعل قُدِّمَ أو أُخِّرَ،...».

جـ – الفعل المضارع المبني للمعلوم (يُؤخِّرُ)؛ نحو قوله [(٣)]:

«قولك: ما أحسنَ عبدَ الله،.... لا يجوز أن تُقَدِّمَ عبدَ الله و تُؤخِّرَ ما، ولا تزيل شيئا عن موضعه».

د – الفعل المضارع المبني للمجهول (يُؤخَّرُ)؛ نحو قوله [(٤)]:

«(إنَّ) ليس بفعل و إنَّما هو مشبَّهٌ به. ألا ترى أنه لا يُضْمَر فيه فاعِلٌ ولا يُؤخَّرُ فيه الاسم».

---

(١) السابق: ١/ ٤٢، وانظر: ١/ ٣٤، ٤٥، ٤٧، ٥٦، ١٠٣، ١٢٠، ٢٠٣، ٤٢٣، ٢/ ٨٨، ٣٣٥، ٣٦٢، ٤٠٥، ٣/ ٦٦.

(٢) السابق: ١/ ٨٠، وانظر: ٢/ ١٢٢.

(٣) السابق: ١/ ٧٢ – ٧٣، وانظر: ١/ ٥٦، ١٢٦، ٢/ ١٢٧، ٣/ ٧٠.

(٤) الكتاب: ١/ ٩٥، وانظر: ٢/ ١٥٨، ٣/ ١٣.

هـ- اسم المفعول (مُؤَخَّرٌ)؛ نحو قوله [١]:

«ليس وكان يجوز فيهما النَّصب وإنْ قدَّمتَ الخبر ولم يكن مُلتبِسًا لأنَّك لـو ذكـرتهما كـان الخبر فيهما مقدَّمًا مثلَهُ مُؤَخَّرًا».

هـذا، ومـا ذُكـر عـن عـدم اسـتعمال سـيبويه مصـطلح (التقـديم) في قضـاياه الصرفيـة، وخصوصًا قضية (القلب المكاني) ينطبق على مصطلح (التأخير)؛ إذ لم يستعمله في الصرف أيضًا؛ وإنَّما استعمل من مادته الفعل الماضي (أَخَّرَ) والفعل المضارع المبني للمجهول (يُؤَخَّرُ)، فقط، مع نظيريهما من مصطلح (التقديم)؛ وذلك في الموضعين اللذين سبق ذكرهما.

وهذا يقترب أيضًا عنده من استعمال مصطلح (التأخير) في الصرف؛ بمعنى وضع حرف من أحرف الكلمة في موقع مُؤَخَّر عن حرف آخر فيها.

٣ – القلب:

عبَّر سيبويه بمصطلح (القلب) في قضية التقديم والتأخير في بناء الجملة وأراد به: تبديل الترتيب بين عنصرين من عناصر الجملة، أيًّا كان هذان العنصران.

ويبـدو أن هـذا المـدلول يسـاوي عنـده مـدلول مصـطلحي (التقـديم) و(التـأخير) في آنٍ واحدٍ؛ أي تقديم العنصر الثاني على العنصر الأوَّل وتأخير العنصر الأوَّل عن العـنصر الثـاني؛ غير أنَّ سيبويه استخدم مصـطلح (القلـب) في مواضـع قليلـة؛ فقـد ذكـره تسـع مـرات فقـط، بخلاف هذين المصطلحين اللذين شاع استعمالهما عنده.

ومن هذه المواضع قوله [٢]:

- «أمَّـا يـونس فيقـول: أإنْ تَـأْتِنِي آتِيـكَ. وهـذا قبـيح يُكْـرَهُ في الجـزاء وإنْ كـان في الاستفهام...، كما يقبح أنْ تقولَ: أتذكرُ إذ إنْ تـأتِنِي آتِيـكَ. فلـو قلـت: إنْ أتيتَنِي آتِيـكَ عـلى القلب كان حسنًا».

- «وسألتُ الخليل فقلتُ: ما منعهم أن يقولوا: أحقًّا إنَّك ذاهـبٌ؟ عـلى القلـب، كأنَّك

(١) السابق: ١/ ٦١، وانظر: ١/ ٣٤، ٤٨، ٥٩، ٩٨، ١٠٨، ١١٠، ٢٠٣، ٢/ ٨٨، ١٢٧، ٢٨٧، ٣/ ١٧٠، ١٨٠.

(٢) الكتاب: ٣/ ٨٣، ١٣٥، وانظر: ٢/ ٥٠، ٥١، ٥٢، ٣١٧، ٣/ ٧١، ١٣٧.

قلتَ: إنَّكَ ذاهِبٌ حقًّا، وإنَّك ذاهِبٌ الحقَّ، وأإنَّكَ منطلقٌ حقًّا؟ فقال: ليس هذا من مواضع إنَّ».

ولكن، لماذا استخدم سيبويه مصطلح (القلب) في هذه المواضع دون غيرها من مواضع التقديم والتأخير، ولم يستخدم مصطلحي (التقديم) و(التأخير) فيها؟

من خلال استقراء هذه المواضع يمكن القول: إنَّ سيبويه استخدمه في المواضع التي اهتم فيها بدلالة العنصرين المقلوبين على وظيفتيهما النحويتين. بخلاف المواضع الأخرى التي اهتم فيها أكثر بالتركيب نفسه وأسلوب ترتيب عناصره أو العلاقة بين العامل والمعمول وتأثيرها على ترتيب عناصر الجملة.

ومن أمثلة ذلك: استخدامه هذا المصطلح عندما أجاز في الشعر فقط تأخير (الفعل المرفوع) أو (خبر إنَّ) عن اسم الشرط وفعل الشرط المجزوم، وذلك على نية التقديم؛ لتضمنهما للمعنى الوظيفي النحوي لجملة جواب الشرط ذات الفعل المجزوم؛ فقد قال [(١)]: «قال الهُذَلِيّ:

فَقُلْتُ تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِهَا لاَ يَضِيرُهَا

...، كأنه قال: لا يضيرُها من يأتِهَا، كما كان: وإنِّي مَتَى أُشرفْ ناظِرُ على القلب».

وسوف يتضح هذا بصورة أوضح عند تناول مواضع هذا المصطلح كلِّها في عرض أنماط الوجوب والجواز والامتناع عند سيبويه.

وقد استعمل سيبويه كذلك - في قضية التقديم والتأخير - من مادة هذا المصطلح: الفعل الماضي (قَلَبَ) وذلك في موضع واحد فقط، والفعل المضارع المبني للمجهول (يُقْلَبُ) في موضع واحدٍ أيضًا؛ وهذان الموضعان هما [(٢)]:

- قوله: «تقول: ما فيها إلَّا زيدٌ، وما علمتُ أنَّ فيها إلَّا زيدًا. فإنْ قلبْتَهُ فجعلته يَلِي أنَّ وما في لغة أهل الحجاز قبحَ ولم يجز».

(١) السابق: ٣/ ٧٠- ٧١.
(٢) الكتاب: ٢/ ٣١٧، ١/ ١١٥.

- وقوله: «ليس هذا (صيغة المبالغة) بمنزلة قولك: حَسَنٌ وَجهَ الأخِ، لأنَّ هذا لا يُقْلَبُ ولا يُضمرُ».

ولم يقتصر استخدام سيبويه مصطلح (القلب) على قضية التقديم والتأخير في بناء الجملة؛ وإنَّما استخدمه كذلك في أبوابه الصرفية؛ بدلالتين مختلفتين:

الأولي: القلب المكاني، الذي «يراد به نقل حرف من أصول الكلمة من موضعه إلى موضع حرفٍ آخر فيها». (١) وذلك نحو قوله (٢):

- «هذا باب تحقير ما كان فيه قَلْبٌ....

مثل ذلك أَيْنُقٌ إنَّما هو أَنْوُقٌ في الأصل، فأبدلوا الياء مكان الواو وقَلَبُوا».

- «كان أصل أشياء شَيْئَاء، ومثل هذا في القلب طَأْمَنَ واطْمَأَنَّ».

الثانية: القلب الذي هو نوعٌ من الإعلال؛ وهو ما «يراد به تحويل أحد حروف العلة وهي: ا، و، ي، وما يلحق بها وهو الهمزة إلى حرف آخر منها بحيث يختفي أحدهما ليحل محله غيره من بينها طبقًا لضوابط محدودة في كتب الصرف». (٣)

وذلك نحو قوله (٤):

- «هذا باب تقلب الواو فيه ياءً....

كانت الياء الغالبة في القلب لا الواو؛ لأنَّها أَخَفُّ عليهم، لشبهها بالألف. وذلك قولك في فَيْعِلٍ: سَيِّدٌ وَصَيِّبٌ، وإنَّما أصلهما سَيْوِدٌ وصَيْوِبٌ».

- «أمَّا فَعَاعِلُ من جِئْتُ وسُؤْتُ فتقول فيه سَوَايَا وجَيَايَا، لأن فَعَاعِل من بِعْتُ وقُلْتُ مهموزان، فلما وافقت اللام مهموزة لم يكن من قلْبِ اللام ياءً بُدٌّ».

(١) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: ٢١٦.

(٢) الكتاب: ٣/ ٤٦٥-٤٦٦، ٤/ ٣٨٠-٣٨١، وانظر في حصر مواضع (القلب المكاني) في الكتاب؛ فهارس كتاب سيبويه: ٣٦٢-٣٦٣.

(٣) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: ٢١٥.

(٤) الكتاب: ٤/ ٣٦٥، ٣٧٨. وانظر في حصر مواضع هذا (القلب) في الكتاب؛ فهارس كتاب سيبويه: ٥٩٩-٦١٣.

٤ – البَدْءُ:

من المصطلحات التي استخدمها سيبويه في قضية التقديم والتأخير في بناء الجملة مصطلح (البدء)؛ وأراد به: ذكر عنصر من عناصر الجملة قبل عنصر آخر فيها مباشرةً.

وقد ورد عنده في نصٍّ واحدٍ فقط ثلاث مرَّاتٍ؛ وهو قوله [١]: «وتقول: أضربتَ زيدًا أم قتلتَهُ؟ فالبدءُ ههنا بالفعل أحسنُ، لأنَّك إنَّما تسأل عن أحدهما لا تدري أيَّهما كان، ولا تسألُ عن موضع أحدهما، فالبَدْءُ بالفعل ههنا أحسنُ، كما كان البدْءُ بالاسم ثَمَّ فيما ذكرنا أحسنُ». يعني في قوله: (أزيدٌ عندكَ أم عمرٌو؟) في أوّل الباب.

وقد استعمل سيبويه من مادة هذا المصطلح: الفعل الماضي المبني للمعلوم (بَدَأَ)، والمبني للمجهول (بُدِئَ)، والفعل المضارع المبني للمعلوم (يَبْدَأُ)، والمبني للمجهول (يُبْدَأُ)، واسم المفعول (مبدُوءٌ).

أ – الفعل الماضي المبني للمعلوم (بَدَأَ)؛ نحو قوله [٢]:

«لا يقالُ: عجبتُ من ضربِكَنِي إن بَدَأْتَ به قبل المتكلم، ولا من ضربِهِيكَ، إنْ بَدَأْتَ بالبعيد قبل القريب».

ب – الفعل الماضي المبني للمجهول (بُدِئَ)؛ ورد فقط في قوله [٣]:

«فإن بَدَأْتَ بالغائب فقلت: أعطاهُوكَ، فهو في القبح وأنه لا يجوز، بمنزلة الغائب والمخاطب إذا بُدِئَ بهما قبل المتكلم».

جـ – الفعل المضارع المبني للمعلوم (يَبْدَأُ)؛ ورد فقط في قوله [٤]:

«وإنَّما قبح عند العرب كراهية أن يَبْدَأَ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب،...، فكما كان المتكلم أولى بأن يَبدأَ بنفسه قبل المخاطب، كان المخاطب...».

---

(١) الكتاب: ٣/ ١٧١.
(٢) السابق: ٢/ ٣٥٨، وانظر: ٢/ ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥،، ٣/ ١٧٠.
(٣) السابق: ٢/ ٣٦٤.
(٤) السابق: الصفحة نفسها.

د – الفعل المضارع المبني للمجهول (يُبْدَأُ)؛ ورد فقط في قوله (١):

«وإنَّما كان المخاطب أولى بأن يُبْدَأَ به من قبل أنَّ المخاطب أقربُ إلى المتكلِّم من الغائب، فكلما كان المتكلم أولى بأن يَبدَأَ بنفسه قبل المخاطب، كان المخاطب الذي هو أقربُ من الغائب أولى بأن يُبدَأَ به من الغائب».

هـ – اسم المفعول (مَبْدُوءٌ)؛ نحو قوله (٢):

«إذا لم يكن في الجرِّ (يعني قول الشاعر: مُدْخِلَ الظِّلِّ رأسَهُ) فحَدُّ الكلام أن يكون الناصِبُ مَبْدُوءًا به».

٥ – الابتداء:

استخدم سيبويه مصطلح (الابتداء) خلال تعرضه لقضية التقديم والتأخير في بناء الجملة، وقصد به: صدارة أحد عناصر الجملة على العناصر الأخرى فيها.

والمواضع التي ورد فيها؛ هي (٣):

– قوله: «إن ابتدأتَ فقلتَ: ظنِّي زيدٌ ذاهبٌ. كان قبيحًا، لا يجوز البتة،...، وإنَّما ضَعُفَ هذا في الابتداء كما يَضْعُفُ: غير شَكٍّ زيدٌ ذاهبٌ، وَحَقًّا عمرٌو منطلقٌ».

– وقوله: «صارت (أيُّهم) بمنزلة الابتداء. ألا ترى أنَّ حَدَّ الكلام أن تُؤَخِّرَ الفعل فتقول: أيَّهم رأيتَ؟ كما تفعل ذلك بالألف، فهي نفسها بمنزلة الابتداء».

– وقوله: «اعلم أنه ليس يحسنُ لأنَّ أنْ تلي إنَّ ولا أنَّ، كما قَبُحَ ابتداؤُكَ الثقيلة المفتوحة وحسن ابتداؤُكَ الخفيفة،... ألا ترى أنَّك لا تقول: إنَّ أنَّكَ ذاهبٌ في الكتاب، ولا تقول: قدْ عرفتُ أنَّ إنَّكَ منطلقٌ في الكتاب. وإنَّما قبح هذا ههنا كما قَبُحَ في الابتداءِ ألا ترى أنه يقبح أن تقول أنَّكَ منطلقٌ بلغني أو عرفتُ».

وقد استعمل سيبويه كذلك من مادة هذا المصطلح: الفعل الماضي (ابْتَدَأَ)، والفعل

---

(١) الكتاب: ٢/ ٣٦٤.
(٢) السابق: ١/ ١٨١، وانظر: ١/ ٤٨، ٣٠٣، ٤٣٨، ٢/ ١٢٨.
(٣) السابق: ١/ ١٢٤، ١٢٦، ٣/ ١٢٤.

المضارع المبني للمعلوم (يَبْتَدِئُ)، والمبني للمجهول (يُبْتَدَأُ)، واسم المفعول (مُبتدَأٌ).

أ – الفعل الماضي (ابتَدَأَ)؛ نحو قوله (١):

«حروف الاستفهام لا يليها إلا الفعل، إلا أنهم قد توسَّعُوا فيها فابتدَءوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك».

ويعلق أبو علي الفارسي على ذلك بقوله: «ليس يريد بالابتداء الذي يقتضي خبرًا نحو: (زيدٌ منطلقٌ)، لكن يريد ذكر الاسم بعدها». (٢)

ب – الفعل المضارع المبني للمعلوم (يَبْتَدِئُ)؛ نحو قوله (٣):

«قولك: الذي رأيتُ أخاهُ زيدٌ، لا يجوز أن تَبْتَدِئَ بالأخ قبل الذي وتُعْمِلَ فيه رأيتُ. لو قلت: أخاهُ الذي رأيتُ زيدٌ، لم يجز».

جـ – الفعل المضارع المبني للمجهول (يُبْتَدَأُ)؛ نحو قوله (٤):

«إنْ قلتَ: هل زيدًا رأيتَ؟ وهل زيدٌ ذهبَ؟ قَبُحَ ولم يجُز إلَّا في الشعر، ...، فإنْ اضطرَّ شاعرٌ فقدَّم الاسم نصبَ، لأنَّه يُبتَدَأُ بعدها الأسماءُ».

د ـ اسم المفعول (مُبْتَدَأٌ)؛ نحو قوله (٥):

«كُلَّما طال الكلام ضَعُفَ التأخيرُ إذا أعملتَ، وذلك قولك: زيدًا أخاكَ أظنُّ، فهذا ضعيفٌ كما يضعفُ زيدًا قائمًا ضربتُ؛ لأنَّ الحَدَّ أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل».

٦، ٧، ٨ – الحَدُّ، وحَدُّ اللفظ، والأصلُ:

استخدم سيبويه كُلاًّ من مصطلح (الحدِّ) ومصطلح (حدِّ اللفظ) ومصطلح (الأصل) في قضية التقديم والتأخير في بناء الجملة، وأراد بها مدلولاً واحدًا؛ وهو: الترتيب الأصلي لعناصر الجملة.

---

(١) الكتاب: ١/ ٩٨- ٩٩، وانظر: ١/ ١٢٠، ١٢٤.
(٢) انظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ١/ ١٢٨.
(٣) الكتاب: ١/ ١٣٢، وانظر: ١/ ١٠٠، ١٢٠.
(٤) السابق: ١/ ٩٩، وانظر: ١/ ١٠١، ٣/ ١٣٥.
(٥) السابق: ١/ ١٢٠، وانظر: ١/ ١٣٣، ٢/ ١٥٨، ٣/ ١٢، ١٥، ٦٥.

والمواضع التي استخدم فيها سيبويه مصطلح (الحَدّ) في هذه القضية؛ هي [١]:

- قوله: «إذا بنيتَ الاسم على الفعل قلتَ: ضربتُ زيدًا، وهو الحَدُّ، لأنَّك تريدُ أن تُعمِله وتحمل عليه الاسم، كما كان الحَدُّ ضربَ زيدٌ عمرًا، حيث كان زيدٌ أوَّل ما تشغل به الفعل».

- وقوله: «كُلَّما طال الكلامُ ضَعُفَ التأخيرُ إذا أعملتَ، وذلك قولك: زيدًا أخاك أظُنُّ، فهذا ضعيفٌ كما يضعف زيدًا قائمًا ضربْتُ؛ لأنَّ الحَدَّ أن يكون الفعلُ مبتدأ إذا عَمِلَ».

- وقوله: «يستقبح (الخليل) أن يقول قائمٌ زيدٌ، وذاك إذا لم تجعل قائمًا مقدَّمًا مبنيًّا على المبتدأ، كما تُؤخِّرُ وتقدِّمُ فتقول: ضربَ زيدًا عمرٌو، وعمرٌو على ضربَ مرتَفعٌ. وكان الحَدُّ أن يكون مقدَّمًا ويكون زيدٌ مؤخَّرًا. وكذلك هذا، الحدُّ فيه أن يكون الابتداءُ فيه مقدَّمًا».

وهناك موضع واحدٌ استخدم فيه مصطلح (حَدِّ اللفظِ)؛ وهو قوله [٢]:

«فإنْ قدَّمتَ المفعولَ وأخَّرتَ الفاعلَ جرى اللفظ كما جرى في الأوَّل، وذلك قولكَ: ضربَ زيدًا عبدُ الله؛ لأنَّك إنَّما أردتَ به مؤخَّرًا ما أردتَ به مقدَّمًا، ولم تُرِدْ أن تشغَلَ الفعلَ بأوَّل منه وإن كان مؤخَّرًا في اللفظ. فمن ثم كان حَدُّ اللفظ أن يكون فيه مقدَّمًا».

ويوضح السيرافي مراد سيبويه بمصطلح (حدِّ اللفظ) هنا؛ قائلاً [٣]: «ليس يريدُ بقوله: (حدُّ اللفظ) أن يكون تقديم الفاعل هو حَدُّ اللفظ الذي لا يحسُنُ غيرهُ، وإنَّما يريد بحدِّ اللفظ: ترتيبه وتقديره».

أمَّا مصطلح (الأصل) فالمواضع التي استخدمه سيبويه فيها، هي [٤]:

- قوله: «حروف الاستفهام لا يليها إلَّا الفعل، إلَّا أنهم قد توسعوا فيها فابتدَءوا بعدها الأسماء والأصلُ غير ذلك». أوضحنا من قبل أنَّ (ابتدءوا) هنا معناها (قدَّموا).

- وقوله: «فإن قلتَ: هل زيدًا رأيتَ؟ وهل زيدٌ ذهبَ؟ قبُحَ ولم يجز إلَّا في الشعر، لأنَّه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل».

---

(١) الكتاب: ١/ ٨٠، ١٢٠، ٢/ ١٢٧.
(٢) السابق: ١/ ٣٤.
(٣) شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٢٧٣.
(٤) الكتاب: ١/ ٩٨- ٩٩، ٩٩، ٢٠٣.

– وقولـه: «إنْ شئتَ قلتَ: هو خيرٌ عملاً، وأنتَ تنوي (منك). وإن شئتَ أخرتَ الفصل في اللفظ وأصله التقديم، لأنّه لا يمنعه تأخيره عملَهُ مقدَّمًا».

٩، ١٠ – حَدُّ الكلامِ، ووجهُ الكلامِ:

استخدم سيبويه مصطلحي (حدِّ الكلام) و(وجهِ الكلام) خلال تناوله لقضية التقديم والتأخير في بناء الجملة؛ وأراد بهما مدلولا واحدًا؛ وهو: الترتيب الواجب لعناصر الجملة الذي لا عدول عنه. ويقوي هذا المدلول أنه أوردهما في نصٍ واحدٍ؛ وهو قوله (1): «قال الشاعر:

تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رأسَهُ وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعُ

فوجه الكلام فيه هذا، كراهية الانفصال، وإذا لم يكن في الجرِّ فحدُّ الكلامِ أن يكون الناصبُ مبدوءًا به».

وهناك موضع آخر استعمل فيه سيبويه مصطلح (حدِّ الكلام)؛ وهو قوله (2):

«صارت (أيُّهم) بمنزلة الابتداء. ألا ترى أنَّ حدَّ الكلام أن تُؤخِّر الفعل فتقول: أيَّهم رأيتَ؟».

١١ – المستقيم القبيح (*):

استعمل سيبويه مصطلح (المستقيم القبيح) في موضع واحد فقط خاص بقضية التقديم والتأخير في بناء الجملة؛ وقد أطلقه على الجملة التي تكون صحيحة دلاليًّا وترتيب عناصرها غير صحيح نحويًّا.

قال سيبويه في (باب الاستقامة من الكلام والإحالة) (3):

«أمَّا المستقيم القبيح فأنْ تضعَ اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدًا رأيتُ، وكي زيدٌ يأتِيكَ، وأشباه هذا».

---

(1) السابق: ١ / ١٨١.
(2) السابق: ١ / ١٢٦.
(*) تفصيل القول في هذا المصطلح في فصل الامتناع؛ النمط رقم (٤٩).
(3) الكتاب: ١ / ٢٦.

ثانيًا: تعبيرات الوجوب والجواز والامتناع:

١ – تعبيرات وجوب التقديم أو التأخير:

تنوعت طرق التعبير لدى سيبويه عن التراكيب التي يجب ترتيب عناصرها على نسق معين، إلى ثلاث طرق؛ فإمَّا أن يعبِّر عن ذلك بعبارات صريحة في الوجوب، وإمَّا أن يقابل بين التركيب الواجب والتركيب الممتنع، وإمَّا أن يقيس تركيبًا واجبًا على آخر واجبٍ؛ وذلك على النحو الآتي:

أ – العبارات الصريحة في الوجوب:

استخدم سيبويه في بعض نصوصه الخاصة بقضية التقديم والتأخير في بناء الجملة عبارات صريحة تدُلُّ على وجوب ترتيب معين لعناصر جملة ما. وهو في ذلك لم يستعمل مادة (وجب) في هذا المدلول على الإطلاق. وهذه العبارات منها ما جاء على أسلوب النفي والاستثناء، ومنها ما جاء على أسلوب خبريٍّ مثبتٍ.

النوع الأوَّل: العبارات ذات أسلوب النفي والاستثناء؛ نحو قوله [(١)]:

- «ذلك أنَّ من الحروف حروفًا لا يذكر بعدها إلَّا الفعلُ، ولا يكون الذي يليها غيره».

- «إذا قلتَ إنْ تر زيدًا تضربْ، فليس إلَّا هذا».

- «قولكَ: أينَ زيدٌ؟، وكيف عبدُ اللهِ؟. هذا لا يكون إلَّا مبدوءًا به قبل الاسم».

النوع الثاني: العبارات ذات الأسلوب الخبري المثبت؛ نحو قوله [(٢)]:

- «صارتْ (أيُّهم) بمنزلة الابتداء. ألا ترى أنَّ حَدَّ الكلامَ أن يؤخِّر الفعل، فتقول: أيَّهم رأيتَ؟».

- «إن قلتَ: أيُّهم زيدًا ضَرَبَ قَبُحَ، كما يقبح في متى ونحوها، وصار أن يليها الفعل

---

(١) الكتاب: ١ / ٩٨، ١٣٣، ٢ / ١٢٨، وانظر: ١ / ٩٨، ١٧٥، ٢ / ١٥٨، ١٥٩، ٣ / ١٣، ١١٤.

(٢) السابق: ١ / ١٢٦، ١٢٦، ٣ / ٦٥، وانظر: ١ / ١٢٦، ١٢٧، ١٨١، ٤٣٨، ٤٣٨، ٢ / ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٤، ٣٦٤، ٣٦٤، ٣ / ٢٣، ٦٦، ١١٥، ١١٥، ١١٥، ١١٥، ١١٥.

هو الأصلُ، لأنها من حروف الاستفهام».

- «وزعم أنه لا يَحْسُنُ في الكلام إنْ تَأْتِنِي لأفعلَنَّ، من قبل أنَّ لأفعلنَّ تجيءُ مبتدأة».

ب – المقابلة بين التركيب الواجب والتركيب الممتنع:

هناك مواضع أخرى لم يذكر سيبويه فيها عبارات صريحة تدل على وجوب ترتيب معين لعناصر الجملة، وإنَّما ذكر في هذه المواضع الجملة نفسها مقابلاً بين تركيب عناصرها مرتبة ترتيبًا واجبًا، وتركيب عناصرها مرتبة ترتيبًا ممتنعًا.

صنع ذلك في مواضع ليست بالكثيرة؛ نحو قوله (١):

- «لا يجوز أن تقول: ما زيدًا أنا الضاربُ ولا زيدًا أنتَ الضاربُ، وإنَّما تقول: الضاربُ زيدًا».

- «لو قلتَ: أخاه الذي رأيتُ زيدٌ، لم يجز، وأنت تريدُ: الذي رأيتُ أخاه زيدٌ».

- «ليس لك أن تقول: كأنَّ أخوك عبدَ الله، تريد كأنَّ عبدَ الله أخوكَ».

جـ – قياس التركيب الواجب على تركيب واجب آخر:

وقد استخدم سيبويه طريقة ثالثة للتعبير عن وجوب ترتيب معين لعناصر الجملة؛ وذلك بأن يأتي بالجملة التي يريد أن يقرر وجوب ترتيب عناصرها، ويقيسها على جملة أخرى معلومٌ أنَّ عناصرَها واجبة الترتيب.

ورد ذلك عنده في مواضع قليلة؛ وهي قوله (٢):

- «تقول: الضاربُ زيدًا، على مثل قولك: الحسنُ وَجْهًا».

- «تقول: آأَنْ تَلِدَ ناقتُكَ ذكرًا أحبُّ إليكَ أم أنثى؟ لأنَّك حملته على الفعل الذي هو صلةُ أن، فصار في صلته، فصار كقولك: الذي رأيتُ أخاهُ زيدٌ».

- «سألتُ الخليل عن قول العرب: انتظرني كما آتِيكَ، وارقبني كما أَلحقُك، فزعم أن ما

(١) الكتاب: ١/ ١٣٠، ١٣٢، ٢/ ١٣١، وانظر: ٢/ ١٥٨، ١٥٩، ٣٦٤.
(٢) السابق: ١/ ١٣٠، ١٣١–١٣٢، ٣/ ١١٦.

والكاف جُعِلَتا بمنزلة حرفٍ واحدٍ، وصُيِّرتْ للفعل كما صُيِّرت للفعل رُبَّما».

٢ – تعبيرات جواز التقديم أو التأخير:

تنوَّعت أيضًا طرق التعبير عند سيبويه عن التراكيب التي يجوز أن يقدَّم أو يؤخَّر أحد عناصرها مع العناصر الأخرى فيها، إلى ثلاث طرق؛ فإمَّا أن يعبِّر عن ذلك بعبارات صريحة في الجواز، وإمَّا أن يذكر التركيب مع مقلوبه دون تصريحٍ بالجواز، وإمَّا أن يقيس تركيبًا جائزًا على آخر جائزٍ؛ وذلك على النحو الآتي:

أ – العبارات الصريحة في الجواز:

استخدم سيبويه عبارات صريحة كثيرة للتعبير عن جواز التقديم أو التأخير، وهي عبارات متنوعة ومتباينة؛ ومن خلال استقرائها يمكن تصنيفها إلى عدة أنواع:

النوع الأوَّل: ما استعمل فيه (جاز أو يجوز أو جائز)؛ نحو قوله [١]:

– «ما يجوز فيه الفعلُ مقدَّما ومُؤخَّرًا، ولا يستقيم أن يُبتدأ بعده الأسماء، فهَلَّا ولَوْلا ولَوْمَا وألَّا، لو قلتَ: هلَّا زيدًا ضربْتَ، ولولا زيدًا ضربتَ، وألَّا زيدًا قتلتَ جاز».

– «أمَّا الألف(ألف الاستفهام) فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز كما جاز ذلك في هَلَّا».

النوع الثاني: ما يُعطَفُ فيه كلمة من مادة (قدم) على كلمة من مادة (أخر)؛ نحو قوله [٢]:

– «إن شئتَ قدَّمتَ وأخَّرتَ فقلتَ: كُسِيَ الثوبَ زيدٌ، وأُعْطِيَ المالَ عبدُ الله».

– «هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيًّا على الفعل قُدِّمَ أو أُخِّرَ».

النوع الثالث: ما يدلُّ على جواز تغير الترتيب الأصلي لعناصر الجملة:

وهذا النوع عباراته متعددة ومتباينة، لا يسع المقامُ لذكرها جميعًا، وإنَّما نذكر بعضها تجنُّبًا

---

(١) الكتاب: ١ / ٩٨، ٩٩، وانظر: ١ / ٤٣٨، ٢ / ١٥٨، ٣ / ٦٦، ١١٢، ١١٦.

(٢) السابق: ١ / ٤٢، ٨٠، وانظر: ١ / ٣٤، ٤٥، ٤٧، ٥٦، ٦١، ٧٨، ١٠٣، ١٢٠، ٤١٨، ٤٢٣، ٢ / ٨٨، ١٥٥، ٢٨٧، ٤٠٥، ٣ / ١٣.

للإطالة؛ وذلك نحو قوله [(١)]:

- «لو ذكرتَ (ما) ثم قدمتَ الخبر لم يكن إلَّا رفعًا. ولكنَّ ليس وكان يجوز فيهما النصبُ وإنْ قدَّمْتَ الخبر ولم يكن ملتبسًا».

- «إن قدَّمت الاسم فهو عربي جيدٌ، وذلك قولك زيدًا ضربتُ».

- «هذا باب ما يقدَّم فيه المستثنى: وذلك قولك: ما فيها إلَّا أباكَ أحدٌ».

النوع الرابع: ما يدل على الجواز بدرجاتٍ متفاوتةٍ؛ نحو قوله [(٢)]:

- «إن ألغيتَ قلتَ: عبدُ الله أظنُّ ذاهبٌ،... وكلَّما أردتَ الإلغاء فالتأخير أقوى. وكلَّما طال الكلام ضعف التأخير إذا أَعملتَ، وذلك قولك: زيدًا أخاكَ أظنُّ».

- «تقديم الاسم أحسن (في قوله: أ زيدٌ عندك أم عمرٌو؟). ولو قلتَ: ألقيتَ زيدًا أم عمرًا؟ كان جائزًا حسنًا».

النوع الخامس: ما يدل على الجواز في الشعر فقط؛ نحو قوله [(٣)]:

- «إن قلتَ: هل زيدًا رأيتَ؟ وهل زيدٌ ذهبَ؟ قبحَ ولم يجز إلَّا في الشعر».

- «لا تقول: آتيكَ إنْ تأتني إلَّا في الشعر».

ب - ذكر التركيب مع مقلوبه، دون التصريح بالجواز:

هناك مواضع يأتي فيها سيبويه بالتركيب على ترتيب معين لعناصره ثم يكرره مرة ثانية ولكن بترتيب مختلف عن الترتيب الأوَّل، مشيرًا بهذا إلى جواز التقديم أو التأخير بين عناصر هذا التركيب؛ دون أن يصرح بذلك. ورد ذلك على نوعين؛ هما:

---

(١) السابق: ١ / ٦١، ٨٠، ٢ / ٣٣٥، وانظر: ١ / ٤٨، ٩٨ - ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٢٢، ١٢٤، ١٥٧، ٢٠٣، ٤٣٧، ٢ / ٩٢، ١٢٢، ١٢٧، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٣٧، ٣٥٤، ٣٥٤، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٦٥، ٣ / ١٣، ٧١، ٨٣، ١٢٤، ١٦٢، ١٨٣.

(٢) الكتاب: ١ / ١١٩ - ١٢٠، ٣ / ١٦٩ - ١٧٠، وانظر: ١ / ٥٦، ٥٦، ٢ / ١٢٥، ٣ / ١١٣، ١٧٠، ١٧١، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٠.

(٣) السابق: ١ / ٩٩، ٣ / ٦٦، وانظر: ١ / ٣١، ٧٠، ٩٨، ٩٨، ٩٩، ١٠١، ٢ / ١٥٨، ٣ / ٦٧، ٧١، ١١١، ١١٢، ١١٢، ١١٣، ١١٥.

النوع الأوَّل: عطفُ مقلوب التركيب عليه؛ نحو قوله [(١)]:

- «كأنَّه لمَّا قال جلَّ ثناؤُهُ : ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾ (*) قال: في الفرائضِ الزانيةُ والزاني، أو الزانيةُ والزاني في الفرائضِ».

- «تقول: إنَّ ألفًا في دراهِمِكَ بيضٌ، وإنَّ في دراهِمِكَ ألفًا بيضٌ».

النوع الثاني: تفسير التركيب بمقلوبه؛ نحو قوله [(٢)]:

- «إن أردت أن تلغي فيها قلتَ: فيها زيدٌ قائمٌ فيها، كأنَّه قال: زيدٌ قائِمٌ فيها فيها».

- «قد تقول: إنْ أتيتَنِي آتِيكَ، أي: آتِيكَ إنْ أتيتَنِي».

جـ - قياس التركيب الجائز على تركيب جائز آخر:

قاسَ سيبويه في عدد من المواضع التركيب الذي يجيز فيه ترتيبًا معيَّنًا لعناصره على تركيب آخر مناظر له كان قد أجازه من قبل. وهذه المواضع كثيرة، منها قوله [(٣)]:

- «يستقبح (الخليل) أن يقول: قائمٌ زيدٌ، وذاك إذا لم تجعل قائمًا مقدَّمًا مبنيًّا على المبتدأ، كما تُؤخِّر وتقدِّم فتقول: ضَرَبَ زيدًا عمرٌو».

- «تقول: ما أتاني إلَّا عمرًا إلَّا بشرًا أحدٌ، فصار كقولك: ما لِيَ إلَّا بشرًا أحدٌ».

- «إن شئتَ قلتَ: ما أدري أزيدٌ عندك أو عمرٌو، فكان جائزًا حسنًا كما جاز أزيدٌ عندك أو عمرٌو؟».

٣ - تعبيرات امتناع التقديم أو التأخير:

تنوعت كذلك طرق التعبير عند سيبويه عن التراكيب الممتنعة المرتبة عناصرها ترتيبًا غير صحيحٍ نحويًّا إلى ثلاث طرق؛ فإمَّا أن يعبر عن ذلك بعبارات صريحة في الامتناع، وإمَّا أن

---

(١) السابق:١ / ١٤٣، ٢ / ١٤٣ ،وانظر:١ / ٦٥، ٨٣، ٨٣، ٩٥، ١١٩، ١٢٤، ١٤٣، ١٨٩.

(*) سورة النور : من الآية الأولى .

(٢) الكتاب : ٢ / ١٢٥، ٣ / ٦٦ ، وانظر : ٢ / ٧٦، ٨٩-٩٠، ٩٢، ١٢٥، ١٥٦، ٣ / ٧٨، ٨١-٨٢، ٦٧، ٦٨، ٦٨، ٦٨، ٧٠-٧١.

(٣) السابق : ٢ / ١٢٧، ٣٣٩، ٣ / ١٨٠ ، وانظر : ١ / ٤٥، ٤٧، ٥٥، ٥٦، ٧١ - ٧٢، ٨٠-٨١، ٩٩، ١٠٠، ١٠٨، ١١٠، ١١٠، ١٢٠، ١٢٥، ٢٠٣، ٢ / ٨٨، ١٤٣، ٣٥٤، ٣٥٤، ٣ / ٧٠-٧١، ١٧١، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٣، ١٨٣.

يقابل بين التركيب الممتنع والتركيب الواجب، وإمَّا أن يقيس تركيبًا ممتنعًا على آخر ممتنعٍ، وذلك على النحو الآتي:

أ- العبارات الصريحة في الامتناع:

استخدم سيبويه عبارات واضحة وصريحة تدل على امتناع تقديم أو تأخير عنصر من عناصر الجملة عن موقعه الأصلي فيها، ولم يستعمل في هذه العبارات مصطلح (الامتناع) ولا أي صيغة من صيغه، كما لم يستعمل مصطلح (المنع) ولكنَّه استخدم من مادته الفعل الماضي(مَنَعَ)، وذلك في موضع واحد؛ حين قال[1]:

«وسألتُ الخليل فقلتُ: ما منعهم أن يقولوا: أحقًّا إنَّكَ ذاهبٌ؟ على القلب، كأنَّك قلتَ: إنَّك ذاهِبٌ حقًّا، وإنَّك ذاهبٌ الحقَّ، و أَإنَّك منطلقٌ حقًّا؟».

أمَّا عبارات الامتناع الصريحة الأخرى فقد وردت بأساليب متنوعة، ويمكن تقسيمها إلى عدة أنواع:

النوع الأوَّل: ما ورد فيه (لا يُقدَّمُ، لا يُؤخَّرُ، لا يقلبُ، لا يُبتَدأُ،... وغيرها)؛ نحو قوله[2]:

- **«(إنَّ) ليس بفعل وإنَّما هو مشبَّهٌ به. ألا ترى أنه لا يضمرُ فيه فاعِلٌ، ولا يؤخَّر فيه الاسم».**

- **«قولك: حَسَنٌ وجهَ الأخِ، هذا لا يُقلَبُ».**

النوع الثاني: ما ورد فيه (لا يجوز أن تقدَّم، لا يجوز أن تبتدئ، لا يصلح أن تقدَّم،... وغيرها)؛ نحو قوله[3]:

- **«لا يجوز أن يكون (خبر ما الحجازية) مقدَّمًا مِثلَهُ مُؤَخَّرًا».**

- **«قولك: ما أحسنَ عبدَ اللهِ. لا يجوز أن تُقدِّم عبدَ اللهِ وتُؤخِّرَ ما».**

---

(١) الكتاب: ٣/ ١٣٥.

(٢) السابق: ١/ ٩٥، ١١٥، وانظر: ١/ ٩٦، ٢/ ١٥٨، ٣/ ١١٠، ١١١، ١١٤، ١٣٥.

(٣) السابق: ١/ ٥٩، ٧٣، وانظر: ١/ ٥٩، ٥٩، ٧٠، ١١٥، ١٣٢، ٢/ ٣١٧، ٣٥٨، ٣/ ١١١، ١٢٤، ١٣٧.

النوع الثالث: ما ورد فيه وصف يدل على رفض هذا التركيب:

مثل: قبحَ، ويقبح، وقبيح، وكرهوا، وكراهية، وباطل، ويبطل، وضعف، وضعيف، ... وغيرها؛ وذلك نحو قوله [(١)]:

- «كرهوا تقديم الاسم (مع حروف الاستفهام)».

- «اعلم أن حروف الجزاء يَقبحُ أن تتقدَّم الأسماءُ فيها قبل الأفعالِ».

النوع الرابع: ما ورد فيه (لا يجوز أن تقول، لا يقال، لا يستقيم، لا يحسنُ،... وغيرها)؛ نحو قوله [(٢)]:

- «لا يجوز أن تقول: زيدًا هل رأيتَ؟ ولا تقول: عمرًا أ ضربتَ؟».

- «اعلم أنه لا يُقال: قائمًا فيها رجلٌ».

النوع الخامس: ما ورد بأسلوب شرط؛ أي: لو قلتَ:... لم يجز، أو إنْ قلتَ:... قبح ولم يجز؛ وذلك نحو قوله [(٣)]:

- «لو قلت: كانت زيدًا الحُمَّى تأخذُ أو تأخذُ الحمَّى لم يجز».

- «إنْ قلتَ: هل زيدًا رأيتَ؟ وهل زيدٌ ذهبَ؟ قبح ولم يجز».

النوع السادس: ما ورد بأسلوب (لو جاز... لجاز...) أو (لو حسنَ... لحسنَ...) وغيرها؛ نحو قوله [(٤)]:

- «لو حسنَ هذا (مررتُ قائمًا برجُلٍ) لحسنَ قائمًا هذا رجلٌ».

- «لو جاز هذا (أحقًّا إنَّك ذاهبٌ؟) لجاز: يومَ الجمعة إنَّك ذاهِبٌ».

---

(١) السابق: ١/ ٩٩، ٣/ ١١٢، وانظر: ١/ ٢٦، ٩٩، ١٠١، ٢٥٢، ٢/ ٥١، ٥٢، ١٢٤، ١٥٨، ٣٦١، ٣٦٤، ٣/ ٧٠، ٨٣، ٨٣، ١١٣، ١٢٤.

(٢) الكتاب: ١/ ١٢٧-١٢٨، ٢/ ١٢٤، وانظر: ٢/ ٥٢، ١٢٤، ١٢٥، ٣٦٦، ٣/ ١٥-١٦، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ١١٠، ١١١، ١٢٤.

(٣) السابق: ١/ ٧٠، ٩٩، وانظر: ١/ ٩٨، ١٠١، ١٧٥، ٢/ ٥٠، ١٥٨، ٣١٧، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣/ ٦٦، ٧١، ١١١.

(٤) السابق: ٢/ ١٢٤، ٣/ ١٣٥، وانظر: ١/ ١٣٣، ٢/ ٣٦١.

النوع السابع: ما دل على درجات للامتناع؛ نحو قوله [(١)]:

- «صار مررتُ قائمًا برجلٍ لا يجوز. فإن قال: أقول مررتُ بقائمًا رجلٍ، فهذا أخبث».

- «كُلَّما تقدَّمَ كان أضعف له وأبعد، فمن ثم لم يقولوا: قائمًا فيها رجلٌ».

ب – المقابلة بين التركيب الممتنع والتركيب الواجب:

وهي المواضع نفسها التي ذُكرت في المقابلة بين التركيب الواجب والتركيب الممتنع؛ وهي بذلك تعد طريقة من طرق التعبير عند سيبويه عن امتناع التقديم أو التأخير في بناء الجملة.

جـ – قياس التركيب الممتنع على تركيب ممتنع آخر:

قوّى سيبويه في عدد من المواضع حكم الامتناع عن طريق قياس التركيب الذي يمنع فيه ترتيبًا معيَّنًا لعناصره، على تركيب مناظر له معلومٌ أنّه ممتنع على هذا الترتيب؛ وذلك نحو قوله [(٢)]:

- «لا يجوز أن يكون (خبر ما الحجازية) مقدَّمًا مثلَهُ مؤخَّرًا، كما أنه لا يجوز أن تقول: إنَّ أخوكَ عبدَ اللهِ على حَدِّ قولك: إنَّ عبدَ الله أخوكَ».

- «لا يجوز أن تقول: ما زيدًا عبدُ الله ضاربًا، وما زيدًا أنا قاتِلاً ؛ لأنّه لا يستقيم، كما لم يستقم في كان وليس أن تقدِّم ما يَعْمَلُ فيهَ الآخر».

***

(١) السابق: ٢/ ١٢٤، ١٢٥، وانظر: ٣/ ١١١.

(٢) الكتاب: ١/ ٥٩، ٧١، وانظر: ١/ ١٢٤، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٢، ٢٠٥، ٢/ ١٥٩، ١٥٩، ٣٦٤، ٣/ ١٥، ١١٠، ١١١، ١١١، ١١٥، ١١٥، ١٢٤، ١٢٤، ١٦١–١٦٢.



الفصل الأول

مصادر التقديم والتأخير
في بناء الجملة عند سيبويه

استعان سيبويه في وضعه لكتابه بمن سبقوه من علماء النحو واللغة، الذين كانوا مصدرًا له أخذ عنهم آراءً نحوية وصرفية، كما أخذ عنهم قراءاتٍ قرآنية، وروى عنهم روايات لغوية شعرية ونثرية. يقول السيرافي: «أخذ (سيبويه) النحو عن الخليل – وهو أستاذه – وعن يونس، وعيسى بن عمر وغيرهم، وأخذ أيضًا اللغات عن أبي الخطَّاب الأخفش وغيره».(١) هؤلاء الأربعة هم أكثر من أخذ عنهم سيبويه في الكتاب.

كما أنه أخذ عن أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري تسع روايات لغوية(٢)؛ وسيبويه لم يذكر اسمه ولكن قال أبو زيد: «كل ما قال سيبويه: وأخبرني الثقة، فأنا أخبرته».(٣)

وروى سيبويه عن هارون بن موسى البصري خمس قراءات قرآنية، وأخذ عن أهل الكوفة ثلاث قراءات ورواية في الصرف، وروى عن الأصمعي روايات لغوية، وهناك نحاة آخرون أخذ عنهم دون أن يذكر أسماءهم.

هؤلاء جميعًا هم من أخذ عنهم سيبويه في الكتاب مباشرة. وأمَّا من أخذ عنهم عن طريق غيرهم؛ فهم عبد الله بن أبي إسحاق وأبو عمرو بن العلاء.

كُلُّ هؤلاء هم من أخذ عنهم بصفة عامة.وأمَّا من أخذ عنهم رأيًا أو رواية في قضية التقديم والتأخير في بناء الجملة، فنذكرهم في جدول إحصائي يبين عدد مرات الأخذ:

م	الاسم	عدد مرات الأخذ
١	الخليل بن أحمد	١٨ ثماني عشرة مرة
٢	يونس بن حبيب	٦ ست مرات
٣	أبو الخطاب الأخفش	٢ مرتان

---

(١) أخبار النحويين البصريين : ٦٤ ، وانظر : الفهرست : ٥٧ ، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة : ١٦٣، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : ٣٦٦ ، وعلم اللغة العربية : ٨٤ .
(٢) انظر في عَدِّ هذه الروايات وغيرها من الروايات التالية : سيبويه إمام النحاة : ٩٧ – ١٠٠ .
(٣) أخبار النحويين البصريين : ٦٤ .

٤	عيسى بن عمر	١ مرة واحدة
٥	عبد الملك بن قريب الأصمعي	١ مرة واحدة
٦	عبد الله بن أبي إسحاق	١ مرة واحدة
٧	أبو عمرو بن العلاء	١ مرة واحدة
٨	نحاة آخرون لم يذكر أسماءهم	١ مرة واحدة

وبعد، فإنَّنا نعرض بالتفصيل لما أخذه سيبويه عن هؤلاء العلماء في هذه القضية:

أولاً: الخليل بن أحمد الفراهيدي (المتوفى: ١٧٥هـ)[١]:

كان الخليل بن أحمد أستاذ سيبويه الأوّل، وقد لزمه سيبويه في حلقات درسه، وتعلم منه الكثير، وكانت لسيبويه مكانة خاصة عند الخليل؛ قال الزبيدي: «قال ابن النطّاح: كنت عند الخليل بن أحمد، فأقبل سيبويه، فقال الخليل: مرحبًا بزائر لا يُمَلُّ. قال أبو عمرو المخزوميّ – وكان كثير المجالسة للخليل – ما سمعتُ الخليل يقولها إلّا لسيبويه». [٢]

وقد أخذ عنه سيبويه في كتابه الكثير من المسائل النحوية والصرفية واللغوية، فكان المصدر الأوَّل له في هذه المسائل؛ قال أبو الطيب اللغوي: «عقد سيبويه أبوابه بلفظه ولفظ الخليل». [٣] وقال السيرافي: «الخليل أستاذ سيبويه، وعامة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل، وكلما قال سيبويه: وسألته، أو: قال، من غير أن يذكر قائله، فهو الخليل». [٤]

ويعد الخليل أكثر من أخذ عنه سيبويه؛ «فجملة ما روي عنه في الكتاب٥٢٢ مرة، وهو قدر لم يروِ مثله ولا قريبًا منه عن أحد من أساتذته». [٥]

كما أنه يُعَدُّ أكثر من استعان به سيبويه في قضية التقديم والتأخير في بناء الجملة في الكتاب؛ فقد بلغت المواضع التي استعان به فيها في هذه القضية ثمانية عشر موضعًا؛ منها ما صرَّح فيها باسم الخليل، ومنها ما لم يصرِّح فيها باسمه. وهناك ما أخذه عنه من أحكام الوجوب أو الجواز أو الامتناع في هذه القضية، وما أخذه عنه من تفسير وتعليل لبعض هذه الأحكام.

وقد استدللنا على هذه المواضع من خلال عبارات متنوعة أوردها سيبويه في ثنايا حديثه عن قضية التقديم والتأخير في بناء الجملة؛ وهذه العبارات تتدرَّج من حيث قوة الأخذ على

---

(١) انظر ترجمته في: مراتب النحويين: ٥٤- ٧٢، وأخبار النحويين البصريين: ٥٤- ٥٦، وطبقات النحويين واللغويين: ٤٧-٥١، والفهرست: ٤٨- ٤٩، وتاريخ العلماء النحويين: ١٢٣- ١٣٤، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ٩٩، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ٢٤٣- ٢٤٥، والمدارس النحوية: ٣٠- ٥٦، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ٤٥- ٤٦.

(٢) طبقات النحويين واللغويين: ٦٧.

(٣) مراتب النحويين: ١٠٦.

(٤) أخبار النحويين البصريين: ٥٦.

(٥) سيبويه إمام النحاة: ٩٣.

النحو الذي سنعرضها عليه مع مواضعها؛ وهو كالآتي:

أ – قوله: (سألتُ الخليلَ) أو (سألته):

وهو من الأقوال التي تدل على أنَّ سيبويه كان تلميذًا للخليل يجلس بين يديه ويسأله عن مسائل لا يعلمها، فيجيبه أستاذه، فينهل التلميذ من علم أستاذه الغزير. وقد ورد ذلك في أربعة مواضع؛ هي:

١ – قال سيبويه: «وسألتُ الخليل عن قول العرب: انتظرني كَمَا آتِيكَ، وارقُبْنِي كما أَلحَقُكَ، فزعم أنَّ ما والكاف جُعلتَا بمنزلة حرفٍ واحدٍ، وصُيِّرَتْ للفعل كما صُيِّرَتْ للفعل رُبَّمَا، والمعنى لَعَلِّي آتيكَ؛ فمن ثَمَّ لم ينصبوا به الفعل، كما لم ينصبوا برُبَّمَا»[1].

يسأل سيبويه أستاذه الخليل عن قول العرب: انتظرني كَمَا آتِيكَ، وارقُبْنِي كما أَلحَقُكَ؛ مستفسرًا منه عن علة وجوب تقديم الفعل على الاسم بعد (كَمَا) هذه؛ فيجيبه بأنها حرفٌ واحدٌ بمعنى (لعلِّ) وأنها لَمَّا أشبهتْ (رُبَّمَا) في عدم نصب الفعل بها؛ اختصت بالدخول على الفعل دون الاسم كما اختصت بذلك (ربَّمَا). (*)

٢ – و قال سيبويه: «وسألتُ الخليلَ فقلتُ: ما منعهم أن يقولوا: أحقًّا إنَّكَ ذاهبٌ؟ على القلب، كأنَّك قلت: إنَّك ذاهِبٌ حقًّا، وإنَّك ذاهبٌ الحقَّ، وأإنَّكَ منطلقٌ حقًّا؟ فقال: ليس هذا من مواضع إنَّ؛ لأنَّ إنَّ لا يبتدأ بها في كل موضع. ولو جاز هذا لجاز يومَ الجمعةِ إنَّكَ ذاهِبٌ، تريد إنَّكَ ذاهبٌ يومَ الجمعةِ، ولقلتَ أيضًا لا محالة إنَّكَ ذاهبٌ، تريد إنَّكَ لا محالة ذاهبٌ، فلَمَّا لم يجز ذلك حملوه على: أفي حَقٍّ أنَّكَ ذاهِبٌ؟، وعلى: أفي أكبرِ ظنِّكَ أنَّكَ ذاهبٌ؟، وصارت أنَّ مبنيَّةً عليه، كما يُبْنَى الرَّحِيلُ على غدٍ إذا قلت: غدًا الرَّحِيلُ»[2].

يستفسر هنا سيبويه من أستاذه الخليل عن علة امتناع العرب من أن يأتوا بكلمة (حقًّا) أو (الحقَّ) قبل إنَّ المكسورة واسمها وخبرها، قاصدين بذلك قلب الترتيب؛ أي تقديم إنَّ المكسورة واسمها وخبرها على (حَقًّا) أو (الحقَّ) وسواءٌ أكان ذلك في الاستفهام أم الخبر.

(١) الكتاب: ٣/ ١١٦.
(*) انظر: فصل الوجوب؛ النمط رقم (٢٥).
(٢) الكتاب: ٣/ ١٣٥.

فيجيبه الخليل موضِّحًا له ما خفي عليه من طبيعة هذا التركيب؛ ذاكرًا له أنَّ هذا التركيب ليس من المواضع التي تأتي فيها إنَّ المكسورة؛ فـ (إنَّ) هذه لا يبتدأ بها في كل موضع؛ فإذا كان المبتدأ مصدرًا مؤوَّلاً من (أنَّ واسمها وخبرها) وأُخبِرَ عنه بظرف، وجب أن يتقدَّم هذا الظرف على المصدر المؤوَّل؛ لأنَّ (أنَّ) لا تقعُ في صدر الكلام. أمَّا إذا كان هناك ظرفٌ مع (إنَّ المكسورة واسمها وخبرها) فلا يكون الظرف معمولاً إلَّا لخبر إنَّ؛ لأنَّ (إنَّ) لا تؤوَّل مع معموليها بمصدر بخلاف (أنَّ)، ولا يقع هذا الظرف إلَّا مؤخَّرًا عن خبر إنَّ؛ لأنَّ (إنَّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وكذلك (أنَّ). وهذا ليس مقصودًا هنا وإنَّما المقصود أنْ تخبر عن المصدر المؤوَّل بالظرف. ثم يقيس الخليل ذلك على الإخبار عن الاسم الظاهر (الرَّحيل) بالظرف (غدًا)، مع جواز تقديم هذا الظرف على الرحيل فتقول: غدًا الرحيلُ. (*)

٣ - وقال سيبويه: «وسألتُ الخليل عن قول الفرزدق:

أَتَغْضَبُ إِنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا ... جِهَارًا وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمِ

فقال: لأنه قبيحٌ أن تفصل بين أنْ والفعل، كما قبُحَ أن تفصل بين كيْ والفعل، فلمَّا قبُحَ ذلك ولم يجز حُمِلَ على إنْ ؛ لأنَّه قد تُقدَّمُ فيها الأسماءُ قبل الأفعال». (١)

لم يوضح سيبويه هنا عن أي شيءٍ في بيت الفرزدق يسألُ الخليلَ، غير أنَّ إجابة الخليل له توضح أن سؤال سيبويه كان - على ما أرى - لماذا أتى الفرزدق بـ (إنْ) هنا ولمْ يأتِ بـ (أنْ) التي هي أقرب إلى المعنى الذي يريده؟

فكانت إجابة الخليل أن الفرزدق لَمَّا قدَّم الاسم (أذنا قتيبة) على الفعل (حُزَّتَا) لم يأتِ بـ (أنْ) لأنها هي وأخواتها اللاتي ينصبن الفعل يمتنع أن يتقدَّم الاسم على الفعل معهنَّ؛ وأتى بـ (إنْ) لجواز ذلك معها. (*)

٤ - و قال سيبويه: «وسألتُهُ عن أيُّهم، لِمَ لَمْ يقولوا: أَيُّهم مررتَ به؟ فقال: لأنَّ أيَّهم هو حرف الاستفهام، لا تدخل عليه الألف، وإنَّما تُركتْ الألف استغناءً فصارت بمنزلة

(*) انظر : فصل الامتناع ؛ الأنماط رقم (١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨) .

(١) الكتاب : ٣/ ١٦١- ١٦٢ .

(*) انظر : فصل الجواز ؛ النمط رقم (١٠٧) ، وفصل الامتناع ؛ النمطين رقم (٤٣ ، ٤٤) .

الابتداء. ألا ترى أنَّ حَدَّ الكلامِ أن تُؤَخِّرَ الفعل فتقول: أيّهم رأيتَ، كما تفعل ذلك بالألف، فهي نفسها بمنزلة الابتداء».(١)

قال السيرافي في شرحه لهذا النص: «أمّا قوله (وسألته). يعني: الخليلَ، وكذلك كل ما كان مثله في الكتاب إذا لم يتقدَّم ذكر إنسان». (٢)

وهنا يستفسر سيبويه من أستاذه الخليل عن علة عدم جواز نصب (أيّهم) في قولهم (أيّهم مررتَ به؟) بفعل مضمر قبل (أيّهم).

فيجيبه الخليل بأنَّ (أيّهم) هو حرف الاستفهام ولذلك له الصدارة في الجملة ولا يجوز أن يضمر فعل قبله؛ بخلاف الاسم المشتغل عنه فعله مع ألف الاستفهام، نحو: أ زيدًا ضربتَهُ؟ يجوز فيه أن يضمر فعل قبل هذا الاسم؛ لأنَّ هذا الاسم ليس اسم استفهام. ثم يستدل الخليل لذلك – ليوضح لسيبويه أكثر- بنصب (أيّهم) في غير الاشتغال بشرط أن تكون مصدَّرة على الفعل؛ ممثلا له بقوله: (أيّهم رأيتَ؟)؛ فالأَوْلَى رفع (أيّهم) في الاشتغال على الابتداء، فإن نُصِبَتْ فيه وجب إضمار الفعل بعد (أيّهم). (٣)

ب – قوله: (سمعتُهُ من الخليلِ):

وهذا من الأقوال التي تدلُّ صراحةً على أنَّ سيبويه أخذ عن الخليل مباشرةً؛ وقد ورد في موضع واحد؛ هو:

٥ – قال سيبويه: «ومِمَّا ينتصبُ لأنه حالٌ وقع فيه أمرٌ قول العرب: هو رَجُلُ صِدْقٍ معلومًا ذاك، وهو رَجُلُ صِدْقٍ معروفًا ذاك،...، وإنْ شئتَ قلت: معروفٌ ذلك ومعلومٌ ذلك، على قولك: ذاك معروفٌ وذاك معلومٌ. سمعتُهُ من الخليل». (٤)

يروي عن الخليل أنه سمعه يقول (معروفٌ ومعلومٌ) بالرفع في قول العرب الذي أورده؛

---

(١) الكتاب: ١ / ١٢٦.
(٢) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٢٥١، وقد ذكر الأستاذ عبد السلام هارون أنه يعني في هذا الموضع (أبا الخطّاب الأخفش)؛ انظر: هامش الكتاب: ١ / ١٢٦.
(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٢٥١- ٢٥٢، وفصل الوجوب؛ النمط رقم (٢٨).
(٤) الكتاب: ٢ / ٩٢.

وذلك على الابتداء وخبرهما اسم الإشارة (ذلك أو ذاك) مع جواز التقديم والتأخير فيهما. (*)

جـ – قوله: (قال الخليل أو قول الخليل) أو (قوله):

وهذا القول في دلالته على أخذ سيبويه عن الخليل أقل درجة من قوله (سألْتُ الخليل) أو (سمعتُهُ من الخليل). وقد ورد في خمسة مواضع؛ هي:

٦ – يذكر سيبويه رأي الخليل في إعراب كلمة (المسكين) في (مررتُ بهِ المسكينُ)؛ ثم يختم عرضه لهذا الرأي بقوله: «وهو قول الخليل رحمه الله. وقال أيضًا: يكون مررتُ به المسكينُ، على: المسكينُ مررتُ به، وهذا بمنزلة لقيتُهُ عبدُ الله، إذا أراد: عبدُ الله لقيتُهُ». (١)

وفي المسألة نفسها يذكر رأي يونس فيها، وأنَّ يونس يُخَطِّئ ما ذهب إليه الخليل من رفع كلمة (المسكين)؛ فيقول: «يزعم (يونس) أن الرفع الذي فسَّرنا خطأً. وهو قول الخليل رحمه الله وابن أبي إسحاق». (٢)

ففي هذين النصين يوضح سيبويه أنَّ الخليل يجيز التقديم والتأخير مع ما يدل على الترحُّم؛ فهو يجيز تقديم أو تأخير المبتدأ (المسكينُ) مع الخبر الجملة الفعلية (مررتُ به). (*) ولم يكتف بإسناد هذا الحكم للخليل فقط، وإنَّما أتبعه بتعليل الخليل هذا الجواز؛ بأن قاسه الخليل على جواز تقديم أو تأخير المبتدأ في غير الترحم مع الخبر الجملة الفعلية التي فعلها (لَقِيَ).

٧ – وقال سيبويه في (باب ما يثبت فيه التنوينُ من الأسماء المنفيَّة): «قال الخليلُ رحمه الله: كذلك لا آمِرًا بالمعروفِ لك، إذا جعلت بالمعروف من تمام الاسم وجعلته متصلاً به، كأنَّك قلت: لا آمِرًا معروفًا لكَ، وإن قلت: لا آمِرَ بمعروفٍ، فكأنك جئتَ بمعروفٍ بعدما بنيتَ على الأوَّل كلامًا، كقولك: لا آمِرَ في الدَّار يومَ الجمعة. وإن شئتَ جعلتَه كأنَّك قلت: لا آمِرَ يومَ الجمعة فيها؛ فيصير المبنيُّ على الأوَّل مؤخَّرًا، ويكون المُلْغى مُقدَّمًا». (٣)

يذكر هنا سيبويه أنَّ الخليل يجيز تقديم أو تأخير (الظرف) مع خبر لا النافية للجنس

(*) انظر: فصل الجواز؛ النمطين رقم (٧، ٨).
(١) الكتاب: ٢ / ٧٦.
(٢) السابق: ٢ / ٧٧.
(*) انظر: فصل الجواز؛ النمطين رقم (٥، ٦).
(٣) الكتاب: ٢ / ٢٨٧.

(الجار والمجرور).(**)

٨ – وقال سيبويه: «وقد يجوز أن تقول: بمن تَمُرُّ أَمُرُّ، وعلى من تنْزِلْ أنْـزِلْ، إذا أردت معنى عليه وبه؛ وليس بحدِّ الكلام، وفيه ضَعْفٌ. ومثل ذلك قول الشاعر: وهو بعض الأعراب:

إِنَّ الكَرِيمَ وأَبِيكَ يَعْتَمِلْ إِنْ لَمْ يَجِدْ يومًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلِ

يريد: يتَّكلُ عليه، ولكنه حَذَفَ. وهذا قول الخليل».(١)

فهو يخبِرُ هنا أنَّ الخليل يجيز تقديم أو تأخير (الجار) مع متعلقه (فعل الصلة) والموصول.(***)

٩ – وقال سيبويه: «ومِمَّا يُبْطِلُ القلب قولُهُ: زيدٌ أخو عبدِ الله مجنونٌ به، إذا جعلت الأخ صفةً والجنونَ من زيدٍ بأخيه، لأنه لا يستقيم زيدٌ مجنونٌ به أخو عبدِ الله».(٢)

يروي هنا عن الخليل هذا المثال مُقوِّيًا به رأيه الذي خالف به بعض النحويين الذين كانوا يذهبون إلى أنَّ الصفة الثانية إذا لم يجز فيها التقديم على الصفة الأولى فلا تكون إلَّا حالاً، وذهب سيبويه إلى أنَّ الصفة الثانية سواءٌ أجاز فيها أن تتقدَّم على الأولى أم لم يجز فلا تكون إلا صفة.(٣)

فهو يقوِّي رأيه هذا بمثال الخليل الذي يجب فيه تقديم صفة المبتدأ (أخو عبدِ الله) على خبره (مجنونٌ به)؛ لأنَّه لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف، كما لا يجوز تقديم الضمير في (به) على مرجعه (عبدِ الله).(*)

١٠ – وقال سيبويه في (باب إضمار المفعولين اللذين تعدَّى إليهما فعل الفاعل): «فإذا كان المفعولان اللذان تعدَّى إليهما فعلُ الفاعل مخاطبًا وغائبًا، فبدأتَ بالمخاطب قبل الغائب،

(**) انظر: فصل الجواز؛ النمطين رقم (١٣٧، ١٣٨).

(١) الكتاب: ٣/ ٨١– ٨٢.

(***) انظر: فصل الجواز؛ النمطين رقم (١٤٢، ١٤٣).

(٢) الكتاب: ٢/ ٥٢.

(٣) انظر: التعليقة: ١/ ٢٤٨ – ٢٥٠، والنكت: ١/ ٤٦٤.

(*) انظر: فصل الوجوب؛ النمط رقم (٧)، وفصل الامتناع؛ النمط رقم (٣٠).

فإنَّ علامَةَ الغائب العلامة التي لا تقع موقعها إيَّا، وذلك قولُهُ: أعطيتُكَهُ وقد أعْطَاكَـهُ، وقال عَزَّ وجلَّ: ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾ (**). فهذا هكذا إذا بدأتَ بالمخاطب قبل الغائب». (١)

يدلل سيبويه هنا على الحكم الذي أصدره؛ وهو وجوب تقدُّم المفعول الأوَّل إذا كان ضميرًا متصلاً للمخاطب على المفعول الثاني إذا كان ضميرًا متصلاً للغائب، بمثالي الخليل (أعْطَيتُكَهُ، وقد أعْطَاكَـهُ) اللذين يرويهما عنه.(***)

د - قوله: (زَعَمَ الخليلُ) أو (زَعَمَ):

وهذا القول يقترب في درجة الأخذ من قوله (قال الخليل أو قول الخليل)، وقد ورد في سبعة مواضع؛ هي:

١١ - قال سيبويه: «زَعَمَ الخليلُ رحمه الله أنّه يستقبح أن يقول قائمٌ زيدٌ، وذلك إذا لم تجعل قائمًا مقدَّمًا مبنيًّا على المبتدأ، كما تُؤخِّر وتقدِّم فتقول: ضربَ زيدًا عمرٌو، وعمرٌو على ضربَ مرتفعٌ. وكان الحَدُّ أن يكون مقدَّمًا ويكون زيدٌ مؤخَّرًا. وكذلك هذا، الحدُّ فيه أن يكون الابتداء فيه مقدَّمًا. وهذا عربيٌّ جيِّدٌ. وذلك قولك تميميٌّ أنا، ومَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ، ورجلٌ عبدُ الله، وخَزٌّ صُفَّتُكَ». (٢)

فهو يوضح أنَّ الخليل يجيز (قائمٌ زيدٌ) على أنَّ (قائمٌ) خبرٌ مقدَّمٌ و(زيدٌ) مبتدأ مؤخَّرٌ (*). معللاً الخليلُ ذلك بقياسه على جواز تقديم المفعول على الفاعل مع أنَّ الترتيب الأصليَّ بينهما تقديم الفاعل على المفعول؛ كما كان الترتيب الأصلِيُّ لـ (قائمٌ زيدٌ) - في رأي الخليل - (زيدٌ قائمٌ).

ولا نستطيع أن نحدد كون بقية النص من قول الخليل أم أنّه من قول سيبويه.

١٢ - وقال سيبويه في (باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما

(**) سورة هود: من الآية رقم (٢٨).
(٣) الكتاب: ٢ / ٣٦٤.
(***) انظر: فصل الوجوب؛ النمط رقم (١٤).
(١) الكتاب: ٢ / ١٢٧.
(*) انظر: فصل الجواز؛ النمط رقم (٧).

بعده): «زَعَمَ الخليلُ أنها (إنَّ وأخواتها) عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت: كان أخاك زيدٌ. إلَّا أنَّه ليس لك أن تقول كأنَّ أخوك عبدَ الله، تريد كأنَّ عبدَ الله أخوكَ، لأنها لا تصرَّفُ تصرُّف الأفعال، ولا يُضمر فيها المرفوع كما يضمر في كان. فمن ثَمَّ فرَّقوا بينهما كما فرقوا بين ليس وما، فلم يجروها مجراها، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال».(١)

ينقل سيبويه هنا عن الخليل أنَّه يقيس عمل الحروف الناسخة على عمل الأفعال الناسخة؛ فهما يعملان الرفع والنصب في الجملة الاسمية إذا دخلا عليها. إلَّا أنهما يفترقان في حكم التقديم والتأخير بين الاسم والخبر معهما؛ فالأفعال الناسخة يجوز معها تقديم خبرها على اسمها، والحروف الناسخة يمتنع معها تقديم خبرها على اسمها. (*)

ويعلل الخليل ذلك بأنَّ الأفعال الناسخة قويَّة في العمل فهي تتصرف تصرف الأفعال؛ فجاز معها تقديم المنصوب على المرفوع كما جاز ذلك مع الأفعال المتعدية لمفعولٍ واحدٍ. أمَّا الحروف الناسخة فلم يجز معها تقديم المرفوع على المنصوب لأنها ضعيفة في العمل فهي لا تتصرف تصرف الأفعال.

يعلق الدكتور شوقي ضيف على هذا النص وغيره من النصوص التي تدل على أنَّ سيبويه أخذ نظرية العامل عن الخليل؛ قائلاً: «كل من يقرأ كتاب سيبويه يرى رأي العين أنَّ الخليل هو الذي ثَبَّتَ أصول نظرية العامل ومدَّ فروعها وأحكمها إحكامًا بحيثُ أخذتْ صورتها التي ثبتت على مرِّ العصور». (٢)

١٣ – وقال سيبويه في (باب ما يُقدَّمُ فيه المستثنى):

«وذلك قولك: ما فيها إلَّا أباكَ أحدٌ، وما لِيَ إلَّا أباكَ صديقٌ.

وزَعَمَ الخليلُ رحمه الله أنهم إنَّما حملهم على نصب هذا أنَّ المستثنى إنَّما وجهُهُ عندهم أن يكون بدلا ولا يكون مبدلاً منه؛ لأنَّ الاستثناء إنَّما حدُّه أنْ تَدَارَكَهُ بعدما تنفي فتبدِلَهُ، فلمَّا لم

(٢) الكتاب: ٢ / ١٣١.
(*) انظر: فصل الامتناع؛ النمط رقم (١).
(١) المدارس النحوية: ٣٨.

يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرتَ المستثنى، كما أنَّهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفة في قولهم: فيها قائمًا رجلٌ، حملوه على وجهٍ قد يجوز لو أخَّرتَ الصفة، وكان هذا الوجهُ أمثلَ عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهِهِ». (١)

لقد أصدر سيبويه نفسه هنا حكم جواز تقديم إلَّا والمستثنى على المستثنى منه إذا كان أسلوب الاستثناء تامًّا منفيًّا (**)، دون أن يأخذه عن أحد.

غير أنه أخذ تفسير هذا الجواز عن الخليل؛ فذكر أنَّ الخليل يقول إنَّ المستثنى في هذا الأسلوب لَمَّا كان متأخِّرًا عن المستثنى منه، كان وجه الإعراب فيه البدل من المستثنى منه. وعندما أرادوا أن يقدِّموه على المستثنى منه والبدل لا يجوز أن يتقدَّم على المبدل منه، حملوه على وجه إعرابيٍّ يجوز فيه إذا كان مُؤخَّرًا وهو النصبُ على الاستثناءِ.

ثم يقيس الخليل جواز ذلك على جواز تقديم الحال على صاحبها النكرة؛ إذ إنَّ هذه الحال لَمَّا كانت متأخرة عن صاحبها كان وجه الإعراب فيها أنها صفة لهذا الاسم. وعندما قدموها على هذا الاسم والصفة لا يجوز أن تتقدَّمَ على الموصوف، حملوها على وجه إعرابِيٍّ يجوز فيها إذا كانت مؤخَّرةً وهو النصب على الحالية.

١٤ – وقال سيبويه في (باب استعمالهم علامة الإضمار الذي لا يقع موقع ما يضمر في الفعل إذا لم يقع موقعه): «وكذلك ها أنا ذا، وها نحنُ أولاء، وها هو ذاك، وها هُما ذانك، وها هم أولئك، وها أنت ذا، وها أنتما ذان، وها أنتم أولاء، وها أنتُنَّ أولاء، وها هُنَّ أولئِكَ.....

وزَعَمَ الخليلُ رحمه الله أنَّ ها هنا هي التي مع ذا إذا قلت هذا، وإنَّما أرادوا أن يقولوا هذا أنت، ولكنَّهم جعلوا أنتَ بين ها وذا؛ وأرادوا أن يقولوا أنا هذا وهذا أنا، فقدَّموا (ها) وصارت (أنا) بينهما». (٢)

ذكر سيبويه هنا أنَّ الخليل فسَّر قول العرب (ها أنا ذا وأخواتها) على أنَّ أصله (أنا هذا أو

---

(٢) الكتاب : ٢ / ٣٣٥ .

(**) انظر : فصل الجواز ؛ النمط رقم (٨٧) .

(١) الكتاب : ٢ / ٣٥٣- ٣٥٤ .

هذا أنا، وأنتَ هذا أو هذا أنت،...)؛ فقدَّموا (ها) التنبيه في (هذا) على الضمير المنفصل وأخَّرُوا اسم الإشارة (ذا) عن هذا الضمير. (*)

١٥ - وقال سيبويه: «وزَعَمَ أنَّ كَمْ دِرهَمًا لك؟ أقوى من: كم لكَ درهَمًا؟ وإن كانت عربية جيدة. وذلك أنَّ قولك العشرون لكَ دِرْهَمًا فيها قبحٌ، ولكنَّها جازت في كَمْ جوازًا حسنًا، لأنَّهُ كأنَّه صار عوضًا من التمكن في الكلام؛ لأنها لا تكون إلَّا مبتدأة ولا تُؤخَّر فاعلةً ولا مفعولةً». (١)

يحكي سيبويه هنا عن الخليل أنَّ تقديم تمييز (كم الاستفهامية) على خبرها (الجار والمجرور) أقوى عنده من تأخير هذا التمييز عن هذا الخبر، وإن كان هذا الترتيب الأخير جائزًا عند العرب أيضًا.

ثم يعلل جواز هذا الترتيب الأخير بإجراء مقارنة - لا ندري أ هي من صنعه أم أخذها عن أستاذه- بين تمييز العدد وتمييز كم الاستفهامية؛ فيذكر أنَّ الأوَّل لا يجوز فيه الفصل بينه وبين العدد، والثاني يجوز فيه الفصل بينه وبين (كم الاستفهامية)؛ وذلك عوضًا(لكم الاستفهامية) من عدم حريَّة الحركة داخل الجملة؛ فرتبتها محفوظة في الصدارة، بخلاف العدد رتبته غير محفوظة داخل الجملة. (*)

١٦ - وقال سيبويه: «وزَعَمَ أنَّ مثل ذلك: إِي هَا اللهِ ذا، إنَّما هو هذا». (٢)

يخبر هنا عن الخليل أنه كما جاز عند العرب الفصل بين (ها) التنبيه واسم الإشارة (ذا) بالضمير المنفصل (أنا أو أنت) في قولهم (ها أنا ذا) و(ها أنت ذا)، كذلك جاز عندهم الفصل بينهما بلفظ الجلالة. (**)

١٧ - وقال سيبويه: «وزَعَمَ أنَّه لا يحسنُ في الكلام إنْ تأتِني لأفعلنَّ، من قبل أنَّ لأفعلنَّ

(*) انظر : فصل الجواز ؛ النمط رقم (١٧٥) .
(٢) الكتاب : ٢ / ١٥٨ .
(*) انظر : فصل الجواز ؛ النمطين رقم (١٤٨ ، ١٤٩) ، وفصل الامتناع ؛ النمط رقم (٣١) .
(١) الكتاب : ٢ / ٣٥٤ .
(**) انظر : فصل الجواز ؛ النمط رقم (١٨٠) .

تجيءُ مبتدأةً. ألا ترى أنَّ الرجل يقول لأفعلنَّ كذا وكذا». (١)

ينقل هنا عن الخليل أنّه يمنع تأخر جملة جواب القسم (لأفعلنَّ) عن إنْ وفعل الشرط المجزوم؛ وذلك لعلتين: أولاهما جزم فعل الشرط في اللفظ دون أن يكون هناك فعل جواب الشرط مجزومًا في اللفظ. والثانية أنَّ (لأفعلنَّ) لها الصدارة. (***)

هـ- قوله: (لم يُجِزْ الخليلُ):

وهذا قول صريح لمنع الخليل لحكم من أحكام التقديم أو التأخير؛ وقد ورد في موضع واحدٍ مقرونًا بـ (يونس)؛ وهو:

١٨ – قال سيبويه: «لم يُجِزْ يونس والخليل رحمهما الله كم غِلْمانًا لك؟، لأنّك لا تقول عشرون ثيابًا لك، إلّا على وجه لك مائةٌ بيضًا، وعليكَ راقودٌ خلًّا. فإن أردت هذا المعنى قلت: كم لك غلمانًا؟، ويقبحُ أن تقول: كم غلمانًا لك؟؛ لأنّه قبيح أن تقول: عبدُ الله قائِمًا فيها، كما قبُحَ أن تقول قائمًا فيها زيدٌ». (٢)

يحكي سيبويه هنا عن يونس والخليل أنهما يمنعان تقديم الحال (غلمانًا) على عاملها (لك) بعد (كم الاستفهامية).

ثم ذكر علة هذا الامتناع، ولكن لا ندري أ نقلها عن أستاذيه أم أنه هو قائلها؛ وهذه العلة هي أنَّ عامل الحال (لك) عامل ضعيف لا يعمل في معموله إذا تقدّم عليه ولذلك يجب تأخُّرُه عنه، فتقول: كم لك غلمانًا؟؛ اتضح ذلك من خلال قياس سيبويه هذا التركيب الممتنع بتراكيب أخرى ممتنعة وهي: عشرون ثيابًا لك، وعبدُ الله قائِمًا فيها، وقائمًا فيها زيدٌ. (*)

هذه هي المواضع التي استعان فيها سيبويه بأستاذه الخليل في قضية التقديم والتأخير في بناء الجملة؛ مستفسرًا منه عمّا خفي عنه في هذه القضية، ومخبرًا عنه حكمًا من أحكامها، أو تفسيرًا وتعليلاً لحكم من هذه الأحكام.

---

(٢) الكتاب: ٣/ ٦٥.

(***) انظر: فصل الوجوب: النمط رقم (٣٨)، وفصل الامتناع؛ النمط رقم(٧١).

(١) الكتاب: ٢/ ١٥٩.

(*) انظر: فصل الامتناع: النمط رقم (٦٧).

ثانيًا: يونس بن حبيب (المتوفى: ١٨٢هـ)[(١)]:

كان يونس بن حبيب من أساتِذة سيبويه الذين أخذ عنهم النحو، وقد روي عنه سيبويه في الكتاب الكثير من الشواهد والآراء اللغوية.

قال السيرافي عن يونس: «إنه بارع في النحو، من أصحاب أبي عمرو بن العلاء، وقد سمع من العرب كما سمع من قبله. وقد روى عنه سيبويه وأكثر، وله قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها. وقد سمع منه الكسائي والفراء، وكانت حلقته بالبصرة ينتابها أهل العلم وطلاب الأدب وفصحاء الأعراب والبادية».[(٢)]

وقال الزبيدي عن رواية سيبويه عن يونس: «لمَّا مات سيبويه قيل ليونس: إنَّ سيبويه أَلَّفَ كتابًا من ألف ورقة في علم الخليل، فقال يونس: ومتى سمع سيبويه من الخليل هذا كله؟ جيئوني بكتابه. فلما نظر في كتابه ورأى ما حكى قال: يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه، كما صدق فيما حَكَى عنِّي».[(٣)]

ويأتي يونس في المرتبة الثانية بعد الخليل في عدد مرات أخذ سيبويه وروايته عنه؛ «فجملة ما رواه عنه سيبويه في الكتاب ٢٠٠ مرة».[(٤)]

وكذلك يحتل يونس هذه المرتبة في عدد مرات وروده في الكتاب في قضية التقديم والتأخير في بناء الجملة؛ فقد ورد اسمه في هذه القضية ثمانيَ مراتٍ؛ منها ما أخذه عنه من آراء، وما رواه عنه من روايات، ومنها ما اختلف معه فيها في الرأي. ونعرض ذلك على النحو الآتي:

أ- ما أخذه سيبويه عن يونس من آراء:

وهي آراء يونس التي نقلها سيبويه عنه في قضية التقديم والتأخير، والتي وافقه سيبويه

---

(١) انظر ترجمته في: مراتب النحويين: ٤٤-٤٥، وأخبار النحويين البصريين: ٥١-٥٤، وطبقات النحويين واللغويين: ٥١-٥٣، والفهرست: ٤٧-٤٨، وتاريخ العلماء النحويين: ١٢٠-١٢٣، والبلغة: ٢٤٧، وبغية الوعاة: ٤٢٦، والمدارس النحوية: ٢٨-٢٩، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ٤٧.

(٢) أخبار النحويين البصريين: ٥١.

(٣) طبقات النحويين واللغويين: ٥٢.

(٤) سيبويه إمام النحاة: ٩٤.

عليها. وقد وردت هذه الآراء في موضعين فقط؛ هما:

١ – قال سيبويه: «ويونس يقول: هذا مثلُكَ مُقْبِلاً، وهذا زيدٌ مِثْلَكَ، إذا قدَّمه جعله معرفة وإذا أخَّره جعله نكرة. ومن العرب من يوافقه على ذلك». (١)

فهو هنا يخبر عن يونس أن (مثلك) في القولين العربيين: (هذا مثلُكَ مُقْبِلاً، وهذا زيدٌ مِثْلَكَ) خبر في الأوَّل وجاز تقديمها على الحال فأصبحت معرفة وهي حال في الثاني جاز تأخيرها عن الخبر فأصبحت نكرة. (*)

ثم يقوِّي رأي يونس هذا بأن يذكر أنَّ من العرب من يوافقه على ذلك.

٢ – وقال سيبويه: «لم يُجِزْ يونس والخليل رحمهما الله كم غِلْمانًا لك؟، لأنَّك لا تقول: عشرون ثيابًا لك، إلَّا على وجه لك مائةٌ بيضًا، وعليكَ راقودٌ خلًّا....». (٢)

هذا الموضع هو موضع التقديم والتأخير الذي أخذه سيبويه عن أستاذيه يونس والخليل معًا؛ وقد تحدثنا عنه قبل قليل عندما عرضنا آراء الخليل.

ب – ما رواه سيبويه عن يونس من روايات:

وهي المواضع التي روى فيها سيبويه عن يونس شواهد شعرية أو شواهد نثرية، سمعها يونس من العرب أو علمها عنهم، وهذه المواضع هي التي صرَّح فيها سيبويه عن ذلك بقوله: (أنشدَنَاهُ يونس، أو حدثنا يونس). وقد ورد ذلك في أربعة مواضع؛ هي:

١ – قال سيبويه: «قال اللعين يهجو العجَّاج:

أَبِالأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي ... وَفِي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ والخَوَرُ

أنشدَنَاهُ يونس مرفوعًا عنهم». (٣)

يروي سيبويه هنا عن يونس بيت اللعين الذي عَلِمَهُ من العرب مرفوع القافية؛

(١) الكتاب: ١/ ٤٢٣.
(*) انظر: فصل الجواز؛ النمطين رقم (٢٥، ٢٦).
(٢) الكتاب: ٢/ ١٥٩.
(٣) السابق: ١/ ١١٩ – ١٢٠.

فاستشهد به سيبويه على جواز توسط (ظننتُ أو إحدى أخواتها) وهي غير عاملة بين الخبر (الجار والمجرور) والمبتدأ. (*)

٢ – وقال سيبويه: «وحدثنا يونس أيضًا تصديقًا لقول أبي الخطّاب، أنَّ العرب تقول: هذا أنت تقول كذا وكذا، لم يرد بقوله هذا أنت، أن يعرفه نفسه، كأنَّه يريد أنْ يُعَلِمه أنَّه ليس غيره. هذا محالٌ، ولكنَّه أراد أن ينبهه، كأنَّه قال: الحاضر عندنا أنتَ، والحاضر القائل كذا وكذا أنتَ». (١)

يتضح في هذا النص أنَّ يونس كان من مصادر سيبويه التي يتأكد بها لديه مدى صدق الروايات التي يأخذها عن الآخرين مثل أبي الخطاب الأخفش؛ فقد ذكر قبل هذا النص أن أبا الخطاب زعم أن العرب الموثوق بهم يقولون: أنا هذا، وهذا أنا. (٢)

وما رواه سيبويه هنا عن أبي الخطاب ويونس من قول العرب (هذا أنا، وهذا أنتَ) هو مقلوب ما رواه سيبويه قبله من قول العرب: (ها أنا ذا وها أنتَ ذا) وفسره له الخليل كما ذكرنا؛ فإن كان قد جاز توسط (الضمير المنفصل) بين (ها) التنبيه واسم الإشارة (ذا)، فقد جاز هنا تأخير (هذا الضمير المنفصل) عن(ها) التنبيه واسم الإشارة (ذا). ثم أورد سيبويه هنا تفسيرًا لقول العرب (هذا أنت تقول كذا وكذا) – لا ندري أأخذه من يونس أم جاء به هو – وهذا التفسير توضيح لوظيفة هذا التركيب التواصلية بين قائله والمقول له. (**)

٣– وقال سيبويه: «زعم عيسى بن عمر أنَّ ناسًا من العرب يقولون: إذنْ أفعلُ ذاك، في الجواب. فأخبرتُ يونس بذلك فقال: لا تُبْعِدَنَّ ذا. ولم يكن ليَرْوي إلَّا ما سمع، جعلوها بمنزلة هل وبل». (٣)

إنَّ هذا النص يدل دلالة قاطعة على أنَّ يونس كان المرجع الأوَّل لسيبويه الذي يتوثق منه من صحة ما يرويه النحاة الآخرون عن العرب؛ ولم يتوثق من صحة هذه

(*) انظر : فصل الجواز ؛ النمط رقم (٢٢) .
(١) الكتاب : ٢ / ٣٥٥ .
(٢) انظر : السابق : ٢ / ٣٥٤ .
(**) انظر : فصل الجواز ؛ النمط رقم (١٧٧) .
(٣) الكتاب : ٣ / ١٦ .

الرواية من الخليل على الرغم من أنه أستاذه الأوَّل؛ وذلك للمكانة العالية التي كان يحتلها يونس في الرواية عن العرب؛ «فلقد رحل إلى البادية وسمع عن العرب كثيرًا، ممَّا جعله راويًا كبيرًا من رواة اللغة والغريب، واسمه يتردد في الكتاب، ولكن غالبًا في شواهد اللغة، لا في الآراء النحوية». (١)

فسيبويه في هذا النص يخبر عن عيسى بن عمر أنَّ من العرب من يجيز تقديم (إذنْ) غير عاملة على الفعل المضارع المرفوع في الجواب، ثم توثَّق من أستاذه يونس في ذلك فأجابه بأنَّ عيسى راوية صادق لا يروي إلَّا ما سمع، ثم فسَّر له يونس جواز ذلك؛ بأنْ قاس جواز تقديم (إذن) في هذا الموضع على جواز تقديم (هل أو بل) غير العاملتين على الفعل المضارع المرفوع. (*)

٤ – وقال سيبويه: «قال الهُذَلِيُّ:

فَقُلْتُ تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إنَّهَا ... مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِهَا لا يَضِيرُهَا

هكذا أنشدَنَاهُ يونس». (٢)

يروي سيبويه هنا عن يونس بيت أبي ذؤيب الهذلي؛ مستشهدًا به على جواز تأخير الفعل المرفوع المتضمن معنى فعل جواب الشرط عن (مَنْ الشرطية) وفعل الشرط المجزوم، وذلك في لغة الشعر فقط؛ على نية تقديم هذا الفعل المرفوع عليهما. (**)

جـ – ما اختلف فيه سيبويه مع يونس:

إنَّ يونس كما ذُكِرَ كان أستاذ سيبويه الأوَّل في الرواية، لكنَّهُ كان يختلف معه في مسائل نحوية كثيرة؛ وغالبًا ما كانت هذه المسائل هي التي اختلف فيها يونس مع الخليل؛ فكان سيبويه يؤيد رأي الخليل ويرفض رأي يونس.

يقول الدكتور شوقي ضيف خلال حديثه عن يونس: «اسمه يتردد في الكتاب، ولكن

---

(١) المدارس النحوية : ٢٨ .
(*) انظر : فصل الجواز ؛ النمط رقم (٤٣) .
(٢) الكتاب : ٣ / ٧١ .
(**) انظر : فصل الجواز ؛ النمط رقم (١٠٠) .

غالبًا في شواهد اللغة، لا في الآراء النحوية، فسيبويه - على ما يبدو - لم يكن يعجب بتلك الآراء، وكان الخليل قد استولى عليه، فلم يكد يترك فيه بقيَّة لغيره وخاصة في قواعد النحو وأقيسته، وبذلك غدا يونس في نحوه وما وضعه من أقيسة أُمَّةً واحدةً، وتنبَّه إلى ذلك القدماء، فقالوا: كانت ليونس مذاهب وأقيسة تفرَّد بها». (١)

وما اختلف فيه سيبويه مع يونس في قضية التقديم والتأخير موضعان؛ هما:

١ - قال سيبويه: «وأمّا يونس فزَعَمَ أنه ليس يرفع شيئًا من الترحُّم على إضمار شيء يرفع، ولكنه إنْ قال ضربتُهُ لم يقل أبدًا إلَّا المسكينَ، يحمله على الفعل. وإنْ قال ضرَبَانِي قال المسكينان، حمله أيضًا على الفعل. وكذلك مرَرْتُ به المسكين، يحملُ الرفع على الرفع، والجرَّ على الجرِّ، والنصبَ على النصبِ. ويزعم أن الرفع الذي فسرنا خطأٌ. وهو قول الخليل رحمه الله وابن أبي إسحاق». (٢)

ورد هذا النص في آخر حديث سيبويه عن الترحم وبالتحديد عند إعراب كلمة: (المسكين) في (مررتُ به المسكين)؛ فقد ذكر أنَّ أستاذه الخليل جرَّها على البدل، ونصبها على الترحم، ورفعها على وجهين؛ «كان الخليل يقول: إن شئتَ رفعته من وجهين فقلتَ: مررتُ به البائسُ، كأنَّه لَّما قال: مررتُ به، قال: المسكينُ هوَ، كما يقول مبتدِئًا: المسكينُ هو، والبائسُ أنتَ..... وقال أيضًا: يكون مررتُ به المسكينُ على: المسكينُ مررتُ به، وهذا بمنزلة لقيتُهُ عبدُ الله، إذا أراد عبدُ الله لقيتُهُ». (٣)

فالخليل يجيز هنا في (المسكين) الرفع إمَّا على أنَّهُ مبتدأ خبره محذوف، وإمَّا على أنه مبتدأ مؤخَّرٌ وجملة (مررتُ به) خبر مقدَّم عليه.(*) ويوافقه علي ذلك سيبويه.

ويونس يُخَطِّىء هذين الوجهين في الرفع، ولا يرى في (المسكين) إلَّا أنَّهُ مجرور على البدل من الضمير في (به). وواضح أنَّ سيبويه لا يوافقه على ذلك لقوله: (ويزعم أنَّ الرفع الذي فسرنا خطأٌ).

(١) المدارس النحوية : ٢٨ ، وانظر : أخبار النحويين البصريين : ٥١ .
(٢) الكتاب : ٢ / ٧٧ .
(٣) السابق : ٢ / ٧٥- ٧٦ .
(*) انظر : فصل الجواز ؛ النمط رقم (٥) .

٢ – وقال سيبويه: «» وأمَّا يونس فيقول: أإنْ تأتِنِي آتِيكَ؟. وهذا قبيحٌ يكره في الجزاء وإن كان في الاستفهام. وقال عزَّ وجلَّ: ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ (*). ولو كان ليس موضع جزاء قبح فيه إنْ، كما يقبُح أن تقول: أتذكُرُ إذ إن تأتِني آتِيكَ. فلو قلتَ: إنْ أتيتَنِي آتِيكَ، على القلب كان حسنًا». [١]

يرى يونس هنا أنَّه يجوز تأخير فعل جواب الشرط المرفوع عن (إنْ) وفعل الشرط المجزوم بعد ألف الاستفهام؛ في قوله: (أإنْ تأتِنِي آتِيكَ؟)، وذلك على نية تقديم هذا الفعل المرفوع بعد ألف الاستفهام فتقول: (آآتيكَ إنْ تأتِنِي؟)؛ لأنَّ الاستفهام في رأيه لا يجوز أن يعتمد إلَّا على ما لم يعمل فيه شيءٌ، ولا يجوز أن يعتمد على الاستفهام إلَّا ما لم يعمل فيه شيءٌ.

ولا يوافقه سيبويه في ذلك ويذهب إلى أنَّ هذا القول ممتنع؛ فأسلوب الشرط لا يُغيِّرُ الحكمَ فيه الاستفهامُ؛ فإن كان هذا الأسلوب ممتنعًا قبل دخول الاستفهام عليه فهو ممتنعٌ أيضًا بعد دخول الاستفهام؛ فالاستفهام في رأي سيبويه يعتمد على ما عمل فيه غيرُه؛ ويستَدلُّ على ذلك بقوله تعالي: ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ ، فإنَّه لا يجوز فيها أن تقول: (أفهم الخالدون فإنْ مِتَّ)؛ لأنَّ الفاء في (فإن) تصبحُ لغوًا لا معنى لها؛ ولأنَّ الاستفهام فيها لا يجوز أن يعتمد إلَّا على جملة جواب الشرط (فهم الخالدون) التي عمل فيها حرفُ الشرطِ (إنْ). [٢]

ثمَّ يُقوي سيبويه رأيه بقياس امتناع ذلك على امتناع (أتذكرُ إذ إنْ تأتِنِي آتِيكَ؟) لأنَّ هذا ليس موضع جزاء؛ فلا يجوز أن تدخل (إذ) على (إنْ) إلَّا إذا كان فعل الشرط ماضيًا فتقول: (أتذكُرُ إذ إن أتيتَنِي آتِيكَ؟) على نية التقديم؛ كأنَّك قلت: (أتذكرُ إذ آتِيكَ إنْ أتيتَنِي؟). [٣]

هذه هي مواضع التقديم والتأخير في بناء الجملة التي ذُكِرَ فيها اسم يونس، والتي عرضناها منها ما أخذهُ سيبويه من آراء يونس في هذه القضية، وما رواه عنه من شواهد شعرية ونثرية فيها، ومنها ما اختلف سيبويه معه في رأي خاص بها.

(*) سورة الأنبياء : من الآية رقم (٣٤) .

(١) الكتاب : ٣ / ٨٣ .

(٢) انظر : التعليقة : ٢ / ١٩٥ – ١٩٦ ، وفصل الامتناع ؛ النمط رقم (٧٧) .

(٣) انظر : هامش التعليقة : ٢ / ١٩٧ ، وفصل الامتناع ؛ النمط رقم (٧٨) .

ثالثًا: أبو الخطَّاب الأخفش (المتوفى: ١٧٧ هـ)[١]:

كان أبو الخطَّاب الأخفش من أساتذة سيبويه، أخذ عنه سيبويه الكثير من الروايات اللغوية التي سمعها وعلمها عن العرب. ولم يأخذ منه آراءً نحوية في الكتاب إلَّا القليل؛ وإن كان يونس أستاذ سيبويه الأوَّل في توثيق الروايات فإنَّ أبا الخطاب الأخفش كان أستاذًا ليونس وسيبويه معًا.[٢]

ذكره سيبويه في الكتاب بكنيته ولم يذكره باسمه أو لقبه، ويأتي عدد مرات ذكره في المرتبة الثالثة بعد الخليل ويونس؛ فقد روى عنه سيبويه ٤٧ سبعًا وأربعين مرةً.[٣]

ويظهر ذكره في قضية التقديم والتأخير في الكتاب في موضعين فقط؛ يروي عنه فيهما شاهدين أحدهما شعري والثاني نثري وهذان الموضعان هما:

١ - قال سيبويه: «قال المَرَّارُ الأَسَدِيُّ:

فَرَدَّ عَلَى الفُؤَادِ هَوًى عَمِيدًا ... وَسُوئِلَ لَوْ يُبِينُ لَنَا سُؤَالا

وَقَدْ نَغْنَى بِهَا ونَرَى عُصُورًا ... بِهَا يَقْتَدْنَنَا الخُرُدَ الخِدَالا

حدَّثنا به أبو الخطَّاب عن شاعره».[٤]

روى عنه هذين البيتين؛ ليستشهد بقول المرَّار(نَرى عُصورًا بهَا يُقتدْننا الخُرُدَ)على جواز تقديم المفعول الثاني وهو جملة فعلية (يقتدننا) على المفعول الأوَّل (الخُرُدَ).[*]

٢ - وقال: «زعم أبو الخطَّاب أنَّ العرب الموثوق بهم يقولون: أنا هذا، وهذا أنا».[٥]

روى عنه هذين الشاهدين النثريين؛ ليستشهد بهما على جواز تقديم أو تأخير الضمير المنفصل (أنا) مع (ها) التنبيه واسم الإشارة (ذا).[**]

---

(١) انظر ترجمته في: مراتب النحويين: ٤٦، وطبقات النحويين واللغويين: ٤٠، وتاريخ العلماء النحويين: ١٣٨-١٣٩، والبلغة: ١٣٠، وبغية الوعاة: ٢٩٦، والمدارس النحوية: ٢٢، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ٤٥.

(٢) انظر: أخبار النحويين البصريين: ٦٤، وطبقات النحويين واللغويين: ٤٠، والفهرست: ٥٧.

(٣) انظر: سيبويه إمام النحاة: ٩٥.

(٤) الكتاب: ١/ ٧٨-٧٩.

(*) انظر: فصل الجواز؛ النمط رقم (٣٠).

(٥) الكتاب: ٢/ ٣٥٤.

(**) انظر: فصل الجواز؛ النمطين رقم (١٧٦، ١٧٧).

رابعًا: عيسى بن عمر (المتوفى: ١٤٩ هـ)[(١)]:

كان عيسى بن عمر أستاذًا لسيبويه، كما كان أستاذًا للخليل أيضًا، أخذ عنه سيبويه مباشرةً آراءً نحوية وصرفية، كما أخذ عنه رواياتٍ لغويةٍ عن العرب.

ولم يتردد اسمه في الكتاب كثيرًا، وإنَّما ذكر فيه ٢٢ اثنين وعشرين مرة فقط.[(٢)]

كان نصيب قضية التقديم والتأخير في بناء الجملة في الكتاب من هذا العدد، ضئيلاً جِدًّا، فقد ذكره سيبويه مرةً واحدةً فقط فيها؛ وذلك في الموضع الذي ذكرناه خلال حديثنا عن يونس عندما روى سيبويه عن عيسى أنَّ بعض العرب يرفعون الفعل المضارع بعد (إذنْ) في الجواب ويقولون: (إذنْ أفعلُ ذاك). ثم توثَّقَ سيبويه من يونس عن هذه الرواية.

فقد قال سيبويه: «وزَعَمَ عيسى بن عمر أنَّ ناسًا من العرب يقولون: إذنْ أفعلُ ذاك، في الجواب. فأخبرتُ يونس بذلك فقال: لا تُبْعِدَنَّ ذا. ولم يكن ليروي إلَّا ما سمع، جعلوها بمنزلة هَلْ وبَلْ».[(٣)]

خامسًا: أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي (المتوفى: ٢١٦ هـ)[(٤)]:

لم تذكر كتب التراجم – في ما أعلم – شيئًا عن علاقة سيبويه بالأصمعي؛ فلم يَعُدَّهُ أحدٌ أنَّه من أساتذة سيبويه ولا أنه من أصحابه.

غير أنَّ سيبويه عاصر الأصمعي؛ فقد ولد الأصمعي قبله ومات بعدَه سنة ٢١٦ هجرية؛ فقد قيل إنه توفى وعمره إحدى وتسعون سنة. وعاش الأصمعي في البصرة.

وكل ما قيل عن التقائهما سويًّا، تلك المناظرة التي جرت بينهما، وقال يونس عنها: الحقُّ

---

(١) انظر ترجمته في: مراتب النحويين: ٤٣، وأخبار النحويين البصريين: ٤٩– ٥٠، وطبقات النحويين واللغويين: ٤٠– ٤٥، والفهرست: ٤٧، وتاريخ العلماء النحويين: ١٣٥– ١٣٧، والبلغة: ١٦٧– ١٦٨، وبغية الوعاة: ٣٧٠، والمدارس النحوية: ٢٥– ٢٧، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ٤٤.

(٢) انظر: سيبويه إمام النحاة: ٩٥.

(٣) الكتاب: ٣/ ١٦.

(٤) انظر ترجمته في: مراتب النحويين: ٨٠– ١٠٥، وأخبار النحويين البصريين: ٧٢– ٨٠، وطبقات النحويين واللغويين: ١٦٧– ١٧٤، والفهرست: ٦٠– ٦١، والبلغة: ١٣٦– ١٣٧، وبغية الوعاة: ٣١٣– ٣١٤.

مع سيبويه، وقد غلب ذا – يعني الأصمعي – بلسانه.[١]

ويُعَدُّ الأصمعي من جهابذة اللغة أولاً في عصر سيبويه، ومن النحاة ثانيًا؛ ولذلك وضعه الزبيدي في الطبقة الرابعة من اللغويين البصريين، وقال عنه: «كان من أوثق الناس في اللغة، وأسرع الناس جوابًا، وأحضر الناس ذهنًا».[٢] وقال أبو الطيب اللغوي عنه: «إنَّه كان أتقن القوم للغة، وأعلمهم بالشعر وأحضرهم حفظًا».[٣]

ويبدو أن سيبويه لم يذكره في الكتاب إلَّا نادرًا حتى إنَّ الأستاذ علي النجدي ناصف لم يجر لذكره إحصاءً على غرار ما صنع مع من ذكرهم سيبويه من النحاة واللغويين في الكتاب؛ وإنَّما ذكر الأستاذ ناصف الأصمعي ضمن أعلام البصرة الذين عاصرهم سيبويه فقط.[٤]

وقد ورد ذكر الأصمعي في قضية التقديم والتأخير في بناء الجملة في الكتاب في موضعٍ واحدٍ فقط؛ روى فيه سيبويه عن الأصمعي بيتًا قديمًا أنشدَه للأصمعي أبو عمرو بن العلاء:

- قال سيبويه: «ومثل ذلك قوله:

هَذَا سُرَاقَةُ للقُرآنِ يَدْرُسُهُ ... والمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَهَا ذِيبُ

أي والمَرْءُ ذئبٌ إنْ يلق الرُّشَا. قال الأصمعي: هو قديم، أنشدنيه أبو عمرو».[٥]

وقد استشهد سيبويه بهذا البيت ليقوي به ما ذهب إليه من جواز تأخير الفعل المرفوع المتضمن معنى فعل جواب الشرط عن (إنْ) وفعل الشرط المجزوم في الشعر فقط، على نية تقديم هذا الفعل المرفوع، مستشهدًا لذلك بقول جرير بن عبد الله البَجَلِيّ:

يَا أَقْرَعُ بن حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ ... إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

فكذلك هذا البيت الذي يرويه عن الأصمعي جاز فيه تأخير خبر المبتدأ عن (إنْ) وفعل

(١) انظر: طبقات النحويين واللغويين: ٦٨، ١٦٩، وبغية الوعاة: ٣١٣.
(٢) طبقات النحويين واللغويين: ١٦٩.
(٣) مراتب النحويين: ٨٠.
(٤) انظر: سيبويه إمام النحاة: ٨٣.
(٥) الكتاب: ٣/ ٦٧-٦٨.

الشرط المجزوم على نية تقديم هذا الخبر عليهما لأن هذا المبتدأ وخبره يتضمنان معنى جواب الشرط. (*)

ورواية هذا البيت القديم الذي لم يعرف قائله حتى الآن (**) عن الأصمعي يدل على أنَّ سيبويه يعلم مكانة الأصمعي – التي ذكرناها – في توثيق الشواهد اللغوية والغريب منها.

وبعد، فهؤلاء الخمسة هم علماء النحو واللغة الذين منهم من أخذ عنه سيبويه مباشرةً آراءً في قضية التقديم والتأخير في بناء الجملة، ومنهم من روى عنه مباشرةً شواهد لغويَّة في هذه القضية، ومنهم من اختلف معه في الرأي في هذه القضية.

وهناك نحويَّان آخران ذكر اسمهما في قضية التقديم والتأخير في الكتاب، ولكنهما لم يعاصرا سيبويه فلم يأخذ عنهما مباشرة. ولكنَّ ما أخذه عنهما كان عن طريق أحد العلماء الخمسة السابقي الذكر؛ وهذان النحويَّان هما: عبدُ الله بن أبي إسحاق وأبو عمرو بن العلاء.

سادسًا: عبد الله بن أبي إسحاق (المتوفى: ١١٧ هـ)[1]:

نقل سيبويه عن عبد الله بن أبي إسحاق آراء في النحو والصرف، وروى عنه شواهد لغوية، وكان طريقه إليه غالبًا هو يونس بن حبيب الذي أخذ عن ابن أبي إسحاق مباشرة. [2]

وما نقله سيبويه عنه كان قليلا جدًّا، فقد بلغت جملة ما نقله عنه أربع مراتٍ فقط.[3]

ولقد ذكره سيبويه مرة واحدة فقط في قضية التقديم والتأخير؛ وذلك في رأيٍ نحويٍّ خاصٍ بها، ولم ينقله عن طريق يونس، ولكن يبدو أنه نقله عن طريق الخليل.

وهذا الرأي هو الرأي الذي كان قد أخذه سيبويه عن الخليل – وقد ذكرناه – وهو جواز رفع (المسكين) في الترحم في قوله: (مررتُ به المسكينُ) على وجهين الأوَّل على الابتداء

(*) انظر: فصل الجواز؛ النمط رقم (٩٥).

(**) انظر: فصل الشواهد؛ الشاهد رقم (٣٧).

(١) انظر ترجمته في: مراتب النحويين: ٣١- ٣٢، وأخبار النحويين البصريين: ٤٢- ٤٥، وطبقات النحويين واللغويين: ٣١-٣٣، وتاريخ العلماء النحويين: ١٥٢ – ١٥٤، والبلغة: ١١٩ – ١٢٠، وبغية الوعاة: ٢٨٢، والمدارس النحوية: ٢٣- ٢٥، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ٤٢- ٤٤.

(٢) انظر: سيبويه إمام النحاة: ١٠٠، وتقديم عبد السلام هارون للكتاب: ١٤.

(٣) انظر: سيبويه إمام النحاة: ١٠٠.

وخبره ضمير محذوف؛ والتقدير (مررتُ به المسكينُ هو)، والثاني على أنه مبتدأ مؤخَّرٌ وما قبله خبرٌ مقدَّمٌ، وهذا الوجه الأخير يجوز فيه القلب فتقول: (المسكينُ مررتُ به).

كما ذكرنا أنَّ يونس كان قد خطَّأ جواز الرفع هذا، وذهب إلى أنَّ (المسكين) في (مررتُ به المسكين) لا يكون إلَّا بدلاً.

- قال سيبويه: «ويزعم (يونس) أنَّ الرفع الذي فسرنا خطأٌ. وهو قول الخليل رحمه الله وابن أبي إسحاق». [١]

فذكر هنا ابن أبي إسحاق مع الخليل على أنهما كانا يجيزان الرفع الذي وضحناه. والطريقة التي ذكره بها ترجِّح أنَّ رأي ابن أبي إسحاق هذا نقله سيبويه عن الخليل.

سابعًا: أبو عمرو بن العلاء (المتوفى: ١٥٤ هـ) [٢]:

الراجح أنَّ سيبويه لم ينقل عن أبي عمرو بن العلاء آراءً نحوية، وإنَّما نقل عنه روايات لغوية، ولكن سيبويه لم يأخذها عنه مباشرةً، وإنَّما أخذها عنه عن طريق من روى عنه مباشرةً؛ وهو غالبًا يونس أيضًا الذي أخذ عن أبي عمرو مباشرةً. [٣]

وما نقله سيبويه عن أبي عمرو من الروايات لم يكن كثيرًا؛ فقد بلغت جملة ما نقله عنه ٤٤ أربعًا وأربعينَ مرةً. [٤]

وقد روى عنه سيبويه مرة واحدة فقط في قضية التقديم والتأخير، عن طريق الأصمعي الذي أخذ عن أبي عمرو هذه الرواية مباشرة.

وهذه الرواية هي رواية البيت القديم الذي لم يعرف قائله، ورواه لسيبويه الأصمعي، وهو الذي ذكرناه قبل قليل، وقد أنشده للأصمعي أبو عمرو بن العلاء.

---

(١) الكتاب: ٢ / ٧٧.
(٢) انظر ترجمته في: مراتب النحويين: ٣٣-٤٢، وأخبار النحويين البصريين: ٤٦-٤٨، وطبقات النحويين واللغويين: ٣٥-٤٠، والفهرست: ٣٠-٣١، وتاريخ العلماء النحويين: ١٤٠-١٥١، وبغية الوعاة: ٣٦٧، والمدارس النحوية: ٢٧-٢٨، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ٤٤-٤٥.
(٣) انظر: سيبويه إمام النحاة: ٩٨-٩٩، والمدارس النحوية: ٨٠، وتقديم عبد السلام هارون للكتاب: ١٣.
(٤) انظر: سيبويه إمام النحاة: ٩٨.

- قال سيبويه: «ومثل ذلك قوله:

هَذا سُرَاقَةُ للقُرآنِ يَدْرُسُهُ والمَرءُ عِنْدَ الرُّشَا إنْ يَلْقَهَا ذِيبُ

أي والمرءُ ذئبٌ إن يلقَ الرُّشا. قال الأصمعي: هو قديمٌ، أنشدنيه أبو عمرو».(١)

وقد ذكر موضع الاستشهاد بهذا البيت خلال الحديث عن الأصمعي.

ثامنًا: نحاةٌ آخرون:

لم يقتصر سيبويه في النقل على العلماء السابقي الذكر، وإنَّما هناك علماءٌ آخرون نقل عنهم سيبويه في الكتاب ولكنه لم يصرح بأسمائهم. وأعتقد أن السيرافي يعنيهم حين قال: «أخذ (سيبويه) النحو عن الخليل - وهو أستاذه - وعن يونس، وعيسى ابن عمر وغيرهم، وأخذ أيضًا اللغات عن أبي الخطَّاب الأخفش وغيره».(٢)

فكلمتَا (وغيرهم، وغيره) تشمل من صرح بهم سيبويه كالذين ذكرناهم غير هؤلاء الأربعة، وتشمل أيضًا من لم يصرح به سيبويه.

وإنَّما اكتفى سيبويه بأن قال عنهم (زعم بعضهم) أو (يقول النحويون) أو (قول النحويين) وغير ذلك من الأقوال التي لم يصرح فيها بأسمائهم.

وقد ورد ذلك في الكتاب في قضية التقديم والتأخير في بناء الجملة في أربعة مواضع فقط؛ كلُّها في الآراء النحوية الخاصة بهذه القضية، رأي واحد منها فقط هو الذي أخذ به سيبويه، وبقية هذه الآراء خالفها. وهذا عرضٌ لهذه المواضع:

١ - قال سيبويه: «ولا يُقدَّمُ المفعول فيه فتقول: ماءً امتلأتُ، كما لا يقدم المفعول فيه في الصفة المشبهة، ولا في هذه الأسماء، لأنَّها ليست كالفاعل. وذلك لأنَّه فعل لا يتعدى إلى مفعول، وإنَّما هو بمنزلة الانفعال، لا يتعدى إلى مفعول، نحو كسرتُهُ فانكسرَ، ودفعتُهُ فاندفعَ. فهذا النحو إنَّما يكون في نفسه ولا يقع على شيء، فصار امتلأتُ من هذا الضرب، كأنك قلت: ملأني فامتلأتُ. ومثله: دحرجته فتدحرج. وإنَّما أصله امتلأتُ من الماء، وتفقأتُ من

(١) الكتاب: ٣/ ٦٧ - ٦٨.

(٢) أخبار النحويين البصريين: ٦٤، وانظر: الفهرست: ٥٧، والبلغة: ١٦٣، وبغية الوعاة: ٣٦٦.

الشحم، فحذف هذا استخفافًا، وكان الفعل أجدر أن يتعدى إن كان هذا ينفُذُ، وهو– في أنَّهم ضَعَّفُوهُ – مثلُهُ». (١)

يمنع سيبويه هنا تقديم التمييز على عامله؛ ويذكر لهذا الامتناع علتين؛ الأولى: أنَّ هذا الباب يشبه الصفة المشبهة، والصفة المشبهة لا يتقدَّمُ معمولها عليها، فكذلك التمييز لا يتقدم على عامله. والثانية: أنَّ التمييز هنا هو الفاعل في المعنى، ولمَّا كان الفعل لا يتقدَّم على فعله، فكذلك التمييز لا يتقدمُ على فعله. (٢)

ولا يكتفي سيبويه بذلك وإنَّما يستطرد في توضيح أصل هذا التركيب فيذكر أنَّ الفعل فيه في الأصل لا يتعدَّى، وإنَّما عُدِّيَ ونصبَ النكرة كما عُدِّيَ العدد ونصبَ تمييزه النكرة لشبه العدد باسم الفاعل. وكان الفعل أجدر أن يتعدى إلى تمييزه من هذا العدد الجامد. ثم يذكر أنه كما عمل الفعل في التمييز لمشابهته بعمل العدد في تمييزه؛ فإنَّ النحاة ضَعَّفُوهُ؛ أي منعوا تقديم تمييز الفعل عليه لضعفه في العمل، كما منعوا تقديم تمييز العدد عليه لضعفه في العمل. (٣)

٢ – قال سيبويه: «واعلم أنَّه يقبُحُ: زيدًا عليكَ، وزيدًا حَذَرَكَ، لأنَّه ليس من أمثلة الفعل، فقبح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها، إلَّا أنْ تقول: زيدًا، فتنصبَ بإضمارِكَ الفعل ثم تذكر عليك بعد ذلك، فليس يقوى هذا قوَّة الفعل ؛ لأنَّه ليس بفعلٍ، ولا يتصرَّف تصرُّف الفاعل الذي في معنى يفعَلُ». (٤)

وقال في موضع آخر: «وقد زَعَمَ بعضهم أنَّ كتابَ اللهِ نُصِبَ على قوله: عليكم كتابَ اللهِ». (٥)

ففي النص الأوَّل يمنع سيبويه تقديم مفعول اسم فعل الأمر عليه؛ ويعلل هذا الامتناع بأنَّ اسم فعل الأمر يعمل عمل الفعل لكنَّه ليس من صيغ الفعل، ولا يتصرَّف تصرُّف اسم الفاعل، ولذلك ضعف في العمل عن الفعل وعن اسم الفاعل، فلا يعمل إلَّا إذا كان مفعوله

(١) الكتاب : ١ / ٢٠٥ .
(٢) انظر : شرح كتاب سيبويه : ٤ / ١٤١ ، وفصل الامتناع ؛ النمط رقم (٨٧) .
(٣) انظر : شرح كتاب سيبويه : ٤ / ١٤٦ .
(٤) الكتاب : ١ / ٢٥٢- ٢٥٣ .
(٥) السابق : ١ / ٣٨٢ .

مؤخَّرًا عنه. (*)

أمَّا النص الثاني فيوضح فيه ما ذهب إليه بعض النحاة من جواز تقديم مفعول اسم فعل الأمر عليه، مستشهدين لذلك بقوله تعالى: ﴿كتابَ اللهِ عَلَيْكُمْ﴾ (*) على أنَّ (كتابَ اللهِ) منصوبٌ بـ (عليكم).

وكان سيبويه قد بين قبل أن يذكر رأي هؤلاء النحاة أنَّ (كتابَ الله) في الآية الكريمة منصوبٌ على أنَّه مصدرٌ مؤكِّدٌ (مفعول مطلق) لفعل مقدَّر، لم يظهر لدلالَة ما تقدَّم عليه من قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عليكُم أمَّهَاتُكم وبَناتُكم وأخَواتُكُم...، والمُحْصَنَاتُ من النِّسَاءِ إلَّا مَا مَلكَتْ أيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُم﴾ (**).

ففي ذلك دلالة على أنه مكتوبٌ عليهم. والتقدير: كُتِبَ ذلك عليكم كتابًا، ثم أضافه إلى فاعله؛ لفظ الجلالة (الله). (١)

وبذلك فإنَّ سيبويه يختلف مع هؤلاء النحاة في جوازتقديم مفعول اسم فعل الأمرعليه.

وسيبويه كما ذكر لم يصرح عن هؤلاء النحاة، ولكنَّ كتب الخلاف بين البصريين والكوفيين تذكر أنَّ هؤلاء النحاة هم الكوفيون. (٢)

٣ – قال سيبويه: «لو كان هذا على القلب كما يقول النحويون لفسدَ كلامٌ كثيرٌ، ولكان الوجهُ: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ جميلَهُ؛ لأنَّكَ لا تقول: مررتُ برجلٍ جميلِهِ حسنِ الوجهِ. ولقال: مررتُ بعبدِ الله معه بازكٌ الصَّائدَ به، فتنصب. فهذا لا يكون فيه إلَّا الوصف لأنَّه لا يجوز أن تجعل المعرفة حَالاً يقع فيه شيءٌ. ولم تقل جميلَهُ لأنَّك لم تُردْ أن تقول إنَّه حسنُ الوجهِ في هذه الحال، ولا أنه حسنٌ وجهُهُ جميلاً، أي في هذه الحال حَسُنَ وجهُهُ. فلم يرد هذا المعنى ولكنه أراد أن يقول: هذا رجلٌ جميلُ الوجهِ، كما يُقال: هذا رجلٌ حَسَنُ الوجه. فهذا الغالب

(*) انظر: فصل الامتناع؛ النمط رقم (٨٢).
(*) سورة النساء: من الآية رقم (٢٤).
(**) سورة النساء: الآية رقم (٢٣)، ومن الآية رقم (٢٤).
(١) انظر: الكتاب: ١/ ٣٨١- ٣٨٢.
(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٢٨ - ٢٣٥، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٣٧٣- ٣٧٥.

في كلام الناس». [١]

يختلف هنا سيبويه مع من يذهب من النحويين إلى أنَّ الصفة الثانية إذا لم يجز فيها التقديم على الصفة الأولى فلا تكون إلَّا حالاً، بينما يذهب هو إلى أن هذه الصفة

الثانية سواءٌ أجاز أن تتقدَّم على الصفة الأولى أم لم يجز فهي لا تكون إلَّا صفة. ويدلل على رأيه بالاحتكام إلى المعنى الذي لا يتطلبُ الحالية وإنَّما يتطلَّب الوصفية. [٢]

ويقوِّي رأيه هذا بامتناع تقديم الصفة الثانية على الصفة الأولى في قوله (مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ جميلِهِ)؛ لأنَّ الصفة الثانية بها ضمير يعود على بعض الصفة الأولى ولا يجوز الإضمار قبل الذكر. (*)

ولو كانت الصفة الثانية في هذا المثال حالاً على حدِّ قول هؤلاء النحاة لجاز تقديمها على الصفة الأولى.

٤ – قال سيبويه في (باب إضمار المفعولين اللذين تعدى إليهما فعلُ الفاعل):

«أمَّا علامة الثاني التي لا تقع إيَّا موقعها فقولك: أعطَانِيهِ وأعطانِيكَ، فهذا هكذا إذا بدأ المتكلم بنفسه. فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: أعطاكَنِي، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال: قد أعطاهُونِي، فهو قبيح، لا تكلم به العرب، **ولكن النحويين قاسُوهُ.**

وإنَّما قبحَ عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلمُ في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب،....

فإذا كان المفعولان اللذان تعدى إليهما فعل الفاعل مخاطبًا وغائبًا، فبدأتَ بالمخاطب قبل الغائب، فإنَّ علامة الغائب العلامةُ التي لا تقع موقعها إيَّا، وذلك قوله: أعطيتُكَهُ وقد أعطاكَهُ،....

فإن بدأتَ بالغائب فقلت: أعطاهوك، فهو في القبح وأنَّه لا يجوز، بمنزلة الغائب والمخاطب إذا بُدِئَ بهما قبل المتكلم،....

وأمَّا قول النحويين: قد أعطاهوكَ وأعطاهوني، فإنَّما هو شيءٌ قاسوه لم تكلم به العرب،

(٣) الكتاب: ٢ / ٥٠– ٥١.
(١) انظر: التعليقة: ١ / ٢٤٨– ٢٥٠.
(*) انظر: فصل الامتناع؛ النمط رقم (٨٩).

ووضعوا الكلام في غير موضعه، وكان قياس هذا لو تُكُلِّمَ به كان هَيِّنًا». [١]

وضع سيبويه في هذا النص قاعدة استقاها من الاستعمال اللغوي عند العرب، هذه القاعدة تنص على أنه إذا كان هناك مفعولان ضميران متصلان فيجب البدء بالأقرب قبل الأبعد؛ أي البدءُ بضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب.

ولذلك امتنع عنده: (أعطاكني، وقد أعطاهُوني، وأعطاهوكَ) على خلاف النحاة الذين أجازوا ذلك على القياس لا على الاستعمال. (*)

وبعد، فإنَّ ما أخذه سيبويه من آراءٍ وما رواه من رواياتٍ لغوية في قضية التقديم والتأخير عن النحاة واللغويين السابقين له يمثل قدرًا ضئيلاً جِدًّا من الآراء والروايات اللغوية التي حشدها سيبويه في هذه القضية في كتابه – والتي ستحصيها الدراسة إن شاء الله في فصول الوجوب والجواز والامتناع – مِمَّا يدلُّ على إبداعه فيها.

* * *

(١) الكتاب: ٢ / ٣٦٣- ٣٦٤.

(*) انظر: فصل الامتناع؛ الأنماط رقم (٣٨، ٣٩، ٤٠).



الفصل الثاني

شواهد التقديم والتأخير
في بناء الجملة عند سيبويه

استعان سيبويه في عرضه قضية التقديم والتأخير في بناء الجملة بشواهد وأمثلة توضيحية تثبيتًا وتقويةً وتوضيحًا لأحكام الوجوب والجواز والامتناع التي أصدرها في هذه القضية. وفاقت استعانته بالأمثلة التوضيحية بصورة واضحة استعانته بالشواهد؛ فلقد مَثَّل لجميع أحكامه في هذه القضية بأمثلة توضيحية إلَّا القليل النادر منها، أمَّا الشواهد فقد استعان بها في بعض هذه الأحكام ولم يستعن بها في بعضها الآخر.

ولقد استشهد في ذلك بشواهد من القرآن الكريم ومن الشعر العربي ومن النثر العربي، ولم يستشهد بشيءٍ من الحديث الشريف.

وهذا الفصل يوضح هذه الشواهد التي استشهد بها سيبويه في هذه القضية، على النحو الآتي:

أولاً: الشواهد القرآنية: - جدول إحصائي لهذه الشواهد.

- عرض مواضع الاستشهاد فيها.
- منهج سيبويه في عرضه إيَّاها.
- الشواهد القرآنية والقراءات.

ثانيًا: الشواهد الشعرية: - جدول إحصائي لهذه الشواهد.

- عرض مواضع الاستشهاد فيها.
- تناوُلها من عدة محاور:

الأوَّل: نسبة هذه الشواهد الشعرية وتوثيقها.

الثاني: الشواهد الشعرية والضرورة.

الثالث: الشواهد الشعرية والروايات المتعددة.

الرابع: الشواهد الشعرية واللهجات.

ثالثًا: الشواهد النثرية: - جدول إحصائي لهذه الشواهد.

- عرض مواضع الاستشهاد فيها.
- منهج سيبويه في استشهاده بها.

أولاً: الشواهد القرآنية:

عني سيبويه بالاستشهاد من القرآن الكريم ومن قراءاته عناية بالغة؛ فقد كان القرآن مصدرًا مهمًّا له حينما وضع القواعد ودوَّن الأصول، «وقد كان سيبويه من أكثر النحاة تمسكًا بالشاهد القرآني، وأعظمهم إجلالاً له، وكان يضعه في المرتبة الأولى لأنه أبلغ كلام نزل وأوثق نص وصل، ولأنه يمثل العربية الأصيلة، والأساليب الرفيعة». (١)

وقد بلغ عدد الشواهد القرآنية التي استشهد بها في كتابه كله ستين وأربعمائة شاهدٍ. (٢)

كان نصيب الشواهد القرآنية التي استشهد بها في قضية التقديم والتأخير في بناء الجملة من هذا العدد الإجمالي ثمانية شواهد فقط؛ ست آيات قرآنية (برواية حفص عن عاصم)، وقراءتين أخريين؛ إحداهما متواترة، والأخرى شاذة.

وهذا جدول إحصائي لهذه الشواهد القرآنية (*):

م	الشاهد القرآني	القراءة	الآية تامة	التوثيق	الحكم	الصفحة
١	وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ.	رواية حفص عن عاصم	﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾	الإخلاص: ٤	جائز	١ / ٥٦
٢	فَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ.	رواية حفص عن عاصم	﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ، إِنَّ اللهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾	إبراهيم: ٤٧	واجب	١ / ١٧٥

(١) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٣١، وانظر: دراسات في كتاب سيبويه: ١١.

(٢) هذا بناءً على إحصاء الدكتور محمد إبراهيم عبادة؛ انظر: الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه: ٢.

(*) هذا الجدول يُذكر فيه: الشاهد القرآني كما ورد في الكتاب، وقراءته، والآية التي بها موضع الشاهد تامة (برواية حفص عن عاصم)، وتوثيقها، وحكم التقديم أو التأخير في الشاهد، ورقم الصفحة التي ورد فيها في طبعة (هارون). وهذه الشواهد مرتَّبة حسب مجيئها في الكتاب.

(**) انظر: السبعة في القراءات: ٢٨٠، والتيسير في القراءات السبع: ٩٠، وتقريب النشر في القراءات العشر: ١١٤، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: ٢٨٢.

م	الشاهد القرآني	القراءة	الآية تامة	التوثيق	الحكم	الصفحة
٣	قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.	(خالصةٌ) نافع(**) (خالصةً) الباقون(**)	﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ والطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ، قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾	الأعراف: ٣٢	جائز	٢/ ٩١(***)
٤	والصَّابِئُونَ.	رواية حفص عن عاصم	﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا والَّذِينَ هَادُوا والصَّابِئُونَ والنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللهِ والْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحًا فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ولا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾	المائدة: ٦٩	جائز	٢/ ١٥٥
٥	ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ.	رواية حفص عن عاصم	﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ	البقرة: ٨٥	جائز	٢/ ٣٥٥

(***) تنبَّه الدكتور محمد إبراهيم عبادة إلى خطأين في طبعة (هارون) في هذا الموضع ، وصوبهما ؛
الأوَّل : ذكر الأستاذ عبد السلام هارون في هامشه على الكتاب (٢ / ٩١) أنَّ هذه الآية هي الآية رقم (٣٢) من سورة الأنعام . والصواب أنها الآية رقم (٣٢) من سورة الأعراف .
والثاني : أنَّه ذكر في هامش (٢ / ٩٠) أسماء القرَّاء بالرفع والنصب في (خالصة) التي في الآية رقم (١٣٩) من سورة الأنعام والتي وردت في تفسير أبي حيَّان (٤/ ٢٣١- ٢٣٢) . أمَّا ما ورد في هذا التفسير عن (خالصة) التي في الآية رقم (٣٢) من سورة الأعراف ؛ فهو أنَّ قراءة الرفع لنافع وقراءة النصب لباقي السبعة ؛ انظر : الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه : ٩ ، والبحر المحيط : ٤ / ٢٩١ .

م	الشاهد القرآني	القراءة	الآية تامة	التوثيق	الحكم	الصفحة
			تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالإِثْمِ والعُدْوَانِ وإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ، أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الكِتَابِ وتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ، فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ إِلاَّ خِزْيٌ فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا، ويَوْمَ القِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ العَذَابِ، ومَا اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾			
٦	فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ.	رواية حفص عن عاصم	﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِن رَّبِّي وَآتَانِي رَحْمَةً مِنْ عِندِهِ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾	هود: ٢٨	واجب	٢ / ٣٦٤
٧	وإِذَنْ لايَلْبَثُوا خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلاً.	(يَلْبَثُوا) قراءة شاذة لأبيّ بن كعب وفي مصحف عبد الله بن مسعود.(*)	﴿وَإِن كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذًا لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلاً﴾	الإسراء: ٧٦	جائز	٣ / ١٣

(*) انظر : المقتضب : ٢ / ١٢ ، ومختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع : ٨٠ ، والبحر المحيط:٦ / ٦٦.

م	الشاهد القرآني	القراءة	الآية تامة	التوثيق	الحكم	الصفحة
		(خَلْفَكَ) قراءة متواترة لابن كثير ونافع وأبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر.(**)				
٨	فَإِذَنْ لا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا.	رواية حفص عن عاصم	﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذًا لا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾	النِّساء: ٥٣	جائز	٣/ ١٤

هذه هي الشواهد القرآنية التي استعان بها سيبويه في تثبيت بعض أحكام الوجوب والجواز التي أصدرها في قضية التقديم والتأخير في بناء الجملة وفي تقويتها.

مواضع الاستشهاد في هذه الآيات الكريمات:

تعرض هنا مواضع الاستشهاد التي أرادها سيبويه من هذه الآيات الكريمات، وذلك بشيءٍ من الإيجاز للإشارة إليها فقط ـ إذ سوف تعرض بالتفصيل في تناول أنماط الوجوب وأنماط الجواز الواردة فيها (***) ـ على النحو الآتي:

أ ـ الشواهد القرآنية المستشهد بها لأحكام وجوب التقديم أو التأخير:

١ ـ ﴿فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾ :

استشهد بهذا الشاهد القرآني تثبيتًا لحكم وجوب تقديم المفعول الثاني لاسم الفاعل في حال إضافة اسم الفاعل إليه على المفعول الأوّل لاسم الفاعل؛ فقد وجب تقديم

(**) انظر: السبعة في القراءات: ٣٨٣، والتيسير في القراءات السبع: ١١٤، وتقريب النشر في القراءات العشر: ١٣٤، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: ٣٦٠.

(***) انظر: فصل الوجوب؛ النمطين رقم (١٠، ١٤)، وفصل الجواز؛ الأنماط رقم (٤٠، ٤١، ١١٦، ١٣١، ١٧٣، ١٧٦).

(وَعْدِهِ) المفعول الثاني لاسم الفاعل (مُخْلِفَ) على (رُسُلَهُ) المفعول الأوَّل له.

٢ - ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾ :

استشهد به تثبيتًا لحكم وجوب تقديم المفعول الأوَّل إذا كان ضميرًا متصلاً للمخاطب على المفعول الثاني إذا كان ضميرًا متَّصلاً للغائب؛ فقد وجب تقديم الضمير (كُمْ) المفعول الأوَّل للفعل (نُلْزِمُ) على الضمير (ها) المفعول الثاني له.

ب – الشواهد القرآنية المستشهد بها لأحكام جواز التقديم أو التأخير:

١ - ﴿وَإِذَنْ لا يَلْبَثُوا خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلاً﴾ :

استشهد بهذه القراءة تقوية لحكم جواز توسط إِذَنْ وهي عاملة بين الواو والفعل المنصوب؛ فقد جاز في هذه القراءة توسط(إِذَنْ)بين(الواو)والفعل المنصوب بها(يَلْبَثُوا).

٢ - ﴿فَإِذَنْ لا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾ :

استشهد بهذا الشاهد القرآني تقوية لحكم جواز توسط إِذَنْ وهي غير عاملة بين الفاء والفعل المرفوع؛ فقد جاز توسط (إِذَنْ) بين (الفاء) والفعل المرفوع (يُؤْتُونَ).

٣ - ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ :

استشهد بهذه الآية الكريمة تثبيتًا لحكم جواز تقديم معمول خبر كان على خبرها واسمها؛ فقد جاز تقديم الجار والمجرور (لَهُ) وهو معمول (كُفُوًا) خبر (يَكُنْ) على هذا الخبر وعلى (أَحَدٌ) اسم (يَكُنْ).

٤ - ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ :

استشهد بقراءة الرفع (خَالِصَةٌ) تقوية لحكم جواز توسط الجار والمجرور بين المبتدأ والخبر؛ فقد جاز في هذه القراءة توسط (لِلَّذِينَ آمَنُوا) بين (هي) المبتدأ و(خَالِصَةٌ) الخبر.

٥ - ﴿والصَّابِئُونَ﴾ :

استشهد بهذا الشاهد القرآني عَرَضًا لتوضيح حكم جواز تقديم (الجملة المعطوفة على جملة إنَّ واسمها وخبرها) على خبر إنَّ؛ فقد جاز تقديم جملة (الصَّابِئُونَ، وخبرها المقدَّر

(كـذلك)) – وهـي جملـة معطوفـة عـلى الجملـة المنسـوخة (إِنَّ الَّـذِينَ آمَنُـوا والَّـذِينَ هَـادُوا والنَّصَارَى... فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ) – على خبر إنَّ (فَـلاَ خَـوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُـمْ يَحْزَنُونَ).

٦ - ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ :

استشهد به تثبيتًا لحكم جواز تأخير (ها) التنبيه عن المبتدأ (الضمير المنفصل) واتصالها بالخبر (اسم الإشارة)؛ فقد جاز تأخير (ها) عن المبتدأ (أَنْتُمْ) واتصالها باسم الإشارة (أولاءِ) الخبر.

منهج سيبويه في عرضه هذه الشواهد القرآنية:

يُلاحظ من خلال استقراء طريقة عرض سيبويه هذه الشواهد القرآنية أنَّ لـه منهجًا في الاستشهاد بها، أساسه إجلال الشاهد القرآني ووضعه في المرتبة العليا من الاستشهاد؛ وقد عبر عن ذلك بطرقٍ متنوعةٍ؛ على النحو الآتي:

١ - الشاهد القرآني هو الأساس الأوَّل في الاستشهاد:

لقد اعتبره سيبويه الأساس الأوَّل في الاستشهاد؛ فبعد أن يصدر حكم وجوب التقديم أو التأخير، أو حكم جواز التقديم أو التأخير، يجد لزامًا عليه أن يستشهد لهذا الحكم كي يثبته؛ فيبدأ أوَّلاً بالشاهد القرآني ثم يُتْبِعه بالشاهد العربي شعرًا أو نثرًا أو يكتفي بالشاهد القرآني؛ وهذا ما صنعه مع الشاهد الأوَّل والشاهد الخامس:

حيث قال: «والتقديم ههنا والتأخير فيما يكون ظرفًا أو يكون اسمًا، في العناية والاهتمام، مثلُهُ فيما ذكرتُ لك في باب الفاعل والمفعول. وجميع ما ذكرتُ لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربيٌّ جيِّدٌ كثيرٌ، فمن ذلك قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ . وأهل الجفاء من العرب يقولون: ولمْ يَكُنْ كُفُوًا لَـهُ أَحَدٌ، كأنَّهم أخَّروها حيث كانت غير مستقرَّة. وقال الشاعر:

لَتَقْرُبِنَّ قَرَبًا جُلْذِيًّا مَا دَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا

* فَقَدْ دَجَا اللَّيْلُ فَهَيَّا هَيَّا *». (١)

---

(١) الكتاب: ١ / ٥٦.

فقد قرر حكم جواز التقديم أو التأخير فيما يكون ظرفًا أو جارًا ومجرورًا مع عناصر الجملة الأخرى، واستشهد لذلك أوّلاً بالآية الكريمة ثم بقول أهل الجفاء من العرب ثم بقول الشاعر.

وقال: «وإن شئتَ لم تقدِّم (ها) في هذا الباب، قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَـٰؤُلاَءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ ».[1]

فهو هنا بعد أن قرر جواز (ها أنا ذا) وأخواتها؛ أي جواز تقديم (ها) التنبيه على المبتدأ (الضمير المنفصل) والخبر (اسم إشارة). قرر جواز العكس وهو تأخير (ها) التنبيه عن المبتدأ (الضمير المنفصل) واتصالها بالخبر (اسم الإشارة)، واستشهد لذلك بالشاهد القرآني مكتفيًا به.

ويبدو أنَّ اعتبار سيبويه الشاهد القرآني الأساس الأوَّل في الاستشهاد لم يكن في هذين الشاهدين الخاصين بالتقديم والتأخير فقط، بل كان في غالب شواهده القرآنية كلِّها.[2]

٢ - الشاهد القرآني هو الأصل الذي يقاس عليه:

لقد اعتبره سيبويه الأصل الذي يقاس عليه غيره؛ فهو يصدر الحكم الخاص بالتقديم أوالتأخير ويمثل له بمثال توضيحيٍّ، ثم يقيس هذا المثال على الشاهد القرآني؛ وهذا ما صنعه مع الشاهد الثاني:

حيث قال: «وإنْ لم تُنَوِّن لم يجز هذا معطي درهمًا زيدٍ؛ لأنَّك لا تفصل بين الجار والمجرور، لأنَّه داخل في الاسم فإذا نَوَّنْتَ انفصل كانفصاله في الفعل. فلا يجوز إلَّا في قوله هذا مُعْطِي درهمٍ زيدًا، كما قال تعالى جدُّه: ﴿فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾ ».[3]

فقد قرر حكم وجوب تقديم المفعول الثاني لاسم الفاعل في حال إضافة اسم الفاعل إليه على المفعول الأوَّل لاسم الفاعل ومثل له بمثال توضيحي (هذا مُعْطِي درهمٍ زيدًا)، ثم قاس هذا المثال على الشاهد القرآني.

وهذا الصنيع صنعه سيبويه في كثير من شواهده القرآنية الخاصة بالقضايا النحوية

(١) الكتاب : ٢/ ٣٥٥ .
(٢) انظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٣٢- ٣٥ ، ودراسات في كتاب سيبويه : ١٢ - ١٦ .
(٣) الكتاب : ١/ ١٧٥ .

الأخرى غير التقديم والتأخير. (١)

٣ - **الشاهد القرآني تقوية للحكم:**

من الطرق التي عبَّر بها سيبويه عن منزلة الشاهد القرآني عنده، هو أن يأتي به بعد التمثيل للحكم بأمثلة توضيحية ليقوي هذا الحكم؛ وهذا ما صنعه مع كلٍّ من الشاهد الثالث والسادس والسابع والثامن:

فقد قال سيبويه: «فجميع ما يكون ظرفًا تلغيه إن شئتَ، لأنَّه لا يكون آخرًا إلَّا على ما كان عليه أوَّلاً قبل الظرف،.... ومن قال فيها عبدُ الله قائمٌ، قال هو لك خالصٌ،....

وقد قُرِئَ هذا الحرف على وجهين: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾، بالرفع والنصبِ». (٢)

فهو يجيز هنا توسط الجار والمجرور بين المبتدأ والخبر، ويمثل له بمثال توضيحي (هو لك خالصٌ)ثم يعضد ويقوِّي هذا الحكم بقراءة الرفع(خالصةٌ) لهذا الشاهد القرآني.

وقال: «فإذا كان المفعولان اللذان تعدَّى إليهما فعلُ الفاعل مخاطبًا وغائبًا، فبدأتَ بالمخاطب قبل الغائب، فإنَّ علامة الغائب العلامة التي لا تقع موقعها إيَّا، وذلك قوله: أَعْطَيْتُكَهُ وقد أَعْطَاكَهُ، وقال عزَّ وجلَّ: ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾ . فهذا هكذا إذا بدأتَ بالمخاطب قبل الغائب». (٣)

فقد أتى بالشاهد القرآني تقويةً لحكم وجوب البدء بضمير المخاطب المتصل قبل ضمير الغائب المتصل، وذلك بعد أن مثل لهذا الحكم بمثالين توضيحيين هما(أَعْطَيْتُكَهُ، وقد أَعْطَاكَهُ).ويبدو أنَّ هذين المثالين رواهما عن أستاذه الخليل؛ لقوله: (وذلك قوله...)

وقد ذكر قبلا أنَّ هذا الضمير عندما يورده سيبويه هكذا إنَّما يعود إلى أستاذه الخليل.

وقال: «واعلم أنَّ إذَنْ إذا كانتْ بين الفاء والواو وبين الفعل فإنَّك فيها بالخيار: إن شئتَ أعملتها...، وإن شئتَ ألغيتَ إذَنْ....

(١) انظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٣٥- ٣٧، ودراسات في كتاب سيبويه: ١٦ – ١٨.
(٢) الكتاب : ٢ / ٩١ .
(٣) السابق : ٢ / ٣٦٤ .

فأمَّا الاستعمال فقولك: فإذَنْ آتِيَكَ وإذَنْ أُكْرِمَكَ.

وبلغنا أنَّ هذا الحرف في بعض المصاحف: ﴿وإِذَنْ لا يَلْبَثُوا خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلاً﴾ ، وسمعنا بعض العرب قرأها فقال: ﴿وإِذَنْ لا يَلْبَثُوا﴾ .

وأمَّا الإلغاء فقولك: فإذَنْ لا أجِيئُكَ. وقال تعالى: ﴿فَإِذَنْ لا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾ ». (١)

فقد استشهد بقراءة ﴿وإِذَنْ لا يَلْبَثُوا﴾ تقوية لحكم جواز توسط (إِذَنْ) وهي عاملة بين الفاء أو الواو والفعل المنصوب، بعد أنْ مثل لهذا الحكم بمثالين توضيحيين هما (فإذَنْ آتِيَكَ، وإذَنْ أُكْرِمَكَ).

كما استشهد بقوله تعالى: ﴿فإِذَنْ لا يُؤْتُونَ﴾ تقوية لحكم جواز توسط (إِذَنْ) وهي غير عاملة بين الفاء أو الواو والفعل المرفوع، بعد أن مثل لهذا الحكم بمثال توضيحي هو (فإذَنْ لا أَجِيئُكَ).

٤ - إخراج الشاهد القرآني من قضية كان يتناولها:

وممَّا يدلُّ على تمثُّل الشاهد القرآني وأهميته لديه في قضاياه أنَّه إذا كان يعرض قضية ما وتَذكَّر شاهدًا قرآنيًا قد يُظَنُّ أنَّهُ داخل في هذه القضية، فإنَّه يسارع بذكر هذا الشاهد وإخراجه من هذه القضية، ولا يكتفي بذلك بل يوضح على أيِّ وجهٍ يستشهد به. وربَّما يقوِّي رأيه في هذا الشاهد القرآني بشاهد شعري يورده بعده مباشرةً. هذا ما صنعه مع الشاهد الرابع:

فقد قال سيبويه: «واعلم أنَّ ناسًا من العرب يَغْلَطُونَ فيقولون: إنَّهم أجمعونَ ذاهبونَ، وإنَّكَ وزيدٌ ذاهبانِ؛ وذاك أنَّ معناه معنى الابتداء، فَيُرى أنَّهُ قال: هُمْ،....

وأمَّا قوله عزَّ وجلَّ: ﴿والصَّابِئُونَ﴾ ، فعلى التقديم والتأخير، كأنَّه ابتدأ على قوله (والصابئون) بعد ما مضى الخبر. وقال الشاعر، بشر بن أبي خَازِمٍ:

وإلَّا فاعْلَمُوا أنَّا وأنْتُمْ بُغَاةٌ مابَقِينَا في شِقَاقِ

كأنَّه قال: بُغاةٌ ما بقينا وأنتُم». (٢)

(١) الكتاب: ٣/ ١٣- ١٤.
(٢) الكتاب: ٢/ ١٥٥- ١٥٦.

فالقضية الأساسية التي يعرضها هنا هي عدم جواز توكيد اسم إنَّ توكيدًا معنويًا مرفوعًا، أو العطف عليه بمعطوف مرفوع قبل خبر إنَّ، ويُغَلِّطُ من يقول ذلك من العرب. وخلال ذلك يتذكر قوله تعالى: ﴿والصَّابِئُونَ﴾ بالرفع بعد اسم إنَّ (الَّذينَ آمَنُوا) وقبل خبرها (فلا خوفٌ عليهم ولا هُمْ يَحْزَنُونَ)، وحتى لا يُظنَّ أنَّها شاهدٌ على خلاف ما يقرره فإنَّه يوردها ويوجه رفع (الصَّابئُونَ) على أنَّه من قبيل التقديم والتأخير؛ أي تقديم (الجملة المعطوفة على إنَّ واسمها وخبرها) على خبر إنَّ؛ إذْ إنَّه يعربُ (الصَّابئُونَ) مبتدأ خبره محذوفٌ يدل عليه خبر إنَّ المذكور، وهذه الجملة من المبتدأ والخبر جملة معطوفة على جملة إنَّ واسمها وخبرها في الآية الكريمة تقدمتْ على خبر إنَّ، وذلك على نية تأخيرها عن هذا الخبر؛ فيكون تقدير الآية على توجيه سيبويه: إنَّ الَّذِينَ آمَنُوا والَّذِينَ هادُوا والنَّصارى مَنْ آمَنَ باللهِ واليَومِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحًا فلا خوفٌ عَلَيهِم ولا هُمْ يَحْزَنُونَ والصَّابئُونَ كَذَلِكَ. [١]

وتقوية لتوجيهه لإعراب الآية الكريمة على هذا النحو يأتي ببيت بشر بن أبي خَازم ويوضِّحُ أنَّ التقدير فيه: فاعلموا أنَّا بُغَاةٌ وأَنْتُمْ بُغَاةٌ ما بقِينَا في شِقَاقِ. [٢]

وثمة ملاحظتان أخريان على عرض سيبويه هذه الشواهد القرآنية:

الأولى: أنَّه لم يذكر الآية التي ورد فيها الشاهد تامة؛ وإنَّما كان يكتفي بذكر موضع الاستشهاد من الآية فقط. إلَّا ما كان من ذكره للشاهد الأوَّل الذي أورده آية تامة؛ وهي: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ فهي الآية الرابعة من سورة الإخلاص؛ ولعلَّ ذلك لأنَّها بتمامها تُمَثِّل موضع الاستشهاد، بخلاف الآيات الأخرى التي تمثل مواضع الاستشهاد فيها جزءًا منها. وإلَّا ما كان من ذكره للشاهد الرابع الذي أورده كلمة واحدة؛ وهي: ﴿والصَّابِئُونَ﴾ ، فهي وحدها لا تمثل موضع الاستشهاد وإنَّما موضع الاستشهاد كونها مرفوعة بعد اسم إنَّ في الآية وقبل خبر إنَّ فيها؛ وبذلك فإنَّ الآية بتمامها موضع الاستشهاد ولعل السبب في عدم ذكرها تامة اعتقاده بأنَّ قارئ الكتاب يحفظها لقرب عهد سيبويه بحفظة القرآن الأوائل في صدر الإسلام.

---

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٤٧٣- ٤٧٤، والتعليقة: ١/ ٢٩٧- ٢٩٨، والإنصاف: ١/ ١٨٧، والتبيان في إعراب القرآن: ١/ ٤٥١، وشرح المفصَّل: ٨/ ٧٠.

(٢) انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس: ٣٦، ٢٠٣- ٢٠٤، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٢٦- ٢٧، وتحصيل عين الذهب: ٢٩٢، والنكت: ١/ ٥٢٥، والإنصاف: ١/ ١٩٠، وشرح المفصَّل: ٨/ ٧٠.

الثانية: اكتفى سيبويه بذكر هذه الشواهد القرآنية دون أن يوضح موضع الاستشهاد فيها ودون أن يفسر معانيها. غير ما كان منه عند عرضه الشاهد الرابع (والصَّابِئُونَ) الذي وضح موضع الاستشهاد فيه؛ وما كان ذلك إلَّا لأنَّ هذا الشاهد أورده عَرَضًا ليخرجه من القضية التي يتناولها؛ وقد ذكر ذلك بالتفصيل قبل.

الشواهد القرآنية والقراءات:

كانت عناية سيبويه بالقراءات القرآنية متواترها وآحادها وشاذها لا يقل بحال من الأحوال عن عنايته بالآيات القرآنية الواردة في المصحف العثماني؛ فقد وضعها في المنزلة نفسها التي وضع فيها الآيات؛ فهو حين يستشهد بقراءة من القراءات إمَّا أن يعتبرها الأساس الأوَّل في الاستشهاد أو يعتبرها الأصل الذي يقاس عليه أو يأتي بها تقوية للحكم الذي يصدره.

وقد أوضحت الدكتورة خديجة الحديثي موقف سيبويه من القراءات قائلة: «موقف سيبويه من القراءات موقف معتدلٌ، وقد استشهد بها واستخلص منها القواعد وقاس عليها كلام العرب أو قاسها على كلام العرب، ونظر إليها نظرته إلى الآيات الواردة في المصحف العثماني. فهو لم يُخطِئ قراءة ولم يلحن قارئًا ولم يُرجِّح قارئًا من القراء على غيره، بل كان يؤيِّد القراءة أو يؤوِّلها أو يرجِّحها من غير أن يعتمد شخصية القارئ في ذلك، وسواءٌ لديه أَوَرَدَ اسمه في القراءة أم لم يرد، أكان من القراء السبعة أو العشرة أم لم يكن، تواترت قراءته أم كانت من الآحاد أم من الشاذ».(١)

وهذا ينطبق على القراءتين اللتين استشهد بهما سيبويه في قضية التقديم والتأخير في بناء الجملة؛ وهما الشاهد الثالث والشاهد الرابع من الشواهد الثمانية التي بين أيدينا؛ وكما ذكر فقد أوردهما تقوية لحكمي جواز توسط الجار والمجرور بين المبتدأ والخبر، وجواز توسط (إِذَنْ) وهي عاملة بين الواو والفعل المنصوب.

ومن خلال عرضه هاتين القراءتين يُلاحظ ما يلي:

١ - استشهد سيبويه بقراءتين مختلفتين لآية واحدة دون أن يرجح إحداهما على الأخرى؛

(١) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٥٩ ، وانظر : دراسات في كتاب سيبويه : ٤٧ .

فلقد قال: «وقد قرئ هذا الحرف على وجهين: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يومَ القِيَامَةِ﴾ بالرفعِ والنصبِ». [1]

٢- لَمَّا كانت قراءة ﴿وإِذَنْ لاَ يَلْبَثُوا﴾ قراءة شاذة، وأراد سيبويه أن يستشهد بها كان حريصًا على أن يقوِّي المصدر الذي أخذ منه هذه القراءة؛ فبعد أن ذكر أنَّ هذه القراءة بلغته أنَّها في بعض المصاحف، وهذا قد يكون مصدرًا ضعيفًا للقراءة، ذكر أنه سمع بعض العرب قرأها، وهذا مصدرٌ أقوى من المصدر الأوَّل؛ فالسماع من القارئ مباشرةً أقوى من أن يبلغه أنها في بعض المصاحف؛ ولذلك قال: «وبلغنا أنَّ هذا الحرف في بعض المصاحف: ﴿وإِذَنْ لا يَلْبَثُوا خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلاً﴾، وسمعنا بعض العرب قرأها فقال: ﴿وإِذَنْ لا يَلْبَثُوا﴾ ». [2]

٣- لم يبين سيبويه مصادره في هذه القراءات؛ فلم يذكر في الشاهد الثالث من قرأ (خالصةٌ) بالرفع ومن قرأ (خالصةً) بالنصب، كما لم يذكر من أيِّ مصدر علم بهاتين القراءتين.

وفي الشاهد السابع لم يوضح أيُّ المصاحف هذا الذي بلغه أن فيه قراءة ﴿وإِذَنْ لا يَلْبَثُوا﴾ ، كما أنه لم يصرِّح عَمَّن سمعه يقرأها.

***

(٢) الكتاب : ٢/ ٩١ .
(٣) السابق : ٣/ ١٣ .

ثانيًا: الشواهد الشعرية

لقد اهتم سيبويه بالاستشهاد من الشعر العربي اهتمامًا كبيرًا، فاق من حيث الكم استشهاده من القرآن الكريم؛ فعلى حين بلغت الشواهد القرآنية في الكتاب ستين وأربعمائة شاهدٍ - كما ذكر سابقًا - بلغت الشواهد الشعرية في الكتاب ستة وخمسين وألف شاهدٍ.(١)

وقد كان نصيب الشواهد الشعرية التي استشهد بها في قضية التقديم والتأخير في بناء الجملة - من هذا العدد - خمسينَ شاهدًا.

اعتمد في الاستشهاد بها - كما اعتمد في غيرها من الشواهد الشعرية - على ما أخذه من شيوخه وما سمعه منهم، كما اعتمد على ما سمعه هو نفسه من العرب.(٢)

وقد بذل سيبويه جهدًا كبيرًا في انتقاء هذه الشواهد - كدأبه في شواهده الشعرية كلها - من بين الكثير من الأشعار التي تصلح للاستشهاد بها في مواضع التقديم والتأخير، فقد حاول أن يأتي بأوثقها وأصحها رواية عن قائلها وأفضلها في خدمة موضع الاستشهاد. ولم يَمِل إلى الإكثار منها في الموضع الواحد من الاستشهاد؛ فنجده يقول بعد أن أورد ثلاثة شواهد شعرية في موضع واحد: «وهذا كلام أكثر ما يكون في الشعر».(٣) مِمَّا يدل على أنَّ لديه مخزونًا كبيرًا من الشعر العربي ينتقي منه.

(١) هذا بناءً على إحصاء الدكتور خالد عبد الكريم جمعة، انظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه: ١١٦.
(٢) انظر: سيبويه إمام النُّحاة: ١٤٦، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ٥١.
(٣) الكتاب: ٢/ ١٢٤.

وهذا جدولٌ إحصائيٌّ لهذه الشواهد الشعرية (*):

م	الشـاهد الشعـري	البحر	قائلـه	الحكم	الصفحة
١	صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّمَا وِصَالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ	الطويل	ـــ (١)	جائز	١/ ٣١، ٣/ ١١٥
٢	لَتَقْرُبِنَّ قَرَبًا جُلْـذِيًا ما دامَ فيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا فقد دَجَا اللَّيلُ فهَيًّا هَيًّا	من الأرجاز	ـــ (٢)	جائز	١/ ٥٦
٣	فأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ	البسيط	الفرزدق	ممتنع	١/ ٦٠
٤	لَعمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ وَلاَ مُنْسِئٌ مَعْـنٌ ولا مُتَيَسِّرُ	الطويل	الفرزدق	جائز	١/ ٦٣
٥	هَوِّنْ عَلَيْكَ فَإِنَّ الأُمُورَ بِكَفِّ الإِلَـهِ مَقَادِيرُهَـا فلَيسَ بِآتِيكَ مَنْهِيُّهَا ولا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا	المتقارب	الأعور الشَّنِّي	جائز	١/ ٦٤
٦	فلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا صِحَاحًا ولا مُسْتَنْكَرٌ أَنْ تُعَقَّرَا	الطويل	النابغة الجعـديّ	جائز	١/ ٦٤

(*) هذا الجدول يُذكر فيه : الشاهد الشعري كما ورد في الكتاب ، ومن أي بحور الشعر هو ، أم هو من الأرجاز ، وقائله إن ذكر حسب ما في الكتاب ، وحكم التقديم أو التأخير فيه ، ورقم الصفحة التي ورد فيها في طبعة (هارون) . وهذه الشواهد مرتبة حسب مجيئها في الكتاب .

(١) قال ابن السيرافي عن هذا البيت في شرحه لأبيات سيبويه : " قال سيبويه : قال المرّار : ... " ، ثم ذكر هذا البيت وبيتا قبله ؛ انظر شرحه : ١ / ٢٠٤ . وقد نسب الشنتمري هذا البيت إلى المرّار الفقعسي ؛ انظر: تحصيل عين الذهب : ٦٢ . وهو في ديوان المرّار الفقعسي : ٤٨٠ .

(٢) نسبه ابن السيرافي إلى ابن ميادة ؛ انظر شرح أبيات سيبويه له : ١ / ٢٨٦ ، وكذا نسب في لسان العرب : (جلذ) ، وهو في شعر ابن ميادة : ٢٣٧ .

م	الشـاهد الشعـري	البحر	قائلـه	الحكم	الصفحة
٧	فَأَصْبَحُوا والنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ ولَيْسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِي المَسَاكِينُ	البسيط	حُمَيْدٌ الأرقط	ممتنع	١/ ٧٠
٨	وقالُوا تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ مِنْ مِنًى ومَا كُلَّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ	الطويل	مُزَاحِمٌ العُقَيْلِيّ	جائز	١/ ٧٢
٩	إذا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أراكةٍ تُنُخِّلَ، فَاسْتَاكَتْ بِهِ، عُودُ إِسْحِلِ	الطويل	عُمَرُ بن أبي ربيعة	جائز	١/ ٧٨
١٠	فَرَدَّ على الفُؤَادِ هـوًى عَمِيدًا وَسُـوئِلَ لو يُبِيـنُ لَنَا سُؤَالا وقد نَغْنَى بِهَا ونَرى عُصُورًا بِهَا يَقْتَدْنَنَا الخُرُدَ الخِدَالا	الوافر	المَرَّار الأسَديّ	جائز	١/ ٧٨
١١	هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسَهُ غَيْرَ أَنَّهُ مَتَى يُرْمَ في عَيْنَيْهِ بالشَّبْحِ يَنْهَضِ	الطويل	ذو الرُّمَّة	جائز	١/ ١١٠
١٢	قَلَى دِينَهُ واهْتَاجَ للشَّوْقِ إِنَّهَا عَلَى الشَّوْقِ إِخْوَانَ العَزَاءِ هَيُوجُ	الطويل	أبو ذؤيب الهُذَلِيُّ	جائز	١/ ١١١
١٣	أخَا الحَرْبِ لَبَّاسًا إِليهَا جِلالَهَا وَلَيْسَ بوَلَّاجِ الخَوَالِفِ أَعْقَلا	الطويل	القُلاَخ	جائز	١/ ١١١
١٤	بَكَيْتُ أخَا اللأْوَاءِ يُحْمَدُ يَوْمُهُ كَرِيمٌ، رُءُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ	الطويل	ـــ (١)	جائز	١/ ١١١
١٥	ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا إِذَا عَدِمُوا زَادًا فإنَّكَ عَـاقِرُ	الطويل	أبو طالب بن عبد المطلب	جائز	١/ ١١١

(١) نسبه ابن يعيش إلى أبي طالب ؛ انظر: شرح المفصَّل : ٦/ ٧١ .

الصفحة	الحكم	قائله	البحر	الشاهد الشعري	م
١/ ١٢٠	جائز	اللَّعين	البسيط	أَبِالأَرَاجِيزِ يَا ابنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُني وفي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ والخَوَرُ	١٦
١/ ١٢٣	جائز	الكُميت	الوافر	أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِـيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا	١٧
١/ ١٨١	واجب	ـــ [١]	الطويل	تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ وَسَـائِرُهُ بادٍ إلى الشَّمْسِ أَجْمَعُ	١٨
٢/ ٥١	واجب	حسَّان بن ثابـت	الطويل	ظَنَنْتُم بِأَنْ يَخْفَى الذي قَدْ صَنَعْتُمُ وَفِينَا نَبِيٌّ عِنْدَهُ الوَحْيُ وَاضِعُهُ	١٩
٢/ ٨٩	جائز	النابغة	الطويل	فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْني ضَئِيلَةٌ من الرُّقْشِ فِي أَنْيابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ	٢٠
٢/ ٨٩	جائز	الهُذَلِي [٢]	البسيط	لا دَرَّ دَرِّيَ إنْ أَطْعَمْتُ نازِلَكُمْ قِرْفَ الحَتِيِّ وعِنْدِي البُرُّ مَكْنُوزُ	٢١
٢/ ٩٠	جائز	ابن مقبل	البسيط	لا سَافِرُ النَّيِّ مَدْخُولٌ ولا هَبِجٌ عَارِي العِظَامِ عليهِ الوَدْعُ مَنْظُومُ	٢٢
٢/ ٩٢	جائز	ـــ [٣]	الكامل	إِنَّ لَكُمْ أَصْلَ البِلادِ وَفَرْعَهَا فَالخَيْرُ فِيكُمْ ثَابِتًا مَبْذُولا	٢٣

(٢) هذا البيت من الأبيات التي لم يعرف قائلها ؛ انظر : تحصيل عين الذهب : ١٤٥ ، والنكت : ١ / ٢٩١ ، وخزانة الأدب: ٢ / ١٧٣ ، وهامش الكتاب : ١ / ١٨١ ، وبحوث ومقالات في اللغة : ١٣٤ .

(١) نُسِبَ إلى المُتنخِّل الهذلي في كُلٍّ من : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ١/ ٤٤٩ ، وتحصيل عين الذهب : ٢٧٠ ، والنكت : ١/ ٤٨٧ . وهو كذلك في شرح أشعار الهذليين :٣/ ١٢٦٣ .

(٢) هذا البيت من الأبيات التي لم يعرف قائلها ؛ انظر : شرح أبيات سيبويه للنحاس : ١٩٢، وتحصيل عين الذهب : ٢٧١ ، والنكت : ١ / ٤٨٨ ، وهامش الكتاب : ٢ / ٩٢ ، وبحوث ومقالات في اللغة : ١٣٦ .

م	الشاهد الشعري	البحر	قائله	الحكم	الصفحة
٢٤	وتَحْتَ العَوالِي في القَنَا مُسْتَظِلَّةً ظِبَاءٌ أَعَارَتْهَا العُيُونَ الجَآذِرُ	الطويل	ذو الرُّمَّة	جائز	٢/ ١٢٣
٢٥	وَبِالجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وإنْ تَسْتَشْهِدِي العَيْنَ تَشْهَدِ	الطويل	ـــ (١)	جائز	٢/ ١٢٣
٢٦	لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ (*)	مجزوء الوافر	كُثَيِّر	جائز	٢/ ١٢٣
٢٧	فلا تُلْحِنِي فِيهَا فإنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلابِلُهْ	الطويل	ـــ (٢)	جائز	٢/ ١٣٣
٢٨	وإلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّا وأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا في شِقَاقِ	الوافر	بشر بن أبي خَازم	جائز	٢/ ١٥٦
٢٩	عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلاثُونَ لِلهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلا يُذَكِّرُنِيكِ حَنِينُ العَجُولِ ونَوْحُ الحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلا	المتقارب	ـــ (٣)	جائز	٢/ ١٥٨
٣٠	النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فِيكَ، ليسَ لَنَا إلَّا السُّيُوفَ وأَطْرَافَ القَنَا وَزَرُ	البسيط	كعب بن مَالِك	جائز	٢/ ٣٣٦

(٣) هذا البيت من الأبيات التي لم يعرف قائلها ؛ انظر : تحصيل عين الذهب : ٢٧٨ ، والنكت : ١ / ٥٠٥ ، وشرح ابن عقيل : ٢ / ٢٥٧ ، وهامش الكتاب : ٢ / ١٢٣ ، وبحوث ومقالات في اللغة : ١٣٢ .

(*) هذا صدر بيت ، وعجزه : * يَلُوحُ كأنَّهُ خَلَلُ * انظر : ديوان كُثير عزة : ٥٠٦ ، وكذا ورد في النكت: ١ / ٥٠٥ . ويروى (لعَزَّة) : انظر : تحصيل عين الذهب : ٢٧٩ ، وأمالي ابن الشجري : ٣ / ٩ . وورد : لِعَزَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ قديمٌ * عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمَ مُسْتَدِيمُ
في شرح أبيات سيبويه للنحاس : ١٩٧ ، وشرح المفصل : ٢ / ٦٤ .

(٤) هذا البيت من الأبيات التي لم يعرف قائلها ؛ انظر : تحصيل عين الذهب : ٢٧٩ ، والنكت : ١ / ٥١٣ ، وخزانة الأدب: ٣/ ٥٧٢ ، وهامش الكتاب : ٢/ ١٣٢ ، وبحوث ومقالات في اللغة : ١٣٦ .

(١) البيتان للعباس بن مرداس السُّلَمِيّ في ديوانه : ١٣٦ .

م	الشاهد الشعري	البحر	قائله	الحكم	الصفحة
٣١	فَمَا لِيَ إلّا اللهُ لا رَبَّ غَيْرَهُ ومَالِيَ إلاَّ اللهَ غَيْرَكَ نَاصِرُ	الطويل	الكُميت	جائز	٢/ ٣٣٩
٣٢	ونَحْنُ اقْتَسَمْنَا المَالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا فَقُلْتُ لَهُمْ: هَذَا لَهَا هَا وَ ذَا لِيَا	الطويل	ـ (١)	جائز	٢/ ٣٥٤
٣٣	وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِمَاهَا يَقْرَعُ العَظْمَ نَابُهَا	الطويل	ـ (٢)	جائز	٢/ ٣٦٥
٣٤	أُرْدُدْ حِمَارَكَ لا تُنْزَعْ سَوِيَّتُهُ إذنْ يُرَدَّ وقَيْدُ العَيْرِ مَكْرُوبُ	البسيط	ابن عَنَمَةَ الضَّبِّيّ	واجب	٣/ ١٤
٣٥	لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ العَزِيزِ بِمِثْلِهَا وأَمْكَنَنِي مِنْهَا إذَنْ لا أُقِيلُهَا	الطويل	كُثَيِّر عَزَّة	جائز	٣/ ١٥
٣٦	وإنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يومَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لا غَائِبٌ مَالِي ولا حَرِمُ	البسيط	زُهير	جائز	٣/ ٦٦
٣٧	يَا أَقْرَعُ بن حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ	من الأرجاز	جَرير بن عبد الله البَجَلِيّ	جائز	٣/ ٦٧
٣٨	هَذا سُرَاقَةُ للقُرآنِ يَدْرُسُهُ والمرءُ عِنْدَ الرُّشَا إنْ يَلْقَهَا ذِيبُ	البسيط	ـ (٣)	جائز	٣/ ٦٧

(٢) نسبه الشنتمري وابن يعيش إلى لَبِيد ؛ انظر: تحصيل عين الذهب :٣٦٩، وشرح المفصل :٨/ ١١٤ . وهو في ديوان لَبِيد : ٣٦٠.

(٣) نسبه الشنتمري وابن يعيش إلى مُغَلِّس بن لقِيط الأسديّ ؛ انظر : تحصيل عين الذهب : ٣٧٢- ٣٧٣ ، والنكت : ١/ ٦٥٩، وشرح المفصل : ٣/ ١٠٦ . وكذا نسب في خزانة الأدب : ٢/ ٤١٥- ٤١٦ .

(١) هذا البيت من الأبيات التي لم يعرف قائلها ؛ انظر : الأصول في النحو : ٢/ ١٩٣ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ٢٨٧، وتحصيل عين الذهب : ٤٠٧ ، والنكت : ١/ ٧٣٢ ، وأمالي ابن الشجري : ٢ : ٩١- ٩٢، وخزانة الأدب : ١/ ٢٢٧ ، وهامش الكتاب : ٣/ ٦٧ ، وبحوث ومقالات في اللغة : ١٣٠ .

م	الشاهد الشعري	البحر	قائله	الحكم	الصفحة
٣٩	وأَنِّي مَتَى أُشْرِفْ على الجَانِبِ الذي بِهِ أَنْتِ مِنْ بَيْنِ الجَوَانِبِ نَاظِرُ	الطويل	ذو الرُّمَّة	جائز	٣/ ٦٨
٤٠	فَقُلْتُ تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِهَا لا يَضِيرُها	الطويل	الهُذَلِيّ (١)	جائز	٣/ ٧٠
٤١	ومَا ذَاكَ أَنْ كَانَ ابنَ عَمِّي ولا أخِي ولكنْ مَتَى ما أَمْلِكِ الضَّرَّ أَنْفَعُ	الطويل	العُجَير السَّلُولِي	جائز	٣/ ٧٨
٤٢	إنَّ الكَرِيمَ وأبِيكَ يَعْتَمِلْ إنْ لمْ يَجِدْ يَوْمًا على مَنْ يتكِلْ	من الأرجاز	بعض الأعراب (٢)	جائز	٣/ ٨١
٤٣	عَاوِدْ هَرَاةَ وإنْ مَعْمُورُهَا خربًا (*)	البسيط	ـــ (٣)	جائز	٣/ ١١٢
٤٤	فمَتَى وَاغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّوْ هُ وتُعْطَفْ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي	الخفيف	عَدِي بن زيد	جائز	٣/ ١١٣
٤٥	صَعْدَةٌ نَابتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ	الرَّمل	كعب بن جُعَيْل	جائز	٣/ ١١٣

(٢) نسب إلى أبي ذؤيب الهُذلي في كُلٍّ من : شرح أبيات سيبويه للنحاس : ٢٨٨ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ٢/ ١٣٧ - ١٣٨ ، وتحصيل عين الذهب : ٤٠٨ . وهو كذلك في شرح أشعار الهذليين : ١/ ٢٠٨ .

(٣) هذا الرجز لم يعرف قائله ؛ انظر : شرح أبيات سيبويه للسيرافي : ٢/ ١٤٤ ، والخصائص : ٢/ ٣٠٧، وتحصيل عين الذهب : ٤١٢ ، والنكت : ١ / ٧٤١ ، وأمالي ابن الشجري :٢/ ٤٤٠ ، وهامش الكتاب: ٣/ ٨١، وبحوث ومقالات في اللغة : ١٢٩ .

(*) هذا صدر بيت ، من خمسة أبيات في اللسان ، وعجزه : * وأَسْعِدْ اليَوْمَ مَشْغُوفًا إذَا طَرِبًا *
انظر : لسان العرب : (هَرَا) .

(٤) في اللسان أنه لشاعر من أهل هَرَاة . ولمْ يعرف قائله ؛ انظر : تحصيل عين الذهب : ٤٢٢ ، والنكت : ٢/ ٧٥٧، وشرح المفصل : ٩/ ١٠ ، وهامش الكتاب : ٣/ ١١٢ ، وبحوث ومقالات في اللغة : ٩٦ .

م	الشـاهد الشعـري	البحر	قائلـه	الحكم	الصفحة
٤٦	فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهُوَ آمِنٌ ومَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعَا	الطويل	هشَام المُرِّيّ	جائز	٣/ ١١٤
٤٧	لا تَشْتُمِ النَّاسَ كَمَا لا تُشْتَمُ	من الأرجاز	رُؤبَة	واجب	٣/ ١١٦
٤٨	قُلْتُ لِشَيْبَانَ ادْنُ مِنْ لِقَائِه كَمَا تُغَدِّي النَّاسَ مِنْ شِوَائِهِ	من الأرجاز	أبو النَّجْمِ	واجب	٣/ ١١٦
٤٩	أتغْضَبُ إنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا جِهَارًا ولَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابن خَازِمِ	الطويل	الفرزدق	جائز	٣/ ١٦١
٥٠	أثَعْلَبَةَ الفَوارِسِ أوْ رِيَاحَا عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ والخِشَابَا	الوافر	جرير	جائز	٣/ ١٨٣

هـذه هي الشـواهد الشعرية التي استشـهد بها سيبويه خلال تعرضـه لقضية التقـديم والتأخير في بناء الجملة، والتي كانت مصدرًا أصيلاً له في تأصيل أحكامه الخاصة بهذه القضية وتقويتها.

مواضع الاستشهاد في هذه الأبيات الشعرية:

تُعرض هنا مواضع الاستشهاد التي أرادها سيبويه من هـذه الأبيات الشعرية، وذلك بشيء من الإيجاز للإشارة إليها فقط – إذ سوف تُعرض بالتفصيل في تناول كُلٍّ من أنماط الوجوب وأنماط الجواز وأنماط الامتناع التي وردت فيها (*) – على النحو الآتي:

(*) انظر: فصل الوجوب؛ الأنماط رقم (١٠، ١٨، ٢٥، ٢٥، ٤٢)، وفصل الجواز؛ الأنماط رقم (٢، ٢٠، ٢٠، ٢٠، ٢٢، ٣٠، ٣٥، ٤٩، ٦٢، ٨٥، ٨٧، ٨٩، ٩٢، ٩٣، ٩٥، ٩٧، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٦، ١٠٦، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٧، ١١٢، ١١٤، ١٢٢، ١٢٧، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٦، ١٤٢، ١٤٥، ١٤٥، ١٤٥، ١٥٤، ١٥٩، ١٥٩، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٠، ١٧١، ١٧٣، ١٧٨)، وفصل الامتناع؛ النمطين رقم (٢، ٤).

أ- الشواهد الشعرية المستشهد بها لأحكام وجوب التقديم أو التأخير:

١ - تَرَى الثَّوْرَ فيها مُدْخِلَ الظِّلِّ رأسَهُ وَسَائِرُهُ بادٍ إلى الشَّمسِ أجْمَعُ

استشهد بهذا البيت تقوية لحكم وجوب تقديم المفعول الثاني لاسم الفاعل في حال إضافة اسم الفاعل إليه على المفعول الأول لاسم الفاعل؛ فقد وجب تقديم (الظِّلِّ) المفعول الثاني لـ (مُدْخِلَ) على (رأسَهُ) المفعول الأوَّل لـ (مُدخِلَ).

٢ - أُرْدُدْ حِمَارَكَ لا تُنْزَعْ سَوِيَّتُهُ إذنْ يُرَدَّ وقَيْدُ العَيْرِ مكْرُوبُ

استشهد به تقوية لحكم وجوب تقديم (إذنْ) في صدر الجملة على الفعل المنصوب بها؛ فقد وجب تصدر (إذنْ) في أول الجملة قبل (يُرَدَّ) الفعل المنصوب بها؛ لانقطاع هذه الجملة عمَّا قبلها.

٣ - * لا تَشْتُمِ النَّاسَ كَمَا لا تُشْتَمُ *

٤ - قلْتُ لِشَيْبَانَ ادْنُ من لِقَائِهِ كَمَا تُغَدِّي النَّاسَ مِنْ شوَائِهِ

استشهد بهما على وجوب تقديم الفعل على الاسم (الفاعل أو المفعول) بعد (كما) التي بمعنى (لَعَلِّي أو لعَلَّكَ)؛ فقد وجب وقوع الفعل (لا تُشْتَمُ) بعد (كما) مباشرة، كما وجب تقديم الفعل (تُغَدِّي) على المفعول (النَّاس) بعد (كما).

٥ - ظَنَنْتُمْ بِأَنْ يَخْفَى الَّذِي قَدْ صَنَعْتُمُ وَفِينَا نَبِيٌّ عندَهُ الوَحْيُ وَاضِعُهْ

استشهد به على وجوب تأخير الصفة الثانية التي بها ضمير يعود على بعض الصفة الأولى عن الصفة الأولى؛ فقد وجب تأخير (واضعُهْ) الصفة الثانية لـ (نبيٌّ) عن جملة (عنده الوحْيُ) الصفة الأولى لـ (نبيٌّ).

ب- الشواهد الشعريَّة المستشهد بها لأحكام جواز التقديم أو التأخير:

١ - إنَّ لَكُمْ أَصْلَ البِلادِ وفَرْعَهَا فَالخَيْرُ فيكُمْ ثَابِتًا مَبْذُولا

استشهد به على جواز تأخير الخبر (الجار والمجرور) عن المبتدأ (المعرفة)؛ فقد جاز فيه تأخير (فيكم) وهو خبر المبتدأ (الخير) عنه.

٢ - لَعمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ وَلاَ مُنْسِيءٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ

٣ - هَوِّنْ عَلَيْكَ فَإِنَّ الأُمُورَ بكفِّ الإلَهِ مَقَادِيرُهَا

فَلَيْسَ بِآتِيكَ مَنْهِيُّهَا ولا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا

٤ - فلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أنْ نَرُدَّهَا صِحَاحًا ولا مُسْتَنْكَرٌ أنْ تُعقَّرَا

استشهد بهذه الأبيات على جواز تقديم الخبر (النكرة) على المبتدأ (المعرفة) وهُمَا جملة مستأنفة بـ (الواو) بعد جملة ما الحجازية واسمها وخبرها أو بعد جملة ليسَ واسمها وخبرها؛ فقد جاز تقديم الخبر (منسِيءٌ) على المبتدأ (مَعْنٌ) وهما جملة مستأنفة بعد (ما مَعْنٌ بتاركِ حَقِّهِ)، كما جاز تقديم الخبر (قاصرٌ) على المبتدأ (مأمورها) وهما جملة مستأنفة بعد (ليس بآتيك منْهيُّها)، كما جاز تقديم الخبر (مستنكرٌ) على المبتدأ (أنْ تُعقَّرَا) وهُمَا جملة مستأنفة بعد (ليس بمعروف لنا أن نرُدَّهَا).

٥ - أَبِالأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُني وفِي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤمُ والخَوَرُ

استشهد به على جواز توسط (ظننتُ أو إحدى أخواتها) وهي ملغاة بين الخبر (الجار والمجرور) والمبتدأ، فقد جاز توسط (خِلْتُ) ملغاة بين الخبر (في الأراجيز) والمبتدأ (اللُّؤمُ).

٦ - فَرَدَّ على الفُؤَادِ هوًى عَمِيدًا وَسُوئِلَ لو يُبِينُ لَنَا سُؤَالا

وقد نَغْنَى بِهَا ونَرَى عُصُورًا بِهَا يَقْتَدْنَنَا الخُرُدَ الخِدَالا

استشهد بهذين البيتين على جواز تقديم المفعول الثاني وهو جملة فعلية على المفعول الأوّل؛ فقد جاز تقديم جملة (يقتدننا) وهي المفعول الثاني لـ (نرى) على (الخُرُدَ) المفعول الأوَّل له.

٧ - وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِمَاهَا يَقْرَعُ العَظْمَ نَابُهَا

استشهد به على جواز تقديم المفعول الأوّل على المفعول الثاني إذا كانا ضميرين متصلين للغائب؛ فقد جاز تقديم الضير (هما) المفعول الأوّل للمصدر (ضَغْم) على الضمير (ها) المفعول الثاني له.

٨ - صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّمَا وِصَالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ

استشهد به على جواز تقديم الفاعل على الفعل بعد (قلَّما) وذلك في الشعر فقط؛ فقد جاز تقديم الفاعل (وصالٌ) على الفعل (يَدُومُ) بعد (قَلَّما).

٩ - أَجُهَّالاً تَقُولُ بني لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا

استشهد به على إعمال (تقولُ) عملَ (تَظنُّ)، وعلى جواز تقديم المفعول الثاني لـ (تقولُ) - وهي بمعنى (تَظُنُّ) - على (تقولُ) بعد ألف الاستفهام؛ فقد جاز تقديم المفعول الثاني (جُهَّالاً) على (تقولُ) بعد ألف الاستفهام.

١٠ - أَثَعْلَبَةَ الفَوارِسَ أَوْ رِيَاحًا عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ والخِشَابَا

استشهد به على جواز تقديم الاسمين (المفعول والمعطوف عليه بأو) على الفعل وفاعله بعد ألف الاستفهام؛ فقد جاز تقديم المفعول (ثعلبةَ الفوارسَ) والمعطوف عليه بأو (رياحًا) على الفعل والفاعل (عَدَلْتَ) بعد ألف الاستفهام.

١١ - النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فِيكَ، لَيْسَ لَنَا إِلَّا السُّيُوفَ وأَطْرَافَ القَنَا وَزَرُ

استشهد به على جواز تقديم إلَّا والمستثنى على المستثنى منه، إذا كان أسلوب الاستثناء تامًّا منفيًّا؛ فقد جاز تقديم (إلَّا السيوفَ) على المستثنى منه (وَزَرُ).

١٢ - فَمَالِيَ إِلَّا اللهُ لا ربَّ غيرَهُ ومَالِيَ إِلَّا اللهَ غيرَكَ ناصِرُ

استشهد به على جواز تقديم إلَّا والمستثنى الأوَّل وإلَّا والمستثنى الثاني على المستثنى منه، إذا كان أسلوب الاستثناء تامًّا منفيًّا؛ فقد جاز تقديم (إلَّا الله) و(غيرَكَ) على المستثنى منه (ناصرُ).

١٣ - وإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يومَ مَسْأَلَةٍ يَقولُ لا غَائبٌ مالِي ولا حَرِمُ

استشهد به على جواز تأخير الفعل المرفوع (المتضمن معنى فعل جواب الشرط) عن (إنْ) وفعل الشرط الماضي؛ فقد جاز تأخير (يقولُ) عن (إنْ أتاهُ).

١٤ - يَا أَقْرَعُ بنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

استشهد به على جواز تأخير الفعل المرفوع (المتضمن معنى فعل جواب الشرط) عن (إنْ) وفعل الشرط المجزوم، وذلك في لغة الشعر فقط؛ فقد جاز تأخير (تُصرعُ) عن (إنْ يُصْرَعْ).

١٥ - هَذا سُرَاقَةُ للقُرآنِ يَدْرُسُهُ والمرءُ عنْدَ الرُّشَا إنْ يَلْقَهَا ذيبُ

استشهد به على جواز تأخير خبر المبتدأ عن (إنْ) وفعل الشرط المجزوم، وجملة المبتدأ والخبر هنا متضمنة معنى جواب الشرط، وذلك في لغة الشعر فقط؛ فقد جاز تأخير (ذِيبُ) خبر المبتدأ (المرءُ) عن (إنْ يَلْقَهَا).

١٦ - وأَنِّي مَتَى أُشْرِفْ عَلى الجَانِبِ الذي بِهِ أنْتِ مِنْ بَيْنِ الجَوَانِبِ نَاظِرُ

استشهد به على جواز تأخير خبر (أنَّ) عن (متى الشرطية) وفعل الشرط المجزوم، وجملة أنَّ واسمها وخبرها هنا متضمنة معنى جواب الشرط، وذلك في لغة الشعر فقط؛ فقد جاز تأخير (ناظرٌ) خبر (أنَّ) عن (متى أشرفْ).

١٧ - فَقُلْتُ تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِهَا لا يَضِيرُهَا

استشهد به على جواز تأخير الفعل المرفوع (المتضمن معنى فعل جواب الشرط) عن (من الشرطية) وفعل الشرط المجزوم، وذلك في لغة الشعر فقط؛ فقد جاز تأخير (لا يَضِيرُهَا) عن (مَنْ يأتِهَا).

١٨ - ومَا ذَاكَ أنْ كَانَ ابنَ عَمِّي ولا أخِي ولكِنْ مَتَى ما أمْلِكِ الضَّرَّ أنْفَعُ

استشهد به على جواز تأخير الفعل المرفوع (المتضمن معنى فعل جواب الشرط) عن (متى الشرطية) وفعل الشرط المجزوم، وذلك في لغة الشعر فقط؛ فقد جاز تأخير (أنفعُ) عن (متى أملِكْ).

١٩ - فمَتَى واغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّوْ هُ وتُعْطفْ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي

٢٠ - صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ

٢١ - فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهُوَ آمِنٌ ومَنْ لا نجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعَا

استشهد بهذه الأبيات الثلاثة على جواز تقديم الاسم على الفعل المجزوم بعد حروف الشرط غير (إنْ)، وذلك في لغة الشعر فقط؛ فقد جاز في البيت الأوَّل تقديم (واغِلٌ) على (ينبْهُمْ) بعد (متى الشرطية)، وجاز في البيت الثاني تقديم(الرِّيحُ) على(تُمَيِّلْهَا) بعد (أينما الشرطية)، وجاز في البيت الثالث تقديم(نحنُ) على (نُؤْمِنْهُ) بعد (مَنْ الشرطيَّة).

٢٢ - * عَاوِدْ هَرَاةَ وإنْ مَعْمُورُهَا خَرِبَا *

٢٣ - أَتَغْضَبُ إِنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا جِهَارًا ولَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابنِ خَازِمِ

استشهد بهما على جواز تقديم الاسم على الفعل الماضي بعد(إنْ)؛ وذلك في النثر وفي الشعر؛ فقد جاز في الشاهد الأوَّل تقديم (مَعمُورُها) على (خربَا) بعد (إنْ)، كما جاز في الشاهد الثاني تقديم (أُذْنَا قُتَيْبَةَ) على (حُزَّتَا) بعد (إنْ).

٢٤ - لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ العَزِيزِ بِمِثْلِهَا وأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لا أُقِيلُهَا

استشهد به على جواز توسط (إذنْ) وهي غير عاملة بين (واو القسم والمقسم به) و(الفعل المرفوع)؛ فقد جاز توسط (إذنْ) بين (والله) - المقدرين في أوَّل البيت قبل لام القسم في (لئِنْ) - و(لا أقِيلُها).

٢٥ - لَتَقْرُبِنَّ قَرَبًا جُلْذِيًا ما دَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا

فقد دَجَا اللَّيلُ فهَيَّا هَيَّا

استشهد بهذا الرجز على جواز تقديم (الجار والمجرور) على اسم (دامَ) وخبرها بعد (دَامَ)؛ فقد جاز تقديم (فيهِنَّ) على (فصيل) و(حَيًّا) بعد (ما دَامَ).

٢٦ - فَلا تُلْحِنِي فِيهَا فإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلابِلُهْ

استشهد به على جواز تقديم(الجار والمجرور) على اسم(إنَّ) وخبرها، بعد (إنَّ)؛ فقد جاز تقديم (بِحُبِّها) على (أخاك) و(مصابُ القلب) بعد (إنَّ).

٢٧ - فَبِتُّ كَأَنِّي ساوَرَتْني ضَئِيلَةٌ مِنَ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ

٢٨ - لا سَافِرُ النَّيِّ مَدْخُولٌ ولا هَبِجُ عَارِي العِظَامِ عَليهِ الوَدْعُ مَنْظُومُ

استشهد بهذين البيتين على جواز تقديم (الجار والمجرور) على المبتدأ والخبر؛ فقد جاز في البيت الأوَّل تقديم (في أنيابهَا) على (السُّمُّ) و(ناقِعُ)، كما جاز في البيت الثاني تقديم (عليه) على (الودْعُ) و(منظُومُ).

٢٩ - لا دَرَّ دَرِّي إنْ أطعَمْتُ نَازِلكُمْ * قِرْفَ الحَتِيِّ وعِنْدِي البُرُّ مَكْنُوزُ

استشهد به على جواز تقديم (الظرف) على المبتدأ والخبر؛ فقد جاز تقديم (عندي) على (البُرُّ) و(مكنوزُ).

٣٠ - عَلَى أَنَّنِي بَعْدَما قَدْ مَضَى ثَلاثُونَ للهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلا
يُذَكِّرُنِيكِ حَنِينُ العَجُولِ وَنَوْحُ الحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلا

استشهد به على جواز الفصل بـ (الجار والمجرور) بين العدد وتمييزه، وذلك في الشعر فقط؛ فقد جاز الفصل بـ (للهجر) بين (ثلاثونَ) و(حولاً).

٣١ - إنَّ الكَرِيمَ وأَبِيكَ يَعْتَمِلْ إنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ

استشهد بهذا الرجز على جواز تقديم (الجار) على متعلقه (فعل الصلة) والموصول؛ فقد جاز تقديم (على) على متعلقه (يتكِلْ) والموصول (مَنْ).

٣٢ - وتَحْتَ العَوَالِي في القَنَا مُسْتَظِلَّةً ظِبَاءٌ أعَارَتْهَا العُيُونَ الجَآذِرُ
٣٣ - وَبِالجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وإنْ تَسْتَشْهِدِي العَيْنَ تَشْهَدِ
٣٤ - * لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ *

استشهد بهذه الشواهد الثلاثة على جواز تقديم الحال على صاحبها؛ فقد جاز في الشاهد الأوّل تقديم (مستظلةً) على صاحبها(ظباءٌ)، كما جاز في الشاهد الثاني تقديم (بيِّنًا) على صاحبها (شحوبٌ)، وكما جاز في الشاهد الثالث تقديم (مُوحِشًا) على صاحبها (طللُ).

٣٥ - وقَالُوا تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ مِنْ مِنًى ومَا كُلَّ مَنْ وافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ

استشهد به على جواز تقديم معمول الخبر على المبتدأ والخبر بعد (ما التميمية)؛ فقد جاز تقديم (كُلَّ) معمول الخبر (عارف) على (أنا عارفُ) بعد (ما التميمية).

٣٦ - هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسَهُ غَيْرَ أَنَّــــهُ مَتَى يُرْمَ فِي عَيْنَيْهِ بالشَّبحِ يَنْهَضِ

٣٧ - أخَا الحَرْبِ لَبَّاسًا إليهَا جِــلالَهَا وَليْسَ بــوَلَّاجِ الخَوالِفِ أعْـقَلا

٣٨ - ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا إذَا عَــدِمُـوا زادًا فإنَّكَ عَاقِرُ

استشهد بهذه الأبيات الثلاثة على جواز تأخير معمول (صيغة المبالغة) عنها؛ فقد جاز في البيت الأوّل تأخير (نَفْسَهُ) على (هَجُومٌ)، كما جاز في البيت الثاني تأخير (جِلالها) على (لبَّاسًا)، وكما جاز في البيت الثالث تأخير(سوقَ سمانِهَا)على(ضروبٌ).

٣٩ - قَلَى دِينَهُ واهْتَاجَ للشَّوْقِ إنَّهَا عَلَى الشَّوْقِ إِخْوَانَ العَزَاءِ هَيُوجُ

٤٠ - بَكَيْتُ أخَا اللأْوَاءِ يُحْمَدُ يَوْمُهُ كَرِيمٌ، رُءُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ

استشهد بهذين البيتين على جواز تقديم معمول (صيغة المبالغة) عليها؛ فقد جاز في البيت الأول تقديم (إخوانَ العزاء) على (هَيُوجُ)، كما جاز في البيت الثاني تقديم (رُءُوسَ الدارعينَ) على (ضَرُوبُ).

٤١ - إِذَا هِيَ لمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةٍ تُنُخِّلَ، فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إسْحِلِ

استشهد به على جواز تقديم (الجملة الفعلية المعطوفة على نظيرتها) على نائب فاعل الجملة الأولى؛ فقد جاز تقديم(فاستاكت به) على(عُودُ إسحِلِ) نائب فاعل(تنُخِّلَ).

٤٢ - وإلَّا فَاعْلَمُـوا أنَّا وأنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

استشهد به على جواز تقديم (الجملة المعطوفة على جملة أنَّ واسمها وخبرها) على خبر (أنَّ)؛ فقد جاز تقديم (وأنتم) – على تقدير (وأنتم بغاةٌ) – على (بغاة) خبر (أنَّ).

٤٣ - ونَحْنُ اقْتَسَمْنَا المَالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا فَقُلْتُ لَهُمْ: هَذا لَـهَا هَا وَذَا لِيَا

استشهد به على جواز تقديم (ها) التنبيه على واو العطف، وتأخير (ذا) عنها؛ فقد جاز في هذا البيت تقديم (ها) على (الواو) وتأخير (ذا) عنها.

جـ-الشواهد الشعرية المستشهد بها لأحكام امتناع التقديم أو التأخير:

١ - فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

أورد رواية بيت الفرزدق هذا على هذه الصورة، بعد أن منع تقديم خبر (ما الحجازية) على اسمها؛ حيث تقدم خبر ما (مثلَهُمْ) على اسمها (بَشَرُ)؛ مستبعدًا إيَّاها وقائلا: «وهذا لا يكاد يعرف» (١) إلَّا أنه حَكِيَ ما سمعَ.

٢ - فَأَصْبَحُوا والنَّوى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ   ولَيْسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِي المَسَاكِينُ

منع سيبويه تقديم معمول خبر (ليس) على خبرها وهذا الخبر مقدَّم على اسم (ليس)؛ واستدل على ذلك بهذا البيت الذي يمتنع فيه أن تُعربَ (كُلَّ) معمولاً لخبر ليس (تُلقي) وهو مقدم على هذا الخبر، وتعرب(المساكينُ) اسم ليس وهو مؤخَّر عنهما.

وبعد، فمن خلال استقراء عرض سيبويه هذه الشواهد داخل مسائل التقديم والتأخير في بناء الجملة التي تناولها في الكتاب يلاحظ أن هذه الشواهد يمكن أن تُتناول من عدة محاور:

المحور الأوَّل: نسبة هذه الشواهد الشعرية وتوثيقها:

هناك مقولة مشهورة في أمر نسبة أبيات الكتاب إلى قائليها؛ وهي: «قال الجَرْمِيّ: نظرتُ في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتًا، فأمَّا الألف فقد عرفتُ أسماء قائليها فأثبتُّهَا، وأمَّا الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها. وقد رُوِيَ هذا الكلام لأبي عثمان المازنيّ أيضًا». (٢)

هذه المقولة ومقولتا أبي جعفر النحاس وابن هشام الشبيهتان بها(٣) جعلت الدارسين للنحو العربي يعتقدون أن الأبيات غير المنسوبة في الكتاب خمسون بيتًا فقط؛ والحقيقة أنها أكثر من ذلك بكثير؛ وقد تنبه إلى ذلك الشيخ محمد الطنطاوي والدكتور رمضان عبد التواب(٤)، وقام الأخير بإحصاء هذه الأبيات غير المنسوبة في الكتاب؛ قال: «قد عرفتُ بعد الإحصاء، أنَّ جملة غير المنسوب في كتاب سيبويه، تبلغ ٣٤٢ موضعًا، منها ٤٣ موضعًا سُميتْ فيها قبيلة الشاعر، ولم ينص على اسمه». (٥)

(١) الكتاب : ١/ ٦٠ .
(٢) خزانة الأدب : ١ / ١٧ ، ٣٦٩ ، وانظر : طبقات النحويين واللغويين : ٧٥ .
(٣) انظر : شرح أبيات سيبويه للنحاس : ١ ، والمزهر في علوم اللغة : ١ / ١٤٢ .
(٤) انظر : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : ٥٢ ، وبحوث ومقالات في اللغة : ٨٩- ٩٣ .
(٥) بحوث ومقالات في اللغة : ٩٠ .

هذا عن عدد الأبيات غير المنسوبة في الكتاب. أمَّا عدد الأبيات المنسوبة فيه فقد بلغت (٧٣٩) تسعةً وثلاثين وسبعمائة شاهدٍ، حسب إحصاء الدكتور خالد جمعه. (١)

وقد قيل إنَّ سيبويه لم ينسب هذه الأبيات المنسوبة في الكتاب إلى قائليها، وإنَّما نسبها أبو عمر الجَرْمِيّ؛ قال البغدادي: «إنَّ سيبويه إذا استشهد ببيت لم يذكر ناظمه. وأمَّا الأبيات المنسوبة في كتابه إلى قائليها فالنسبة حادثة بعده، اعتنى بنسبتها أبو عمر الجرمي. قال الجرمي: نظرتُ في كتاب سيبويه فإذا فيه ألفٌ وخمسون بيتًا، فأما ألفٌ فعرفتُ أسماء قائليها فأثبتُّها، وأما خمسون فلم أعرف أسماء قائليها». (٢)

ويُشكُّ في صحة هذه العبارة؛ فمن خلال استقراء الكتاب وأسلوبه وطريقة عرض شواهده، يتبين أنَّ هناك أبياتًا نسبها سيبويه نفسه إلى قائليها وهناك أبيات يُظنُّ أن ناسبها من جاء بعده؛ «ونستطيع التمييز بين هذه وتلك عن طريق بعض العبارات الواردة في صلب كتابه قبل إنشاد الشواهد؛ فممَّا يَرِدُ قبل الأبيات أحيانًا عبارة (قال جرير) أو (قال الفرزدق) أو...، وترد أحيانًا أخرى عبارة (قال الشاعر وهو أبو ذؤيب) أو(قال الآخر: توبة بن حمير) أو...، فالنوع الأوَّل من العبارات يرجح أن نسبة الشواهد أصلية في الكتاب، والنوع الثاني يدل على أنَّ النسبة مضافة فيما بعد». (٣)

هذا بالإضافة إلى ما نص سيبويه فيه أن أحد شيوخه سمعه من الشاعر نفسه؛ نحو: (قال المَرَّار الأسدِيّ:... حدثنا به أبو الخطاب عن شاعره) (٤). أو ما ناقش فيه أحد شيوخه؛ نحو:(وسألتُ الخليل عن قول الفرزدق:...) (٥). وغير ذلك مِمَّا يدل على أنَّ هناك أبياتًا منسوبة في الكتاب ونسبتها أصلية وليست مضافة فيما بعد سيبويه.

وأيًّا كان أمر نسبة هذه الأبيات، فإنَّ هذه الأبيات المنسوبة وغيرها من الأبيات غير المنسوبة في الكتاب كانت أوثق الشواهد الشعرية وأصحها عند النحاة ومصدرًا لهم في تقعيد

---

(١) انظر : شواهد الشعر في كتاب سيبويه : ١٧٩ .
(٢) خزانة الأدب : ١ / ٣٦٩ .
(٣) شواهد الشعر في كتاب سيبويه : ١٨١ .
(٤) الكتاب : ١ / ٧٩ .
(٥) السابق : ٣ / ١٦١ .

القواعد ولم يطعن فيها أحدٌ؛ قال البغدادي: «كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد، اعتمد عليها خَلَفٌ بعد سلفٍ، مع أن فيها أبياتًا عديدةً جُهِلَ قائلُوها، وما عيب ناقلوها. وقد خرج كتابه إلى النَّاس والعلماء كثيرٌ، والعناية بالعلم وتهذيبه وكيدة، ونُظرَ فيه وفُتِّشَ، فما طَعَنَ أحدٌ من المتقدِّمينَ عليه ولا أدَّعي أنه أتى بشعرٍ منكر».(١)

وأمَّا أبيات الكتاب الخاصة بقضية التقديم والتأخير في بناء الجملة والتي ذكرنا أنها خمسون شاهدًا؛ فإنَّ المنسوب منها إلى قائله في الكتاب خمسة وثلاثون شاهدًا، وغير المنسوب خمسة عشر شاهدًا؛ منها شاهدان منسوبان إلى قبيلة هُذَيْلٍ، وشاهد منسوب إلى بعض الأعراب.

وهذه الشواهد منها ما رواه عن شيوخه، ومنها ما سمعه من العرب، ومنها ما ذكره هو دون أن يرويه عن أحد. ويمكن عرضها على النحو الآتي:

١ – الشواهد المنسوبة:

وهذه الشواهد تتدرج حسب قوة النسبة إلى:

أ – ما سمعه أحد شيوخه من الشاعر نفسه:

«وقال المَرَّارُ الأَسَدِيُّ:

فَرَدَّ عَلَى الفُؤَادِ هوًى عَمِيدًا وَسُوئِلَ لو يُبِينُ لَنَا سُؤَالا

وقد نَغْنَى بِهَا ونَرَى عُصُورًا بِهَا يَقْتَدْنَنَا الخُرُدَ انـخِدَالا

حدثنا به أبو الخطَّاب عن شاعره».(٢)

ب – ما رواه عن شيوخه مع ذكر اسم الشاعر:

«وقال اللَّعين يهجو العجَّاج:

أَبِالأَرَاجِيزِ يَا ابنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي وَفِي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ والخَوَرُ

(١) خزانة الأدب: ١ / ١٦ – ١٧.
(٢) الكتاب: ١ / ٧٨ – ٧٩.

أنشدناهُ يونس مَرفُوعًا عنهم». [١]

جـ - ما سأل عنه أحد شيوخه مع ذكر اسم الشاعر:

«وسألتُ الخليل عن قول الفرزدق:

أَ تَغْضَبُ إِنْ أَذْنَـا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا   جِهَارًا ولمْ تَغضَبْ لِقَتْلِ ابن خَازِمِ». [٢]

د - ما سمعه من العرب منسوبًا إلى قائله:

- «وزعموا أن بعضهم قال، وهو الفرزدق:

فأَصْبَحوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ   إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ». [٣]

- «قال كعب بن مالك:

النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فِيكَ، ليسَ لَنَا   إِلَّا السُّيُوفَ وأَطْرَافَ القَنَا وَزَرُ

سمعناه ممَّن يرويه عن العرب الموثوق بهم». [٤]

- «وسمعناهم ينشدون قول العُجَيْر السلوليّ:

ومَا ذَاكَ أَنْ كَانَ ابنَ عَمِّي ولا أَخِي   ولكنْ مَتَى ما أَمْلِكِ الضَّرَّ أَنفَعُ». [٥]

هـ - ما ذكره سيبويه نفسه، ونسبته تدلُّ على أنها أصلية:

وهي الشواهد التي قال قبل ذكرها: (قال فلان:...) أو (قول فلان:...) دون أن يذكر مصدره في توثيق هذه الشواهد:

-«وقال الفرزدق: لَعمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ   وَلاَ منسِيءٌ مِعْـنٌ ولا مُتَيَسِّرُ». [٦]

- «وقال مزاحمٌ العُقَيْلي:

وقالُوا تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ مِنْ مِنىً   ومَا كُلُّ مَنْ وافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ». [٧]

---

(١) السابق: ١/ ١١٩-١٢٠.
(٢) السابق: ٣/ ١٦١.
(٣) السابق: ١/ ٦٠.
(٤) السابق: ٢/ ٣٣٥-٣٣٦.
(٥) الكتاب: ٣/ ٧٨.
(٦) السابق: ١/ ٦٣.
(٧) السابق: ١/ ٧٢.

- «قال عمَرُ بن أبي ربيعة:

إذا هِيَ لمْ تَسْـتَكْ بِعُودِ أَرَاكةٍ ... تُنُخِّلَ، فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إسْحِلِ». [(١)]

- «قول ذي الرُّمَّة:

هَجُومٌ عَلَيْـهَا نَفْسَهُ غَيْـرَ أَنَّهُ ... مَتَى يُرْمَ في عَيْنَيهِ بالشَّبْحِ يَنْهَضِ». [(٢)]

- «وقال أبو ذُؤيْبٍ الهُذَلي:

قَلَى دِينَهُ واهْتَاجَ للشَّوْقِ إنَّهَا ... عَلَى الشَّوْقِ إخوانَ العَزَاءِ هَيُوجُ». [(٣)]

- «وقال القُلاَّخُ:

أَخَا الحَرْبِ لبَّاسًا إليها جِلالَهَا ... وَلَيْسَ بوَلَّاجِ الخَوالِفِ أعْقَلاَ». [(٤)]

- «وقال أبو طالب بن عبد المُطَّلب:

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا ... إذَا عَدِمُوا زادًا فإنَّكَ عَاقِرُ». [(٥)]

- «وقال الكُمَيْت:

أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِـي لُؤَيٍّ ... لَعَمرُ أَبِيكَ أمْ مُتَجَاهِلِينَا». [(٦)]

- «وقال النابغة:

فَبِتُّ كأنِّي ساوَرَتْني ضئِيلَةٌ ... مِنَ الرُّقْشِ فِي أنيابِها السُّمُّ نَاقِعُ». [(٧)]

- «قال ذو الرُّمَّة:

وتَحْتَ العَوالِي في القَنَا مُسْتَظِلَّةً ... ظِبَاءٌ أعَارتْهَا العُيُونَ الجَآذِرُ». [(٨)]

- «وقال كثيِّر: لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ ». [(٩)]

---

(١) السابق: ١/ ٧٨.
(٢) السابق: ١/ ١١٠.
(٣) السابق: ١/ ١١١.
(٤) السابق: الصفحة نفسها.
(٥) السابق: الصفحة نفسها.
(٦) الكتاب: ١/ ١٢٣.
(٧) السابق: ٢/ ٨٩.
(٨) السابق: ٢/ ١٢٢-١٢٣.
(٩) السابق: ٢/ ١٢٣.

- «كقول ابن عَنَمَة الضَّبِّيّ:

أُرْدُدْ حِمَارَكَ لا تُنْزَعْ سَوِيَّتُهُ ... إذنْ يُرَدَّ وقَيْدُ العَيْرِ مكْرُوبُ». (١)

- «وقال كُثَيِّر عَزَّةَ:

لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ العَزِيزِ بمثْلِهَا ... وأمْكَنَنِي مِنْهَا إذَنْ لا أُقِيلُهَا». (٢)

- «قال زُهير:

وإنْ أتَاهُ خَلِيلٌ يومَ مسْألةٍ ... يقولُ لا غَائبٌ مَالِي ولا حَرِمُ». (٣)

- «وقال جرير بن عبد الله البَجَلِيّ:

يَا أقْرَعُ بن حَابِسٍ يَا أقْرَعُ ... إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أخُوكَ تُصْرَعُ». (٤)

- «وقال ذو الرُّمَّة:

وأنِّي متى أُشْرِفْ على الجَانِبِ الذي ... بِهِ أنْتِ من بَيْنِ الجَوَانِبِ نَاظِرُ». (٥)

- «قول عَدِيّ بن زيد:

فمَتى واغِلٌ يَنُبْـهُمْ يُحَيَّوْ ... هُ وتُعْطفْ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي». (٦)

- «وقال كَعْبُ بن جُعَيْلٍ: صَعْدَةٌ نابِتَةٌ في حَائرٍ ... أيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ». (٧)

- «وقال هشام المُرِّيّ:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وهو آمِنٌ ... ومَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعَا». (٨)

- «قال رُؤْبَة: لا تَشْتُمِ النَّاسَ كَمَا لا تُشْتَمُ ». (٩)

---

(١) السابق: ٣/ ١٤.
(٢) السابق: ٣/ ١٥.
(٢) السابق: ٣/ ٦٦.
(٤) السابق: ٣/ ٦٧.
(٥) السابق: ٣/ ٦٨.
(٦) الكتاب: ٣/ ١١٣.
(٧) السابق: الصفحة نفسها.
(٨) السابق: ٣/ ١١٤.
(٩) السابق: ٣/ ١١٦.

- «وقال أبو النَّجمِ: قُلْتُ لشَيْبَانَ ادْنُ مِنْ لِقَائِهْ كَمَا تُغَدِّي النَّاسَ مِنْ شوَائِهْ».(١)

- «قال جرير: أَثعْلَبَةَ الفَوارِسِ أَوْ ريَاحَا عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ والخِشَابَا».(٢)

و - ما يُظنُّ أَنَّهُ نُسِبَ من بعد سيبويه:

وهي الشواهد التي قيل قبل ذكرها: (قول الشاعر، وهو فلان:...) أو (قول الشاعر، فلان:...) أو (قال الشاعر، وهو فلان:...) أو (قوله، لفلان:...) أو (قال الشاعر، فلان:...)، دون أن يُذكر مصدر توثيق هذه الشواهد:

- «قال الشاعر، وهو الأعْوَرُ الشَّنِّيّ:

هَوِّنْ عليكَ فإنَّ الأمُورَ بكفِّ الإلَه مَقَادِيرُهَا

فلَيْسَ بِآتِيكَ مَنْهِيُّهَا ولا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأمُورُهَا».(٣)

- «وقال الشاعر، النَّابِغَة الجَعْدِيّ:

فلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أنْ نَرُدَّهَا صِحَاحًا ولا مُسْتَنْكَرٌ أنْ تُعَقَّرَا».(٤)

- «قال الشاعر، وَهُوَ حُمَيْدٌ الأرقط:

فَأصْبَحُوا والنَّوى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ ولَيْسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِي المَسَاكِينُ».(٥)

- «وقال الشاعر، وهو حسَّان بن ثابت:

ظَنَنْتُم بِأن يَخفَى الذي قَدْ صَنَعْتُمْ وفِينِا نَبِيٌّ عندَهُ الوَحْيُ واضِعُهُ».(٦)

- «قوله، لابن مقبل:

لا سَافِرُ النَّيِّ مَدْخُولٌ ولا هَبِجٌ عَارِي العِظَامِ عليهِ الوَدْعُ مَنْظُومُ».(٧)

---

(١) السابق: الصفحة نفسها.

(٢) السابق: ٣/ ١٨٣.

(٣) السابق: ١/ ٦٣-٦٤.

(٤) السابق: ١/ ٦٤.

(٥) الكتاب: ١/ ٧٠.

(٦) السابق: ٢/ ٥١.

(٧) السابق: ٢/ ٩٠.

- «وقال الشاعر، بشر بن أبي خَازم:

وإلَّا فَاعْلَمُوا أنَّا وأنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا في شِقَاقِ». (١)

- «قول الشاعر، وهو الكميت:

فَمَا لِيَ إلَّا اللهُ لا ربَّ غيرَهُ ومَالِيَ إلَّا اللهَ غيرَكَ ناصِرُ». (٢)

٢ - الشواهد غير المنسوبة:

وهذه الشواهد تتدرج أيضًا من حيث القوة إلى:

أ - ما رواه عن شيوخه منسوبًا إلى الهُذَلِيِّ:

- «وقال الهُذَلِيّ: فقُلْتُ تَحَمَّل فَوْقَ طَوْقِكَ إنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأتِها لا يَضِيرُهَا

هكذا أنشدَنَاهُ يونس». (٣)

ب - ما ذكره سيبويه نفسه، منسوبًا إلى الهُذَلِيّ:

- «وقال الهُذَلِيّ:

لا دَرَّ دَرِّي إنْ أطعَمْتُ نَازِلكُمْ قِرْفَ الحَتِيِّ وعِنْدي البُرُّ مَكْنُوزُ». (٤)

جـ - ما رواه عن شيوخه من أنَّ قائله بعض الأعراب:

- «قول الشاعر، وهو بعض الأعراب:

إنَّ الكَرِيمَ وأبِيكَ يَعْتَمِلْ إن لمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ

يريد: يَتَّكِلُ عليه، ولكنَّه حذف، وهذا قول الخليل». (٥)

د - ما رواه عن شيوخه، غير منسوب:

- «قوله: هَذا سُرَاقَةُ للقُرآن يَدْرُسُهُ والمرءُ عنْدَ الرُّشَا إنْ يَلْقَهَا ذِيبُ

(١) السابق: ٢/ ١٥٦.
(٢) السابق: ٢/ ٣٣٩.
(٣) السابق: ٣/ ٧٠- ٧١.
(٤) السابق: ٢/ ٨٩.
(٥) الكتاب: ٣/ ٨١- ٨٢.

أي والمرء ذِئْبٌ إنْ يلقَ الرُّشَا. قال الأصمعي: هو قديم، أنشدَنِيهِ أبو عمرو».[١]

هـ - ما ذكره سيبويه نفسه، غير منسوبٍ:

وهي الشواهد التي قال قبل ذكرها: (قال الشاعر:...) أو(قول الشاعر:...) أو (قال الآخر:...) أو (قوله:...) أو (قال:...). دون أن يرويها عن أحد شيوخه أو عن العرب.

- «وقال الشاعر: لَتَقْرُبِنَّ قَرَبًا جُلْذِيًّا ما دامَ فيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا

فقدْ دَجَا اللَّيلُ فهَيَّا هَيَّا ».[٢]

- «قال الشاعر:

تَرَى الثَّوْرَ فيها مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأسَهُ وَسَائِرُهُ بادٍ إلى الشَّمسِ أجْمَعُ».[٣]

- «قال الشاعر:

فلا تُلْحِنِي فِيهَا فإنَّ بِحُبِّهَا أخاكَ مُصابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلابِلُهْ».[٤]

- «قال الشاعر: على أنَّنِي بَعْدَ ما قَدْ مَضَى ثَلاثُونَ للهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلا

يُذَكِّرُنيكِ حَنِينُ العَجُولِ ونَوْحُ الحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلا».[٥]

- «قول الشاعر: ونَحْنُ اقْتَسَمْنَا المَالَ نِصْفينِ بَيْنَنَا فَقُلْتُ لَهُمْ:هذا لها هَا وَذَا لِيَا».[٦]

- «قال الشاعر:

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِمَاهَا يَقْرَعُ العَظْمَ نَابُهَا».[٧]

- «وقال الآخر:

وَبِالجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لو عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وإنْ تَسْتَشْهِدِي العَيْنَ تَشْهَدِ».[٨]

(١) السابق: ٣/ ٦٧-٦٨.
(٢) السابق: ١/ ٥٦.
(٣) السابق: ١/ ١٨١.
(٤) السابق: ٢/ ١٣٢-١٣٣.
(٥) السابق: ٢/ ١٥٨.
(٦) الكتاب: ٢/ ٣٥٤.
(٧) السابق: ٢/ ٣٦٥.
(٨) السابق: ٢/ ١٢٣.

- «قوله: صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّمَا وِصَالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ». (١)

- «قوله: إنَّ لَكُمْ أَصْلَ البِلادِ وَفَرْعَهَا فالخَيْرُ فيكُمْ ثابِتًا مَبْذُلا». (٢)

- «قوله: * عاوذْ هَرَاةَ وإنْ مَعْمُورُهَا خَرِبَا *». (٣)

- «وقال: بَكَيْتُ أَخَا اللأْوَاءِ يُحْمَدُ يَوْمُهُ كَرِيمٌ، رُءُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ». (٤)

- «قال: صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّمَا وِصَالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ». (٥)

وعلى الرغم من أنَّ سيبويه أورد بيت: (صددتِ...) مرتين في بابين مختلفين في الكتاب، فإنَّ موضع الاستشهاد به لم يختلف فيهما؛ ولذلك عددته شاهِدًا واحِدًا؛ فالشواهد غير المنسوبة خمسة عشر شاهدًا فقط.

المحور الثاني: الشواهد الشعرية والضرورة:

عَرَّفَ الألوسي الضرورة الشعرية ذاكِرًا أن هناك مذهبين في مفهوم الضرورة؛ ما ذهب إليه الجمهور وما ذهب إليه بعض العلماء؛ قال: «ذهب الجمهور إلى أنَّ الضرورة ما وقع في الشعر مِمَّا لا يقع في النثر،سواءٌ كان للشاعر عنه مندوحة أم لا.

ومنهم من قال إنَّها ما ليس للشاعر عنه مندوحة وهو المأخوذ من كلام سيبويه وغيره،...، وبه قال ابن مالك». (٦)

ومن هذا القول يفهم أنَّ سيبويه مِمَّنْ يذهبون إلى أنَّ الضرورة هي: ما ليس للشاعر عنه مندوحة. والحقيقة غير ذلك؛ فإنَّ الذي يستقرئ الكتاب ويتتبع مسائل الضرورة فيه؛ يجد أنَّ سيبويه قد خصص بعض أبوابه لما يجوز للشاعر ولا يجوز للناثر؛ وهي:(باب ما يحتملُ الشعر) و(باب ما رخَّمتْ الشعراء في غير النداء اضطرارًا) و (باب ما يجوز في الشعر من (إيَّا)

---

(١) السابق : ١ / ٣١ .
(٢) السابق : ٢ / ٩٢ .
(٣) السابق : ٣ / ١١٢ .
(٤) السابق : ١ / ١١١ .
(٨) السابق : ٣ / ١١٥ .
(٦) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر : ٥ .

ولا يجوز في الكلام). [1] كما أنَّه قد عرض لأنواع كثيرة من الضرورات في ثنايا كتابه. وهو في ذلك كلِّه لم يُعَرِّف الضرورة ولكن يتضح من ذلك أنَّ سيبويه يذهب مذهب الجمهور الذي ذكره الألوسي.

وقدْ أوْضَحَتْ الدكتورة خديجة الحديثي والدكتور خالد جمعة مفهوم الضرورة عند سيبويه بعد أن أجريا دراستين وافيتين في هذا الشأن؛ يقول الأخير نتيجة لدراسته: «إنَّ الضرورة في مفهوم سيبويه ترتكز على دعامتين أساسيتين:

الأولى: أنَّ الضرورة لا تعني مطلقًا الاضطرار الذي لا يجد عنه الشاعر مهربًا. وإنَّما هي لون من ألوان التعبير، يُبَاحُ للشاعر استخدامه في الشعر وحده دون النثر، حتى لو كان في استطاعته ترك هذه الضرورة.

الثانية: أنَّ الضرورة ليست شيئًا يبتدعه الشاعر من عنده مخالفًا بذلك سَنَنَ العربية، بل لابدَّ من صلة تربط بين الضرورة وما يجوز في الكلام المنثور». [2]

هذا هو مفهوم سيبويه عن الضرورة الشعرية. أمَّا عن هذا المفهوم وعلاقته بشواهد التقديم والتأخير في الكتاب؛ فإن سيبويه قد ذكر في (باب ما يحتمل الشعر) – الذي يعد بابًا من الأبواب التي وضعها كمدخل للكتاب – أنَّ الشعراء يجوز في شعرهم ما لا يجوز في النثر من وضع الكلمة في غير موضعها الأصليّ، وذلك إذا لم يختل المعنى؛ يقول: «ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضِعِهِ؛ لأنه مستقيم ليس فيه نقض، فمن ذلك قوله:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّما * وِصَالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ

وإنَّما الكلام: وَقَلَّ ما يَدُومُ وِصَالٌ». [3]

هذا النص يوضح مفهوم ضرورة التقديم والتأخير عند سيبويه بصفة عامة مع الاستشهاد له ببيت يمثل أحد أنواع هذه الضرورة، وهو جواز تقديم الفاعل على الفعل بعد قلَّما في هذا البيت وهذا غير جائز في النثر.

---

(١) انظر: الكتاب: ١/ ٢٦، ٢/ ٢٦٩، ٣٦٢.
(٢) شواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٤٩٦– ٤٩٧، وانظر: دراسات في كتاب سيبويه: ١١١–١٥٠.
(٣) الكتاب: ١/ ٣١.

وهذا المفهوم الخاص بالتقديم والتأخير يلتقي مع مفهومه العام للضرورة؛ فكما ذكر الدكتور خالد جمعة أنَّ المفهوم العام يرتكز على دعامتين أساسيتين، فكذلك هذا المفهوم في نص سيبويه السابق له دعامتان: الأولى يجوز في الشعر ما لا يجوز في النثر من تغيير موقع الكلمات، الثانية: يشترط في هذا التغيير أن لا يخل بالمعنى.

ويتضح هذا المفهوم أكثر من خلال عرضنا لمواضع التقديم والتأخير الخاصة بالضرورة الشعرية، التي استشهد فيها بأبيات شعرية، وغيرها من المواضع التي لم يستشهد فيها:

لقد عبَّر سيبويه عن هذه الضرورة بعبارات متنوعَة، تدل على أنَّ لديه درجات لإباحتها؛ نعرضها من الأقوى في الشعر إلى الأضعف فيه:

١ - قوله: (لم يجز إلَّا في الشعر):

- «فإن قلت: هَل زيدًا رأيتَ وهل زيدٌ ذهبَ، قَبُحَ، ولم يَجُزْ إلَّا في الشعر، لأنه لَمَّا اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل فإن اضطُرَّ شاعِرٌ فقدَّم الاسم نصب كما كنتَ فاعلاً ذلك بقد ونحْوها. وهو في هذه أحسنُ، لأنَّه يُبتدأ بعدها الأسماء». (١)

أجاز هنا تقديم الاسم المنصوب (المفعول به) على فعله بعد (حرف الاستفهام) في الشعر فقط للضرورة. غير أنه لم يستشهد لذلك بشيءٍ من الشعر.

- «وإن قلت: أقولُ مَهْمَا تقلْ، وأكونُ حيثُمَا تكنْ، وآتِيكَ متى تأتِنِي، وتلتبسُ بها أَنَّى تأتِها، لم يجز إلَّا في الشعر، وكان جزمًا.....

وسمعناهم ينشدون قول العُجَيْرِ السَّلوليِّ:

وَمَا ذَاكَ أَنْ كَانَ ابنَ عَمِّي ولا أخِي ... ولكنْ مَتَى ما أَمْلِكِ الضَّرَّ أَنْفَعُ

والقوافي مرفوعة كأنَّه قال: ولكن أنفعُ متى ما أملكِ الضَّرَّ». (٢)

وهذا الموضع أجاز فيه تقديم الفعل المرفوع (المتضمن معنى فعل جواب الشرط) أو تأخيره مع (أدوات الشرط: مهما وحيثما وأين ومتى وأنّى) وفعل الشرط المجزوم في الشعر

(١) السابق: ١/ ٩٩.
(٢) الكتاب: ٣/ ٧١، ٧٨.

فقط للضرورة.

٢ - قوله: (لا تقول:...، إلَّا في شعرٍ):

- «وقبح في الكلام أن تَعْمَلَ إنْ أو شيءٌ من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ ثم لا يكون لها جوابٌ ينجزم بما قبله. ألا ترى أنَّك تقول: آتِيكَ إنْ أتَيتَنِي، ولا تقول: آتِيكَ إن تأتِنِي، إلَّا في شعرٍ، لأنَّك أخَّرتَ إنْ ومَا عملت فيه ولم تجعل لإنْ جوابًا ينجزم بما قبله». [١]

وهذا الموضع أجاز فيه تقديم الفعل المرفوع (المتضمن معنى فعل جواب الشرط) على (إنْ) وفعل الشرط المجزوم، في الشعر فقط للضرورة. غير أنَّه لم يستشهد له بشيءٍ من الشعر.

٣ - قوله: (لا يحسُنُ... وقد جاء في الشعر،...، فجاز هذا في الشعر):

- «ولا يحسن إنْ تَأتِنِي آتِيكَ، من قبل أنَّ إنْ هي العاملة. وقد جاء في الشعر، قال جرير بن عبد الله البَجَلِيّ:

يَا أقْرَعُ بن حَابِسٍ يَا أقْرَعُ　　　إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أخُوكَ تُصْرَعُ

أي إنَّك تُصْرَعُ إنْ يُصْرَعْ أخوكَ. ومثل ذلك قوله:

هَذا سُـرَاقَةُ للقُرآنِ يَدْرُسُهُ　　　والمرءُ عنْدَ الرُّشَا إنْ يَلْقَهَا ذِيبُ

أي والمرءُ ذئبٌ إنْ يلقَ الرُّشَا. قال الأصمعي: هو قديم، أنشدنيه أبو عمرو.

وقال ذو الرُّمَّة:

وأنِّي متى أُشْرِفْ على الجَانِبِ الذي　　　بِهِ أنْتِ من بَيْنِ الجَوَانِبِ نَاظِرُ

أي ناظرٌ متى أُشرِفْ. فجاز هذا في الشعر، وشبَّهوهُ بالجزاء إذا كان جوابُهُ منجزمًا؛ لأنَّ المعنى واحد». [٢]

وهنا أجاز تقديم الفعل المرفوع (المتضمن معنى فعل جواب الشرط) أو تأخيره مع (إنْ)

---

(١) السابق: ٣/ ٦٦.
(٢) الكتاب: ٣/ ٦٧ - ٦٨.

وفعل الشرط المجزوم، كما أجاز تقديم خبر الجملة الاسمية المتضمنة معنى جواب الشرط أو تأخيره مع (إنْ) وفعل الشرط المجزوم، وكما أجاز تقديم خبر أنَّ (في الجملة المتضمنة معنى جواب الشرط) أو تأخيره مع (متى الشرطية) وفعل الشرط المجزوم. جاز هذا كُلُّهُ في الشعر فقط للضرورة.

٤ – قوله: (قد جاز ذلك فيها في الشعر):

– «واعلم أنَّ حروف الجزاء يقبح أن تتقدَّم الأسماء فيها قبل الأفعال، وذلك لأنهم شبَّهُوها بما يجزم مِمَّا ذكرنا، إلَّا أنَّ حروف الجزاء قد جاز ذلك فيها في الشعر؛ لأنَّ حروف الجزاء يَدْخُلُها فَعَلَ ويَفْعَلُ،...». (١)

أجاز هنا تقديم الاسم على فعل الشرط المجزوم بعد (حروف الشرط)، في الشعر فقط للضرورة. وقد استشهد لذلك بثلاثة شواهد شعرية؛ أوردها تحت عبارة أخرى نذكرها بعد قليل.

٥ – قوله: (فإنْ جزمتْ (إنْ) ففي الشعر):

– «ويجوز الفرق في الكلام في إنْ إذا لم تجزم في اللفظ، نحو قوله:

* عَاوِدْ هَرَاةَ وإنْ مَعْمُورُهَا خَرِبَا *

فإنْ جزمتْ ففي الشعر، لأنَّهُ يشبَّه بلم، وإنَّما جاز في الفصل ولم يشْبِه لمْ لأنَّ لم لا يقع بعدها فَعَلَ، وإنَّما جاز هذا في إن لأنها أصل الجزاء ولا تفارقه،...». (٢)

وهذا الموضع أجاز فيه تقديم الاسم على فعل الشرط المجزوم بعد (إنْ)، في الشعر فقط للضرورة. غير أنه هنا لم يستشهد لذلك بشيءٍ من الشعر.

٦ – قوله: (ومِمَّا جاء في الشعر مجزومًا في غير إنْ):

– «ومِمَّا جاء في الشعر مجزومًا في غير إنْ قول عَدِيّ بن زيد:

---

(١) السابق: ٣/ ١١٢.
(٢) السابق: ٣/ ١١٢–١١٣.

فَمَتى واغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيّوْ ... هُ وتُعْطَفْ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي

وقال كعب بن جُعَيْل: صَعْدَةٌ نابتَةٌ في حائرٍ ... أَيْنَما الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ

ولو كان فَعَلَ كان أقوى إذ كان ذلك جائز في إنْ في الكلام.....

ومثل الأوَّل قول هشام المُرّيّ:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وهو آمِنٌ ... ومَنْ لا نجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعَا». (١)

أجاز هنا تقديم الاسم على فعل الشرط المجزوم بعد (أدوات الشرط غير إنْ)، في الشعر فقط للضرورة. وَيُعَدُّ هذا النص توضيحًا وتمثيلاً للنص الذي ذكرناه قبل قليل، والذي ورد فيه عبارة: (قد جاز ذلك فيها في الشعر).

٧ - قوله:(فإنْ اضطر شاعرٌ فقدَّمَ الاسم لم يكن إلَّا النصب لو كان في شعر):

- «ذلك أنَّ من الحروف حروفًا لا يذكر بعدها إلَّا الفعل ولا يكون الذي يليها غيره، مظهرًا أو مضمرًا.

فمِمَّا لا يليه الفعلُ إلَّا مظهرًا: قد، وسوف، وَلَمَّا، ونحوُهُنَّ. فإن اضطُرَّ شاعرٌ فقدَّم الاسم وقد أوقع الفعل على شيءٍ من سببه لم يكن حَدُّ الإعراب إلَّا النصب، وذلك نحو: لم زيدًا أضربْهُ، إذا اضطُرَّ شاعرٌ فقدَّم لم يكن إلَّا النصب في زيدٍ ليس غير، لو كان في شعر، لأنَّه يضمر الفعل إذا كان ليس مِمَّا يليه الاسم، كما فعلوا ذلك في مواضع ستراها إن شاء الله». (٢)

أجاز هنا تقديم الاسم المنصوب على الفعل المشتغل بضميره بعد (قد أو سوف أو لَمَّا أو نحوِهِنَّ) في الشعر فقط للضرورة. وَلم يستشهد لذلك بشيءٍ من الشعر وإنَّما اكتفى بالتمثيل بمثال توضيحي هو: (لم زيدًا أضربْهُ).

٨- قوله:(لو قال:... كان قبيحًا في الكلام،...،وقد قال الشاعر:...):

- «ولو قال: أتاك ثلاثون اليَومَ درهمًا كان قبيحًا في الكلام؛ لأنَّه لا يقوى قوَّة الفاعل وليس مثل كَمْ لِمَا ذكرتُ لك. وقد قال الشاعرُ:

---

(١) الكتاب: ٣/ ١١٣- ١١٤.

(٢) السابق: ١/ ٩٨.

على أَنَّني بَعْدَ ما قَدْ مَضَى ثَـلاثُونَ للهَـجْرِ حَوْلاً كَمِيلا
يُذَكِّرُنِيكِ حَـنِينُ العَجُـولِ ونَوْحُ الحَمَـامَةِ تَدْعُو هَدِيـلا». [١]

أجاز هنا توسط الجار والمجرور بين العدد وتمييزه في الشعر فقط للضرورة.

٩ - قولـه في (بـاب مـا يحتمـل الشـعر): (ويحتملـون قُـبحَ الكـلام حتـى يضـعوه في غـير موضعه):

-«ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه؛لأنَّه مستقيمٌ ليس فيه نقضٌ. فمن ذلك قوله: صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّمَا وِصَالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ

وإنَّما الكلام: وقَلَّ ما يدومُ وصَالٌ». [٢]

أجاز هنا تقديم الفاعل على الفعل بعد (قلَّما)، في الشعر فقط للضرورة.

١٠ - قوله: (وقد يجوز في الشعر):

- «وقد يجوز في الشعر: آتي من يأتِني، وقال الهُذَلِيّ:

فقُلْتُ تَحَمَّل فَوْقَ طَوْقِكَ إنَّها مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِهـا لا يَضِيرُها

هكذا أنشدناه يونس، كأنه قال: لا يضيرُهَا مَنْ يَأْتِهَـا، كـما كـان: وإنِّي متـى أُشرفْ نـاظِرُ، على القلب». [٣]

أجـاز في هـذا الموضـع تقـديم الفعـل المرفـوع (المتضـمن معنـى فعـل جـواب الشرط) أو تأخيره مع (من الشرطية) وفعل الشرط المجزوم، في الشعر فقط للضرورة.

- «وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم، قال:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّمَا وِصَالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ». [٤]

---

(١) الكتاب : ٢ / ١٥٨ .
(٢) السابق : ١ / ٣١ .
(٣) السابق : ٣ / ٧٠- ٧١ .
(٤) السابق : ٣ / ١١٥ .

أجاز هنا تقديم الاسم (الفاعل) على الفعل بعد (قَلَّمَا)، في الشعر فقط للضرورة.

١١ – قوله: (وزَعَمُوا أنَّ بعضهم قال:....، وهذا لا يكاد يعرف):

– «فإذا قلت ما منطلِقٌ عبدُ الله، أو ما مسِيءٌ من أعتبَ، رفعتَ. ولا يجوز أن يكون مقدَّمًا مثله مؤخَّرًا، كما أنه لا يجوز أن تقول: إنَّ أخوكَ عبدَ الله، على حَدِّ قولك: إنَّ عبدَ الله أخوكَ،.... وزعموا أن بعضهم قال، وهو الفرزدق:

فأَصْبَحوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

وهذا لا يكادُ يُعْرف». (١)

أجاز هنا تقديم خبر (ما الحجازية) على اسمها، في الشعر فقط في أضعف الضرورات عنده.

كان هذا عرضًا لمواضع الضرورة الخاصة بقضية التقديم والتأخير في بناء الجملة في الكتاب؛ تناولناه حسب العبارات التي عبر بها سيبويه عن هذه الضرورة. ويتضح من هذه العبارات الدعامة الأولى لمفهومه عن هذه الضرورة وَهِيَ أنَّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في النثر من تغيير مواقع عناصر الجملة، سواءٌ أكان للشاعر مندوحة عن ذلك أم لا.

أمَّا الدعامة الثانية لمفهومه والتي ذكرناها قبلاً من أنَّ هناك ضوابط لهذه الحريَّة المتاحة للشاعر، تتمثل في عدم الخروج عن سَنَن العربية؛ فتوجد في تخريجه لبعض مواضع الضرورة **الخاصة بالتقديم والتأخير، ويمكن عرض أوجه التخريج هذه التي أوردها على النحو الآتي:**

١ – ما خرَّجَهُ على أنَّهُ لا ينقض المعنى:

قال في (باب ما يحتمل الشعر): «ويحتملون قبحَ الكلام حتى يضعوه في غير موضعه، **لأنه مستقيم ليس فيه نقضٌ؛ فمن ذلك قوله:**

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّمَا وِصَالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ

وإنَّما الكلام: وقَلَّ ما يدُومُ وصَالٌ». (٢)

(١) الكتاب: ١/ ٥٩– ٦٠.
(١) السابق: ١/ ٣١.

فهو يوضح أنه جاز تقديم الفاعل على الفعل بعد (قَلَّمَا) في هذا البيت، لأنَّ المعنى لَمْ يختل بهذا التغيير؛ فكلمة (وِصَالٌ) مع تقدُّمها على الفعل ظلت تحمل المعنى الوظيفي لها وهو الفاعلية للفعل (يَدُومُ).

٢- ما قاسه على شبيهٍ له جائزٍ:

قال في (باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوبٌ بُنِيَ على الفعل، وهو باب الاستفهام): «فمِمَّا لا يليه الفعل إلَّا مظهرًا: قد، وسوفَ، ولَمَّا، ونَحوُهُنَّ. فإن اضطُرَّ شاعِرٌ فقدَّمَ الاسمَ وقد أوقع الفعل على شيءٍ من سببه لم يكن حَدُّ الإعراب إلَّا النصب، وذلك نحو: لم زيدًا أضربْهُ، إذا اضطُرَّ شاعِرٌ فقدَّم لم يكن إلَّا النصب في زيدٍ ليس غير، لو كان في شعرٍ، لأنه يُضمِرُ الفعل إذا كان ليس مِمَّا يليه الاسم، كما فعلوا ذلك في مواضع ستراها إن شاء اللهُ».(١)

يقيس هنا جواز تقديم الاسم المنصوب على الفعل المشتغل بضميره بعد (قد أو سوف أو لَمَّا أو نحوهُنَّ) في الشعر فقط، على جواز ذلك في مواضع أخرى سيذكرها فيما بعد؛ واعتقد أنَّ من هذه المواضع التي يشير إليها جواز تقديم الاسم المنصوب (المفعول به) على فعله بعد (حروف الاستفهام) في الشعر فقط؛ فقد قال في هذا الموضع: «فإنْ اضطُرَّ شاعِرٌ فقدَّم الاسم نصبَ كَمَا كنت فاعِلاً ذلك بِقَدْ ونحوِهَا».(٢)

وقال في الباب السابق نفسه:

«ألا ترى أنهم يقولون: هل زيدٌ منطلقٌ، وهل زيدٌ في الدَّار، وكيف زيدٌ آخِذٌ. فإن قلت: هل زيدًا رأيتَ وهل زيدٌ ذهبَ، قبح ولم يجز إلَّا في الشعر، لأنَّه لَمَّا اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل، فإن اضطُرَّ شاعرٌ فقدَّم الاسم نصب كما كنت فاعِلاً ذلك بِقَدْ ونحوِهَا. وهو في هذه أحسنُ، لأنَّه يُبتدأ بعدها الأسماءُ».(٣)

يقيس هنا جواز تقديم الاسم المنصوب (المفعول به) على فعله بعد (حروف الاستفهام) في الشعر فقط، على جواز تقديم الاسم المنصوب على الفعل المشتغل عنه بعد (قد ونحوها).

---

(١) الكتاب: ١ / ٩٨.
(٢) السابق: ١ / ٩٩.
(٣) السابق: الصفحة نفسها.

وهو عكس القياس السابق؛ وهذا الصنيع في الكتاب كثيرٌ؛ فهو يقيس الشيءَ على نظيره ثم يعود فيقيس النظير على الشيءِ في موضع آخر.

هذا بالإضافة إلى أنّه قاس في النص جواز ذلك بعد (حروف الاستفهام) على جواز دخول(حروف الاستفهام) على(الجملة الاسمية) ووقوع الاسم (المبتدأ) بعدها.

- وقال في (باب الجزاء):

«ولا يحسُنُ إنْ تأتِني آتيكَ، من قبل أنَّ إنْ هي العاملة. وقد جاء في الشعر، قال جرير بن عبد الله البجَليّ:

يَا أَقْرَعُ بن حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ ... إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أُخُوكَ تُصْرَعُ

أي إنَّك تُصْرَعُ إن يُصْرَعْ أخوكَ. ومثل ذلك قوله:

هَذا سُرَاقَةُ للقُرآنِ يَدْرُسُهُ ... والمرءُ عنْدَ الرُّشَا إنْ يَلْقَهَا ذِيبُ

أي والمرء ذِئبٌ إنْ يلقَ الرُّشَا. قال الأصمعي: هو قديم،أنشدَنِيه أبُو عمرو.

وقال ذو الرُّمَّة:

وأنِّي متى أُشْرِفْ على الجَانِبِ الذي ... بِهِ أنْتِ من بَيْنِ الجَوَانِبِ نَاظِرُ

أي ناظرٌ متى أُشْرِفْ. فجاز هذا في الشعر، **وشبَّهوهُ بالجزاء إذا كان جوابُهُ منجزمًا؛ لأنَّ المعنى واحدٌ».**[1]

فهو يقيس جواز كل من: تقديم الفعل المرفوع (المتضمن معنى فعل جواب الشرط) أو تأخيره مع (إنْ) وفعل الشرط المجزوم، وتقديم خبر الجملة الاسمية المتضمنة معنى جواب الشرط أو تأخيره مع (إنْ) وفعل الشرط المجزوم، وتقديم خبر أنَّ (في الجملة المنسوخة المتضمنة معنى جواب الشرط) أو تأخيره مع (متى الشرطية) وفعل الشرط المجزوم؛ ويشبه جواز كل ذلك في الشعر بأسلوب الشرط إذا كان جوابه منجزمًا؛ لأنَّ المعنى لن يتغير كثيرًا.

- وقال في (باب الأسماء التي يجازى بها وتكون بمنزلة الذي):

(١) الكتاب: ٣/ ٦٧- ٦٨.

«وقد يجوز في الشعر: آتي من يأتني، وقال الهذَليّ:

فقُلْتُ تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِهَا لا يَضِيرُهَا

هكذا أنشدَنَاهُ يونس، كأنّه قال: لا يضيرُها من يأتِهَا، كما كان: وإنّي متى أُشْرِفُ ناظِرُ، على القلب». (١)

فهو يقيس جواز تقديم الفعل المرفوع (المتضمن معنى فعل جواب الشرط) أو تأخيره مع (إنْ) وفعل الشرط المجزوم في الشعر، على جواز القلب في بيت ذي الرُّمَّة السابق؛ وإنّي متى أُشْرِفُ ناظِرُ.

- وقال في (باب الحروف التي لا تُقَدَّمُ فيها الأسماءُ الفعلَ):

«واعلم أنَّ قولهم في الشعر: إنْ زيدٌ يأتِكَ يكنْ كذا، إنَّما ارتفع على فِعْلٍ هذا تفسيرُه، كما كان ذلك في قولك: إنْ زيدًا رأيتَه يكُنْ ذلك؛ لأنه لا تبتدأ بعدها الأسماء ثم يُبْنَى عليها». (٢)

فقد قاس جواز تقديم الاسم المرفوع على فعل الشرط المجزوم بعد (إنْ) في الشعر، على جواز تقديم الاسم المنصوب على فعل الشرط المجزوم المشتغل عن هذا الاسم بضميره، في النثر، ففي الحالتين العامل في الاسم فعل مضمر يفسره الفعل الظاهر. وعلة ذلك عنده أنَّ (إنْ) لا تدخل على الجملة الاسمية.

٣- ما جاز لأنّه أصل الباب:

- قال في (باب الحروف التي لا تُقَدَّمُ فيها الأسماءُ الفعلَ):

«ويجوز الفرقُ في الكلام في إنْ إذا لم تجزم في اللفظ، نحو قوله:

* عَاوِدْ هَرَاةَ وإنْ مَعْمُورُهَا خَرِبَا *

فإنْ جزمتْ ففي الشعر، لأنه يشبَّه بلمْ، وإنَّما جاز في الفصل ولم يُشبه لم لأنَّ لَمْ لا يقع بعدها فَعَلَ، وإنَّما جاز هذا في إنْ لأنَّها أصل الجزاء ولا تفارقه، فجاز هذا كما جاز إضمارُ الفعل

---

(١) الكتاب: ٣/ ٧٠- ٧١.
(٢) السابق: ٣/ ١١٣- ١١٤.

فيها حين قالوا: إنْ خيرًا فخيرٌ وإنْ شرًّا فشرٌّ».(١)

فقد وضَّح جواز تقديم الاسم المرفوع على فعل الشرط المجزوم بعد (إنْ) في الشعر؛ لأنَّ (إنْ) هي (أم باب الجزاء) يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها، ولا تخرج عن معنى الجزاء، ولذلك جاز فيها أيضًا إضمار فعلي الشرط والجواب.

٤- ما جاز لتصرف العامل:

قال في الباب السابق: «واعلم أنَّ حروف الجزاء يقبح أن تتقدَّم الأسماء فيها قبل الأفعال، وذلك لأنَّهم شبَّهوهَا بما يجزم مِمَّا ذكرنا، إلَّا أنَّ حروف الجزاء قد جاز ذلك فيها في الشعر لأنَّ حروف الجزاء يدخلها فَعَلَ ويَفْعَلُ، ويكون فيها الاستفهام فترفع فيها الأسماءُ، وتكون بمنزلة الذي، فلمَّا كانت تصَرَّفُ هذا التصرُّف وتفارق الجزم ضارعتْ ما يجرُّ من الأسماء التي إنْ شئتَ استعملتها غير مضافة نحو: ضارب عبدِ الله، لأنَّك إنْ شِئتَ نوَّنْتَ ونصَبْتَ، وإنْ شِئتَ لم تجاوز الاسم العامل في الآخر، يعني ضاربٍ، فلذلك لم تكن مثلَ لمْ ولا في النَّهي واللام في الأمر؛ لأنَّهُنَّ لا يفارقن الجزم».(٢)

يبن هنا جواز تقديم الأسماء على الأفعال بعد (حروف الشرط) في الشعر؛ لأنَّ هذه الحروف تتصرف فتدخل على الفعل الماضي وعلى الفعل المضارع، ومنها ما يخرج عن الشرط ويكون للاستفهام، وما يخرج عنه ويكون بمعنى الذي. وهذا بخلاف حروف الجزم الأخرى التي تجزم فعلاً واحِدًا وهي (لمْ وأخواتها) فإنها لا تتصرَّف هذا التصرف ولذلك لا يجوز معها تقديم الأسماء على الأفعال. كما أنَّ (حروف الجزاء) في تصرفها هذا أشبهت أسماء الفاعلين التي تتصرف فتأتي منوَّنة وغير مُنوَّنةٍ؛ فإنْ نُوِّنَتْ نَصَبَتْ، وإن لم تُنَوَّن جَرَّتْ.

٥- ما خرَّجه على الاستبعاد:

قال في (باب ما أجْرِي مَجْرَى ليسَ في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله): «وزعموا أنَّ بعضهم قال، وهو الفرزدق:

فأصْبَحوا قَدْ أعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ   إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ

(١) السابق: ٣/ ١١٢- ١١٣.
(٢) الكتاب: ٣/ ١١٢.

وهذا لا يكاد يُعْرَفُ». [١]

فكما ذكرنا أنّه أتى برواية بيت الفرزدق هذه؛ التي جاز فيها تقديم خبر (ما الحجازية) على اسمها، وقلنا أنه جعلها في أدنى درجات الضرورة الشعرية؛ وقوله: (وهذا لا يكاد يُعْرَفُ) يوضح أنَّ سيبويه مع أنه يروي عن العرب ما سمعه منهم إلّا أنه يستنكِرُ ذلك ويستبعده. [٢]

هذه هي المواضع التي خرَّج فيها الضرورة الشعرية الخاصة بقضية التقديم والتأخير في بناء الجملة، وبقية مواضع هذه الضرورة لم يخرجها وإنّما اكتفى بعرضها والاستشهاد لها.

وبعد، فإنه من خلال استقراء مواضع التقديم والتأخير المستشهد فيها بالشعر يلاحظ أن هناك عبارات أخرى لسيبويه لا يعبر بها عن الضرورة، وإنّما تدل على أنَّ هناك مواضع للتقديم أو التأخير ترد في الشعر أكثر من ورودها في النثر؛ وهذا يدل على أنَّ سيبويه واصفٌ لغويٌّ من الطراز الأوّل؛ يقسم استعمال العرب لهذه المواضع إلى:

- مواضع للتقديم أو التأخير تستعمل لديهم في النثر وفي الشعر.
- ومواضع للتقديم أو التأخير تستعمل لديهم في الشعر أكثر منها في النثر.
- ومواضع للتقديم أوالتأخير تستعمل لديهم في الشعر فقط(وهي مواضع الضرورة).

فقد جاء سيبويه بعبارتين؛ هما:

١ - (هذا كلامٌ أكثرُ ما يكونُ في الشعر وأقلُّ ما يكون في الكلام):

قال في (باب ما ينتصب لأنه قبيحٌ أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله):

«وذلك قولك: هذا قائمًا رجلٌ، وفيها قائمًا رَجُلٌ.....

وحُمِلَ هذا النصب على جواز فيها رجلٌ قائمًا، وصار حين أُخِّرَ وجه الكلام، فرارًا من القبح. قال ذو الرُّمَّة:

(١) السابق: ١/ ٦٠.

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٢٥.

وتَحْتَ العَوالِي في القَنَا مُسْتَظِلَّةً ظِبَاءٌ أَعَارتْهَا العُيُونَ الجَآذِرُ

وقال الآخر: وَبِالجِسْمِ منِّي بَيِّنًا لو عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وإنْ تستشهدِي العَيْنَ تَشْهَدِ

وقال كُثَيِّرٌ: * لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ *

وهذا كلامٌ أكثر ما يكون في الشعر وأقل ما يكون في الكلام». [١]

فهو يوضح هنا أنَّ جواز تقديم الحال على صاحبها في الشعر أكثر منه في الكلام.

٢- (وهذا قليل في الكلام كثيرٌ في الشعر):

قال في الباب السابق نفسه؛ وعن جواز تقديم الحال على صاحبها أيضًا:

«وتقول: عليك أميرًا زيدٌ، لأنَّه لو قال عليك زيدٌ وهو يريد الإِمْرَةَ كان حسنًا.

وهذا قليلٌ في الكلام كثيرٌ في الشعر، لأنَّه ليس بفعل. وكُلَّمَا تقدَّم كان أضعف له وأبعد، فمن ثم لم يقولوا قائمًا فيها رجلٌ. ولم يحسن حُسْنَ: فيها قائِمًا رَجُلٌ». [٢]

المحور الثالث: الشواهد الشعرية والروايات المتعددة:

من السمات التي كان يتسم بها بعض الشواهد الشعرية تعدد الروايات للشاهد الواحد؛ فقد تتباين الروايات في بعض ألفاظ الشاهد، أو في إعراب كلمة من كلمات الشاهد، أو في غير ذلك من ألوان التباين.

«وقد عَدَّ اللغويون الروايات المتعددة للشاهد الواحد روايات صحيحة. ولم يتخذوا من اختلاف الروايات في بيت من الشعر دليلاً على عدم جواز الاستشهاد بهذا البيت، أو على عدم صحة الرواية فيه. ولم نرَ أحدًا يدَّعي الصنعة أو الوضع في بيت من الشعر لأنه يروى بأوجه متعددة». [٣]

وقد أورد سيبويه في الكتاب بعض الشواهد الشعرية بروايات متعددة [٤]، نذكر منها هنا

(١) الكتاب : ٢ / ١٢٢- ١٢٤ .
(٢) الكتاب : ٢ / ١٢٥ .
(٣) شواهد الشعر في كتاب سيبويه : ٣٠٨ .
(٤) السابق : ٣٢٧- ٣٥١ .

الشواهد الشعرية الخاصة بقضية التقديم والتأخير في بناء الجملة والتي أوردها سيبويه بأكثر من رواية؛ وهي:

١- هَوِّنْ عليكَ فإنَّ الأُمُورَ بكــفِّ الإلـه مَقَادِيرُهَا

فلَيْس بِآتِيكَ مَنْهِيُّهَا ولا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا

٢- فلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أنْ نَرُدَّهَا صِحَاحًا ولا مُسْتَنْكَرٌ أنْ تُعَقَّرَا

قال سيبويه: «ومن ذلك قول الشاعر، وهو الأعورُ الشَّنِّيّ:

هَوِّنْ عليكَ فإنَّ الأُمُورَ بكــفِّ الإلـه مَقَادِيرُهَا

فلَيْس بِآتِيكَ مَنْهِيُّهَا ولا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا

لأنه جعل المأمورَ من سبب الأمور ولم يجعله من سبب المذكَّر وهو المنهِيُّ. وقد جَرَّه قومٌ فَجَعَلوا المَأْمُورَ للمنهِيّ، والمنهِيُّ هو الأمورُ لأنه من الأمور وهو بعضها، فأجرَاهُ وأنَّثَهُ،.... ومثل ذلك قول الشاعر، النابغة الجَعْدِيّ:

فلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أنْ نَرُدَّهَا صِحَاحًا ولا مُسْتَنْكَرٌ أنْ تُعَقَّرَا

كأنه قال: ليس بمعروف لنا رَدُّها صِحَاحًا ولا مستنكرٌ عَقْرُهَا، والعقرُ ليس للرَّدّ. وقد يجوز أن يَجُرَّ ويحمله على الرَّدِّ ويؤنث لأنه من الخيل،....

وإن شئتَ نصبتَ فقلتَ: ولا مستنكرًا أن تُعَقَّرَا، ولا قاصِرًا عنكَ مأمورها، على قولك: ليس زيدٌ ذاهبًا ولا عمرٌو منطلقًا، أو ولا منطلقًا عمرو». [1]

فهو هنا يذكر لهذين الشاهدين ثلاث روايات مختلفة، ففي الشاهد الأوَّل يذكر أن كلمة (قاصر) وردت مرفوعة ومنصوبة ومجرورة؛ على النحو الآتي:

الرواية الأولى: فلَيْسَ بِآتِيكَ مَنْهِيُّهَا ولا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا

الرواية الثانية: فلَيْسَ بِآتِيكَ مَنْهِيُّهَا ولا قَاصِرًا عَنْكَ مَأْمُورُهَا

---

(١) الكتاب: ١/ ٦٣- ٦٥.

الرواية الثالثة: فلَيْسَ بِآتِيكَ مَنْهِيُّهَا ولا قَاصِرٍ عَنْكَ مَأمُورُهَا

وفي الشاهد الثاني يذكر أن كلمة (مستنكر) وردت مرفوعة ومنصوبة ومجرورة؛ على النحو الآتي:

الرواية الأولى: فلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أنْ نَرُدَّهَا صِحَاحًا ولا مُسْتَنْكَرٌ أنْ تُعَقَّرَا

الرواية الثانية: فلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أنْ نَرُدَّهَا صِحَاحًا ولا مُسْتَنْكَرًا أنْ تُعَقَّرَا

الرواية الثالثة: فلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أنْ نَرُدَّهَا صِحَاحًا ولا مُسْتَنْكَرٍ أنْ تُعَقَّرَا

فالرفع في الشاهدين على الابتداء، والنصبُ عطفًا على موضع (بآتيك، وبمعروف) والجر عطفًا على اللفظ.[1]

٣- وقالُوا تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ من مِنىً ومَا كُلَّ من وافَى مِنًى أنا عَارِفُ

قال سيبويه: «ولا يجوز أن تقول: ما زيدًا عبدُ الله ضاربًا، وما زيدًا أنا قاتِلاً،.... فإن رفعتَ الخبر حَسُنَ حملُه على اللغة التميمية،....

وقال مُزاحم العُقَيْلِيّ:

وقالُوا تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ من مِنًى ومَا كُلَّ من وافَى مِنًى أنا عَارِفُ

وقال بعضهم: * ومَا كُلُّ من وافَى مِنًى أنا عَارِفُ *

لزم اللغة الحجازية فرفع، كأنّه قال: ليس عبدُ الله أنا عارف، فأضمر الهاء في عارف».[2]

ففي هذا النص يورد هذا الشاهد بروايتين مختلفتين؛

الأولى: بنصب كلمة (كلَّ) على اللغة التميمية التي يجوز فيها تقديم معمول الخبر على المبتدأ والخبر بعد ما التميمية.

الثانية: برفع كلمة (كلُّ) على اللغة الحجازية التي لا يجوز فيها تقديم معمول خبر (ما

(١) انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس: ٧٩- ٨٠، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ٢٧٤- ٢٧٧، وتحصيل عين الذهب: ٨٣- ٨٦.
(٢) الكتاب: ١/ ٧١- ٧٢.

الحجازية) على اسمها وخبرها بعدها. فـ (كلٌّ) في هذه الرواية مرفوعة على أنها اسم (ما الحجازية) وخبرها جملة (أنا عارف) على تقدير (أنا عارفه).

٤ - أثعْلَبَةَ الفَوارِسَ أوْ ريَاحَا عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ والخِشَابَا

قال سيبويه: «وأمّا إذا قلتَ: أتضربُ أو تحبِسُ زيدًا؟ فهو بمنزلة أزيدًا أو عمرًا تضربُ؟. قال جرير:

أثعْلَبَةَ الفَوارِسَ أوْ ريَاحَا عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ والخِشَابَا

وإن قلتَ: أزيدًا تَضربُ أو تَقتُلُ؟ كان كقولك: أتقتلُ زيدًا أو عَمْرًا، وأمْ في كُلٍّ هذا جَيِّدَةٌ». (١)

وفي موضع آخر استشهد به على رواية أخرى؛ قال:

«تقول: أعبدَ الله ضربتَهُ، وأزيدًا مررتَ به..... ففي كُلِّ هذا قد أضمرت بين الألف والاسم فعلاً هذا تفسيرُهُ،.... قال جرير:

أثعْلَبَةَ الفَوارِسَ أمْ ريَاحَا عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ والخِشَابَا». (٢)

ففي النص الأوَّل أورد الشاهد على رواية (أو رياحَا) وأومأ إلى رواية أخرى وهي (أمْ رياحَا) بقوله (وأمْ في كُلٍّ هذا جيدة).

مستشهدًا بالروايتين على جواز تقديم الاسمين (المفعول به والمعطوف عليه بـ (أو) أو (أمْ) على الفعل بعد ألف الاستفهام.

وفي النص الثاني أورد الشاهد على رواية (أمْ رياحَا)، مستشهدًا به على نصب (ثعلبة) بفعل مضمر يفسره الفعل المذكور (عدلتَ).

هذه هي شواهد التقديم والتأخير الشعرية التي أوردها سيبويه في الكتاب بأكثر من رواية.

---

(١) السابق: ٣ / ١٨٣.

(٢) الكتاب: ١ / ١٠١ - ١٠٢.

المحور الرابع: الشواهد الشعرية واللهجات:

يذكر سيبويه في الكتاب كثيرًا من لهجات العرب؛ مصرحًا في بعضٍ منها باسم القبيلة التي تنطق بهذه اللهجة، وغير مصرح في بعضها الآخر باسم القبيلة بل مكتفيًا بقوله (بعض العرب) أو (بعضهم). وهو في كُلِّ ذلك يذكر الخصائص اللغوية التي تتميز بها لهجة عن أخرى. (١)

ولقد كان نصيب شواهد التقديم والتأخير الشعرية من اللهجات في الكتاب نصيبًا ضئيلاً.

فلم يذكر سيبويه اللهجات مع هذه الشواهد إلَّا في موضعين؛ وهما الاثنان في التقديم والتأخير في جملتي (ما الحجازية) و (ما التميمية):

الموضع الأوَّل: وهو جواز تقديم الخبر على المبتدأ بعد (ما التميمية) وعدم جواز تقديم خبر (ما الحجازية) على اسمها:

قال سيبويه: «ومثل ذلك قوله عزَّ وجلَّ: ﴿مَا هَذا بَشَرًا﴾(*) في لغة أهل الحجاز. وبنو تميم يرفعونها إلَّا من دَرَى كيف هي في المصحف. فإذا قلت: ما منطلقٌ عبدُ الله، أو ما مُسيءٌ من أعتبَ، رفعتَ. ولا يجوز أن يكون مقدَّمًا مثله مؤخرًا،.... وزعموا أن بعضهم قال، وهو الفرزدق:

فأصْبَحوا قَدْ أعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ ... إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ

وهذا لا يكاد يعرف». (٢)

فبعد أن قرر جواز تقديم الخبر بعد (ما التميمية) وامتناع تقديمه بعد (ما الحجازية) أورد بيت الفرزدق هذا بنصب (مثلَهُم) خبر (ما) مُقَدَّمًا على اسمها (بشرُ) مستبعدًا إياه، وإنَّما حكى ما سمعه عن العرب. (٣)

---

(١) انظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٣٩٢.
(*) سورة يوسف: من الآية رقم (٣١).
(٢) الكتاب: ١/ ٥٩- ٦٠.
(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٢٥.

والموضع الثاني: هو جواز تقديم معمول الخبر على المبتدأ بعد(ما التميمية)، وعدم جواز تقديم معمول خبر (ما الحجازية) على اسمها:

قال سيبويه: «ولا يجوز أن تقول: ما زيدًا عبدُ الله ضاربًا، وما زيدًا أنا قاتِلاً،.... فإن رفعت الخبر حَسُنَ حملُهُ على اللغة التميمية،....

وقال مُزَاحِمٌ العُقَيْلِيّ:

وقالُوا تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ مِنْ مِنًى   ومَا كُلَّ مَنْ وافَى مِنًى أنا عَارِفُ

وقال بعضهم: * ومَا كُلُّ مَنْ وافَى مِنًى أنا عَارِفُ *

لزم اللغة الحجازية فرفع، كأنَّه قال: ليس عبدُ الله أنا عارفٌ، فأضمر الهاء في عارف. وكان الوجه عارفه حيث لم يُعْمَلْ عارفٌ في كُلٍّ، وكانَ هذا أحسَنُ من التقديم والتأخير، لأنهم قد يَدَّعُونَ هذه الهاء في كلامهم وفي الشعر كثيرًا، وذلك ليس في شيءٍ من كلامهم ولا يكاد يكون في شعر» [١].

فكما قلنا في (الروايات المتعددة) أنه ذكر هنا لهذا الشاهد روايتين؛ الأولى: استشهد بها على جواز تقديم معمول الخبر على المبتدأ بعد (ما) في اللغة التميمية. والثانية: استشهد بها على عدم جواز ذلك بعد (ما) في اللغة الحجازية.

***

(٣) الكتاب: ١ / ٧١- ٧٢.

ثالثًا: الشواهد النثرية

استشهد سيبويه بكثير من الشواهد النثرية المأخوذة عن العرب؛ من أمثالها، وأقوالها المأثورة عنها، وأساليبها ونماذجها النحوية. تقويةً وترسيخًا لأحكامه في الكتاب. وهذه الشواهد منها ما سمعه هو نفسه من العرب، ومنها ما رواه عن شيوخه الذين سمعوها من العرب.

ومن هذه الشواهد ما صَرَّحَ معه باسم القبيلة التي كانت تقوله، ومنها ما لم يُصَرِّح معه باسم القبيلة، وإنَّما كان يقول: (سمعناهم يقولون:...)، و(بعض العرب يقول:...)، و(قال بعضهم:...)... وغيرها. (١)

وأمَّا الشواهد النثرية الخاصة بقضية التقديم والتأخير في بناء الجملة والتي استشهد بها سيبويه تقوية لأحكام الوجوب والجواز في هذه القضية، فقد بلغت تسعة وعشرين شاهدًا؛ كلُّها لم يصرح معها باسم القبيلة التي قالتها، ماعدا المثل (ما مُسيءٌ من أَعْتَبَ) الذي ذكر قبله مباشرة الفرق بين (ما) في لغة أهل الحجاز، و(ما) في لغة بني تميم، من خلال الآية الكريمة: ﴿ما هذا بشرًا﴾(*) ثم استشهد بهذا المثل على جواز تقديم الخبر على المبتدأ بعد (ما) في لغة بني تميم، لا في لغة أهل الحجاز التي لا يجوز فيها ذلك. (٢)

---

(١) انظر الكتاب: ٢/ ٥١، ٩١، ٣٣٧. وكذلك: ١/ ٥٦، ١١١، ٤٢٣، ٢/ ١٥٨، ١٧٦، ... وغيرها. وانظر ما قالته الدكتورة خديجة الحديثي في هذا الشأن؛ الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٨٢- ٩٩.

(*) سورة يوسف: من الآية رقم (٣١).

(٢) انظر: الكتاب: ١/ ٥٩.

وهذا جدول إحصائي لهذه الشواهد النثرية: (*)

م	الشاهد النثري	الحكم	الصفحة
١	وَلَمْ يَكُنْ كُفُوًا لَهُ أَحَدٌ.	جائز	١ / ٥٦
٢	مَا مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ. (١)	جائز	١ / ٥٩
٣	أَمَّا العَسَلَ فأَنَا شَرَّابٌ. (٢)	جائز	١ / ١١١
٤	أ أَنْ تَلِدَ نَاقَتُكَ ذَكَرًا أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ أُنْثَى؟. (٣)	واجب	١ / ١٣١
٥	الهِلاَلُ اللَّيلَةَ. (٤)	جائز	١ / ٤١٨
٦	اللَّيلَةَ الهِلاَلُ. (٥)	جائز	١ / ٤١٨
٧	هَذَا مِثْلُكَ مُقْبِلاً.	جائز	١ / ٤٢٣
٨	هذا زيدٌ مِثْلَكَ.	جائز	١ / ٤٢٣
٩	هذه شاةٌ ذَاتُ حَمْلٍ مُثْقَلَةٌ.	واجب	٢ / ٥١
١٠	هُوَ لَكَ الجَمَّاءُ الغَفِيرُ. (٦)	جائز	٢ / ٩١

(*) هذا الجدول يذكر فيه: الشاهد النثري كما ورد في الكتاب، وحكم التقديم أو التأخير فيه، ورقم الصفحة التي ورد فيها الشاهد في طبعة (هارون). وهذه الشواهد مرتبة حسب مجيئها في الكتاب.

(١) انظر: المقتضب: ٤ / ١٩٠، وشرح كتاب سيبويه: ٣ / ٢٤، وقد ورد في مجمع الأمثال: «(ما أَسَاءَ مَنْ أَعْتَبَ) يُضربُ لِمَنْ يعتذر إلى صاحبه ويُخْبِرُ أنَّه سَيُعْتِبُ» : ٣ / ٢٢٨.

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه: ٣ / ٢١٣، وفهرس الأساليب والنماذج النحوية لعبد السلام هارون: الكتاب: ٥ / ٣٣.

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه: ٣ / ٢٦٩، وفهرس الأساليب والنماذج النحوية لعبد السلام هارون: الكتاب: ٥ / ٣٢.

(٤) انظر: النكت: ١ / ٤٢٩، وفهرس الأساليب والنماذج النحوية لعبد السلام هارون: الكتاب: ٥ / ٤٠.

(٥) انظر: أمالي ابن الشجري: ٢ / ٦٨، وفهرس الأساليب والنماذج النحوية لعبد السلام هارون: الكتاب: ٥ / ٣٨.

(٦) ورد في الكتاب في موضع آخر: (مَرَرْتُ بهم الجَمَّاءَ الغفيرَ) منصوبًا على الحال: ١ / ٣٧٥، وعلى هذه الصورة ورد في كُلٍّ من: علل النحو: ٣٦٣، والنكت: ١ / ٤٠١، وورد في مجمع الأمثال: "(مررتُ بهم الجَمَّاءَ الغفيرَ) قال سيبويه: هو اسمٌ جعل مصدرًا فانتصبَ كانتصابه في قوله: * فأوردَهَا العِرَاكَ ولم يذُدْهَا * وقال بعضهم: الجَمَّاءُ بيضةُ الرأس لاستوائها، وَهِيَ جَمَّاءُ لا حيُودَ لها، والغفيرُ: لأنها تغفر الرأس، أي تغطيه، ويقال: هم في هذا الأمر الجماءَ الغفيرَ، وجَمَّاءُ الغفيرِ، أنشد ابن الأعرابي:
صَغِيرُهُمْ وكهْلُهُم سواءٌ * هُمُ الجَمَّاءُ في اللُّوْمِ الغَفِيرُ». ٣ / ٢٥٧، كما ورد في أمالي ابن الشجري على صور أخرى: (القومُ فيها الجَمَّاءَ الغفيرَ)، و(هم فيها الجَمَّاءَ الغفيرَ)، و(جاء القومُ الجَمَّاءَ الغفيرَ)، و(جاؤا جَمَّاءَ الغفيرِ): ١ / ٢٣٥، ٢٣٦، ٣ / ٢٠. وانظر: فهرس الأساليب والنماذج النحوية لعبد السلام هارون: الكتاب: ٥ / ٣٤.

م	الشاهد النثري	الحكم	الصفحة
١١	أَتَكَلَّمُ بِهَذا وأَنْتَ هَهُنَا قَاعِدًا.	جائز	٢ / ٩٢
١٢	تَمِيمِيٌّ أَنَا.	جائز	٢ / ١٢٧
١٣	مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ.	جائز	٢ / ١٢٧
١٤	كَم درْهَمًا لكَ؟	جائز	٢ / ١٥٨
١٥	كَمْ لَكَ درهَمًا؟	جائز	٢ / ١٥٨
١٦	لك مائَةٌ بِيضًا. (١)	واجب	٢ / ١٥٩
١٧	عَلَيْكَ راقُودٌ خَلًّا.	واجب	٢ / ١٥٩
١٨	نِعْمَ الرَّجُلُ عبدُ الله. (٢)	جائز	٢ / ١٧٦
١٩	مَا مَرَرْتُ بأحدٍ إلَّا زيدًا خيرٍ مِنْهُ.	جائز	٢ / ٣٣٧
٢٠	ها أنا ذا، وها نحنُ أولاء، وها هو ذاك،... (٣)	جائز	٢ / ٣٥٣
٢١	أنَا هَذا.	جائز	٢ / ٣٥٤
٢٢	هذا أنا، وهذا أنتَ تقولُ كذا وكذا.	جائز	٢/ ٣٥٤، ٣٥٥
٢٣	إِي هَا الله ذَا. (٤)	جائز	٢ / ٣٥٤
٢٤	أَعْطَاهُوهَا.	جائز	٢ / ٣٦٥
٢٥	أَعْطَاهَاهُ.	جائز	٢ / ٣٦٥

(١) انظر : فهرس الأساليب والنماذج النحوية لعبد السلام هارون : الكتاب : ٥ / ٣٨ .

(٢) انظر : النكت : ١ / ٥٣٦ .

(٣) ورد في مجمع الأمثال : " (ها أنا ذا ولا أنا ذا) يَقولُهُ الرَّجل يُقَالُ له : أين أنتَ ؟ فيقول : ها أنا ذا ولا أنا ذا ، أي ولا أُغْني عنكَ غَنَاءً ". ٣ / ٤٦٦ . وانظر : فهرس الأساليب والنماذج النحوية لعبد السلام هارون: الكتاب : ٥ / ٣٩ .

(٤) فسره سيبويه في موضع آخر ؛ في (باب ما يكون ما قبل المحلوف به عوضًا من اللفظ بالواو)، قائلاً : " وذلك قولك : إِي هَا الله ذا ، ... ، قولهم : (ها) صار عوضًا من اللفظ بالواو ، فحذفت تخفيفًا على اللسان ، ... ، وأمَّا قولهم : (ذا) فزعمَ الخليل أنه المحلوف عليه ، كأنَّه قال : إي والله لَلأَمْرُ هذا ، فَحُذِفَ الأمرُ لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم ؛ وقدَّم (هَا) ، كما قدَّم قومٌ (هَا) في قولهم : ها هو ذا ، وهَا أنا ذا . وهذا قول الخليل " . ٣/ ٤٩٩ – ٥٠٠ ، وانظر : التعليقة : ٢ / ٧٨، والنكت: ٢ / ٩٥٥، وفهرس الأساليب والنماذج النحوية لعبد السلام هارون؛ الكتاب:٥ / ٣٤ .

م	الشاهد النثري	الحكم	الصفحة
٢٦	إذَنْ أفَعَلُ ذاك.	جائز	٣/ ١٦
٢٧	لأفْعَلَنَّ كذا وكذا.(١)	واجب	٣/ ٦٥
٢٨	انْتظِرْني كما آتِيكَ.(٢)	واجب	٣/ ١١٦
٢٩	ارْقُبْني كَما أَلحَقُكَ.(٣)	واجب	٣/ ١١٦

هذه هي الشواهد النثرية التي استشهد بها سيبويه خلال تعرضه لقضية التقديم والتأخير في بناء الجملة، ترسيخًا وتقوية لأحكامه في هذه القضية.

مواضع الاستشهاد في هذه الشواهد النثرية:

تعرض هنا مواضع الاستشهاد التي أرادها سيبويه من هذه الشواهد النثرية، وذلك بشيءٍ من الإيجاز للإشارة إليها فقط - إذ سوف تعرض بالتفصيل خلال تناول أنماط الوجوب وأنماط الجواز الواردة فيها (*) - على النحو الآتي:

أ - الشواهد النثرية المستشهد بها لأحكام وجوب التقديم أو التأخير:

١ - لَكَ مائةٌ بيضًا.

٢ - عَلَيْكَ راقودٌ خَلًّا.

استشهد بهذين الشاهدين لوجوب تقديم الخبر (الجار والمجرور) على المبتدأ (النكرة)

---

(٢) ورد في الكتاب في موضع آخر ؛ في (باب ما يكون مبتدأ بعد إلّا) : «ومثل ذلك قول العرب : والله لأفعلنَّ كذا وكذا إلّا حِلُّ ذلك أن أفعلَ كذا وكذا». ٢ / ٣٤٢ . وعلى ذلك ورد في النكت : ١ / ٦٤٣ .

(٣) انظر : فهارس كتاب سيبويه لعبد الخالق عضيمة : ٨٩٩، وفهرس الأساليب والنماذج النحوية لعبد السلام هارون : الكتاب : ٥ / ٣٣ .

(٤) انظر : فهارس كتاب سيبويه لعبد الخالق عضيمة : ٨٩٩ ، وفهرس الأساليب والنماذج النحوية لعبد السلام هارون : الكتاب : ٥ / ٣٣ .

(*) انظر : فصل الوجوب ؛ الأنماط رقم (٩،٩، ٢٥، ٢٥ ، ٣٠ ، ٣٨ ، ٤٢) ، وفصل الجواز؛ الأنماط رقم (٣،٣ ، ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٧ ، ١٩ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٣ ، ٨٨ ، ١١٧ ، ١٣١ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٦١ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٨٠).

وتمييزه؛ فقد وجب فيهما تقديم الخبر (لك، وعليك) على المبتدأ أو تمييزه (مائةٌ بيضًا، وراقودٌ خلًّا).

٣ – انتظِرْني كَما آتِيكَ.

٤ – ارْقُبْني كَمَا أَلْحَقُكَ.

استشهد بهما لوجوب تقديم الفعل على الاسم (الفاعل أو المفعول) بعد (كَما) التي بمعنى (لعلي)؛ فقد وجب فيهما تقديم (آتِي وأَلحَق) على مفعوليهما (الكاف) المتصلة بهما.

٥ – أَأَنْ تَلِدَ نَاقَتُكَ ذكَرًا أَحَبُّ إليكَ أمْ أنثَى؟

استشهد به لوجوب تأخير المفعول عن (أنْ) والفعل المنصوب، بعد (همزة الاستفهام)؛ فقد وجب تأخير (ذكَرًا) عن (أنْ تَلِدَ).

٦ – لأَفْعَلَنَّ كَذَا وكَذَا.

استشهد به لوجوب تقديم (لأفعَلَنَّ) في أوَّل جملة جواب القسم؛ فقد وجب تقديم (لأَفْعَلَنَّ) على (كذا وكذا).

٧ – هَذِهِ شَاةٌ ذَاتُ حَمْلٍ مُثْقَلَةٌ.

استشهد به لوجوب تأخير الصفة الثانية التي بها ضمير يعود على بعض الأولى عن الصفة الأولى؛ فقد وجب تأخير (مُثْقَلَةٌ) الصفة الثانية لـ (شاةٌ) عن (ذاتُ حَمْلٍ) الصفة الأولى لها.

ب – الشواهد النثرية المستشهد بها لأحكام جواز التقديم أو التأخير:

١ – الهِلالُ اللَّيْلَةَ.

٢ – أَتَكَلَّمُ بِهَذَا وَأَنتَ هَهُنَا قَاعِدًا.

استشهد بهما لجواز تأخير الخبر (الظرف) عن المبتدأ (المعرفة)؛ فقد جاز تأخير (الليلةَ) عن (الهلالُ)، كما جاز تأخير (ههنا) عن (أنتَ).

٣ – اللَّيلَةَ الهِلالُ.

استشهد به لجواز تقديم الخبر (الظرف) على المبتدأ (المعرفة)؛ فقد جاز تقديم (الليلةَ) على (الهلالُ).

٤ - نِعْمَ الرَّجُلُ عبدُ اللهِ.

استشهد به لجواز تقديم الخبر (الجملة الفعلية) على المبتدأ (المعرفة)؛ فقد جاز تقديم (نِعْمَ الرَّجُلُ) على (عبدُ اللهِ).

٥ - تَمِيمِيٌّ أَنَا.

٦ - مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ.

استشهد بهما لجواز تقديم الخبر (النكرة) على المبتدأ (المعرفة)؛ فقد جاز فيهما تقديم (تميمِيٌّ، ومشنوءٌ) على (أنا، ومن يشنَؤُكَ).

٧ - مَا مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ.

استشهد به لجواز تقديم الخبر (النكرة) على المبتدأ (المعرفة) بعد (ما التميمية)؛ فقد جاز تقديم (مسيءٌ) على (من أعتبَ) بعد (ما التميمية).

٨ - هذا مِثْلُكَ مُقْبِلاً.

استشهد به لجواز تقديم الخبر (مثْلُكَ) على الحال بعد المبتدأ (اسم الإشارة)؛ فقد جاز تقديم (مثلُكَ) على (مُقْبِلاً) بعد (هذا).

٩ - هذا زيدٌ مِثْلَكَ.

استشهد به لجواز تأخير الحال (مثْلَكَ) عن الخبر بعد المبتدأ (اسم الإشارة)؛ فقد جاز تأخير (مثلَكَ) عن (زيدٌ) بعد (هذا).

١٠ - أَعْطَاهُوهَا.

استشهد به لجواز تقديم المفعول الأوَّل (الضمير المتصل للغائب) على المفعول الثاني (الضمير المتصل للغائب)؛ فقد جاز تقديم الضمير (هُو) المفعول الأوَّل لـ (أعطا) على الضمير (هَا) المفعول الثاني له.

١١ - أَعْطَاهَاهُ.

استشهد به لجواز تقديم المفعول الثاني (الضمير المتصل للغائب) على المفعول الأوَّل

(الضمير المتصل للغائب)؛ فقد جاز تقديم الضمير (هَا) المفعول الثاني لـ (أعطا) على الضمير (هُ) المفعول الأوّل له.

١٢ – إِذَنْ أَفْعَلُ ذاكَ.

استشهد به لجواز تقديم (إذنْ) وهي مصدَّرة في أول الجواب وغير عاملة على الفعل المرفوع؛ فقد جاز تصدُّر (إذنْ) على (أَفْعَلُ).

١٣ – مَا مَرَرْتُ بأحدٍ إِلَّا زيدًا خيرٍ مِنْهُ.

استشهد به لجواز تقديم إلَّا والمستثنى على صفة المستثنى منه، إذا كان أسلوب الاستثناء تامًا منفيًا؛ فقد جاز تقديم (إلَّا زيدًا)على (خيرٍ) صفة المستثنى منه (أحدٍ).

١٤ – وَلَمْ يَكُنْ كُفُوًا لَهُ أَحَدٌ.

استشهد به لجواز تقديم (الجار والمجرور) على اسم (يكن) بعد خبرها؛ فقد جاز تقديم (له) على (أحدٌ) اسم يكن بعد خبرها (كُفُوًا).

١٥ – هُوَ لَـكَ الجَمَّاءُ الغَفِيرُ.

استشهد به لجواز توسط (الجار والمجرور) بين المبتدأ والخبر؛ فقد جاز توسط -(لَـكَ) بين (هُوَ) و(الجَمَّاءُ الغَفِيرُ).

١٦ – كَمْ دِرْهَمًا لَكَ؟

استشهد به لجواز تقديم تمييز (كم الاستفهامية) على خبرها (الجار والمجرور)؛ فقد جاز تقديم (دِرْهَمًا) تمييز (كم) على (لك) خبرها.

١٧ – كَمْ لَـكَ دِرْهَمًا؟

استشهد به لجواز تأخير تمييز (كم الاستفهامية) عن خبرها (الجار والمجرور)؛ فقد جاز تأخير (درهمًا) تمييز (كم) عن (لك) خبرها.

١٨ – أَمَّا العَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ.

استشهد به لجواز تقديم معمول (صيغة المبالغة) عليها بين (أمَّا والفاء)؛ فقد جاز تقديم (العَسَلَ) معمول (شرَّابٌ) عليها بين (أمَّا والفاء).

١٩ – هَا أَنَـا ذَا وأَخَواتِهَا:

استشهد بهم لجواز توسط (ضمير الرفع المنفصل) بين (ها) التنبيه و(اسم الإشارة)؛ فقد جاز توسط (أنا، أو إحدى أخواتها) بين (ها) و(ذا، أو إحدى أخواتها).

٢٠ – أَنَـا هَذَا:

استشهد به لجواز تقديم المبتدأ (الضمير المنفصل) على الخبر (ها التنبيه واسم الإشارة)؛ فقد جاز تقديم (أنا) على (هذا).

٢١ – هَذَا أَنَا، وهَذَا أَنْتَ تقولُ كَذَا وكَذَا:

استشهد بهما لجواز تأخير الخبر (الضمير المنفصل) عن المبتدأ (ها التنبيه واسم الإشارة)؛ فقد جاز تأخير (أنا، وأنتَ) عن (هذا).

٢٢ – إِي هَا اللهِ ذَا:

استشهد به لجواز توسط (لفظ الجلالة) بين (ها) التنبيه و(اسم الإشارة)؛ فقد جاز توسط (الله) بين (ها) و(ذا).

وبعد؛ فمن خلال استقراء عرض سيبويه هذه الشواهد النثرية داخل مسائل التقديم والتأخير في بناء الجملة التي تناولها في الكتاب يلاحظ أنه سلك طُرُقـًا متعددة في عرضها؛ وهذه الطرق تمثل منهجه في الاستشهاد بها.

منهج سيبويه في استشهاده بهذه الشواهد النثرية:

ذُكر في أوَّل الحديث عن هذه الشواهد أنه لم يذكر اسم القبيلة إلَّا مع شاهدٍ واحدٍ؛ هو (ما مُسِيءٌ مَنْ أعْتَبَ) الذي ذكره خلال حديثه عن (ما) في لغة أهل الحجاز و(ما) في لغة بني تميم؛ حيث يفهم من ذلك أن هذا الشاهد تنطق به بنو تميم. أمَّا بقيَّة هذه الشواهد النثرية فلم يذكر معها اسم القبيلة، غير أنه انقسم استشهاده بها إلى قسمين؛ قسم صرح معه بأن ما يستشهد به هو شاهدٌ نثريٌّ مأخوذٌ عن العرب، وتنوعت في هذا القسم طرق التصريح بذلك، وقسم لم يصرح معه بأنه شاهد نثري وإنَّما كان يكتفي بذكره مع الشواهد القرآنية والشواهد الشعرية أو مع الأمثلة التوضيحية دون إشارةٍ تدل على أنه شاهدٌ نثريٌّ. وهذان القسمان على

النحو الآتي:

أ – ما صرَّح معه بأنَّه شاهدٌ نثريٌّ:

تعدَّدَتْ التعبيرات التي صرَّح بها سيبويه عن الشاهد النثري، ويمكن عرضها مرتبة من الأقوى في الدلالة على الأخذ عن العرب، إلى الأضعف في ذلك؛ على النحو الآتي:

١ – ما سمعه هو نفسه من العرب:

- قال سيبويه: «وسمعنا من يقول: أمَّا العَسَلَ فأنا شَرَّابٌ».(١)

- وقال: «سمعناهم يقولون: هذه شاةٌ ذاتُ حَمْلٍ مُثْقَلَةٌ».(٢)

- وقال: «سمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: أَتَكَلَّمُ بِهَذَا وأَنْتَ هَهُنَا قَاعِدًا».(٣)

٢ – ما رواه عن شيوخه عن العرب:

- قال سيبويه في (باب استعمالهم علامة الإضمار الذي لا يقع موقع ما يضمر في الفعل إذا لم يقع موقعه): «وكذلك ها أنا ذا، وها نحن أولاء، وها هو ذاك، وها هما ذانك، وها هم أولئك، وها أنت ذا، وها أنتما ذان، وها أنتم أولاء، وها أنتنَّ أولاء، وها هُنَّ أولئك.

وزعم الخليل رحمه الله أنَّ ها هنا هي التي مع ذا إذا قلت هذا، وإنَّما أرادوا أن يقولوا هذا أنت، ولكنَّهم جعلوا أنت بين ها وذا، وأرادوا أن يقولوا أنا هذا وهذا أنا، فقدَّموا (ها) وصارت (أنا) بينهما».(٤)

- وقال: «زعم أبو الخطاب أنَّ العرب الموثوق بهم يقولون: أنا هذا، وهذا أنا».(٥)

- وقال: «زعم أنَّ مثل ذلك (يشير إلى ها أنا ذا وأخواتها): إِي هَا الله ذَا».(٦)؛ ثم صرَّح سيبويه بأنَّ هذا من قول العرب عرفه من الخليل في موضع آخر؛ في (بابَ ما يكون ما قبل

---

(١) الكتاب: ١ / ١١١.
(٢) السابق: ٢ / ٥١.
(٣) السابق: ٢ / ٩٢.
(٤) السابق: ٢ / ٣٥٤.
(٥) الكتاب: ٢ / ٣٥٤.
(٦) السابق: الصفحة نفسها.

المحلوف به عوضًا من اللفظ بالواو)، قائلاً: «وذلك قولك: إي ها الله ذا،...،قولهم: (ها) صار عوضًا من اللفظ بالواو،...، وأمَّا قولهم: (ذا) فزعم الخليل أنَّه المحلوف عايه، كأنَّهُ قال: إي والله لَلأَمْرُ هذا، فحُذِفَ الأمرُ لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم؛ وقَدَّمَ (ها)، كما قَدَّمَ قومٌ (ها) في قولهم: ها هو ذا، وها أنا ذا. وهذا قول الخليل». (١)

- وقال: «حدَّثنا يونس أيضًا تصديقًا لقول أبي الخطاب، أنَّ العرب تقول: هذا أنتَ تقول كذا وكذا». (٢)

- وقال «زعم عيسى بن عمر أنَّ ناسًا من العرب يقولون: إذن أَفْعَلُ ذاكَ، في الجواب». (٣)

٣ – ما سأل عنه شيوخه من قول العرب:

- قال سيبويه: «زعم عيسى بن عمر أنَّ ناسًا من العرب يقولون: إذنْ أفْعَلُ ذاك، في الجواب. فأخبرتُ يونس بذلك فقال: لا تبعِدَنَّ ذا. ولم يكن لِيَرويَ إلَّا ما سمِعَ، جعلوها بمنزلة هَلْ وَبَلْ». (٤)

- وقال:«وسألتُ الخليل عن قول العرب: انتظرني كمَا آتِيكَ، وارقبني كَمَا ألحقُكَ، فزعم أنَّ ما والكاف جعلتا بمنزلة حرفٍ واحدٍ، وصُيِّرتْ للفعل كما صُيِّرتْ للفِعْلِ ربَّمَا، والمعنى لَعَلِّي آتِيك؛ فمن ثم لم ينصبوا به الفعل، كما لم ينصبرا بِرُبَّمَا». (٥)

٤ – ما رواه عن شيوخه ثم ذكر أنَّ بعض العرب يوافقه:

قال: «ويونس يقول: هذا مثلُكَ مُقبِلاً، وهذا زيدٌ مِثلَكَ، إذا قدَّمه جعله معرفة وإذا أخَّره جعله نكرة. ومن العرب من يوافقه على ذلك». (٦)

٥ – ما رواه هو نفسه عن العرب:

- قال سيبويه: «وأهل الجفاء من العرب يقولون: ولَمْ يَكُنْ كُفُوًا لَهُ أَحَدٌ، كأنَّهُمْ أخَّروها

---

(١) السابق: ٣/ ٤٩٩ – ٥٠٠.
(٢) السابق: ٢/ ٣٥٥.
(٣) السابق: ٣/ ١٦.
(٤) السابق: الصفحة نفسها.
(٥) السابق: ٣/ ١١٦.
(٦) الكتاب: ١/ ٤٢٣.

حيث كانت غير مستقرَّة». [١]

يوضح السيرافي قوله (أهل الجفاء من العرب) قائلا: «يعنى: الأعراب الذين لا يدرون كيف هو مكتوبٌ في المصحف لقوة التأخير في أنفسهم إذا لم يكن حفظٌ». [٢]

- وقال: «وبعض العرب يقول: هُوَ لَكَ الجَمَّاءُ الغفِيرُ، يرفع كما يرفع الخالص». [٣]

يعنى: كما يرفع الخالص في الجملة: هو لك خالصٌ. التي ذكرها قبل هذه العبارة.

- وقال: «وأمّا قولهم: نِعْمَ الرَّجُلُ عبدُ اللهِ، فهو بمنزلة: ذهب أُخوهُ عبدُ اللهِ، عَمِلَ نِعْمَ في الرَّجل ولم يعمل في عبدِ الله». [٤]

- وقال: «وقد قال بعضهم: ما مَرَرْتُ بأحدٍ إلّا زيدًا خيرٍ منه، وكذلك من لِي إلّا زيدًا صديقًا،ومالِيَ أحدٌ إلّا زيدًا صديقٌ؛ كرهوا أن يقدّموا وفي أنفسهم شيءٌ من صفته إلّا نصبًا، كما كرهوا أن يقدّم قبل الاسم إلّا نصبًا». [٥]

٦ – ما ذكر معه أنّهُ عَرَبِيٌّ جيِّدٌ:

- قال: «وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول: قائمٌ زيدٌ، وذاك إذا لم نجعل قائمًا مقدَّمًا مبنيًّا على المبتدأ،...، وهذا عربيٌّ جيِّدٌ، وذلك قولك: تميميٌّ أنا، ومشنوءٌ مَنْ يشنَؤُكَ، ورَجُلٌ عبدُ اللهِ، وخزٌّ صُفَّتُكَ». [٦]

- وقال:«وزعم أنَّ كمْ دِرْهَمًا لكَ أقول من كم لك درهَمًا وإنْ كانت عربيةً جيدةً». [٧]

٧– ما ذكر أنه ليس بالكثير في كلامهم:

- قال سيبويه:«وبعض العرب يقول:هو لك الجَمَّاءُ الغفيرُ، يرفَعُ كما يرفع الخالص.

---

(١) السابق : ١ / ٥٦ .
(٢) شرح كتاب سيبويه : ٣/ ١٣ .
(٣) الكتاب : ٢ / ٩١ .
(٤) السابق : ٢ / ١٧٦ .
(٥) السابق : ٢ / ٣٣٧ .
(٦) السابق : ٢ / ١٢٧ .
(٧) الكتاب : ٢ / ١٥٨ .

والنصب أكثر، لأنَّ الجَمَّاءَ الغفيرَ بمنزلة المصدر، فكأنَّه قال هو لك خلوصًا». (١)

وممَّا يُقوِّي أنَّ الرفع في (الجَمَّاءُ الغفيرُ) ليس بالكثير في كلامهم، عنده؛ قوله في موضع آخر؛ في أوَّل (باب ما يجعل من الأسماء مصدرًا كالمصدر الذي فيه الألف واللام نحو العِرَاك): «وهو قولك: مررتُ بهم الجَمَّاءَ الغفيرَ، والنَّاسُ فيها الجَمَّاءَ الغفيرَ. فهذا ينتصبُ كانتصاب العِرَاك». (٢)

- وقال: «فإذا ذكرتَ مفعولين كلاهُمَا غائبٌ فقلتَ: أعطاهُوهَا وأعطاهاهُ، جاز، وهو عربيٌّ. ولا عليك بأيِّهما بدأتَ، من قِبَلِ أنهما كِلاهُمَا غائبٌ. وهذا أيضًا ليس بالكثير في كلامهم؛ والأكثر في كلامهم: أعطاهُ إيَّاهُ». (٣)

٨ – ما فيه تلميح وهو أضعف التصريح؛ نحو(ألا ترى أنَّ الرَّجُلَ يقول:...):

- قال سيبويه: «وزعم أنه لا يَحْسُنُ في الكلام إنْ تأتِنِي لأفْعَلَنَّ، من قِبَلِ أنَّ لأفعلنَّ تَجِيءُ مبتدأةً. ألا ترى أنَّ الرَّجُلَ يقول: لأفعَلَنَّ كذا وكذا». (٤)

ولعَلَّهُ يلمح بقوله هذا إلى ما ذكره في موضع سابق تصريحًا عن العرب؛ فقد قال في (باب ما يكون مبتدأ بعد إلَّا): «ومثل ذلك قول العرب: واللهِ لأفعَلَنَّ كذا وكذا إلَّا حِلٌّ ذلك أنْ أفعلَ كذا وكذا». (٥) فلعلَّهُ أخذه منه.

ب – ما لم يُصرَّح معه بأنَّهُ شاهِدٌ نثريّ:

وهي الشواهد النثرية التي ذكرها هو نفسه دون إشارة توضح أنه شاهد نثري مأخوذٌ عن العرب:

- قال سيبويه: «تقول: أأنْ تَلِدَ ناقتُكَ ذكرًا أحبُّ إليك أم أنثى، لأنَّك حملته على الفعل

(١) السابق: ٢/ ٩٢.
(٢) السابق: ١/ ٣٧٥، وانظر في ذلك: علل النحو: ٣٦٣، والنكت: ١/ ٤٠١، ومجمع الأمثال: ٣/ ٢٥٧، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢٣٥، ٢٣٦، ٣/ ٢٠.
(٣) الكتاب: ٢/ ٣٦٥.
(٤) السابق: ٣/ ٦٥.
(٥) السابق: ٢/ ٣٤٢.

الذي هو صلةُ أنْ، فصار في صلته». (١)

- وقال: «وأمّا الوقت والساعاتُ، والأيّامُ والشهورُ والسنون، وما أشبه ذلك من الأزمنة والأحيان التي تكون في الدهر، فهو قولك: القتالُ يومَ الجمعة، إذا جعلتَ يومَ الجمعة ظرفًا، والهلالُ اللّيلةَ. وإنّما انتصبا لأنّك جعلتهما ظرفًا وجعلتَ القتالَ في يوم الجمعة، والهلالَ في الليلة.

وإن قلتَ: الليلةَ الهِلالُ، واليومَ القِتالُ نصبتَ، التقديم والتأخير في ذلك سواءٌ. وإن شئتَ رفعتَ فجعلتَ الآخر الأوّل». (٢)

- وقال: «ولم يجز يونس والخليل رحمهما الله كم غلمانًا لك، لأنّك لا تقولُ عشرونَ ثيابًا لكَ إلّا على وجه لك مائةٌ بيضًا، وعَلَيْكَ راقودٌ خَلًّا». (٣)

كان هذا عرضًا للطرق المتنوعة التي سلكها سيبويه في التصريح وعدم التصريح بالشاهد النثري الذي استشهد به في قضية التقديم والتأخير في بناء الجملة.

* * *

(١) الكتاب: ١/ ١٣١.
(٢) السابق: ١/ ٤١٨.
(٣) السابق: ٢/ ١٥٩.



الفصل الثالث

وجوب التقديم أو التأخير
في بناء الجملة عند سيبويه

يتناول هذا الفصل الأنماط الواجبة التقديم أو التأخير في بناء الجملة التي تعرض لها سيبويه في الكتاب؛ فقد سلط الضوء في هذه الأنماط على عنصر معين من عناصر الجملة رتبته محفوظة تلازم التنسيق في التركيب، فتبقى مع عناصر التركيب الأخرى في موقع معين لا تخرج عنه.

وقد وردت هذه الأنماط الواجبة متفرقة ومتناثرة في ثنايا أبواب الكتاب النحوية، وبعد جمعها واستقرائها، وتصنيفها حسب نوع الجملة الواردة فيها؛ فإنه يمكن أن تُتناول على النحو الآتي:

أولاً: وجوب التقديم أو التأخير في الجملة الاسمية:

أ - في الجملة الاسمية البسيطة.

ب - في الجملة الاسمية المنسوخة.

جـ- في أنماط أخرى من الجملة الاسمية.

ثانيًا: وجوب التقديم أو التأخير في الجملة الفعلية:

أ - في الجملة الفعلية البسيطة.

ب - في الجملة الفعلية المسبوقة بحرف عامل.

جـ- في الجملة الفعلية المسبوقة بحرف غير عامل.

د - في أنماط أخرى من الجملة الفعلية.

ثالثًا: وجوب التقديم أو التأخير في الأساليب النحوية:

أ - في أسلوب الاستفهام.

ب - في أسلوب الاستثناء.

جـ- في أسلوب الشرط.

د - في أسلوب القسم.

رابعًا: وجوب التقديم أو التأخير في مكملات الجملة.

أولاً: وجوب التقديم أو التأخير في الجملة الاسمية:

أ. الوجوب في الجملة الاسمية البسيطة:

١- تقديم (أين) وهي خبر على الاسم وهو(مبتدأ):

٢- تقديم(كيف) وهي خبر على الاسم وهو(مبتدأ):

يقول سيبويه في (باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسده لأنه مستَقَرٌّ لما بعده وموضع): «وذلك قولك: فيها عبدُ الله. ومثله: ثَمَّ زيدٌ،وههنا عمرٌو، وأين زيدٌ؟ وكيف عبدُ الله؟ وما أشبه ذلك.

فمعنى أين: في أي مكان، وكيف: على أيّة حالة. وهذا لا يكون إلّا مبدوءًا به قبل الاسم؛ لأنها من حروف الاستفهام، فَشُبِّهَتْ بهل وألف الاستفهام؛ لأنَّهنَّ يستغنين عن الألف، ولا يكنَّ كذا إلّا استفهامًا».[1]

فسيبويه في هذا النص يوجب تقديم (أين)، و(كيف) – إذا كانتا للاستفهام ووقعتا خبرًا – على الاسم الواقع مبتدأ؛ على نحو النمطين الآتيين:

النمط الأول: أين الاستفهامية (خبر) + مبتدأ؟

ويمثل له بمثال واحد: أين + زيدٌ؟

النمط الثاني: كيف الاستفهامية (خبر) + مبتدأ؟

ويمثل له بمثال واحد: كيف + عبدُ الله؟

ويعلل وجوب تقدمهما أنهما هنا من حروف الاستفهام - إذ إنَّ معنى أين: في أي مكان، ومعنى كيف: على أيّة حالة - وحروف الاستفهام – كما سيَذكُرُ – لها الصدارة.

ويفسر الشنتمري هذا النص قائلاً: «وإذا قلت: أين زيدٌ، وكيف زيدٌ، فلا يكونان اسمين وإن تقدما، ألا ترى أنّك لو قلت: أين يعجبني، وكيف يَسُرُّنِي لم يجز كجواز من يعجبني وما يسرُّنَي، لأنَّ مِنْ وما اسمان يُخْبَرُ عنهما وليس كذلك أين وكيف، فأراد سيبويه أنَّ تقديم أين

(١) الكتاب : ٢ / ١٢٨ .

وكيف لم يجعلهما اسمين، وكذلك تقديم فيها وشبهه، ثم بيَّنَ أنَّ أين وكيف يلزمهما التقديم من أجل الاستفهام».[١]

يتحدث الدكتور حماسة عبد اللطيف عن نظام العربية الذي ألزم أن يتقدم الخبر في مواضع محدودة – منها ما قاله سيبويه هنا – قائلاً: «يختل وجه الإسناد إذا لم يتحقق فيها تقديم الخبر، ومنها: إذا كان الخبر متضمنا لمعنى الاستفهام، والاستفهام من المعاني التي تتسلط على الجملة، ولذلك يجب أن تتصدر، مثل (أين محمدٌ؟)، (كيف عمرٌو؟)».[٢]

وما ذهب إليه سيبويه هنا من تصدُّر الاستفهام في أول الجملة يلتقي مع ما قاله تشومسكي في(نظريته النموذجية الموسعة) خلال حديثه عن تحويل الاستفهام .Wh. (Wh questions)؛ حيث قال: «القاعدة التحويلية الخاصة بصياغة الجمل الاستفهامية تطبق على محدد مركبي يتخذ الشكل التالي: x)،(wh- y حيث الـ x والـ y أي صور تعبيرية، وحيث يشير الـ wh إلى تراكيب الـwh كالكلمة Who أو التركيب Which books وتحرك هذه القاعدة العنصر الثاني، أي الـ (Wh)، إلى مُقدَّم الجملة. وينص الوصف البنيوي للقاعدة على أنه يطبق على (20) بتحليلها المشار إليه، كما ينص التغيير البنيوي على أنَّ القاعدة تحرك الكلمة (who) إلى الأمام لتتولد الجملة (21).

(20) You Think –who –Saw John.
x wh - y
(21) Who –you Think saw John.

وينتج تحويل تالٍ الشكل السطحي .«(Who do you Think saw John?)[٣]

ب – الوجوب في الجملة الاسمية المنسوخة:

٣- تقديم اسم إنَّ (ضمير متصل)على خبرها (جار ومجرور):

يقول سيبويه: «واعلم أنه قبيحٌ أن تقول: رأيتُ فيها إيَّاكَ،...، ولو جاز هذا لجاز ضربَ زيدٌ إيَّاكَ وإنَّ فيها إيَّاكَ، ولكنهم لمَّا وجدوا إنَّك فيها وضربَهُ زيدٌ، ولم ينقض معنى ما أرادوا

(١) النكت: ١ / ٥٠٩ – ٥١٠ ، وانظر: شرح المفصل: ١ / ٩٣ - ٩٤ .

(٢) بناء الجملة العربية: ١٠٢ – ١٠٣ .

(٣) المعرفة اللغوية ، طبيعتها وأصولها واستخدامها (ترجمة : محمد فتيح): ١٤١ –١٤٢ ، وانظر: تشومسكي فكره اللغوي وآراء النقاد فيه: ٢٢٧ –٢٢٨ .

لو قالوا: إنَّ فيها إيَّاكَ، وضربَ زيدٌ إيَّاكَ، استغنوا به عن إيَّا». (١)

فهو يوجب هنا نمط:

إنَّ (حرف ناسخ) + اسمها (ضمير متصل) + خبرها(جار ومجرور).

ويمثل له بمثال واحد: إنَّ + كَ + فيها.

وعلة وجوب هذا النمط ترجع عند سيبويه إلى الاستعمال اللغوي عند العرب؛ فإنَّ العرب عندما يريدون هذا المعنى فإنَّما يقدمون (اسم إنَّ) في كلامهم ضميرًا متصلاً على خبرها (الجار و المجرور) ويستغنون بهذا الضمير المتصل المُقدَّم عن الضمير المنفصل المؤخَّر (إيَّا).

وفي ضوء الدراسات اللغوية الحديثة نجد أن سيبويه في هذا النص يلتقي معها في:

أولاً: إنَّ حكم الوجوب الذي أصدره سيبويه على هذا النمط نابعٌ من استقرائه لكلام العرب ومعرفته بما يستعملونه في لغتهم و بما يستغنون عنه؛ فهذا الحكم يرجع إلى الاستعمال اللغوي عند العرب وهو يلتقي مع ما نادى به أصحاب المنهج الوصفي.

يقول الدكتور عبده الراجحي: «الاتصال المباشر بالواقع اللغوي أصل من أصول النحو الوصفي، وقد كان أيضا أصلا من أصول النحو العربي...، والمتبع للكتاب يرى أنَّ سيبويه قد أقام قواعده في أغلبها على الاستعمال اللغوي». (٢)

ثانيًا: يهتم سيبويه في هذا النص بالمعنى التداولي للجملة؛ حيث يقول: (ولم ينقض معنى ما أرادوا لو قالوا: إنَّ فيها إيَّاكَ)؛ فهو يريد بذلك المعنى الوظيفي التداولي للجملة الذي تهدف الجملة المنطوقة إلى توصيله.

وهو بذلك يلتقي مع أصحاب اللسانيات الوظيفية الذين يولون هذا المعنى اهتمامًا كبيرًا؛ يقول الدكتور أحمد المتوكل عن هذا الفكر عند النحاة العرب والتقائه باللغويين الوظيفيين: «إنَّ هذا الفكر يشكل مرحلة من أهم مراحل تطور الدرس اللساني الوظيفي وأنه

---

(١) الكتاب : ٢ / ٣٦١ .

(٢) النحو العربي و الدرس الحديث : ٥٥ .

لا يعقل أن يُؤرَّخ لهذا النمط من المقاربات اللسانية دون ذكر لما ورد في إنتاج اللغويين العرب القدماء». (١)

جـ - الوجوب في أنماط أخرى من الجملة الاسمية:

٤- تأخير معمول الخبر (اسم الفاعل الواقع صلة لـ أل) عن هذا الخبر:

٥- تأخير معمول الخبر (الصفة المشبهة) عن هذا الخبر:

٦- تأخير معمول الصلة عن الاسم الموصول (الواقع خبرًا) وعن الصلة:

يقول سيبويه: «و مِمَّا لا يكون فيه إلَّا الرفعُ قوله: أعبدُ الله أنتَ الضاربُهُ؛ لأنَّك إنما تريد معنى الذي ضربَهُ. و هذا لا يجري مجرى يَفْعَلُ. ألا ترى أنَّه لا يجوز أن تقول: ما زيدًا أنا الضاربُ ولا زيدًا أنت الضاربُ، و إنَّما تقولُ: الضاربُ زيدًا، على مثل قولك: الحسنُ وجهًا. ألا ترى أنَّك لا تقول: أنت المائةَ الواهبُ، كما تقول: أنتَ زيدًا ضاربٌ». (٢)

ويقول في موضع آخر: «و تقول: أأنْ تلدَ ناقتُك ذكرًا أحبُّ إليكَ أم أنثى، لأنَّك حملته على الفعل الذي هو صلة أن، فصار في صلته، فصار كقولك: الذي رأيتُ أخاه زيدٌ. ولا يجوز أن تبتدئَ بالأخ قبل الذي وتعمل فيه رأيتُ أخاهُ زيدٌ. فكذلك لا يجوز النصب في قولك: أذكرٌ أنْ تلدَ ناقتُكَ أحبُّ إليك أم أنثى. و ذلك أنَّك لو قلت: أخاه الذي رأيتُ زيدٌ، لم يجز، و أنت تريد: الذي رأيتُ أخاه زيدٌ». (٣)

في النص الأول يوجب سيبويه تأخير معمول الخبر عن الخبر، إذا كان هذا الخبر اسم فاعل واقعًا صلة لـ (أل) أو صفة مشبهة؛ على نحو النمطين الآتيين:

النمط الأول: مبتدأ + خبر (اسم فاعل صلة لـ أل) + معمول الخبر.

و مثل له بمثال غير كامل في أركان إسناد جملته: ... + الضاربُ + زيدًا.

وإنَّما أورده كذلك لأنه أتى به مقابلاً للمثالين الممتنعين (* ما زيدًا أنا الضاربُ، و* زيدًا

---

(١) اللسانيات الوظيفية : ٤١ .
(٢) الكتاب : ١ / ١٣٠ .
(٣) السابق : ١ / ١٣١ – ١٣٢ .

أنتَ الضاربُ) فهو يركز على موضع الوجوب فقط؛

فهو يقصد: أنا أو أنت + الضاربُ + زيدًا.

النمط الثاني: مبتدأ + خبر (صفة مشبهة) + معمول الخبر.

ومثل له بمثال غير كاملٍ أيضًا في أركان الإسناد: ... + الحسنُ + وجهًا.

وهو كذلك يقصد: أنا أو أنتَ + الحسنُ + وجهًا.

وترجع العلة عند سيبويه في وجوب النمط الأوّل إلى أنَّ (أل) في (الضارب) بمعنى (الذي) كما ذكر في النص (تريد معنى الذي ضربه) ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول، وترجع أيضًا إلى قوله: (هذا لا يجري مجرى يفعلُ)؛ أي لا يقدَّم عليه معموله كما يُقدَّم معمول (ضارب) عليه لأنه يجري مجرى الفعل المضارع في جواز التقديم والتأخير.

و قد قاس هذا الوجوب على وجوب تَأخُّر معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل لأنها أضعف من اسم الفاعل في العمل، وبالتالي لا تسمح بتقدُّم معمولها عليها؛ فكلٌّ من (الضاربُ) و(الحسنُ) يعملان عمل (ضاربٌ) إلَّا أنهما أضعف منه ولذلك يجب تأخُّر معمولهما عنهما.

ويفسر السيرافي هذا النص قائلا: «يعني: أنَّ الألف واللام بمعنى الذي فغير جائز أن تُعمِلَ ما في صلة الألف واللام فيما قبلها كما كان ذلك في (الذي) إذا كانت تجري مجراها».(١)

وفي النص الثاني يوجب سيبويه تأخير معمول الصلة عن الاسم الموصول؛ على نحو النمط الآتي: خبر(اسم موصول)+ جملة الصلة(فعل+ فاعل)+ مفعول+ مبتدأ.

ومثل له بمثال واحد كرره مرتين في النص: الذي + رأيْ + تُ + أخاهُ + زيدٌ.

وقد أورد هذا النمط ليقيس عليه وجوب تأخير معمول الفعل الواقع صلة لـ (أنْ) المصدرية عن هذا الفعل؛ فهو بقوله: (فصار في صلته، فصار كقولك: الذي رأيتُ أخاهُ زيدٌ) يُلَمِّحُ إلى القاعدة التي تقول لا تَعْمَلُ الصلة فيما قبل الموصول.

---

(١) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٢٦٤.

يقول السيرافي عن هذا النص: «يعني: أنَّ(ذكرًا) إذا كان بعد (أنْ) وقع عليه (تلد)، فنصبه كما يَنْصِبُ الفعلُ الذي في صلة (الذي) الاسم الذي بعده كقولك: (الذي رأيتُ أخاهُ زيدٌ)، وإنْ قدَّمتَ ذلك الاسم على (الذي) لم يجز؛ لأنه لا يجوز أن تقول: (زيدٌ أخاه الذي رأيتُ)، كما جاز (زيدٌ الذي رأيتُ أخاهُ)، فكذلك لا يجوز (أذكرًا أنْ تلدَ ناقتُكَ) كما جاز (أنْ تلدَ ناقتُكَ ذكرًا)».(١)

ويعلق أحد الباحثين على ما قاله سيبويه من وجوب تأخير معمول الصلة عن الاسم الموصول؛ قائلاً: «أوضح في هذا النص الصحيح من غير الصحيح في تراكيب الصلة، فمن غير الصحيح التحويل من البنية العميقة:

ما أنا الضاربُ زيدًا، و أنتَ الضاربُ زيدًا.

إلى البنية السطحيَّة: * ما زيدًا أنا الضاربُ، و * زيدًا أنتَ الضاربُ.

فإعادة الترتيب هنا غير جائزة، ومن هنا فالتركيب الذي ينتج عن ذلك يؤدي إلى الحصول على تركيب غير صحيح نحويًا. ورَفْضُ النحويين لمثل هذا التحويل يدلنا على إدراك هؤلاء لقضية الصحة النحوية، ورفض توليد غير الصحيح نحويًا».(٢)

وبذلك فإنَّ ثمة نقطة التقاءٍ واضحة هنا بين سيبويه والنحو التحويلي؛ فسيبويه يقابل بين التركيب المقبول والتركيب غير المقبول بقوله: (لا يجوز أن تقول:...، وإنَّما تقول:...)؛ أي أن هناك ترتيبًا مقبولاً وترتيبًا غير مقبول؛ وهذا يلتقي مع ما يقوله (جون ليونز) عن الجملة الإنجليزية:

My friend came home late last night.

«إن الترتيبات الاختيارية للكلمات نفسها سوف تنتج جملة إنجليزية مقبولة متوازنة، مثل: Last night my friend came home late.

أو ما ليس بجملة: Friend home last my came late night».(٣)

---

(١) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٢٧٠.

(٢) نظام ترتيب الكلام في الجملة العربية في ضوء النظرية التحويلية: ٩٨، وانظر: التراكيب غير الصحيحة نحويًا في (الكتاب) لسيبويه (٢٠٠٢ م): ٤٤٧.

(٣) New Horizons in linguistics : P. 115 .

٧- تأخير الخبر ومتعلقه (الجار والمجرور) - المجرور ضمير يعود على بعض صفة المبتدأ - عن هذه الصفة:

يقول سيبويه: «ومِمَّا يُبْطِلُ القلب قوله: زيدٌ أخو عبدِ الله مجنونٌ به، إذا جعلتَ الأخَ صفة والجنون من زيد بأخيه، لأنه لا يستقيم زيدٌ مجنونٌ به أخو عبدِ الله».(١)

فهو يوجب هنا نمط:

مبتدأ+ صفة المبتدأ (مضاف+ مضاف إليه) + خبر+متعلق بالخبر

(جار ومجرور) والمجرور ضمير يعود على بعض صفة المبتدأ.

ويمثل له بمثال يرويه عن الخليل: زيدٌ + أخو+ عبدِ الله + مجنونٌ + به.

فكما ذُكر سابقًا أنّه إذا «قال سيبويه: وسألته، أو: قال، من غير أن يذكر قائله، فهو الخليل».(٢)

وهذا المثال من الأمثلة والشواهد الكثيرة التي ذكرها ليقوِّي بها رأيه الذي خالف به بعض النحويين؛ حيث إنهم كانوا يذهبون إلى أن الصفة الثانية إذا لم يجز فيها التقديم على الصفة الأولى فلا تكون إلّا حالاً، وقد رفض ذلك سيبويه وقال إنَّ الصفة الثانية سواءٌ أجاز فيها أن تتقدَّم على الأولى أم لم يجز فلا تكون إلّا صفة.(٣)

ويقوِّي رأيه هذا بوجوب تقديم (أخو عبدِ الله) على (مجنونٌ بِه) لأنَّ (أخو عبدِ الله) صفة للمبتدأ (زيدٌ) ولا يجوز الفصل بينهما بالخبر (مجنونٌ به)؛ فالصفة تتبع الموصوف ولا تفصل عنه، كما أنَّ الضمير في (به) يعود على (عبدِ الله) ويجب الذكر قبل الإضمار.(٤)

ويفسر السيرافي هذا النص قائلا: «ألزمهم بقبح القلب نصب خبر المبتدأ في: زيدٌ أخو عبدِ الله مجنونٌ به. وذلك أنَّ زيدًا مبتدأ، وأخو عبد الله صفته، ومجنونٌ به خبره، والهاء تعود إلى

---

(١) الكتاب: ٢/ ٥٢.
(٢) أخبار النحويين البصريين: ٥٦.
(٣) انظر: التعليقة: ١/ ٢٤٨-٢٥٠، والنكت: ١/ ٤٦٤.
(٤) انظر: فصل الامتناع، نمط رقم (٣٠).

عبد الله. ولو قيل: زيدٌ مجنونٌ به أخو عبدِ الله لم يجز».[١]

وقد علق على نص سيبويه هذا الدكتور محمود ياقوت بقوله:«إنَّ سيبويه يُعَوِّلُ على (التراكيب) الخاصة بالصفة والموصوف من حيث عدم جواز الفصل بينهما،...، فإن(الأصل) في تلك الجملة هو الذي يلتزم به؛ وذلك من حيث أن يكون المبتدأ أوَّلاً ثم خبره؛ أمَّا إذا كان الكلام غير ذلك فيجب إعادة ترتيبه؛ حتى يستقيم مع قواعد ترتيب الكلام في الجملة الاسمية».[٢]

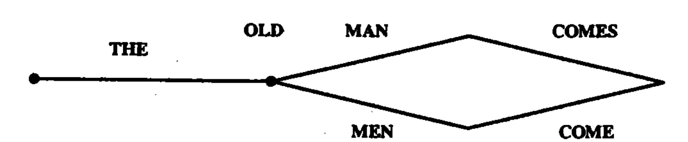
يقصد بذلك أن الترتيب الأصلي في الجملة الاسمية: مبتدأ + خبر.

فإن كان هناك صفة للمبتدأ فسوف يتأخر الخبر؛ ليصبح الترتيب:

مبتدأ + صفته +خبر؛ لأنَّ رتبة الصفة محفوظة بعد الموصوف مباشرةً.

يقول الدكتور تمام حسان: «من الرتب المحفوظة في التركيب العربي أن يتقدَّم الموصول على الصلة والموصوف على الصفة...».[٣]

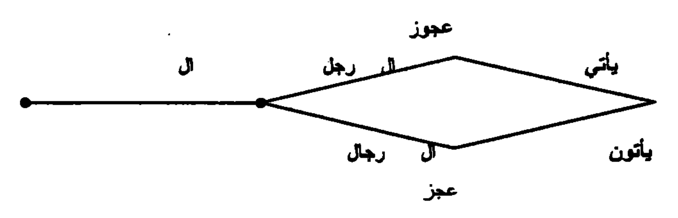
وقد عقد تشومسكي في كتابه (البنى النحوية) مقارنة بين الإنجليزية والعربية من حيث ترتيب الصفة مع الموصوف – وذلك خلال حديثه عن الأجهزة التي تولد اللغات بالطريقة التي تعرف في علم الرياضيات (بعمليات ماركوف ذات الحالة المحدودة) – فقد علق في الهامش على الرسم الآتي الذي أورده في المتن:



قائلا: «إنَّ الرسم أعلاه لا يناسب الترجمة العربية. ففي مثل هذا الجهاز (نظام القواعد) يجب أن تأتي الصفة بعد الموصوف، وتتبعه في العدد والتذكير والتأنيث. فيكون الرسم للعربية كالآتي، مع الحفاظ على الاتجاه (من اليسار إلى اليمين)».

(٢) شرح كتاب سيبويه : ٦/ ١٣٤ .
(٣) التراكيب غير الصحيحة نحويًا في (الكتاب) لسيبويه (١٩٨٨م) :٢٠٨.
(٤) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٧.

ثم أورد الرسم الآتي في المتن:



(١)

٨- تقديم (كم الخبرية) وتمييزها وهي فاعلة في المعنى (مبتدأ من حيث الإعراب) على الخبر (جملة فعلية):

يقول سيبويه في (باب كم): «وزعم أن كَمْ درهمًا لك أقوى من كم لك درهمًا وإنْ كانت عربية جيدة. وذلك أنَّ قولك العشرون لك درهمًا فيها قبح، ولكنها جازت في كم جوازًا حسنًا، لأنه كأنه صار عوضًا من التمكن في الكلام، لأنها لا تكون إلَّا مبتدأةً، ولا تؤخَّر فاعلةً ولا مفعولةً. لا تقول: رأيتَ كم رجلاً، وإنَّما تقول: كم رأيتَ رجلاً. وتقول: كم رجلٍ أتاني، ولا تقول: أتاني كم رجلٍ».(٢)

يتضح من هذا النص أنَّ سيبويه يوجب تقديم كم الخبرية وتمييزها وهي فاعلة في المعنى (مبتدأ من حيث الإعراب) على الخبر (وهو جملة فعلية)؛ أي أن تكون متصدِّرة، وهذا ما يقصده بمصطلح (مبتدأة). كما يوجب تصدرها وهي استفهامية. (*)

فهو يقرر وجوب نمط:

كم الخبرية (مبتدأ) + تمييزها + الخبر(فعل+ فاعل+ مفعول).

ويمثل له بمثال واحد: كم + رجلٍ + أتا + ضمير مستتر(هو) + نِي.

وهذا المثال هو المقابل الصحيح للمثال الممتنع (* أتانِي كَمْ رَجُلٍ)(٣)، والذي حكم عليه

---

(١) البنى النحوية .(ترجمة : يؤيل يوسف عزيز) : ٢٧ - ٢٨ .
(٢) الكتاب : ٢ / ١٥٨.
(*) سيأتي الحديث عن ذلك ضمن الأنماط الواجبة في أسلوب الاستفهام .
(٣) انظر: فصل الامتناع ، النمط رقم (٣٢) .

بقوله (لا تؤخَّر فاعلةً) ومقصده من ذلك يوضحه الشنتمري قائلاً: «ذَكر سيبويه في هذا الباب أنَّ(كم) تكون فاعلةً، وهي لا تكون فاعلة أبدًا لأنها أوَّل الكلام في اللفظ، وإنَّما أراد أنَّ ضميرها فاعلٌ وهي وضميرها شيءٌ واحدٌ، فهي في المعنى فاعلةٌ وإن كانت مبتدأةً».(١)

وعلة هذا الوجوب نلتمسها من ذكره لحكم الوجوب (لأنها لا تكون إلَّا مبتدأةً)؛ أي لأنها واجبة الصدارة.

يقول ابن السرَّاج في ذلك: «واعلم أنَّ (كم) لا تكون إلَّا مبتدأة في الاستفهام والخبر، ولا يجوز أن تبنيها على الفعل، وأنها تكون فاعلةً في المعنى ومفعولةً ومبتدأةً وظرفًا، كما يكون سائر الأعداد في التقدير، لا يجوز أن تقول: رأيتَ كم رجلاً؟، فتقدِّم عليها ما يعمل فيها. فأمَّا كونها فاعلة فقولك: كم رجلاً أتاني؟...».(٢)

وتعلق الدكتورة خديجة الحديثي على تعبير سيبويه (لا تكون إلَّا مبتدأةً)- خلال حديثها عن التعبيرات التي يعبر بها سيبويه عن الوجوب – قائلةً: «وهو عندما يطلق الحكم لا يعبر عنه بلفظ (الواجب) إلا نادرًا، والأكثر أن يعبر عنه تعبيرات يفهم منها أنَّ هذا الحكم واجبٌ، بأن يثبته أو يمنع وجود ضدِّه، أو لا يجيز أن يكون ضده: فمن ذلك تعبيره عن الوجوب بقوله: (لا يكون...إلَّا)».(٣)

وثمة التقاء واضح في نص سيبويه بينه وبين النحو التحويلي، وذلك في أمرين:

الأوَّل: ذكره للجمل المقبولة (كم رأيتَ رجلاً؟ وكم رجلٍ أتاني؟) في مقابل الجمل غير المقبولة (*رأيتَ كم رجلاً؟ و *أتاني كم رجلٍ؟) يلتقي مع ما قاله التحويليون عن التراكيب الصحيحة نحويًّا Grammatical والتراكيب غير الصحيحة نحويًّا Ungrammatical .

الثاني: قوله (لا تقول:...، وإنَّما تقول:...، وتقول:...، ولا تقول:...). يدل على أنَّ هناك تراكيب يجب أن يأتي الترتيب فيها على هذه الصورة أي أنَّ متحدث اللغة مُجْبَرٌ أن يستخدمها على هذا الترتيب، وليس له الاختيار في أن يحولها إلى ترتيب آخر. وهذا يلتقي مع

(١) النكت : ١ / ٥٢٦ .
(٢) الأصول في النحو : ١ / ٣١٦ .
(٣) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٢٨٣- ٢٨٥ .

تقسيم التحويليين لعملياتهم التحويلية إلى قسمين: التحويل الإجباري Obligatory transformation والتحويل الاختياريOptional transformation.[(١)]

وقد أكد Baker على أن الإجبارية تستخدم لتجنب الحصول على جمل غير صحيحةٍ نحويًا.[(٢)]

٩- تقديم الخبر (الجار والمجرور) على المبتدأ (النكرة) وتمييزه:

يقول سيبويه في (باب كم): «ولم يجز يونس والخليل رحمهما الله كم غلمانًا لك، **لأنَّك لا تقول: عشرون ثيابًا لك، إلا على وجه لك مائةٌ بيضًا، وعليك راقودٌ خلًّا.** فإن أردت هذا المعنى قلتَ: كم لك غلمانًا، ويقبح أن تقول: كم غلمانًا لكَ؛ لأنه قبيح أن تقول: عبدُ الله قائمًا فيها، كما قبح أن تقول: قائمًا فيها زيدٌ. وقد فسرنا ذلك في بابه».[(٣)]

فهو يوجب هنا نمط: خبر(جار ومجرور) + مبتدأ (نكرة) + تمييز المبتدأ.

ويمثل له بثلاثة أمثلة؛ صرح بمثالين منها: لك + مائةٌ + بيضًا.

و عليك + راقودٌ + خلًّا.

ولَمَّح بقوله: (لا تقول: عشرونَ ثيابًا لك، إلَّا على وجه لك مائةٌ بيضًا،...).

إلى المثال الواجب: لك + عشرونَ + ثيابًا.

أورد هذا النمط سيبويه ليدلل على عدم جواز (* كم غلمانًا لكَ) الذي قال به يونس والخليل؛ وذلك أنه لا يتقدَّم الحال (غلمانًا) على عامله المعنوي الضعيف الجار والمجرور (لكَ).[(٤)]

يقول ابن يعيش: «لو قلت كم غلمانًا لك، لم يجز البتة،...، وإن جعلته حالاً امتنع لتقدمه على العامل المعنوي وهو (لك) وكان بمنزلة: زيدٌ قائمًا فيها، لتقدُّم الحال على

---

(١) انظر: نظرية تشومسكي اللغوية. (ترجمة: حلمي خليل): ١٤٦-١٥١، والألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية: ١٥٢.

(2) Introduction to Generative transformational syntax : P. 61 ., 126

(٣) الكتاب: ٢ / ١٥٩.

(٣) انظر: فصل الامتناع، النمط رقم (٦٧).

العامل المعنوي». [١]

فسيبويه يقيس هذا على وجوب تقدُّم الخبر الجار والمجرور (لك، وعليك) على المبتدأ النكرة (عشرون، ومائة، وراقود)؛ غير أن سيبويه لم يفسر ذلك واكتفى بذكر هذه الأمثلة. وأعتقدُ أنه يشير بذلك إلى أنَّ المبتدأ إذا كان نكرة وله تمييزٌ والخبر جار ومجرور فإن العامل في هذا التمييز هو(الجار والمجرور)؛ وهو عامل معنويٌّ ضعيفٌ لابدَّ أن يتقدَّم على معموله. هذا بالإضافة إلى القاعدة التي تشير إلى وجوب تقدُّم الخبر(الجار والمجرور أو الظرف) على المبتدأ النكرة خوفًا من أن يلتبس هذا الخبر بالصفة. [٢]

وهذا الاهتمام بالعامل من قبل سيبويه يلتقي مع ما يؤكد عليه النحويون التحويليون من أنَّ للعامل أهمية كبيرة في معالجة التراكيب. [٣]

ثانيًا: وجوب التقديم أو التأخير في الجملة الفعلية:

أ - الوجوب في الجملة الفعلية البسيطة:

١٠ - تقديم المفعول الثاني المضاف إليه اسم الفاعل على المفعول الأوَّل:

يقول سيبويه: «وإن لم تنوِّن لم يجز: هذا معطي درهمًا زيدٍ؛ لأنَّك لا تفصل بين الجار والمجرور، لأنه داخل في الاسم فإذا نوَّنتَ انفصل كانفصاله في الفعل. فلا يجوز إلَّا في قوله: هذا مُعطي درهمٍ زيدًا، كما قال تعالى جدُّه: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾ (*)». [٤]

ويقول أيضًا: «قال الشاعر:

تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ ... وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعُ (**)

(١) شرح المفصل :٤/ ١٢٩.
(٢) انظر: شرح ابن عقيل : ١ / ٢٤٠ ، وأوضح المسالك : ١ / ١٩٣.
(٣) Grammar، P. 53 .
(*) سورة إبراهيم : من الآية رقم (٤٧) .
(٤) الكتاب: ١ / ١٧٥.
(**) هذا البيت من الأبيات التي لم يعرف قائلها . وهو من بحر الطويل . وصف فيه الشاعر هاجرةً ألجأتْ الثيران إلى كنسها ، فترى الثور مُدخِلاً لرأسه في ظلِّ كِنَاسِهِ لما يجد من شدَّة الحرِّ وسائرُهُ بارزٌ للشمس. انظر: تحصيل عين الذهب: ١٤٥ - ١٤٦، والنكت: ١ / ٢٩١ ، وهامش الكتاب: ١/ ١٨١، وبحوث ومقالات في اللغة :١٣٠-١٣٤.

فوجه الكلام فيه هذا، كراهية الانفصال.

وإذا لم يكن في الجرِّ فحدُّ الكلام أن يكون الناصبُ مبدوءًا به». (١)

في هذين النصين يوجب سيبويه نمط:

اسم فاعل + فاعله + مفعوله الثاني (مضاف إليه اسم الفاعل) + مفعوله الأول.

ويمثل له بمثال واحد: هذا مُعْطِي + ضمير مستتر (هو) + درهمٍ + زيدًا.

كما يستشهد له بشاهد قرآني:

فلا تحسبنَّ اللهَ مُخْلِفَ + ضمير مستتر(هو) + وعدِهِ + رسلَهُ.

وبشاهد شعري: ترى الثورَ فيها مُدْخِلَ + ضمير مستتر(هو)+ الظِّلِّ + رأسَهُ.

ويعلل هذا الوجوب بأنَّ المضاف إليه يجب أن يليَ المضاف مباشرة دون فصل بينهما؛ لأنهما كالاسم الواحد؛ فاسم الفاعل إذا لم تنوِّنه وأضفته إلى أحد المفعولين(المفعول الثاني مثلاً) لم يجز أن تقدِّم المفعول الأول المنصوب على هذا المفعول الثاني المضاف إليه اسم الفاعل فتفصل بين المضاف والمضاف إليه.

وعن إعراب الآية الكريمة يقول العكبري: «قوله تعالى:﴿مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾ : الرُّسُلُ: مفعول أوَّل، والوَعْدُ: مفعول ثانٍ، وإضافة مخلف إلى الوعد اتساع، والأصل مُخْلِفَ رُسُلِهِ وَعْدَهُ؛ ولكن ساغ ذلك لَمَّا كان كلُّ واحدٍ منهما مفعولاً». (٢)

ويوضح سيبويه في النص الثاني أنه على الرغم من أنَّ حدَّ الكلام هنا – أي الترتيب الأصلي لهذا التركيب – أن يأتي المفعول الأوَّل أولاً والمفعول الثاني ثانيًا له، فإنَّ (الجرَّ) – أي إضافة اسم الفاعل إلى المفعول الثاني – ألزم قلب هذا الترتيب.

يفسر السيرافي ذلك قائلاً: «يعني إذا لم تضف فالوجه أن يكون المفعول الأوَّل هو المبدوءُ به، لأنَّ المفعول الأوَّل هو الفاعل في المعني، وهو الناصب للمفعول الثاني قبل أن

(١) الكتاب :١ / ١٨١.

(٢) التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٧٧٤ ، وانظر : تأويل مشكل القرآن : ١٣٠ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٢ / ٦٠١-٦٠٢ ، والشواهد القرآنية في كتاب سيبويه : ٥٦ –٥٧ .

يُجْعَلَ مفعولاً». [١]

ويشرح الشنتمري الشاهد الشعري بقوله: «الشاهد فيه إضافة (مدخل) إلى (الظِّلِّ) ونصبُ (الرأسِ) به على الاتساع والقلب، وكان الوجْهُ أن يقول: مُدْخِلَ رأسِهِ الظِّلَّ؛ لأنَّ الرأس هو الداخلُ في الظِّلِّ، والظِّلُّ المُدْخَلُ فيه، ولذلك سمَّاه سيبويه (الناصب) في تفسيره للبيت فقال: (فالوجه أن يكون الناصِبُ مبدوءًا به)». [٢]

ويلتقي سيبويه في قوله:(وإذا لم يكن في الجَرِّ فَحَدُّ الكلام أن يكون الناصِبُ مبدوءًا به). مع فكرة البنية العميقة Deep structure والبنية السطحية Surface structure التي يتبناها أصحاب النحو التحويلي. [٣]

فسيبويه هنا يشير إلى الترتيب الأصلي لاسم الفاعل من الفعل المتعدِّي إلى مفعولين مع مفعوليه كالآتي:

اسم الفاعل (المنوَّن) + فاعله + مفعوله الأوَّل + مفعوله الثاني.

أي: مُدْخِلٌ + ضمير مستتر(هو) + رأسَهُ + الظِّلَّ.

وهذا الترتيب يمثل (البنية العميقة)، ثم تحوَّل إلى ترتيب آخر في البيت يمثل (البنية السطحية)؛ وهو:

اسم الفاعل (غير منوَّن) + فاعله + مفعوله الثاني(مضاف إليه)+ مفعوله الأوَّل.

استشهد له بالبيت: مُدْخِلَ + ضمير مستتر(هو) + الظِّلِّ+ رأسَهُ.

كما مثل له في النص الأوَّل بمثال توضيحي، وبالآية الكريمة.

فهذا الترتيب الأخير ترتيب واجبٌ عند سيبويه لتضافر رتبة المضاف إليه بعد المضاف فهما كالكلمة الواحدة.

١١ - تقديم المفعول به (ضمير متصل) على الفاعل (اسم ظاهر):

يقول سيبويه:«واعلم أنّه قبيحٌ أن تقول: رأيتُ فيها إيَّاكَ،...، ولو جاز هذا لجاز ضَرَبَ

---

(١) شرح كتاب سيبويه : ٤ / ٧٨ .

(٢) تحصيل عين الذهب : ١٤٦ .

(٣) انظر : علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة : ٥١ .

زيدٌ إيَّاكَ وإنَّ فيها إيَّاك، ولكنَّهم لَمَّا وجدوا إنَّك فيها وضربَهُ زيدٌ، ولم ينقض معنى ما أرادوا لو قالوا: إنَّ فيها إيَّاك، وضربَ زيدٌ إيَّاكَ استغنوا به عن إيَّا».[١]

فهو يوجب في هذا النص نمط: فعل+ مفعول (ضمير متصل)+ فاعل(اسم ظاهر).

ويمثل له بمثال واحد: ضربَ + هُ + زيدٌ.

ويعلل وجوب هذا النمط بأن العرب تستعمله في لغتها، فإنهم إذا أرادوا هذا المعنى فإنَّما يقدِّمون المفعول ضميرًا متصلاً على الفاعل اسمًا ظاهرًا، ويستغنون بهذا الضمير المتصل عن الضمير المنفصل (إيَّا).[٢]

يتضح من ذلك أنَّ رتبة المفعول به إذا كان ضميرًا متصلاً رتبة محفوظة عند سيبويه لازمة التقديم على الفاعل إذا كان اسمًا ظاهرًا.

ويلتقي سيبويه في هذا النص مع الدرس اللغوي الحديث فيما يلي:

أولاً: يحتكم سيبويه إلى الاستعمال اللغوي للعرب في الحكم على التراكيب النحوية؛ فنمط: فعل +مفعول(ضمير متصل)+ فاعل (اسم ظاهر). صحيحٌ نحويًا بل واجبٌ من حيث الترتيب؛ لأنَّ العرب يستعملونه في لغتهم ويستغنون بالضمير المتصل المقدَّم الواقع (مفعولا به) عن الضمير المنفصل المؤخَّر الواقع (مفعولاً به) وذلك إذا كان الفاعل اسمًا ظاهرًا. وهو بذلك يتمثل المنهج الوصفي تمثلاً واضحًا؛ حيث إنَّ غاية المنهج الوصفي هي متابعة الاستعمال اللغوي لأصحاب اللغة؛ «فالأمر عند سيبويه في هذه المواضع وأمثالها ليس أمر وضع معايير أو فرض مذاهب، بل أمر وصف للغة، وملاحظة ما ينطق به العرب، وهذا هو الواقع اللغوي مناط المنهج الوصفي».[٣]

ثانيًا: يهتم سيبويه في هذا النص بالمعنى التداولي للجملة؛ حيث يقول: (ولم ينقض معنى ما أرادوا لو قالوا)؛ فهو يريد بذلك المعنى الوظيفي التداولي للجملة الذي تهدف الجملة المنطوقة إلى توصيله.

---

(١) الكتاب: ٢/ ٣٦١.

(٢) انظر: شرح المفصل: ٣/ ١٠٢.

(٣) الكتاب بين المعيارية والوصفية: ٤٧، وانظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: ٤.

وهو بذلك يلتقي مع أصحاب اللسانيات الوظيفية الذين يولون هذا المعنى اهتمامًا كبيرًا؛ يقول الدكتور أحمد المتوكِّل: «انطلق اللغويون العرب القدماء انطلاق الفلاسفة واللغويين الوظيفيين المحدثين في دراستهم لظواهر اللغة، من مبدأ أن الوظيفة تحدد - جزئيًا على الأقل - البنية، أن الوصف الكافي للغة باعتبارها نسقًا من الخصائص الصورية يستلزم ربط هذه الخصائص بالأغراض المستهدف إنجازها عن طريق استعمال اللغة».[1]

١٢- تقديم المفعول الأوَّل (ضمير متصل للمتكلم) على المفعول الثاني (ضمير متصل للغائب):

١٣- تقديم المفعول الأوَّل (ضمير متصل للمتكلم) على المفعول الثاني (ضمير متصل للمخاطب):

١٤- تقديم المفعول الأوَّل (ضمير متصل للمخاطب) على المفعول الثاني (ضمير متصل للغائب):

يقول سيبويه في (باب إضمار المفعولين اللذين تعدَّى إليهما فعلُ الفاعل): «**فأمَّا علامة الثاني التي لا تقع إيَّا موقعها فقولك: أعطانيهِ وأعطانيكَ، فهذا هكذا إذا بدأ المتكلِّمُ بنفسه.** فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: أعطاكَنِي، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال: قد أعطاهُونِي، فهو قبيحٌ لا تكلم به العربُ، ولكنَّ النحويين قاسوه.

وإنَّما قبح عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلِّمُ في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب،....

فإذا كان المفعولان اللذان تعدَّى إليهما فعل الفاعل مخاطبًا وغائبًا، فبدأتَ بالمخاطب قبل الغائب، فإنَّ علامة الغائب العلامة التي لا تقع موقعها إيَّا، وذلك قوله: أعطيتُكَهُ وقد أعطاكَهُ، وقال عزَّ وجلَّ: ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾ (*). فهذا هكذا إذا بدأتَ بالمخاطب قبل الغائب.

وإنَّما كان المخاطب أولى بأن يُبدأ به من قِبَلِ أنَّ المخاطب أقرب إلى المتكلم من الغائب، فكما كان المتكلم أولى بأن يَبدأ بنفسه قبل المخاطب، كان المخاطب الذي هو أقرب من الغائب

(١) اللسانيات الوظيفية: ٤١.
(*) سورة هود: من الآية رقم(٢٨).

أولى بأن يُبدأ به من الغائب».[١]

في هذا النص يوجب سيبويه الأنماط الآتية:

النمط الأول:

فعل+ فاعل+ مفعول أوّل(ضمير متصل للمتكلم) + مفعول ثانٍ (ضمير متصل للغائب).

مثل له بمثال واحد: أعطا + ضمير مستتر(هو) + نِي + هُ.

النمط الثاني:

فعل+فاعل+مفعول أوّل(ضمير متصل للمتكلم)+ مفعول ثانٍ (ضمير متصل للمخاطب).

مثل له بمثال واحد: أعطا + ضمير مستتر(هو) + نِي + كَ.

النمط الثالث:

فعل+ فاعل+ مفعول أوّل(ضمير متصل للمخاطب)+ مفعول ثان(ضمير متصل للغائب).

مثل له بمثالين نقلهما عن الخليل؛(وذلك قوله)، فالهاء هنا تعود إلى أستاذه الخليل.

الأول: أعطيْ + تُ + كَ + هُ.

الثاني: قد أعطا + ضمير مستتر(هو) + كَ + هُ.

كما استشهد لهذا النمط بشاهد قرآني: أنلزمُ + ضمير مستتر(نحن) + كُمُو + هَا.

ويعلل وجوب تقديم ضمير المتكلم المتصل على ضمير الغائب المتصل أو على ضمير المخاطب المتصل بأنَّ ضمير المتكلم المتصل أقرب إلى المتكلم من ضميري الغائب والمخاطب المتصلين،وكذلك يعلل وجوب تقديم ضمير المخاطب المتصل على ضمير الغائب المتصل بأنَّ ضمير المخاطب أقرب إلى المتكلم عنه من ضمير الغائب.

---

(١) الكتاب : ٢/ ٣٦٣-٣٦٤.

فهناك ترتيب يجب أن يتبع إذا كان المفعولان ضميرين متصلين وهو البدء بالأقرب ثم الأبعد؛ أي ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب.

وقد جاء سيبويه بهذا القانون الترتيبي من خلال استقرائه لكلام العرب؛ حيث يقول عن علة امتناع الأنماط المخالفة لهذا الترتيب [١]: (وإنَّما قَبُحَ عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلِّم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب). وبذلك فإنَّ علة وجوب الأنماط التي نحن بصددها ترجع عند سيبويه إلى الاستعمال اللغوي عند العرب.

وهذا الترتيب الواجب للضمائر المتصلة الذي ذهب إليه سيبويه يختلف مع ما ذهب إليه بعض النحاة الذين يجيزون البدء بالأبعد قبل الأقرب [٢]، وقد قال سيبويه في شأنهم: «وأمَّا قول النحويين: قد أعطاهُوكَ وأعطاهُونِي، فإنما هو شيءٌ قاسوه لم تكلم به العربُ، ووضعوا الكلام في غير موضعه، وكان قياس هذا لو تُكُلِّمَ به كان هيِّنًا». [٣]

وقد ذهب الزمخشري مذهب سيبويه بينما ذهب ابن يعيش مذهب من يجيزون؛ يقول ابن يعيش موضحًا علة ما ذهب إليه سيبويه: «قال اللهُ تعالى (أَنُلْزِمُكُمُوها) فقدَّم ضمير المخاطب على الغائب لأنه أقرب إلى المتكلم؛ وقد اشترط صاحب الكتاب (يعني الزمخشري) أنه إذا التقى ضميران متصلان بُدِئ بالأقرب إلى المتكلم من غير تفضيل، والصواب ما ذكرته، وهذا الترتيب رأي سيبويه وحكايته عن العرب، والعلة في ذلك أن يبدأ الإنسان بنفسه لأنها أعرف وأهم عنده، وكما كان المختار أن يبدأ بنفسه كان المختار تقديم المخاطب على الغائب لأنه أقرب إلى المتكلم؛ وقد أجاز غيره من النحويين تقديم الضمير الأبعد على الأقرب قياسًا وهو رأي أبي العبَّاس محمد بن يزيد وكان يسوي بين الغائب والمخاطب والمتكلم في التقديم والتأخير ويجيز أعطاهوكَ وأعطاهوني وأعطاكني ويستجيده، ولم يرض سيبويه مقالتهم وقال هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب فاعرفه». [٤]

نستنتج ممَّا سبق أنَّ رتبة الضمير المتصل الأقرب إلى المتكلم رتبة محفوظة عند سيبويه

(١) انظر: فصل الامتناع، الأنماط رقم (٣٨، ٣٩، ٤٠).
(٢) تفصيل القول في ذلك في فصل الامتناع، الأنماط ذات الأرقام السابقة.
(٢) الكتاب: ٢ / ٣٦٤.
(٣) شرح المفصل: ٣/ ١٠٥، وانظر: الأصول في النحو: ٢/ ١٢٠-١٢١.

لازمة التقديم على رتبة الضمير المتصل الأبعد من المتكلم.

وقد تعرض الدكتور عبده الراجحي لبعض نص سيبويه السابق خلال حديثه عن الاتجاه الوصفي عند سيبويه وأنه قد أقام قواعده في أغلبها على الاستعمال اللغوي؛ فقد لاحظ ذلك من عدة أمور؛ منها: «أنَّ فكرة القياس على كثرة ما قيل فيها لم تكن عند سيبويه غير متابعة الكلام العربي، وفي الكتاب إلحاحٌ على هذا التصور، فتجد فيه مثل قوله:...، أو قوله: فهو قبيحٌ لا تكلم به العرب، ولكنَّ النحويين قاسوه... وكان قياس هذا لو تُكُلِّمَ به كان هيِّنًا». (١)

كما يقول الدكتور أحمد ياقوت عن هذا النص ونظائره عند سيبويه: «فسيبويه لا يعتد بالقاعدة التي زعمها ناسٌ، بل المناط والمدار كله على الاستعمال، وعلى ما نطقت به العرب فعلاً». (٢)

١٥ - تقديم المفعول به(ضمير منفصل للمتكلم) على الفعل والفاعل (ضمير متصل للمتكلم):

يقول سيبويه: «ولا يجوز أن تقول ضربتُني ولا ضربتُ إيَّايَ، لا يجوز واحدٌ منهما لأنَّهم قد استغنوا عن ذلك بضربتُ نفسي وإيَّايَ ضربتُ». (٣)

فهو يوجب هنا نمط:

مفعول به (ضمير منفصل للمتكلم) + فعل + فاعل(ضمير متصل للمتكلم).

ويمثل له بمثال واحد: إيَّايَ + ضربْ + تُ.

وحكم الوجوب الذي أصدره سيبويه على هذا النمط إنَّما ينبع من استعمال العرب له؛ فهم يقولون: إيَّايَ ضربتُ، ويستغنون بذلك عن أن يقولوا: ضربتُ إيَّايَ. فعلَّةُ الوجوب راجعة إلى الاستعمال اللغوي عند العرب.

---

(١) النحو العربي والدرس الحديث: ٥٧.
(٢) الكتاب بين المعيارية والوصفية : ٤٥ .
(٣) الكتاب : ٢ / ٣٦٦.

وهذا يعني أنَّ رتبة الضمير المنفصل للمتكلم الواقع مفعولاً رتبة محفوظة عند سيبويه لازمة التقديم على الفعل والفاعل إذا كان الفاعل ضميرًا متصلاً للمتكلم.

وهنا يلتقي سيبويه مع الدرس اللغوي الحديث فيما يلي:

أوّلاً: من خلال علة وجوب هذا النمط التي أوضحناها نجد أنَّ سيبويه وضع معيار وجوب هذا النمط من خلال استقرائه لكلام العرب وما ينطقون به فعلاً؛ وهذا يمثل لديه جانبًا وصفيًّا يلتقي مع ما ينادي به أصحاب المنهج الوصفي الحديث.

ثانيًا: يضع سيبويه في هذا النص النمط المقبول نحويًّا مقابلاً للنمط غير المقبول نحويًّا؛وهو بذلك يلتقي التقاءً بيِّنًا مع فكرة الصحيح نحويًّا Grammatical وغير الصحيح نحويًا Ungrammaticalعند النحويين التحويليين؛ يقول جون ليونز: «إن القواعد تعجز عن توليد غير الصحيح نحويًّا،...، والحق أنها تولد فقط كل الجمل الصحيحة في اللغة».(١)

ب - الوجوب في الجملة الفعلية المسبوقة بحرف عامل:

١٦ - تقديم الفعل على الاسم (الفاعل أو المفعول به) بعد (لمَّا):

١٧ - تقديم الفعل على الاسم (الفاعل أو المفعول به) بعد (لَمْ):

يقول سيبويه: **«وذلك أنَّ من الحروف حروفًا لا يذكر بعدها إلَّا الفعل ولا يكون الذي يليها غيره، مظهرًا أو مضمرًا.**

فممَّا لا يليه الفعل إلَّا مظهرًا: قد، وسوف، ولَّما، ونحوهُنَّ. فإن اضطُرَّ شاعرٌ فقدَّم الاسم وقد أوقع الفعل على شيءٍ من سببه لم يكن حدُّ الإعراب إلَّا النصب، وذلك نحو: لم زيدًا أضربْهُ، إذا اضطرَّ شاعرٌ فقدَّم لم يكن إلَّا النصب في زيدٍ ليس غيرُ، لو كان في شعرٍ، لأنَّه يُضْمِرُ الفعل إذا كان ليس ممَّا يليه الاسمُ».(٢)

ويقول أيضًا في (باب الحروف التي لا يليها بعدها إلَّا الفعل): **«فمن تلك الحروف قد، لا**

---

(١) P. 24 ..New Horizons in linguistics

(٢) الكتاب: ١/ ٩٨.

يفصل بينها وبين الفعل بغيره، وهو جوابٌ لقوله أَفَعَلَ؟ كما كانت ما فعلَ، جوابًا لهل فَعَلَ؟ إذا أخبرتَ أنه لم يقع. ولَمَّا يفعلُ وقد فعل، إنَّما هما لقومٍ ينتظرون شيئًا. فمن ثَمَّ أشبهتْ قد لَمَّا، في أنَّهَا لا يفصل بينها وبين الفعل». [١]

في هذين النصين يوجب سيبويه تقديم الفعل على الاسم سواءٌ أكان فاعلاً أم مفعولاً بعد (لَمَّا) أو بعد (لَمْ)؛ على نحو النمطين الآتيين:

النمط الأوَّل: لَمَّا + فعل + فاعل + مفعول.

ويمثل له بمثالٍ واحدٍ: لَمَّا + يفعَلْ + ضمير مستتر(هو).

النمط الثاني: لَمْ + فعل + فاعل + مفعول.

ولم يمثل له بمثالٍ؛ وإنَّما ذكر مثالاً لجواز أن يأتي الفعل بعد (لَمْ) مضمرًا وذلك لا يكون إلَّا في الشعر؛ وهذا المثال هو: (لم زيدًا أضربْهُ)؛ فهناك فعل مضمرٌ بعد (لم) هو الذي نصب (زيدًا) هذا الفعل يفسره الفعل الظاهر الذي اشتغل بضمير (زيدٍ) والتقدير: لم أضربْ زيدًا أضربْهُ.

ولم يذكر سيبويه في هذين النصين علة وجوب هذين النمطين. ولكنه ذكر في موضع آخر علة امتناع الأنماط المناظرة لهذين النمطين[٢]؛ تلك العلة توضح علة الوجوب؛ فهو يقول: «لا يجوز أن تقول: لَمْ زيدٌ يأتِكَ، فلا يجوز أن تفصل بينها وبين الأفعال بشيءٍ، كما لم يجز أن تفصل بين الحروف التي تجرُّ وبين الأسماءِ بالأفعال، لأنَّ الجزم نظير الجرِّ،...، وصار الفصل في الجزم والنصب أقبح منه في الجرِّ؛ لقلة ما يعمل في الأفعال، وكثرة ما يعمل في الأسماء». [٣]

وكلام سيبويه هذا يدل على أنَّ وجوب أنْ يَلِيَ الفعل الحرف الجازم أقوى من وجوب أنْ يَلِيَ المجرور الجار؛ وذلك لقلَّة العوامل الجازمة ولكثرة العوامل الجارة.

يقول السيرافي خلال شرحه لنص سيبويه الأوَّل: «وأمَّا (لمْ، ولَمَّا) وسائر الحروف العاملة في الأفعال، فإنَّ حكمها إلَّا يتقدم الاسم على الفعل فيها؛ لأنَّ عوامل الأفعال أضعف من

(١) السابق: ٣/ ١١٤-١١٥.
(٢) تفصيل القول في ذلك في فصل الامتناع، النمط رقم (٤٦).
(٣) الكتاب: ٣/ ١١١.

عوامل الأسماء، لأنَّ الأفعال أضعف من الأسماء، فلمَّا رأينا الحروف العاملة في الأسماء لا يحسُنُ فيها تأخير الأسماء عن مواضعها إلَّا بالظروف، نحو: (إنَّ، وليتَ، ولعلَّ، وبابها) وكانت الحروف العاملة في الفعل أضعف منها، لم تُؤَخَّر الأفعال عن مواضعها». [١]

فعلة وجوب إيلاء الفعل المجزوم الجازم عند سيبويه هو ضعف الجازم في العمل ضعفًا شديدًا؛ ممَّا يجعل رتبة الفعل المجزوم رتبة محفوظة تلزم موقعًا ثابتًا بعد الجازم.

ويشرح السيرافي نص سيبويه الثاني قائلاً: «إذا قال: قد قام زيدٌ. فإنَّما يقوله لمن يتوقع قيامه أو لمن سأل عنه فقال: هل قام زيدٌ؟. وإذا قال: قَامَ زيدٌ، فإنَّما يبتدئ إخبارًا بقيامه لمن لا ينتظره ولا يتوقعه....، وممَّا يوجب إلَّا يفصل بينها وبين الفعل أنَّها نقيض لَّما، ولَّما حرف جازم، تقول: ركبَ زيدٌ ولَّما يتعمَّم فيقول الرَّاد عليه: بل ركب وقد تعمَّم. ومعناه ركب وهذه حاله». [٢]

فهذا يفسر قول سيبويه: (ولَّما يفعل وقد فعل، إنَّما هما لقومٍ ينتظرون شيئًا)، كما يفسر مشابهة (قد) لـ (لَّما).

وفي ضوء الدراسات اللغوية الحديثة يلاحظ في نص سيبويه ما يلي:

أوَّلاً: في النص الأول فرق سيبويه بين مستويين لغويين؛ مستوى لغة النثر، ومستوى لغة الشعر؛ ففي المستوى الأوَّل هناك حروف لا يليها الفعل إلَّا مظهرًا، وهي(قد وسوف ولَّما ونحوهن)، وفي المستوى الثاني هذه الحروف يجوز أن يليها الفعل مضمرًا. فقد اختلف حكمه باختلاف المستوى. وهذا يدل على استقرائه للغة العرب نثرها وشعرها، وأنَّ العرب قد تجيز في لغة الشعر ما لا تجيزه في لغة النثر.

وهذا يلتقي التقاءً واضحًا بالمنهج الوصفي الذي يراعي طبيعة اللغة المستعملة؛ يقول الدكتور أحمد ياقوت: «لقد فصل سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه بين لغة الشعر ولغة النثر فوصف لغة الشعر وصفًا خالصًا من التعليل أو من محاولة التسوية بينها وبين لغة النثر». [٣]

---

(١) شرح كتاب سيبويه : ٣/ ١٥٢- ١٥٣ .
(٢) شرح السيرافي : هامش الكتاب : ٣/ ١١٥.
(٣) الكتاب بين المعيارية والوصفية : ١٠٨ .

ثانيًا: وفي النص الثاني يقول: (ولمَّا يفعل وقد فَعَلَ، إنَّما هُمَا لقوم ينتظرون شيئًا). هذه العبارة – وقد وضحها السيرافي كما ذكر – تدل دلالةً واضحةً على مراعاة سيبويه للسياق المقامي والحالي الذي تستخدم فيه بنية: لمَّا + يفعلْ، وقد + فعلَ؛ فهذان التركيبان ينطق بهما المتكلم للمخاطب الذي يتوقع حدوث الفعل أو الذي يسأل عنه، بخلاف المخاطب خاليَ الذهن من الفعل فإنَّه يؤتَى له بالفعل مباشرةً دون هذه الحروف. ومن هنا فإنَّ سيبويه يدرك أنَّ لكلِّ بنية لغوية وظيفة تواصلية تُؤديها وغرض تتوخاه.

وهذا يمثل نقطة التقاء واضحة بين سيبويه واللغويين الوظيفيين المعاصرين؛ يقول الدكتور أحمد المتوكل عن الدراسات النحوية التراثية بصفة عامة وتوخيها في تراكيبها أغراضًا تواصلية: «فباعتبار التراكيب اللغوية وسائل لتأدية أغراض تواصلية معينة انصبت هذه الدراسات على رصد العلاقة بين كل نمط من أنماط التراكيب والغرض المتوخى تحقيقه».(١)

١٨ – تقديم (إذنْ) على الفعل المنصوب بها في أول الجملة الفعلية:

١٩ – تقديم الفعل على الاسم (الفاعل أو المفعول) بعد (أنْ وأخواتها):

يقول سيبويه في (باب إذَنْ): «**اعلم أنَّ إذنْ إذا كانت جوابًا وكانت مبتدأةً عملت في الفعل عملَ أُرى في الاسم إذا كانت مبتدأةً. وذلك قولك: إذنْ أجيئَكَ، وإذنْ آتِيكَ**».(٢)

ثم يقول في الباب نفسه: «ولم يفصلوا بين أنْ وأخواتها وبين الفعل كراهيةَ أن يشبِّهوها بما يعمل في الأسماء، نحو ضربتُ وقتلتُ؛ لأنَّها لا تصرَّف تصرُّفَ الأفعال نحو ضربتُ وقتلتُ، **ولا تكون إلَّا في أوَّل الكلام لازمةً لموضعها لا تفارقهُ**، فكرهوا الفصل لذلك، لأنَّه حرفٌ جامدٌ». (٣)

كما يقول في الباب نفسه: «ومن ذلك أيضًا قولك: إنْ تأتِني إذنْ آتِكَ، لأنَّ الفعل ههنا معتمدٌ على ما قبل إذنْ. وليس هذا كقول ابن عَنَمَة الضَّبِّيِّ:

---

(١) اللسانيات الوظيفية: ٨٤.
(٢) الكتاب: ٣/ ١٢.
(٣) السابق: ٣/ ١٣.

ارْدُدْ حِمَارَكَ لا تُنْزَعْ سَوِيَّتُهُ   إِذَنْ يُرَدَّ وَقَيْدُ العَيْرِ مَكْرُوبُ(*)

من قِبَلِ أنَّ هذا منقطع من الكلام الأوَّل وليس معتمدًا على ما قبله، لأنَّ ما قبله مستغنٍ». (١)

في هذه النصوص يوجب سيبويه النمطين الآتيين:

النمط الأوَّل: إذنْ + فعل منصوب + فاعل + مفعول.

ويمثل له بمثالين: إذنْ + أجيئَ + ضمير مستتر(أنا) + كَ.

و إذنْ + آتِيَ + ضمير مستتر(أنا) + كَ.

ويستشهد له بشاهد شعري: إذنْ + يُرَدَّ + ضمير مستتر(هو) نائب فاعل.

النمط الثاني: أنْ أو إحدى أخواتها + فعل منصوب + فاعل + مفعول.

ولم يمثل له بمثال هنا؛ وإنَّما ذكر في موضعٍ آخر مثالين للنمط الممتنع المقابل له(٢)؛ حيث قال: «لا يجوز لك أنْ تقول: كي زيدٌ يقولَ ذاك، ولا أنْ زيدٌ يقولَ ذاك». (٣)

نستنتج من ذلك المثالين الواجبين لهذا النمط: أنْ + يقولَ + زيدٌ + ذاكَ.

و كي + يقولَ + زيدٌ + ذاكَ.

ويعلل وجوب تصدُّر (إذَنْ) قبل الفعل في أوَّل الجملة، أنها لا تعمل النصب في الفعل إلَّا إذا كانت في هذا الموقع وكانت جوابًا لكلامٍ سابقٍ، والفعل المنصوب مستغنٍ عمَّا قبلها غير معتمدٍ عليه، وهذا الفعل يدلُّ على الاستقبال.

يقول ابن السرَّاج: «وأمَّا إذنْ، فتعمل إذا كانت جوابًا، وكانت مبتدأةً، ولم يكن الفعل الذي بعدها معتمدًا على ما قبلها، وكان فعلاً مستقبلاً، فإنَّما يعمل بجميع هذه الشرائط،

(*) البيت من بحر البسيط . يقول الشاعر: انته عنَّا وازجر نفسك عن التعرض لنا وإلاَّ رددناك مضيَّقًا عليك . انظر: شرح أبيات سيبويه للنحَّاس : ٢٦٩ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ٢/ ٨٤-٨٥ ، وتحصيل عين الذهب : ٣٨٣ ، وهامش الكتاب : ٣/ ١٤.

(١) الكتاب : ٣/ ١٤.

(٢) انظر : فصل الامتناع ، النمطين رقم (٤٣ ، ٤٤) .

(٣) الكتاب : ٣/ ١٥-١٦.

وذاك أن يقول القائل: أنا أكرمُكَ، فتقول: إذنْ أجيئَكَ، إذنْ أحسنَ إليكَ، إذنْ آتِيَكَ،...، فهي في الحروف نظير أُرى في الأفعال».(١)

ويعلل سيبويه وجوب تقدُّم (أنْ) وإيلاء الفعل المنصوب لها، أنها حرف جامد لا يتصرَّفُ تصرُّفَ الأفعال؛ فهو يعمل النصب في الفعل كما تعمل الأفعال الرفع والنصب في الأسماء، إلَّا أنه عامل ضعيف فيلزم مع معموله موضعًا لا يفارقه.

وعن الشاهد الشعري الذي استشهد به سيبويه لوجوب النمط الأوَّل يقول ابن السيرافي: «الشاهد على نصب (يُرَدَّ) بـ (إذَنْ). وليس الفعل الذي بعد (إذَنْ) معتمدًا على ما قبلها. لأنَّ الكلام الأوَّل قد تمَّ، واستأنف الكلام بـ (إذَنْ). يقول: إن ترْدُدْهُ لا تؤخذ منه السويَّة التي على ظهره. وقوله: لا تُنزَعْ سويَّتُهُ، جواب الأمر. كأنه قال: إن تَرْدُدْ لا تُنزَعْ سويَّتُهُ. وقوله: إذَنْ يُرَدَّ، استئنافٌ. كأنَّه لمَّا قال له: ارددْ حمارَكَ، قال لا أفعلُ. فقال له مجيبًا عن كلامه: إذًا يُرَدَّ».(٢)

يقول أحد الباحثين - خلال حديثه عن شواهد سيبويه الشعرية التي يوجد لها روايات تخالف روايته - عن بيت الضَّبِّيِّ:«الشاهد فيه نصب الفعل المضارع بعد(إذنْ) لأنَّها مبتدأةٌ معتمدٌ عليها والكلام بعدها منقطعٌ عن الكلام الأوَّل.

ويروى: (إذنْ يُرَدُّ وقَيْدُ العَيْرِ مَكْرُوبُ)، بالرفع، على إلغاء(إذنْ) وتقدير الفعل واقعًا للحال».(٣)

أي أنَّ الفعل في هذه الرواية الأخيرة ليس للاستقبال.

ويلاحظ في نص سيبويه الثاني أنَّه أصدر حكم الوجوب للنمط الثاني من خلال استقرائه لكلام العرب فهم: (لم يفصلوا بين أنْ وأخواتها وبين الفعل كراهية أن يشبهوها بما يعمل في الأسماء)، (فكرهوا الفصل لذلك) وهذا تصريح بالاستعمال اللغوي عند العرب؛ وهو يمثل جانبًا وصفيًّا عنده.

(١) الأصول في النحو: ٢/ ١٤٨، وانظر: المقتضب: ٢/ ١٠، وشرح المفصل: ٧/ ١٦.

(٢) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٨٤-٨٥، وانظر: تحصيل عين الذهب: ٣٨٣، والمقتضب: ٢/ ١٠، والأصول في النحو: ٢/ ١٤٨، والتعليقة: ٢/ ١٣٢-١٣٣، والنكت: ١/ ٦٩٩، وشرح المفصل: ٧/ ١٦.

(٣) شواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٣٧٧- ٣٧٨.

جـ -الوجوب في الجملة الفعلية المسبوقة بحرف غير عامل:

٢٠- تقديم الفعل على الاسم (الفاعل أو المفعول) بعد (قد):

٢١- تقديم الفعل على الاسم (الفاعل أو المفعول) بعد (سوف):

٢٢- تقديم الفعل على الاسم (الفاعل أو المفعول) بعد (السين):

٢٣- تقديم الفعل على الاسم (الفاعل أو المفعول) بعد (ربَّما):

٢٤- تقديم الفعل على الاسم (الفاعل أو المفعول) بعد (قلَّما):

يقول سيبويه: «وذلك أنَّ من الحروف حروفًا لايذكر بعدها إلَّا الفعل ولا يكون الذي يليها غيرُه، مظهرًا أو مضمرًا. فممَّا لايليه الفعل إلَّا مظهرًا: قد، وسوف، ولمَّا، ونحوهُنَّ. فإن اضطرَّ شاعرٌ فقدَّم الاسم وقد أوقع الفعل على شيءٍ من سببه لم يكن حدُّ الإعراب إلَّا النصب، وذلك نحو: لم زيدًا أضربْهُ،...».[1]

ويقول في (باب الحروف التي لا يليها بعدها إلَّا الفعل):«فمن تلك الحروف قَدْ، لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره، وهو جوابٌ لقوله: أَفَعَلَ؟ كما كانت ما فَعَلَ جوابًا لهل فَعَلَ؟ إذا أخبرتَ أنَّه لم يقع. ولَّما يفعل وقد فَعَلَ، إنَّما هما لقومٍ ينتظرون شيئًا. فمن ثم أشبهتْ قد لَّما، في أنَّها لا يفصل بينها وبين الفعل.

ومن تلك الحروف أيضًا سوف يَفْعَلُ؛ لأنَّها بمنزلة السين التي في قولك سيفعَلُ. وإنّما تدخل هذه السين على الأفعال، وإنّما هي إثباتٌ لقوله لن يفعَلَ، فأشبهتها في أن لا يفصل بينها وبين الفعل.

ومن تلك الحروف: ربَّما وقلَّما وأشباهُهُمَا، جعلوا رُبَّ مع ما بمنزلة كلمة واحدة، وهيئوها ليذكر بعدها الفعل، لأنهم لم يكن لهم سبيلٌ إلى (رُبَّ يقولُ)، ولا إلى (قَلَّ يقولُ)، فألحقوهما ما وأخلصوهما للفعل».[2]

فهو يوجب في هذين النصين الأنماط الآتية:

---

(١) الكتاب :١/ ٩٨.

(٢) السابق :٣/ ١١٤-١١٥.

النمط الأوَّل: قد + فعل + فاعل+ مفعول.

مثل له بمثالٍ واحدٍ: قد + فَعَلَ + ضمير مستتر(هو) +....

النمط الثاني: سوف + فعل + فاعل + مفعول.

مثل له بمثالٍ واحدٍ: سوف + يفعَلُ + ضمير مستتر(هو) +....

وقد مثل للنمطين الممتنعين المقابلين لهذين النمطين؛ حيث قال: «ولو قلتَ: سوفَ زيدًا أضربُ لم يحسنُ، أو قد زيدًا لقيتُ لم يحسنُ، **لأنها إنّما وضعت للأفعال**».[١]

يقصد بذلك أنَّ الترتيب الصحيح والواجب لهذين المثالين هو:

سوفَ + أضربُ + ضمير مستتر(أنا) + زيدًا.

و قد + لقيْ + تُ + زيدًا.

ويعلل وجوب هذين النمطين بأنَّ قد وسوف إنَّما يختصَّان بالدخول على الأفعال، وقد أشبهتْ (قد) (لَمَّا) في هذا الاختصاص، ولذلك لا يفصل بينها وبين الفعل كما لا يفصل بين (لَمَّا) وبين الفعل. كما أشبهتْ (سوف) (السين) فلم يفصل بينها وبين الفعل.

النمط الثالث: السين + فعل + فاعل.

مثل له بمثالٍ واحدٍ: سـ + يفعلُ + ضمير مستتر(هو).

ويعلل وجوب هذا النمط بأنَّ (السين) تختص بالدخول على الأفعال، وأنَّها لَمَّا كانت إثباتًا لقوله (لن يفعَلَ)؛ أشبهتْ (لن) في عدم الفصل بينها وبين الفعل.

ونلحظ أنَّ علة وجوب هذه الأنماط الثلاثة السابقة عند سيبويه علة قياسيَّة؛ فقد قاس الحروف المختصة بالأفعال غير العاملة فيها (قد وسوف والسين) على الحروف المختصة بالأفعال العاملة فيها (لَمَّا ولَنْ).

النمط الرابع: رُبَّما + فعل + فاعل.

(١) السابق :١ / ٩٨.

النمط الخامس: قلَّما + فعل + فاعل.

ولم يمثل لهما وإنَّما اكتفى بقوله: (فألحقوهما (أي رُبَّ وقَلَّ) ما وأخلصوهما للفعل). وذلك بعد أن أوضح أنه لا يجوز (رُبَّ يقولُ) ولا (قَلَّ يقولُ).

يقصد بذلك أن الواجب أن يقال: رُبَّما + يقولُ + ضمير مستتر(هو).

و قلَّما + يقولُ + ضمير مستتر(هو).

ويعلل وجوب هذين النمطين بالاستعمال اللغوي عند العرب؛ فإنَّ العرب إذا أرادوا أن يستعملوا (ربَّ أو قَلَّ) مع (الأفعال) فإنَّما يلحقون بهما (ما) ويجعلون (ربَّما) و(قَلَّما) كالكلمة الواحدة ثم يخلصونهما للفعل، شأنهما شأن الحروف المختصة بالدخول على الأفعال غير العاملة فيها.

يقول الدكتور محمود ياقوت عن تراكيب الجملة الفعلية عند سيبويه وآراء سيبويه حولها: «ومن ذلك رأيه حول (سوف) و(قد) وأنَّهما يخصَّان الأفعال، ولذلك لو قلت: سوف زيدًا أضربُ، قد زيدًا لقيتُ، لم يحسن ولم يجز لأنَّها إنَّما وضعتْ للأفعال. ولكل من التركيبين أصلٌ صحيحٌ نحويًّا، يطَّردُ مع قواعد النحاةُ: سوفَ أضربُ زيدًا، قد لقيتُ زيدًا».[1]

ويعلق أحد الباحثين على نص سيبويه الثاني قائلاً: «وبناءً على مقياس الحسن والقبح وجريان التراكيب على ما استنَّته العرب في كلامها، يضع سيبويه ضابطًا لتقديم الأفعال والأسماء وتأخيرها بعد الحروف، إذ إنَّ ثَمةَ حروفًا في العربية مختصة بالأفعال، وحروفًا مختصة بالأسماء،...، وذلك انطلاقًا من مقولة (أصل الوضع) التي أقرها النحاة».[2]

فإنه يبرز الجانب الوصفي عند سيبويه في هذا النص خلال حديثه عن وجوب إيلاء الفعل لـ (رُبَّما) ولـ (قلَّما)؛ إذ إنَّه يرجع علة ذلك - كما ذكر - إلى الاستعمال اللغوي عند العرب لهذين التركيبين، واهتمامه بالاستعمال اللغوي يلتقي مع ما نادى به أصحاب المنهج اللغوي الوصفي حديثًا.

---

(١) التراكيب غير الصحيحة نحويًّا في (الكتاب) لسيبويه (١٩٨٨م) : ١١٩.
(٢) الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي : ٤٨.

٢٥- تقديم الفعل على الاسم (الفاعل أو المفعول) بعد (كَمَا):

يقول سيبويه: «وسألتُ الخليل عن قول العرب: انتظرني كَمَا آتِيكَ، وارقُبْني كما أَلْحَقُكَ، فزعم أنَّ ما والكاف جُعِلتا بمنزلة حرف واحد، وصُيِّرتْ للفعل كما صُيِّرَتْ للفعل رُبَّما، والمعنى لعلِّي آتِيكَ؛ فمن ثم لم ينصبوا به الفعل، كما لم ينصبوا برُبَّما.

قال رُؤْبة: * لا تَشْتُمْ النَّاسَ كَمَا لا تُشْتَمُ *(*)

وقال أبو النَّجْمِ: قُلْتُ لِشَيْبَانَ ادْنُ مِنْ لِقَائِهْ كَمَا تُغَدِّي النَّاسَ مِنْ شِوَائِهْ(**)».(١)

فسيبويه يوجب هنا نمط: كَمَا + فعل + فاعل + مفعول.

ويستشهد له بقول العرب: انتظرني كَمَا + آتِي + ضمير مستتر(أنا) + كَ.

و ارقبني كَمَا + أَلحقُ + ضمير مستتر(أنا) + كَ.

كما يستشهد لهذا النمط ببيتين؛ الأوَّل لرُؤبة: كما+لا+ تُشْتَمُ+ ضمير مستتر(أنتَ).

ويلاحظ أن هذا البيت أتى على صورةٍ شبيهةٍ بالصورة الأصلية للنمط:

كما + لا (نافية) + فعل + نائب فاعل.

والبيت الثاني لأبي النجم: كما + تُغَدِّي + ضمير مستتر(أنتَ) + النَّاسَ.

ويعلل سيبويه نقلاً عن أستاذه الخليل وجوب هذا النمط بأن (كما) وهي بمعنى (لعل) اختصت بالدخول على الفعل، كما اختصت بذلك (رُبَّما)، وكما شُبهتْ بها في عدم نصب الفعل المضارع بعدها.

ويوضح أبو علي الفارسي عدم نصب (كما) -وهي بمعنى لعلِّي- الفعل المضارع بعدها؛ قائلا: «لو لم يجعل (كَمَا) بمنزلة (لعلِّ) ولم يجعل (ما) كافة لوجَبَ إذا وقع بعدها الفعل أن

(*) ملحقات ديوان رؤبة: ١٨٣. وهو من الأرجاز. أي: لا تشتم الناسَ لعلَّك لا تُشتَمُ إن لم تشتمهم. انظر: تحصيل عين الذهب: ٤٢٤، والنكت: ٢/ ٧٦٠، والإنصاف: ٢/ ٥٩١.

(**) من الأرجاز. يقول هذا لابنه شَيْبان، يأمره باتِّباع ظليم من النَّعام والدُّنُوِّ منه لعلَّه يصيدُه فيُطعِمُ أصحابَه من شِوائِه. انظر: تحصيل عين الذهب: ٤٢٤، والتعليقة: برواية (كما تُغَدِّي القومَ من شِوَائهْ): ٢/ ٢٢٦، والنكت ٢/ ٧٦١، والإنصاف: ٢/ ٥٩١، وخزانة الأدب: ٨/ ٥٠١.

(١) الكتاب: ٣/ ١١٦.

ينصبَ بإضمار (أنْ)، لأنّ (ما) يدخل على الأفعال، ألا ترى أنَّ اللام في قولك: جئتُ لتقومَ لمّا كانت عاملة في الاسم فوقع الفِعْلُ بعدها نصبٌ، فأضمَرَ (أنْ) ليكون مع الفعل في تأويل اسم». (١)

ويشرح الشنتمري الشاهد في قول رؤبة: «الشاهد فيه وقوع الفعل بعد (كَما) لأنها كاف التشبيه وُصلت بـ (ما) وهُيِّئت لوقوع الفعل بعدها كما فُعِلَ بـ (رُبَّما)». (٢)

كما يبين الشنتمري الشاهد في قول أبي النجم أنه: وقوع الفعل(تُغَدِّي) بعد (كما). (٣)

ويلاحظ في هذا النمط أنَّ العلة في وجوبه عند سيبويه ترجع إلى أمرين:

أوَّلا: اختصاص دخول الحرف(كما) -المكون من كاف التشبيه موصولة بـ (ما)- على الفعل دون الاسم.

ثانيًا: أنّها لّما أشبهت (رُبَّما) في عدم نصب الفعل، جرت مجراها في الاختصاص بالدخول على الفعل.

د - الوجوب في أنماط أخرى من الجملة الفعلية:

٢٦- تقديم المفعول به (ضمير متصل) على الحشو (الجار والمجرور أو الظرف):

يقول سيبويه: «**واعلم أنّه قبيحٌ أن تقول: رأيتُ فيها إيَّاكَ، ورأيتُ اليومَ إيَّاه، من قبل أنّك قد تجدُ الإضمارَ الذي هو سوى إيّا، وهو الكاف التي في رأيتُكَ فيها، والهاء التي في رأيتُهُ اليومَ، فلمّا قدروا على هذا الإضمار بعد الفعل ولم ينقض معنى ما أرادوا لو تكلموا بإيّاكَ، استغنوا بهذا عن إيّاكَ وإيّاهُ**». (٤)

في هذا النص يوجب سيبويه نمط:

فعل + فاعل (ضمير متصل) + مفعول (ضمير متصل) + الحشو (الجار والمجرور أو الظرف).

(١) التعليقة: ٢/ ٢٢٥، وانظر: النكت: ٢/ ٧٦٠.
(٢) تحصيل عين الذهب: ٤٢٤.
(٣) السابق: الصفحة نفسها.
(٤) الكتاب: ٢/ ٣٦١.

ويمثل له بمثالين؛ الأوَّل به جار ومجرور: رَأَيـ + تُ + كَ + فيها.

والثاني به ظرف: رَأَيـ + تُ + هُ + اليومَ.

ويعلل وجوب هذا النمط، بأنَّ العرب إذا أرادوا هذا المعنى استعملوا الضمير المتصل قبل الجار والمجرور أو الظرف، واستغنوا به عن الضمير المنفصل الواقع بعد الجار والمجرور أو الظرف؛ أي أنَّ العلة في ذلك ترجع إلى الاستعمال اللغوي عند العرب لهذا التركيب على هذا الترتيب دون سواه.

ويتضح من هذه العلة وغيرها من العلل الكثيرة التي ترجع إلى الاستعمال اللغوي، أنَّ سيبويه لا يوغل وراء تفسير الظواهر إذ لم تكن لديه مادة تسند رأيه بل يميل فيها إلى الاستعمال، وكثرة الاستعمال هذه تكاد تكون المقياس الأغلب الذي يقوم عليه التعليل في كثير من الظواهر.[(١)]

وهذا الاهتمام بالاستعمال اللغوي يمثل الجانب الوصفي عند سيبويه بوضوح.

ثالثًا: وجوب التقديم أو التأخير في الأساليب النحوية:

أ - الوجوب في أسلوب الاستفهام:

٢٧ - تقديم الفعل على الاسم(الفاعل أوالمفعول) بعد(حرف الاستفهام):

يقول سيبويه: «**وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلَّا الفعل إلَّا أنَّهم قد توسعوا فيها فابتدءوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك. ألا ترى أنَّهم يقولون: هل زيدٌ منطلقٌ، وهل زيدٌ في الدَّار، وكيف زيدٌ آخذٌ. فإن قلت: هل زيدًا رأيتَ وهل زيدٌ ذهبَ قبحَ ولم يجز إلا في الشعر، لأنَّه لمَّا اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل**».[(٢)]

ويقول في (باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل): «**واعلم أنَّه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام نحو هل وكيف ومَنْ اسمٌ وفعلٌ، كان الفعل بأن يَلِيَ حرف الاستفهام أَوْلَى؛ لأنَّها عندهم في الأصل من الحروف التي يذكر بعدها الفعل. وقد بُيِّنَ حالهنَّ فيما**

(١) انظر: النحو العربي والدرس الحديث: ٥٦، ٨٢.
(٢) الكتاب: ١/ ٩٨-٩٩.

مضى». [١]

فسيبويه في هذين النصين يوجب تقديم الفعل على الاسم - سواءٌ أ كان فاعلاً أم مفعولاً - بعد حرف الاستفهام وذلك إذا اجتمع بعده اسمٌ وفعلٌ.

فهو يقرر وجوب نمط: حرف استفهام + فعل + فاعل + مفعول؟

ولم يمثل له، وإنَّما اكتفى بالتمثيل للنمط الممتنع المقابل له بمثالين هما:

* هل زيدًا رأيتَ؟ ، و* هل زيدٌ ذهبَ؟

والترتيب الصحيح لهما: هل + رأيـ + تَ + زيدًا؟

و هل + ذهبَ + زيدٌ؟

ويعلل وجوب هذا النمط بأنَّ الأصل في الاستفهام هو السؤال عن الفعل أي عن الحدث نفسه لا عن محدِث الحدث أو الواقع عليه الحدث؛ ولذلك يجب إذا اجتمع اسم وفعل بعد حرف الاستفهام أن يتقدم الفعل على الاسم.

يوضح هذا (الأصل في الاستفهام) الشنتمري قائلاً: «إنَّ الاستفهام في الحقيقة إنَّما هو عن الفعل لا عن الاسم لأنَّ الشك فيه، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ: أزيدًا ضربتَهُ؟ فإنَّما تشكُّ في الضرب الواقع به ولستَ تشكُّ في ذات زيدٍ، فلمَّا كان حرف الاستفهام إنَّما دخل من أجل الفعل كان أولى أن يليه ما دخل من أجله». [٢]

وثمة التقاء واضحٌ في نصي سيبويه مع ما قاله أصحاب النحو التحويلي عن الأصلية والفرعية أو عن البنية العميقة Deep structure والبنية السطحية Surface structure؛ فسيبويه يؤكد في النصين على أنَّ (الأصل) في تركيب الاستفهام أن يلي حرف الاستفهام الفعل ولا يجوز أن يتحول هذا التركيب إلى أن يَلِيَ حرف الاستفهام الاسم إلَّا مع ألف الاستفهام أو في لغة الشعر؛ فالبنية العميقة عنده لهذا التركيب: حرف استفهام + فعل + فاعل + مفعول؟

(١) السابق: ٣/ ١١٥.
(٢) النكت: ١/ ٢٢٩، وانظر: المقتضب: ٢/ ٧٢-٧٣.

وهي تمثل أصل التركيب، وتحويلها إلى بنية سطحية فرعية:

* حرف استفهام + مفعول + فعل + فاعل؟ (مثلاً)

غير جائز إلا مع ألف الاستفهام أو في لغة الشعر.

يقول الدكتور عبده الراجحي: «إنَّ المنهج التحويلي رأى أنَّ قضية الأصلية والفرعية قضية أساسية في فَهم (البنية العميقة) وتحولها إلى بنية السطح». (١)

ويقول أحد الباحثين: «قد تتصل الصحة، أحيانًا، بالأصلية أو الأصل المقدَّر، فقد ترجع صحة التركيب إلى كون أصله كذا، وقد ترجع عدم صحته، كذلك، إلى أن أصله المقدر كذا، بحيث لا يمكن إجراء التغيير في هذا التركيب». (٢)

٢٨- تأخير الفعل عن (أيِّهم) الاستفهامية (الواقعة مفعولة للفعل):

٢٩- تقديم الفعل على الاسم بعد (أيِّهم) الاستفهامية:

يقول سيبويه: «وسألته عن أيِّهم، لِمَ لَمْ يقولوا: أيَّهم مررتَ به؟ فقال: لأنَّ أيَّهم هو حرف الاستفهام، لا تدخل عليه الألف وإنَّما تركتْ الألف استغناءً فصارتْ بمنزلة الابتداء. **ألا ترى أنَّ حدَّ الكلام أن تأخَّرَ الفعل فتقول: أيَّهم رأيتَ؟**، كما تفعَلُ ذلك بالألف، فهي نفسها بمنزلة الابتداء.

وإن قلتَ: **أيُّهم زيدًا ضَرَبَ؟** قَبُحَ، كما يقبح في متى ونحوها، وصار **أن يليها الفعل هو الأصل**، لأنها من حروف الاستفهام، ولا يحتاج إلى الألف، فصارت كأين.

وكذلك مَنْ وما، لأنهما يجريان معها ولا يفارقانها. تقول: مَنْ أَمَةَ الله ضربَها، وما أَمَةَ الله أتاها، نَصْبٌ في كُلِّ ذا، **لأنها أن تلي هذه الحروف الفعل أوْلى**، كما أنه لو اضطرَّ شاعِرٌ في متى وأخواتها نصب، فقال: متى زيدًا رأيتَهُ». (٣)

فهو في هذا النص يوجب تأخير الفعل عن (أيِّهم) الاستفهامية وهي مفعولة للفعل؛ أي

(١) النحو العربي والدرس الحديث: ١٤٤.
(٢) نظام ترتيب الكلام في الجملة العربية في ضوء النظرية التحويلية: ٧٣.
(٣) الكتاب: ١/ ١٢٦-١٢٧.

يوجب تصدُّرها. كما يوجب فيه أيضًا تقديم الفعل على الاسم بعد (أيّهم) الاستفهامية؛ شأنها في ذلك شأن حروف الاستفهام (متى، وأين، ومن، وما)، التي يوجب فيها كذلك تقديم الفعل بعدها؛ وهو يؤكد هنا ما قاله في النصين السابقين.

وبذلك فإنَّه يقرر وجوب الأنماط الآتية:

النمط الأوَّل: أيّهم الاستفهامية (مفعولة) + فعل + فاعل؟

ويمثل له بمثال واحد: أيّهم + رأيـ + تَ؟

النمط الثاني: أيُّهم + فعل + فاعل + مفعول؟

ولم يمثل له ؛ وإنَّما اكتفى بالتمثيل للنمط الممتنع المقابل له فقال: (إن قلتَ: أيُّهم زيدًا ضربَ قَبُحَ). ويقصد بذلك أنَّ الترتيب الصحيح لعناصر هذا التركيب هي:

أيُّهم + ضربَ + ضمير مستتر(هو) + زيدًا؟

النمط الثالث: حرف استفهام (متى أو أين أومن أو ما)+ فعل+ فاعل + مفعول؟

ومثل له بمثالين مضمرٌ فيهما الفعل؛ وهما:

من + فعل مضمر تقديره (ضربَ) + فاعل ضمير مستتر+ أَمَةَ الله ضربَها؟

و ما + فعل مضمر تقديره (أتى) + فاعل ضمير مستتر + أَمَةَ الله أتاها؟

وهذا النمط هو هو النمط الواجب رقم(٢٧)؛ حرف استفهام+فعل+ فاعل+مفعول؟

ولذلك لم نجعله هنا نمطًا مستقلاً.

ويعلل وجوب النمط الأوَّل بأنَّ (أيّهم) هو حرف الاستفهام ولذلك له الصدارة كسائر حروف الاستفهام؛ فقد قال: (صارت بمنزلة الابتداء) أي لها الصدارة.

ويعلل وجوب النمط الثاني؛ بقوله: (لأنَّها من حروف الاستفهام) أي يجب أن يتقدم الفعل على الاسم بعد (أيُّهم) لذلك، فاكتفى بقوله هذا مشيرًا إلى أنَّ حروف الاستفهام كلَّها- ومنها (أيّ) - إنَّما يستفهم بها عن الفعل- كما ذكر سابقًا- ولذلك يجب أن يليها.

ويفسر السيرافي قول سيبويه عن هذا النمط: «يعني: أنَّ الاختيار أن تقول: (أيُّهم ضربَ زيدًا؟)، و(متى ضَرَبَ زيدٌ عمرًا؟) وذلك أنَّك إذا قلت (أيُّهم) فقد جئت باسم الاستفهام، وحصل فالواجب أن تأتي بالفعل بعده، وصار تقدُّم (أيّ)، كتقدُّم الألف في اختيار الفعل بعده».(١)

والعلة التي ذكرها سيبويه لوجوب النمط الثالث هي هي علة النمط الثاني.

يفسر ذلك السيرافي: «يعني: حكمها كحكم (أيّ)؛ لأنهما يجريان مع (أيّ)، ولا يفارقانها في الاستفهام والجزاء، فإذا قلت: (من أمَةَ الله ضربَها؟)، فالاختيار أن تنصب (أمَةَ الله) بإضمار فعل، وكذلك: (ما أمةَ الله أتاها؟)، كأنكَ قلت: (من ضربَ أمةَ الله ضربَها؟)، و(ما أتى أمةَ الله أتاها؟)؛ لأنَّ (مَنْ) و(ما) لَمَّا تقدَّمتا صارتا بمنزلة ألف الاستفهام وهي بالفعل أولى».(٢)

وقد تناول الدكتور حماسة عبد اللطيف مقولة (الاستفهام له الصدارة) التي قالها النحاة القدامى، مبيِّنًا التشابه بينها وبين نظيرها عند التحويليين من خلال مفهوم الأثر Trace الذي ورد في (النظرية النموذجية الموسعة) عندهم؛ «ويعرف تشومسكي الأثر (أ) بأنَّه عنصر معدوم من الوجهة الصوتية غير أنَّه يشير إلى الموقع الأصلي الذي كان يحتله في البنية العميقة عنصر معين كان قد تم حذفه أو إزاحته بواسطة تحويل معين، ومثاله: رأيتُ زيدًا – من رأيتَ (أ)؟... العلاقة بين (من) والفعل رأيتَ هي علاقة (فعل / موضوع).

رأيتُ زيدًا

فعل فاعل موضوع

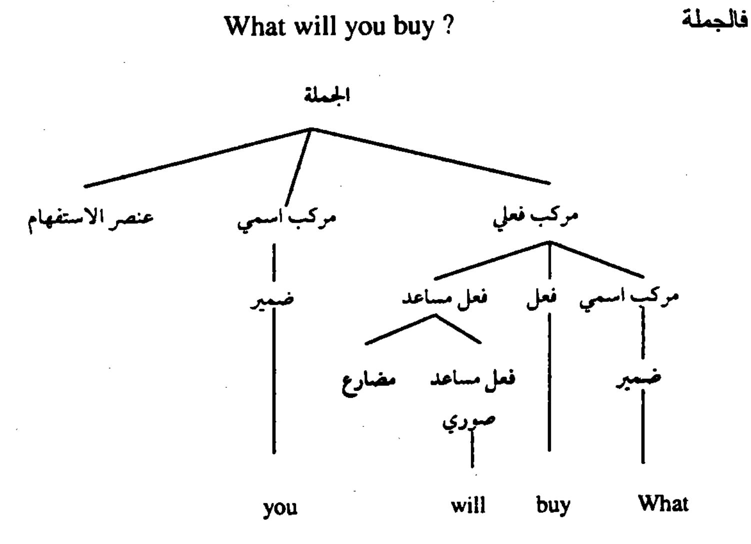
فموضوع الرؤية هو زيدٌ، وتستمر هذه العلاقة (فعل / موضوع) قائمة في حالة تقديم الموضوع (المفعول به) بتأثير التحويل إلى الجملة الاستفهامية».(٣)

ويعبر عن ذلك الدكتور صبري السيد بالأشكال الشجرية من خلال عرضه فكر

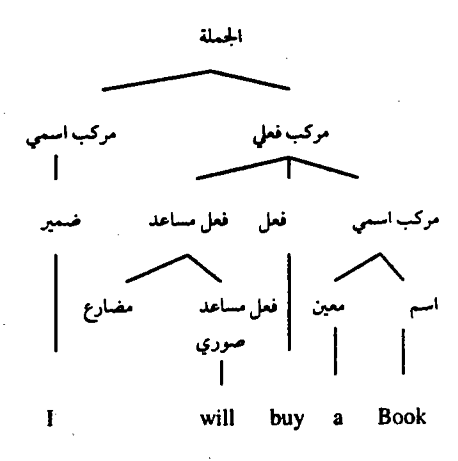
(١) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٢٥٢-٢٥٣.
(٢) السابق: ٣/ ٢٥٣.
(٣) النحو والدلالة: ١٤٥، وانظر: المعرفة اللغوية. (ترجمة: محمد فتيح): ١٤١-١٤٣.

تشومسكي عن تحويل (Wh. questions) الاستفهام (.Wh)؛ الذي يحرك الزمن والفعل المساعد الأوَّل أو (be) إلى صدر المركب الاسمي الفاعل، وعندئذ تحرك الكلمة الاستفهامية إلى صدر الجملة؛ «الكلمة الاستفهامية تمثل نوع المعلومات التي نبحث عنها. والوظيفة النحوية للكلمة في التركيب العميق للسؤال هي نفسها وظيفة الكلمة في تركيب الإجابة؛

فالجملة What will you buy ?



نجيب عنها بقولنا مثلا : I will buy a book .



ومعرفة هذه الحقيقة تمكننا من تقرير الوظيفة التي يمكن أن تؤديها الكلمة الاستفهامية. ففي الجملة السابقة تمثل كلمة (What) المركب الاسمي المفعول».[(١)]

ممَّا سبق يتضح التقاء ما قاله سيبويه من أنَّ (حدَّ الكلام أن تؤخِّرَ الفعل فتقول: أيَّهم رأيتَ؟) مع ما قاله تشومسكي حديثًا.

٣٠- تأخير المفعول عن(أنْ) والفعل المنصوب بعد(همزة الاستفهام):

يقول سيبويه: «وتقول: **أَأَنْ تَلِدَ ناقَتُكَ ذَكَرًا أَحَبُّ إليكَ أم أنثى، لأنَّك حملته على الفعل الذي هو صلة أنْ، فصار في صلته،** فصار كقولك: الذي رأيتُ أخاه زيدٌ. ولا يجوز أن تبتدئَ بالأخِ قبل الذي وتُعمِل فيه رأيتُ أخاه زيدٌ. فكذلك لا يجوز النصب في قولك: أ ذكرٌ أن تَلِدَ ناقَتُكَ أحَبُّ إليكَ أم أنثى. وذلك أنَّك لو قلتَ: أخاه الذي رأيتُ زيدٌ، لم يجز، وأنتَ تريد: الذي رأيتُ أخاه زيدٌ».[(٢)]

في هذا النص يوجب سيبوبه تأخير مفعول الفعل المنصوب بعد (أنْ) المصدرية عن أنْ والفعل. كما يوجب تأخير مفعول الفعل الواقع صلة الذي عن هذا الفعل، وهذا الحكم الأخير قد تُنُولَ خلال الحديث عن الأنماط الواجبة في الجملة الاسمية.

فهو يقرر وجوب نمط:

ألف الاستفهام + (أنْ) المصدريَّة + الفعل المنصوب + فاعل + مفعول +...؟

ومثل له بمثال واحد: أ + أنْ + تَلِدَ + ناقَتُكَ + ذكرًا + أحبُّ إليكَ أم أنثي؟

ويعلل وجوب تأخير المفعول هنا، بأنَّه معمولٌ للفعل الواقع صلة لـ (أنْ) المصدرية ولا يكون المفعول إلَّا مؤخَّرًا لأن ما بعد (أنْ) لا يعمل فيما قبلها، ويشبِّهُهَا في ذلك بالاسم الموصول (الذي) وصلته التي لا تعمل فيما قبل الموصول.

ويفسر السيرافي هذا النص قائلاً: «يعني: أنَّ(ذكرًا) إذا كان بعد (أن) وقع عليه (تلد)، فنصبه كما ينصب الفعل الذي في صلته (الذي) الاسم الذي بعده كقولك: (الذي رأيتُ أخاه

---

(١) تشومسكي فكره اللغوي وآراء النقاد فيه: ٢٢٧- ٢٢٨.

(٢) الكتاب: ١ / ١٣١-١٣٢.

زيدٌ)، وإن قدَّمتَ ذلك الاسم على (الذي)، لم يجز ؛ لأنّه لا يجوز أن تقول: (زيدٌ أخاه الذي رأيتُ)، كما جاز (زيدٌ الذي رأيتُ أخاهُ)، فكذلك لا يجوز (أذكرًا أنْ تلدَ ناقتُكَ؟) كما جاز (أنْ تلدَ ناقتُكَ ذكرًا)».(١)

فسيبويه يقيس وجوب تأخير مفعول الفعل الواقع صلة (أنْ المصدرية) عن الفعل على وجوب تأخير مفعول صلة (الذي) عن هذه الصلة؛ وذلك لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول. وقد ذُكِرَ ذلك.

وثمة نقطة التقاءٍ بين ما قاله سيبويه في هذا النص والنحو التحويلي، فسيبويه يتحدث عن إمكانية إنتاج جملة صحيحة (أأنْ تلدَ ناقتُكَ ذكرًا؟) وعدم إمكانية إنتاج جملة غير صحيحة (* أذكرًا أن تلدَ ناقتُكَ؟)، وهذا يلتقي مع فكرة (التوليد Generative) عند التحويليين التي «تبيح للمتكلم أن ينتج جملاً على نمط:

John saw Mary.
I like ice-cream.

ولكن لا ينتج جملاً على نمط: Saw John Mary * .

. * Like ice-cream I

لأن هذا النمط فيه خروج على نظام ترتيب الكلام في الإنجليزية».(٢)

ويوضح بيكر أن الشرط الأساسي ليصبح النحو مقنعًا، هو أنه يولد الجمل الصحيحة فقط، ولا يولد الجمل غير الصحيحة.(٣)

٣١- تقديم كم الاستفهامية في أوّل الجملة:

يقول سيبويه في (باب كم): «وزعم أنَّ كم درهمًا لكَ أقوى من كم لكَ درهمًا وإن كانت عربية جيدة. وذلك أنَّ قولك العشرون لكَ درهمًا فيها قبحٌ، ولكنها جازت في كم جوازًا حسنًا، لأنّه كأنَّه صار عوضًا من التمكن في الكلام، لأنّها لا تكون إلّا مبتدأةً ولا تؤخَّر فاعلةً

(١) شرح كتاب سيبويه : ٣/ ٢٧٠.
(٢) التراكيب غير الصحيحة نحويًا في (الكتاب) لسيبويه (٢٠٠٢م) :١٦٩-١٧٠.
15 ،. PP. 8،(3) Introduction to Generative Transformational Syntax

ولا مفعولةً. لا تقول: رأيتَ كم رجلاً، وإنَّما تقول: كم رأيتَ رجلاً. وتقول: كم رجلٍ أتاني، ولا تقول: أتاني كم رجلٍ». [١]

في هذا النص يوجب سيبويه تقديم (كم) في صدر الجملة سواءٌ أ كانت استفهاميةً أم خبريةً. والذي يعنينا هنا هو تصدرها وهي استفهامية؛ إذ إنَّ الحديث هنا عن الأنماط الواجبة في أسلوب الاستفهام.

فهو يقرر وجوب نمط:

كم استفهامية (مفعولة) + فعل + فاعل + تمييز (كم الاستفهامية)؟

والوجوب هنا لتصدر (كم) لا لموقع تمييز (كم الاستفهامية)؛ فإنَّ هذا التمييز يجوز تأخُّره كما في النمط ويجوز أيضًا تقدُّمه بعد كم الاستفهامية؛ وسيأتي الحديث عن ذلك في فصل الجواز. ويمثل لهذا النمط بمثالٍ واحد: كم+ رأيـ + تَ + رجلاً؟

ولم يعلل ذلك، وإنَّما اكتفى بقوله: (لأنَّها لا تكون إلَّا مبتدأةً).

ويقصد بذلك أنَّها إذا كانت استفهامية فلها صدر الجملة كأسماء الاستفهام، وإذا كانت خبريةً فلها صدر الجملة أيضًا؛ وقد ذُكرَ ذلك في النمط الواجب رقم(٨).

يقول الدكتور محمود ياقوت خلال شرحه لجمل سيبويه: «(كم رأيتَ رجلاً؟) من قواعد استعمال (كم) في الجملة العربية أنَّها لا تكون إلا مبتدأةً، ولا تؤخَّر فاعلةً ولا مفعولةً؛ لذلك قُدِّمت في تلك الجملة، ولا تقول: رأيتَ كم رجلاً». [٢]

وعن علاقة الرتبة المحفوظة بالأدوات – كـ (كم) الاستفهامية التي تلزم الصدر لدلالتها على معنى الاستفهام – يقول الدكتور فخر الدين قباوة: «والرتبة المحفوظة تلازم التنسيق في التركيب فتبقى مع صويحباتها في مواقع معينة لا تخرج عليها. وأشهر ما يذكر هنا الأدوات، لأنَّها تقوم بوظائف معانٍ نحوية». [٣]

---

(١) الكتاب : ٢ / ١٥٨.

(٢) شرح جمل سيبويه :٢ / ٤٠٢.

(٣) التحليل النحوي ، أصوله وأدلته : ١٧٩.

وثمة نقطة التقاء واضحة بين نص سيبويه والنحو التحويلي؛ فسيبويه يقارن بين تراكيب صحيحة وتراكيب غير صحيحة بقوله: (لا تقول: رأيتَ كم رجلاً، وإنَّما تقول: كم رأيتَ رجلاً. وتقول كم رجلٍ أتاني، ولا تقول: أتاني كم رجلٍ).

وهذا يلتقي مع فكرة الصحيح نحويًّا Grammatical وغير الصحيح نحويًّا Ungrammatical التي ينادي بها أصحاب النحو التحويلي.

٣٢-تقديم عامل الحال (جار ومجرور) على الحال بعد (كم الاستفهامية):

يقول سيبويه في (باب كم): «ولم يُجِزْ يونس والخليل رحمهما الله كم غلمانًا لك، لأنَّك لا تقول: عشرون ثيابًا لك إلَّا على وجه لك مائةٌ بيضًا، وعليك راقودٌ خلًّا. فإن أردتَ هذا المعنى قلتَ: كم لك غلمانًا، ويقبُحُ أن تقول كم غلمانًا لك؛ لأنَّه قبيحٌ أن تقول: عبدُ الله قائمًا فيها، كما قبح أن تقول: قائمًا فيها زيدٌ. وقد فسرنا ذلك في بابه».[١]

فهو في هذا النص يوجب تقديم عامل الحال (جار ومجرور) على الحال بعد (كم الاستفهامية)؛ على نحو النمط:

كم الاستفهامية + جار ومجرور (عامل الحال) + الحال؟

ويمثل له بمثال واحد: كم + لك + غِلْمانًا ؟

ولم يعلل هذا الوجوب، وإنَّما علل امتناع النمط المناظر له[٢] من خلال قياس المثال الممتنع (*كم غلمانًا لك) – الذي لم يجزه يونس والخليل – على الأمثلة الممتنعة (*عشرون ثيابًا لك، و*عبد الله قائمًا فيها، و*قائمًا فيها زيدٌ)؛ حيث يفهم من هذا القياس أنَّ عِلَّة الامتناع ترجع إلى أنَّ العامل في الحال(غلمانًا) هو عاملٌ معنويٌّ ضعيفٌ وهو الاستقرار المتعلق به(لك) والعوامل الضعيفة لا تسمح لمعمولاتها أن تتقدَّم عليها. وبذلك فإنَّ علة وجوب تأخُّر (غلمانًا) على (لك) ضعف العامل الذي يلزم المعمول التأخر عنه.

يقول ابن السرَّاج: «ويقبُح أن تقول: كم غلمانًا لك؟؛ لأنَّ: لك، سبب نصب: غلمان،

---

(١) الكتاب :٢/ ١٥٩.

(٢) انظر : فصل الامتناع ، النمط رقم (٦٧).

ولا يجوز أن يتقدَّم عليها كما لم يجز: زيدٌ قائمًا فيها، وقد بينا: أنَّ العامل إذا كان معنى لم يجز أن يتقدَّم مفعوله عليه». (١)

وذهب أبو علي الفارسي إلى أنَّ (غلمانًا) هنا تمييز؛ حيث قال: أي تجعل غلمانًا (تمييزًا) لـ (لك) فإذا فعلت ذلك لم يجز تقديم (التمييز)». (٢)

بينما ذهب ابن يعيش إلى أن(غلمانًا) حالٌ وليست تمييزًا؛ يقول:«فأمَّا قولهم: كم لك غلمانًا،فكم في موضع مبتدأ ولك الخبر والمميِّز محذوف والتقدير: كم نفسًا لك غلمانًا، أي في خدمتهم،... والعامل في الحال الجار والمجرور النائب عن استقر ونحوه، والصاحب المضمر فيه، ولو قلت: كم غلمانًا لك، لم يجز البتة، لأنك إن جعلته تفسيرًا امتنع لكونه جمعًا، وإن جعلته حالا امتنع لتقدمه على العامل المعنوي وهو لك وكان بمنزلة: زيدٌ قائمًا فيها، لتقدم الحال على العامل المعنوي». (٣)

وأميل إلى رأي ابن يعيش في ذلك. (٤)

وفي ضوء الدراسات اللغوية الحديثة نرى في نص سيبويه عدة أمور:

أولاً: ثمة نقطة التقاءٍ واضحةٍ بين سيبويه والنحو التحويلي؛ حيث قال: (قلت: كم لك غلمانًا، ويقبح أن تقول: كم غلمانًا لك) فالجملة الأولى مقبولة عنده، والجملة الثانية غير مقبولة عنده، وهذا يقابل عند التحويليين الصحيح نحويًا Grammatical وغير الصحيحة نحويًا Ungrammatical.

يقول الدكتور محمود ياقوت: «من القضايا اللغوية التي اهتم بها تشومسكي التفريق بين الأشكال الصحيحة نحويًا، وغير الصحيحة نحويًا، وأوضح الطرق التي يمكن استخدامها للتفريق بين هذه الأشكال». (٥)

ثانيًا: إنَّ تعبير سيبويه (فإن أردت هذا المعنى قلت: كم لك غلمانًا) يدل على تمثل المعنى

(١) الأصول في النحو: ١/ ٣٢٢.
(٢) التعليقة: ١/ ٣٠١.
(٣) شرح المفصل: ٤/ ١٢٩.
(٤) انظر: فصل الامتناع، النمط رقم (٦٧).
(٥) التراكيب غير الصحيحة نحويًا في (الكتاب) لسيبويه (٢٠٠٢م): ١٦٨.

الوظيفي التداولي لبنية هذه الجملة وأنَّ هذا الترتيب هو الذي يحمل هذا المعنى وأنَّ ترتيب (كم غلمانًا لك) لا يحمل هذا المعنى، وهو بذلك يلتقي مع ما قاله أصحاب اللسانيات الوظيفية؛ ولذلك يقول الدكتور أحمد المتوكل: «انطلق اللغويون العرب القدماء انطلاق الفلاسفة واللغويين الوظيفيين المحدثين في دراستهم لظواهر اللغة، من مبدأ أنَّ الوظيفة تحدِّد – جزئيًا على الأقل – البنية».(١)

ثالثًا: من الباحثين من رأى أنَّ سيبويه أحيانًا لا يصرح بالعلة ولكنه قد يشير إلى علة سابقة يقيس عليها ما يريده في هذا الموضع.(٢)

وهذا ما صنعه سيبويه هنا حيث قال بعد أن ذكر الأمثلة التي قاس عليها حكمي الوجوب والامتناع (وقد فسرنا ذلك في بابه) يشير بذلك إلى ما قاله في (باب ما ينتصب لأنه قبيحٌ أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله)(٣)؛ وهو باب من الأبواب التي فَصَّل القول فيها عن الحال.

ب – الوجوب في أسلوب الاستثناء:

٣٣– تأخير (إلاَّ) وما بعدها (المبتدأ) عن الخبر (جار ومجرور)، وذلك بعد (ما الحجازية):

٣٤– تأخير (إلَّا) وما بعدها (اسم أنَّ) عن خبر أنَّ (جار ومجرور)، وذلك بعد (أنَّ):

يقول سيبويه: «**وتقول: ما فيها إلَّا زيدٌ، وما علمتُ أنَّ فيها إلَّا زيدًا. فإنْ قلبته فجعلته يلي أنَّ وما في لغة أهل الحجاز قَبُحَ ولم يجز؛ لأنهما ليسا بفعل فيحتملَ قلبهما كما لم يجز فيهما التقديم والتأخير ولم يجز ما أنت إلَّا ذاهبًا، ولكنَّه لمَّا طال الكلام قوِيَ واحتمل ذلك، كأشياءٍ تجوز في الكلام إذا طال وتزداد حسنًا. وسترى ذلك إن شاء الله، ومنها ما قد مضى**».(٤)

في هذا النص يوجب سيبويه تأخير (إلَّا) وما بعدها (المبتدأ) عن الخبر (الجار والمجرور)

---

(١) اللسانيات الوظيفية : ٤١.
(٢) انظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٣٥٧ .
(٣) الكتاب : ٢/ ١٢٢.
(٤) السابق : ٢/ ٣١٧.

وذلك بعد ما الحجازية. كما يوجب تأخير (إلَّا) وما بعدها (اسم أنَّ) عن خبر أنَّ (جار ومجرور) بعد (أنَّ).

فهو يقرر وجوب النمطين الآتيين:

النمط الأوَّل: ما الحجازية + الخبر (جار ومجرور) + إلَّا + المبتدأ.

ويمثل له بمثال واحد: ما + فيها + إلَّا + زيدٌ.

النمط الثاني: أنَّ + خبرها (جار ومجرور) + إلَّا + اسمها.

ويمثل له بمثال واحد: ما علمتُ أنَّ + فيها + إلَّا + زيدًا.

وعلة وجوب هذين النمطين نلتمسها من علة امتناع النمطين المقابلين لهما والتي صرح بها؛ وهي أنَّ (ما الحجازية) و (أنَّ) ليسا بفعلين فيمكن قلب التركيب معهما، وإنَّما هما حرفان ضعيفان في العمل فلا يقلب معهما التركيب.

وإنَّما وقعت(إلَّا) هنا لاتصال الكلام بالفصل بينها وبين(ما) و(أنَّ) بالجار والمجرور.

يفسر ذلك السيرافي قائلاً:«ولو قلتَ: ما علمتُ أنَّ إلَّا زيدًا فيها، لم يجز، وذلك أنَّ الاستثناء لا يجوز أن يكون في أوَّل الكلام، لا تقول: إلَّا زيدًا قام القومُ. وكذلك لا يجوز الاستثناء بعد حرف يدخل على الجملة ولا يلي الحرف إلَّا». (١)

ويقول الرمَّاني:«وتقول: ما فيها إلَّا زيدٌ، وما علمتُ أنَّ فيها إلَّا زيدًا. ولا يجوز تقديم المستثنى لاجتماع سببين: أحدهما ضعف العامل لأنَّه حرف لا يتصرف، والآخر ضعف ما قام مقام المستثنى منه عن أن يتقدم عليه المستثنى. فلمَّا اجتمع الضعفان لزم طريقة واحدة، ولم يصلح فيه التقديم والتأخير». (٢)

من ذلك يتضح أنَّ هذين النمطين من أنماط أسلوب الاستثناء التي تلزم ترتيبًا معيَّنًا لا يتغير؛ وذلك لأنَّ حرف الاستثناء (إلَّا) لابدَّ أن يقع مفصولاً بينه وبين الحرفين الداخلين على الجملة (ما الحجازية، وأنَّ) بالخبر (الجار والمجرور).

---

(١) شرح السيرافي : هامش الكتاب : ٢ / ٣١٨ ، وانظر : الأصول في النحو : ١ / ٢٩٨ .
(٢) الرُّمَّاني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه : ٣٧٦ .

٣٥- تأخير الفاعل (ضمير منفصل) عن (إلّا) إذا كان الفاعل هو المستثنى وأسلوب الاستثناء ناقص منفي:

٣٦- تأخير المفعول به (ضمير منفصل) عن(إلّا) إذا كان المفعول هو المستثنى وأسلوب الاستثناء ناقص منفي:

يقول سيبويه:«وأمّا: ما أتاني إلّا أنتَ، وما رأيتُ إلّا إياك، فإنّه لا يدخل على هذا؛ من قبل أنّه لو أخّر إلّا كان الكلام محالاً. ولو أسقط إلّا كان الكلام منقلب المعنى وصار الكلام على معنى آخر».[1]

في هذا النص يوجب سيبويه تأخير الفاعل (الضمير المنفصل) عن (إلّا) إذا كان الفاعل هو المستثنى، كما يوجب تأخير المفعول به (الضمير المنفصل) عن (إلّا) إذا كان المفعول به هو المستثنى، وذلك إذا كان أسلوب الاستثناء ناقصًا منفيًا.

فهو يقرر وجوب النمطين الآتيين:

النمط الأوّل:

ما(نافية) + فعل + مفعول(ضمير متصل) + إلّا + فاعل (ضمير منفصل).

ويمثل له بمثال واحد: ما + أتا + ني + إلّا + أنتَ.

النمط الثاني:

ما (نافية) + فعل + فاعل(ضمير متصل) + إلّا + مفعول (ضمير منفصل).

ويمثل له بمثال واحد: ما + رأيـ + تُ + إلّا + إياكَ.

وقد ذكر هذا النص بعد نص منع فيه: (*إنَّ فيها إيَّاك، و *ضربَ زيدٌ إيَّاك)؛ لأنَّ العرب لا تقول ذلك وإنّما تستغني عن الضمير المنفصل بالضمير المتصل؛ فتقول: (إنَّكَ فيها، وضربَكَ زيدٌ). وحتّى لا يتصور أنّه دائما يستغنى عن الضمير المنفصل بالضمير المتصل ذكر المثالين الواجبين:(ما أتاني إلّا أنتَ، وما رأيتُ إلّا إيَّاك)؛ ليوضح أنَّ هناك حالات تستثنى من

---

(١) الكتاب : ٢ / ٣٦١-٣٦٢.

هذه القاعدة؛ كأن يكون الضمير المنفصل محصورًا بعد (إلَّا). وهذا ما يقصده بقوله: (فإنَّه لا يدخل على هذا).

ولم يعلل وجوب هذين النمطين؛ وإنَّما علل امتناع الإتيان بالضمير المتصل وتأخير (إلَّا) بأنَّ الكلام سوف يكون محالاً أي لا معنى له.

وبذلك فإنَّ معنى الجملة لن يتم إلا على هذا الترتيب فهو ترتيبٌ واجبٌ.

ويعلق أبو علي الفارسي على هذا النص قائلاً: «أي لو قلتَ: ما أتيتَنِي إلَّا، لم يصح له معنى، ولو أسقطتَ منه (إلَّا) لانقلب الإيجاب نفيًا».[(١)]

وثمة نقطة التقاء بين ما قاله سيبويه عن علاقة ترتيب عناصر الجملة بالمعنى الذي تؤدِّيه – فقد ذكر في هذا النص أنَّ نقل موقع (إلَّا) إلى آخر جملة الاستثناء يؤدي إلى اختلال المعنى كلية – وما ذكره جون ليونز عن هذه العلاقة قائلاً: «تبديل الكلمات قد يؤثر أو لا يؤثر في معنى الجملة المنتجة:

Last night my friend came home late. هي تساوي تمامًا أو تقريبًا: My friend came home late last night. ولكن Brutus killed Caesar تختلف اختلافًا كليًّا في المعنى عن Caesar killed Brutus. وللوهلة الأولى سوف نعتبر أنَّ كل ترتيب مختلف للكلمات نفسها يكون جملة مختلفة، وعلى أية حال فإنَّ المعنى يتأثر بتبديل الكلمات المكونة».[(٢)]

جـ - الوجوب في أسلوب الشرط:

٣٧- تأخير مفعول فعل الشرط المجزوم عن هذا الفعل:

يقول سيبويه: «**فإذا قلتَ: إنْ تر زيدًا تضربْ، فليس إلَّا هذا**، صار بمنزلة قولك: حين ترى زيدًا يأتيكَ، لأنَّه صار في موضع المضمر حين قلت: زيدٌ حين تضربُه يكون كذا وكذا. ولو جاز أن تجعل زيدًا مبتدأً على هذا الفعل لقلتَ: القتالُ زيدًا حين تأتي، تريدُ: القتالُ حين

---

(١) التعليقة: ٢ / ٨٥.

(٢) New Horizons in linguistics، P. 115، 116.

وانظر: اللغة وعلم اللغة. (ترجمة: مصطفى التوني): ٢١٤ – ٢١٥.

تأتي زيدًا».[١]

فهويوجب هنا نمط: إنْ (حرف شرط) + فعل شرط مجزوم + فاعل + مفعول + فعل جواب شرط مجزوم + فاعل.

ويمثل له بمثال واحد:

إنْ + ترَ + ضمير مستتر(أنتَ) + زيدًا + تضربْ + ضمير مستتر(أنتَ).

ولم يعلل هذا الوجوب وإنَّما قاسه على وجوب تأخير مفعول الفعل الواقع مضافًا إليه الظرف وهو (زيدًا) في (حين ترى زيدًا يأتيك) وحيث إنَّه لا يجوز تقديم زيدًا في هذا على الظرف (حين) فكذلك لا يجوز تقديم (زيدًا) على (إنْ الشرطية) إذا كانت جازمة في اللفظ.

ويوضح ذلك السيرافي قائلا:«قال: (فإذا قلتَ: إنْ ترَ زيدًا تضربْ، فليس إلَّا هذا). يعني: ينصب (زيدًا) بـ (ترى) (وصار بمنزلة قولك: حين ترى زيدًا يأتيكَ). لأنَّ (زيدًا) وقع بعد الفعل فعملَ فيه الفعل، ولم يقع قبل (إنْ) و(حين)، فيمتنع عمل ما بعدهما فيه».[٢]

ويقول أبو علي الفارسي: «أي لا يجوز أن يعمل الفعل الواقع بعد (أنْ) فيما قبله، كما لا يجوز أن يعمل الفعلُ المضاف إليه (حين) ونحوه فيما قبله».[٣]

يتضح من ذلك أنَّ رتبة مفعول فعل الشرط المجزوم عند سيبويه رتبة محفوظة تلزم التأخر عن هذا الفعل؛ لأنَّ حرف الشرط عاملٌ ضعيفٌ يعمل فقط إذا كان معمول شرطه واقعًا بعد فعله.

د - الوجوب في أسلوب القسم:

٣٨ - تقديم (لأَفْعَلَنَّ) في أوَّل جملة جواب القسم:

يقول سيبويه:«وزعم أنَّه لا يحسُنُ في الكلام إنْ تأتِنِي لأفْعَلَنَّ، من قِبَلِ أنَّ لأفْعَلَنَّ تجيءُ مبتدأةً. ألا ترى أنَّ الرجلَ يقول: لأفْعَلَنَّ كذا وكذا،....

---

(١) الكتاب: ١/ ١٣٣.
(٢) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٢٧٥.
(٣) التعليقة: ١/ ١٣٢.

فإنْ قلتَ: لئن تفعلْ لأَفعَلَنَّ قَبُحَ؛ لأنَّ لأَفعَلَنَّ على أوّل الكلام».[١]

في هذا النص يوجب سيبويه تقديم (لأفْعَلَنَّ) في أوَّل جملة جواب القسم؛ على نحو النمط: المقسم به + جملة جواب القسم (لأَفْعَلَنَّ + الفاعل + المفعول).

ويمثل له بمثال واحد:

المقسم به مقدَّر+ لأفْعَلَنَّ + ضمير مستتر(أنا) + كذا وكذا.

وقد ذكر هذا النمط توضيحًا لامتناع وقوع (لأَفْعَلَنَّ) متأخرة في جملة (* إنْ تأتِنِي لأَفعَلَنَّ) ومتأخِّرةً في جملة (* لئن تفعلْ لأَفْعَلَنَّ)؛ فهاتان الجملتان ممتنعتان[٢]؛ لعلتين: أولاهما جزم فعل الشرط في اللفظ دون أن يكون هناك فعل جواب الشرط مجزومًا في اللفظ، والثانية تأخر (لأَفْعَلَنَّ) وهي لها الصدارة.[٣]

ولتوضيح هذه العلة الثانية ذكر حكم وجوب تصدُّرها (من قِبَلِ أنَّ لأَفعَلَنَّ تجيءُ مبتدأةً)، ومثل له بمثالٍ (لأَفْعَلَنَّ كذا وكذا)، وبذلك فقد ذكره عَرَضًا، ولم يقف عنده كثيرًا حتى يعلله.

ويعلق الفارسي على (لأنَّ لأَفعَلَنَّ على أوَّل الكلام) قائلا: «قوله: على أوَّل: أي تقديره أن يقع قبلُ إنَّ ويكون مبتدأً».[٤]

غير أنَّه يجوز أن تقع (لأَفْعَلَنَّ) متأخِّرةً مع الشرط ولكن بشرط أن يكون فعل الشرط غير مجزوم في اللفظ بإنْ؛ كأن يأتي ماضيًا (إنْ أتَيتِني لأَفعَلَنَّ) أو يأتي مجزومًا بلم (إنْ لم تأتِنِي لأَفعَلَنَّ). وذلك: «لأنَّ جواب اليمين يغني عن جواب الشرط ويبطل جزمه ويصير بمنزلة ما ذكر قبله».[٥]

ونلمح في نص سيبويه عبارة (ألا ترى أنَّ الرجلَ يقول:...) التي تدل على أنَّ سيبويه يقرر أنَّ هذا المثال مستعملٌ متداولٌ في اللغة المنطوقة عند العرب، وهذه اللمحة ومضة من ومضات سيبويه الكثيرة التي تعبر عن تمثل الجانب الوصفي عنده.

---

(١) الكتاب: ٣/ ٦٥.
(٢) انظر: فصل الامتناع، النمطين رقم (٧١، ٧٢).
(٣) انظر: شرح السيرافي: هامش الكتاب: ٣/ ٦٥.
(٤) التعليقة: ٢/ ١٨٠.
(٥) شرح السيرافي: هامش الكتاب: ٣/ ٦٥.

رابعًا: وجوب التقديم أو التأخير في مكملات الجملة:

٣٩- تأخير مفعول الفعل المضاف إليه ظرف عن هذا الفعل:

يقول سيبويه: «فإذا قلتَ: إنْ ترَ زيدًا تضربْ، فليس إلّا هذا، صار بمنزلة قولك: حين ترى زيدًا يأتيكَ، لأنّه صار في موضع الضمير حين قلتَ: زيدٌ حينَ تضربُه يكون كذا وكذا. ولو جاز أن تجعل زيدًا مبتدأ على هذا الفعل لقلتَ: القتالُ زيدًا حين تأتي، تريد: القتالُ حين تأتي زيدًا». (١)

فسيبويه في هذا النص يوجب تأخير مفعول الفعل المضاف إليه ظرف عن هذا الفعل؛ على نحو النمط الذي أتى به على صورتين؛ هما:

الصورة الأولى:

ظرف + مضاف إليه (فعل + فاعل) + مفعول + فعل+ فاعل + مفعول.

ويمثل لها بمثال واحد:

حين + ترى + ضمير مستتر(أنتَ) + زيدًا+ يأتيـ + ضمير مستتر(هو)+ كَ.

والصورة الثانية: مبتدأ+ ظرف (خبر) + مضاف إليه(فعل +فاعل) + مفعول.

ويمثل لها بمثال واحد: القتالُ + حين + تأتي + ضمير مستتر(أنتَ) + زيدًا.

وقد ذكر هذا النمط ليقيس عليه النمط الواجب رقم (٣٧) الذي مثل له بمثال (إنْ ترَ زيدًا تضربْ)؛ حيث يقيس وجوب تأخير مفعول فعل الشرط المجزوم عن هذا الفعل على وجوب تأخير مفعول الفعل المضاف إليه ظرف عن هذا الفعل. ولم يصرِّح بعلة وجوب ذلك، غير أنَّ هذا القياس يدلُّ على أنَّ كلاً من (إنْ) و(حين) عاملان ضعيفان لا يسمحان لمعمولي معمولهما أن يتقدَّما عليهما.

ويفسر ذلك السيرافي قائلاً: «قال: (فإذا قلت: إنْ ترَ زيدًا تضربْ، فليس إلّا هذا) يعني: ينصب (زيدًا) بـ (ترى) (وصار بمنزلة قولك: حين ترى زيدًا يأتيكَ)؛ لأنَّ (زيدًا) وقع بعد

---

(١) الكتاب: ١ / ١٣٣.

الفعل فعمل فيه الفعل، ولم يقع قبل (إنْ) و (حين) فيمتنع عمل ما بعدهما فيه.

قال: (ولو جاز أن تحمل (زيدًا) مبتدأ على هذا الفعل لقلتَ:...). يعني: أنَّه لو جاز أن يبتدأ بلفظ (زيد)، فتحمله على الفعل الذي بعد (إنْ)، لجاز أن يبتدأ بلفظه فتحمله على الفعل الذي بعد (حين) فتقول: القتالُ زيدًا حين تأتي، أو: زيدًا حين تأتي القتالُ. تريد: حين تأتي زيدًا القتالُ، وقد بيَّنا فساد هذا، و(إنْ) و(حين) مشتركان في إلَّا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما». (١)

يتضح من ذلك أن رتبة مفعول الفعل المضاف إليه ظرف عند سيبويه رتبة محفوظة تلزم التأخُّر عن هذا الفعل؛ لأنَّ الظرف عامل ضعيف يجبر معموله ومعمول معموله بمواقع ثابتة.

٤٠- تقديم المعطوف عليه على المعطوف بحرف العطف (الفاء):

٤١- تقديم المعطوف عليه على المعطوف بحرف العطف (ثم):

يقول سيبويه: «ومن ذلك قولك: مررتُ بزيدٍ فعمرو، ومررتُ برجلٍ فامرأة. فالفاء أشركتْ بينهما في المرور، وجعلت الأوَّل مبدوءًا به. ومن ذلك: مررتُ برجلٍ ثم امرأة، فالمرور ههنا مروران، وجعلت ثم الأول مبدوءًا به وأشركت بينهما في الجر». (٢)

يوجب سيبويه هنا تقديم المعطوف عليه على المعطوف إذا كان حرف العطف (الفاء) أو (ثم)؛ على نحو النمطين الآتيين:

النمط الأوَّل: فعل + فاعل + حرف جر + اسم مجرور (معطوف عليه) + حرف عطف (الفاء)+ معطوف.

ويمثل له بمثالين: مرزْ + تُ + بـ + زيدٍ + فـ + عمرٍو.

و مرزْ + تُ + بِـ + رجلٍ + فـ + امرأةٍ.

النمط الثاني: فعل + فاعل + حرف جر + اسم مجرور (معطوف عليه)

---

(١) شرح كتاب سيبويه :٣/ ٢٧٥- ٢٧٦ ، وانظر : التعليقة :١/ ١٣٢.
(٢) الكتاب : ١ / ٤٣٨ .

+ حرف العطف (ثم) + معطوف.

ويمثل له بمثال واحد: مررْ + تُ + بِـ + رجلٍ + ثم + امرأةٍ.

يذكر سيبويه في هذا النص أنَّ من حروف العطف (الفاء) وهي تشرك بين المعطوف والمعطوف عليه في وقوع الحدث عليهما،غير أنها ترتب هذا الوقوع؛ ففي المثالين المرور واحدٌ وقد وقع على (زيدٍ أو رجلٍ) وبعده وقع على(عمرٍو أو امرأةٍ).

كما يقول سيبويه في موضع آخر عن (الفاء): «هي تضُمُّ الشيءَ إلى الشيءِ كما فعلت الواو، غير أنَّها تجعل ذلك متسقًا بعضه في إثْر بعض».(١)

فمن حيث اللفظ: الاسم المذكور أولاً (المعطوف عليه) يجب أن يبدأ به والمذكور بعد الفاء (المعطوف) يجب أن يؤخر لدلالة ذلك على المعنى المذكور، وإذا تغير الترتيب في اللفظ تغير ترتيب وقوع الحدث عليهما.

ثم يذكر أنَّ من حروف العطف أيضًا (ثُمَّ) وهي تشرك المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الإعرابي فقط دون وقوع الحدث؛ فإنها تجعل الحدث حدثين أحدهما وقع على المعطوف عليه أولاً، والآخر وقع على المعطوف ثانيًا؛ ففي المثال: (المرور ههنا مروران).

وكذلك هنا من حيث اللفظ: الاسم المذكور أوَّلاً (المعطوف عليه) يجب أن يبدأ به والمذكور بعد (ثم) (المعطوف) يجب أن يؤخر لدلالة ذلك على المعنى المذكور، وإذا تغير الترتيب في اللفظ تغير ترتيب وقوع الحدثين عليهما.

يقول المُبرِّد في (باب حروف العطف بمعانيها): «ومنها (الفاء). وهي توجب أن الثاني بعد الأوَّل، وأنَّ الأمر بينهما قريبٌ؛ نحو قولك: رأيتُ زيدًا فعمرًا، ودخلتُ مكةَ فالمدينةَ.

و(ثم) مثل الفاء؛ إلَّا أنَّها أشدُّ تراخيًا. تقول: ضربتُ زيدًا ثم عمرًا، وأتيتُ البيتَ ثم المسجدَ».(٢)

٤٢ – تأخير الصفة الثانية التي بها ضمير يعود على بعض الصفة الأوَّلى عن الصفة الأولى:

---

(١) الكتاب: ٤ / ٢١٧.
(٢) المقتَضَبُ: ١ / ١٤٨.

يقول سيبويه: «"...، لأنَّ القلب لا يصلح، ولقلت: مررتُ برجلٍ عاقلةٍ أمُّهُ لبيبةً؛ لأنه لا يصلح أن تُقدم لبيبةً فتضمرَ فيها الأمَّ ثم تقول عاقلةٍ أمُّه.

وسمعناهم يقولون: هذه شاةٌ ذاتُ حَمْلٍ مُثْقَلَةٌ. وقال الشاعر، وهو حسَّان بن ثابت:

ظَنَنْتُمْ بأنْ يَخْفَى الَّذِي قَدْ صَنَعْتُمُ ... وفِينَا نَبِيٌّ عِنْدَهُ الوَحْيُ واضِعُهْ (*)"». (١)

في هذا النص يوجب سيبويه تأخير الصفة الثانية إذا كان بها ضمير يعود على بعض الصفة الأولى عن الصفة الأولى؛ على نحو النمط الذي أتي به على صورتين؛ هما:

الصورة الأولى: مبتدأ + خبر + صفة أولى للخبر + صفة ثانية للخبر (بها ضمير يعود على بعض الصفة الأولى).

مثل لها بشاهد نثري سمعه من العرب: هذه + شاةٌ + ذاتُ حملٍ + مثقلةٌ.

الصورة الثانية:

خبر (جار ومجرور) + مبتدأ (نكرة) + صفة أولى للمبتدأ (خبر + مبتدأ) + صفة ثانية للمبتدأ (بها ضمير يعود على بعض الصفة الأولى).

مثل لها بشاهد شعري وهو قول حسان بن ثابت:

وفينا + نبيٌّ + (عندهُ + الوحيُ) + واضعُهْ.

جاء سيبويه بهذين الشاهدين الواجبين على هذا الترتيب ليقوِّي بهما رأيه الذي خالف به بعض النحويين؛ حيث إنهم كانوا يذهبون إلى أنَّ الصفة الثانية إذا لم يجز فيها التقديم على الصفة الأولى فلا تكون إلَّا حالاً، وقد رفض ذلك سيبويه وقال إنَّ الصفة الثانية سواءٌ أجاز فيها أنْ تتقدم على الأولى أم لم يجز فلا تكون إلَّا صفة. (٢)

(*) ديوان حسان بن ثابت: ٢٨٦، والبيت من بحر الطويل. يقول حسان: ظننتم بأن يخفى سركم وفينا نبي ينزل عليه الوحي بصحة ما يذكره الصادق، وبطلان ما يقوله الكاذب. انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس (برواية: وفينا رسول عنده الحقُّ واضعه): ١٧٦ -١٧٧، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١ / ٤٥٠ - ٤٥٢، وتحصيل عين الذهب: ٢٥٣-٢٥٤، والنكت: ١ / ٤٦٤- ٤٦٥.

(١) الكتاب: ٢ / ٥١.

(٢) انظر: التعليقة: ١ / ٢٤٨- ٢٥٠، والنكت: ١ / ٤٦٤.

وقد استطرد في التدليل على رأيه من خلال ذكره لأمثلةٍ لا يجوز فيها تقديم الصفة الثانية على الصفة الأولى ومع ذلك فإنَّ الصفة الثانية فيها لا يجوز أن تكونَ حالاً.(١)

وخلال ذلك قوّى رأيه بذكر هذين الشاهدين؛ حيث إنَّ كلمة (مثقلةٌ) سُمِعَتْ من العرب مرفوعةً صفة ثانية لـ (شاة) - لا منصوبة على الحال- يجب فيها التأخير على الصفة الأولى (ذاتُ حملٍ) لأنَّ (مثقلةٌ) بها ضمير يعود على (حملٍ) ولا يجوز الإضمار قبل الذكر.

وسيبويه لم يصرح بهذه العلة؛ وإنَّما صرح بعلة الامتناع المناظرة لها (٢)؛ وهي علة امتناع (* مررتُ برجلٍ لبيبةٍ عاقلةٍ أمُّهُ)، ومنها وضحت علة الوجوب.

يقول ابن السيرافي: «ثم قال: (وسمعناهم يقولون: هذه شاةٌ ذاتُ حملٍ مثقَلَةٌ به). فرفعوا مثقلة وجعلوه وصفًا لشاة. والضمير المجرور المتصل بالباء يعود إلى الحمل. ولا يجوز أن يقال فيه: هذه شاةٌ مثقلةٌ به ذاتُ حملٍ. وقد سمع منهم الرفع».(٣)

وفي بيت حسان كلمة (واضِعُهْ) وردَتْ مرفوعة صفة ثانية لـ (نبيٌّ) – لا منصوبة على الحال – يجب فيها التأخير عن الصفة الأولى (عندهُ الوحيُ) لأنَّ (واضعُهْ) بها ضمير يعود على (الوَحْي) ولا يجوز الإضمار قبل الذكر.

يقول الشنتمري: «الشاهد فيه جَرْيُ قولِهِ: (واضِعُهْ) على النبيِّ ﷺ مع مراعاة الضمير على الوحي وهو لا يحتمل القلب كما تقدَّم في الباب.

وقد رُدَّ عليه هذا التقديرُ، وجُعِلَ الضميرُ عائدًا على (الذي قد صنعتم) على تقدير: وفينا نَبِيٌّ واضِعٌ ما قد صنعتم، لا على الوَحْي كما قَدَّرَهُ. والحجة لسيبويه أنَّ ردَّه على الوحيِ أَوْلى لأنَّه يريد يَضَعُ فينا ما يُوحى إليه فينبئنا بصنيعكم على الحقيقة، وإذا رُدَّ الضمير على (الذي) كان التقدير واضع الذي صنعتم مطلقًا دون ربطه بالوَحْيِ الذي هو أكشفُ لحقيقَتِهِ. والوضعُ هنا النشرُ والبثُّ».(٤)

(١) انظر: الكتاب: ٢/ ٥٠ – ٥٢.
(٢) انظر: فصل الامتناع؛ النمط رقم (٨٩).
(٣) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ٤٥١.
(٤) تحصيل عين الذهب: ٢٥٣-٢٥٤، وانظر شرح أبيات سيبويه للنحاس: ١٧٦- ١٧٧، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ٤٥٠-٤٥١، والنكت: ١/ ٤٦٤- ٤٦٥.

وهناك من الباحثين من علق على عدم ذكر سيبويه اسم القبيلة التي تكلمت بالشاهد في هذا النص وفي غيره من المواضع قائلاً: «أمَّا العبارات التي اعتمد عليها ولم يصرح بالقبائل المتكلمة بها فقد كانت... وهي معظم النصوص التي استفاد منها واعتمد عليها في كتابه وقد علمنا أنَّ همَّه في الكتاب إيراد القواعد المختلفة وأساليب التعبير المتباينة وتبيين ما هو فصيحٌ يقاس عليه وما ليس فصيحًا وليس اهتمامه منصبًا على أسماء المتكلمين بها».(١)

أي أنَّ همه هنا تقوية رأيه – الذي ذكر سابقًا– بهذا الشاهد الذي سمعه عن العرب، وطالما كان موثوقًا به في روايته عن العرب فلا حاجة لديه لذكر من يتحدث بذلك من القبائل العربية.

***

(٢) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٩٩.



الفصل الرابع

جواز التقديم أو التأخير
في بناء الجملة عند سيبويه

يتناول هذا الفصل الأنماط الجائزة التقديم أو التأخير في بناء الجملة التي تعرض لها سيبويه في الكتاب؛ حيث سلط الضوء في هذه الأنماط على عنصر معيَّن من عناصر الجملة رتبته غير محفوظة له حرية الحركة داخل الجملة.

وقد وردت هذه الأنماط الجائزة متفرقة ومتناثرة في ثنايا أبواب الكتاب النحوية، وبعد جمعها واستقرائها، وتصنيفها حسب نوع الجملة الواردة فيها؛ فإنه يمكن أن تُتناول على النحو الآتي:

أولاً: جواز التقديم أو التأخير في الجملة الاسمية:

أ - في الجملة الاسمية البسيطة.

ب - في الجملة الاسمية المنسوخة.

جـ- في أنماط أخرى من الجملة الاسمية.

ثانيًا: جواز التقديم أو التأخير في الجملة الفعلية:

أ - في الجملة الفعلية البسيطة.

ب - في الجملة الفعلية المسبوقة بحرف عامل.

جـ- في الجملة الفعلية المسبوقة بحرف غير عامل.

د - في أنماط أخرى من الجملة الفعلية.

ثالثًا: جواز التقديم أو التأخير في الأساليب النحوية:

أ - في أسلوب الاستفهام. جـ- في أسلوب الشرط.

ب - في أسلوب الاستثناء. د - في أسلوب القسم.

رابعًا: جواز التقديم أو التأخير في مكملات الجملة:

أ - بين (الجار والمجرور أو الظرف) وعناصر الجملة الأخرى.

ب - بين (الحال) وعاملها أو صاحبها.

جـ- بين (تمييز كم الاستفهامية) وخبرها أو فعلها وفاعلها.

د - بين المعمولات وعناصر الجملة الأخرى.

هـ- بين أنواع أخرى من المكملات.

أولاً: جواز التقديم أو التأخير في الجملة الاسمية:

أ - الجواز في الجملة الاسمية البسيطة:

١- تقديم الخبر (الجار والمجرور) على المبتدأ (المعرفة):

٢- تأخير الخبر (الجار والمجرور) عن المبتدأ (المعرفة):

يقول سيبويه: «كأنَّه لما قال جَلَّ ثناؤُهُ: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾ (*). قال: في الفرائضِ الزانيةُ والزَّاني، أو الزانيةُ والزَّانِي في الفرائضِ....، وكذلك: ﴿والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ﴾ (**). كأنَّه قال: وفيما فرضَ اللهُ عليكم السارقُ والسارقةُ، أو السارقُ والسارِقَةُ فيما فرضَ عليكم».[1]

ويقول في (باب ما ينتصب فيه الخبر لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء، قدَّمتَهُ أو أخَّرتَهُ): «وذلك قولك: فيها عبدُ الله قائمًا، وعبدُ الله فيها قائمًا. فعبدُ الله ارتفع بالابتداء لأنَّ الذي ذكرتَ قبله وبعده ليس به، وإنَّما هو موضعٌ لهَ، ولكنَّه يجري مجرى الاسم المبنيِّ على ما قبله. ألا ترى أنك لو قلت: فيها عبدُ الله حَسُنَ السكوت وكان كلامًا مستقيمًا، كما حسنَ واستغنى في قولك: هذا عبدُ الله. وتقول: عبدُ الله فيها، فيصيرُ كقولك عبدُ الله أخوكَ. إلَّا أنَّ عبدَ الله يرتفع مقدَّمًا كان أو مؤخَّرًا بالابتداء.

ومِمَّا جاء في الشعر قد انتصب خبره وهو مقدَّمٌ قبل الظرف، قوله:

إنَّ لَكُمْ أصْلَ البِلادِ وفرعَهَا * فَالخَيْرُ فيكُمْ ثابِتًا مَبْذُولا (***)».[2]

كما يقول في (باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسده، لأنه مستقرٌّ لما بعده وموضع): «وذلك قولك: فيها عبدُ الله. ومثله: ثَمَّ زيدٌ، وههنا عمرٌو، وأين زيدٌ؟، وكيف عبدُ الله؟، وما

(*) سورة النور: من الآية الأولى.

(**) سورة المائدة: من الآية رقم (٣٨).

(١) الكتاب: ١/ ١٤٣.

(***) هذا البيت من الأبيات التي لم يعرف قائلها. وهو من بحر الكامل. «أراد بالخير هنا المعروف، وكنَّى بالأصل والفرع عن جميع البلاد». تحصيل عين الذهب: ٢٧١، وانظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس: ١٩٢، والنكت: ١/ ٤٨٨، وبحوث ومقالات في اللغة: ١٣٦.

(٢) الكتاب: ٢/ ٨٨، ٩٢.

أشبه ذلك. فمعنى أين: في أي مكان، وكيف: على أيّة حالة. وهذا لا يكون إلّا مبدوءًا به قبل الاسم؛ لأنها من حروف الاستفهام».[١]

يجيز سيبويه في هذه النصوص تقديم الخبر (الجار والمجرور) وتأخيره مع المبتدأ (المعرفة)؛ على نحو النمطين الآتيين:

النمط الأوَّل: خبر (جار ومجرور) + مبتدأ (معرفة).

ويمثل له بأربعة أمثلة؛ الأول والثاني منها تفسيرٌ للآيتين الكريمتين:

في الفرائضِ + الزَّانيةُ والزَّانِي.

و فيما فرَضَ اللهُ عليكمْ + السارقُ والسارقةُ.

و فيها + عبدُ الله + قائمًا.

و فيها + عبدُ الله.(ذكره مرتين في النصين الثاني والثالث).

النمط الثاني: مبتدأ (معرفة) + خبر (جار ومجرور).

ويمثل له بأربعة أمثلة؛ الأول والثاني منها تفسيرٌ للآيتين الكريمتين:

الزانيةُ والزانِي + في الفرائضِ.

و السارقُ والسارقةُ + فيما فرَضَ عليكم.

و عبدُ الله + فيها + قائمًا.

و عبدُ الله + فيها.

كما يستشهد له بشاهدٍ شعريٍّ: الخيرُ + فيكم + ثابتًا.

ويعلل جواز هذين النمطين بأنَّ الجار والمجرور فيهما وقع موقع الاسم الذي يتم به المعنى مع المبتدأ، ولَمَّا كانت رتبة الخبر (الاسم) رتبة حرة مع رتبة المبتدأ المعرفة فكذلك رتبة (الجار والمجرور) الذي تمَّ به المعنى مع هذا المبتدأ رتبة حرة يجوز تقديمها عليه كما يجوز

(١) الكتاب: ٢/ ١٢٨.

تأخيرها عنه؛ وهذا ما نفهمه من النص الثاني من النصوص التي أوردناها؛ حيث قاس المثال: فيها عبدُ الله، على المثال: هذا عبدُ الله. كما قاس المثال: عبدُ الله فيها، على المثال: عبدُ الله أخوكَ.

وسيبويه يصرح بذلك – بعد هذا النص الثاني – قائلاً: «لأنَّ فيها لَمَّا صارت مستقرًّا لزيد يستغنى به السكوتُ وقع موقع الأسماء، كما أن قولك: عبدُ الله لقيتُهُ، يصيرُ لقيتُهُ فيه بمنزلة الاسم، كأنَّك قلت: عبدُ الله منطلقٌ، فصار قولك فيها كقولك: استقرَّ عبدُ الله». (١)

٣- تأخير الخبر (الظرف) عن المبتدأ (المعرفة):

٤- تقديم الخبر (الظرف) على المبتدأ (المعرفة):

يقول سيبويه: «أمَّا الوقتُ والساعاتُ، والأيَّامُ والشهور والسِّنون، وما أشبه ذلك من الأزمنة والأحيان التي تكون في الدهر، فهو قولك: القتالُ يومَ الجمعة، إذا جعلتَ يومَ الجمعة ظرفًا، والهلالُ الليلةَ. وإنَّما انتصبا لأنَّك جعلتهما ظرفًا وجعلت القتالَ في يوم الجمعة، والهلال في الليلة.

وإن قلتَ: الليلةَ الهلالُ، واليومَ القِتَالُ نصبتَ، والتقديم والتأخير في ذلك سواءٌ. وإن شئتَ رفعتَ فجعلتَ الآخر الأوَّل». (٢)

ويقول في موضع آخر: «وممَّا جاء في الشعر قد انتصب خبره وهو مقدَّمٌ قبل الظرف، قوله: إنَّ لَكُمْ أَصْلَ البِلادِ وفرعَهَا * فَالخَيْرُ فيكُمْ ثابِتًا مَبْذُولاَ

وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: أتكلَّمُ بهذا وأنتَ ههنا قاعدًا». (٣)

كما يقول في (باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسَدَّه، لأنه مستقرٌّ لما بعده وموضعٌ): «وذلك قولك: فيها عبدُ الله. ومثله: ثَمَّ زيدٌ، وههنا عمرٌو، وأينَ زيدٌ؟ وكيفَ عبدُ الله؟ وما أشبه ذلك. فمعنى أين: في أيِّ مكان، وكيفَ: على أيّة حالةٍ. وهذا لا يكون إلَّا مبدوءًا به قبل الاسم؛ لأنها من حروف الاستفهام». (٤)

---

(١) الكتاب: ٢ / ٨٨ – ٨٩.
(٢) السابق: ١ / ٤١٨.
(٣) السابق: ٢ / ٩٢.
(٤) السابق: ٢ / ١٢٨.

من هذه النصوص يتضح أنه يجيز تأخير الخبر (الظرف) وتقديمه مع المبتدأ (المعرفة)؛ على نحو النمطين الآتيين:

النمط الأوَّل: المبتدأ (معرفة) + الخبر (ظرف).

ويمثل له بمثالين: القتالُ + يومَ الجمعةِ. و الهلالُ + الليلةَ.

كما يستشهد له بشاهد نثري: أنتَ + ههنا + قاعدًا.

النمط الثاني: الخبر (ظرف) + المبتدأ (معرفة).

ويمثل له بأربعة أمثلة: الليلةَ + الهلالُ. و اليومَ + القتالُ.

و ثَمَّ + زيدٌ. و ههنا + عمرٌو.

ولم يعلل جواز هذين النمطين، وإنَّما اكتفى بقوله: (التقديم والتأخير في ذلك سواء).

٥- تقديم الخبر (الجملة الفعلية) على المبتدأ (المعرفة):

٦- تأخير الخبر (الجملة الفعلية) عن المبتدأ (المعرفة):

يقول سيبويه: «... وهو قول الخليل رحمه اللهُ. وقال أيضًا: **يكون مررتُ به المسكينُ، على: المسكينُ مررتُ به، وهذا بمنزلة: لقيتُهُ عبدُ الله، إذا أراد: عبدُ اللهِ لقيتُهُ.** وهذا في الشعر كثيرٌ». (١)

كما يقول: «**وأمَّا قولهم: نعمَ الرجلُ عبدُ الله، فهو بمنزلة: ذهبَ أخوه عبدُ الله، عَمِلَ نعمَ** في الرجل ولم يعمل في عبدُ الله. وإذا قال: **عبدُ الله نعمَ الرَّجلُ، فهو بمنزلة: عبدُ الله ذهبَ أخوه**؛ كأنه قال نِعْمَ الرجلُ فقيل له من هو؟ فقال: عبدُ الله. وإذا قال عبدُ الله فكأنه فقيل له: ما شأنه؟ فقال: نِعْمَ الرجلُ». (٢)

فهو يجيز في هذين النصين تقديم الخبر (الجملة الفعلية) وتأخيره مع المبتدأ (المعرفة)؛ على نحو النمطين الآتيين:

النمط الأوَّل: الخبر (جملة فعلية) + المبتدأ (معرفة).

---

(١) الكتاب: ٢/ ٧٦.
(٢) السابق: ٢/ ١٧٦-١٧٧.

ويمثل له بمثالين من قول الخليل: مررتُ به + المسكينُ، و لقيتُهُ + عبدُ الله.

وبمثال من قول العرب: نِعْمَ الرَّجُلُ + عبدُ الله.

وبمثال آخر: ذهب أخوه + عبدُ الله.

النمط الثاني: المبتدأ (معرفة) + الخبر (جملة فعلية).

ويمثل له بمثالين من قول الخليل: المسكينُ + مررتُ به، و عبدُ الله + لقيتُهُ.

وبمثالين آخرين: عبدُ الله + نعمَ الرجلُ، و عبدُ الله + ذهبَ أخوهُ.

ولم يذكر سيبويه علة جواز هذين النمطين، وإنَّما اكتفى بقياس المثالين: مررتُ به المسكينُ والمسكينُ مررتُ به، على المثالين: لقيتُهُ عبدُ الله، وعبدُ الله لقيتُه. وبقياس المثالين: نعمَ الرَّجلُ عبدُ الله وعبدُ الله نعمَ الرجلُ، على المثالين: ذهبَ أخوهُ عبدُ الله وعبدُ الله ذهبَ أخوهُ.

فكأنه أراد أن يقول كما جاز التقديم والتأخير مع أفعال من نحو (ذهبَ، ولَقِيَ) فكذلك جاز التقديم والتأخير مع ما يدل على الترحُّم والمدح. (١)

٧- تقديم الخبر (النكرة) على المبتدأ (المعرفة):

٨- تأخير الخبر (النكرة) عن المبتدأ (المعرفة):

يقول سيبويه في (باب ما ينتصبُ فيه الخبر لأنه خبرٌ لمعروفٍ يرتفع على الابتداء، قدَّمتَه أو أخَّرته): «إنْ شئتَ قلتَ معروفٌ ذلك ومعلومٌ ذلك، على قولك ذاك معروفٌ وذلك معلومٌ. سمعتُهُ من الخليل». (٢)

ويقول في باب آخر: «وأمَّا بِكَ مأخوذٌ زيدٌ فإنه لا يكون إلَّا رفعًا،...، وإنَّما ارتفع هذا لأنه بمنزلة مأخوذٌ زيدٌ. وتأخير الخبر على الابتداء أقوى، لأنه عامِلٌ فيه». (٣)

ويقول في باب الابتداء: «وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول: قائمٌ زيدٌ، وذاك إذا لم تجعل قائمًا مقدَّمًا مبنيًا على المبتدأ، كما تؤخِّر وتقدِّمُ فتقول: ضربَ زيدًا عمرٌو، وعمرٌو

(١) انظر: أمالي ابن الشجري: ١ / ٣٦-٣٧.
(٢) الكتاب: ٢ / ٩٢.
(٣) السابق: ٢ / ١٢٤.

على ضربَ مرتفعٌ. وكان الحدُّ أن يكون مقدَّمًا ويكون زيدٌ مؤخَّرًا. وكذلك هذا، الحدُّ فيه أن يكون الابتداءُ فيه مقدَّمًا. وهذا عربيٌّ جيدٌ. وذلك قولك تميميٌّ أنا، ومَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ، ورجلٌ عبدُ اللهِ، وخزٌّ صفّتُكَ». (١)

في هذه النصوص يجيز سيبويه تقديم الخبر (النكرة) وتأخيره مع المبتدأ (المعرفة)؛ على نحو النمطين الآتيين:

النمط الأوَّل: الخبر (نكرة) + المبتدأ (معرفة).

ويمثل له بأمثلة من قول الخليل: معروفٌ + ذلكَ. و معلومٌ + ذلكَ. و قائمٌ + زيدٌ.

وبقول العرب : تميميٌّ + أنا. و مَشْنُوءٌ + مَنْ يَشْنَؤُكَ.

وبأمثلة أخرى : رجلٌ + عبدُ اللهِ. و خَزٌّ + صُفَّتُكَ.

النمط الثاني: المبتدأ (معرفة) + الخبر (نكرة).

ويمثل له بمثالين من قول الخليل: ذاك + معروفٌ. و ذاك + معلومٌ.

ولم يعلل سيبويه جواز هذين النمطين، وإنَّما علل كون تأخير الخبر عن المبتدأ أقوى، بقوله: (لأنه عامل فيه). أي لأنَّ المبتدأ عامل في الخبر. (٢)

ويعلق أبو علي الفارسي على استقباح الخليل لأن يقول: قائمٌ زيدٌ، إذا لم يجعل قائمًا خبرًا مقدَّمًا، قائلاً: «قلتُ لأبي بكر: من أينَ قَبُحَ أن ترفع (زيد) بقائمٍ هنا؟ فقال: لأن الكلام على ضربين: فعل وفاعل، مبتدأ وخبر، وليس هذا كواحد منهما، لأنه بفعل يرتفع به فاعلُه (*)، ولا هو مبتدأ يجيءُ بعده خبره، فلخروجه عن حدِّ ما عليه الكلامُ قبُحَ، فإذا أردتَ بذلكَ التأخير كان أحسنُ كلامٍ». (٣)

وثمة نقطتا التقاء في النصين الثاني والثالث بين سيبويه والدرس اللغوي الحديث؛ هما:

---

(١) الكتاب : ٢ / ١٢٧ .

(٢) انظر : توضيح الشنتمري لرأي سيبويه في عامل الرفع في الخبر ؛ النكت : ١ / ٥٠٨- ٥٠٩ .

(*) هكذا وردت هذه الجملة في النص المحقق ، وأعتقد أنَّ المعنى يستقيم بوضع (ليس) ؛ فتكون الجملة : (لأنَّه ليس بفعل يرتفع به فاعله) .

(٣) التعليقة : ١ / ٢٨١ .

الأولى: تصنيف سيبويه لترتيب المبتدأ المعرفة مع الخبر النكرة إلى ترتيب مسموح به وجائز وهو تقديم الخبر النكرة على المبتدأ المعرفة. وترتيب آخر أقوى جوازًا وهو تأخير الخبر النكرة على المبتدأ المعرفة.

هذا التدرج في حكم الجواز يعدُّ عمقًا في المعيارية التي تُشَكِّلُ أساسًا مُهِمًّا في منهجه، وهذه المعيارية تقَدِّم أصلا مشتركًا مع النحو التحويلي.(١)

الثانية: تصريحه بأنَّ هناك ترتيبًا أصليًّا هو حَدُّ الكلام وهو تقدُّم المبتدأ المعرفة وتأخُّر الخبر النكرة، كما أن هناك ترتيبًا فرعيًّا لهذا الترتيب الأصلي يعدُّ ترتيبًا عربيًّا جَيِّدًا، وهو تقدُّم الخبر النكرة وتأخُّر المبتدأ المعرفة.

وفكرة الأصل والفرع هذه تلتقي مع فكرة البنية العميقة والبنية السطحية عند التحويليين؛ حيث إن كل تركيب نحوي له بنية عميقة تمثل الترتيب الأصلي ثم بتغيير هذا الترتيب تتحول هذه البنية إلى بنية سطحية.(٢)

يقول أحد الباحثين: «في قولنا: الرسولُ محمدٌ، فإنَّ (محمد) هي المبتدأ تأخَّر أم تقدَّمَ، ولا تكون كلمة (الرسول) مبتدأ، فهي جملة تحويلية اسمية الخبر فيها مقدَّم لغرض التوكيد. وجملتها التوليدية هي: محمدٌ رسولٌ، ثم تحولت إلى: محمدٌ الرسولُ، باستخدام عنصر من عناصر التحويل وهو الزيادة، ثم جرى فيها تقديم فأصبحت:

ال + رسول + محمد

خبر + مبتدأ».(٣)

ب – الجواز في الجملة الاسمية المنسوخة:

٩- تقديم خبر كان (المعرفة) على اسمها (المعرفة):

١٠- تقديم خبر كان (النكرة) على اسمها (المعرفة):

(١) انظر: النحو العربي والدرس الحديث: ١٥٦.
(٢) انظر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة: ٦٦.
(٣) في نحو اللغة وتراكيبها: ٩٥.

يقول سيبويه: «إنْ شئتَ قلتَ: كان أخاكَ عبدُ الله، فقدَّمتَ وأخَّرتَ، كما فعلتَ ذلك في ضربَ لأنَّه فِعلٌ مثلُهُ، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في ضربَ، إلَّا أنَّ اسم الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ واحدٍ». (١)

كما يقول: «واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تَشْغَلُ به كان المعرفة، لأنَّه حدُّ الكلام،...، وذلك قولك: كان زيدٌ حليمًا، وكان حليمًا زيدٌ، لا عليكَ أقدمتَ أم أخَّرتَ، إلَّا أنَّه على ما وصفتُ لك في قولك: ضربَ زيدًا عبدُ الله. فإذا قلتَ: كان زيدٌ فقد ابتدأتَ بما هو معروف عنده مثله عندكَ، فإنَّما ينتظر الخبر، فإذا قلتَ: حليمًا فقد أعْلَمْتَهُ مثل مَا عَلِمْتَ. فإذا قلت كان حليمًا فإنَّما ينتظر أن تعرفه صاحبُ الصفة، فهو مبدوءٌ به في الفعل وإن كان مؤخَّرًا في اللفظ». (٢)

يتضح من هذين النصين أنه يجيز تقديم خبر كان (المعرفة أو النكرة) على اسمها (المعرفة)؛ على نحو النمطين الآتيين:

النمط الأوَّل: كان + خبرها (معرفة) + اسمها (معرفة).

ويمثل له بمثال واحد: كان + أخاكَ + عبدُ الله.

النمط الثاني: كان + خبرها (نكرة) + اسمها (معرفة).

ويمثل له بمثال واحد: كان + حليمًا + زيدٌ.

ويعلل سيبويه جواز هذين النمطين بأنه لَمَّا كانت (كان) مشبهة بـ (ضربَ) في العمل؛ فهي ترفع وتنصبُ مثلها، ولَمَّا كانت (ضربَ) يجوز فيها تقديم المنصوب (المفعول) على المرفوع (الفاعل)، فكذلك يجوز في (كان) تقديم المنصوب (خبرها) على المرفوع (اسمها) لأنها فعلٌ مثل ضربَ، وحال التقديم والتأخير فيها كحاله في ضربَ.

ويفسر السيرافي النص الأوَّل بقوله: «يعني أن تقديم المنصوب في هذه الأفعال كتقديم المفعول. فجاز أن تقول: كان أخاكَ عبدُ الله، كما جاز: ضربَ أخاكَ عبدُ الله». (٣)

---

(١) الكتاب : ١ : ٤٥ .

(٢) الكتاب : ١ / ٤٧-٤٨ .

(٣) شرح كتاب سيبويه : ٢ / ٣٦١ .

وفي النص الثاني يشير سيبويه إلى أنَّ المبتدأ «لو لم يكن معرفة لوقع الغموض في الكلام، ولم يفهم السامع المقصود لأنَّ المبتدأ إذا كان مجهولاً لدى السامع أدّى الإخبار عنه إلى عدم الإفادة» [١]

ويلاحظ في نصي سيبويه التقاء بينه وبين الدرس اللغوي الحديث في عدَّة أمور:

أولاً: انتحاء سيبويه المنهج المعياري؛ وذلك من خلال قياس عمل كان على عمل ضربَ، ثم قياس التقديم والتأخير بين المرفوع والمنصوب مع(كان)على التقديم والتأخير بين المرفوع والمنصوب مع (ضربَ).[٢] وهذه المعيارية أقرَّها النحو التحويلي. [٣]

ثانيًا: قوله في النص الثاني: (فهو مبدوءٌ به في الفعل وإن كان مؤخَّرًا في اللفظ). يدل على أنَّه متمثل لديه التركيبان التركيب الأصلي المقدَّر والتركيب الفرعي الظاهر الملفوظ، وهذا يلتقي مع فكرة البنية العميقة والبنية السطحية عند التحويليين. [٤]

يعلق الدكتور سعيد بحيري على ذلك قائلاً: «وهنا تبرز المقابلة بين الصورةالمنطوقة السطحية في عبارة(في اللفظ)، والصورة الذهنية العميقة في عبارة (في الفعل)». [٥]

ثالثًا: في النص الثاني تركيز منه على وظيفة التركيب التواصلية بين المتكلم والمستمع.

١١ - تقديم خبر كان (النكرة) على اسمها (النكرة):

يقول سيبويه: «لو قلتَ: ما كان مثلَكَ اليومَ أحدٌ، فإنه يكون أن لا يكون في اليوم إنسانٌ على حاله، إلَّا أن تقول: ما كان زيدٌ أحدًا، أي من الأحدين. وما كان مثلُكَ أحدًا على وجه تصغيره، فتصير كأنَّك قلت: ما ضربَ زيدٌ أحدًا وما قتلَ مثلُكَ أحدًا.

والتقديم والتأخير في هذا بمنزلته في المعرفة وما ذكرتُ لك من الفعل. وحسُنَتْ النكرة ههنا في هذا الباب لأنَّك لم تجعل الأعرف في موضع الأنكر. وهما متكافئانِ كما تكافأت المعرفتان، ولأنَّ المخاطب قد يحتاج إلى علم ما ذكرتُ لك وقد عرفَ من تعني بذلك كمعرفتك». [٦]

---

(١) العربية والغموض دراسة لغوية في دلالة المبنى على المعنى : ١١٦ .

(٢) انظر في ذلك ما قاله الدكتور أحمد سليمان ياقوت : الكتاب بين المعيارية والوصفية : ٦٨ - ٦٩ .

(٣) انظر : النحو العربي والدرس الحديث : ١٥٦ .

(٤) انظر : البحث اللغوي : ٤٢ .

(٥) عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه : ١٤٩ .

(٦) الكتاب : ١ / ٥٥ .

فهو يجيز هنا نمط: كان + خبرها (نكرة) + اسمها (نكرة).

ويمثل له بمثال واحد: ما كان + مثلَكَ اليومَ + أحدٌ.

ويلاحظ في هذا المثال أنَّ به عنصرين زائدين عن النمط وهما: (ما النافية) التي وقعت قبل (كان)، والظرف (اليومَ) ذو الرتبة غير المحفوظة.

وأمَّا علة جواز هذا النمط؛ فإن سيبويه يقول عنها: (والتقديم والتأخير في هذا بمنزلته في المعرفة وما ذكرتُ لكَ من الفعل). أي أنَّ ذلك جائزٌ في النكرة كما جاز في المعرفة وكما جاز في الفعل (ضربَ) وهي علةٌ قياسيَّة أيضًا.

ونلحظ في هذا النص اهتمام سيبويه بالجانب المقامي وبسياق الحال خصوصًا حال المخاطب وحال المتكلم؛ حيث يقول: (لأنَّ المخاطب قد يحتاج إلى عِلْـمِ ما ذكرتُ لك وقد عرف من تعني بذلك كمعرفتِكَ).

وهذا يلتقي التقاءً واضحًا مع ما ينادي به أصحاب اللسانيات الوظيفية؛ يقول الدكتور نهاد موسى: «يتسع سيبويه في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب، وحال المتكلم، وموضوع الكلام... وقد هداه هذا الاتساع إلى استكناه البنية الجوانية للتركيب النحوي، ورسم خطوط هادية في تعلُّم العربية تعلُّمًا يضع كُلَّ تركيبٍ موضعه، ويعرف لِكُلِّ مقالٍ مقامه».[1]

١٢- تقديم خبر كان (الجار والمجرور) على اسمها (النكرة):

١٣- تأخير خبر كان (الجار والمجرور) عن اسمها (النكرة):

يقول سيبويه: «**تقول: ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منكَ، وما كان أحدٌ مثلُكَ فيها، وليس أحدٌ فيها خيرٌ منك، إذا جعلت فيها مستقرًّا ولم تجعله على قولك: فيها زيدٌ قائمٌ، أجريتَ الصفة على الاسم.... وإذا أردتَ أن يكون مستقرًّا تكتفي به فكلَّما قدمتَه كان أحسنَ، لأنه إذا كان عاملاً في شيء قدَّمته كما تقدم أظُنُّ وأحسِبُ، وإذا ألغيتَ أخَّرتَه كما تؤخِّرهما، لأنهما ليسا يعملان شيئًا.**

(١) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: ٩٧.

والتقديم ههنا والتأخير فيما يكون ظرفًا أو يكون اسمًا، في العناية والاهتمام، مثله فيما ذكرتُ لك في باب الفاعل والمفعول. وجميعُ ما ذكرتُ لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربيٌّ جيِّدٌ كثيرٌ». (١)

فسيبويه يجيز هنا تقديم خبر كان (الجار والمجرور) وتأخيره مع اسمها (النكرة)؛ على نحو النمطين الآتيين:

النمط الأوَّل: كان + خبرها (جار ومجرور) + اسمها (نكرة).

ويمثل له بمثال واحد: ما كان + فيها + أحدٌ خيرٌ منكَ.

النمط الثاني: كان + اسمها (نكرة) + خبرها (جار ومجرور).

ويمثل له بمثال واحد: ما كان + أحدٌ مثلُكَ + فيها.

كما يجيز في هذا النص تأخير صفة اسم ليس (النكرة) عن خبرها (الجار والمجرور). (*)

ويعلل جواز النمطين الأوَّل والثاني بالعلة البلاغية المقامية الرئيسية التي غالبًا ما تكون الهدف من تقديم عنصر من عناصر التركيب، والتي أكد عليها سيبويه أكثر من مرة ألا وهي (العناية والاهتمام) بالعنصر المقدَّم. شأنها هنا كشأن تقديم المفعول على الفاعل وتقديم المفعول على الفعل فإنَّما يكون ذلك للعناية والاهتمام بالمفعول.

ويفسر السيرافي بعض هذا النص قائلاً: «يعني أنَّ قولكَ: ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منكَ، أحسنُ من قولك: ما كان أحدٌ خيرٌ منكَ فيها؛ لأنَّ (فيها) خبر.

ثم مثَّلَهُ (بأظُنُّ، وأحسِبُ) وذلك أن (أظُنُّ، وأحسبُ) وبابهما يجوز فيه الإلغاء والإعمال. فإذا أعملتَ كان التقديم أحسنُ؛ فقلت: أظنُّ زيدًا منطلقًا، وهو أحسنُ من قولك: زيدًا أظنُّ منطلقًا، وإذا ألغيت كان التأخير أحسن». (٢)

يتضح من ذلك أنَّ سيبويه هنا قسَّم الجائز إلى حسن وأحسن؛ فتأخير خبر كان (الجار

---

(١) الكتاب: ١/ ٥٥-٥٦.

(*) سيأتي الحديث عن ذلك تحت عنوان (الجواز بين أنواع أخرى من المكملات)؛ النمط رقم (١٦٥).

(٢) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ١٢.

والمجرور) عن اسمها جائز حسن، وتقديمه على اسمها جائزٌ أحسن.

ويلاحظ أنَّ علة جواز النمطين التي ذكرها سيبويه وهي (العناية والاهتمام) علة وظيفية لغوية تنبع من المتكلم وموقفه الخاص من عناصر التركيب وأيُّها يريدُ أن يؤكِدَ عليها ويركز عليها ولذلك يخصها بالتقديم. وهذا يلتقي مع ما يقوله اللسانيون الوظيفيون عن موقف المتكلم من عناصر التركيب.(١)

يقول الدكتور مازن الوعر: «إنَّ هدف الوظيفة الدلالية المهمة للأركان اللغوية المقدَّمة، نقلُ معلومات دلالية مركزة ومهمة جدًّا للعملية الاتصالية بين المتكلم وبين المستمع».(٢)

١٤ - تأخير خبر إنَّ (الجار والمجرور) عن اسمها (المعرفة):

١٥ - تقديم خبر إنَّ (الجار والمجرور) على اسمها (المعرفة):

يقول سيبويه: «**لو قلت: إنَّ زيدًا فيها أو إنَّ فيها زيدًا وعمروٌ أدخلته أو دخلتُ به،** رفعته إلَّا في قول من قال: زيدًا أدخلتُه وزيدًا دخلتُ به، **لأنَّ إنَّ ليس بفعل وإنَّما هو مُشَبَّه به**».(٣)

ويقول في (باب ما ينتصبُ فيه الخبر لأنه خبرٌ **لمعروفٍ يرتفع على الابتداء، قدَّمته أو أخَّرتَهُ**):»... ويدلُّك على ذلك **أنَّك تقول: إنَّ فيها زيدًا، فيصير بمنزلة قولك: إن زيدًا فيها؛ لأنَّ فيها** لمَّا صارت مستقرًّا لزيد يستغنى به السكوت وقع موقع الأسماء، كما أن **قولك: عبدُ الله لقيتُه** يصير لقيته فيه بمنزلة الاسم **كأنَّك قلت: عبدُ الله منطلقٌ، فصار قولك فيها كقولك: أستقرَّ عبدُ الله**».(٤)

ويقول في باب آخر: «**وتقول: إنَّ فيها زيدًا قائمًا، وإن شئتَ رفعتَ على إلغاء فيها، وإن شئت قلت: إنَّ زيدًا فيها قائمًا** وقائمٌ. وتفسير نصب القائم هنا ورفعه كتفسيره في الابتداء، **وعبدُ الله ينتصبُ بإنَّ كما ارتفع ثم بالابتداء، إلَّا أنَّ فيها ههنا بمنزلة هذا في أنه يستغنى على ما**

---

(١) انظر: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: ١٠٢ - ١٠٣.
(٢) نحو نظرية لسانية عربية حديثة: ٤٥.
(٣) الكتاب: ١ / ٩٥.
(٤) السابق: ٢ / ٨٨ - ٨٩.

بعدها السكوتُ، وتقع موقعه. وليست فيها بنفس عبدُ الله كما كان هذا نفس عبدُ الله، وإنَّما هي ظرف لا تعمل فيها إنَّ، بمنزلة خَلْفَكَ، وإنَّما انتصبَ خَلفكَ بالذي فيه». [١]

كما يقول في باب آخر: «واعلم أنَّ التقديم والتأخير والعناية والاهتمام هنا، مثلُهُ في باب كان، ومثل ذلك قولك: إنَّ أسدًا في الطريق رابضًا، وإنَّ بالطريقِ أسدًا رابضٌ. وإن شئت جعلت بالطريق مستقرًّا ثم وصفته بالرابض، فهذا يجري هنا مجرى ما ذكرتُ من النكرة في باب كان». [٢]

يجيز سيبويه في هذه النصوص تأخير خبر إنَّ (الجار والمجرور) وتقديمه مع اسمها (المعرفة)؛ على نحو النمطين الآتيين :

النمط الأوَّل: أتى به على صورتين؛ الصورة الأولى مكونة من إنَّ واسمها وخبرها فقط. والصورة الثانية بها إضافة على إنَّ واسمها وخبرها (كجملة معطوفة أو حال أو صفة).

أما الصورة الأولى فهي: إنَّ + اسمها (معرفة) + خبرها (جار ومجرور).

ويمثل لها بمثال واحد: إنَّ + زيدًا + فيها.

وأما الصورة الثانية فهي:

إنَّ + اسمها(معرفة) + خبرها (جار ومجرور) + ← جملة معطوفة(مبتدأ+خبر). / ← حال. / ← صفة.

ويمثل لها بأربعة أمثلة: إنَّ + زيدًا + فيها + و + عمرٌو + أدخلته.

و إنَّ + زيدًا + فيها + و + عمرٌو + دخلتُ به.

و إنَّ + زيدًا + فيها + قائمًا.

و إنَّ + أسدًا+ في الطريقِ + رابضًا (اسم إنَّ هنا نكرة).

النمط الثاني: وقد أتى به أيضًا على صورتين؛ الأولى مكونة من إنَّ وخبرها واسمها فقط، والصورة الثانية مكونة من إنَّ وخبرها واسمها وجملة معطوفة أو حال.

(١) الكتاب : ٢ / ١٣٢ .
(٢) السابق : ٢ / ١٤٣ .

أمَّا الصورة الأولى فهي: إنَّ + خبرها (جار ومجرور) + اسمها (معرفة).

ويمثل لها بمثال واحد: إنَّ + فيها + زيدًا.

وأما الصورة الثانية فهي: جملة معطوفة(مبتدأ + خبر).

إنَّ+ خبرها(جار ومجرور)+ اسمها (معرفة) + حال.

ويمثل لها بثلاثة أمثلة: إنَّ + فيها + زيدًا + و + عمرٌو + أدخلتُه.

و إنَّ + فيها + زيدًا + و + عمرٌو + دخلتُ به.

و إنَّ + فيها + زيدًا + قائمًا.

ونلتمس علة جواز هذين النمطين في قوله في النص الثاني: (لأنَّ فيها لَمَّا صارت مستقرًّا لزيد يستغنى به السكوتُ وقع موقع الأسماء). أي أنَّ (فيها) لَما حَسُنَ السكوتُ عليها مع (زيد) وقعت موقع الأسماء الأخبار عن زيد، ولما كانت هذه الأخبار تقع مقدَّمة أو مؤخَّرة مع (زيد)، فكذلك (فيها) يجوز أن تقع مقدمة أو مؤخرة مع (زيد).

وفي النص الأخير يقيس (فيها) على الخبر النكرة في باب كان؛ فكما جاز في هذا الخبر التقديم والتأخير مع (اسم كان)، فكذلك جاز في (فيها) التقديم والتأخير مع (اسم إنَّ).

كما يُؤكِد في هذا النص أيضًا على الغرض البلاغي الوظيفي من التقديم أو التأخير هنا وهو العناية والاهتمام، ويشبِّه التقديم والتأخير والعناية والاهتمام هنا بنظيرها في باب كان.

ولعل هذا الاهتمام بإبراز غرض العناية والاهتمام اللذين يهدف إليهما التقديم والتأخير من قبل سيبويه ليدل دلالة واضحة على أنه يعيش بأمثلته في (سياق الحال) التي ينبغي أنْ توجد فيه؛ فإنه عندما يضع أمثلته يجعل نصب عينيه دائمًا مقولة (لكلِّ مقامٍ مقال) وأنَّ لكل مقال قائلاً ومقولاً له وظروفًا محيطة بهذا القول. وهذا يلتقي مع ما تنادي به الدراسات اللغوية الوظيفية المعاصرة.

١٦ - تقديم (أظنُّ) على مفعوليها:

١٧ - تقديم المفعول الأوَّل على (أظنُّ) و (زعمتُ):

١٨ - تأخير (أظنُّ) عن مفعوليها:

يقول سيبويه في (باب الأفعال التي تستعمل وتُلغى): «فإذا جاءتْ مستعملة فهي بمنزلة رأيتُ وضربتُ وأعطيتُ في الإعمال والبناء على الأوَّل، في الخبر والاستفهام وفي كل شيء. وذلك قولك: أظُنُّ زيدًا منطلقًا، وأظُنُّ عمرًا ذاهبًا، وزيدًا أظنُّ أخاكَ، وعمرًا زعمتُ أباكَ....، فإذا ابتدأ كلامَه على ما في نيَّتِهِ من الشَّك أعْمَلَ الفعل قدَّم أو أخَّر، كما قال: زيدًا رأيتُ، ورأيتُ زيدًا.

وكُلَّما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملتَ، وذلك قولُك زيدًا أخاك أظنُّ، فهذا ضعيف كما يضعف زيدًا قائمًا ضربتُ؛ لأن الحدَّ أن يكون الفعل مبتدأ إذا عَمِلَ».(١)

ويقول في (باب إذن): «واعلم أنَّ إذن إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنَّك فيها بالخيار: إن شئت أعملتها كإعمالك أُرى وحسبتُ إذا كانت واحدة منهما بين اسمين؛ وذلك قولك: زيدًا حسبتُ أخاكَ. وإن شئت ألغيتَ إذَنْ كإلغائك حسبتُ إذا قلت: زيدٌ حسبتُ أخوكَ».(٢)

يتضح من هذين النصين أنه يجيز تقدم (أظُنُّ أو إحدى أخواتها) وتوسطها وتأخرها مع مفعوليها؛ على نحو الأنماط الآتية:

النمط الأوَّل: أظنُّ + الفاعل + المفعول الأوَّل + المفعول الثاني.

ويمثل له بمثالين: أظنُّ + ضمير مستتر (أنا) + زيدًا + منطلقًا.

و أظنُّ + ضمير مستتر (أنا) + عمرًا + ذاهبًا.

النمط الثاني: المفعول الأوَّل+ أظُنُّ (أوإحدى أخواتها)+ الفاعل+ المفعول الثاني.

ويمثل له بثلاثة أمثلة: زيدًا + أظُنُّ + ضمير مستتر (أنا) + أخاكَ.

و عمرًا + زَعِمْـ + ـتُ + أباكَ.

و زيدًا + حسبْـ + ـتُ + أخاكَ.

النمط الثالث: المفعول الأوَّل + المفعول الثاني + أظُنُّ + الفاعل.

---

(١) الكتاب: ١/ ١١٩- ١٢٠.
(٢) السابق: ٣/ ١٣.

ويمثل له بمثال واحد: زيدًا + أخاكَ + أظنُّ + ضمير مستتر (أنا).

ويشرح السيرافي قول سيبويه: (فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشكِّ...). قائلاً: «يعني: إذا ابتدأ الاسم وفي نيته أن يأتي بفعل الشكِّ، نصبَ، كما يفعل ذلك في (ضربَ) وإذا طال الكلام ضعف التأخير مع الإعمال، وإذا قلت: زيدًا منطلقًا اليومَ أظنُّ، كان أضعف من قولك: زيدًا أظُنُّ منطلقًا، وزيدًا منطلقًا أظنُّ، أضعف من قولك: زيدًا أظنُّ منطلقًا،...».(١)

ومن ذلك يتضح أنَّ سيبويه يتيح تقديم (أظُنُّ) وتأخيرها مع الاسمين وهي عاملة فيهما النصب، ولكنَّ هذا النصب مشروطٌ بتوافر نية الشكِّ لدى المتكلم، سواءٌ ابتدأ بالاسمين أو بأحدهما قبل (أظُنُّ) أو ابتدأ بـ (أظنُّ) قبلهما؛ فرتبة (أظنُّ) مع الإعمال رتبة غير محفوظة، والعلة في ذلك هي توافر نية الشكِّ عند المتكلم.(٢)

ويلاحظ في نص سيبويه الأوّل أمران:

الأوّل: ربطه جواز التقديم أو التأخير لـ (أظنُّ) إذا كانت عاملة بنية الشكِّ لدى المتكلم، وهذا لا يدرك من الجملة الملفوظة وحدها وإنَّما يدرك من خلال معرفة موقف المتكلم من درجة الإسناد في الجملة بين المسند إليه والمسند، أهو على يقين من هذا الإسناد أم على شكٍّ منه؟.

وهذا يلتقي التقاءً واضحًا مع ما تدرسه المدرسة اللغوية الوظيفية الحديثة من موقف المتكلم من كلامه.

الثاني: قسم جواز التقديم أوالتأخير لـ (أظنُّ) إلى درجات على حسب الإعمال والإهمال؛ فإذا عملت– وهذا ما يعنينا هنا – جاز تقديمها على مفعوليها جوازًا قويًّا، وجاز تقديم المفعول الأوّل عليها جوازًا ضعيفًا، وجاز تأخيرها عن مفعوليها جوازًا أضعف. ذلك ما نلحظه من قوله: (وكلَّما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملتَ).

وهذا التدرج في حكم الجواز يُعدُّ عمقًا في المعيارية التي تشكل أساسًا مهمًّا في منهج

(١) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٢٣٥– ٢٣٦.

(٢) انظر: الدلالة وأثرها في التقعيد النحوي عند سيبويه: ٣٧٠ – ٣٧١.

سيبويه، وهذه المعيارية تُقدِّم أصلاً مشتركًا مع النحو التحويلي.[(١)]

جـ - الجواز في انماط اخرى من الجملة الاسمية:

١٩ - تقديم الخبر (النكرة) على المبتدأ (المعرفة) بعد (ما التميمية):

يقول سيبويه: «ومثل ذلك قوله عَزَّ وجَلَّ: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾[(*)] في لغة أهل الحجاز. وبنو تميم يرفعونها إلَّا من درى كيف هي في المصحف. فإذا قلت: ما منطلقٌ عبدُ الله، أو ما مسيءٌ من أعتبَ، رفعت. ولا يجوز أن يكون مقدَّمًا مثله مؤخَّرًا، كما أنه لا يجوز أن تقول: إنَّ أخوك عبدَ الله، على حدِّ قولك: إنَّ عبدَ الله أخوكَ، لأنها ليست بفعل، وإنَّما جعلت بمنزلته فكما لم تتصرفَ إنَّ كالفعل كذلك لم يجز فيهَا كُلُّ ما يجوز فيه، ولم تقوَ قُوَتَهُ فكذلك ما».[(٢)]

يجيز هنا نمط: ما التميمية + خبر (نكرة) + مبتدأ (معرفة).

ويمثل له بمثال واحد: ما + منطلقٌ + عبدُ الله.

كما يستشهد له بشاهد نثري: ما + مسيءٌ + من أعتبَ.

يتحدث سيبويه في هذا النص عن ما (الحجازية) وما (التميمية)؛ ويركز على ما (الحجازية) في أنها لا يجوز أن يتقدَّم فيها خبرها على اسمها[(*)]؛ لأنها حرف مشبَّه بالفعل في العمل ولكن لا يقوى قوته من حيث التصرف في مواقع معمولاته، حالها في ذلك حال (إنَّ) التي تشبه الفعل في العمل ولكن لا يتقدم خبرها على اسمها. أمَّا ما (التميمية) فقد اكتفى في حديثه عن جواز التقديم والتأخير فيها بذكر المثالين فقط، مشيرًا بذلك إلى أنَّه يجوز في ما (التميمية) تقديم الخبر على المبتدأ بخلاف ما (الحجازية).

كما أنه لم يذكر علة جواز هذا النمط؛ ولعلَّ ذلك راجعٌ إلى أنَّ ما (التميمية) غير عاملة في المبتدأ والخبر التي دخلت عليهما ولذلك فحكمهما قبل دخولها كحكمهما بعد دخولها فكما جاز تقديم الخبر (النكرة) على المبتدأ (المعرفة) بدونها يجوز ذلك معها.

---

(١) انظر: النحو العربي والدرس الحديث: ١٥٦.

(*) سورة يوسف: من الآية رقم (٣١).

(٢) الكتاب: ١ / ٥٩.

(*) سيأتي الحديث عن ذلك في فصل الامتناع؛ نمط رقم (٢).

٢٠- تقديم الخبر (النكرة) على المبتدأ (المعرفة) بعد الاستئناف بـ (الواو) وبعد (لا النافية):

يقول سيبويه:

«وتقول: ما زيدٌ ذاهبًا ولا عاقلٌ عمرٌو، لأنَّك لو قلت ما زيدٌ عاقِلاً عمرٌو، لم يكن كلامًا، لأنه ليس من سببه، فترفعه على الابتداء والقطع من الأوَّل، كأنَّك قلت: وما عاقِلٌ عمرٌو. ولو جعلته من سببه لكان فيه له إضمارٌ كالهاء في الأب ونحوها، ولم يجز نصبه على ما، لأنك لو ذكرتَ ما ثم قَدَّمْتَ الخبر لم يكن إلَّا رفعًا. وإن شئت قلت: ما زيدٌ ذاهبًا ولا كريم أخوه، إن ابتدأته ولم تجعله على ما، كما فعلت ذلك حين بدأت بالاسم.... وتقول: ما زيدٌ ذاهبًا ولا محسنٌ زيدٌ، الرَّفع أجود وإن كنت تريد الأوَّل، لأنَّك لو قلت: ما زيدٌ منطلقًا زيدٌ، لم يكن حدُّ الكلام،....

والرفع الوجه. وقال الفرزدق:

لعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بتارِكِ حَقِّهِ ولا مُنْسِئٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ (*)

....، ومن ذلك قول الشاعر، وهو الأعوَرُ الشَّنِّيّ:

هوِّن عليكَ فإنَّ الأمُورَ بِكَــفِّ الإلهِ مَقَادِيرُهَا

فَليسَ بآتِيكَ منــهِيُّهَا ولاَ قَاصِرٌ عَنْكَ مَأمُورُهَا (**)

لأنَّه جعل المأمور من سبب الأمور ولم يجعله من سبب المذكَّر وهو المنهيّ.....

ومثل ذلك قول الشاعر، النابغة الجعديّ:

(*) ديوان الفرزدق: ١/ ٣١٠. والبيت من بحر الطويل. يقول: هو لا يؤخِّر المطالبةَ بحقِّه، ولا يتيسر على من يقتضيه بل يتعسر. انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس: ٧٧، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ٢٤٩، وتحصيل عين الذهب: ٨٢، وهامش الكتاب: ١/ ٦٣.

(**) البيتان من بحر المتقارب. «يقول: هوِّن عليك الأمور، ولا تحزن لشيء يفوتك من أمر الدنيا، فما أراد الله تعالى أن يرزقك إيَّاه فهو آتيك، لا يدفعه عنك دافع؛ وما منعك من أن تناله، لا يمكن أحدًا أن ينيلك إيَّاه، فما لحزنك وجهٌ». شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ٢٧٤- ٢٧٦، وانظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس: ٨٠، وتحصيل عن الذهب: ٨٣، والنكت: ١/ ٢٠٠، وهامش الكتاب: ١/ ٦٤.

فيلسَ بمعرُوفٍ لنا أنَّ نرُدَّها صِحَاحًا ولا مُسْتَنْكَرٌ أنْ تُعَقَّرَا (***)

كأنه قال: ليس بمعروفٍ لنا ردُّها صحاحًا ولا مستنكرٌ عقرُها، والعقر ليس للرَّدِّ». (١)

في هذا النص يجيز سيبويه تقديم الخبر (النكرة) على المبتدأ (المعرفة) بعد الاستئناف بـ (الواو) وبعد لا (النافية)، كجملة مستأنفة بعد ما الحجازية واسمها وخبرها أو بعد ليس واسمها وخبرها. وذلك على نحو النمط الذي أتى به على صورتين: الصورة الأولى:

ما الحجازية+ اسمها+خبرها+واو الاستئناف+لا النافية+خبر(نكرة)+مبتدأ (معرفة).

ويمثل لها بثلاثة أمثلة: ما + زيدٌ + ذاهبًا + و + لا + عاقلٌ + عمرٌو.

و ما + زيدٌ + ذاهبًا + و + لا + كريمٌ + أخوهُ.

و ما + زيدٌ + ذاهبًا + و + لا + محسِنٌ + زيدٌ.

ويقول الفرزدق: ما + معنٌ + بتاركِ حقِّهِ + و + لا + مُنسِئٌ + مَعْنٌ.

الصورة الثانية:

ليس+خبرها+اسمها + واو الاستئناف + لا النافية + خبر (نكرة)+ مبتدأ (معرفة).

استشهد لها بشاهدين شعريين:

ليس + يأتِيكَ + منهِيُّها + و + لا + قاصرٌ عنك + مأمُورُهَا.

و ليس + بمعروف لنا + أن نرُدَّها صحاحًا + و + لا + مستنكرٌ + أنْ تُعَقَّرَا.

ولم يذكر سيبويه مع هذه الأمثلة والشواهد علة جواز هذا النمط.

ويفسر السيرافي بعض هذا النص قائِلاً: «وذلك أنَّه لا يصحُ عطف (عاقلٌ) على (ذاهبًا)؛ لأنه ليس في الكلام ما يعود إلى زيد،...، ولم يجز أن تقول: (ولا عاقلاً عمرٌو) على حدِّ قولك: (ولا عمرٌو عاقلاً)؛ للحمل على (ما)؛ لأنَّ (ما) متى تقدَّم خبرها بطل عملها. ألا ترى أنَّك

(***) ديوان النابغة الجعديّ: ٥٠، والبيت من بحر الطويل. يقول: لا ينكر لنا أن تعقَّر خيلنا. وقيل: كانوا إذا أرادوا نحر البعير عقروه، أي قطعوا أحد قوائمه ثم نحروه، يفعل ذلك به كي لا يشرُد عند النحر. انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس: ٨٠، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١ / ٢٧٧، وتحصيل عين الذهب: ٨٤-٨٦، وهامش الكتاب: ١ / ٦٤.

(١) الكتاب: ١ / ٦١-٦٤.

تقول: (ما عاقلٌ عمرٌو)، ولا يجوز أن تقول: (ما عاقلاً عمرٌو)، فلم يكن إلّا الاستئناف والابتداء والخبر..... ويجوز أن تقول: (ولا كريمٌ أخوه) على أن تجعل (أخوه) مرفوعًا بالابتداء، لا (بكريم)، وتجعل (كريمًا) مرفوعًا بخبر الابتداء، وإن كان مقدَّمًا، ويكون التقدير: ولا أخوه كريمٌ، وقد تقدَّم جواز مثل هذا في قولنا: (ما زيدٌ ذاهبًا ولا عمرٌو منطلقٌ)».(١)

٢١- توسط (أظنُّ وإخال وحسبتُ) الملغاة بين المبتدأ والخبر:

٢٢-توسط(أُرى وخِلْتُ)الملغاتين بين الخبر(الجار والمجرور)والمبتدأ:

يقول سيبويه: «**فإن ألغيتَ قلتَ: عبدُ الله أظنُّ ذاهبٌ، وهذا إخالُ أخوكَ، وفيها أُرى أبوكَ. وكُلّما أردتَ الإلغاء فالتأخير أقوى. وكُلٌّ عربيٌّ جيِّدٌ.**

وقال اللعين يهجو العجّاج:

أَبِالأَرَاجِيزِ يا ابنَ اللُّؤمِ تُوعِدُنِي ... وَفِي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤمُ والخَوَرُ(*)

أنشدَنَاهُ يونس مرفوعًا عنهم. وإنَّما كان التأخير أقوى لأنه إنَّما يجيءُ بالشَّكِّ بعدما يمضي كلامُه على اليقين، أو بعدما يبتدئُ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشكُّ، كما تقول: عبدُ الله صاحبُ ذاكَ بلغني، وكما قال: من يقول ذاك تدري، فأخَّرَ ما لم يعمل في أوّل كلامه. وإنَّما جعل ذلك فيما بلغه بعدما مضى كلامه على اليقين، وفيما يدري».(٢)

ويقول في (باب إذنْ): «واعلم أنَّ إذَنْ إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنَّك فيها بالخيار: إن شئت أعملتها كإعمالك أُرى وحسبتُ إذا كانت واحدةٌ منهما بين اسمين؛ وذلك قولك: زيدًا حسبتُ أخاكَ. وإن شئتَ ألغيتَ إذَنْ كإلغائكَ حسبتُ إذا قلت: زيدٌ حسبتُ أخوكَ».(٣)

---

(١) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٣٣- ٣٤.

(*) البيت من بحر البسيط. «يقول: أتهدِّدني بأن تهجوني بالأراجيز؟ وفي الأراجيز خِلتُ لؤمَ الشعراء وخورهم. وعندهم أنَّ الشعر الفحل هو القصيد. وفحول الشعراء هم أصحاب القصيد». شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، والبيت منسوب فيه إلى جرير: ١/ ٣٥٩-٣٦٠، انظر: ملحق ديوان جرير: ٢/ ١٠٢٨. وانظر البيت في شرح أبيات سيبويه للنحاس: ٩٣، وهو منسوب إلى اللعين المنقريّ في: تحصيل عين الذهب: ١١٥، والنكت: ١/ ٢٥٢، وشرح المفصل: ٧/ ٨٥، وخزانة الأدب: / ٢٥٧.

(٢) الكتاب: ١/ ١١٩- ١٢٠.

(٣) السابق: ٣/ ١٣.

يتضح من هذين النصين أنه يجيز النمطين الآتيين:

النمط الأوَّل: مبتدأ + (أظنُّ أو إخالُ أو حسبتُ) ملغاة + خبر.

ويمثل له بثلاثة أمثلة:

عبدُ الله + أظنُّ + ذاهبٌ. و هذا + إخالُ + أخوكَ. و زيدٌ + حسبتُ + أخوكَ.

النمط الثاني: خبر (جار ومجرور) + (أُرى أو خِلْتُ) ملغاتان + مبتدأ.

ويمثل له بمثال واحد : فيها + أُرى + أبوكَ.

وبشاهد شعري أنشده يونس له: في الأراجيزِ + خلتُ + اللُّؤمُ والخورُ.

ولم يذكر علة جواز هذين النمطين، وإنَّما ذكر علة كون التأخير مع الإلغاء أقوى؛ وهي أنَّ المتكلم يبتدئ كلامه بالمبتدأ والخبر على اليقين من إسنادهما ثم يطرأ عليه الشَّكُّ فيأتي بـ (أظنُّ أو حسبتُ أو خِلتُ أو...) فلا تعمل هذه الأفعال شيئًا فيما قبلها، ولذلك فإنَّ تأخيرها وإلغاءها مع إرادة هذا المعنى أقوى.

وعن الشاهد في بيت (اللعين) يقول الشنتمري: «الشاهد في رفع اللؤم والخور بعد (خلتُ) لما تقدَّم عليها من الخبر وينوي فيها من التأخير، والتقدير وفي الأراجيز اللؤمُ والخورُ خِلْتُ ذلك». (١)

ونلحظ في نص سيبويه الأوَّل استطراده في توضيح مراد المتكلم عند تأخير هذه الأفعال المتعدية لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر؛ فهو يبدأ أولاً باليقين من هذا الإسناد فيورد المبتدأ والخبر مرفوعين ثم يدركه الشك فيأتي بفعل من أفعال الشكِّ والظنِّ متأخِّرًا غير عامل فيما قبله، بخلاف المتكلم الذي يشك في هذا الإسناد من أول الأمر فإنَّه يُعمل هذا الفعل سواءً قدمه أو أخره عن مفعوليه؛ ولذلك قال سيبويه بعد هذا النص: «فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشَّكِّ أعمل الفعل قَدَّم أو أَخَّر، كما قال: زيدًا رأيتُ، ورأيتُ زيدًا». (٢)

كما أنه لم يكتف بذلك وإنَّما أوضح قيمة تأثير مراد المتكلم في التركيب بتركيبين آخرين يقيس عليهما تركيب (ظنَّ مع المبتدأ والخبر)؛ وهذا تركيب (عبدُ الله صاحبُ ذاك بلغني)

---

(١) تحصيل عين الذهب : ١١٥ ، وانظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ١ / ٣٥٩ .

(٢) الكتاب : ١ / ١٢٠ .

وتركيب (من يقول ذلك تدري)؛ فالتركيب الأوَّل يعني أن المتكلم بدأ باليقين ثم ذكر أن هذا فيما بلغه وفيما خُبِّر به لا فيما شاهده، والتركيب الثاني يعني أن المتكلم بدأ بالاستفهام ثم ذكر أن هذا فيما يدري المخاطب والمجيب. ولذلك لم يعمل كلاً من (بلغني) و(تدري) فيما قبله، فكذلك إلغاءُ (أظنُّ أو إحدى أخواتها) في حال هذا المراد مع التأخير. (١)

هذا التركيز على توضيح أثر مراد (نية) المتكلم في التركيب يلتقي التقاءً واضحًا مع اهتمام اللسانيات الوظيفية بغرض المتكلم ومقصده من كلامه، ومع ما نادى به كلٌّ من (براغ) و(فيرث) من الاهتمام بـ (السياق) و(سياق الحال) اللذين من أهم عناصرهما المتكلم وأغراضه. (٢)

٢٣- توسط (ظنِّي) بين المبتدأ والخبر:

٢٤- تأخير (ظنِّي) عن المبتدأ والخبر:

يقول سيبويه: «واعلم أن المصدر قد يُلْغى كما يُلغَى الفعلُ، وذلك قولُكَ: متى زيدٌ ظَنُّكَ ذاهبٌ،وزيدٌ ظنِّي أخوكَ، وزيدٌ ذاهبٌ ظَنِّي. فإن ابتدأت فقلت: ظَنِّي زيدٌ ذاهبٌ، كان قبيحًا، لا يجوز البتَّة، كما ضعُفَ أظُنُّ زيدٌ ذاهبٌ». (٣)

يجيز هنا توسط المصدر (ظَنِّي) وتأخره إذا كان ملغى مع المبتدأ والخبر، على نحو النمطين الآتيين: النمط الأوَّل: مبتدأ + ظنِّي (ملغى) + خبر.

ويمثل له بمثال واحد: زيدٌ + ظنِّي + أخوكَ.

النمط الثاني: مبتدأ + خبر + ظنِّي (ملغى).

ويمثل له بمثال واحد: زيدٌ + ذاهبٌ + ظنِّي.

ولم يذكر سيبويه علة جواز هذين النمطين، وإنَّما قاسهما بنظيريهما في الفعل؛ فكما أن المصدر يعمل عمل الفعل فكذلك يلغى إلغاء الفعل وذلك إذا لم تبتدئ به وتقل: ظنِّي زيدٌ ذاهبٌ، كما أن الفعل إذا ابتدأت به فإنَّكَ لا تلغيه.

---

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٢٣٤- ٢٣٥.
(٢) انظر: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: ٩٢- ٩٤.
(٣) الكتاب: ١/ ١٢٤.

ولعلَّ في ذلك إشارة إلى نية المتكلم أيضًا – كما ذكر في النمط السابق رقم (٢١) – حيث لا يجوز أن يبدأ المتكلم بالشكِّ من خلال المصدر (ظنِّي) ثم يتبعه باليقين، ولكن يجوز أن يبدأ باليقين ثم يدركه الشكُّ وذلك يحدث بتوسط (ظَنِّي) أو تأخرها، مع الإلغاء أو الإعمال.

٢٥ – تقديم الخبر (مثلُكَ) على الحال بعد المبتدأ (هذا):

٢٦ – تأخير الحال (مثلَكَ) عن الخبر بعد المبتدأ (هذا):

يقول سيبويه: «**ويونس يقول: هذا مثلُكَ مُقْبِلاً، وهذا زيدٌ مثلَكَ، إذا قدَّمه جعله معرفة وإذا أخَّره جعله نكرة. ومن العرب من يوافقه على ذلك**»[(١)].

يجيز هنا تقديم الخبر (مثلُكَ) على الحال، ومثلُكَ في هذه الحالة معرفة، كما يجيز تأخير الحال (مثلَكَ) على الخبر، ومثلَكَ في هذه الحالة نكرة. وهذان الجوازان بعد المبتدأ (هذا)؛ أي أنه يجيز النمطين الآتيين:

النمط الأوَّل: مبتدأ (هذا) + خبر(مثلُكَ) + حال.

ويمثل له بمثال قاله يونس، ومن العرب من يوافقه عليه: هذا + مثلُكَ + مُقْبِلاً.

النمط الثاني: مبتدأ (هذا) + خبر + حال (مثلَكَ).

ويمثل له بمثال قاله يونس، ومن العرب من يوافقه عليه: هذا + زيدٌ + مثلَكَ.

ولم يذكر علة جواز هذين النمطين.

ونلمح في نص سيبويه التقاءً بالمنهج الوصفي الحديث؛ فقوله: (ومن العرب من يوافقه على ذلك)، يدل على استقرائه لكلام العرب وتتبعه للاستعمال اللغوي؛ فالأمر عند سيبويه «ليس أمر وضع معايير أو فرض مذاهب، بل أمر وصف للغة، وملاحظة ما ينطق به العرب، وهذا هو الواقع اللغوي مناط المنهج الوصفي»[(٢)].

***

(١) الكتاب: ١/ ٤٢٣.
(٢) الكتاب بين المعيارية والوصفية: ٤٧.

ثانيًا: جواز التقديم أو التأخير في الجملة الفعلية:

أ - الجواز في الجملة الفعلية البسيطة:

٢٧- تقديم المفعول (الاسم الظاهر) على الفاعل (الاسم الظاهر):

٢٨- تأخير المفعول (الاسم الظاهر) عن الفاعل (الاسم الظاهر):

يقول سيبويه في (باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول): «إنْ قدَّمتَ المفعول وأخَّرتَ الفاعل جرى اللفظ كما جري في الأوّل، وذلك قولك: ضربَ زيدًا عبدُ الله لأنك إنّما أردت به مؤخَّرًا ما أردتَ به مقدَّما، ولم تُرد أن تشغلَ الفعل بأوَّل منه وإن كان مؤخَّرًا في اللفظ. فمن ثمَّ كان حدُّ اللفظ أن يكون فيه مقدَّمًا، وهو عَرَبِيٌّ جيِّدٌ كثيرٌ، كأنَّهم إنما يقدِّمون الذي بيانه أهَمُّ لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يُهِمَّانهم ويعنيانهم». (١)

ويقول في (باب ما يكون فيه الاسم مبنيًّا على الفعل قُدِّم أو أُخِّر وما يكون فيه الفعل مبنيًّا على الاسم):»... كما كان الحدُّ ضربَ زيدٌ عمرًا، حيث كان زيدٌ أول ما تشغل به الفعل. وكذلك هذا إذا كان يعمل فيه. وإن قدَّمتَ الاسم فهو عربِيٌّ جيِّدٌ، كما كان ذلك عربيًّا جَيِّدًا، وذلك قولك: زيدًا ضربتُ، والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواءٌ، مثلُه في ضربَ زيدٌ عمرًا وضربَ عمرًا زيدٌ». (٢)

ويقول في باب آخر: «وإن شئت قلت: هو خيرٌ عملاً، وأنتَ تنوي (منك). وإن شئت أخَّرت الفصل في اللفظ وأصله التقديم، لأنه لا يمنعه تأخيره عمله مقدَّمًا، كما قال: ضربَ زيدًا عمرٌو، فعمرٌو مؤخَّر في اللفظ مبدوءٌ به في المعنى، وهذا مبدوءٌ به في أنه يثبتُ التنوين ثمَّ يُعْمِلُ». (٣)

ويقول في(باب الابتداء): «وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول قائمٌ زيدٌ، وذاك إذا لم تجعل قائمًا مقدَّمًا مبنيًّا على المبتدأ، كما تؤخِّر وتقدِّم فتقول: ضربَ زيدًا عمرٌو، وعمرٌو على ضربَ مرتفعٌ. وكان الحدُّ أن يكون مقدَّما ويكون زيدٌ مؤخَّرًا. وكذلك هذا، الحدُّ فيه أن

(١) الكتاب: ١/ ٣٤.
(٢) السابق: ١/ ٨٠-٨١.
(٣) السابق: ١/ ٢٠٣.

يكون الابتداء فيه مقدَّمًا. وهذا عربيٌّ جَيِّدٌ». (١)

يتضح من هذه النصوص أنَّ سيبويه يجيز النمطين الآتيين:

النمط الأوَّل: فعل + مفعول (اسم ظاهر) + فاعل (اسم ظاهر).

ويمثل له بثلاثة أمثلة:

ضربَ + زيدًا + عبدُ اللهِ، و ضربَ +عمرًا+ زيدٌ، و ضربَ + زيدًا + عمرٌو.

النمط الثاني: فعل + فاعل (اسم ظاهر) + مفعول (اسم ظاهر).

ويمثل له بمثال واحد: ضربَ + زيدٌ + عمرًا.

وقد علل جواز هذين النمطين بعلتين كلتيهما مرتبطتين بالمعنى وبمراد المتكلم؛ فالعلة الأولى نجدها في قوله – في النص الأوَّل -: (لأنك إنما أردتَ به مؤخَّرًا ما أردتَ به مقدَّمًا)؛ أي أنه جائز التقديم لأن الوظيفة النحوية التي تؤدي المعني النحوي لكلتا الكلمتين (الفاعل والمفعول) لا تتغير بتغير الترتيب.

والعلة الثانية نجدها في لفظتي (العناية والاهتمام) اللتين ذكرهما في النصين الأوَّل والثاني؛ فيجوز تقديم المفعول للاهتمام والعناية به عن الفاعل، كما يقدم الفاعل على المفعول للاهتمام به؛ يفسر السيرافي النص الثاني قائلاً: «يعني أن المكنِيَّ والظاهر الفاعلين سواء في باب تقديم المفعول وتأخيره، فإن كانت العناية بالمفعول فيهما أشدَّ قدَّمتَ المفعول، وإن كانت العناية بالفاعل أشدَّ قدمتَ الفاعل». (٢)

ونلحظ في نصوص سيبويه أمرين:

أوَّلاً: اهتم سيبويه فيها بذكر الترتيب الأصلي للجملة الفعلية التي فعلها يتعدى لمفعول واحد، وذلك من خلال مصطلحي (حدُّ اللفظ) و(الحدُّ) اللذين استخدمهما في النصوص السابقة للدلالة على الترتيب الأصلي: فعل + فاعل + مفعول.

كما هو واضح؛ يقول السيرافي: «ليس يريد بقوله (حَدُّ اللفظ) أن يكون تقديم الفاعل

(١) الكتاب: ٢ / ١٢٧ .
(٢) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ١٠٠ .

هو حَدُّ اللفظ الذي لا يحسنُ غيره، وإنَّما نريد بحدِّ اللفظ: ترتيبه وتقديره».(١)

وبذلك فإن سيبويه يرى أنَّ ترتيب: فعل + مفعول + فاعل، الذي يجيزه، هو ترتيبٌ محوَّلٌ عن ذلك الترتيب الأصلي.

وهذا يلتقي مع الفكرة الشائعة عند التحويليين بأن كل بنية سطحية – وهي الترتيب الفرعي هنا – لها بنية عميقة – وهي الترتيب الأصلي هنا.(٢)

ودليل ذلك قوله في النص الأخير: (فعمرٌو مؤخَّرٌ في اللفظ مبدوءٌ به في المعنى).

ثانيًا: تعليله جواز تقديم المفعول على الفاعل بالعناية والاهتمام بالمفعول؛ ليدل على تمثل سيبويه لغرض المتكلم وسياق الحال الذي تقال فيه الجملة.

وهذا يلتقي – كما ذُكِرَ – بالاهتمام الذي توليه اللسانيات الوظيفية لسياق الحال.

يقول الدكتور سعيد بحيري: «تغيير الرتبة لا يكون إلَّا لعلة خطابية (تداولية) لقول سيبويه – في النص الأوَّل – (كأنَّهم إنَّما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم). ولا شكَّ أن ثمة فرقًا أساسيًا بين مفهوم الأهمية والعناية الأولى ومفهومهما الثاني؛ أرى أن العناية الأولى عناية خطابية تداولية تتشكل من السياق ورغبة المتكلم ودور المستمع. أمَّا الثانية فتتعلق بالعناية الدلالية، وهي المتحققة من ضرورة حصول الإفادة أو وقوع الفهم بتضافر كل مدلولات العناصر المشكلة للجملة لتكوين المعنى الكلي لها. وفي هذه الحال تكون كل العناصر مهمة».(٣)

٢٩ – تقديم المفعول(الاسم الظاهر) على نائب الفاعل(الاسم الظاهر):

يقول سيبويه في (باب المفعول الذي تعدَّاه فعله إلى مفعول): «**وإن شئتَ قدَّمتَ وأخرتَ فقلتَ: كُسِيَ الثوبَ زيدٌ، وأُعطِيَ المالَ عبدُ الله**، كما قلت: ضربَ زيدًا عبدُ الله. فأمره في هذا كأمر الفاعل».(٤)

(١) الكتاب: ٢/ ٢٧٣.
(٢) انظر: قواعد تحويلية للغة العربية: ١١١، ١٢١ – ١٢٢.
(٣) عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه: ١٤٤.
(٤) الكتاب: ١/ ٤٢.

فهو يجيز هنا نمط: فعل متعد لمفعولين ليس أصلهُمَا المبتدأ والخبر مبني للمجهول + مفعول (اسم ظاهر) + نائب فاعل (اسم ظاهر).

ويمثل له بمثالين: كُسِيَ + الثوبَ + زيدٌ، و أُعطِيَ + المالَ + عبدُ الله.

ولم يعلل جواز هذا النمط، ولكنه اكتفى بقياس هذا الجواز على جواز تقديم المفعول (الاسم الظاهر) على الفاعل (الاسم الظاهر) مع الفعل المتعدي لمفعول واحد والمبني للمعلوم. ولعله يقصد بقوله (أمره في هذا كأمر الفاعل) الاهتمام والعناية بالمقدَّم فكما قُدِّم المفعول على الفاعل للاهتمام والعناية به فكذلك يُقدَّم المفعول على نائب الفاعل للاهتمام والعناية به.

٣٠- تقديم المفعول الثاني (جملة فعلية) على المفعول الأوَّل:

يقول سيبويه: «فإن قلت: ضربَنِي وضربتُهم قومُكَ، رفعتَ لأنك شغلتَ الآخر فأضمرتَ فيه، كأنَّك قلت: ضربَنَي قومُكَ وضربتُهم، على التقديم والتأخير،....

قال عُمَرُ بن أبي ربيعة: إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَك بعُودِ أراكَةٍ * تُنُخِلَ، فاسْتَاكَتْ بِهِ، عُودُ إِسْحَلِ

لأنه أضمرَ في آخر الكلام. وقال المرارُ الأَسَدِيُّ:

فَرَدَّ على الفؤادِ هَوًى عميدًا وسُوئِلَ لو يُبِينُ لنا سؤالا

وقد نَغنَى بها ونَرَى عُصُورًا بِهَا يَقْتَدْنَنَا الخُرُدَ الخدالا (*)

حدثني به أبو الخطاب عن شاعره». [1]

يجيز هنا نمط: فعل متعدٍ لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر + فاعل + مفعول ثانٍ (جملة فعلية) + مفعول أوَّل.

(*) البيتان من بحر الوافر. «كأنه لمَّا وقف على الربع، وتذكر من كان يحلُّه، عاوده حُزنُه على مفارقتهم، وألمَّ قلبه لما تذكرهم. وسوئل الربعُ عنهم لو يبينُ لنا السؤالاَ. وقد كنَّا عصورًا في هذه الدَّار نتبع الهوى ويقتدننا الحسان الخرد الخدال. والخُرُدُ: جمع خريدة، وهي الحييَّة. والخدال جمع خَدلةٍ وهي التي على قصبها لحمٌ وشحم». شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١ / ٣٤٢-٣٤٤، وانظر: تحصيل عين الذهب: ٩٧، والنكت: ١/ ٢١٥، والإنصاف: ١ / ٨٥- ٨٦، وهامش الكتاب: ١ / ٧٨.

(١) الكتاب: ١ / ٧٨- ٧٩.

ويستشهد له بشاهد شعري للمرَّار الأسديّ حدَّثه به أبو الخطاب الأخفش:

نرى + ضمير مستتر (نحن) + يَقْتَدَنَا + الخُرُدَ.

يقول ابن السيرافي عن هذا الشاهد: «الشاهد فيه على إعمال نرى، ونصبَ الخُرُدَ الخدال بنرى. وهذا على إعمال الفعل الأوَّل. وفي يقتدننا ضمير الخُرُدَ الخدال، والخُرُدَ الخِدال في تقدير التقديم لأنَّ العامل فيها نرى، كأنه قال: ونرى الخُرُدَ الخِدال عصورًا بها يقتدننا... فأما نرى فالوجه أن يكون من رُؤية القلب، ويكون الخُرُدُ المفعول الأول، ويقتدننا في موضع المفعول الثاني». [١]

وقد جاء بهذا الشاهد في إطار استدلاله على أنه إذا كان هناك فعلان الفعلُ الثاني منهما به ضمير الاسم المتأخر عنهما الواقع معمولا للفعل الأوَّل مرفوعًا أو منصوبًا؛ مرفوعًا كقوله (ضربَنِي وضربتُهم قومُكَ)، ومنصوبًا كقول الشاعر: (نرى يقتدننا الخُرُدَ)، فإنَّ هذا من قبيل جواز التقديم والتأخير؛ أي يجوز أن يتقدم الفعلُ الثاني على معمول الفعل الأوَّل.

ويلاحظ في نص سيبويه أنه اكتفى في هذا النمط بالاستشهاد بهذا البيت عطفًا على النمط الجائز السابق له، وهو الذي مثل له بمثال (ضربَنِي وضربتُهم قومُك) [٢]، دون التصريح بهذا الجواز ودون التصريح بموضع الشاهد فيه، غير أنه ذكر المصدر الذي أتى له بهذا البيت وهو أبو الخطاب الأخفش.

٣١-تأخير المفعول(الاسم الظاهر) عن الفعل والفاعل(الضمير المتصل):

٣٢-تقديم المفعول(الاسم الظاهر) على الفعل والفاعل(الضمير المتصل):

٣٣- تقديم المفعول (الاسم الظاهر) على الفعل ونائب الفاعل (الضمير المتصل):

٣٤- تأخير المفعول (الاسم الظاهر) عن الفعل ونائب الفاعل (الضمير المتصل):

يقول سيبويه في (باب ما يكون فيه الاسم مبنيًّا على الفعل قُدِّم أو أُخِّر وما يكون فيه

(١) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ١ / ٣٤٢ ، وانظر : شرح كتاب سيبويه : ٣ / ٩٤ ، وتحصيل عين الذهب: ٩٧ ، والنكت : ١ / ٢١٥ .

(٢) انظر : في هذا الفصل عنوان : الجواز بين أنواع أخرى من المكملات . النمط رقم (١٦٩) .

الفعل مبنيًّا على الاسم): «فإذا بنيتَ الاسم عليه قلت: ضربتُ زيدًا، وهو الحدُّ، لأنّك تريد أن تعمله وتحملَ عليه الاسم، كما كان الحدُّ ضربَ زيدٌ عمرًا، حيث كان زيدٌ أوّل ما تشغل به الفعل. وكذلك هذا إذا كان يعملُ فيه. وإن قدمتَ الاسم فهو عَرَبِيٌّ جيدٌ، كما كان ذلك عربيًّا جيدًا، وذلك قولك: زيدًا ضربتُ، والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواءٌ، مثله في ضربَ زيدٌ عمرًا وضربَ عمرًا زيدٌ.... إذا أراد الإعمال فأقربُ إلى ذلك أن يقول: ضربتُ زيدًا وزيدًا ضربتُ، ولا يعمل الفعل في مضمر، ولا يتناول به هذا المتناول البعيد. وكلُّ هذا من كلامهم. ومثل هذا: زيدًا أُعطِيتُ، وأُعطِيتُ زيدًا، و زيدٌ أعطِيتُهُ؛ لأنَّ أُعطِيتُ بمنزلة ضربتُ. وقد بُيِّنَ المفعولُ الذي هو بمنزلة الفاعل في أول الكتاب».)[1]

ويقول في (باب الأفعال التي تستعمل وتُلغَى): «فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيَّتِهِ من الشكِّ أعملَ الفعل قدَّم أو أخَّر، كما قال: زيدًا رأيتُ، ورأيتُ زيدًا».[2]

ويقول في باب آخر: «...، ولو كان شيءٌ من هذا ينصبُ شيئًا في الاستفهام لقلتَ في الخبر: زيدًا الذي رأيتُ، فنصبتَ كما تقول: زيدًا رأيتُ».[3]

في هذه النصوص يجيز سيبويه تأخير المفعول (الاسم الظاهر) وتقديمه مع الفعل والفاعل (الضمير المتصل)، أو مع الفعل ونائب الفاعل (الضمير المتصل)؛ على نحو الأنماط الآتية: النمط الأوّل: فعل + فاعل(ضمير متصل) + مفعول(اسم ظاهر).

ويمثل له بمثالين: ضربْـ + تُ + زيدًا. و رأيْـ + تُ + زيدًا.

النمط الثاني: مفعول (اسم ظاهر) + فعل + فاعل (ضمير متصل).

ويمثل له بمثالين: زيدًا + ضربْـ + تُ. و زيدًا + رأيْـ + تُ.

النمط الثالث:

مفعول (اسم ظاهر)+ فعل متعدٍ لمفعولين مبني للمجهول+ نائب فاعل (ضمير متصل).

---

(١) الكتاب : ١/ ٨٠- ٨٣ .
(٢) السابق : ١ / ١٢٠ .
(٣) السابق : ١ / ١٢٨ .

ويمثل له بمثال واحد: زيدًا + أُعطِي + تُ.

النمط الرابع:

فعل متعدٍ لمفعولين مبني للمجهول + نائب فاعل(ضمير متصل)+ مفعول (اسم ظاهر).

ويمثل له بمثال واحد: أُعطِي + تُ + زيدًا.

أمَّا العلة في جواز النمطين الأوَّل والثاني فتتمثل عند سيبويه في أمرين:

الأوَّل: هو قوة عمل الفعل في المفعول سواءٌ تقدَّم المفعول عليه أو تأخَّر عنه؛ ولذلك فإنَّ المعنى الوظيفي النحوي للمفعول لن يتغير؛ فلا مانع من تقديمه وتأخيره. وذلك لقوله في النص الأوَّل: (لأنَّك تريد أن تعمله وتحمل الاسم عليه)؛ ويفسر ذلك السيرافي قائلاً: «لأنَّك تريد أن تعمل الفعل، وتجعله صدر الكلام في النيَّة، وتعمله في الاسم، وتحمل الاسم عليه». [1]

ولقول سيبويه في النص الثاني: (أعمل الفعل قدَّم أو أخَّر، كما قال: زيدًا رأيتُ، ورأيتُ زيدًا). وهذه العلة علة نحوية تركيبية خالصة ترتبط بقوة العامل وإتاحته حرية الحركة لمعمولاته.

الثاني: هو العناية والاهتمام بالعنصر المقدَّم؛ وهذه العلة علة بلاغية أسلوبية مرتبطة بالمعنى وبغرض المتكلم.

أمَّا علة جواز النمطين الثالث والرابع فلم يذكرها سيبويه، إلا أنه اكتفى بقياس الفعل المتعدي لمفعولين المبني للمجهول (أُعطِيَ) على الفعل المتعدي لمفعول واحد المبني للمعلوم (ضَرَبَ)؛ مشيرًا بذلك إلى أنه كما جاز التقديم والتأخير في مفعول (ضَرَبَ) فكذلك يجوز التقديم والتأخير في مفعول (أُعطِيَ)، وكذلك تنطبق علتا جواز النمطين الأوَّل والثاني على جواز النمطين الثالث والرابع.

ويلاحظ في نصوص سيبويه ما يأتي:

أوَّلاً: قوله (إن قدمتَ الاسم فهو عربيٌّ جيدٌ، كما كان ذلك عربيًّا جيدًا)، وقوله

---

(١) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ١٠٠.

(وكلُّ هذا من كلامهم)؛ يدل على استقراءه لكلام العرب واستعمالهم، وهذا يمثل لديه جانبًا وصفيًا واضحًا.

ثانيًا: يوضح سيبويه في النص الأول أن هناك ترتيبًا أصليًا هو (الحدُّ) وهو النمط الأوَّل الذي يتقدَّم فيه الفعل وفاعله (الضمير المتصل) على المفعول (الاسم الظاهر)، كما كان هناك ترتيب أصلي بين الفاعل (الاسم الظاهر) والمفعول (الاسم الظاهر) وهو تقدم الفاعل على المفعول. ثم يذكر أنه يمكن تحويل هذا الترتيب الأصلي إلى ترتيب فرعي وهو النمط الثاني الذي يتقدم فيه المفعول (الاسم الظاهر) على الفعل وفاعله (الضمير المتصل).

يتعرض الدكتور سعيد بحيري لهذا النص قائلاً: «أي أنَّ المفعول هو العنصر الممكن تحركه في هذا التركيب، فإذا لزم الوضع المحدد له، فتكون هذه الصورة حدَّ الكلام، أي تكون البنية الأساسية لهذه الجمل. ويكون:

ضربتُ (مبني) + زيدًا (مبني عليه).

وعلة ذلك الترتيب أن الفعل لابدَّ أن يشغل أولاً بالفاعل ثم تأتي بالمفعول وتحمله على الفعل..... يقدم سيبويه في هذا النص الصورة الثانية الممكنة في هذا التركيب حيث يتقدم المفعول على الفعل ويصير بؤرة الجملة ومحورها:

زيدًا (مبنيًا عليه) + ضربتُ (مبني)».(١)

وهذه الإشارة إلى الترتيب الأصلي والترتيب الفرعي المحوَّل عنه تلتقي مع فكرة البنية العميقة وتحويلها إلى بنية سطحية عند التحويليين.(٢)

ثالثًا: اهتم سيبويه بالغرض البلاغي للمتكلم من التقديم في هذه الأنماط وهو الاهتمام والعناية بالعنصر المقدم في التركيب، وقاس هذه الأنماط على تقديم المفعول على الفاعل الذي

(١) عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه : ١٩٤ - ١٩٥ .
(٢) انظر : البحث اللغوي : ٤٢ .

يكون للاهتمام والعناية بالمفعول.[١]

وهذا-كما ذُكِرَ-يلتقي مع اللسانيات الوظيفية التي تولي أغراض المتكلم عناية كبيرة.

٣٥- تقديم المفعول الأوَّل (ضمير متصل للغائب) على المفعول الثاني (ضمير متصل للغائب):

٣٦- تقديم المفعول الثاني (ضمير متصل للغائب) على المفعول الأول (ضمير متصل للغائب):

يقول سيبويه: «فإذا ذكرتَ مفعولين كلاهما غائب فقلتَ: **أعطاهُوهَا وأعطاهَاهُ، جاز،** وهو عربيٌّ. ولا عليك بأيِّهما بدأتَ، من قبل أنهما كلاهما غائب. وهذا أيضًا ليس بالكثير في كلامهم، والأكثر في كلامهم: أعطاهُ إيَّاهُ. على أنه قد قال الشاعر:

وقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِمَاهَا يَقْرَعُ العَظْمَ نابُها (*)

ولم تستحكم العلامات هاهنا كما لم تستحكم في: عجبتُ من ضربِيِ إيَّاك، ولا في كان إيَّاه، ولا في ليس إيَّاهُ».[٢]

يجيز هنا النمطين الآتيين: النمط الأوَّل: أتى به على صورتين:

الصورة الأولى: فعل متعدٍ لمفعولين + فاعل + مفعول أول (ضمير متصل للغائب) + مفعول ثانٍ (ضمير متصل للغائب).

ويمثل لها بمثال واحد: أعطا + ضمير مستتر (هُوَ) + هُو + هَا.

الصورة الثانية: مصدر فعل متعدٍ لمفعولين + فاعل + مفعول أول (ضمير متصل

(١) انظر: تفصيل هذا الغرض البلاغي في دلائل الإعجاز: ١٠٧- ١١٠، والتراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر: ١٣٩ -١٥٦.

(*) نسبه الشنتمري وابن يعيش إلى مُغَلِّس بن لقيط الأسدي. وهو من بحر الطويل. «هذا الشاعر وصف شدَّة أصابه بها رجلان، فيقول: قد جعلتْ نفسي تطيبُ لإصابتِهِمَا بمثل الشدَّة التي أصاباني بها، وضربَ الضغمة مثلا، ثم وصف الضغمة فقال: يَقْرَعُ العظمَ نابُها فجعل لها نابًا على السعة، والمعنى يصلُ النابُ فيها إلى العظم فيقرَعُهُ». تحصيل عين الذهب: ٣٧٢- ٣٧٣، وانظر النكت: ١/ ٦٥٩- ٦٦٠، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٣٤، وشرح المفصل: ٣/ ١٠٥- ١٠٦، وهامش الكتاب: ٢/ ٣٦٥.

(٢) الكتاب: ٢/ ٣٦٥.

للغائب) + مفعول ثانٍ (ضمير متصل للغائب).

ويمثل لها بشاهد شعري: ضَغْمِ + ضمير محذوف (ياء المتكلم) + هِمَا + ها.

يقول ابن الشجري: «فاعل المصدر محذوف،والتقدير: لضَغْمِي إيَّاهُمَا الضغْمَةَ».[1]

النمط الثاني: فعل متعد لمفعولين + فاعل + مفعول ثان (ضمير متصل للغائب) + مفعول أول (ضمير متصل للغائب).

ويمثل له بمثال واحد: أعطا + ضمير مستتر (هو) + هَا + هُ.

ويعلل جواز هذين النمطين بأنَّ المفعولين كلاهما للغائب؛ فهما على درجة واحدة من البعد من المتكلم فليس هناك ضميرٌ أقرب وضميرٌ أبعد؛ إذ يوجب سيبويه تقديم الضمير المتصل الأقرب للمتكلم على الضمير المتصل الأبعد من المتكلم إذا اجتمعا مفعولين، وقد ذُكِرَ ذلك في فصل الوجوب.

يقول ابن يعيش: «فإذا كان الضميران غائبين جاز لك الجمع بينهما متصلين فتقول: (أعطاهُوهَا وأعطاهَاهُ) وكنتَ مخيَّرًا في أيها بدأتَ به وذلك من قبل أنهما كلاهما غائبٌ وليس فيهما تقديم بعيد على قريب، قال سيبويه: وهو عربيٌّ جيدٌ وليس بالكثير في كلامهم بل الأكثر في كلامهم أعطاهُ إيَّاها وأعطاها إيَّاهُ. فتأتي بضمير المفعول الثاني منفصلاً، وإنَّما قَلَّ في كلامهم لأنه ليس فيه تقديم الأقرب على الأبعد لتساويهما في المرتبة».[2]

فإنَّ سيبويه يقرر أنَّ استخدام الضميرين المتصلين للغائب ليس بالكثير في كلام العرب، وإنَّما الأكثر في كلامهم أن يأتوا بالأوَّل متصلاً وبالثاني منفصلاً، خاصة إذا كان العامل فيهما اسمًا كالمصدر أو فعلاً ناقصًا ككان وليس؛ فتقول: عجبتُ من ضربِي إيَّاك، وكان إيَّاهُ، وليس إيَّاه. وقد استشهد سيبويه ببيت شعري لِمَا قَلَّ في كلامهم: (لضغمِهِمَاهَا).

يقول الشنتمري عن هذا الشاهد: «الشاهد في وصله الضمير من قوله (لضغمِهِمَاهَا) وكان وجه الكلام لضغمها إيَّاها، لأنَّ المصدر لم يستحكم في العمل

(١) أمالي ابن الشجري: ١/ ١٣٤.
(٢) شرح المفصل: ٣/ ١٠٥-١٠٦.

والإضمار استحكام الفعل». [١]

وتدل عبارة سيبويه (وهذا أيضًا ليس بالكثير في كلامهم؛ والأكثر في كلامهم...) دلالة واضحة على أنَّ معايير وأحكامه يصدرها بعد استقراء واع لكلام العرب واستعمالهم للغتهم، فهو واصفٌ يعلم أيَّ التراكيب تستخدم بقلة وأيَّها يستخدم بكثرة.

وهذا يلتقي التقاءً واضحًا مع ما تنادي به المدرسة اللغوية الوصفية الحديثة.

ب – الجواز في الجملة الفعلية المسبوقة بحرف عامل:

٣٧- تقديم المفعول على لم والفعل:

٣٨- تقديم المفعول على لن والفعل:

يقول سيبويه: «إذا قلتَ: زيدًا لم أضربْ، أو زيدًا لن أضربَ، لم يكن فيه إلّا النصبُ، لأنَّك لم توقع بعد لم ولن شيئًا يجوز لك أن تقدمه قبلهما فيكون على غير حاله بعدهما كما كان ذلك في الجزاء. ولن أضربَ نفيٌ لقوله سأضربُ، كما أن لا تضْربْ نفيٌ لقولِهِ: اضربْ، ولم أضرب نفيٌ لضربتُ». [٢]

فسيبويه يجيز هنا النمطين الآتيين:

النمط الأوَّل: مفعول + لم + فعل + فاعل.

ويمثل له بمثال واحد: زيدًا + لم + أضربْ + ضمير مستتر (أنا).

النمط الثاني: مفعول + لن + فعل + فاعل.

ويمثل له بمثال واحد: زيدًا + لن + أضربَ + ضمير مستتر (أنا).

ولم يعلل جواز هذين النمطين.

ويفسر السيرافي هذا النص قائلاً: «اعلم أن (لَنْ)، و(لم) يعمل ما بعدهما فيما قبلهما وذلك أن (لن) نقيض (سوف)، و(سوف) يعمل ما بعدها فيما قبلها، كقولك: (زيدًا سوفَ أضربُ) لأنَّ سوف والفعل كشيءٍ واحدٍ. و(لم) مثل (لن)؛ لأنها وما بعدها من الفعل كشيءٍ

(١) تحصيل عين الذهب: ٣٧٢، وانظر: النكت: ١/ ٦٥٩-٦٦٠، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٣٤، وشرح المفصل: ٣/ ١٠٥-١٠٦، وهامش الكتاب: ٢/ ٣٦٥.

(٢) الكتاب: ١/ ١٣٥-١٣٦.

واحدٍ نقيض الفعل الماضي، والفعل الماضي يجوز أن يتقدَّم مفعوله ونقيض الشيء يقع موقعه على حسب لفظه». (١)

يفهم من ذلك أنَّ سيبويه يقيس (لم أضربْ) على (ضربْتُ)، و(لن أضربَ)على (سأضربُ)؛ فكما يجوز تقديم مفعول (ضربتُ وسأضربُ) عليهما – ونفيهما (لم أضربْ ولن أضربَ) – فكذلك يجوز تقديم مفعول (لم أضربْ ولن أضربَ) عليهما، فحمل النفي – وهو نقيض الإثبات – على الإثبات.

٣٩- تقديم إذن على الفعل المنصوب بعد الفاء أو الواو:

٤٠- تقديم إذن على لا النافية والفعل المنصوب بعد الواو:

٤١- تقديم إذن على لا النافية والفعل المرفوع بعد الفاء:

٤٢- تقديم إذن على الفعل المرفوع بعد الفاء:

٤٣- تقديم إذن على الفعل المرفوع:

يقول سيبويه: «اعلم أنَّ إِذَنْ إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنك فيها بالخيار: إن شئت أعملتها كإعمالك أُرى وحسبتُ إذا كانت واحدة منهما بين اسمين؛ وذلك قولك: زيدًا حسبتُ أخاكَ. وإن شئتَ ألغيتَ إذن كإلغائك حسبتُ إذا قلت: زيدٌ حسبتُ أخوكَ. فأمَّا الاستعمال فقولك: فإذن آتيَكَ وإذنْ أكرمَكَ.

وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف: ﴿وَإِذَنْ لا يَلْبَثُوا خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلاً﴾(*) وسمعنا بعض العرب قرأها فقال: وإذن لا يلبثوا.

وأمَّا الإلغاء فقولك: فإذن لا أجيئُكَ.وقال تعالى:﴿فَإِذَنْ لاَ يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾(**)

وتقول: إنْ تأتني آتِكَ وأذن أكرمْكَ، إذا جعلتَ الكلام على أوَّله ولم تقطعه، وعطفته على الأوَّل. وإن جعلته مستقبلاً نصبتَ، وإن شئت رفعته على قول من ألغى. وهذا قول

---

(١) شرح كتاب سيبويه : ٣/ ٢٨٣- ٢٨٤ .

(*) سورة الإسراء : من الآية رقم (٧٦) ، وقراءة النصب هذه هي قراءة أبيِّ بن كعب وعبدِ الله بن مسعود. انظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٨٠ ، والبحر المحيط : ٦ / ٦٦.

(**) سورة النساء : من الآية رقم (٥٣) .

يونس، وهو حَسَنٌ، لأنَّك إذا قطعته من الأوَّل فهو بمنزلة قولك: فإذن أفعلُ، إذا كنتَ مجيبًا رجلاً.

وزعم عيسى بن عمر أن ناسًا من العرب يقولون: إذن أفعلُ ذاك، في الجواب. فأخبرتُ يونس بذلك فقال: لا تُبْعِدَنَّ ذا. ولم يكن ليروي إلَّا ما سمع، جعلوها بمنزلة هل وبل»[(١)].

يجيز سيبويه في هذا النص تقديم (إذن) على نحو ما في الأنماط الآتية:

النمط الأوَّل: الفاء أو الواو + إذنْ + الفعل المنصوب + الفاعل + المفعول.

ويمثل له بمثالين: ف + إذن + آتِيَ + ضمير مستتر (أنا) + كَ.

و و + إذنْ + أُكْرِمَ + ضمير مستتر (أنا) + كَ.

النمط الثاني: الواو + إذنْ + لا (النافية) + الفعل المنصوب + الفاعل.

ويستشهد له بقراءة قرآنية: و + إذنْ + لا + يَلْبَثُوا + (واو الجماعة) في يَلْبَثُوا.

النمط الثالث: الفاء + إذن + لا(النافية) + الفعل المرفوع + الفاعل+ المفعول.

ويمثل له بمثال واحد: فـ + إذن + لا + أجيئُ + ضمير مستتر(أنا) + كَ.

ويستشهد له كذلك بشاهدٍ قرآني:

فـ + إذن + لا + يُؤْتُونَ + (واو الجماعة) في يُؤْتُونَ + النَّاسَ + نقيرًا.

النمط الرابع: الفاء + إذن + الفعل المرفوع + الفاعل.

ويمثل له بمثال واحد: ف + إذن + أفعلُ + ضمير مستتر (أنا).

النمط الخامس: إذن + الفعل المرفوع + الفاعل + المفعول.

ويمثل له بمثال واحد: إذن + أفعلُ + ضمير مستتر (أنا) + ذاكَ.

ولم يعلل سيبويه جواز هذه الأنماط، وإنَّما قاس جواز توسط (إذن) وهي عاملة بين (الفاء أو الواو) و الفعل على جواز توسط (حسبتُ) وهي عاملة بين المفعول الأوَّل والمفعول الثاني. كما قاس جواز توسط (إذَنْ) وهي غير عاملة بين (الفاء أو الواو) والفعل على جواز توسط (حسبتُ) وهي غير عاملة بين المبتدأ والخبر.

---

(١) الكتاب: ٣/ ١٣-١٦.

يقول ابن الورَّاق في ذلك: «اعلم أنَّ (إذَن) يجوز إلغاؤها وإعمالها وذلك أن تقع وقبلها الواو والفاء، كقولك: أنا أحبُّكَ وإذن أكرمُكَ، فإن شئت رفعت وإن شئتَ نصبتَ. فمن نصبَ قَدَّرَ الواو عاطفة جملة على جُملةٍ، فصارت (إذن) في الحكم كالمبتدأة، فلهذا نصبَ. ومن رفع جعل الواو عاطفة على الفعل الذي قبلَهُ وألغى (إذن). وإنَّما ساغ إلغاؤها لشبهها بـ (ظننتُ)، إذ توسطتْ بين الاسم والخبر، وهذا التشبيه إنَّما ساغ، لأنَّ العربَ قد ألغتْ (إذنْ) في العمل». (١)

وكذلك النمط الخامس لم يعلل سيبويه جوازه وإنَّما ذكر أن هذا النمط عرفه من عيسى بن عمر يرويه عن ناس من العرب، وأنَّه توثق من يونس في ذلك. كما أنَّه قاس (إذن) هنا الواقعة مصدَّرة في الجواب غير العاملة على حرفي (هل وبل) اللذين يتصدَّران الجملة الفعلية قبل الفعل دون عمل في الفعل.

ومما سبق يتضح أنَّ علل جواز هذه الأنماط علل قياسية.

وقد تمثل سيبويه في هذا النص الجانب الوصفي لباحث اللغة حيث قال: (وسمعنا بعض العرب قرأها) وقال: (وزعم عيسى بن عمر أنَّ ناسًا من العرب يقولون) وقال: (ولم يكن ليروي إلَّا ما سمع). فهذه العبارات عبارات تمثل منهجًا وصفيًّا واضحًا.

٤٤- تصدُّر (أَنْ) الجملة الفعلية:

يقول سيبويه: «واعلم أنَّه ليس يحسنُ لأنَّ أنْ تلِيَ إنَّ ولا أنَّ، كما قَبُحَ ابتداؤك الثقيلة المفتوحة وحَسُنَ ابتداؤكَ الخفيفة؛ لأنَّ الخفيفة لا تزول عن الأسماء، والثقيلة تزول فتبدأه. ومعناها مكسورة ومفتوحة سواء..... وإنَّما كرهوا ابتداءَ أنَّ لئَلَّا يشبهوها بالأسماء التي تعمل فيها إنَّ، ولِئَلَّا يُشبِّهوها بأنْ الخفيفة، لأنَّ أنْ والفعل بمنزلة مصدر فعله الذي ينصبه، والمصادر تعمل فيها إنَّ وأنَّ». (٢)

فسيبويه يجيز هنا نمط: أنْ + الفعل المنصوب + الفاعل + المفعول.

ولم يمثل لهذا النمط، وإنَّما اكتفى بذكر حكم الجواز (حَسُنَ ابتداؤكَ الخفيفة).

(١) علل النحو: ١٩٠- ١٩١.
(٢) الكتاب: ٣/ ١٢٤.

وعلل جواز ذلك بأنَّ (أنْ) الخفيفة لا يليها إلَّا الفعل وهي والفعل لا ينفكان من أنهما يعبران عن مصدر هذا الفعل؛ فهما بمنزلة الاسم لا يزولان عنه إلى غيره وكما أن الاسم يجوز أن يبتدأ به فكذلك (أنْ والفعل) يجوز أن يبتدأ بهما، بخلاف (أنَّ) الثقيلة التي لا يليها إلَّا الاسم فإنها لا يجوز أن يبتدأ بها. (١)

يوضح رأي سيبويه في هذا النص ابن السراج قائلاً: «إنَّما استَقْبَحَ ذلك لامتناعهم من الابتداء بأنَّ المفتوحة لأنها إنَّما هي بمنزلة (أنْ) الخفيفة التي هي مع الفعل بمعنى المصدر. وما كان بمنزلة الشيءِ فليس هو ذلك الشيء بعينه، فلا يجوز أن يتصرف تصرف (أنْ) الخفيفة الناصبة للفعل في جميع أحوالها. فأمَّا (أنْ) الخفيفة التي تنصبُ الفعل فإنها يبتدأ بها، لأن الفعل صلة لها، وقد نابت هي والفعل عن مصدر ذلك الفعل، ولا يلي أنْ الخفيفة الناصبة للفعل إلَّا الفعل، و(أنَّ) الشديدة ليست كذلك لأنه لا يليها إلَّا الاسم». (٢)

جـ - الجواز في الجملة الفعلية المسبوقة بحرف غير عامل:

٤٥ - تقديم المفعول على الفعل والفاعل بعد هَلَّا:

٤٦ - تقديم المفعول على الفعل والفاعل بعد لَوْلا:

٤٧ - تقديم المفعول على الفعل والفاعل بعد لَوْمَا:

٤٨ - تقديم المفعول على الفعل والفاعل بعد إلَّا:

يقول سيبويه: **«وأمَّا ما يجوز فيه الفعل مضمرًا ومظهرًا، مقدَّمًا ومؤخَّرًا، ولا يستقيم أن يبتدأ بعده الأسماءُ، فهلَّا ولولاَ ولومَا وألَّا. لو قلت: هلَّا زيدًا ضربتَ، ولولاَ زيدًا ضربتَ، وألَّا زيدًا قتلتَ، جاز. ولو قلت: إلَّا زيدًا وهلاً زيدًا على إضمار الفعل ولا تذكره جاز. وإنَّما جاز ذلك لأنَّ فيه معنى التحضيض والأمر، فجاز فيه ما يجوز في ذلك».** (٣)

في هذا النص يجيز سيبويه تقديم المفعول على الفعل والفاعل بعد كُلٍّ من هَلَّا ولولا ولومَا وألَّا؛ على نحو الأنماط الآتية:

---

(١) انظر: فصل الامتناع؛ النمط رقم (١٠).
(٢) الأصول في النحو: ١ / ٢٦٦.
(٣) الكتاب: ١ / ٩٨.

النمط الأوَّل: هلَّا + المفعول + الفعل + الفاعل.

ويمثل له بمثال واحد: هلَّا + زيدًا + ضربْ + ـتَ.

النمط الثاني: لولا + المفعول + الفعل + الفاعل.

ويمثل له بمثال واحد: لولا + زيدًا + ضربْ + ـتَ.

النمط الثالث: لومَا + المفعول + الفعل + الفاعل. ولم يمثل له.

النمط الرابع: إلَّا + المفعول + الفعل + الفاعل.

ويمثل له بمثال واحد: إلَّا + زيدًا + قتلْ + ـتَ.

ويعلل جواز هذه الأنماط بأنَّ هذه الحروف تحمل معنى التحضيض والأمر، ولمَّا جاز التقديم والتأخير مع هذا المعنى بين الاسم والفعل فكذلك جاز التقديم والتأخير بين الاسم والفعل مع هذه الحروف التي تحمل هذا المعنى.

وقد وضح السيرافي هذه العلة قائلاً: «لأنَّ هذه الحروف جعل فيها معنى التحضيض، واستدعاء الفعل، فصارت كأنها الأفعال، فجاز إيلاء الاسم إيَّاها تشبيهًا لها بالفعل».[1]

ويلاحظ أنَّ هذه العلة إنَّما هي علة بلاغية تداولية وظيفية إذْ إنَّ (التحضيض والأمر) من الأغراض الوظيفية التي تحتاج إلى تراكيب معينة تحققها.

يقول الدكتور أحمد المتوكل عن تآسر الفكر اللغوي العربي القديم مع المبادئ المنهجية التي تحكم الدرس اللغوي الوظيفي المعاصر: «فباعتبار التراكيب اللغوية وسائل لتأدية أغراض تواصلية معينة، انصبت هذه الدراسات على رصد العلاقة بين كل نمط من أنماط التراكيب والغرض المتوخى تحقيقه».[2]

٤٩ - تقديم الفاعل على الفعل بعد قَلَّما في الشعر فقط:

يقول سيبويه في (باب ما يحتمل الشعر): «ويحتملون قبح الكلام حَتَّى يضعوه في غير موضعه، لأنه مستقيم ليس فيه نقيضٌ. فمن ذلك قوله:

---

(١) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ١٥٤.

(٢) اللسانيات الوظيفية: ٨٤، وانظر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة: ٤٥.

صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّما وِصَالٌ على طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ (*)

وإنَّما الكلام: وقَلَّ ما يدومُ وصالٌ». (١)

ويقول في (باب الحروف التي لا يليها بعدها إلّا الفعل): «ومن تلك الحروف: رُبَّما وقَلَّما وأشباههما، جعلوا رُبَّ مع ما بمنزلة كلمة واحدة، وهيئوها ليذكر بعدها الفعل، لأنَّهم لم يكن لهم سبيلٌ إلى (رُبَّ يقولُ)، ولا إلى (قَلَّ يقولُ)، فألحقوهما ما وأخلصوهما للفعل. وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم، قال:

صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّما وِصَالٌ على طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ». (٢)

يتضح من هذين النصين أنه يجيز نمط: قَلَّما + الفاعل + الفعل. في الشعر فقط.

ويستشهد له بشاهد شعري: قَلَّما + وِصَالٌ + يَدُومُ.

وعلل جواز هذا النمط في لغة الشعر بقوله: (لأنه مستقيم ليس فيه نقضٌ) يقصدُ بذلك لأن المعنى هنا صحيح لم يتغير؛ فلم يكتفِ بأنه ضرورة شعرية وإنَّما علل هذه الضرورة بقوله هذا.

يفسر هذا الشاهد وعلته الشنتمري قائلاً: «أراد وقَلَّما يَدُومُ وصَالٌ، فقدَّم وأخَّر مضطرًا لإقامة الوزن، والوصالُ على هذا التقدير فاعلٌ مُقدَّمٌ، والفاعل لا يتقدم في الكلام إلّا أن يبتدأ به، وهو من وضع الشيء في غير موضعه. وفيه تقديرٌ آخر وهو أن يرتفع بفعل مضمر يدلُّ عليه الظاهر، فكأنه قال: وقَلَّما يدوم وصالٌ يدومُ، وهذا أسهل في الضرورة، والأوَّل أصَحُّ معنى وإن كان أبعدَ في اللفظ، لأنَّ (قَلَّما) موضوعة للفعل خاصة بمنزلة ربَّما، فلا يليها الاسم البتَّة». (٣)

(*) هذا البيت للمرَّار الفقعسيّ في ديوانه: ٤٨٠ ، وكذا نسبه ابن السيرافي والشنتمري كما ذكر سابقا. وهو من بحر الطويل. «يخاطب الشاعر نفسه قائلاً: صدَّتْ هذه المرأة فأطولتَ أنتَ الصدودَ ومع طول الصُّدود لا يبقى من المودة والمحبة شيءٌ». شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ٢٠٤ ، وانظر شرح أبيات سيبويه للنحاس: ٢٩٩ ، وتحصيل عين الذهب: ٦٢- ٦٣، ٤٢٣-٤٢٤ ، وهامش الكتاب: ١/ ٣١ .

(١) الكتاب: ١/ ٣١ .

(٢) السابق: ٣/ ١١٥ .

(٣) تحصيل عين الذهب: ٦٢- ٦٣ .

فالاستقامة التي يعنيها سيبويه استقامة من جهة المعنى لا من جهة اللفظ؛ وقد تُجُووِزَ عن عدم الاستقامة من جهة اللفظ للضرورة الشعرية.

ويلاحظ في نصي سيبويه تفريقًا واضحًا بين مستويين للغة وهما مستوى اللغة الكلاميَّة المنثورة ومستوى اللغة الشعرية المنظومة؛ فعلى حين يمنع سيبويه هذا النمط في اللغة الكلامية المنثورة بل يوجب تقدُّم الفعل على الفاعل بعد قلَّما في هذه اللغة[١]، فإنَّه يجيز هذا النمط في اللغة الشعرية المنظومة.

وهذا التفريق بين هذين المستويين من الأداء اللغوي يعدُّ عملاً وصفيًّا واضحًا لإدراك اللغة المستعملة، حيث يتجوز في لغة الشعر مالا يتجوز في لغة النثر.[٢]

وليس أدل على ذلك من تخصيص سيبويه بابًا عرض فيه بعض الضرورات الشعرية؛ أطلق عليه: (باب ما يحتمل الشعر)؛ وهو الباب الذي أخذتُ منه النص الأوَّل.

٥٠- تقديم الاسم (المفعول أو الفاعل) على الفعل بعد لكن أو إنَّما أو كأنَّما أو إذ أو نحو ذلك:

٥١- تقديم الفعل على الاسم (المفعول أو الفاعل) بعد لكن أو إنَّما أو كأنَّما أو إذ أو نحو ذلك:

يقول سيبويه في (باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء ويجوز أن يليها بعدها الأفعال): «وهي لكنْ، وإنَّما، وكأنَّما، وإذ، ونحو ذلك، لأنها حروف لا تعمل شيئًا، فتركت الأسماء بعدها على حالها كأنَّه لم يذكر قبلها شيءٌ، فلم يجاوز ذا بها إذ كانت لا تغيِّر ما دخلتْ عليه، فيجعلوا الاسم أولى بها من الفعل».[٣]

فهو يجيز هنا تقديم الاسم (المفعول أو الفاعل) وتأخيره مع الفعل بعد لكنْ أو إنَّما أو كأنَّما أو إذ أو نحو ذلك؛ على نحو النمطين الآتيين:

النمط الأول:

(١) انظر: فصل الوجوب؛ نمط رقم (٢٤).
(٢) انظر: النحو العربي والدرس الحديث: ٤٥- ٦٠.
(٣) الكتاب: ٣/ ١١٦.

لكن أو إنَّما أو كأنَّما أو إذ أو نحو ذلك + الاسم(المفعول أو الفاعل) + الفعل.

ولم يمثل له؛ وإنَّما اكتفى بإصدار حكم الجواز (يجوز أن يليها بعدها الأسماء).

النمط الثاني:

لكن أو إنَّما أو كأنَّما أو إذ أو نحو ذلك + الفعل + الفاعل + المفعول.

ولم يمثل له؛ وإنَّما اكتفى بإصدار حكم الجواز (يجوز أن يليها بعدها الأفعال).

ويعلل جواز هذين النمطين بأن هذه الحروف حروفٌ غير عاملة لا تغير ما تدخل عليه عن حاله قبل الدخول، ولذلك لم يكن للاسم أو للفعل الأولويَّة في البدءِ به بعد هذه الحروف، وإنَّما هما سواءٌ في ذلك كأن لم يكن قبلهما شيءٌ.

وهذه العلة التي ذكرها سيبويه ترتبط بنظرية العامل التي أولاها اهتمامًا كبيرًا في أغلب أبوابه النحوية في الكتاب، وهذه النظرية تلتقي بقوة مع الفكر العقلي الذي اتجهت إليه المدرسة التحويلية الحديثة.[1]

يقول الدكتور عبده الراجحي: «والحقُّ أن قضية العامل – في أساسها – صحيحة في التحليل اللغوي، وقد عادت الآن في المنهج التحويلي على صورة لا تبتعد كثيرًا عن الصورة التي جاءت في النحو العربي. والتحليل النحوي عند التحويليين يكاد يتجه إلى تصنيف (العناصر) النظميَّة وفقًا لوقوعها تحت تأثير عوامل معينة ينبغي على الدارس أن يعرفها ابتداءً. وتكاد المصطلحات التي يستعملها التحويليون لا تختلف عن كلام العرب القدماء».[2]

د - الجواز في أنماط أخرى من الجملة الفعلية:

٥٢- تقديم مفعول (المصدر المنوَّن) على فاعله:

٥٣- تقديم فاعل (المصدر المنوَّن) على مفعوله:

يقول سيبويه في(باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه):

«وذلك قولك: عجبتُ من ضربٍ زيدًا، فمعناه أنَّه يضربُ زيدًا. وتقول: عجبتُ

(١) انظر: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية : ٧٤ .

(٢) النحو العربي والدرس الحديث:١٤٨، وانظر: General Linguistics، PP. 237-238.

من ضربٍ زيدًا بكرٌ، ومن ضربٍ زيدٌ عمرًا، إذا كان هو الفاعل، كأنّه قال: عجبتُ من أنه يضربُ زيدٌ عمرًا، ويضربُ عمرًا زيدٌ». (١)

فسيبويه يجيز هنا النمطين الآتيين:

النمط الأوَل: (مصدر منوَّن) + مفعوله + فاعله.

ويمثل له بمثال واحد: عجبتُ من ضربٍ + زيدًا + بكرٌ.

النمط الثاني: (مصدر منوَّن) + فاعله + مفعوله.

ويمثل له بمثال واحد: عجبتُ من ضربٍ + زيدٌ + عمرًا.

ولم يعلل جواز هذين النمطين صراحة، وإنَّما علل ذلك بطريقة غير مباشرة وهي قياس جواز تقديم المفعول على الفاعل وعاملهما (المصدر المنوَّن) على جواز تقديم المفعول على الفاعل وعاملهما (الفعل المضارع)، وقياس جواز تقديم الفاعل على المفعول وعاملهما (المصدر المنوَّن) على جواز تقديم الفاعل على المفعول وعاملهما (الفعل المضارع)؛ وذلك لأن المصادر تجري مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه.

٥٤- تقديم المفعول على (لن والفعل المنصوب) بين (أمَّا والفاء):

يقول سيبويه في (باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء): «فأمَّا الخليل فزعم أنَّها (يعني لن) لا أنْ، ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا: ويْلُمِّهِ، يريدون وي لأمِّه،.... ولو كانت على ما يقول الخليل لَمَا قلتَ: **أمَّا زيدًا فلنْ أضربَ**، لأنَّ هذا اسم والفعل صلة فكأنه قال: أمَّا زيدًا فلا الضربُ له». (٢)

يجيز هنا نمط:

أمَّا + المفعول + الفاء + لن + **الفعل** المنصوب + الفاعل.

ويمثل له بمثال واحد: أمَّا + زيدًا + فـ + لن + أضربَ + ضمير مستتر (أنا).

---

(١) الكتاب: ١ / ١٨٩ .

(٢) السابق: ٣ / ٥ .

يورد هذا النمط استدلالا على عدم صحة رأي الخليل في أنَّ (لن) هي مكونة من (لا وأن)، وعلى صحة رأي غيره في أنها كلمة واحدة؛ إذ لو كانت على ما يقول الخليل لما جاز هذا النمط؛ لأنَّه في هذه الحال سوف يتقدَّم معمول الصلة (زيدًا) على الصلة (أن والفعل) وهذا لا يجوز.

فسيبويه هنا يوضح أن هذا النمط شائع في الجواز؛ لا يقول بعدم جوازه أحدٌ.

ويعلق أبو علي الفارسي على هذا النص قائلا: «لو كان (لن) على ما يقول الخليل إنَّما هو (لا أن)، لَمَا جاز أن تقول: (زيدًا أن أضربَ)، فتنصب (زيدًا) بأضرب، لأنه في صلة (أنْ)، وما يعمل فيه الصلة لا يجوز أن يتقدَّم عليها، كما أنَّ نفس الصلة لا يجوز أن تتقدَّم على الموصول، وإذا لم يجز أن يتقدَّم العامل لم يجز أن يتقدَّم المعمول والعامل نفس الصلة، والمعمول زيدٌ». (١)

ثالثا: جواز التقديم أو التأخير في الأساليب النحوية:

أ- الجواز في أسلوب الاستفهام:

٥٥- تقديم الاسم (المفعول) على الفعل والفاعل بعد (حروف الاستفهام) في الشعر فقط إلَّا ألف الاستفهام:

٥٦- تقديم الاسم (المفعول) على الفعل والفاعل بعد ألف الاستفهام:

٥٧- تقديم الاسم (المبتدأ) على الخبر (الفعل والفاعل) بعد ألف الاستفهام:

يقول سيبويه: «وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلَّا الفعل إلَّا أنهم قد توسعوا فيها فابتدءوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك. ألا ترى أنهم يقولون: هل زيدٌ منطلقٌ، وهل زيدٌ في الدار، وكيف زيدٌ آخذٌ. فإن قلت: هل زيدًا رأيتَ وهل زيدٌ ذهب قبُحَ ولم يجز إلَّا في الشعر، لأنَّه لما اجتمع الاسم والفعلُ حملوه على الأصل، فإنْ اضطرَّ شاعرٌ فقدَّم الاسم نصب كما كنت فاعلاً ذلك بقد ونحوها. وهو في هذه أحسن، لأنه يُبتَدأُ بعدها الأسماء.....

وأمَّا الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز كما جاز ذلك في هلَّا، وذلك لأنَّها حرف

(١) التعليقة: ٢ / ١٢٧.

الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره». (١)

ويقول أيضًا: «واعلم أنَّ حروف الاستفهام كلَّها يقبُح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم: لو قلت: هل زيدٌ قامَ وأين زيدٌ ضربتَه، لم يجز إلّا في الشعر، فإذا جاء في الشعر نصبتَه، إلّا الألف فإنَّه يجوز فيها الرفع والنصب، لأن الألف قد يبتدأ بعدها الاسم». (٢)

فسيبويه في هذين النصين يجيز تقديم الاسم (المفعول) أو (المبتدأ) على (الفعل والفاعل) أو الخبر (الفعل والفاعل) بعد حروف الاستفهام؛ على نحو الأنماط الآتية:

النمط الأوَّل: (حروف الاستفهام إلّا الألف)+مفعول+ فعل+فاعل. في الشعر فقط.

يمثل له بمثال واحد: هل + زيدًا + رأيـ + ـتَ؟

ويمثل له بمثال آخر لم يصرح به وإنَّما لَمّح له: أين+زيدًا+ ضربـ+ تَ + هُ ؟

حيث قال: (فإذا جاء في الشعر نصبته)بعد منعه لمثال:أين زيدٌ ضربتَهُ؟ وهو هنا لم يستشهد لهذا النمط بشاهد شعري مع أنه يجيزه في الشعرفقط ويجعله من الضرورات.

النمط الثاني: ألف الاستفهام + مفعول + فعل + فاعل. لم يمثل له.

النمط الثالث: ألف الاستفهام + مبتدأ + خبر (فعل + فاعل). لم يمثل له.

وقد علل جواز النمط الأوَّل بقوله في النص الأوَّل: (وهو في هذه أحسن لأنه يُبتدأُ بعدها الأسماء). يفسر هذه العلة السيرافي قائلا: «يعني: تقديم الاسم في حروف الاستفهام أحسن من تقديمه في (قد)؛ لأنَّ حروف الاستفهام يليها المبتدأ والخبر، كقولك: (هل زيدٌ منطلقٌ)، وقد لا يليها إلّا الفعلُ». (٣)

فكما أنهم قد توسعوا وأدخلوا هذه الحروف على الجملة الاسمية فكذلك أجازوا دخولها على الاسم الذي يليه الفعل بشرط أن يكون هذا الاسم منصوبًا سواء بالفعل المذكور أو بفعل مقدَّر؛ وقد أجازوا ذلك في الشعر فقط مع جميع حروف الاستفهام إلّا الألف؛ فإنَّه

(١) الكتاب: ١/ ٩٨- ٩٩.
(٢) السابق: ١/ ١٠١.
(٣) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ١٥٧.

يجوز فيها في الشعر وفي النثر.

وعلل جواز النمطين الثاني والثالث بقوله في النص الثاني: (لأنَّ الألف حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره).

يفسر السيرافي ذلك قائلاً: «اعلم أنَّ ألف الاستفهام هي أمُّ حروف الاستفهام، ومعنى ذلك أنها تدخل على الاستفهام في جميع مواضعه، وغيرها من حروف الاستفهام تلزم موضعًا وتختص به، وتنتقل عنه إلى غير الاستفهام». (١)

ويوضح سيبويه في نص آخر أنه يُخْتَارُ فيها إذا تقدم الاسم على الفعل النصبُ مشبِّهًا إيَّاها كأمٍّ لحروف الاستفهام بـ (إنْ) التي هي أمُّ حروف الجزاء فكما كانت هذه الأخيرة لا تدخل إلَّا على الفعل فكذلك ألف الاستفهام يُختار فيها نصب الاسم إذا تقدَّم على الفعل، فالفعل أولى أن يليها إذا اجتمع هو والاسم. ثم يذكر أنَّ الرفع فيها لهذا الاسم المتقدم جائز أيضًا. (٢)

ويلاحظ في نصوص سيبويه هذه أمران:

الأوَّل: اهتم سيبويه بالتفريق بين مستويين لغويين؛ مستوى اللغة المنظومة الشعرية ومستوى اللغة المنثورة الكلامية؛ فقد أجاز النمط الأوَّل في لغة الشعر فقط وجعل ذلك من ضرورات الشعر، بينما منعه في لغة النثر.

وهذا التفريق بين هذين المستويين يعدُّ عملاً وصفيًا واضحًا.

الثاني: هذه النصوص من بين نصوصه التي يتجلَّى فيها الجانب المعياري؛ حيث يذكر فيها عبارات لوجوب التقديم مثل: (حروف الاستفهام لا يليها إلَّا الفعل)، وعبارات لجواز التقديم؛ مثل:(لم يجز إلَّا في الشعر)، وعبارات لامتناع التقديم؛ مثل: (فإن قلت: هل زيدًا رأيتَ، قبُحَ).

هذه المعيارية تقدِّم أصلاً مشتركًا مع النحو التحويلي.

---

(١) السابق: ٣/ ١٥٥.

(٢) انظر: الكتاب: ١/ ١٠٠.

يقول الدكتور عبده الراجحي: «إنَّ هذه (المعيارية) إذا فهمت في سياق (القبول النحوي Grammaticalness) فإنها تشكل أساسًا مهمًّا في المنهج، وتقدِّم أصلاً مشتركًا آخر مع النحو التحويلي. وقد كان ذلك في الحقِّ مقصدًا من مقاصد نحاة العربية حين يتحدثون دائمًا عن الواجب، والجائز، والممتنع». (١)

٥٨- تقديم المفعول (الذي هو من سبب الاسم الواقع بعد ألف الاستفهام) على الفاعل (الذي هو من سببه أيضًا):

٥٩- تقديم الفاعل (الذي هو من سبب الاسم الواقع بعد ألف الاستفهام) على المفعول (الذي هو من سببه أيضًا):

يقول سيبويه في (باب ما ينتصبُ في الألف): «وإنْ جعلتَ الغلامَ في موضع زيدٍ حين رفعتَ زيدًا نصبتَ فقلتَ: أعبدَ الله ضربَ أخاهُ غلامُه، كأنه جعله تفسيرًا لفعل غلامُهُ أوقعَهُ عليه، لأنَّه قد يوقع الفعل عليه ما هو من سببه كما يوقعه هو على ما هو من سببه، وذلك قولك: أعبدُ الله ضربَ أباهُ، وأعبدَ الله ضربَهُ أبوه، فجرى مجرى أعبدُ الله هو ضرَبَ زيدًا، وأعبدَ الله ضربهَ زيدٌ، كأنه في التمثيل تَفسيرٌ لقوله: **أعبدَ الله أهانَ أباهُ غلامُهُ، وأعبدُ الله ضربَ أخاهُ غلامَه**، ولا عليك أقدَّمتَ الأخ أم أخَّرْتَه، أم قدَّمتَ الغَلامَ أم أخَّرتَهُ، أيهما ما جعلتَه كزيدٍ مفعولا فالأوَّل رفع، وإن جعلته كزيدٍ فاعلاً فالأوَّل نصبٌ». (٢)

فهو يجيز هنا النمطين الآتيين:

النمط الأوَّل: ألف الاستفهام + اسم (مرفوع أو منصوب) + فعل + مفعول من سبب هذا الاسم + فاعل من سبب هذا الاسم.

ويمثل له بمثالين: أحدهما الاسم فيه منصوب: أ+عبدَ الله + أهانَ + أباهُ + غلامُه؟

والآخر الاسم فيه مرفوع (*): أ + عبدُ الله + ضربَ + أخاه + غلامُه؟

النمط الثاني: ألف الاستفهام + اسم (مرفوع أو منصوب) + فعل + فاعل من سبب هذا

(١) النحو العربي والدرس الحديث: ١٥٦.

(٢) الكتاب: ١ / ١٠٣.

(*) في طبعة (هارون) ورد (عبدَ الله) منصوبًا، وفي شرح السيرافي ورد في نص سيبويه (مرفوعًا)، وأرى أنَّ الرفع يوافق مراد سيبويه هنا؛ ولذلك ذكرته مرفوعًا.

الاسم + مفعول من سبب هذا الاسم. لم يذكر له مثالاً.

ولم يعلل جواز هذين النمطين، وإنَّما اكتفى بذكر حكم الجواز: (لا عليك أقدمتَ الأخ أم أخرتَه، أم قدَّمتَ الغلام أم أخَّرتَهُ).

ويفسر السيرافي هذا النص بقوله: «جملة هذا الكلام: أنَّ الاسم الذي يلي حرف الاستفهام إذا أتى بعده سببان له: أحدهما فاعل والآخر مفعول به، فلابد من حمله على أحدهما؛ لأنه لا يمكن حمله عليهما؛ لأنَّك لو حملته عليهما لنصبته ورفعته في حال واحدة؛ لأن أحد سببيه مرفوعٌ، والآخر منصوب، ومحال أن يكون هو مرفوعًا منصوبًا في حال، فإذ قد استحال هذا، فلابدَّ من حمله على أحدهما، فإذا حملناه على أحدهما صار الآخر كأنه أجنبي». [1]

٦٠- تقديم الظرف (كلَّ يوم) على تقول (وهي بمعنى تظنُّ) بعد ألف الاستفهام:

٦١- تقديم الظرف (كلَّ يوم) على الاسم المنصوب المشغول عنه الفعل بعد ألف الاستفهام:

٦٢- تقديم المفعول الثاني لتقول (وهي بمعنى تظنُّ) على تقول بعد ألف الاستفهام:

يقول سيبويه في (باب الأفعال التي تستعمل وتلغى): «(تقول) في الاستفهام، شبَّهوها بتظنُّ، ولم يجعلوها كيظنُّ وأظُنُّ في الاستفهام، لأنه لا يكادُ يُستفهَمُ المخاطبُ عن ظنِّ غيره ولا يُستفهَمُ هو إلا عن ظنِّه، فإنَّما جُعلتْ كتظُنُّ،....

وذلك قولك: متى تقول زيدًا منطلقًا، وأ تقول عمرًا ذاهبًا، **وأكُلَّ يوم تقول عمرًا منطلقًا، لا يفصلُ بها كما لم يفصل بها في: أكلَّ يومٍ زيدًا تضربُهُ**. فإن قلت: أأنتَ تقولُ زيدٌ منطلقٌ رفعتَ، لأنه فُصِلَ بينَه وبين حرف الاستفهام، كما فصل في قولك: أأنتَ زيدٌ مررتَ به، فصارت بمنزلة أخواتها، وصارت على الأصل. قال الكميت:

أَجُهَّالاً تقولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا [*]». [2]

---

(١) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ١٦٩.

(*) البيت من بحر الوافر. «وهذا البيت من قصيدة يفخر فيها على اليمن ويذكرُ فضلَ مُضر عليهم، فيقول: أتظنُّ قريشًا جاهلينَ أو متجاهلينَ حين استعملوا اليمانيين في ولايتهم وآثروهم على المضريين مع فضلهم عليهم». تحصيل عين الذهب: ١١٧، وانظر شرح أبيات سيبويه للنحاس: ٩٤، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ٢١٧-٢١٨، والنكت: ١/ ٢٥٤-٢٥٥، وشرح المفصل: ٧/ ٧٨-٨٠، وهامش الكتاب: ١/ ١٢٣.

(٢) الكتاب: ١/ ١٢٢- ١٢٣.

فسيبويه يجيز في هذا النص الأنماط الآتية:

النمط الأوَّل: ألف الاستفهام + ظرف (كلَّ يومٍ) + تقول (بمعنى تظنُّ) + الفاعل + المفعول الأوَّل + المفعول الثاني.

ويمثل له بمثال واحد: أ+كلَّ يومٍ+ تقولُ+ ضمير مستتر(أنتَ)+عمرًا+ منطلقًا؟

النمط الثاني: ألف الاستفهام+ ظرف (كلَّ يومٍ)+اسم منصوب مشغول عنه الفعل + فعل + فاعل + مفعول (ضمير الاسم المشغول عنه).

ويمثل له بمثال واحد: أ +كلَّ يومٍ + زيدًا+ تضربَ+ ضمير مستتر(أنتَ)+ هُ؟

النمط الثالث:

ألف الاستفهام+مفعول ثان(لتقول)+تقول(بمعنى تظنُّ)+الفاعل+مفعول أوَّل (لتقول).

يستشهد له بشاهد شعري: أ + جُهَّالاً+ تقولُ+ ضمير مستتر(أنتَ) + بني لؤيٍّ؟

أمَّا النمطان الأوَّل والثاني فإنَّ سيبويه يقول إنَّ الفصل بالظرف (كلَّ يومٍ) بين ألف الاستفهام و (تقولُ) لا يُخرج (تقولُ) عن أن تكون بمعنى (تظنُّ) كما لم يغير الفصل بالظرف (كلَّ يومٍ) بين ألف الاستفهام و الاسم المنصوب المشغول عنه الاستفهام عن هذا الاسم؛ فلذلك جاز تقديم الظرف (كُلَّ يومٍ) في النمطين.

يوضح ذلك السيرافي قائلاً: «يعني أنَّك إذا قلت: (أكلَّ يوم تقولُ عمرًا منطلقًا) فالاستفهام قد وقع على (تقولُ). فلذلك جعلته في مذهب (تظنُّ)، و(كُلَّ يومٍ) لم يفصل بها بين ألف الاستفهام وبين (تقولُ)، كما لم يفصل في قولك: (أكلَّ يومٍ زيدًا تضربُهُ)، وكأنَّك قلت: (أزيدًا تضربُهُ كُلَّ يومٍ)، فكذلك هاهنا كأنك قلتَ: (أتقولُ عمرًا منطلقًا كُلَّ يومٍ)». (١)

وأمَّا النمط الثالث فإنَّ سيبويه لم يصرح بجوازه، وإنما اكتفى بإيراد بيت الكميت شاهدًا على إعمال(تقولُ): عمل(تظنُّ) في الاستفهام-وفي ثنايا هذا الشاهد شاهد آخر هو جواز تقديم المفعول الثاني على (تقول) بعد ألف الاستفهام-و لم يعلق على هذا الشاهد.

---

(١) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٢٤٢.

يشرح الشنتمري هذا الشاهد قائلاً: «الشاهد في إعمال (تقولُ) عَمَلَ (تَظُنُّ)، لأنها بمعناها ولم يُردْ قول اللسان إنّما أراد اعتقادَ القلب، والتقدير: أتقول بني لؤيّ جُهّالاً، أي أتظنهم كذلك وتعتقدُه فيهم».(١)

ويلاحظ في نص سيبويه عبارة (لأنه لا يكادُ يُستفهَمُ المخاطب عن ظنّ غيره ولا يُستفهَمُ هو إلّا عن ظنّه). التي يعلل فيها عدم استخدام التركيبين الاستفهاميين أيظنُّ...؟ وأأظنُّ...؟ ومن ثم لا يستخدم التركيبين الاستفهاميين أيقولُ...؟ وأأقولُ...؟ حيث (يقولُ وأقولُ) بمعنى (يظنُّ وأظنُّ). هذه العبارة تدل دلالة واضحة على أن التركيبين اللذين لا يقبلهما سيبويه إنّما يرجع عدم قبوله لهما إلى أنهما لا يحققان أغراضًا تواصلية؛ إذ إن المُستفهَمُ لا يعلم إلّا ظنَّهُ هو لا ظنَّ الغائب ولا ظنَّ المتكلم السائل؛ فعدم قبول هذين التركيبين وقبول تركيب (أتقولُ...؟) بمعنى (أتظنُّ...؟) يرجع إلى المعنى التداولي الذي يتوخاه هذا التركيب. وهذا يلتقي مع الدراسات اللسانية الوظيفية المعاصرة.(٢)

٦٣-تقديم المبتدأ على(ظنُّكَ) وتأخير الخبر عنها بعد(متى الاستفهامية):

٦٤-تقديم (ظنُّكَ) على المبتدأ والخبر بعد(متى أو أين الاستفهاميتين):

٦٥-تقديم (تظُنُّ) على المبتدأ والخبر بعد(متى أو أين الاستفهاميتين):

٦٦- تقديم (ظنُّكَ) على مفعوليها بعد (متى الاستفهامية):

٦٧- تقديم (المصدر) على مفعوله بعد (متى الاستفهامية):

يقول سيبويه في (باب الأفعال التي تستعمل وتُلغَى): «واعلم أن المصدر قد يُلغى كما يُلغى الفعل، وذلك قولُكَ: متى زيدٌ ظنُّك ذاهبٌ، وزيدٌ ظني أخوك، وزيدٌ ذاهبٌ ظنّي. فإن ابتدأتَ فقلت: ظنّي زيدٌ ذاهبٌ. كان قبيحًا، لا يجوز البتّة، كما ضَعُفَ أظنُّ زيدٌ ذاهبٌ. وهو في متى وأين أحسنُ إذا قلت: متى ظنُّكَ زيدٌ ذاهبٌ، ومتى تظنُّ عمرٌو منطلقٌ؛ لأن قبله كلامًا. وإنّما ضعف هذا في الابتداء كما يضعفُ: غير شكٍّ زيدٌ ذاهبٌ، وحقًّا عمرٌو منطلقٌ.

---

(٢) تحصيل عين الذهب : ١١٧ ، وانظر : شرح أبيات سيبويه للنحاس : ٩٤ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١ / ٢١٧-٢١٨ ، والنكت : ١ / ٢٥٤- ٢٥٥ ، وهامش الكتاب : ١/ ١٢٣.

(١) انظر : اللسانيات الوظيفية : ٨٤ .

وإن شئتَ قلت: متى ظنُّكَ زيدًا أميرًا، كقولك: متى ضربُكَ عمرًا». [١]

يتضح من هذا النص أنه يجيز الأنماط الآتية:

النمط الأوَّل: متى الاستفهامية + مبتدأ + ظنُّكَ + خبر.

ويمثل له بمثال واحد: متى + زيدٌ + ظنُّكَ + ذاهبٌ؟

النمط الثاني: (متى أو أين) الاستفهاميتين + ظنُّكَ + مبتدأ + خبر.

ويمثل له بمثال واحد: متى + ظنُّكَ + زيدٌ + ذاهبٌ؟

النمط الثالث: (متى أو أين) الاستفهاميتين + تظنُّ + مبتدأ + خبر.

ويمثل له بمثال واحد: متى + تظنُّ + عمرٌو + منطلقٌ؟

النمط الرابع: متى الاستفهامية + ظنُّكَ + مفعول أوَّل + مفعول ثان.

ويمثل له بمثال واحد: متى + ظنُّكَ + زيدًا + أميرًا؟

النمط الخامس: متى الاستفهامية + مصدر + فاعله (مضاف إليه) + مفعوله.

ويمثل له بمثال واحد: متى + ضربُ + كَ + عمرًا؟

ولم يعلل سيبويه جواز النمط الأوَّل، في حين علل جواز النمطين الثاني والثالث بقوله: (لأنَّ قبله كلامًا)؛ أي جاز تقديم (ظنُّك، وتظنُّ) على الاسمين مع عدم إعمالهما لأنهما لم يبتدأ بهما الكلام ولكن ابتدئ الكلام بالاستفهام بـ (متى) التي هي ظرف متعلق بالخبر؛ فمعنى الجملة استفهامٌ عن الظَّنِّ وليس إخبارٌ بالظنِّ؛ إذ لو كان إخبارًا لوجب إعمالها وهي متقدمة.

ويفسر السيرافي هذه العلة قائلاً: «اعلم أنَّ سيبويه قد أجاز في هذا الموضع إلغاء الظن، وقد تقدَّم الفعل المفعولين، إذا كان قبل الظنِّ شيءٌ متصل بالمفعول الثاني. وذلك أنه أجاز (متى تظنُّ عمرٌو منطلِقٌ)، وعمرٌو: مبتدأ، ومنطلقٌ: خبره، و(متى) ظرف للانطلاق، (ومتى ظنُّكَ زيدٌ ذاهبٌ) فزيدٌ: مبتدأ، وذاهبٌ: خبره، و(متى) ظرف للذهاب». [٢]

(١) الكتاب: ١/ ١٢٤- ١٢٥.
(٢) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ١٤٥.

ولم يعلل جوز النمطين الرابع والخامس، بل إنَّه قاس جواز النمط الرابع على جواز النمط الخامس.

وثمة نقطة التقاء في نص سيبويه ببينه وبين النحو التحويلي، تتمثل في المعيارية التي ظهرت فيه بصورة واضحة؛ حيث يقول: (فإن ابتدأتَ فقلتَ:... كان قبيحًا، لا يجوز البتة، كما ضعف...، وهو في متى وأين أحسن،...، وإن شئتَ قلتَ:...)؛

ففيه أحكام للامتناع وأحكام للجواز. فإنَّ هذه المعيارية في فكرها العقلي تلتقي مع الفكر النحوي التحويلي.[1]

كما أنَّ في هذه العبارة التقاءً مع ما قاله التحويليون عن التحويلات الاختيارية الجائزة.[2]

٦٨- تقديم الاسم (المبتدأ) على الخبر (الظرف) بعد ألف الاستفهام مع معادلة هذا الاسم باسم آخر بعد أم:

٦٩- تقديم الاسم (المفعول) على الفعل بعد ألف الاستفهام مع معادلة هذا الاسم باسم آخر بعد أم:

٧٠- تقديم الفعل على المفعول بعد ألف الاستفهام مع معادلة هذا الاسم باسم آخر بعد أم:

٧١- تقديم الخبر (الظرف) على (المبتدأ) بعد ألف الاستفهام مع معادلة هذا الاسم باسم آخر بعد أم:

٧٢- تقديم الفعل على المفعول بعد ألف الاستفهام مع معادلة هذا الفعل بفعل آخر بعد أم:

يقول سيبويه في (باب أمْ إذا كان الكلام بها بمنزلة أيُّهما وأيُّهم): «وذلك قولك: أزيدٌ عندك أم عمرٌو؟، وأزيدًا لقيتَ أم بشرًا؟ فأنت الآن مدَّعٍ أن عنده أحدهما،....

واعلم أنَّك إذا أردتَ هذا المعنى فتقديم الاسم أحسنُ، لأنَّك لا تسأله عن اللُّقى، وإنَّما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيُّهما هو، فبدأت بالاسم لأنَّك تقصد قصْدَ أن يبين لك أيَّ

(١) انظر: النحو العربي والدرس الحديث: ١٥٦، والألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية: ٧٤.

(٢) انظر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة: ٥٣، و
Introduction to Generative Transformational Syntax، PP.90-91

الاسمين في هذا الحال. وجعلت الاسم الآخر عديلا للأوَّل، فصار الذي لا تسأل عنه بينهما. ولو قلت: ألقيتَ زيدًا أم عمرًا؟ كان جائزًا حسنًا، أو قلت: أعندكَ زيدٌ أم عمرٌو؟ كان كذلك.

وإنَّما كان تقديم الاسم ههنا أحسنُ ولم يجز للآخر إلّا أن يكون مؤخَّرًا، لأنه قَصَدَ قصْدَ أحد الاسمين، فبدأ بأحدهما، لأن حاجته أحدُهمَا، فبدأ به مع القصة التي لا يسأل عنها، لأنه إنَّما يسأل عن أحدهما من أجلها، فإنَّما يفرغُ مِمَّا يقصِدُ قصدَهُ بقصَّته ثم يعدله بالثاني.....

وتقول: أضربتَ زيدًا أم قَتلتَه؟، فالبدْء ههنا بالفعل أحسنُ، لأنَّك إنَّما تسأل عن أحدهما لا تدري أيُّهما كان، ولا تسأل عن موضع أحدهما، فالبدءُ بالفعل ههنا أحسن، كما كان البدءُ بالاسم ثَمَّ فيما ذكرنا أحسنُ، كأنَّك قلتَ: أيُّ ذاكَ كان بزيدٍ؟. وتقول: أضربتَ أم قتلتَ زيدًا؟ لأنَّك مدَّعٍ أحد الفعلين: ولا تدري أيُّهما هو، كأنَّك قلت: أيُّ ذاك كان بزيدٍ». (١)

من هذا النص يتضح أنه يجيز الأنماط الآتية:

النمط الأوَّل:

ألف الاستفهام + اسم (مبتدأ) + خبر(ظرف) + أمْ + اسم معطوف على المبتدأ.

ويمثل له بمثال واحد: أ + زيدٌ + عندك + أم + عمرٌو؟.

النمط الثاني:

ألف الاستفهام + اسم (مفعول) + فعل + فاعل + أم+ اسم معطوف على المفعول.

ويمثل له بمثال واحد: أ + زيدًا + لقيْ + تَ + أم + بشرًا؟

النمط الثالث:

ألف الاستفهام + فعل + فاعل + مفعول + أم + اسم معطوف على المفعول.

ويمثل له بمثال واحد: أ + لقيْ + تَ + زيدًا + أم + عمرًا؟

النمط الرابع: ألف الاستفهام+خبر(ظرف)+مبتدأ+أم + اسم معطوف على المبتدأ.

ويمثل له بمثال واحد: أ + عندكَ + زيدٌ + أم + عمرٌو؟

(١) الكتاب: ٣/ ١٦٩- ١٧١.

النمط الخامس؛ أتى به على صورتين: الصورة الأولى:

ألف الاستفهام+ فعل+ فاعل+ مفعول+ أم +جملة معطوفة(فعل + فاعل + مفعول).

ويمثل لها بمثال واحد: أ + ضربْـ + تَ + زيدًا + أم + قتلْ + تَ + هُ؟

الصورة الثانية:

ألف الاستفهام + فعل + فاعل + أم + جملة معطوفة (فعل + فاعل) + مفعول.

ويمثل لها بمثال واحد: أ + ضربْـ + تَ + أم + قتلْ + تَ + زيدًا؟

أمّا النمطان الأوّل والثاني فقد أصدر عليهما حكمًا بالجواز الأحسن؛ لقوله: (تقديم الاسم أحسن). وأمّا النمطان الثالث والرابع فقد أصدر عليهما حكمًا بالجواز الحسن؛ لقوله: (كان جائزًا حسنًا). ولم يعلل جواز هذه الأنماط، ولكنه علل كون النمطين الأوّلين في الجواز أحسن من النمطين الأخيرين بعلة واضحة استطرد فيها؛ وهي أنه لما كان السائل يعلم الحدث والقصة ويعلم أن هناك شخصين معينين لابدَّ أن يكون أحدُهما هو الذي قام بالحدث أو وقع عليه الحدث ولكنه لا يعلم أيُّ الشخصين هو هذا؛ في هذه الحال يكون تقديم أحد الاسمين بعد ألف الاستفهام على الحدث ثم معادلة هذا الاسم بالاسم الآخر في الجواز أحسن وأفضل من تقديم الفعل؛ وهذا لأنَّ ألف الاستفهام إنَّما تدخل في الأصل على المُستفهَمِ عنه.

وأمّا النمط الخامس فقد أصدر عليه حكمًا بالجواز الأحسن؛ لقوله: (فالبدءُ ههنا بالفعل أحسن) ولم يعلل هنا جواز البدء بالفعل وجواز البدء بالاسم بعد ألف الاستفهام في حال معادلة هذا الفعل بفعل آخر، وإنّما علل كون البدء ههنا بالفعل أحسن؛ فالسائل يعلم الشخص الذي وقع عليه الحدث ويعلم أن هناك حدثين معينين لابدَّ أن يكون أحدهما هو الذي وقع على هذا الشخص، ولكنه لا يعلم أيُّ الحدثين هو الذي وقع على هذا الشخص؛ في هذه الحال يكون تقديم أحد الفعلين بعد ألف الاستفهام ثم معادلة هذا الفعل بالفعل الآخر في الجواز أحسن وأفضل من تقديم الاسم؛ وهذا لأنَّ ألف الاستفهام إنَّما تدخل في الأصل على المستفهم عنهُ.(١)

(١) انظر: الدلالة وأثرها في التقعيد النحوي عند سيبويه: ٣٦٨-٣٦٩.

ويلاحظ أن نص سيبويه هذا به أمران:

الأوَّل: إنَّ سيبويه درَّج الجواز إلى جواز حسن وجواز أحسن، وهذا يدل على أن قبول التركيب الجائز جوازًا أحسن سوف يكون أعلى درجة من قبول التركيب الجائز جوازًا حسنًا. وهذا يلتقي مع درجات القبول النحوية عند التحويليين. (١)

الثاني: هاتان العلتان اللتان أوضحهما سيبويه في هذا النص، إنَّما ترجعان إلى المعنى التداولي لهذه الأنماط، والأغراض التي يتوخَّاها السائل من سؤاله؛ فإنَّ هذه التراكيب على ترتيب معين لعناصرها سوف تؤدي الغرض المرجوَّ منها على أكمل وجه دون أن يكون هناك أدنى لبس في توصيل هذا المعنى المستفهم عنه.

وهذا يلتقي التقاءً واضحًا مع الدراسات اللسانية الوظيفية التداولية: «فهدف الوظيفة الدلالية المهمة للأركان اللغوية المقدَّمة، نقلُ معلوماتٍ دلالية مركزة ومهمة جدًّا للعملية الاتصالية بين المتكلم وبين المستمع». (٢)

٧٣- تأخير المفعول عن الفعل الماضي بعد ألف الاستفهام مع العطف على هذا الاسم بأو:

٧٤- تأخير المبتدأ عن الخبر (الظرف) بعد ألف الاستفهام مع العطف على هذا الاسم بأو:

٧٥- تأخير الفعل الماضي عن المفعول بعد ألف الاستفهام مع العطف على هذا الاسم بأو:

٧٦- تأخير الخبر (الظرف) عن المبتدأ بعد ألف الاستفهام مع العطف على هذا الاسم بأو:

٧٧- تقديم الاسمين (المفعول أو المبتدأ والمعطوف عليهما بأو) على الفعل أو الخبر (الظرف) بعد ألف الاستفهام:

يقول سيبويه في (باب آخر من أبواب أوْ): «**تقول: ألقيْتَ زيدًا أو عمرًا أو خالدًا؟،**

وأعندك زيدٌ أو خالدٌ أو عمرٌو؟، كأنك قلت: أعندك أحدٌ من هؤلاء؟، وذلك أنَّك لم تدعِ أنَّ أحدًا منهم ثَمَّ. ألاَ ترى أنَّه إذا أجابك قال: لا، كما يقول إذا قلت: أعندك أحدٌ من هؤلاء؟

---

(١) انظر: ما قاله تشومسكي عن (درجات الصحة القواعدية) في كتابه : جوانب من نظرية النحو . (ترجمة: مرتضى جواد باقر) : ١٨٥- ١٩٠ .

(٢) نحو نظرية لسانية عربية حديثة : ٤٥ ، وانظر : اللسانيات الوظيفية : ٤١ .

واعلم أنَّك إذا أردت هذا المعنى فتأخير الاسم أحسنُ؛ لأنَّك إنَّما تسأل عن الفعل بمن وقع. ولو قلت أزيدًا لقيتَ أو عمرًا أو خالدًا؟، وأزيدٌ عندك أو عمرٌو أو خالدٌ؟ كان هذا في الجواز والحسن بمنزلة تأخير الاسم إذا أردت معنى أيِّهما.....

وتقول: ليت شعري ألقيتَ زيدًا أو عمرًا؟، وما أدري أعندك زيدٌ أو عمرٌو؟، فهذا يجري مجرى ألقيت زيدًا أو عمرًا؟، وأعندك زيدٌ أو عمرٌو؟. فإن شئت قلت: ما أدري أزيدٌ عندك أو عمرٌو؟، فكان جائزًا حسنًا كما جاز أزيدٌ عندك أو عمرٌو؟.

وتقديم الاسمين جميعًا مثلُه وهو مؤخَّرٌ وإن كانت أضعف.

فأما إذا قلت: ما أبالي أضربتَ زيدًا أم عمرًا؟، فلا يكون هنا إلا أم، لأنَّه لا يجوز لك السكوت على أوَّل الاسمين، فلا يجيء هذا إلَّا على معنى أيِّهما، وتقديم الاسم ههنا أحسن».(١)

يجيز سيبويه هنا الأنماط الآتية: النمط الأوَّل: أتى به على ثلاث صور:

الصورة الأولى: ألف الاستفهام + الفعل الماضي + الفاعل + المفعول + أو + معطوف على المفعول + أو + معطوف على المفعول.

ويمثل لها بمثال واحد: أ + لقيْ + تَ + زيدًا + أو + عمرًا + أو + خالدًا؟

الصورة الثاني: ليت شعري + ألف الاستفهام + الفعل الماضي + الفاعل + المفعول + أو + معطوف على المفعول.

ويمثل لها بمثال واحد: ليت شعري + أ + لقيْ + تَ + زيدًا +أو + عمرًا؟

الصورة الثالثة:

ألف الاستفهام + الفعل الماضي+ الفاعل + المفعول+ أو + معطوف على المفعول.

ويمثل لها بمثال واحد: أ + لقيْ + تَ + زيدًا + أو + عمرًا؟

النمط الثاني: أتى به أيضًا على ثلاث صور:

---

(١) الكتاب: ٣/ ١٧٩ -١٨٠.

الصورة الأولى: ألف الاستفهام + الخبر (ظرف) + المبتدأ + أو + معطوف على المبتدأ + أو + معطوف على المبتدأ.

ويمثل لها بمثال واحد: أ + عندكَ + زيدٌ + أو + خالدٌ + أو + عمرٌو؟

الصورة الثانية:

ما أدري + ألف الاستفهام + الخبر(الظرف)+ المبتدأ+ أو + معطوف على المبتدأ.

ويمثل لها بمثال واحد: ما أدري + أ + عندك + زيدٌ + أو + عمرٌو؟

الصورة الثالثة:

ألف الاستفهام + الخبر (الظرف) + المبتدأ + أو + معطوف على المبتدأ.

ويمثل لها بمثال واحد: أ + عندكَ + زيدٌ + أو + عمرٌو؟

النمط الثالث: ألف الاستفهام + المفعول + الفعل الماضي + الفاعل + أو + معطوف على المفعول + أو + معطوف على المفعول.

ويمثل له بمثال واحد: أ + زيدًا + لقيْ + تَ + أو + عمرًا + أو + خالدًا؟

النمط الرابع: أتى به على ثلاث صور:

الصورة الأولى: ألف الاستفهام + المبتدأ + الخبر (ظرف) + أو + معطوف على المبتدأ + أو + معطوف على المبتدأ.

ويمثل لها بمثال واحد: أ + زيدٌ + عندكَ + أو + عمرٌو + أو + خالدٌ؟

الصورة الثانية: ما أدري + ألف الاستفهام + المبتدأ + الخبر (ظرف) + أو + معطوف على المبتدأ.

ويمثل لها بمثال واحد: ما أدري + أ + زيدٌ + عندك + أو + عمرٌو؟

الصورة الثالثة: ألف الاستفهام + المبتدأ + الخبر (ظرف) + أو + معطوف على المبتدأ.

ويمثل لها بمثال واحد: أ + زيدٌ + عندك + أو + عمرٌو؟

النمط الخامس: ألف الاستفهام + المفعول أو المبتدأ + أو + المعطوف على المفعول أو المعطوف على المبتدأ +

← الفعل الماضي + الفاعل.
← الخبر (الظرف).

ولم يمثل له.

ويجيز سيبويه في هذا النص أيضًا صورة أخرى من صور النمط الجائز رقم (٧٠) في النص السابق لهذا النص؛ وهي:

ما أبالي+ ألف الاستفهام+ الفعل+ الفاعل+ المفعول+ أم+ معطوف على المفعول.

ويمثل لها بمثال واحد: ما أبالي + أ + ضربْـ + تَ + زيدًا + أم + عمرًا؟

كما يجيز هنا صورة أخرى من صور النمط الجائز رقم(٧٢)في النص السابق لهذا النص؛وهي: ما أبالي + ألف الاستفهام + المفعول + الفعل + الفاعل + أم +معطوف على المفعول.

ولم يذكر المثال صراحة، ولكنه يشير إلى مثال:

ما أبالي + أ + زيدًا + ضربْـ + تَ + أم + عمرًا؟

وبالعودة إلى الأنماط الخمسة التي ذكرناها عن هذا النص، نجد أن النمطين الأوَّل والثاني قد أصدر سيبويه بشأنهما حكمًا بالجواز الأحسن (فتأخير الاسم أحسن)، وأنَّ النمطين الثالث والرابع قد أصدر بشأنهما حكمًا بالجواز الحسن (في الجواز والحُسْنِ).

ولم يعلل جواز هذه الأنماط الأربعة، ولكنه علل كون النمطين الأوَّلين في الجواز أحسن من النمطين الأخيرين؛ بقوله: (لأنَّك إنَّما تسأل عن الفعل بمن وقع)؛ أي أنَّه لما كان السائل لا يعلم وقوع هذا الحدث ولا يعلم أوقع على أحد هذه الأشخاص أم لا؟ فهو يعلم أشخاصًا، ولكنه لا يعلم نسبة ارتباط هذه الأشخاص بحدث معين؛ ولذلك فهو يريد أن يقول في النمطين الأوَّل والثاني: (ألقيتَ أحدًا من هؤلاء، وأعندك أحدٌ من هؤلاء)؛ أي أنه يسأل عن الحدث وبمن وقع؛ ومن ثم كان من باب أولى أن يقدم الحدث على الاسم بعد ألف الاستفهام؛ لأنَّها إنَّما تدخل في الأصل على المستفهم عنه. ويجوز تقديم الاسم للتوسع مع

ألف الاستفهام – فهي أم باب الاستفهام – جوازًا حسنًا.

أما النمط الخامس فقد اكتفى بأن قال عنه: (وتقديم الاسمين جميعًا مثله وهو مؤخَّر وإن كانت أضعف). وهذا يعنى أن هذا النمط جائز أيضًا كجواز تأخير الاسمين عن الحدث وهو جواز النمطين الأوَّل والثاني غير أن الجواز هنا أضعف، وليس مصطلح (أضعف) هنا يدلُّ على الامتناع ولكنه مقترنٌ بالجواز فهو يدل على درجة دنيا من درجات الجواز عند سيبويه فلديه جواز أحسن وجواز حسن وجواز أضعف. ولم يعلل جواز هذا النمط الخامس.

وما لوحظ على النص السابق لهذا النص يلاحظ هنا أيضًا:

أوَّلا: لقد درَّج حكم الجواز كما ذُكِرَ إلى أحسن وحسن وأضعف، وهذا يدل على دقة سيبويه في درجات قبول التراكيب الصحيحة.

وهذا يلتقي مع ما ذكره التحويليون عن القبول النحوي وتدرجه.(١)

ثانيًا: إن تفسير سيبويه وتعليله درجات الجواز في هذه التراكيب يدل دلالة واضحة على اهتمامه بالوظيفة التداولية لكل تركيب؛ فاختلاف الترتيب يؤثر في درجة تأدية التركيب للغرض المرجو منه.

وهذا يلتقي أيضًا مع الدراسات اللسانية الوظيفية التداولية.(٢)

٧٨- تقديم اسم الفاعل (المبتدأ) على فاعله (سدَّ مسد الخبر) بعد ألف الاستفهام مع العطف على اسم الفاعل باسم فاعل آخر (بأو):

٧٩- تقديم الفعل المضارع وفاعله على المفعول بعد ألف الاستفهام مع العطف على الفعل بفعل آخر (بأو):

٨٠- تقديم المبتدأ على اسم الفاعل (الخبر) بعد ألف الاستفهام مع العطف على المبتدأ باسم آخر (بأو):

---

(١) انظر: ما قاله تشومسكي عن (درجات الصحة القواعدية) في كتابه: جوانب من نظرية النحو. (ترجمة: مرتضى جواد باقر): ١٨٥ – ١٩٠.

(٢) انظر: اللسانيات الوظيفية: ٤١، ونحو نظرية لسانية عربية حديثة: ٤٥.

٨١- تقديم المفعول على الفعل المضارع وفاعله بعد ألف الاستفهام مع العطف على المفعول باسم آخر (بأو):

٨٢- تقديم المبتدأ على اسم الفاعل (الخبر) بعد ألف الاستفهام مع العطف على اسم الفاعل باسم فاعل آخر (بأو):

٨٣- تقديم المفعول على الفعل المضارع وفاعله بعد ألف الاستفهام مع العطف على الفعل بفعل آخر (بأو):

٨٤- تقديم الفعلين المضارعين (المعطوف عليه والمعطوف بأو) وفاعليهما على المفعول بعد ألف الاستفهام:

٨٥- تقديم الاسمين (المفعول والمعطوف عليه بأو) على الفعل وفاعله بعد ألف الاستفهام:

٨٦- تقديم الفعل المضارع وفاعله على المفعول بعد ألف الاستفهام مع العطف على المفعول باسم آخر (بأو):

يقول سيبويه في(باب آخر من أبواب أو) وهو الباب السابق نفسه: «وتقولُ: أعاقلٌ عمرٌو أو عالمٌ؟ وتقول:أتضربُ عمرًا أو تشتمُه؟ تجعل الفعلين والاسم بينهما بمنزلة الاسمين والفعل بينهما؛لأنّك قد أثبتَّ عمرًا لأحد الفعلين كما أثبتَّ الفعل هناك لأحد الاسمين، وادَّعيت أحدهما كما ادعيتَ ثَمَّ أحد الاسمين.وإن قدمتَ الاسم فعربيٌّ حسنٌ.

وأمَّا إذا قلت: أتضربُ أو تَحبِسُ زيدًا؟ فهو بمنزلة أزيدًا أو عمرًا تضرِبُ؟

قال جرير: أثَعْلَبَةَ الفوارسَ أو رياحًا * عدلتَ بهم طُهَيَّةَ والخِشَابَا (*)

وإن قلت:أزيدًا تضربُ أو تقتلُ؟ كان كقولك: أتقتل زيدًا أو عمرًا؟ وأمْ في كلِّ هذا جيِّدةٌ».[1]

(*) ديوان جرير : ٢ / ٨١٤ . والبيت من بحر الوافر . " خاطب بالبيت الفرزدقَ فاخرًا عليه برهطه الأدنى إليه من تميم، لأن ثعلبة ورياحا من بني يربوع بن حنظلة ، وجريرٌ من كليب بن يربوع، وطهية والخشاب من بني مالك بن حنظلة ، والفرزدق من بني دارم بن مالك بن حنظلة ، فهم أدنى إليه». تحصيل عين الذهب: ١٠٥ ، وانظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١ / ٢٩٦ - ٢٩٧، وأمالي ابن الشجري: ٢ / ٧٩ – ٨٠، ٣ / ٧٤ ، وهامش الكتاب: ١ / ١٠٢.

(١) الكتاب : ٣ / ١٨٣ .

يتضح من هذا النص أنه يجيز الأنماط الآتية:

النمط الأوَّل: ألف الاستفهام + اسم فاعل (مبتدأ) + فاعله (سدَّ مسدّ الخبر) + أو + اسم فاعل معطوف على اسم الفاعل الأوَّل.

ويمثل له بمثال واحد: أ + عاقلٌ + عمرٌو + أو + عالمٌ؟

النمط الثاني: ألف الاستفهام + فعل مضارع + فاعل + مفعول + أو + فعل مضارع معطوف + فاعل + مفعول.

ويمثل له بمثال واحد:

أ + تضربُ + ضمير مستتر(أنتَ)+ عمرًا + أو+ تشتمُ +ضمير مستتر(أنت) + هُ؟

النمط الثالث:

ألف الاستفهام + المبتدأ + الخبر (اسم فاعل) + أو + اسم معطوف على المبتدأ.

ولم يمثل له؛ وإنَّما اكتفى بقوله: (بمنزلة الاسمين والفعل بينهما).

النمط الرابع:

ألف الاستفهام+ مفعول+ فعل مضارع + فاعله + أو+اسم معطوف على المفعول.

ولم يمثل له؛ وإنَّما اكتفى بقوله: (بمنزلة الاسمين والفعل بينهما).

النمط الخامس: ألف الاستفهام + المبتدأ + الخبر (اسم فاعل) + أو + اسم فاعل معطوف على اسم الفاعل الأوَّل.

ولم يمثل له؛ وإنَّما يشير إلى: أ + عمرٌو + عاقلٌ + أو + عالمٌ؟

النمط السادس: ألف الاستفهام + مفعول + فعل مضارع + فاعله + أو + فعل مضارع معطوف على الفعل الأوَّل + فاعله + مفعوله.

ولم يمثل له وإنَّما يشير إلى:

أ +عمرًا + تضربُ + ضمير مستتر(أنت)+ أو+ تشتمُ+ ضمير مستتر(أنت) + هُ؟

النمط السابع: ألف الاستفهام + فعل مضارع + فاعله + أو + فعل مضارع معطوف على الأول + فاعله + المفعول.

ويمثل له بمثال واحد:

أ + تضربُ + ضمير مستتر (أنتَ) + أو + تحبسُ + ضمير مستتر (أنتَ) + زيدًا؟

النمط الثامن: أتى به على صورتين:

الصورة الأولى:

ألف الاستفهام+المفعول+ أو+اسم معطوف على المفعول+الفعل المضارع+ فاعله.

ويمثل لها بمثال واحد: أ + زيدًا + أو+ عمرًا + تضربُ + ضمير مستتر(أنتَ)؟

الصورة الثانية:

ألف الاستفهام+المفعول+ أو+ اسم معطوف على المفعول+ الفعل الماضي+ فاعله.

ويستشهد لها بشاهد شعري: أ + ثعلبةَ الفوارسَ + أو + رياحًا + عدلْ + تَ؟

النمط التاسع:

ألف الاستفهام+الفعل المضارع+ فاعله+ مفعوله+ أو+ اسم معطوف على المفعول.

ويمثل له بمثال واحد: أ + تَقتلُ + ضمير مستتر(أنت)+ زيدًا + أو + عمرًا؟

وسيبويه هنا يقيس النمطين الأوّل والثاني على الثالث والرابع في الجواز، ويبدو أنه يقصد بذلك (الجواز الأحسن). ولم يعلل جواز هذه الأنماط، وإنَّما علل هذا القياس بأنَّ السائلَ في النمطين الأول والثاني ادعى أحد الحدثين لشخص معين؛ فهو لا يعلم أيّهما وقع به، والسائل في النمطين الثالث والرابع ادعى أحد الاسمين لحدث معين؛ فهو لا يعلم أيّهما وقع عليه. فهذه الأنماط الأربعة (أو) فيها بمنزلة (أم) تسأل عن: أيُّ الحدثين وقع على هذا الشخص؟ أو: أيُّ الشخصين وقع عليه هذا الحدث؟ ولذلك لا يجاب عنها بـ (لا)، بخلاف الأنماط في النص السابق لهذا النص؛فهي يجاب عنها بـ (لا)؛ لأن السائل لا يدعي أحد الحدثين أو أحد الشخصين.

أمَّا النمطان الخامس والسادس فيجيزهما جوازًا حسنًا؛ لقوله: (وإن قدمتَ الاسم فعربيٌّ حسنٌ)، و(أو) فيهما كذلك بمنزلة (أم)، ولم يعلل جواز هذين النمطين.

ثم قاس جواز النمط السابع على جواز النمط الثامن؛ أي أن جواز تقديم الفعلين على الاسم بمنزلة جواز تقديم الاسمين على الفعل؛ وهذا النمط الثامن يشبه النمط الجائز السابق رقم (٧٧) الذي حكم عليه بالجواز الأضعف، إلا أنَّ (أو) هنا بمنزلة (أم) تسأل عن أيِّهما، و (أو) في النمط رقم (٧٧) ليست بمنزلة (أم) فالسائل فيه لا يدعي أحد الحدثين أو أحد الشخصين.

كما قاس جواز النمط السادس على جواز النمط التاسع؛ أي أنَّ جواز تقديم الاسم على الفعلين بمنزلة جواز تقديم الفعل على الاسمين.

ولم يعلل أيضًا جواز الأنماط السابع والثامن والتاسع.

ثم أوضح أن (أو) في هذه الأنماط التسعة بمنزلة (أم).

ويُلاحظ في هذا النص ما لوحظ في النصين السابقين عليه؛ من أنه:

أوَّلاً: اهتم بالتفريق بين درجات الجواز، وهذا يلتقي مع النحو التحويلي.

ثانيًا: اهتم بالوظيفة التداولية التواصلية لكل تركيب، وأثر تغيير الترتيب في الغرض الذي يهدف له التركيب، وهذا يلتقي مع اللسانيات الوظيفية.

كما أن في هذا النص أيضًا جانبًا وصفيًّا؛ حيث قال (وإن قدمتَ الاسم فعربيٌّ حسن) أي أنَّ سيبويه استقرأ الاستعمال اللغوي عند العرب فوجد أن تقديم الاسم مستعملٌ لديهم، وهذا يلتقي مع الدرس الوصفي الحديث.

ب - الجواز في أسلوب الاستثناء:

٨٧- تقديم إلَّا والمستثنى على المستثنى منه، إذا كان أسلوب الاستثناء تامًّا منفيًّا:

٨٨- تقديم إلَّا والمستثنى على صفة المستثنى منه، إذا كان أسلوب الاستثناء تامًّا منفيًّا:

يقول سيبويه في (باب ما يقدَّمُ فيه المستثنى): «وذلك قولك: ما فيها إلَّا أباك أحدٌ، ومالي إلَّا أباكَ صديقٌ. وزعم الخليل رحمه الله أنَّهم إنَّما حملهم على نصب هذا أنَّ المستثنى إنَّما وجهُهُ عندهم أن يكون بدلاً ولا يكون مبدلاً منه؛ لأن الاستثناء إنَّما حدُّه أن تَدارَكَهُ بعد ما تنفي فتبدله، فلمَّا لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجهٍ قد يجوز إذا أخَّرتَ المستثنى، كما أنَّهم

حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفةً في قولهم: فيها قائمًا رجلٌ، حملوه على وجه قد يجوز لو أخَّرتَ الصفة، وكان هذا الوجه أمثلَ عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه. قال كعب بن مالك:

النَّاسُ ألبٌ علينا فيكَ، ليس لنَا إلَّا السُّيوفَ وأطرافَ القنا وزَرُ (*)

سمعناه ممن يرويه عن العرب الموثوق بهم، كراهية أن يجعلوا ما حدُّ المستثنى أن يكون بدلاً منه بدلاً من المستثنى. ومثل ذلك: مالي إلَّا أباكَ صديقٌ.

وقد قال بعضهم: ما مررتُ بأحدٍ إلَّا زيدًا خيرٍ منه، وكذلك من لي إلَّا زيدًا صديقًا، ومالي أحدٌ إلَّا زيدًا صديقٌ؛ كرهوا أن يقدِّموا وفي أنفسهم شيءٌ من صفته إلَّا نصبًا، كما كرهوا أن يقدَّم قبل الاسم إلَّا نصبًا». (1)

يجيز سيبويه هنا النمطين الآتيين:

النمط الأوَّل: أتى به على صورتين: الصورة الأولى:

ما (نافية) + خبر (جار ومجرور) + إلَّا + المستثنى+ مبتدأ نكرة (المستثنى منه).

ويمثل لها بمثالين: ما + فيها + إلَّا + أباكَ + أحدٌ.

و ما + لي + إلَّا + أباكَ + صديقٌ (ذكره مرتين)

وهناك مثال آخر لسيبويه ذكره في النص القادم: ما + لي + إلَّا + بشرًا + أحدٌ.

الصورة الثانية:

ليس+ خبرها (جار ومجرور) +إلَّا + المستثنى + اسمها نكرة (المستثنى منه).

يستشهد لها بشاهد شعري: ليس + لنا + إلَّا+ السيوفَ وأطرافَ القنا + وزرُ.

(*) ديوان كعب بن مالك : ٢٠٩ ، وفي شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (قال حسان) .وهو في ديوان حسَّان بن ثابت : ٢٠٦ . والبيت من بحر البسيط . «يقول : اجتمع الناسُ على عداوتنا (يعني الأنصار) من أجلكَ (يعني النبي صلي الله عليه وسلم) ، ونحن لا نلتجئُ في دفعهم عنَّا إلَّا بالطعن بالرماح والضرب بالسيوف ». شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ١٢٧، وانظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس : ٢٥٠ ، وتحصيل عين الذهب : ٣٦٤ ، والنكت: ١ : ٦٣٩ ، والإنصاف : ١ / ٢٧٦ ، وشرح المفصل : ٢ / ٧٩ ، وهامش الكتاب : ٢ / ٣٣٦ .

(1) الكتاب : ٢ / ٣٣٦ .

النمط الثاني: أتى به على صورتين:

الصورة الأولى: ما (نافية) + فعل + فاعل + جار + مجرور (المستثني منه) + إلَّا + المستثنى + صفة المستثنى منه.

ويمثل لها بقول بعض العرب: ما + مرزْ+ تُ+ بـ+ أحدٍ+ إلَّا+ زيدًا+خيرٍ منه.

الصورة الثانية: ما (نافية) + خبر (جار ومجرور) + مبتدأ نكرة (المستثنى منه) + إلَّا + المستثنى + صفة المستثنى منه.

ويمثل لها بمثال واحد: ما + لي + أحدٌ + إلَّا + زيدًا + صديقٌ.

ولم يعلل سيبويه جواز هذين النمطين، وإنَّما كان حديثه منصبًا على الحكم الإعرابي للمستثنى إذا تقدَّم على المستثنى منه أو تقدَّم على صفة المستثنى منه؛ فعندما كان متأخّرًا عن المستثنى منه وعن صفته كان الوجه فيه أن يكون بدلاً من المستثنى منه، ويجوز فيه أيضًا أن يكون منصوبًا على الاستثناء، أمَّا إذا تقدَّم المستثنى على المستثنى منه أو على صفته، فلا يجوز فيه إلَّا النصب على الاستثناء لأنَّ البدل لا يتقدَّم على المبدل منه.[1]

وهذا الحديث نقله سيبويه عن أستاذه الخليل بن أحمد.

وعن الشاهد في بيت كعب بن مالك يقول الشنتمري: «الشاهد فيه تقديم المستثنى على المستثنى منه في قوله:(إلَّا السيوفَ وأطرافَ القنا)، والتقدير: ما لنا وزرٌ إلَّا السيوفُ، بالرفع على البدل، والنصبُ جائزٌ على الاستثناء، فلما قدَّم لم يجز البدل لأنه لا يكون إلا تابعًا فصار النصبُ بالاستثناء لازمًا».[2]

هذا، وهناك عبارات كثيرة في نص سيبويه تدل على تمثل الجانب الوصفي عنده؛ من ذلك استخدامه ضمير الغائب للجمع العائد على العرب كثيرًا؛ نحو: (حملهم، وجهه عندهم، حملوه، أنهم حيث استقبحوا، أمثل عندهم من أن يحملوا، قال بعضهم، كرهوا أن يقدِّموا وفي أنفسهم...، كما كرهوا أن يُقدِّم...).

---

(١) انظر: تحليل سيبويه للجملة الفعلية في ضوء علم اللغة الحديث: ٢٧٢.

(٢) تحصيل عين الذهب: ٣٦٤، وانظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس: ٢٥٠، والنكت: ١/ ٦٣٩، والإنصاف: ١/ ٢٧٦، وشرح المفصل: ٢/ ٧٩، وهامش الكتاب: ٢/ ٣٣٦.

وفي ذلك دلالة واضحة على أن سيبويه أخذ هذه الأحكام من واقع الاستعمال اللغوي عند العرب. وهو في ذلك ينطبق عليه قول الدكتور أحمد ياقوت: «فالأمر عند سيبويه في هذه المواضع وأمثالها ليس وضع معايير أو فرض مذاهب، بل أمر وصف للغة، وملاحظة ما ينطق به العربُ، وهذا هو الواقع اللغوي مناط المنهج الوصفي».(١)

٨٩- تقديم إلَّا والمستثنى الأوَّل وإلَّا والمستثنى الثاني على المستثنى منه:

٩٠- تأخير إلَّا والمستثنى الثاني عن المستثنى منه وتقديم إلَّا والمستثنى الأوَّل على المستثنى منه:

يقول سيبويه في (باب تثنية المستثنى): «**وتقول: ما أتاني إلَّا عمرًا إلَّا بشرًا أحدٌ، كأنَّك قلت: ما أتاني إلَّا عمرًا أحدٌ إلَّا بشرٌ، فجعلتَ بشرًا بدلاً من أحدٍ ثم قدَّمتَ بشرًا فصار كقولك: ما لِيَ إلَّا بشرًا أحدٌ؛ لأنَّك إذا قلت: ما لِيَ إلَّا عمرًا أحدٌ إلَّا بشرٌ، فكأنَّك قلت: ما لي أحدٌ إلَّا بشرٌ.** والدليل على ذلك قول الشاعر، وهو الكميت:

فَمَالِيَ إلَّا اللهُ لا رَبَّ غَيْرَهُ ... ومَا لِيَ إلَّا اللهَ غيرَكَ نَاصِرُ (*)

فغيرَكَ بمنزلة إلَّا زيدًا».(٢)

في هذا النص يجيز سيبويه النمطين الآتيين:

النمط الأوَّل: أتى به على صوتين: الصورة الأولى:

ما (نافية)+ فعل+مفعول+ إلَّا+مستثنى أوَّل+ إلَّا +مستثنى ثانٍ+ فاعل(المستثنى منه).

ويمثل لها بمثال واحد: ما + أتا + ني + إلَّا + عمرًا + إلَّا + بشرًا + أحدٌ.

الصورة الثانية: ما (نافية) + خبر (جار ومجرور) + إلَّا + مستثنى أوَّل + غير + مستثنى ثانٍ + مبتدأ نكرة (المستثنى منه).

---

(١) الكتاب بين المعيارية والوصفية : ٤٧ ، وانظر : اللغة بين المعيارية والوصفية :٤.

(*) ديوان الكميت بن زيد:١/ ١٦٧ . والبيت من بحر الطويل. ينفي الشاعر أن يكون له ربٌّ غير الله، كما ينفي كلَّ ناصرٍ سوى الله عزَّ وجلَّ وسوى هذا المخاطب. انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس : ٢٥١ ، وتحصيل عين الذهب: ٣٦٤-٣٦٥ ، والنكت : ١/ ٦٤١ ، وهامش الكتاب : ٢ / ٣٣٩ .

(٢) الكتاب : ٢ / ٣٣٩ .

ويستشهد لها بشاهد شعري: ما + لِيَ + إلَّا + اللهَ + غيرَ + كَ + ناصرُ.

النمط الثاني: أتى به على صورتين:

الصورة الأولى: ما (نافية) + فعل + مفعول + إلَّا + مستثنى أوَّل + فاعل (المستثنى منه) + إلَّا + بدل (مستثنى ثانٍ).

ويمثل لها بمثال واحد: ما + أتا + ني + إلَّا+ عمرًا + أحدٌ + إلَّا + بشرٌ.

الصورة الثانية: ما (نافية) + خبر (جار ومجرور) + إلَّا + مستثنى أوَّل + مبتدأ نكرة (المستثنى منه) + إلَّا + بدل (مستثنى ثانٍ).

ويمثل لها بمثال واحد: ما + لِيَ + إلَّا + عمرًا + أحدٌ + إلَّا + بشرٌ.

ولم يعلل جواز هذين النمطين، وإنَّما قاس جواز تقديم المستثنين على المستثنى منه على جواز تأخير المستثنى الثاني عن المستثنى منه والمستثنى الأوَّل مقدَّم عليه؛ حيث في هذا التركيب الثاني الوجه في المستثنى الثاني الرفع على البدل من المستثنى منه ويجوز فيه النصب على الاستثناء؛ وذلك كما في التركيب (ما لِيَ أحدٌ إلَّا بشرٌ) الوجه فيه الرفع على البدل ويجوز النصب على الاستثناء.

أمَّا إذا تقدَّم المستثنيان على المستثنى منه فإنَّه لا يجوز فيهما إلَّا النصب على الاستثناء، كما في التركيب (ما لِيَ إلَّا بشرًا أحدٌ) لا يجوز في (بشر) إلَّا النصب على الاستثناء.

وعن الشاهد في بيت الكميت يقول الشنتمري: «الشاهد في تكرير المستثنى بـ (إلَّا وغير)، والتقدير: وما لِيَ ناصرٌ إلَّا اللهُ غيرَكَ، فاللهُ بدل من ناصر، و(غيرَك) نصب على الاستثناء، فلما قدَّما ألزما النصب لأنَّ البدل لا يقدَّم».[1]

ويفسر السيرافي النمط الثاني قائلاً: «الاسمان المستثنيان وإن اختلف إعرابهما فهما مشتركان في معنى الاستثناء، وإنَّما رفع أحدُهما ونصبَ الآخر على ما يوجبه تصحيح اللفظ....، ومما يدل على أنَّهما مستثنيان جميعًا أنَّك لو أخَّرتَ المستثنى منه وقدَّمتهما نصبتَهما

(١) تحصيل عين الذهب: ٣٦٤ – ٣٦٥، وانظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس: ٢٥١، والنكت: ١ / ٦٤١، وهامش الكتاب: ٢ / ٣٣٩.

كقولك: ما لِيَ إلَّا عمرًا إلَّا بشرًا أحدٌ».(١)

جـ - الجواز في أسلوب الشرط :

٩١- تقديم الفعل المرفوع (المتضمن معنى فعل جواب الشرط) على إنْ و فعل الشرط الماضي:

٩٢- تأخير الفعل المرفوع (المتضمن معنى فعل جواب الشرط) عن إنْ وفعل الشرط الماضي:

٩٣- تأخير الفعل المرفوع (المتضمن معنى فعل جواب الشرط) عن إنْ وفعل الشرط المجزوم في لغة الشعر فقط:

٩٤- تقديم الفعل المرفوع (المتضمن معنى فعل جواب الشرط) على إنْ وفعل الشرط المجزوم في لغة الشعر فقط:

٩٥- تأخير خبر المبتدأ عن إنْ وفعل الشرط المجزوم في لغة الشعر فقط:

٩٦- تقديم المبتدأ و الخبر على إنْ وفعل الشرط المجزوم في لغة الشعر فقط:

٩٧- تأخير خبر أنَّ عن (متى الشرطية) وفعل الشرط المجزوم في لغة الشعر فقط:

٩٨- تقديم أنَّ واسمها وخبرها على (متى الشرطية) وفعل الشرط المجزوم في لغة الشعر فقط:

يقول سيبويه في (باب الجزاء): «وقبح في الكلام أن تَعْمَلَ إنْ أو شيءٌ من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله. **ألا ترى أنك تقول: آتِيكَ إنْ أتيتَني**، ولا تقول: **آتِيكَ إنْ تأتِنِي، إلَّا في شعرٍ**، لأنَّك أخَّرتَ إنْ وما عملت فيه ولم تجعل لإنْ جوابًا ينجزم بما قبله. فهكذا جرى هذا في كلامهم..... وقد تقول: **إنْ أتيتَني آتِيكَ، أي آتِيكَ إنْ أتيتَني**. قال زهير:

وإنْ أتاهُ خليلٌ يومَ مسألةٍ **يقولُ لا غَائِبٌ مَالِي ولا حَرِمُ**(*)

---

(١) شرح السيرافي : هامش الكتاب : ٢/ ٣٣٩ .

(*) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى:١٥٣. والبيت من بحر البسيط ."يقول هذا لهرم بن سنان المرّي، أي:إذا سئل لم يعتل بغيبة مالٍ، ولا حَرَمَهُ على سائِلِهِ». تحصيل عين الذهب:٤٠٥،وانظر:الأصول في النحو: ٢/ ١٩٢ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ٢٨٧ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٧٥، وشرح المفصل: ٨/ ١٥٧-١٥٨ ، ومغني اللبيب : ٢/ ٤٨٥ ، وهامش الكتاب: ٣/ ٦٦-٦٧.

ولا يحسن إنْ تأتِنِي آتِيكَ، من قِبَلِ أنَّ إنْ هي العاملة. وقد جاء في الشعر، قال جرير بن عبدِ الله البَجَليّ:

يا أقرعُ بن حابسٍ يا أقرعُ إنَّكَ إنْ يُصرَعْ أخوكَ تُصرَعُ (*)

أي إنَّك تُصرعُ إنْ يصرعْ أخوكَ. ومثل ذلك قوله:

هذا سراقَةُ للقرآنِ يدرسُهُ والمرءُ عندَ الرُّشا إنْ يلْقَهَا ذِيبُ (**)

أي والمرءُ ذئبٌ إنْ يَلقَ الرُّشا. قال الأصمعي: هو قديم، أنشدَنِيهِ أبو عمرو. وقال ذو الرُّمَّة:

وأنِّي مَتَى أُشرفْ على الجانب الذي به أنتِ مِنْ بينِ الجوانِبِ نَاظِرُ (***)

أي ناظرٌ متى أشرَفْ. فجاز هذا في الشعر، وشبَّهوه بالجزاء إذا كان جوابُهُ منجزمًا؛ لأنَّ المعنى واحدٌ». (١)

وقال في باب آخر: «فلو قلت: إنْ أتيتَنِي آتِيكَ، على القلب كان حسنًا». (٢)

يتضح من هذين النصين أنه يجيز الأنماط الآتية:

النمط الأوَّل: فعل مرفوع (متضمن معنى فعل الجواب) + فاعله + مفعوله + إنْ + فعل شرط ماض + فاعله + مفعوله.

(*) نُسِبَ هذا الرجز إلى عمرو بن الخثارم البجلي في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي:٢/ ٩٨- ٩٩. قاله في منافرة بجيلة وكلب عندما تحاكموا إلى الأقرع بن حابس التميمي المجاشي. انظر: الأصول في النحو: ٢/ ١٩٢-١٩٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٩٨-٩٩، وتحصيل عين الذهب: ٤٠٦، والنكت: ١/ ٧٣١-٧٣٢، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٢٥، وشرح المفصل: ٨/ ١٥٨، وهامش الكتاب: ٣/ ٦٧

(**) لم يعرف قائله. وهو من بحر البسيط. «هجا رجلاً من القرَّاء فنسب إليه الرياءَ وقبول الرُّشا والحرص عليها». تحصيل عين الذهب: ٤٠٧، وانظر: الأصول في النحو: ٢/ ١٩٣، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ٢٨٧، والنكت: ١/ ٧٣٢، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٩١-٩٢، وهامش الكتاب: ٣/ ٦٧.

(***) يروى: وإنِّي متى أُشرفْ على الجانب الذي * به أنْتَ من بين الجوانب ناظِرُ. في ديوان ذي الرُّمَّة: ١٠١٤. والبيت من بحر الطويل. «يريد متى أشرف على الناحية التي يقصدُ منها إلى الموضع الذي ينزله أهلُك، أنظرُ محبَّةً منِّي للجهة التي يقصدُ منها إليك». شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٧٩ - ٨٠، وانظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس: ٢٨٧، وتحصيل عين الذهب: ٤٠٧، والنكت: ١/ ٧٣٢، وهامش الكتاب: ٣/ ٦٨.

(١) الكتاب: ٣/ ٦٦ - ٦٨.

(٢) السابق: ٣/ ٨٣.

ويمثل له بمثال كرره مرتين في النص الأوَّل:

آتيـ + ضمير مستتر(أنا) + كَ + إنْ + أتيـ + تَـ + نِي.

النمط الثاني: إنْ + فعل شرط ماض + فاعله + مفعوله + فعل مرفوع (متضمن معنى فعل الجواب) + فاعله + مفعوله.

ويمثل له بمثال كرره مرة في النص الأوَّل ومرة في النص الثاني:

إنْ + أتيـ + تَـ + ني + آتِيـ + ضمير مستتر (أنا) + كَ.

ويستشهد له بشاهد شعري: إنْ + أتا + هُ(مفعول) + خليلٌ(فاعل) + يقولُ+ضمير مستتر(هو)+(لا غائب مالي ولا حرم).

النمط الثالث: إنْ + فعل شرط مجزوم (مبني للمجهول) + نائب فاعله + فعل مرفوع (متضمن معنى فعل الجواب) مبني للمجهول + نائب فاعله.

ويستشهد له بشاهد شعري :

إنْ + يُصرعْ + أخوكَ + تُصرَعُ + ضمير مستتر (أنتَ).

النمط الرابع: فعل مرفوع (متضمن معنى فعل الجواب) مبني للمجهول + نائب فاعله + إنْ + فعل شرط مجزوم (مبني للمجهول) + نائب فاعله.

ويمثل له بمثال هو مقلوب الشاهد السابق وتفسير له:

تصرَعُ + ضمير مستتر (أنتَ) + إنْ + يصرعْ + أخوكَ.

النمط الخامس: مبتدأ + إنْ + فعل شرط مجزوم + فاعله + مفعوله + خبر.

ويستشهد له بشاهد شعري: المرءُ + إنْ+ يلْقَ+ ضمير مستتر(هو)+ ها+ ذيبُ.

النمط السادس: مبتدأ + خبر+ إنْ + فعل شرط مجزوم + فاعله + مفعوله.

ويمثل له بمثال هو مقلوب الشاهد السابق وتفسيرٌ له:

المرءُ + ذِئبٌ + إنْ + يَلْقَ + ضمير مستتر (هو) + الرُّشَا.

النمط السابع: أنَّ+اسمها+ متى الشرطية + فعل شرط مجزوم + فاعله+خبر أنَّ.
ويستشهد له بشاهد شعري في بيت ذي الرُّمَّة:

أن + ني + متى + أُشرِفْ + ضمير مستتر (أنا) + ناظرُ.

النمط الثامن: أنَّ + اسمها +خبرها+ متى الشرطية + فعل شرط مجزوم+فاعله.

ويمثل له بمثال مقلوب الشاهد السابق وتفسيرٌ له،ولكنه لم يأت به كاملاً؛

وتمامه: أنَّ+ ني+ناظرٌ+ متى+ أشرفْ + ضمير مستتر (أنا).

ويعلل جواز النمطين الأوّل والثاني بأنَّ(إنْ) فيهما غيرُ عاملة في اللفظ ففعل الشرط ماضٍ، فجاز أن يُؤتى بفعل مرفوع متضمن معنى فعل الجواب متأخِّرًا أو متقدِّمًا.

ويوضح الشنتمري الشاهد وعلته في بيت زهير قائلا: «الشاهد فيه رفع (يقولُ) على نية التقديم، والتقدير: يقول إنْ أتاه خليلٌ، وجاز هذا لأنَّ(إنْ)غيرُ عاملة في اللفظ».(١)

وهذا بخلاف إذا كانت (إنْ) عاملة في اللفظ جازمة لفعل الشرط فيجب أن يكون فعل جواب الشرط مجزومًا أيضًا كما يجب أن يكون مُؤخَّرًا؛ وذلك في لغة النثر، أمّا لغة الشعر فيجيز سيبويه فيها رفع الفعل المتأخر على أنّه متضمن معنى فعل الجواب وذلك على نية التقديم؛ واستشهد لذلك ببيت جرير بن عبد الله البجلي، واكتفى بقوله: (وقد جاء في الشعر) وقوله: (ولا تقول آتيك إنْ تأتني، إلّا في الشعر) ؛ وهذا يعنى أن علة ذلك الضرورة الشعرية.

يقول الشنتمري عن هذا البيت: «الشاهد فيه على مذهبه تقديم (تصرَعُ) في النِّية، وتضمنه الجواب في المعنى، والتقدير: إنَّك تُصْرَعُ إنْ يُصْرَعْ أخوكَ، وهذا من ضرورة الشعر لأنَّ حرف الشرط قد جزم الأوَّل فحكمُهُ أنْ يجزمَ الآخر».(٢)

ثم يدلل سيبويه على أنَّ ذلك يكون في الشعر فقط على نية التقديم وتضمنه الجواب في المعنى بشاهدين شعريين آخرين؛ أحدهما البيت الذي سمعه من الأصمعي عن أبي عمرو والذي فيه مبتدأ مقدَّم على إنْ وفعل الشرط المجزوم وخبر مؤخر عنهما، وهذا على نية تقديم الخبر عليهما وتضمن المبتدأ و الخبر جواب الشرط في المعنى. والثاني بيت ذي الرُّمَّة الذي فيه

(١) تحصيل عين الذهب : ٤٠٥ ، وانظر: شرح أبيات سيوبه للنحاس: ٢٨٧ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ٢/ ٧٥ ، ومغني اللبيب : ٢/ ٤٤٤، ٤٨٥-٤٨٦

(٢) تحصيل عين الذهب : ٤٠٦ ، وانظر : التعليقة : ٢ / ١٨٠ – ١٨١ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٩٨-٩٩ ،والنكت: ١/ ٧٣٢، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر:١١٨-١١٩ .

أنَّ واسمها مقدَّم على إنْ وفعل الشرط المجزوم وخبر أنَّ مؤخر عنهما، وهذا على نيَّة تقديم هذا الخبر عليهما وتضمن أنَّ واسمها وخبرها جواب الشرط في المعنى.

يقول ابن السيرافي عن هذا البيت الأخير: «الشاهد فيه أنه جعل الجملة بعضها متقدِّم وبعضها متأخِّر يسُدُّ مسدَّ الجواب. كأنَّه قال: وإنِّي ناظرٌ متى أشرفْ. وناظر، خبر إنَّ».[1]

فسيبويه يقول إنَّه كما جاز تضمن هاتين الجملتين (الاسمية، والاسمية المنسوخة) جواب الشرط في المعنى والتقديم والتأخير فيهما في لغة الشعر، فكذلك جاز تضمن الفعل المرفوع جواب الشرط في المعنى والتقديم والتأخير فيه في لغة الشعر.

ثم يذكر أنَّ كلَّ ذلك شبهوهُ بالجواب إذا كان منجزمًا لأنَّه يؤدِّي معنى واحدًا.

وثمَّة نقطتا التقاءٍ بين ما قاله سيبويه والدرس الوصفي الحديث:

الأولى: قوله: (فهكذا جرى هذا في كلامهم) و (شبهوهُ بالجزاء إذا كان جوابُه منجزمًا). يدلُ على أنَّ سيبويه إنَّما يصدر أحكامه الممتنعة والجائزة على ما هو موجود بالفعل في الاستعمال اللغوي عند العرب.

الثانية: قوله: (لا تقول:... إلَّا في شعرٍ) و(لا يحسُنُ:...، و قد جاء في الشعرِ) و (فجاز هذا في الشعر). يدلُّ على أنه يفرِّق بين مستويين من مستويات الاستعمال اللغوي وهما لغة النثر التي يمنع فيها هذا، ولغة الشعر التي يجيز فيها هذا.

فهاتان النقطتان تتفقان مع أسس المنهج الوصفي الحديث.

٩٩- تقديم الفعل المرفوع (المتضمن معنى فعل الجواب) على (مَنْ الشرطية) وفعل الشرط الماضي:

١٠٠- تأخير الفعل المرفوع (المتضمن معنى فعل الجواب) عن (مَنْ الشرطية) وفعل الشرط المجزوم في لغة الشعر فقط:

١٠١- تقديم الفعل المرفوع (المتضمن معنى فعل الجواب) على (مَنْ الشرطية) وفعل

(١) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٧٩-٨٠، وانظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس: ٢٨٧، وتحصيل عين الذهب: ٤٠٧، والنكت: ١/ ٧٣٢، وهامش الكتاب: ٣/ ٦٨.

الشرط المجزوم في لغة الشعر فقط:

١٠٢- تقديم الفعل المرفوع (المتضمن معنى فعل الجواب) على(مَهْمَا أو حَيْثُمَا أو أَيْنَ أو مَتَى أو أَنَّى) الشرطية وفعل الشرط المجزوم في لغة الشعر فقط:

١٠٣- تأخير الفعل المرفوع (المتضمن معنى فعل الجواب) عن (مَتَى الشرطية) وفعل الشرط المجزوم في لغة الشعر فقط:

يقول سيبويه في(باب الأسماء التي يجازى بها وتكون بمنزلة الذي): «فإذا قلت:آتي من أتاني، فأنت بالخيار، إن شئت كانت أتاني صلة وإن شئت كانت بمنزلتها في إنْ.

وقد يجوز في الشعر: آتي من يأتِني، وقال الهُذَليّ:

فقلتُ تَحَمَّلْ فَوْقَ طوقِكَ إنَّها مُطَبَّعَةٌ مَنْ يأْتِها لا يَضِيرُهَا (*)

هكذا أنشدَناه يونس، كأنه قال: لا يضيرُها من يأتِهَا، كما كان: وإنِّي متى أُشرفْ ناظرُ، على القلب، ولو أريد به حذف الفاء جاز فجُعِلَتْ كإنْ. وإن قلتَ: أقولُ مهما تقلْ، وأكونُ حيثما تكنْ، وأكونُ أين تكنْ، وآتِيكَ متى تأتِنِي، وتلتبسُ بها أنّى تأتِها، لم يجز إلّا في الشعر، وكان جزمًا. وإنّما كان من قبل أنّهم لم يجعلوا هذه الحروف بمنزلة ما يكون محتاجًا إلى الصلة حتى يكمل اسمًا. ألا ترى أنّه لا تقول: مهما تصنعُ قبيحٌ، ولا في الكتاب مهما تقولُ، إذا أراد أن يجعلَ القولَ وصلاً. فهذه الحروف بمنزلة إنْ لا يكون الفعل صلة لها. فعلى هذا فأجرِ ذا الباب». (١)

ويقول في باب آخر: «ولا يجوز في متى أن يكون الفعل وصلاً لها كما جاز في من والذي. وسمعناهم ينشدون قول العُجَير السَّلُوليّ:

(*) البيت لأبي ذُؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين: ١/ ٢٠٨، برواية: (فقيل تحمّل). وهو من بحر الطويل. «وصف قرية كثيرة الطعام، من امتار منها وحمل فوقَ طاقته لم ينقُضهَا». تحصيل عين الذهب: ٤٠٨، وانظر:الأصول في النحو: ٢/ ١٩٣، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ٢٨٨، والتعليقة : ٢ / ١٨٥، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢ / ١٣٧- ١٣٩، والنكت : ١ / ٧٣٥، وشرح المفصل : ٨ / ١٥٨، وهامش الكتاب :٣/ ٧٠.

(١) الكتاب : ٣ / ٧٠- ٧١.

ومَا ذَاكَ أَنْ كانَ ابنَ عمِّي ولا أخِي ولكن متَى مَا أمْلكِ الضَّرَّ أنْفَعُ (*)

والقوافي مرفوعة كأنَّه قال: ولكن أنفَعُ متي ما أملكِ الضَّرَّ، ويكون أملكْ على متي في موضع جزاء، وما لغوٌ، ولم يجد سبيلاً إلى أن يكون بمنزلة من فتوصل، ولكنَّها كمهما». (١)

في هذين النصين يجيز سيبويه الأنماط الآتية:

النمط الأول: فعل مرفوع (متضمن معنى فعل الجواب) + فاعله + من الشرطية + فعل شرط ماض + فاعله + مفعوله.

ويمثل له بمثال واحد: آتِ + ي + من + أتا + ضمير مستتر (هو) + ني.

النمط الثاني: من الشرطية + فعل شرط مجزوم + فاعله + مفعوله + فعل مرفوع (متضمن معنى فعل الجواب) + فاعله + مفعوله.

ويستشهد له بشاهد شعري:

من+يأتِ+ ضمير مستتر (هو)+ها+لا (النافية)+ يضيرُ + ضمير مستتر (هو)+ ها.

النمط الثالث: فعل مرفوع (متضمن معنى فعل الجواب) + فاعله + مفعوله + من الشرطية + فعل شرط مجزوم + فاعله + مفعوله.

ويمثل له بمثالين: الأوَّل: آتِ + ي+ـِ+ مَن+ يأتِ+ ضمير مستتر (هو)+ ني.

والثاني: مقلوب الشاهد الشعري السابق وتفسيرٌ له:

لا (نافية)+يضيرُ+ضمير مستتر (هو)+ها+من+ يأتِ + ضمير مستتر (هو)+ ها.

النمط الرابع: فعل مرفوع (متضمن معنى فعل الجواب) + فاعله + مفعوله + مهما أو حيثما أو أينَ أو متى أو أنَّى + فعل شرط مجزوم + فاعله + مفعوله.

(*) البيت من بحر الطويل. يقول: وما فعلتُ ذاكَ لأنَّ المستلحم ابن عمِّي ولا أخي، ولكن إذا قدرتُ على الضَّرِّ أخذتُ بالفضلِ فجعلتُ النَّفعَ بدلاً منه. انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس: ٢٩١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ١١٤ – ١١٥، وتحصيل عين الذهب: ٤١١ –٤١٢، والنكت: ١/ ٧٤٠، وخزانة الأدب: ٩/ ٦٦، ٧٠، وهامش الكتاب: ٣/ ٧٨.

(١) الكتاب: ٣/ ٧٨– ٧٩.

ويمثل لكل اسم من أسماء الشرط هذه بمثال واحد:

أقولُ + ضمير مستتر(أنا) + ـ + مهما + تَقُلْ + ضمير مستتر(أنتَ) + ـ.

و أكونُ + ضمير مستتر(أنا) + ـ + حيثما + تكنْ + ضمير مستتر(أنتَ) + ـ.

و أكونُ + ضمير مستتر(أنا) + ـ + أين + تكنْ + ضمير مستتر(أنتَ) + ـ.

و آتي + ضمير مستتر(أنا) + كَ + متى + تأتِ + + ضمير مستتر(أنتَ) + ني.

و تَلْتَبِسُ + ضمير مستتر (أنتَ) + بها + أنّى + تأتِ + ضمير مستتر(أنتَ) + ها.

كما يمثل لهذا النمط بمثال هو مقلوب شاهد النمط الآتي الشعري وتفسيرٌ له:

وأنفعُ + ضمير مستتر(أنا)+ـ + متى + ما(زائدة) + أملِكِ + ضمير مستتر(أنا) + الضَّرَّ.

النمط الخامس: متى الشرطية + فعل شرط مجزوم + فاعله + مفعوله + فعل مرفوع (متضمن معنى فعل الجواب) + فاعله.

ويستشهد له بشاهد شعري:

متى + ما (زائدة) + أملِكِ + ضمير مستتر(أنا) + الضَّرَّ + أنفعُ + ضمير مستتر(أنا).

ويعلل جواز النمط الأول من خلال حديثه عن أنَّ (مَنْ) في (آتي من أتاني) يجوز فيها أن تكون اسمًا موصولاً أو حرف شرطٍ؛ فإن كانت شرطية فهي بمنزلة (إنْ)؛ فكما جاز أن يتقدَّم الفعل المرفوع المتضمن معنى فعل الجواب على (إنْ) وفعل الشرط ماض، فكذلك يجوز نظير ذلك في (مَنْ الشرطية). وهذه علة قياسية.

ويعلل جواز النمطين الثاني والثالث؛ بأنّ ذلك لا يكون إلّا في الشعر للضرورة، كما أنّه قاس علة الجواز هذه في بيت أبي ذؤيب الهذلي على نظيرتها في بيت ذي الرُّمَّة السابق.

وكذلك يعلل جواز النمطين الرابع والخامس بالضرورة الشعرية أيضًا. ويقيس فيهما (مهما وحيثما وأين ومتى وأنّى) على (إنْ) في أنّهنَّ لا يكنَّ موصولاتٌ بل يكنَّ أسماء شرط فقط، كما أنَّ(إنْ)حرف شرط فقط؛ ولذلك فهن بمنزلتها في جواز تقديم أو تأخير الفعل المتضمن معنى فعل الجواب معهنَّ وفعل الشرط مجزوم، وذلك في الشعر فقط.

ويُلاحظ في نصي سيبويه السابقين التقاءُهما مع الدرس الحديث في أمرين:

الأوَّل: أنَّه راعى هنا مستويات الاستعمال اللغوي؛ فقد فرَّق بين مستوى لغة النثر ومستوى لغة الشعر، فما هو ممتنع في المستوى الأوَّل جائز في المستوى الثاني.

وهذا كما ذُكر سابقًا يعدُّ عملاً وصفيًا.

الثاني: لقد علَّق في النصين على بيتي الهذلي والسلولي بقوله: (كأنَّه قال: لا يضيرُها من يأتها) وقوله: (كأنَّه قال: ولكن أنفعُ متى ما أملِكِ الضَّرَّ).

وهذا يعدُّ إشارة منه إلى الترتيب الأصلي لهذين التركيبين الواردين في البيتين بترتيب آخر فرعيّ متحوّل عن هذا الترتيب الأصلي.

يلتقي ذلك مع فكرة (البنية العميقة) وتحويلها إلى (بنية سطحية) عند التحويليين؛ يقول الدكتور محمود فهمي حجازي: «إنَّ النحو التحويلي كُلُّه يقوم على فكرة محاولة تجاوز البنية السطحية الظاهرة إلى البنية العميقة، وكشف العلاقات التي تربط بينهما من خلال قواعد تكتشف بعدد من الإجراءات». [١]

١٠٤ - تقديم (إنْ) وفعل الشرط المجزوم على صلة الموصول:

١٠٥ - تقديم(إنْ)وفعل الشرط المجزوم على خبر المبتدأ(جملة فعلية):

يقول سيبويه: «**فإنْ قال: الذي إنْ تأتِه يأتِيكَ زيدٌ**، وأجعلُ يأتيك صلة الذي لم يجد بدًّا من أن يقول: **أنا إنْ تأتني آتيك**؛لأنَّ أنا لا يكون كلامًا حتى يبنى عليه شيءٌ». [٢]

يجيز هنا النمطين الآتيين:

النمط الأول: مبتدأ (الذي) + إنْ + فعل شرط مجزوم + فاعله + مفعوله + جملة الصلة (فعل + فاعل + مفعول) + خبر.

ويمثل له بمثال واحد:

---

(١) علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة :٥١ ، وانظر : الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية : ١٥٨ .
(٢) الكتاب : ٣/ ٨٣ .

الذي+ إنْ+ تأتِ+ ضمير مستتر(أنتَ)+ هِ +يأتِيـ+ ضمير مستتر(هو)+ كَ + زيدٌ.

النمط الثاني: مبتدأ + إنْ + فعل شرط مجزوم + فاعله + مفعوله + خبر جملة فعلية (فعل + فاعل + مفعول).

ويمثل له بمثال واحد: أنا+إنْ+تأتِ+ضميرمستتر(أنتَ)+ني+آتِيـ+ضمير مستتر(أنا)+كَ.

ولم يعلل جواز هذين النمطين، وإنَّما قاس الثاني على الأوَّل مشيرًا إلى أنَّه كما أنَّ الموصول يفتقر إلى جملة الصلة وإنْ تقدَّم عليها (إنْ وفعل الشرط) فكذلك المبتدأ يفتقر إلى الخبر – الذي قد يكون جملة فعلية – وإن تقدَّم عليه (إنْ وفعل الشرط).

١٠٦ – تقديم الاسم على الفعل المجزوم بعد حروف الشرط غير (إنْ) في الشعر فقط:

١٠٧ – تقديم الاسم على الفعل الماضي بعد(إنْ) في النثر وفي الشعر:

١٠٨ – تقديم الاسم على الفعل المجزوم بعد(إنْ) في الشعر فقط:

١٠٩ – تقديم الاسم على الفعل الماضي بعد حروف الشرط غير (إنْ) في الشعر فقط:

يقول سيبويه في (باب الحروف التي لا تقدَّم فيها الأسماءُ الفعلَ): «واعلم أنَّ حروف الجزاء يقبح أن تتقدَّم الأسماء فيها قبل الأفعال، وذلك لأنَّهم شبهوها بما يجزم مما ذكرنا، إلَّا أنَّ حروف الجزاء قد جاز ذلك فيها في الشعر، لأنَّ حروف الجزاء يدخلها فَعَلَ ويَفْعَلُ، ويكون فيها الاستفهام فتُرفَعُ فيها الأسماءُ، وتكون بمنزلة الذي، فلمَّا كانت تصَرَّفُ هذا التصرُّف وتفارق الجزم ضارعت ما يجُرُّ من الأسماء التي إن شئتَ استعملتها غير مضافة نحو: ضاربٌ عبدَ الله، لأنَّك إنْ شئتَ نوَّنتَ ونصبتَ، وإنْ شئتَ لم تجاوز الاسم العامل في الآخر، يعنى ضاربٍ، فلذلك لم تكن مثل لَمْ ولا في النهي واللام في الأمر؛ لأنَّهنَّ لا يفارقنَ الجزم.

ويجوز الفرق في الكلام في إنْ إذا لم تجزم في اللفظ، نحو قوله:

* عَاوِدْ هَرَاةَ وإنْ مَعْمُورُهَا خَرِبَا * (*)

(*) هذا صدر بيت، من خمسة أبيات في اللسان، وعجزه: * وأسعدِ اليومَ مشغوفًا إذا طربَا *
وهو من بحر البسيط. لشاعر من أهل هراة قالها عندما افتتحها عبد الله بن خازم سنة ٦٦. انظر اللسان: (هرا).
وانظر: تحصيل عين الذهب: ٤٢٢، والنكت: ٢/ ٧٥٧، وشرح المفصل: ٩/ ١٠، وهامش الكتاب: ٣/ ١١٢، وبحوث ومقالات في اللغة: ٩٦.

فإن جزمتَ ففي الشعر، لأنّه يشبَّه بلم، وإنّما جاز في الفصل ولم يُشْبه لم لأنَّ لم لا يقع بعدها فَعَلَ، وإنّما جاز هذا في (إنْ) لأنّها أصل الجزاء ولا تفارقُه، فجاز هذا كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا: إن خيرًا فخيرٌ وإن شرًّا فشرٌّ.

وأمّا سائر حروف الجزاء فهذا فيه ضعفٌ في الكلام، لأنّها ليست كإنْ، فلو جاز في إنْ وقد جزمتْ كان أقوى إذ جاز فيها فَعَلَ.

وممّا جاء في الشعر مجزومًا في غير إنْ قول عَدَيٍّ بن زيدٍ:

فمتى واغِلٌ يَنُبْهُم يُحَيَّوْ ... هُ وتُعْطف عليهِ كأسُ الساقِي (*)

وقال كعب بن جُعَيْل: صَعْدَةٌ نابِتَةٌ في حائرٍ ... أيْنَما الرِّيحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ (**)

ولو كان فَعَلَ كان أقوى إذ كان ذلك جائزًا في إنْ في الكلام.

واعلم أنَّ قولهم في الشعر: إنْ زيدٌ يأتِكَ يكنْ كذا، إنّما ارتفعَ على فعلٍ هذا تفسيرُه، كما كان ذلك في قولك: إنْ زيْدًا رأيتَهُ يكنْ ذلك؛ لأنّه لا تبتدأ بعدها الأسماءُ ثم يُبنى عليها. ومثلُ الأوّل قولُ هشام المُرّيّ:

فمن نحنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وهو آمِنٌ ... ومن لا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنّا مُفَزَّعَا (***)». (1)

وقال في باب آخر: «وسألتُ الخليل عن قول الفرزدق:

(*) ملحقات ديوان عَدِيّ بن زيد: ١٥٦. والبيت من بحر الخفيف. " الواغلُ: الداخل عليهم وهم يشربون، يُكرَّم ويُحيّا ويُسقى، وإن كانوا لم يَدْعُوهُ ". شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٧٧، وانظر: تحصيل عين الذهب: ٤٢٢، والنكت: ٢/ ٧٥٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٨١، والإنصاف: ٢/ ٦١٧، وشرح المفصل: ٩/ ١٠، وهامش الكتاب: ٣/ ١١٣.

(**) نسبه الشنتمري في تحصيل عن الذهب إلى حُسام. والبيت من بحر الرَّمل. " وصف امرأة، والصعدة: القناة: والحائر: المكان الذي يجتمع فيه الماءُ. شبّهه بالقناة في استواء قامتها، وفي تثنيها إذا مشت كما تتثنّى القناة إذا ضربتها الريحُ ". شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٤٠، وانظر: تحصيل عين الذهب: ٤٢٢- ٤٢٣، والنكت: / ٧٥٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٨٢، والإنصاف: ٢/ ٦١٨، وشرح المفصل: ٩/ ١٠، وخزانة الأدب: ٣/ ٤٧، وهامش الكتاب: ٣/ ١١٣.

(***) البيت من بحر الطويل. " يقول: من أمَّنّاهُ وأجرْناهُ بات آمنًا من غيرنا، ومن لم نجرْهُ وأجارهُ غيرنا أمسى مُفَزَّعًا منّا ". النكت: ٢/ ٧٥٨، وانظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٧٧-٧٨، وتحصيل عين الذهب: ٤٢٣، والإنصاف: ٢/ ٦١٩، وخزانة الأدب: ٩/ ٣٨، وهامش الكتاب: ٣/ ١١٤.

(1) الكتاب: ٣/ ١١٢ – ١١٤.

أتغضَبُ إنْ أُذْنا قتيبةَ حُزَّتَا جِهارًا ولم تغْضَبْ لقتلِ ابن خازِمِ (*)

فقال: لأنَّه قبيح أن تفصل بين أنْ والفعل، كما قَبُحَ أن تفصل بين كي والفعل، فلـمَّا قَـبُحَ ذلك ولم يجز حُمِلَ على إنْ، لأنَّهُ قد تُقدَّمُ فيها الأسماءُ قبل الأفعالِ.» (١)

يجيز سيبويه في هذين النصين تقديم الاسم على الفعل بعد حروف الشرط غير (إنْ)، وبعد (إنْ)؛ على نحو الأنماط الآتية:

النمط الأوَّل: حروف الشرط غير(إنْ)+اسم(فاعل لفعل مضمر يفسِّره الظاهر)+ فعل شرط مجزوم+فاعله+مفعوله+فعل جواب شرط مجزوم+فاعله+مفعوله. في الشعرفقط.

ويستشهد له بثلاثة شواهد شعريَّة:

الأوَّل: متى+ واغِلٌ + ينبْ + ضمير مستتر(هو) + هم + يحَيَّ + و + هُ.

والثاني: أينَما+الريحُ+تُمَيِّلْ + ضمير مستتر(هي)+ ها+ تمِلْ + ضمير مستتر(هي).

والثالث: من+نحنُ+ نُؤْمِنْ+ضمير مستتر(نحن)+ هُ + يبتْ + ضمير مستتر(هو).

النمط الثاني: جملة متضمنة معنى جواب الشرط + إنْ + اسم(فاعل لفعل مضمر يفسره الظاهر) + فعل شرط ماض + فاعله. في النثر وفي الشعر.

ولم يمثل له من النثر، واستشهد له بشاهدين شعريين:

الأوَّل: عاوِدْ هَرَاةَ + إنْ + معمورُها + خربا + ضمير مستتر (هو).

والثاني: أتغضَبُ + إنْ + أُذْنَا قتيبةَ + حُزَّ + تَا (نائب فاعل).

النمط الثالث: إنْ + اسم (فاعل لفعل مضمر يفسره الظاهر) + فعل شرط مجزوم + فاعله+ مفعوله+ فعل جواب شرط مجزوم+ فاعله+ مفعوله. في الشعر فقط.

(*) ديوان الفرزدق: ٢/ ٣١١ . والبيت من بحر الطويل . من قصيدة يمدح فيها سليمان بن عبد الملك ، ويهجو جريرًا، «وكان وكيع بن أبي سُود التميمي (والي خراسان) قد قتل قتيبة بن مسلم الباهلي، وباهلة من قيس ، وقد كانت تميمٌ قتلتْ عبد الله بن خازم السُلَمِي ، وسُليمٌ من قيس أيضًا ، ففخر الفرزدق عليهم وزعم أنَّ قيسًا غضبت لقتل قتيبة ولم تغضب لقتل ابن خازم». تحصيل عين الذهب : ٤٣٨ – ٤٣٩ ،وانظر : النكت :٢/ ٧٩٢ ،وهامش الكتاب : ٣/ ١٦١ .

(١) الكتاب : ٣/ ١٦١ – ١٦٢ .

ومع أنَّه حكم بجواز هذا النمط في الشعر فقط؛ فقد قال: (فإن جزمتَ ففي الشعر)، إلَّا أنَّه لم يمثل له إلَّا بمثال من النثر؛ حيث قال:

واعلم أنَّ قولهم في الشعر: إنْ + زيدٌ + يأتِ +ضمير مستتر(هو) + كَ + يكنْ+ ضمير مستتر(هو) اسم يكن+ كذا(خبر يكن).

النمط الرابع: حروف الشرط غير(إنْ)+اسم(فاعل لفعل مضمر يفسره الظاهر)+فعل شرط ماض+فاعله+مفعوله+فعل جواب شرط ماض+فاعله+مفعوله. في الشعر فقط.

ولم يستشهد بأي شاهد شعري ولا حتى بمثالٍ؛ وإنَّما اكتفى بقوله بعد بَيْتَيّ عَدِيّ وكعبٍ: (ولو كان فَعَلَ كان أقوى).

ويعلل سيبويه جواز النمط الأوَّل في الشعر بأنَّ حروف الجزاء ليست كسائر حروف الجزم تختص بالجزم فقط فلا تكون إلَّا شرطية جازمةً ولكنَّها تتصرَّف فقد تكون استفهامية وقد تكون موصولة. وشبَّه تَصرُّفَها هذا بتصرف اسم الفاعل النكرة الذي يمكن أن يضاف إلى مفعوله ويمكن أن ينوَّن فينصبَ مفعوله. فهذا التصرُّف في حروف الجزاء جعلها في الضرورة الشعريَّة يجوز تقدُّم الاسم على فعل الشرط. [١]

ويوضِّح الشنتمري الشاهد في بيت عدي بن زيد قائلاً: «الشاهد فيه تقديم الاسم على الفعل في (متى) مع جزمها له ضرورة، وارتفاع الاسم بعدها بإضمار فعل يفسره الظاهر، لأنَّ الشرط لا يكون إلَّا بالفعل». [٢]

وكذلك قال عن الشاهدين في بيتي كعب وهشام. [٣]

ويعلل سيبويه جواز النمط الثالث في الشعر بأنَّ (إنْ) أصل الجزاء، ولا تفارقه، فجاز فيها تقديم الاسم على الفعل، كما جاز فيها إضمار الفعل؛ مثل قولهم: إنْ خيرًا فخيرٌ وإنْ شرًّا فشرٌّ. بخلاف سائر حروف الجزاء التي تخرج عن الجزاء.

---

(١) انظر: التعليقة: ٢/ ٢١٧-٢١٨.

(٢) تحصيل عين الذهب: ٤٢٢، وانظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٧٦-٧٧، والنكت: ٢/ ٧٥٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٨١، والإنصاف: ٢/ ٦١٧، وهامش الكتاب: ٣/ ١١٣.

(٣) تحصيل عين الذهب: ٤٢٢-٤٢٣، وانظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٧٧-٧٨، ١٤٠، والنكت: ٢/ ٧٥٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٨٢، والإنصاف: ٢/ ٦١٨-٦١٩، وهامش الكتاب: ٣/ ١١٣-١١٤.

وينطلق من هذه العلة إلى علة جواز النمط الثاني فيقول إنَّه إذا جاز ذلك في (إنْ) وهي جازمة فهي مع الفعل الماضي جائزةً جوازًا أقوى لأنها لم تجزم في اللفظ.

ويعلل جواز النمط الرابع في الشعر فقط، بأنَّه لَّما جاز في (إنْ) تقديم الاسم على الفعل الماضي في النثر، جاز في الشعر تقديم الاسم على الفعل الماضي في حروف الشرط الأخرى.

ويحكم على ذلك الجواز بأنه (أقوى) من جواز ذلك مع الفعل المجزوم إذ لم تجزم هذه الحروف في اللفظ.

وفي نصي سيبويه التقاء مع الدرس اللغوي الحديث، في جانبين:

الأوَّل: التفريق بين مستويين من مستويات الاستعمال اللغوي - مستوى لغة النثر ومستوى لغة الشعر- يعدُّ عملاً وصفيًا واضحًا. كما ذُكر من قبل.

الثاني: المعيارية التي تظهر في إصدار سيبويه لأحكام الامتناع والجواز، وتدرج بعض هذه الأحكام إلى درجات - فهناك ما هو جائزٌ وما هو جائزٌ جوازًا أقوى - هذه المعيارية والتدرج فيها يلتقيان مع ما قاله تشومسكي عن (درجات الصحة القواعدية). (١)

د – الجواز في أسلوب القسم:

١١٠ – تقديم(إذَنْ) على واو القسم والمقسم به قبل الفعل المنصوب:

١١١ – تقديم(أُرى) على واو القسم والمقسم به قبل مفعوليها:

١١٢ – تقديم واو القسم والمقسم به على(إذَنْ) قبل الفعل المرفوع:

يقول سيبويه في (باب إذَنْ): «اعلم أنَّ إذَنْ إذا كانت جوابًا وكانت مبتدأةً عملت في الفعل عَمَلَ أُرَى في الاسم إذا كانت مبتدأةً. وذلك قولك: إذَنْ أجِيئَكَ، وإذَنْ آتِيكَ.

ومن ذلك أيضًا قولك: إذَنْ واللهِ أجيئَكَ. والقسم ههنا بمنزلته في أُرَى إذا قلت: أُرَى واللهِ زيدًا فاعلاً.

ولا تفصلُ بين شيء ممَّا ينصبُ الفعلَ وبين الفعل سوى إذَنْ، لأنَّ إذَنْ أشبهت أُرَى، فهي

(١) انظر : جوانب من نظرية النحو.(ترجمة : مرتضى جواد باقر) : ١٨٥-١٩٠ .

في الأفعالِ بمنزلـة أُرَى في الأسـماءِ وهـي تُلغَـى وتقـدَّم وتـؤَخَّر، فلـمَّا تصرَّفـتْ هـذا التـصرُّفَ اجترءُوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين». (١)

ويقول في الباب نفسه: «واعلم أنَّ إذَنْ إذا كانت بين الفعل وبين شيءِ الفعل معتمِدٌ عليه فإنَّها ملغاةٌ لا تنصِبُ البتَّةَ، كما لا تنصِبُ أُرَى إذا كانت بين الفعل والاسم في قولك: كان أُرَى زيدٌ ذاهبًا، وكما لا تعمل في قولك: إنّي أُرَى ذاهبٌ. فإذَنْ لا تصل في ذا الموضع إلى أن تنصبَ كما لا تصل أُرَى هنا إلى أن تنصبَ. فهذا تفسير الخليـل. وذلـك قولـك: أنـا إذَنْ آتِيـكَ، فهـي ههنا بمنزلة أُرَى حيث لا تكون إلّا ملغاةً.

ومن ذلك أيضًـا: واللهِ إذَنْ لا أفعـلُ، مـن قبـلِ أنَّ أَفْعَـلُ معتمِـدٌ عـلى اليمـين، وإذَنْ لغـوٌ. وليس الكلام ههنا بمنزلته إذا كانت إذَنْ في أوَّله، لأنَّ اليمين ههنا الغالبة. ألا ترى أنَّكَ تقول إذا كانت إِذَنْ مبتدأةً: إذَنْ واللهِ لا أفعلَ، لأنَّ الكلام على إذَنْ و واللهِ لا يعملُ شيئًا.

ولو قلت: والله إذَنْ أفعلَ تريدُ أنْ تخبرَ أنَّكَ فاعلٌ لم يجز، كما لم يجز والله أذهـبَ إذَنْ، إذا أخبرتَ أنَّكَ فاعلٌ. فَقبحُ هذا يدل على أنَّ الكلام معتمدٌ على اليمين. وقال كثَيِّرُ عزَّةَ:

لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ العَزِيزِ بِمِثْلِها وأمْكَنَنِي مِنْهَا إذَنْ لا أُقِيلُهَا (*)». (٢)

يتضح من هذين النصين أنه يجيز الأنماط الآتية:

النمط الأوَّل: إذَنْ + واو القسم + المقسم به + الفعل المنصوب + فاعله + مفعوله.

ويمثل له بمثالين: إذَنْ + و + اللهِ + أجيئَ + ضمير مستتر (أنا) + كَ.

و إذَنْ + و + اللهِ + لا (نافية) + أفعَلُ + ضمير مستتر (أنا).

النمط الثاني: أُرَى + نائب فاعله + واو القسم + المقسم به + مفعوله الأوَّل + مفعوله الثاني.

---

(١) الكتاب: ٣/ ١٢-١٣.

(*) ديوان كُثَيِّر عزة: ٣٠٥. والبيت من بحر الطويل. «كان عبدُ العزيز بن مروان قد جعل له أنْ يتمنى عليه وقد مدحه، فتمنى أن يجعله عاملاً مكان عامل كان له كاتبًا وكثيِّرٌ أُمِّيٌّ، فاستجهله عبدالعزيز وأبعده فقال هذا، ويقالُ: بل أعطاه جائزةً استقلَّها فردَّها عليه ثم ندم». تحصيل عين الذهب: ٣٨٤، وانظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس: ٢٧٠، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ١٠٧-١٠٨، والنكت: ١/ ٦٩٩-٧٠٠، وشرح المفصل: ٩/ ١٣، وهامش الكتاب: ٣/ ١٥.

(٢) الكتاب: ٣/ ١٤-١٥.

ويمثل له بمثال واحد: أُرَى + ضمير مستتر (أنا) + و + الله + زيدًا + فاعلاً.

النمط الثالث: واو القسم+ المقسم به + إذَنْ +لا النافية +الفعل المرفوع+فاعله.

ويمثل له بمثال واحد: و + اللهِ + إذَنْ + لا + أفعلُ + ضمير مستتر (أنا).

كما يستشهد له بشاهد شعري:

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها+إذَنْ+ لا+ أُقيلُ+ ضمير مستتر(أنا)+هَا.

والتقدير: و+اللهِ لئن عاد لي عبد العزيز...+إذَنْ+لا+أُقيلُ + ضمير مستتر(أنا)+هَا.

ويعلل جواز النمط الأوَّل بأنَّ إذَنْ مع الأفعال تشبه (أُرَى) مع الأسماء في كونها يجوز فيها الإلغاء مع التقديم والتأخير،فلما تصرَّفت هذا التصرف – بخلاف الحروف الأخرى الناصبة للأفعال التي لا تتصرَّف مثلها – جاز أن يفصل بينها وبين الفعل بالمقسم به وهي ناصبة للفعل.

ولم يذكر علة جواز النمط الثاني، وإنَّما قاس عليه جواز النمط الأوَّل فقط.

ثم يعلل جواز النمط الثالث بأنَّ إذَنْ ملغاةٌ فيجوز توسطها بين المقسم به وجملة جواب القسم؛ ولو كانت عاملةً لامتنع توسطها بينهما. (١)

ويشرح السيرافي قول سيبويه: (وهي تُلغَى وتُقدَّم وتُؤَخَّر). قائلاً: «وإنَّما جاز إلغاء إذَنْ لأنَّها جواب، تكفي من بعض كلام المتكلم كما يكفي لا ونعم من كلامه،...، فلمَّا كانت إذَنْ جوابًا قويتْ في الابتداء، لأنَّ الجواب لا يتقدَّمه كلامٌ. ولمَّا وسِّطت وأخِّرتْ زايلها مذهب الجواب فبطل عملها». (٢)

وأمَّا بيت كثيِّر عزَّة فإنَّ الشنتمري يوضح الشاهد فيه، قائلاً: «الشاهد فيه إلغاء (إذَنْ) ورفع (لا أقيلُها) لاعتماده على القسم المقدَّر في أوَّل الكلام، والتقدير: واللهِ لئن عاد لي بمثلها لا أقيلها إذَنْ». (٣)

---

(١) انظر: فصل الامتناع؛ النمط رقم (٨٠).

(٢) شرح السيرافي: هامش الكتاب: ٣/ ١٣، وانظر: المقتضب: ٢ / ١١، والأصول في النحو: ٢/ ١٤٩، وعلل النحو: ١٩٠-١٩١، والنكت: ١/ ٦٩٨-٦٩٩.

(٣) تحصيل عين الذهب: ٣٨٤، وانظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس: ٢٧٠، والتعليقة: ٢/ ١٣٤، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ١٠٧-١٠٨، والنكت: ١/ ٦٩٩-٧٠٠، وشرح المفصل: ٩/ ١٣.

١١٣ - تأخير جواب القسم عن حرف الشرط وجملة فعل الشرط:

يقول سيبويه في (باب الجزاء): «وزعم أنَّه لا يحسن في الكلام إنْ تأتِني لأفعلنَّ، من قبل أنَّ لأفعلنَّ تجيءُ مبتدأةً. ألا ترى أنَّ الرجل يقول لأفعلنَّ كذا وكذا. فلو قلتَ: إنْ أتيتَنِي لأكرمنَّك، وإن لم تأتني لأغمنَّك، جاز لأنَّه في معنى لئن أتيتني لأكرمنَّك ولئن لم تأتِنِي لأغمَّنَّك، ولابدَّ من هذه اللام مضمرةً أو مظهرةً لأنَّها لليمين، كأنَّك قلت: والله لئن أتيتَنِي لأكرمنَّكَ».[1]

في هذا النص يجيز سيبويه نمط:

إن + فعل شرط غير مجزوم بإن + فاعله + مفعوله + لام القسم + جملة جواب القسم(فعل+ فاعل+ مفعول) وهي تغني عن جملة جواب الشرط.

ويمثل له بمثالين؛ أولهما: فعل الشرط فيه ماض:

إنْ + أتيْ + تَ + ني + لـ + أكرمنَّ + ضمير مستتر (أنا) + كَ.

وثانيهما: فعل الشرط فيه مجزوم بلم:

إنْ + لم+ تأتِ + ضمير مستتر(أنتَ)+ ني+ لـ +أغمَّنَّ+ ضمير مستتر(أنا) + كَ.

ويعلل جواز هذا النمط بأنَّ التركيب هنا متضمن معنى القسم لوجود لام القسم والنية فيه تقديم لام القسم وجملة جواب القسم التي تغني عن جملة جواب الشرط، ولذلك جاز تأخير (لأكرمنَّك) و(لأغمَّنك)، وهذا لا يكون إلَّا مع (إنْ) وهي غير جازمة في اللفظ. وتقدير المثالين: والله لأكرمَنَّكَ إنْ أتيتَنِي.

و والله لأغمنَّكَ إنْ لم تأتِنِي.

يشرح السيرافي هذا النص مبينًا أنَّ تأخير (لأكرمنَّكَ ولأغمنَّكَ) على نية التقديم وذلك يحسنُ ويجوز إذا كانت (إنْ)غير جازمة في اللفظ؛ فهو يقول: «فإذا لم يجزم بها حَسُنَ (التقديم) كقولك: إن أتَيْتَنِي لأكرمنَّكَ وإن لم تأتِنِي لأغمنَّك. ومن أجل هذا ألزموا الشرط الفعل الماضي في اليمين، كقولك: والله لئن أتيتَنِي لأكرمنَّك، ووالله لئن جفوتَنِي لا أزوركَ؛ لأنَّ

(١) الكتاب: ٣/ ٦٥- ٦٦.

جواب اليمين يغني عن جواب الشرط ويبطل جزمه
ويصير بمنزلة ما ذكر قبله».[(١)]

ونلحظ في نص سيبويه التقاءه مع فكرة (البنية العميقة) و (البنية السطحية) عند التحويليين؛ حيث أوضح أنَّ التركيبين: إن أتيتَني لأكرمنَّكَ.

و إن لم تأتني لأغمنَّكَ.

محولين من خلال المعنى عن التركيبين: لئن أتيتَني لأكرمنَّكَ.

و لئن لم تأتني لأغمنَّكَ.

اللذين حُوِّلا أيضًا عن التركيبين: والله لئن أتيتَني لأكرمنَّكَ.

و والله لئن لم تأتني لأغمنَّكَ.

وهذا يدل على أنَّ التركيبين الأخيرين يمثلان لديه بنيتين عميقتين والتراكيب الأخرى تمثل بنى سطحية.

يقول الدكتور عبده الراجحي: «إن التحويليين يقررون أنَّ النحو ينبغي أن يربط (البنية العميقة) بـ (بنية السطح)، والبنية العميقة تمثل العملية العقلية أو الناحية الإدراكية في اللغة Conceptual structures. ودراسة هذه البنية تقتضي فهم العلاقات لا باعتبارها وظائف على المستوى التركيبي، ولكن باعتبارها علاقات للتأثر والتأثير في التصورات العميقة».[(٢)]

رابعًا: جواز التقديم أو التأخير في مكملات الجملة:

أ - الجواز بين (الجار والمجرور أو الظرف) وعناصر الجملة الأخرى:

١١٤- تقديم (الجار والمجرور) على اسم كان أو دام وخبرهما:

١١٥- تأخير (الجار والمجرور) عن كان واسمها وخبرها:

١١٦- تقديم (الجار و المجرور) على خبر يكن واسمها:

---

(١) شرح السيرافي: هامش الكتاب: ٣/ ٦٥، وانظر: النكت: ١/ ٧٣٣ - ٧٣٤.

(٢) النحو العربي والدرس الحديث: ١٤٧ - ١٤٨، وانظر: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: ٧٤، و General Linguistics، P. 284.

١١٧ - تقديم (الجار و المجرور) على اسم يكن بعد خبرها:

يقول سيبويه في (باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة): «وتقول ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك، وما كان أحدٌ مثلك فيها، وليس أحدٌ فيها خيرٌ منك، إذا جعلت فيها مستقرًا ولم تجعله على قولك: فيها زيدٌ قائمٌ، أجريتَ الصفة على الاسم. فإنْ جعلته على قولك: فيها زيدٌ قائمٌ نصبتَ، تقول: ما كان فيها أحدٌ خيرًا منكَ، وما كان أحدٌ خيرًا منك فيها، إلّا أنّك إذا أردتَ الإلغاء فكلّما أخّرتَ الذي تلغيه كان أحسن. وإذا أردت أن يكون مستقرًّا تكتفي به فكلّما قدمته كان أحسنَ، لأنّه إذا كان عاملا في شيء قدمته كما تقدّم أظُنُّ و أحسِبُ، وإذا ألغيتَ أخرته كما تأخّرهما، لأنّهما ليسا يعملان شيئًا.

والتقديم ههنا والتأخير فيما يكون ظرفًا أو يكون اسمًا، في العناية والاهتمام، مثله فيما ذكرتُ لك في باب الفاعلِ والمفعول. وجميع ما ذكرتُ لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربيٌّ جيِّدٌ كثيرٌ، فمن ذلك قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ولمْ يكنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ (*). وأهل الجفاء من العرب يقولون: ولمْ يَكُنْ كُفُوًا له أحدٌ، كأنهم أخروها حيث كانت غير مستقرّة.

وقال الشاعر: لَتَقْرُبِنَّ قَرَبًا جُلْذِيًا ما دَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا

* فقَدْ دَجَا اللَّيْلُ فَهَيَّا هَيَّا * (*)»[1].

يجيز سيبويه هنا تقديم (الجار والمجرور) وتأخيره وهو ملغى - أي ليس خبرًا ولكنه من مكملات الجملة - مع الجملة الاسمية المنسوخة؛ على نحو الأنماط الآتية:

النمط الأوّل: ما(نافية)+كان أو دام+جار ومجرور+اسم كان أو دام+خبر كان أو دام.

ويمثل له بمثال واحدٍ لـ (كان): ما + كان + فيها + أحدٌ + خيرًا + منكَ.

ويستشهد له بشاهد شعري لـ (دام): ما + دام + فيهنَّ + فصيلٌ + حيًّا.

(*) سورة الإخلاص: الآية رقم (٤).

(*) هذا الرجز لابن ميادة في ديوانه: ٢٣٧، وكذا نُسب في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ٢٨٦. " يخاطب ناقته. والقَرَبُ: السير في الليلة التي يصبح صبيحتها الماءُ، والجُلْذِي: السير الشديد. مادام فيهنَّ، أي في هذه الإبل فصيلٌ حيًّا. ودَجَا الليلُ: أظلم. وهَيَّا هَيَّا: زجرٌ بها وتصويتٌ حتى تسيرَ ". شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ٢٨٦، وانظر: تحصيل عين الذهب: ٧٩، والنكت: ١/ ١٩٣.

(١) الكتاب: ١/ ٥٥-٥٦.

النمط الثاني: ما(نافية) + كان + اسمها +خبرها +جار ومجرور+ جار ومجرور.

ويمثل له بمثال واحد: ما + كان + أحدٌ + خيرًا + منك + فيها.

النمط الثالث: لم + يكن + جار ومجرور + خبر يكن + اسمها.

ويستشهد له بشاهد قرآني: لم + يَكُنْ + لَهُ + كُفُوًا + أحدٌ.

النمط الرابع: لم + يكن + خبر يكن + جار ومجرور + اسمها.

ويستشهد له بشاهد نثري: لم + يكن + كفُوًا + له + أحدٌ.

ويعلل جواز هذه الأنماط مجتمعة بالعلة الوظيفية البلاغية وهي العناية والاهتمام بالمتقدِّم شأنها في ذلك شأن تقديم الفاعل على المفعول للعناية والاهتمام بالفاعل أو تقديم المفعول على الفاعل للعناية والاهتمام بالمفعول.

ثم إنَّه يصدر حكم (الجواز) على النمط الأوَّل، ويصدر حكم (الجواز الأحسن) على النمط الثاني، ويعلل كون هذا الأخير في الجواز أحسن بأنَّ (فيها) إذا كانت عاملة فالأحسن فيها التقديم على معمولها وإذا كانت ملغاة غير عاملة فالأحسن فيها التأخير عن معمولها، ويقيس ذلك على (أظنُّ وأحسبُ) في حال عملها وحال إلغائها. و(فيها) هنا ملغاة في النمطين؛فلذلك هي في النمط الثاني وهي متأخرة جائزة جوازًا أحسن.

ويفسر السيرافي قول سيبويه: (وأهل الجفاء من العرب يقولون: ولم يكنْ كفوًا لهُ أحدٌ). بقوله: «يعني: الأعراب الذين لا يدرون كيف هو مكتوب في المصحف لقوة التأخير في أنفسهم إذا لم يكن حفظ».[١]

فلما كانت (له) ملغاة نطق هؤلاء الأعراب بها مؤخرةً. وهي في الآية مقدَّمةٌ لأهميتها وأنَّ الكلام مُحْوِجٌ إلى ذكرها؛ فإنْ حذفتَ بطل معنى الكلام؛ فهي بمنزلة الخبر الذي لا يستغنى عنه وإن لم يكن خبرًا. بخلاف (فيها) في: (ما كان فيها أحدٌ خيرًا منك) لو حذفتْ هنا كان الكلام صحيحًا.[٢]

---

(١) شرح كتاب سيبويه : ٣/ ١٣ .

(٢) انظر : السابق : ٣/ ١٣ .

وتقويةً لكون تقديم (له) في الآية الكريمة لأهميتها، أتى سيبويه بالشاهد الشعري؛ يقول الشنتمري عن هذا الشاهد: «استشهد به على تقديم (فيهِنَّ) على (فصيل) وجعله لغوًا مع التقديم، وسوَّغَ ذلك أنَّك لو حذفت فيهنَّ انقلب المعنى إلى معنى آخر وهو الأبد، فلما لم تتم الفائدة إلَّا به حَسُنَ تقديمه لمضارعته الخبر في الفائدة».[1]

هذا، وفي نص سيبويه يبرز جانبان من جوانب الدرس اللغوي الحديث:

الأوَّل: أنَّه علل جواز تقديم (الجار والمجرور) في هذه الأنماط لغرض وظيفي تداولي عند المتكلم، وهو أهمية هذا العنصر عن عناصر التركيب الأخرى، وتقديمه له يدل على معنى معين يريد توصيله. وهذا يمثل جانبًا من جوانب الدرس اللغوى الوظيفي المعاصر.[2]

الثاني: قوله: (وجميع ما ذكرتُ لك من التقديم والتأخير... عربيٌّ جيِّدٌ كثيرٌ)، وقوله:(وأهل الجفاء من العرب يقولون: ولم يكن كفوًا له أحدٌ). يدلأَن على استقرائه للاستعمال اللغوي عند العرب، وهذا ممَّا يدعو إليه المنهج الوصفى اللغوي الحديث.

١١٨ - تقديم(كُلَّ يومٍ) على الجملة المستفهم عنها بعد ألف الاستفهام:

١١٩ - تأخير(كُلَّ يومٍ) عن الجملة المستفهم عنها بعد ألف الاستفهام:

١٢٠ - تقديم الظرف (اليوم) على اسم ما الحجازية وخبرها بعدها:

١٢١ - تقديم الظرف (اليوم) على اسم (إنَّ) وخبرها بعد (إنَّ):

١٢٢ - تقديم (الجار والمجرور)على اسم (إنَّ) وخبرها بعد (إنَّ):

١٢٣ - توسط (الجار والمجرور) بين اسم (إنَّ) وخبرها:

١٢٤ - توسط (الجار والمجرور) بين اسم (كان) وخبرها:

يقول سيبويه في (باب ما ينتصبُ في الألف): «**فإن قلتَ: أكُلَّ يومٍ زيدًا تضربُهُ؟ فهو نصبٌ، كقولك: أزيدًا تضربه كُلَّ يومٍ؟ لأنَّ الظرف لا يفصل في قولك: ما اليومَ زيدٌ ذاهبًا،**

(١) تحصيل عين الذهب : ٧٩ ، وانظر : شرح كتاب سيبويه : ٣ / ١٤ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١ / ٢٨٦ ، والنكت : ١ / ١٩٣ ، وهامش الكتاب : ١ / ٥٦ .

(٢) انظر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة : ٤٥ .

وإنَّ اليومَ عمرًا منطلقٌ، فلا يحجز هاهنا كما لا يحجز ثَمَّةَ».(١)

ويقول: في (باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده):

«وتقول: إنَّ فيها زيدًا قائمًا، وإن شئت رفعتَ على إلغاء فيها، وإن شئت قلتَ: إنَّ زيدًا فيها قائمًا وقائمٌ...، إلَّا أنَّ فيها ههنا بمنزلة هذا في أنّه يستغني على ما بعدها السكوتُ، وتقع موقعهُ.

وتقول إنَّ بك زيدًا مأخوذٌ، وإنَّ لك زيدًا واقفٌ، من قبل أنّك إذا أردت الوقوف والأخذ لم يكن بك ولا لك مستقرَّين لعبد الله ولا موضعين. ألا ترى أنَّ السكوت لا يستغني على عبد الله إذا قلت لك زيدٌ وأنت تريد الوقوف.

ومثل ذلك: إنَّ فيك زيدًا لراغبٌ. قال الشاعر:

فلا تَلْحَنِي فيها فَإنَّ بِحُبِّهَا أَخاكَ مُصَابُ القلبِ جمٌّ بَلابِلُهْ (*)

كأنَّك أردت: إنَّ زيدًا راغبٌ، وإنَّ زيدًا مأخوذٌ، ولم تذكر فيك ولا بك، فألغيتا ههنا كما ألغيتا في الابتداء. ولو نصبت هذا لقلت إنَّ اليومَ زيدًا منطلقًا، ولكن تقول إنَّ اليومَ زيدًا منطلقٌ، وتُلْغي اليومَ كما ألغيته في الابتداء».(٢)

ويقول في باب آخر: «وتقول: إنَّ ألفًا في دراهمك بيضٌ، وإنَّ في دراهمك ألفًا بيضٌ. فهذا يجري مجرى النكرة في كان وليس؛ لأنَّ المخاطب يحتاج إلى أن تُعْلِمَهُ ههنا كما يحتاج إلى أن تُعْلِمَهُ في قولك: ما كان أحدٌ فيها خيرًا منك، وإن شئت جعلت فيها مستقرًّا وجعلت البيض صفةً.

واعلم أن التقديم والتأخير والعناية والاهتمام هنا، مثله في باب كان، ومثل ذلك قولك: إنَّ أسدًا في الطريق رابضًا، وإنَّ بالطريق أسدًا رابضٌ. وإن شئت جعلت بالطريق مستقرًّا ثم

---

(١) الكتاب: ١/ ١٠٤ – ١٠٥.

(*) لم يعرف قائله، وهو من بحر الطويل. «يقول: لا تلمني في حب هذه المرأة فقد أصيب قلبي بها واستولى عليه حبها فالعزلُ لا يصرفني عنها. ويقال: لحيتُ الرجل إذا لمته. والجمُّ: الكثير. والبلابلُ: الأحزان وشغل البال». تحصيل عين الذهب: ٢٧٩ – ٢٨٠، وانظر: النكت: ١/ ٥١٣، وهامش الكتاب: ٢/ ١٣٣، وبحوث ومقالات في اللغة: ١٣٦.

(٢) الكتاب: ٢/ ١٣٢–١٣٣.

وصفته بالرابض، فهذا يجري هنا مجرى ما ذكرت من النكرة في باب كان». (١)

فسيبويه يجيز في هذه النصوص تقديم (الظرف) أو(الجار والمجرور) وتأخيرهما؛ على نحو الأنماط الآتية:

النمط الأوَّل: ألف الاستفهام + الظرف (كُلَّ يومٍ) + مفعول به (اشتغل عنه فعله بضميره وعامله فعل مضمر يفسره الفعل المذكور)+ فعل+ فاعل+ضمير المفعول به.

ويمثل له بمثال واحد: أ + كُلَّ يومٍ + زيدًا + تضربُ + ضمير مستتر(أنتَ) + هُ؟

النمط الثاني: ألف الاستفهام + مفعول به (اشتغل عنه فعله بضميره وعامله فعل مضمر يفسره الفعل المذكور)+ فعل + فاعل+ ضمير المفعول به + الظرف(كل يومٍ).

ويمثل له بمثال واحد: أ + زيدًا+ تضربُ+ ضمير مستتر(أنتَ)+ هُ + كلَّ يومٍ؟

النمط الثالث: ما (الحجازية) + ظرف (اليوم) + اسمها + خبرها.

ويمثل له بمثال واحد: ما + اليومَ + زيدٌ + ذاهبًا.

النمط الرابع: إنَّ + الظرف (اليومَ) + اسمها + خبرها.

ويمثل له بمثالين: إنَّ + اليومَ+ عمرًا+ منطلقٌ. و إنَّ+ اليومَ+ زيدًا + منطلقٌ.

النمط الخامس: إنَّ + الجار والمجرور + اسمها + خبرها.

ويمثل له بستة أمثلة: إنَّ + فيها + زيدًا + قائمٌ.

و إنَّ + بكَ + زيدًا + مأخوذٌ. و إنَّ + لك + زيدًا + واقفٌ.

و إنَّ + فيكَ + زيدًا + لراغبٌ. (بزيادة لام الابتداء)

و إنَّ + في دراهمكَ+ ألفًا+ بيضٌ. و إنَّ + بالطريقِ + أسدًا + رابضٌ.

كما يستشهد له بشاهد شعري: إنَّ + بحبِّها + أخاكَ + مصابُ القلبِ.

النمط السادس: إنَّ + اسمها + الجار والمجرور + خبرها.

ويمثل له بمثالين: إنَّ + زيدًا + فيها + قائمٌ.

و إنَّ + ألفًا + في دراهِمِكَ + بيضٌ.

(٢) السابق: ٢ / ١٤٣ .

النمط السابع: ما (نافية) + كان + اسمها + الجار والمجرور + خبرها.

ويمثل له بمثال واحد: ما + كان+ أحدٌ + فيها + خيرًا منك.

يقيس سيبويه جواز النمطين الأوّل والثاني على جواز النمطين الثالث والرابع معللاً هذا الجواز بأنَّ الظرف إذا تقدَّم على الاسم المشغول عنه بعد ألف الاستفهام لا يغيرُ في حكمه شيئًا؛ حاله في ذلك كحاله إذا تأخَّر عنه. وذلك كما كان تقديم الظرف على اسم ما الحجازية أو اسم إنَّ لا يغير في حكمهما شيئًا. (١)

ويعلل جواز النمطين الخامس والسادس بالعلة الوظيفية البلاغية التي أكَّد عليها أكثر من مرة، وهي العناية والاهتمام بالعنصر المقدَّم. ويقيس جواز هذين النمطين في (باب إنَّ) على جواز النمط السابع في (باب كان).

وفي النص الثاني كان حديثه منصبًا على كون (الجار والمجرور) يحسُن السكوت عليه؛ أي يكون مستقرًّا وخبرًا لاسم إنَّ، أم لا يحسن السكوت عليه، ولا يكون مستقرًّا وخبرًا له. وذلك مع جواز تقديم (الجار والمجرور) وتأخيره في الحالتين.

وتقوية لحديثه هذا استشهد بشاهد شعري على تقدُّم (الجار والمجرور) مع كونه لا يصلح أن يكون مستقرًّا؛ يوضح الشنتمري هذا الشاهد قائلاً: «الشاهد فيه رفع (مصاب) على الخبر، وإلغاء المجرور، لأنَّه من صلة الخبر ومن تمامه، فلا يكون مستقرًّا للأخ ولا يكون خبرًا عنه». (٢)

وفي النص الثالث يعلل جواز أن يكون اسم إنَّ وخبرها نكرتين قياسًا على جواز كونهما نكرتين في باب كان وليس، يعلل ذلك بعبارة: (لأنَّ المخاطب يحتاج إلى أن تُعْلِمَهُ ههنا كما يحتاج إلى أن تعلمه في قولك: ما كان أحدٌ فيها خيرًا منك). التي يبرز فيها الغرض الوظيفي التواصلي للجملة بين المتكلم والمخاطب؛ فالعبرة بإفادة المعنى وتوصيله سواء أكان ذلك من خلال إسناد عنصرين نكرتين أم من خلال إسناد آخر؛ فعلى حسب الغرض المتوخى يكون بناء الجملة.

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه: ٣/ ١٧٧ – ١٧٨.
(٢) تحصيل عين الذهب: ٢٧٩ – ٢٨٠، والنكت: ١/ ٥١٣، وهامش الكتاب: ٢/ ١٣٣.

وهذا يلتقي مع ما ينادي به اللغويون الوظيفيون؛ يقول الدكتور أحمد المتوكل: «إنَّ الوظيفة تحدد – جزئيًا على الأقل – البنية، أنَّ الوصف الكافي للغة باعتبارها نسقًا من الخصائص الصوريَّة يستلزم ربط هذه الخصائص بالأغراض المستهدف إنجازها عن طريق استعمال اللغة». (١)

١٢٥ – تقديم (الجار والمجرور) على تمييز (صيغة التفضيل):

١٢٦ – تأخير (الجار والمجرور) عن تمييز (صيغة التفضيل):

يقول سيبويه في (باب الصفة المشبَّهة بالفاعل في ما عملتْ فيه): «وتقول فيما لا يقع إلَّا منوَّنًا عاملاً في نكرة، وإنَّما وقع منوَّنًا لأنَّه فُصِلَ فيه بين العامل والمعمول فالفصل لازمٌ له أبدًا مظهرًا أو مضمرًا، وذلك قولك: هو خيرٌ منكَ أبًا، وهو أحسنُ منك وجهًا. ولا يكون المعمول فيه إلا من سببه. وإن شئت قلتَ: هو خيرٌ عملاً وأنتَ تنوي (منك). وإن شئتَ أخَّرتَ الفصل في اللفظ وأصله التقديم، لأنَّه لا يمنعه تأخيره عَمَلَهُ مقدَّمًا، كما قال: ضربَ زيدًا عمرٌو، فعمرٌو مؤخَّرٌ في اللفظ مبدوءٌ به في المعنى، وهذا مبدوءٌ به في أنَّه يثبتُ التنوين ثم يُعْمِلُ». (٢)

فهو جيز هنا تقديم (الجار والمجرور) وتأخيره مع تمييز (صيغة التفضيل)؛ على نحو النمطين الآتيين:

النمط الأول: مبتدأ + خبر(صيغة تفضيل) + جار ومجرور + تمييز صيغة التفضيل.

يمثل له بمثالين: هو + خيرٌ + منك + أبًا. و هو + أحسنُ + منك +وجهًا.

النمط الثاني: مبتدأ + خبر(صيغة تفضيل)+ تمييز صيغة التفضيل+ جار ومجرور.

لم يمثل له بأي مثال. ويمكن أن نقدِّر على غرار مثالي النمط الأوَّل:

هو + خيرٌ + أبًا + منك. و هو + أحسنُ + وجهًا + منكَ.

ويعلل جواز هذين النمطين بكون عمل صيغة التفضيل في (الجار والمجرور) وفي

---

(٢) اللسانيات الوظيفية: ٤١ .

(٣) الكتاب: ١/ ٢٠٢-٢٠٣ .

(التمييز) لا يتأثر بتغيير الترتيب بينهما، فإن شئتَ قدَّمتَ أو أخَّرتَ (الجار والمجرور) مع كون الترتيب الأصلي هو تقديم (الجار والمجرور) على التمييز.

وهو يقيس جواز ذلك على جواز التقديم والتأخير بين الفاعل والمفعول وأنَّ ذلك لا يؤثِّر في عمل الفعل، مع كون الترتيب الأصلي هو تقديم الفاعل على المفعول.

ويفسِّر السيرافي قول سيبويه: (لأنَّه لا يمنعه تأخيره عمله مقدَّمًا). بقوله: «يعني أنَّك إذا قدَّمت (منك) أو أخَّرتَه فهي فاصلة داخلة بمعنى التفضيل، وقد عمل (أفضل) فيه وفي التفسير جميعًا، فلك أنْ تقدِّم أيّهما شئتَ، وإن كان أصل التقديم للفصل، كما أنَّك إذا قلتَ: (ضربَ زيدًا عمرٌو) جاز وإن كان الأصل فيه تقديم عمرو، وجاز تأخيره لأنَّه لا يحوِّل المعنى عمَّا كان عليه مقدَّمًا». (١)

ونلحظ في نص سيبويه تصريحه بأنَّ هناك ترتيبًا أصليًّا لصيغة التفضيل مع متمم معناها (الجار والمجرور) ومع تفسيرها؛ وهو:

صيغة التفضيل + الجار والمجرور + التمييز.

قياسًا على الترتيب الأصلي: فعل + فاعل + مفعول.

ويجوز أن يتحول هذا الترتيب الأصلي إلى ترتيب فرعي آخر؛ هو:

صيغة التفضيل + التمييز + الجار والمجرور.

قياسًا على الترتيب الفرعي: فعل + مفعول + فاعل.

والترتيب الأصلي هنا وتحويله إلى ترتيب فرعي يلتقي مع فكرة البنية العميقة وتحويلها إلى بنية سطحيَّة عند التحويليين، كما يلتقي معهم في فكرة وجود جمل النواة أو الأصل Kernel Sentences الأكثر قاعدية من جمل أخرى تشتق منها بواسطة التحويلات. (٢)

١٢٧ - تقديم (الجار والمجرور) على المبتدأ والخبر:

١٢٨ - تقديم (الظرف) على المبتدأ والخبر:

---

(١) شرح كتاب سيبويه: ٤/ ١٢٤.

(٢) Grammar، P. 155.

١٢٩ - تأخير (الجار والمجرور) عن المبتدأ والخبر:

١٣٠ - تأخير (الظرف) عن المبتدأ والخبر:

١٣١ - توسط (الجار والمجرور) بين المبتدأ والخبر:

يقول سيبويه: «تقول: ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منكَ، وما كان أحدٌ مثلُكَ فيها، وليس أحدٌ فيها خيرٌ منكَ، إذا جعلتَ فيها مستقرًا ولم تجعله على قولك: فيها زيدٌ قائمٌ، أجريتَ الصفة على الاسم. فإن جعلته على قولك: فيها زيدٌ قائمٌ نصبتَ، تقول: ما كان فيها أحدٌ خيرًا منكَ، وما كان أحدٌ خيرًا منك فيها، إلَّا أنَّك إذا أردتَ الإلغاء فكلَّما أخَّرتَ الذي تلغيه كان أحسن. وإذا أردت أن يكون مستقرًّا تكتفي به فكلَّما قدَّمته كان أحسن، لأنَّه إذا كان عاملاً في شيءٍ قدَّمتَه كما تقدِّم أظُنُّ وأحسِبُ، وإذا ألغيتَ أخرته كما تؤخِّرهما، لأنَّهما ليسا يعملان شيئًا.

والتقديم ههنا والتأخير فيما يكون ظرفًا أو يكون اسمًا، في العناية والاهتمام، مثله فيما ذكرتُ لك في باب الفاعل والمفعول. وجميع ما ذكرتُ لكَ من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربيٌّ جيِّدٌ كثيرٌ». (١)

ويقول في موضع آخر: «وإنْ شئتَ ألغيتَ فيها فقلتَ: فيها عبد الله قائمٌ،

قال النابغة: فبتُّ كأنِّي ساورتْني ضئيلَةٌ ... من الرُّقْشِ في أنيابِها السُّمُّ ناقِعُ (*)

وقال الهُذَلِيّ: لا درَّ درِّي إنْ أطعمتُ نازِلَكُمْ ... قِرْفَ الحَتِيِّ وعندي البُرُّ مكنوزُ (**)

(١) الكتاب: ١/ ٥٥-٥٦.

(*) ديوان النابغة الذبياني: ٣٣، والبيت من بحر الطويل. «وصف خوفه للنعمان بن المنذر، وأنَّه يبيتُ هيبة له مبيت السليم. والمساورة: المواثبة، والأفعى لا تلدغ إلَّا وثبًا. والضئيلة الدقيقة من الكبر وهو أشدُّ لسمِّها. والرُّقْش: المنقطة بسواد. والناقع: الخالص، ويقال: هو الثابت». تحصيل عين الذهب: ٢٦٩، وانظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس: ١٩١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ٣٨٤-٣٨٥، والنكت: ١/ ٤٨٧.

(**) للمُتَنَخِّل الهُذَليِّ في شرح أشعار الهُذَليِّين: ٢/ ١٥، والبيت من بحر البسيط. الحَتِيُّ: سويق تمر المُقْلِ وهو الدوم، وقِرْفُهُ: قشرُهُ وما قرب منه. «وكان المتَنَخِّلُ نزل بقوم فجفوه فقال: لا درَّ درِّي إنْ أطعمتُ نازلكم، أي من نزل منكم؛ سويقَ المُقْلِ وعندي الحنطةُ. يريد أنَّه لا يمنع أضيافه أجود ما عنده من الطعام وأطيبه، و لا يفعل بهؤلاء القوم الذين نزل بهم، إذا نزلوا به، مثل ما فعلوا به حين نزل بهم، وعرَّض بهم أنَّهم قَرَوْهُ سويقَ المُقْلِ وخبَّأوا البرَّ فلم يطعموه منه شيئًا». شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ٤٤٩-٤٥٠، وانظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس: ١٩١، وتحصيل عين الذهب: ٢٧٠، والنكت: ١/ ٤٨٧، وهامش الكتاب: ٢/ ٨٩.

كأنّك قلتَ: البُرُّ مكنوزٌ عندي، وعبد الله قائمٌ فيها.

وممّا جاء في الشعر أيضًا مرفوعًا قوله، لابن مقبل:

لا سافِرُ النَّيِّ مدخولٌ ولا هبِجٌ عاري العظام عليهِ الوَدْعُ منظومُ (***)

فجميع ما يكون ظرفًا تُلغِيه إنْ شئتَ، لأنه لا يكون آخرًا إلّا على ما كان عليه أولاً قبل الظرف، ويكون موضع الخبر دون الاسم، فجرى في أحد الوجهين مجرى ما لا يستغنى عليه السكوتُ، كقولك: فيك زيدٌ راغبٌ، فرغبته فيه.

ومثل قولك فيها عبدُ الله قائمًا: هو لك خالصًا، وهو لك خالصٌ؛ كأنَّ قولك هو لك بمنزلة أَهَبُهُ لك ثم قلت خالصًا، ومن قال: فيها عبدُ الله قائمٌ، قال: هو لك خالصٌ، فيصير خالصٌ مبنيًا على هو كما كان قائمٌ مبنيًا على عبد الله، و(فيها) لغو، إلّا أنّك ذكرت فيها لتبين أين القيام، وكذلك لك إنّما أردت أن تبين لمن الخالصُ.

وقد قُرِئ هذا الحرف على وجهين: ﴿قل هِيَ للذينَ آمنُوا فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ القِيَامَةِ﴾ (*)، بالرفع والنصب.

وبعض العرب يقول: هو لك الجمّاء الغفيرُ، يرفَعُ كما يرفَعُ الخالصَ». (١)

في هذين النصين يجيز سيبويه تقديم (الجار والمجرور) أو (الظرف) وتأخيرهما مع المبتدأ والخبر؛ على نحو الأنماط الآتية:

(***) هذا البيت مؤلف من بيتين في ديوانه هما:

كأنّها مـــارِنُ العرنينِ مُقْتَصَلٌ من الظبَاءِ عليـــه الـوَدْعُ مَنْظُومُ
لا سافِرُ النَّيِّ مدخولٌ ولا هبِجٌ كاسِي العظام لطيفُ الكَشْحِ مهضومُ

انظر: ديوان ابن مقبل: ٢٦٩-٢٧٠. وهو من بحر البسيط. "وصف امرأة شبهها بغزال هذه صفته. والسافِرُ: المنكشفُ الظاهرُ. والنَّيِّ: الشحمُ. والهبِجُ: المتورِّمُ. والودْعُ: الخرزُ، يريد أنّه مربَّبٌ مُحلّى". تحصيل عين الذهب: ٢٧١، وانظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس: ١٩٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ٤٤٤-٤٤٥، والنكت: ١/ ٤٨٨، وهامش الكتاب: ٢/ ٩٠.

(*) سورة الأعراف: من الآية رقم (٣٢). قرأ نافع (خالصة) بالرفع والباقون بالنصب. انظر: السبعة في القراءات: ٢٨٠، والتيسير في القراءات السبع: ٩٠، وتقريب النشر في القراءات العشر: ١١٤، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: ٢٨٢.

(١) الكتاب: ٢/ ٨٩-٩١.

النمط الأول: جار ومجرور + مبتدأ + خبر.

ويمثل له بثلاثة أمثلة: فيها + زيدٌ + قائمٌ.

و فيها + عبدُ اللهِ + قائمٌ. و فيك + زيدٌ + راغبٌ.

كما يستشهد له بشاهدين شعريين: في أنيابها + السُّمُّ + ناقِعُ.

و عليه + الوَدْعُ + منظومُ.

النمط الثاني: ظرف + مبتدأ + خبر.

يستشهد له بشاهد شعري: عندي + البُرُّ + مكنوزُ.

النمط الثالث: مبتدأ + خبر + جار ومجرور .

يمثل له بمثال واحد: عبدُ اللهِ + قائمٌ + فيها.

النمط الرابع: مبتدأ + خبر + ظرف.

يمثل له بمثال واحد تفسير لشاهد بيت الهُذَلي: البُرُّ + مكنوزٌ + عندي.

النمط الخامس: مبتدأ + جار ومجرور + خبر.

يمثل له بمثال واحد: هو + لك + خالصٌ.

ويستشهد له بشاهد قرآني؛ وهو قراءة الرفع في الآية الكريمة:

هي + للذين آمنوا في الحياة الدُّنيا + خالصةٌ.

كما يستشهد بقول بعض العرب: هو + لك + الجَمَّاءُ الغفيرُ.

وعلة جواز هذه الأنماط نجدها في النص الأوَّل؛ حيث يقرر أنَّ التقديم والتأخير في الجار والمجرور وفي الظرف يكون من أجل العناية والاهتمام بالعنصر المقدَّم، ويقيس ذلك على العناية والاهتمام في التقديم والتأخير بين الفاعل والمفعول.

غير أنَّه يذكر في هذا النص أيضًا علة أخرى وهي علة كون تأخير الجار والمجرور أو الظرف عند إلغائهما أحسن من تقديمهما، بقوله إنَّه إذا كانا عاملين في شيءٍ قدَّمتهما وإذا كانا ملغيين أخرتهما. ويقيس ذلك على حال (أظنُّ وأحسِبُ) إذا عملتا وإذا ألغيتا.

يقول الشنتمري عن الشاهد في بيت النابغة: «الشاهد في رفع (ناقع) خبرًا عن (السُّمّ) على إلغاء المجرور، ولو نصب على الحال والاعتماد في الخبر على المجرور لجاز». (١)

ويقول ابن السيرافي عن الشاهد في بيت الهُذَلِيّ: «الشاهد فيه أنّه جعل مكنوزٌ خبرًا لِبُرّ، وجعل عندي، ظرفًا ملغىً». (٢)

ويذكر العكبري في إعرابه للشاهد القرآني أنَّ (هي) مبتدأ، وفي الخبر ستة أوجه؛ منها: «(خالصةٌ)، على قراءة من رفع، فعلى هذا تكون اللام متعلقة بخالصة؛ أي هي خالصة لمن آمن في الدُّنيا، و(يوم القيامة) ظرف لخالصة». (٣)

١٣٢ - تقديم (الجار والمجرور) على الخبر والمبتدأ:

١٣٣ - تقديم (الظرف) على الخبر والمبتدأ:

يقول سيبويه في (باب ما ينتصبُ لأنّه قبيحٌ أن يوصف بها بعده ويبنى على ما قبله): «وذلك قولك: هذا قائمًا رجلٌ، وفيها قائمًا رجلٌ.....

وأمَّا بك مأخوذٌ زيدٌ، فإنَّه لا يكون إلَّا رفعًا، من قبل أنَّ بك تكون مستقرًّا لرجل.

ويدلك على ذلك أنّه لا يستغني عليه السكوتُ. ولو نصبتَ هذا لنصبتَ اليومَ منطلقٌ زيدٌ، واليومَ قائمٌ زيدٌ.

وإنَّما ارتفع هذا لأنّه بمنزلة مأخوذٌ زيدٌ. وتأخير الخبر على الابتداء أقوى، لأنّه عامل فيه. ومثل ذلك: عليك نازلٌ زيدٌ؛ لأنّك لو قلت: عليكَ زيدٌ، وأنت تريد النزول، لم يكن كلامًا». (٤)

فهو يجيز هنا النمطين الآتيين:

النمط الأوَّل: جار ومجرور + خبر + مبتدأ.

---

(١) تحصيل عين الذهب: ٢٦٩، وانظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس: ١٩١، والنكت: ١ / ٤٨٧، وهامش الكتاب: ٢ / ٨٩.

(٢) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١ / ٤٤٩، وانظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس: ١٩١، وتحصيل عين الذهب: ٢٧٠، والنكت: ١ / ٤٨٧، وهامش الكتاب: ٢ / ٨٩.

(٣) التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٥٦٤.

(٤) الكتاب: ٢ / ١٢٢ - ١٢٤.

ويمثل له بمثالين: بكَ + مأخُوذٌ + زيدٌ. و عليكَ + نازلٌ + زيدٌ.

النمط الثاني: ظرف + خبر + مبتدأ.

ويمثل له بمثالين: اليومَ + منطلقٌ + زيدٌ. و اليومَ + قائمٌ + زيدٌ.

ولم يعلل جواز هذين النمطين، لأنه لم يكن يتحدَّث هنا صراحة عن (الجار والمجرور) أو (الظرف) وتقديمهما أو تأخيرهما مع المبتدأ والخبر، إنَّما جاء ذلك عارضًا خلال حديثه الرئيسي الذي خصَّ هذا الباب له؛ وهو تقدُّم الصفة على الموصوف وخروجها عن باب الصفة إلى باب الحال مع كون الموصوف مبتدأ متأخرًا والخبر جارًا ومجرورًا متقدِّمًا، والجار والمجرور في هذه الحال يصلح لأن يكون مستقرًّا للمبتدأ، أمَّا إذا كان لا يصلح أن يكون كذلك فإن هذه الصفة يجب أن ترفع على أنها خبرٌ لهذا المبتدأ مقدَّمٌ عليه؛ ولذلك أتى بهذه الأمثلة على النحو المذكور.

١٣٤ - تقديم (الجار والمجرور) على المبتدأ والخبر مع تكرار هذا الجار والمجرور بعدهما توكيدًا:

١٣٥ - تأخير (الجار والمجرور) عن المبتدأ والخبر مع تكرار هذا الجار والمجرور توكيدًا:

يقول سيبويه في (باب ما يثنَّى فيه المستقر توكيدًا):

«وذلك قولك: فيها زيدٌ قائمًا فيها......

فإن أردتَ أن تُلْغَى فيها قلتَ: فيها زيدٌ قائمٌ فيها، كأنَّه قال: زيدٌ قائمٌ فيها فيها، فيصير بمنزلة قولك: فيكَ زيدٌ راغبٌ فيكَ».(١)

فهو بذلك يجيز النمطين الآتيين:

النمط الأوَّل: جار ومجرور+ مبتدأ + خبر+ الجار والمجرور(توكيد لفظي للأوَّل).

يمثل له بمثالين: فيها + زيدٌ + قائمٌ + فيها. و فيك + زيدٌ + راغبٌ + فيك.

النمط الثاني: مبتدأ+ خبر+ جار ومجرور+ الجار والمجرور(توكيد لفظي للأوَّل).

يمثل له بمثال واحد: زيدٌ + قائمٌ + فيها + فيها.

---

(١) الكتاب: ٢/ ١٢٥.

ولم يعلل جواز هذين النمطين، وإنَّما اكتفى بقياس جواز إلغاء (فيها) في (فيها زيدٌ قائمٌ فيها) بوجوب إلغاء (فيك) في (فيك زيدٌ راغبٌ فيكَ)؛ إذ إنَّ (فيك) هنا لا تصلح أن تكون مستقرًّا لـ(زيدٌ) بينما(فيها)في المثال الأوَّل تصلح أن تكون مستقرًّا.

ونلحظ أنَّ النمط الثاني يمثل الترتيب الأصلي للنمط الأوَّل؛ فقد قال في موضع ذكرناه سابقًا: «إلَّا أنَّك إذا أردتَ الإلغاء فكلما أخرت الذي تلغيه كان أحسن».[(١)]

فقوله: (كأنَّه قال: زيدٌ قائمٌ فيها فيها) إشارة منه إلى الأصل المقدَّر الذي تحوَّل إلى البنية المنطوقة السطحية (فيها زيدٌ قائمٌ فيها).

وهذا يلتقي مع فكرة (البنية العميقة) وتحويلها إلى (بنية سطحية) عند التحويليين.

١٣٦ - تقديم (الجار والمجرور) على تمييز العدد في الشعر فقط:

يقول سيبويه في (باب كَمْ): «وزعم أنَّ كم درهمًا لك؟ أقوى من كم لك درهمًا؟ وإن كانت عربية جيدة. وذلك أنَّ قولك العشرون لك درهمًا فيها قبحٌ، ولكنها جازت في كم جوازًا حسنًا، لأنَّه كأنَّه صار عوضًا من التمكن في الكلام، لأنَّها لا تكون إلَّا مبتدأة ولا تؤخَّر فاعلة ولا مفعولة. لا تقول: رأيتَ كم رجلا؟، وإنَّما تقول: كم رأيتَ رجلاً؟، وتقول: كم رجلٍ أتاني؟ ولا تقول: أتاني كم رجلٍ؟

ولو قال: أتاك ثلاثون اليومَ درهمًا، كان قبيحًا في الكلام، لأنَّه لا يقوى قوة الفاعل وليس مثل كم لما ذكرتُ لك. وقد قال الشاعر:

على أنني بعدَ ما قدْ مَضَى ثلاثونَ للهجرِ حولاً كميلا
يذَكِرُنيكِ حنينُ العَجولِ ونُوحُ الحمامةِ تدعو هديلا (*)».[(٢)]

يتضح من هذا النص أنه يجيز النمط الآتي في الشعر فقط:

---

(١) السابق: ١/ ٥٦.

(*) البيتان للعباس بن مرداس السلمي في ديوانه: ١٣٦، وهما من بحر المتقارب. " يقول: لم أنس عهدك على بعده، فكلما حنَّت عَجولٌ، وهي الفاقدة ولدها الوالهُ من الإبل وغيرها، أو ناحت حمامة رقت نفسي فذكرتُكِ". تحصيل عين الذهب: ٢٩٢ - ٢٩٣، وانظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس: ٢٠٥، والنكت: ١/ ٥٢٨، وهامش الكتاب: ٢/ ١٥٨ - ١٥٩.

(٢) الكتاب: ٢/ ١٥٨

فعل + فاعل (عدد) + جار مجرور + تمييز العدد.

وقد استشهد له بشاهد شعري: مَضَى + ثلاثونَ + للهجرِ + حولاً.

يذكر سيبويه هنا أنه لا يجوز الفصل بين العدد وتمييزه بالجار والمجرور أو الظرف إلَّا في الشعر للضرورة. وقد جاء بهذا الحكم خلال حديثه عن جواز الفصل بين كم الاستفهامية وتمييزها بالجار والمجرور قياسًا على امتناع الفصل بين العدد وتمييزه بالجار والمجرور.[1]

يقول الشنتمري عن هذا الشاهد: «الشاهد فيه فصلُهُ بين الثلاثين والحول بالمجرور ضرورة، فجعل هذا سيبويه تقويَةَ لما يجوز في (كَمْ) من الفصل عوضًا لما مُنعتْهُ من التصرف في الكلام بالتقديم والتأخير، لتَضَمُّنها معنى الاستفهام والتصدير بها كذلك، والثلاثون ونحوها من العدد لا تمتنعُ من التقديم والتأخير لأنها لم تتضمَّن معنى يجب لها به التصدير، فعَمِلتْ في المميَّز مُتَّصِلاً بها على ما يجبُ في التمييز».[2]

وما ذكره سيبويه هنا من جواز هذا النمط في الشعر وامتناعه في الكلام؛ يَدُلُّ على تفريقه بين مستويين من مستويات الاستعمال اللغوي التي يكون لكل واحد منها خصائصه التي تفرقه عن المستويات الأخرى؛ فمستوى لغة الشعر يسمح بهذا التركيب لالتزامه بوزن معين لا يمكن المساس به، أمَّا مستوى لغة النثر فإنَّه لَمَّا كان لا يخضع لضوابط معينة؛ فإن الأحكام النحوية تطبق عليه دون خروج عنها.

وهذا التفريق بين هذين المستويين عمَلٌ وصفيٌّ يلتقي مع ما ينادي به المنهج الوصفي اللغوي الحديث.

١٣٧ - تأخير الظرف عن خبر لا النافية للجنس:

١٣٨ - تقديم الظرف على خبر لا النافية للجنس:

---

(١) انظر: تفصيل ذلك تحت عنوان (الجواز بين تمييز (كم الاستفهامية) وخبرها أو فعلها و فاعلها) النمطين رقم (١٤٨، ١٤٩).

(٢) تحصيل عين الذهب: ٢٩٢-٢٩٣، وانظر: المقتضب: ٣/ ٥٥، والأصول في النحو: ١/ ٣١٥-٣١٦، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ٢٠٥، والنكت: ١/ ٥٢٨، والإنصاف: ١/ ٣٠٧-٣٠٨، وشرح المفصل: ٤/ ١٣٠، وهامش الكتاب: ٢: ١٥٩.

١٣٩ - تقديم الجار والمجرور على خبر لا النافية للجنس:

يقول سيبويه في (باب ما يثبت فيه التنوينُ من الأسماء المنفيَّة): «وقال الخليل رحمه الله: كذلك لا آمِرًا بالمعروف لك، إذا جعلت بالمعروف من تمام الاسم وجعلته متصلا به، كأنَّك قلت: لا آمِرًا معروفًا لك. وإن قلت لا آمِرَ بمعروفٍ، فكأنَّك جئتَ بمعروفٍ بعدمَا بنيت على الأوَّل كلامًا، كقولك: لا آمر في الدُّنيا يومَ الجمعة. وإن شئتَ جعلته كأنَّك قلت: لا آمِرَ يوم الجمعةِ فيها؛ فيصيرُ المَبْنِيُّ على الأوَّل مؤخَّرًا، ويكون المُلغَى مُقدَّمًا. وكذلك: لا راغبًا إلى الله لك، ولا مغيرًا على الأعداء لك، إذا جعلتَ الآخر متصلاً بالأوَّل كاتصال منكَ بأفعلَ».[1]

فهو يجيز هنا تقديم (الظرف) أو (الجار والمجرور) وتأخيرهما مع خبر لا النافية للجنس؛ على نحو الأنماط الآتية:

النمط الأوَّل: لا النافية للجنس + اسمها + خبرها(جار ومجرور) + ظرف.

يمثل له بمثال واحد: لا + آمِرَ + في الدُّنْيَا + يومَ الجمعة.

النمط الثاني: لا النافية للجنس + اسمها + ظرف + خبرها(الجار والمجرور).

يمثل له بمثال واحد: لا + آمِرَ + يومَ الجمعةِ + فيها.

النمط الثالث: لا النافية للجنس+ اسمها +جار ومجرور+ خبرها(جار ومجرور).

يمثل له بمثالين: لا+ راغبًا+ إلى اللهِ + لكَ. و لا + مغيرًا+على الأعداء+ لكَ.

لم يعلل جواز هذه الأنماط، وإنَّما أتى بها توضيحًا لأنَّه يجوز أن تذكُرَ خبر اسم الفاعل المتعدي بحرف جر - والواقع اسمًا للا النافية للجنس - قبل أو بعد صلته (الجار والمجرور أو الظرف).

يعلق أبو علي الفارسي على كلام سيبويه قائلاً: «أي إنْ شئتَ قدَّمتَ إضمار الخبر قبل بمعروفٍ، وإنْ شئتَ بعده. ومِمَّا يعتبر به ما كان من هذه الحروف صلة مِمَّا كان تبيينًا أن ننظر إلى الفعل، فإن كان يتعدَّى بحرف خفض فحرف الخفض مع الذي يخفض صلةٌ، وإن كان

(١) الكتاب: ٢/ ٢٨٧.

الفعل لا يتعدى بحرف خفض فاتصل بمصدره فمصدره حرف خفض داخل على اسم لم يكن صلة، فقولك: (لا مغيرًا على الأعداء) (على الأعداء) صلة (مُغير)».(١)

١٤٠ - تقديم (الجار والمجرور) على جملة الصلة بعد الاسم الموصول المضاف إليه (أي الاستفهامية).

١٤١ - تأخير (الجار والمجرور) عن جملة الصلة المضاف إلى موصولها (أي الاستفهامية):

يقول سيبويه في (باب أيّ مضافًا إلى ما لا يكمل اسمًا إلّا بصلة): «وتقول: أيٌّ من في الدَّار رأيتَ أفضل؟، كأنَّك قلت: أيٌّ من رأيتَ في الدَّار أفضل؟ ولو قلت أيُّ من في الدَّار رأيتَهُ زيدٌ؟ إذا أردتَ أن تجعل في الدَّار موضعًا للرؤية لجاز.

ولو قلت: أيٌّ من رأيتَ في الدَّار أفضَلُ؟ قدَّمت أو أخرتَ سواءٌ».(٢)

فهو في هذا النص يجيز النمطين الآتيين:

النمط الأوَّل: أي الاستفهامية (مبتدأ) + اسم موصول (مضاف إليه) + جار ومجرور + جملة الصلة (فعل + فاعل) + خبر. يمثل له بمثال واحد: أيٌّ + مَنْ + في الدَّارِ + رأيـ + تَ + أفضَلُ؟

النمط الثاني: أي الاستفهامية (مبتدأ) + اسم موصول (مضاف إليه) + جملة الصلة (فعل + فاعل) + جار ومجرور + خبر.

يمثل له بمثال واحد: أي + من + رأيـ + تَ + في الدَّار + أفضَلُ؟

لم يعلل جواز هذين النمطين، واكتفى بالتسوية بين التقديم والتأخير هنا.

ونلحظ في قوله: (كأنَّك قلت: أيٌّ من رأيتَ في الدَّار أفضلُ) أن هذا الترتيب يمثل الترتيب الأصلي المقدَّم؛ حيث تتابع الاسم الموصول والصلة لأنهما يتمّان اسمًا واحدًا، وهذا الترتيب يمكن أن يتحول إلى ترتيب فرعي منطوق وهو (أيٌّ من في الدَّار رأيتَ أفضل).

وهذا يلتقي مع فكرة (البنية العميقة) وتحويلها إلى (بنية سطحية) عند التحويليين.

(١) التعليقة: ٢ / ٣٣.
(٢) الكتاب: ٢ / ٤٠٥.

١٤٢ - تقديم (الجار) على متعلقه (فعل الصلة) والموصول.

١٤٣ - تأخير (الجار) عن متعلقه (فعل الصلة) والموصول:

يقول سيبويه: «وقد يجوز أن تقول: بمن تَمْرُرْ أَمْرُرْ، وعلى من تنزلْ أنزِلْ، إذا أردتَ معنى عليه وبه، وليس بحدِّ الكلام، وفيه ضعفٌ. ومثل ذلك قول الشاعر، وهو بعض الأعراب:

إنَّ الكريمَ وأبـيكَ يَعْـتَمِلْ * إنْ لمْ يَجِدْ يومًا على من يَتَّكِلْ (*)

يريد: يتكِلُ عليه، ولكنَّه حذفَ. وهذا قول الخليل». (١)

فهو بذلك يجيز تقديم (الجار) وتأخيره مع متعلقه؛ على نحو النمطين الآتيين:

النمط الأوَّل: لم + فعل + فاعل + ظرف + حرف جر زائد + مفعول (اسم موصول) + جملة الصلة (فعل + فاعل).

استشهد له بشاهد شعري:

لم + يجدْ + ضمير مستتر(هو) + يومًا + على + من + يتكلْ + ضمير مستتر(هو).

النمط الثاني: لم + فعل + فاعل + ظرف + مفعول (اسم موصول) + جملة الصلة (فعل + فاعل) + جار ومجرور.

مثل له بمثال غير كامل تفسير للشاهد الشعري: يتكِلُ + ضمير مستتر(هو) + عليه.

يقصد: لم + يجد + ضمير مستتر(هو) + يومًا + من + يتكِلُ + ضمير مستتر(هو) + عليه.

وقد ذكر هذا البيت هنا في الأصل للاستشهاد على جواز حذف الجار والمجرور جوازًا ضعيفًا في نحو: بمن تَمْرُرْ أَمْرُرْ، وعلى من تنزلْ أنزلْ؛ أي: أَمْرر به، وأنزلْ عليه. وتقدير البيت

(*) لم يعرف قائله، وهو من الأرجاز. «في هذا وجهان: أحدهما يعتمل على من يتكل عليه، معناه أنه يتحرَّفُ ويعمَلُ بيديه على محتاج إليه أو عيال له متكل عليه إن لم يُصبْ مالاً يعيلهم به وينفق عليهم منه، فكرمُهُ يحمله على أن يعمل بيديه حتى ينفق عليه منه. والآخر أنَّه جعل (عليه) بمعنى عنده، وجعل الذي يعتمل إنَّما يعتمل على نفسه، فإذا لم يَجِدْ عند من يَتَّكل عليه شيئًا يُنفقه على نفسه وعياله اعتمل حتى يُنْفِقَ، والمعتملُ في هذا هو المتَّكَل وفي الأول هو المتَّكَلُ عليه». النكت: ١ / ٧٤١، وانظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢ / ١٤٤، وتحصيل عين الذهب: ٤١٢ - ٤١٣، وهامش الكتاب: ٣ / ٨١.

(١) الكتاب: ٣ / ٨١ - ٨٢.

على ذلك: إن لم يجد يومًا من يتكلْ عليه، فحذف الشاعر الجار والمجرور (عليه)، وقدَّم (على) زائدة توكيدًا وعوضًا من المحذوف.

ويفسر الشنتمري هذا الشاهد قائلاً: «الشاهد فيه حذْفُ العائد على (مَنْ) في مذهبه، والتقدير: على من يتكل عليه،...، ويكون تقديم (على) توكيدًا كما تقول: سأعْلَمُ على من تَنْزِلْ، وسأرى بمن تمر، تريدُ: سأعلَمُ من تنزلُ عليه، وسأرى من تَـمُرُّ به، فتحذف الآخر وتقدِّم حرف الجرِّ توكيدًا وعوضًا».[1]

١٤٤- توسط الحشو (الظرف أو الجار والمجرور) بين الجار والمجرور في الشعر فقط:

يقول سيبويه: «ألا ترى أنَّه لا يجوز أن تقول: لم زيدٌ يأتِكَ، فلا يجوز أن تفصل بينها وبين الأفعال بشيءٍ، كما لم يجز أن تفصل بين الحروف التي تجر وبين الأسماء بالأفعال، لأن الجزم نظير الجر. ولا يجوز أن تفصل بينها وبين الفعل بحشوٍ، **كما لا يجوز أن تفصل بين الجار والمجرور بحشو إلا في شعرٍ**».[2]

فهو بهذا يجيز النمط الآتي في الشعر فقط:

فعل + فاعل + جار + حشو (ظرف أو جار ومجرور) + مجرور.

ولم يستشهد له بأي شاهد شعري، ولا حتى مثال توضيحي.

وقد قصر جواز هذا النمط على الشعر فقط، أي أنَّ علة الجواز فيه هي الضرورة.

نلحظ هنا أيضًا تفريقه بين مستويين من مستويات الاستعمال اللغوي؛ هما مستوى لغة النثر التي يمنع هذا النمط فيها، ومستوى لغة الشعر التي يجيز هنا النمط فيها. وهذا منحى من مناحي العمل الوصفي يلتقي مع ما تنادي به المدرسة الوصفية اللغوية الحديثة.

ب – الجواز بين الحال وعاملها أو صاحبها:

١٤٥- تقديم الحال على صاحبها.

(١) تحصيل عين الذهب: ٤١٢ – ٤١٣، وانظر: الخصائص: ٢/ ٣٠٧–٣٠٨، والنكت: ١/ ٧٤١، وأمالي بن الشجري: ٢/ ٤٤٠، وهامش الكتاب: ٣/ ٨١.
(٢) الكتاب: ٣/ ١١١.

١٤٦ - تأخير الحال عن عاملها وصاحبها.

١٤٧ - تقديم الحال على عاملها وصاحبها.

يقول سيبويه في (باب ما ينتصبُ لأنَّه قبيحٌ أنْ يوصف بها بعده ويبنى على ما قبله): «وذلك قولك: هذا قائمًا رجلٌ، وفيها قائمًا رجلٌ. لَمَّا لم يجز أن توصف الصفة بالاسم وقبح أن تقول: فيها قائمٌ، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبح مررتُ بقائمٍ وأتاني قائمٌ، جعلتَ القائم حالاً وكان المبنيُّ على الكلام الأول ما بعده. وحُمِلَ هذا النصبُ على جواز: فيها رجلٌ قائمًا، وصار حين أخَّر وجه الكلام، فرارًا من القبح. قال ذو الرُّمَّة:

وتحت العَوالِي في القَنَا مستظِلَّةً ... ظباءٌ أعارتها العيون الجآذِرُ (*)

وقال آخر:

وبالجسم منِّي بيِّنًا لو عَلِمْتِهِ ... شُحُوبٌ وإن تستشهدي العينَ تشهَدِ (**)

وقال كُثَيِّرٌ: * لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ * (***)

وهذا كلام أكثر ما يكون في الشعر وأقل ما يكون في الكلام.

واعلم أنه لا يقال: قائمًا فيها رجلٌ. فإن قال قائلٌ: أجْعَلُه بمنزلة: راكبًا مَرَّ زيدٌ، وراكبًا مَرَّ الرجلُ، قيل له: فإنَّه مثلُهُ في القياس، لأن فيها بمنزلة مَرَّ، ولكنَّهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل، لأنَّ فيها وأخواتها لا يتصرَّفن تصرف الفعل، وليس بفعل، ولكنَّهُنَّ أنزلن منزلة

(*) ديوان ذي الرمة : ١٠٢٤ . والبيت من بحر الطويل . «وصف نِساءً سبين فصرن تحت عوالي الرماح وفي قبضتها، وعواليها صُدورها ، وشبهَهنَّ بالظباء في طول الأعناق وانطواء الكشوح ، وشبَّه عيونهنَّ بعيون الجآذر ، وهي أولاد البقر الوحشية ». تحصيل عين الذهب : ٢٧٨ ، وانظر : شرح أبيات سيبويه للنحاس : ١٩٦ - ١٩٧ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ١ / ٤٢١ - ٤٢٢ ، والنكت : ١ / ٥٠٤ - ٥٠٥ ، وشرح المفصَّل : ٢ / ٦٤ ، وهامش الكتاب : ٢ / ١٢٣ .

(**) لم يعرف قائله، وهو من بحر الطويل . «يقول : شُحُوبي وتغيُّرُ جسمي لِمَا أقاسيه من الوجد بك بين ظاهِرٌ ، فإن نظرتِ إليَّ واستشهدتِ عينك على ما أدعيه عندكِ تبينتِ ذلك تبيُّن الحق بالشاهد» . تحصيل عين الذهب : ٢٧٨ - ٢٧٩ ، وانظر : النكت : ١ / ٥٠٥ ، وشرح ابن عقيل: ٢ / ٢٥٧ ، وهامش الكتاب : ٢ / ١٢٣ .

(***) يروى (لعزة) في ديوان كثير عزة : ٥٠٦ ، وهو صدر بيت عجزه : (يلوح كأنَّه خَلَلُ) . وهو من بحر الوافر. «أي : تَلُوحُ آثاره وتتبيَّنُ تبيُّنَ الوشى في خلل السيوف ، وهي أغشية الأغماد ، واحدتها خِلَّة ». تحصيل عين الذهب: ٢٧٩ ، وانظر : شرح أبيات سيبويه للنحاس : ١٩٧ ، والنكت : ١ / ٥٠٥ ، وأمالي ابن الشجري : ٣/ ٩، وشرح المفصل : ٢ / ٦٤ ، وأوضح المسالك : ٢ / ٢٧١ ، وهامش الكتاب : ٢ / ١٢٣ .

ما يستغنى به الاسمُ من الفعل. فأجره كما أجرته العرب واستحسنتْ.....

وتقول: عليكَ أميرًا زيدٌ، لأنه لو قال عليك زيدٌ وهو يريد الإِمْرَة كان حسنًا. وهذا قليلٌ في الكلام كثيرٌ في الشعر، لأنه ليس بفعل. وكُلما تقدَّم كان أضعف له وأبعدُ، فمن ثم لم يقولوا قائمًا فيها رجلٌ، ولم يَحْسُن حُسْنَ: فيها قائمًا رجلٌ». (١)

فسيبويه يجيز في هذا النص تقديم الحال وتأخيرها مع صاحبها أو عاملها؛ على نحو الأنماط الآتية: النمط الأوَّل: أتى به على صورتين:

الصورة الأولى: مبتدأ(اسم إشارة)عامل الحال+ حال+ خبر نكرة(صاحب الحال).

ويمثل لها بمثال واحد: هذا + قائمًا + رجلٌ.

الصورة الثانية:

خبر(جار ومجرور أو ظرف)عامل الحال+حال + مبتدأ نكرة (صاحب الحال)

ويمثل لها بمثالين: فيها+قائمًا+رجلٌ. و عليكَ+أميرًا+زيدٌ.(صاحب الحال معرفة)

كما يستشهد لها بثلاثة شواهد شعرية: تحت العوالي + مستظلةً + ظباءٌ.

و بالجسم + بيِّنًا + شحوبٌ. و لميَّة + موحشًا + طللُ.

النمط الثاني: خبر(جار ومجرور)(عامل الحال)+مبتدأ نكرة(صاحب الحال)+الحال.

يمثل له بمثال واحد: فيها + رجلٌ + قائمًا.

النمط الثالث: حال + فعل (عامل الحال) + فاعل(صاحب الحال).

يمثل له بمثالين: راكبًا + مَرَّ + زيدٌ. و رَاكبًا + مَرَّ+ الرَّجُلُ.

ويعلل جواز النمط الأوَّل بأنَّ ذلك فرارًا من قبح تقديم صفة النكرة على موصوفها إذ لا يجوز ذلك. وكانت هذه الصفة وهي متأخرة يجوز فيها أن تكون حالا بضعفٍ، فلمَّا تقدَّمت صارت لازمة الحالية.

وها هو ذا الشنتمري يفسر شاهد ذي الرُّمة قائلاً: «الشاهد فيه نَصْبُ (مستظلة) على

(١) الكتاب: ٢/ ١٢٢ – ١٢٥.

الحال، لأنها صفة للظباء مقدَّمة عليها، فلم يكن أن تجري نَعتًا لها لأنَّ النعت لا يتقدَّم المنعوت، والنصبُ فيها لو تأخَّرتْ بعد الموصوف جائز على قبح، فلمَّا تقدَّمت صار لازمًا، لأن الحال تتقدَّم تقدُّم المفعول، والنعتُ لا يجوز ذلك فيه، لأنه كالصلة من الموصول». (١)

وكذلك الشاهد في البيتين الأخيرين؛ تقديم (بينٍ) على (شحوبٍ) ونصبه على الحال، وتقديم (موحِشٍ) على (طللٍ)، ونصبه على الحال. وذلك على ما تقدَّم. (٢)

ولم يعلل جواز النمط الثاني، لأنه يمثل الترتيب الأصلي للنمط الأوَّل؛ فالأصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها.

وعلل جواز النمط الثالث بأن العامل هنا قويٌّ وهو الفعل، يصل إلى معموله سواءٌ تقدَّم عليه أو تأخر، بخلاف العامل الضعيف مثل الجار والمجرور فإنه لا يجوز أن يتقدَّم عليه معموله لأنه لا يتصرف تصرف الفعل مع أنه يعمل عمله.

يعلق الدكتور سعيد بحيري على هذا النمط الجائز ونظيره الممتنع – من حيث قوة العامل وضعفه – وعلى الأنماط الشبيهة بهما؛ قائلاً: «هذه هي الفروق الصرفية والتركيبية الفاصلة بين الفعل وغيره من العوامل المحمولة عليه، التي تجري مجراه، فهي أدنى منه في القوة وبالتالي في العمل، ...، كما أنَّ العناصر التي تشكل معه الجملة مقيدة في حركتها، أي أنَّ هناك حدودًا لتقديم هذه العناصر أو تأخيرها مع ما يجري مجرى الفعل». (٣)

وفي نص سيبويه يبرز جانبان من جوانب الدرس الحديث:

أوَّلاً: الجانب الوصفي المتمثل في استقرائه الجيد للاستعمال اللغوي عند العرب؛ فهو خلال حديثه عن النمط الأول يقرر أن ذلك يكون في الشعر أكثر منه في الكلام ولذلك لم يكتفِ بشاهدٍ شعري واحدٍ وإنَّما استشهد بثلاثة شواهد شعرية.

وهذا يعدُّ وصفًا دقيقًا للفروق بين مستويات الاستعمال اللغوي(النثري والشعري).

---

(١) تحصيل عين الذهب : ٢٧٨ ، وانظر : شرح أبيات سيبويه للنحاس : ١٩٦ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١ / ٤٢١ – ٤٢٢ ، والنكت : ١ / ٥٠٤ ، وشرح المفصل : ٢ / ٦٤.

(٢) انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس: ١٩٧ ، وتحصيل عين الذهب : ٢٧٨ – ٢٧٩ ، والنكت: ١ / ٥٠٥ ، وأمالي ابن الشجري : ٣ / ٩ ، وشرح المفصل : ٢ / ٦٤ .

(٣) عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه : ٢٢٢ .

ثانيًا: الجانب المعياري المتمثل لديه في إصدار أحكام الجواز والامتناع، وتعليل هذه الأحكام، والقياس بين العامل القوي والعامل الضعيف.

كُلُّ ذلك يدل على أن هناك فكرًا عقليًا يوجه سيبويه في أحكامه، وهذا الاهتمام بالجانب العقلي يلتقي مع ما ينادي به التحويليون.(١)

جـ - الجواز بين تمييز (كم الاستفهامية) وخبرها أو فعلها وفاعلها:

١٤٨ - تقديم تمييز (كم الاستفهامية) على خبرها (الجار والمجرور):

١٤٩ - تأخير تمييز (كم الاستفهامية) عن خبرها (الجار والمجرور):

١٥٠ - تقديم تمييز (كم الاستفهامية) على خبرها (الجملة الفعلية):

١٥١ - تأخير تمييز (كم الاستفهامية) عن خبرها (الجملة الفعلية):

١٥٢ - تقديم تمييز(كم الاستفهامية) على فعلها وفاعلها؛ وهي مفعوله:

١٥٣ - تأخير تمييز(كم الاستفهامية) عن فعلها وفاعلها؛ وهي مفعوله:

يقول سيبويه في (باب كم): «وزعم أنَّ **كم دِرْهمًا لك؟ أقوى من كم لك درهمًا؟ وإن كانت عربية جيدة.** وذلك أن قولك العشرون لك درهمًا فيها قبحٌ، **ولكنَّها جازتْ في كم** جوازًا حسنًا، لأنه كأنه صار عوضًا من التمكن في الكلام، لأنها لا تكون إلَّا مبتدأة ولا تؤخر فاعلة ولا مفعولةً......

وكم رَجُلاً أتاكَ؟، أقوى من كم أتاك رجلاً؟، وكم ههنا فاعلة. **وكم رجلاً ضربتَ؟، أقوى من كم ضربتَ رجلاً؟**، وكم ههنا مفعولة». (٢)

فهو يجيز هنا تقديم تمييز (كم الاستفهامية) وتأخيره مع خبرها أو فعلها وفاعلها؛ على نحو الأنماط الآتية:

النمط الأوَّل: كم الاستفهامية (مبتدأ) + تميزها + خبرها + (جار ومجرور).

يمثل له بمثال واحد: كم + درهمًا + لك؟

---

(١) انظر : النحو العربي والدرس الحديث : ١٤٣ .

(٢) الكتاب : ٢ / ١٥٨ – ١٥٩ .

النمط الثاني: كم الاستفهامية (مبتدأ) + خبرها (جار ومجرور) + تمييزها.

يمثل له بمثال واحد: كم + لك + درهمًا؟

النمط الثالث:

كم الاستفهامية (مبتدأ) + تمييزها + خبرها (جملة فعلية: فعل + فاعل + مفعول).

يمثل له بمثال واحد: كم + رجلاً + أتا + ضمير مستتر (هو) + كَ؟

النمط الرابع:

كم الاستفهامية (مبتدأ) + خبرها (جملة فعلية: فعل + فاعل + مفعول) + تمييزها.

يمثل له بمثال واحد: كم + أتا + ضمير مستتر (هو) + كَ + رجلاً ؟

النمط الخامس: كم الاستفهامية (مفعولة) + تمييزها + فعلها + فاعلها.

يمثل له بمثال واحد: كم + رجلاً + ضربْ + تَ؟

النمط السادس: كم الاستفهامية (مفعولة) + فعلها + فاعلها + تمييزها.

يمثل له بمثال واحد: كم + ضربْ + تَ + رجُلاً؟

ولم يعلل جواز النمط الأوَّل لأنه يمثل الترتيب الأصلي لهذا التركيب؛ ولذلك قال عنه أنه أقوى من النمط الثاني الذي علل جوازه بعلتين؛ الأولى: لأنَّ الاستعمال اللغوي يوجد به هذا النمط، والثانية: أنَّ كم الاستفهامية (ككناية للعدد) تشبه العشرين وبابه في أنها تفتقر إلى تمييز تنصبه، ولكنها تختلف عن العدد في أنها يجوز الفصل بينها وبين تمييزها ولا يجوز ذلك في العدد؛ وعلة ذلك أنَّ (كم) لما كانت واجبة التصدير ومحتفظة بهذه الرتبة لا تنزول عنها، والعدد رتبته غير محفوظة، صار جواز الفصل بين (كم) وبين تمييزها عوضًا لها عن عدم حرية حركتها.[١]

ولم يعلل جواز الأنماط الأربعة الأخرى، وإنَّما اكتفى بتوضيح الأقوى في الجواز في هذه الأنماط.

---

(١) انظر: المقتضب: ٣/ ٥٥، والأصول في النحو: ١/ ٣١٥-٣١٦، وشرح المفصل: ٤/ ١٣٠.

ويعلق أبو علي الفارسي على قول سيبويه: (كم هاهنا فاعلة)؛ قائلاً: «(كم) هاهنا فاعلٌ في المعنى لا في اللفظ، وتقدير ارتفاعه بالابتداء».(١)

ويتضح في نص سيبويه هذا التقاءه مع الدرس اللغوي الحديث من جانبين:

أوّلاً: قوله (إن كانت عربية جيدة) يدل على استقرائه لكلام العرب، وعلمه باستعمالهم اللغوي، وهذا يعدُّ عملاً وصفيًا يلتقي مع المنهج الوصفي الحديث.

ثانيًا: نجد المعيارية متمثلة بوضوح في هذا النص فقد أصدر أحكامًا متنوعة على التراكيب، فمنها الواجب والجائز والممتنع. بل إنه لم يكتفِ بهذه الأحكام وإنّما جعل للحكم الواحد درجاتٌ في القوة والضعف؛ فالجواز هنا له درجات؛ فمن هذه التراكيب ما هو جائز ومنها ما هو أقوى جوازًا.

«هذه (المعيارية) إذا فهمت في سياق (القبول النحوي Grammaticalness) فإنّها تشكل أساسًا مهما في المنهج، وتقدّم أصلاً مشتركًا مع النحو التحويلي».(٢)

د - الجواز بين المعولات وعناصر الجملة الأخرى:

١٥٤ - تقديم معمول الخبر على المبتدأ والخبر بعد (ما التميمية):

١٥٥ - تقديم معمول الخبر على المبتدأ والخبر بين (أمّا والفاء):

١٥٦ - تقديم معمول الخبر على المبتدأ والخبر:

يقول سيبويه: «ولا يجوز أن تقول: ما زيدًا عبدُ الله ضاربًا، وما زيدًا أنا قاتِلاً، لأنه لا يستقيم، كما لم يستقم في كان وليس، أن تقدِّم ما يعمل فيه الآخر. **فإنْ رفعتَ الخبر حَسُنَ حملُه على اللغة التميمية، كما قلت: أمّا زيدًا فأنا ضاربٌ، كأنّك لم تذكر أمّا وكأنّك لم تذكر ما، وكأنّك قلت: زيدًا أنا ضاربٌ.**

وقال مُزَاحِمٌ العُقَيلي:

---

(١) التعليقة: ١ / ٣٠١، وانظر: النكت: ١ / ٥٢٦.
(٢) النحو العربي والدرس الحديث: ١٥٦.

وقالوا تعَرَّفها المنازلَ من مِنًى وما كلُّ من وافى مِنًى أنا عارفُ(*)»[1].

فسيبويه يجيز هنا تقديم معمول الخبر على المبتدأ والخبر؛ على نحو الأنماط الآتية:

النمط الأوَّل: ما (تميمية) + معمول الخبر + مبتدأ + خبر.

لم يمثل له صراحةً، وإنَّما أشار إلى المثالين الممتنعين مع ما الحجازية، وذكر أن رفع الخبر فيهما يجيزهما على اللغة التميمية؛ فكأنَّه مثل له بالمثالين:

ما + زيدًا + عبدُ الله + ضاربٌ. و ما + زيدًا + أنا + قاتِلٌ.

غير أنه استشهد له بشاهد شعري: ما + كُلَّ من وافي مِنًى + أنا + عارفُ.

النمط الثاني: أمَّا + معمول الخبر + الفاء + مبتدأ + خبر.

مثل له بمثال واحد: أمَّا + زيدًا + فـ + أنا + ضاربٌ.

النمط الثالث: معمول الخبر + مبتدأ + خبر.

مثل له بمثال واحد: زيدًا + أنا + ضاربٌ.

علل سيبويه جواز النمط الأوَّل بأنه لما كانت ما التميمية غير عاملة فإنها لا تلزم ترتيبًا معيَّنًا شأنها في ذلك شأن دخول (أمَّا والفاء) - في النمط الثاني - على الجملة فإنهما لا يعملان شيئًا ولذلك لا يُلْزِمان عناصر الجملة ترتيبًا معينًا، ومن ثم فإنَّ دخول(ما التميمية)أو(أمَّا والفاء)على الجملة بمنزلتها وهي لم يدخل عليها شيءٌ ـ وهو النمط الثالث -؛ فكما أنَّ تقديم زيدًا في قوله: (زيدًا أنا ضاربٌ) جائز لا يمنعه شيءٌ فكذلك تقديمه عليهما مع دخول (ما التميمية) أو (أمَّا والفاء) جائزٌ أيضًا.

ولعله يشير بذلك إلى أن معمول (اسم الفاعل) له رتبة غير محفوظة وذلك لقوة عمل

(*) ديوان مزاحم العقيلي: ٣٨، والبيت من بحر الطويل. «وصف أنَّه اجتمع بمحبوبته في الحَجِّ فجعلَ يتفقَّدُها فقيل له: تعرَّفها بالمنازل من منًى وهي حيث ينزلون أيام رمي الجمار، فزعم أنَّه لا يعرفُ كلَّ من وافي منًى فيسأله عنها لأنه لا يسأل عنها إلَّا من يعرفُهُ ويعرفها». تحصيل عين الذهب: ٩١، وانظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس: ٤٠ - ٤١، ٨٣ برفع (كل)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ١٧١ - ١٧٢.

(١) الكتاب: ١/ ٧١ - ٧٢.

اسم الفاعل في المعمول.

أمَّا بيت مزاحم العقيلي فيذكر سيبويه أنه رُويَ بنصب (كُلّ) وبرفعها. والشاهد الذي معنا هنا هو نصب (كُلّ).

ويوضحه الشنتمري قائلاً: «ولو جعل (ما) تميمية لنَصبَ كلاً بعد (عارفٍ)، لأنَّ (ما) في لغتهم غير عاملة فلا يقبُح أن يليها ما عَمِلَ فيه غيرُها».(١)

ويبرز في نص سيبويه هنا عَمَلٌ وصفيٌّ واضح، وهو مقارنة اللغة الحجازية باللغة التميمية وهما لغتان مستعملتان عند العرب ولكن لكل منهما خصائصها التركيبية التي تميزها عن الأخرى؛ فعلى حين يجوز النمط الأوّل مع (ما) في اللغة التميمية فإنه لا يجوز مع (ما) في اللغة الحجازية.

وقد جاء وصفه هذا وصفًا علميًّا محايدًا دون أن يفضل إحداهما على الأخرى في هذا التركيب. وهذا شأن الواصف في المنهج الوصفي الحديث.(٢)

١٥٧ - تقديم معمول الخبر (اسم الفاعل) على المبتدأ والخبر بعد ألف الاستفهام.

١٥٨ - تقديم معمول الخبر (اسم الفاعل) على هذا الخبر:

يقول سيبويه في (باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل): «وذلك قولك: أزيدًا أنتَ ضاربُهُ، و أزيدًا أنتَ ضاربٌ له، و أعمرًا أنتَ مُكْرِمٌ أخاهُ، و أزيدًا أنتَ نازلٌ عليه. كأنَّك قلتَ: أنتَ ضاربٌ، وأنتَ مُكرِمٌ، وأنتَ نازلٌ، كما كان ذلك في الفعل، لأنَّهُ يجرى مجراه ويعملُ في المعرفة كلِّها والنكرة، مقدَّمًا ومُؤخَّرًا، ومظهرًا ومضمرًا».(٣)

ويقول في باب آخر: «ألا ترى أنَّه لا يجوز أنْ تقول: ما زيدًا أنا الضاربُ ولا زيدًا أنتَ الضاربُ، وإنَّما تقول: الضاربُ زيدًا، على مثل قولك: الحَسَنُ وجْهًا. ألا ترى أنَّك لا تقول:

---

(١) تحصيل عين الذهب : ٩١ ، وانظر : شرح كتاب سيبويه : ٣ / ٦٦ – ٦٧ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ١ / ١٧١ – ١٧٢ .

(٢) انظر : الكتاب بين المعيارية والوصفية : ٧٧.

(٣) الكتاب : ١ / ١٠٨.

أنتَ المائة الواهبُ كما تقول: أنتَ زيدًا ضاربٌ». (١)

فهو يجيز في النص الأوّل نمط:

ألف الاستفهام + معمول الخبر (معمول اسم الفاعل) + مبتدأ + خبر (اسم فاعل).

وقد مثل له بأمثلة غير كاملة وهي: (أنتَ ضاربٌ، وأنتَ مُكْرِمٌ، وأنتَ نازلٌ).

وهو يقصد بذلك: أ + زيدًا + أنتَ + ضاربٌ؟

و أ + عمرًا + أنتَ + مكرمٌ؟ و أ + زيدًا + أنتَ + نازلٌ؟

على غرار أمثلة الاشتغال التي قبلها.

ويجيز في النص الثاني نمط: مبتدأ + معمول الخبر (معمول اسم الفاعل) + خبر (اسم فاعل).

وقد مثل له بمثالٍ واحدٍ: أنتَ + زيدًا + ضاربٌ.

وعلل جواز هذين النمطين في النص الأوّل بأنَّ (اسم الفاعل) يعمل عمل الفعل مقدَّمًا على المعمول أو مؤخَّرًا عنه، شأنه في ذلك شأن الفعل لأنَّه عاملٌ قويٌّ مثله.

١٥٩ - تأخير معمول (صيغة المبالغة) عنها.

١٦٠ - تقديم معمول (صيغة المبالغة) عليها.

١٦١ - تقديم معمول (صيغة المبالغة) عليها بين أمّا والفاء.

يقول سيبويه: «وأجروا اسم الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مُجْراهُ إذا كان على بناء فاعل، لأنَّه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلا أنَّه يريد أنْ يحدِّث عن المبالغة. فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى: فعولٌ، وفعَّالٌ ومفعالٌ، وفَعِلٌ. وقد جاء: فعيل كرحيم وعليم وقدير وسميع وبصير، **يجوز فيهنَّ ما جاز في فاعل من التقديم والتأخير**، والإضمار والإظهار....

---

(١) السابق: ١/ ١٣٠.

وممَّا جاز فيه مقدَّمًا ومؤخَّرًا على نحو ما جاء في فاعل، قول ذي الرُّمَّة:

هَجُومٌ عليها نفسَهُ غيرَ أنَّهُ متى يُرْمَ في عينيهِ بالشَّبْحِ يَنْهَضِ(*)

وقال أبوذُئَيْب الهُذَلِيُّ: قَلَى دينَهُ واهْتاجَ للشَّوْقِ إنَّها عليالشَّوْقِ إخوانَ العَزَاءِ هيُوجُ(**)

وقال القُلاَخُ: أخا الحربِ لبَّاسًا إليها جِلالَهَا وليسَ بولاَّجِ الخوالِفِ أعْقَلاَ(*)

وسمعنا من يقول: (أمَّا العَسَلَ فأنا شرَّابٌ). وقال:

بَكَيْتُ أخا اللأْوَاءِ يُحْمَدُ يومُهُ كريمٌ، رُؤُوسَ الدَّارعينَ ضَروبُ(**)

وقال أبو طالب بن عبد المطلب:

(*) ديوان ذي الرُّمَّة : ١٨٣٢ . والبيت من الطويل . يصف ظليمًا ، وهو ذكر النعام . «فيقول يهجم نفسه على بيضه ، أي : يلقيها عليها حاضنًا لها ، فإذا فاجأهُ شخصٌ وهو الشبح فارق بيضهُ وشرَدَ ونهض فارًّا ، ويقالُ للشَّخصِ : شَبْحٌ وشَبَحٌ» . تحصيل عين الذهب : ١٠٦ ، وانظر : شرح أبيات سيبويه للنحاس : ٨٦-٨٧ ، وشرح كتاب سيبويه: ٣/ ٢١١-٢١٢ ، والنكت : ١/ ٢٤٤-٢٤٥، وهامش الكتاب : ١/ ١١٠.

(**) لم أجدهُ في شرح أشعار الهُذَلِيِّين ، وذكر السيرافي في شرحه والشنتمري في نكته أنَّ هذا البيت للرَّاعي وليس لأبي ذؤيب ، وهو في ديوان الرَّاعي النُّميري : ٢٩، وهو من بحر الطويل . «وصف امرأة بالحسن واستمالة الرجال فيقول: لو نظر إليها راهبٌ لقلى دينَهُ، أي أبغضَهُ وتركه، واهتاج شوقًا إليها، ثم قال: إنَّها لإفراط حُسْنِها وجمالِها تَهِيجُ إخوانَ العزاءِ عن مثلها على الشوق وتحملهم على الصبا واللهو» . تحصيل عين الذهب: ١٠٧، وانظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس: ٨٧ ، وشرح كتاب سيبويه : ٣/ ٢١٢ ، والنكت : ١/ ٢٤٥ ، وهامش الكتاب: ١/١١١.

(*) البيت من بحر الطويل. «وصف رجلاً بالشجاعة والإعداد للحرب فيقول : هو أخو الحرب لملازمته لها ، معدٌّ لآلتها، لابِسٌ لعُدَّتِها، والولاَّجُ : الكثير الولوج في البيوت المتردِّد فيها لضعف همَّتِه ، نفى ذلك عنه ، والخوالف : جمع خالفة وهي عمودٌ في مؤخَّرَةِ البيت ، والأعقلُ : الذي تصطكُّ ركبتاهُ عند المشي خِلْقَةً أو ضعفًا» . تحصيل عين الذهب : ١٠٧-١٠٨ ، وانظر : شرح أبيات سيبويه للنحاس : ٨٧ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ١/٣٣٦ ، والنكت : ١/ ٢٤٥ ، وشرح المفصل : ٦/ ٧٠ ، وشرح شذور الذهب : ٣٩٢ ، وهامش الكتاب : ١/١١١.

(**) نسبه ابن يعيش إلى أبي طالب ؛ انظر : شرح المفصل : ٦/ ٧١ . وهو من بحر الطويل . " وصف رجلاً شُجاعًا كريمًا فَقَدَهُ فبكى عليه فيقول : بكيتُ رجُلاً أخا لأواء ، أي: كافيًا لها دافعًا لمعرَّتها ، واللأواء : الشدَّةُ ، ثم بيَّنَ أنَّهُ مقدَّمٌ على الأقرانِ ضروبٌ لرؤوسهم بالسيف . ومعنى قوله : (يحمد يومه) أي : إن تولَّى يومًا من أيَّامِ الحربِ أو العطاء والبذلِ حُمِدَ " . تحصيل عين الذهب : ١٠٨، وانظر : شرح أبيات سيبويه للنحاس : ٨٨ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ٣٦٢ ، والنكت : ١/ ٢٤٦ ، وشرح المفصل : ٦/ ٧١ ، وهامش الكتاب : ١/ ١١١.

ضَروبٌ بنصْلِ السيفِ سوقَ سِمانِها إذا عَدِموا زادًا فإنَّك عاقِرُ (***)». [1]

في هذا النص يجيز سيبويه تقديم معمول (صيغة المبالغة) وتأخيره عنها؛ على نحو الأنماط الآتية: النمط الأوَّل: أتى به على صورتين:

الصورة الأولى: مبتدأ+خبر(صيغة مبالغة)+جار ومجرور+مفعول صيغة المبالغة.

استشهد لها بشاهدين شعريين: مبتدأ محذوف تقديره(هو)+ هجومٌ+ عليها + نفسَهُ.

و مبتدأ محذوف تقديره (هو) + ضروبٌ + بنصل السيفِ + سوق سِمانِها.

الصورة الثانية: إنَّ + اسمها + خبرها + حال أولى+ حال ثانية(صيغة مبالغة)

+ جار ومجرور + مفعول صيغة المبالغة

استشهد لها بشاهد شعري واحدٍ:

إنَّ + ني + بأرفع + أخا الحرْب + لبَّاسًا + إليها + جِلالها (*)

النمط الثاني: أتى به على صورتين: الصورة الأولى:

أنَّ+اسمها+ جار ومجرور+ مفعول صيغة المبالغة + خبر إنَّ(صيغة المبالغة).

استشهد لها بشاهد شعري واحد: إنَّ+ ها+ على الشوقِ+إخوانَ العزاءِ+ هيوجُ.

الصورة الثانية: مبتدأ + مفعول صيغة المبالغة + خبر (صيغة المبالغة).

(***) البيت من بحر الطويل. يرثي أبا أميَّة بن المغيرة، وكان زوج أخته عاتكة بنت عبد المطلب. " يقول: يضربُ بسيفِهِ سوقَ السمان من الإبل للأضياف إذا عدموا الزاد، وكانوا إذا أرادوا نحر الناقة ضربوا ساقها بالسيف فخرَّتْ ثم نَحَروها ". تحصيل عين الذهب: ١٠٨، وانظر: المقتضب: ٢/ ١١٤، والأصول في النحو: ١/ ١٢٤، و شرح أبيات سيبويه للنحاس: ٨٨، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ١٨٦- ١٨٧، والنكت: ١/ ٢٤٦، وأمالي ابن الشجري، وفيه أنَّه مدحٌ للنبي صلى الله عليه وسلم: ٢/ ٣٤٦، وشرح المفصل: ٦/ ٧٠- ٧١، وهامش الكتاب: ١/ ١١١.

(١) الكتاب: ١/ ١١٠- ١١١.

(*) يعربُ هذا البيت محمد محيي الدين عبد الحميد؛ قائلاً: «(أخا) حال من الضمير المستتر في قوله (بأرفع) في بيت سابق للبيت الشاهد؛ وهو:

فإنْ تكُ فاتتكَ السماءُ فإنَّني * بأرفع ما حولي من الأرض أطولا

أو من الضمير المنصوب محلاً بإنَّ في قوله (فإنَّني) من البيت المذكور، وأخا مضاف و(الحرب) مضاف إليه، (لبَّاسا) حال ثانية». انظر: هامش شرح شذور الذهب: ٣٩٢- ٣٩٣.

استشهد لها بشاهد شعري واحد: ضمير مستتر(هو)+رؤوسَ الدَّارعين+ ضروبُ.

النمط الثالث: أمَّا+ مفعول صيغة المبالغة+ الفاء + مبتدأ + خبر(صيغة المبالغة).

مثل له بشاهد نثري سمعه: أمَّا + العسلَ + فـ + أنا + شرَّابُ.

وعلل جواز هذه الأنماط بأنَّ صيغة المبالغة تجري مجرى اسم الفاعل؛ فكما أنَّه يجوز تقديم معمول اسم الفاعل وتأخيره عنه فكذلك يجوز تقديم معمول صيغة المبالغة وتأخيره عنها؛ فمعنى صيغة المبالغة هو معنى صيغة اسم الفاعل مضافًا إليه المبالغة في إيقاع الحدث.

ويوضح الشنتمري هذه الشواهد قائلاً: «(عن بيت ذي الرُّمَّة) الشاهد في نصب النفس بـ (هجوم)؛ لأنَّه تكثير هاجمٍ، وهاجمٌ يعمل عمل يهجُمُ فجرى تكثيرُه مجراهُ. (وعن بيت أبي ذؤيب) الشاهد في نصب إخوان العزاء بـ (هيوجُ)، لأنه تكثير هائج، وعمل فيه مقدَّمًا كعمله فيه مؤخَّرًا لقوَّته وجريه مجرى الفعل في عمله. (وقال مثل ذلك عن الشواهد الشعرية الثلاثة الأخرى)».[1]

وثمة في نص سيبويه عبارة (لأنَّه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلَّا أنه يريد أن يحدِّث عن المبالغة). التي تدل دلالة واضحة على اهتمام سيبويه بالمعنى الوظيفي التداولي للصيغة؛ فهو يوضح أنه كما يريد المتكلم بصيغة اسم الفاعل من يقوم بالفعل فإنه يريد بصيغة المبالغة من يقوم بالفعل بكثرة.

وهذا يلتقي مع اهتمام اللسانيين الوظيفيين بالمعنى التداولي للصيغة.

يقول الدكتور أحمد المتوكل: «إنَّ الوظيفة التواصلية تُحدِّد بنية اللغة كما أنَّ كل أداة من الأدوات التي يستعملها البشر تأخذ البنية التي تلائم الوظيفة المستعملة من أجلها».[2]

١٦٢ - تقديم المفعول و الحال على الفعل و فاعله:

يقول سيبويه في (باب الأفعال التي تستعمل وتُلْغَى): «وكُلَّما طال الكلامُ ضَعُفَ التأخير

---

(١) تحصيل عين الذهب: ١٠٦ - ١٠٨، وانظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس: ٨٦ - ٨٨، وشرح كتاب سيبويه: ٣ / ٢١١ - ٢١٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١ / ٣٣٦ - ٣٦٢، ١٨٦، ١٨٧، والنكت: ١ / ٢٤٤ - ٢٤٦، وهامش الكتاب: ١ / ١١٠ - ١١١.

(٢) اللسانيات الوظيفية: ٥٣.

إذا أعملتَ، وذلك قولك: زيدًا أخاكَ أظُنُّ، فهذا ضعيفٌ كما يضعُفُ زيدًا قائمًا ضربتُ؛ لأنَّ الحدَّ أن يكون الفعل مبتدأً إذا عَمِلَ». [١]

فهو يجيز هنا بضعف نمط: مفعول أوَّل + مفعول ثانٍ + أظُنُّ + فاعل.

وهذا النمط قد تحدثنا عنه تحت عنوان (الجواز في الجملة الاسمية المنسوخة) وهو نمط رقم (١٨).

ويقيس ذلك على نمط جائز بضعف أيضًا وهو: مفعول به + حال + فعل + فاعل.

وقد مثل له بمثال واحد: زيدًا + قائمًا + ضربْ + تُ.

ولم يعلل جواز هذا النمط – ولعل ذلك لأنَّ علة جواز تقديم معمولات الفعل عليه ذكرها أكثر من مرَّة وهي قوة الفعل في العمل – وإنَّما علل ضعف هذا الجواز بأنَّ هناك أكثر من معمول تقدَّم على العامل وهو الفعل، ولو تقدَّم معمول واحد كان ذلك أقل ضعفًا؛ نحو: زيدًا ضربتُ قائمًا. [٢]

ويشير سيبويه هنا إلى الترتيب الأصلي لهذا النمط؛ وهو البدء بالفعل؛ أي:

فعل + فاعل + مفعول + حال.

الذي يمثل كما يقول التحويليون البنية العميقة، التي يمكن أن تتحول إلى بنية سطحية وهي: مفعول + حال + فعل + فاعل.

فهذا تحويل اختياريOptional Transformation لترتيب عناصر التركيب. [٣]

١٦٣ – تقديم المفعول الأوَّل(لاسم الفاعل المنوَّن) على المفعول الثاني:

١٦٤ – تقديم المفعول الثاني (لاسم الفاعل المنوَّن)على المفعول الأوَّل:

يقول سيبويه في (باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردتَ في يفعل كان نكرةً منوَّنًا):

«فإذا نوَّنتَ فقلتَ: هذا معطٍ زيدًا درهمًا، لا تبالي أيَّهما قدَّمتَ، لأنه يعمل عمل الفعل.

(١) الكتاب: ١/ ١٢٠.

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٢٣٦.

(٣) انظر: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية: ١٥٢.

وإن لم تنوِّن لم يجز هذا معطي درهمًا زيدٍ، لأنَّك لا تفصل بين الجار والمجرور، لأنَّه داخل في الاسم، فإذا نوَّنتَ انفصل كانفصاله في الفعل».[١]

يتضح من ذلك أنَّه يجيز النمطين الآتيين:

النمط الأوَّل:

مبتدأ + خبر(اسم فاعل نكرة منوَّن) + فاعله + مفعوله الأوَّل+ مفعوله الثاني.

ويمثل له بمثال واحد: هذا + معطٍ + ضمير مستتر (هو) + زيدًا + درهمًا.

النمط الثاني:

مبتدأ +خبر (اسم فاعل نكرة منوَّن) + فاعله + مفعوله الثاني + مفعوله الأوَّل.

لم يمثل له صراحة؛ وإنَّما أشار إلى مقلوب المثال الأول؛ وهو:

هذا + معطٍ + ضمير مستتر (هو) + درهمًا + زيدًا.

وقد علل جواز هذين النمطين بأنَّ اسم الفاعل إذا كان نكرة منوَّنا فإنَّه يعمل عمل الفعل؛ فكما أنَّه يجوز مع الفعل (يعطي) – وهو فعل متعد لمفعولين – أن تقدِّم أيَّ المفعولين شئتَ؛ فتقول هذا يعطي زيدًا درهمًا، أو: هذا يعطي درهمًا زيدًا، فكذلك يجوز نظيرهما مع اسم الفاعل (معطٍ).

وهذه علة قياسية مرتبطة بقوة العامل وإتاحته حرية الحركة لمعمولاته؛ فكما أن الفعل عامل قوي، فإنَّ اسم الفاعل النكرة المنوَّن يعمل عمله بقوة؛ ولذلك فقد جُوِّزَ فيه قبلاً تقديم معموله عليه، وهنا يجوز تقديم أيِّ المفعولين شئتَ على الآخر.

هـ - الجواز بين أنواع أخرى من المكملات:

١٦٥ – تأخير صفة اسم ليس (النكرة) عن خبرها (الجار والمجرور):

يقول سيبويه: «وتقول: ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك، وما كان أحدٌ مثلُكَ فيها، وليس أحدٌ فيها خيرٌ منكَ، إذا جعلتَ فيها مستقرًا ولم تجعله على قولك: فيها زيدٌ قائمٌ، أجريتَ الصفة على الاسم.... وإذا أردت أن يكون مستقرًا تكتفي به فكلَّما قدَّمته كان أحسن، لأنه إذا

(١) الكتاب: ١/ ١٧٥.

كان عاملاً في شيء قدَّمته كما تقدِّم أظنُّ وأحْسِبُ، وإذا ألغيتَ أخَّرتَه كما تُؤخِّرهما، لأنهما ليسا يعملان شيئًا.

والتقديم ههنا والتأخير فيما يكون ظرفاً أو يكون اسمًا، في العناية والاهتمام، مثله فيما ذكرتُ لك في باب الفاعل والمفعول. وجميع ما ذكرتُ لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربيٌّ جيِّدٌ كثيرٌ». (١)

فهو يجيز في هذا النص تقديم خبر كان(الجار والمجرور) وتأخيره مع اسمها(النكرة) (*). كما يجيز تأخير صفة اسم ليس (النكرة) عن خبرها (الجار والمجرور)،على نحو النمط: ليس+اسمها(نكرة)+خبرها(جار ومجرور)+ صفة اسمها.

ويمثل له بمثال واحد: ليس + أحدٌ + فيها + خيرٌ منك.

يعلل جواز هذا النمط بالعلة البلاغية المقامية الرئيسية التي غالبًا ما تكون الهدف من تقديم عنصر من عناصر التركيب، والتي أكَّد عليها سيبويه أكثر من مرة، ألا وهي (العناية والاهتمام) بالعنصر المقدَّم. شأنها هنا كشأن تقديم المفعول على الفاعل وتقديم المفعول على الفعل؛ فإنَّما يكون ذلك للعناية والاهتمام بالمفعول.

١٦٦ - تقديم (المعطوف على خبر كان أو ليس) على (المعطوف على اسمها):

١٦٧ - تأخير (المعطوف على خبر ليس) عن (المعطوف على اسمها): يقول سيبويه: «ولكنَّ ليس وكان يجوز فيهما النَّصبُ وإن قدَّمتَ الخبر ولم يكن ملتبسًا لأنَّك لو ذكرتهما كان الخبر فيهما مقدَّما مثلَهُ مؤخَّرًا، وذلك قولك: ما كان زيدٌ ذاهبًا ولا قائمًا عمرٌو.

... والرفعُ الوجهُ،...، ومن ذلك قول الشاعر، وهو الأعورُ الشَّنِّيّ:

هوِّنْ عليْكَ فإنَّ الأمورَ   بِكَفِّ الإلهِ مقاديرُهَا

فليْسَ بآتيكَ مَنْهيُّهَا   ولا قَاصِرٌ عنكَ مَأْمُورُهَا

... ومثل ذلك قول الشاعر، النابغة الجَعْدِيّ:

---

(١) الكتاب: ١/ ٥٥-٥٦.

(*) تحدثنا عن ذلك تحت عنوان (الجواز في الجملة الاسمية المنسوخة)؛ النمطان رقم (١٢، ١٣).

فليسَ بمعروفٍ لنا أنْ نَرُدَّها صِحَاحًا ولا مُسْتَنْكَرٌ أنْ تُعَقَّرَا

... وإن شئتَ نصبْتَ فقلتَ: ولا مستنكرًا أن تُعَقَّرَا ولا قاصرًا عنكَ مأمورُها، على قولك: ليس زيدٌ ذاهبًا ولا عمرٌو منطلقًا، أو ولا منطلقًا عمرٌو».(١)

يتضح من هذا النص أنَّه يجيز تقديم (المعطوف على خبر كان أو ليس) وتأخيره مع (المعطوف على اسمها)؛ على نحو النمطين الآتيين:

النمط الأوَّل: أتى به على صورتين:

الصورة الأولى: ما كان أو ليس +اسمها + خبرها + واو العطف+ لا (النافية) + المعطوف على خبرهما + المعطوف على اسمهما.

وقد مثل لها بمثالين: ما كان + زيدٌ + ذاهبًا + و + لا + قائمًا + عمرٌو.

و ليس + زيدٌ + ذاهبًا + و + لا + منطلقًا + عمرٌو.

الصورة الثانية: ما كان أو ليس + خبرها + اسمها+ واو العطف+ لا (النافية) + المعطوف على خبرهما + المعطوف على اسمهما.

وقد مثل لها بمثالين؛ جاء بهما من شاهدين شعريين لحالة الرفع والقطع بعد(واو العطف ولا النافية)؛ فأتى بالخبرين فيهما منصوبين في حال كونهما مقدمين:

الأوَّل: فليس + بآتيكَ + منهِيُّها + و + لا + قاصِرًا عنكَ + مَأْمُورُها.

الثاني: فليس + بمعروفٍ لنا+ أن نرُدَّها صِحَاحًا+ و+ لا+ مستنكَرًا+ أن تُعَقَّرَا.

النمط الثاني: ليس + اسمها + خبرها + واو العطف + لا (النافية) + المعطوف على اسمها + المعطوف على خبرها.

وقد مثل له بمثال واحد: ليس + زيدٌ + ذاهبًا + و + لا + عمرٌو + منطلقًا.

ويفسر السيرافي بعض هذا النص قائلاً: «يعني: أنك إذا قلتَ: ما كان زيدٌ ذاهبًا ولا منطلقًا عمرٌو، وليس زيدٌ ذاهبًا ولا منطلقًا عمرٌو، جاز، على حدِّ قولك: ولا عمرٌو منطلقًا، بأن يكون (عمرٌو) مرتفعًا (بكان، وليس). و (منطلقًا) خبر؛ لأنَّك تقول: ما كان منطلقًا

(١) الكتاب: ١/ ٦١-٦٥.

عمرٌو، فلمَّا جاز في العامل الأوَّل تقديم الخبر مع النصب، جاز في المعطوف». (١)

وشرح السيرافي هذا يوضح العلة التي ذكرها سيبويه لجواز هذين النمطين وهي علة قياسية؛ فإنَّه لَّما جاز التقديم والتأخيرُ بين اسمي كان وليس وخبرهما، جاز قياسًا عليه التقديم والتأخير بين الاسمين المعطوفين عليهما.

١٦٨ - تقديم (الجملة الفعلية المعطوفة على نظيرتها) على مفعول الجملة الأولى:

١٦٩ - تقديم (الجملة الفعلية المعطوفة على نظيرتها) على فاعل الجملة الأولى:

١٧٠ - تأخير (الجملة الفعلية المعطوفة على نظيرتها) عن الجملة الأولى:

١٧١ - تقديم (الجملة الفعلية المعطوفة على نظيرتها) على نائب فاعل الجملة الأولى:

يقول سيبويه في (باب الفاعِلَيْنِ والمفعولَيْنِ اللذَيْنِ كُلُّ واحدٍ منهما يفعلُ بفاعِلِهِ مثلَ الذي يَفْعَلُ به، وما كان نحو ذلك): «فإن قلتَ: ضربتُ وضربوني قومَك، نصبتَ، إلَّا في قول من قال: أكلوني البراغيث، أو تحمِلُه على البدل فتجعله بدلاً من المضمر، كأنَّك قلت: ضربتُ وضربني ناسٌ بنو فلانٍ.

وعلى هذا الحَدِّ تقول: ضربْتُ وضربَني عبدَ الله، تُضمِرُ في ضربَني كما أضمرتَ في ضربوني.

فإن قلت: ضربني وضربتُهم قومُكَ، رفعتَ لأنَّك شغلتَ الآخر فأضمرتَ فيه، كأنَّك قلتَ ضربني قومُكَ وضربْتُهم، على التقديم والتأخير، إلَّا أن تجعل ههنا البدل كما جعلته في الرفع. فإن فعلتَ ذلك لم يكن بدٌّ من ضربُوني، لأنك تضمرُ فيه الجمع. قال عُمَرُ بن أبي ربيعة:

إذا هي لم تَسْتَكْ بعُودِ أراكَةٍ   تُنُخِّلَ، فاسْتاكَتْ به، عودُ إسحِلِ (*)

لأنه أضمرَ في آخر الكلام». (٢)

(١) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٣٤.

(*) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه: ٤٩٨، ولطفيل الغنوي في ديوانه: ٦٥. وهو من بحر الطويل. "الأراك: شجر تُعْمَلُ منه المساويك، أراد أنها إذا أرادتْ شيئًا أُحْضِرتْ لها أشياء حتى تتخيَّر منها، وأراد أنها من نعمتها تَتَخَيَّرُ بعض الشجر على بعض، وتطلبُ ألينَ المساويك وأنعمها. وتُنُخِّلَ: تُخُيِّرَ». شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ٢٤٨- ٢٤٩، وانظر: تحصيل عين الذهب: ٩٦، والنكت: ١/ ٢١٤، وشرح المفصل: ١/ ٧٩، وهامش الكتاب: ١/ ٧٨.

(٢) الكتاب: ١/ ٧٨.

فسيبويه يجيز هنا تقديم (الجملة الفعلية المعطوفة على نظيرتها) وتأخيرها؛ على نحو الأنماط الآتية:

النمط الأوَّل: فعل + فاعله + حرف عطف + جملة معطوفة (فعل + فاعله (وهو ضمير مفعول الفعل الأوَّل)+ مفعوله) + مفعول الفعل الأول.

ويمثل له بمثالين: ضربْ + تُ + و+ ضربُ + و + ني + قومَكَ.

و ضربْ + تُ + و+ ضربَ + ضمير مستتر(هو)+ ني+ عبدَ الله.

النمط الثاني: فعل + مفعوله + حرف عطف + جملة معطوفة (فعل + فاعله + مفعوله (وهو ضمير فاعل الفعل الأوَّل)) + فاعل الفعل الأول.

ويمثل له بمثال واحد: ضربَ + ني + و + ضربْ + تُ + هُمْ + قومُكَ.

النمط الثالث: فعل + مفعوله + فاعله + حرف عطف + جملة معطوفة (فعل + فاعله + مفعوله (وهو ضمير فاعل الفعل الأوَّل)).

ويمثل له بمثال واحد: ضربَ + ني + قومُكَ + و + ضربْ + تُ + هُمْ.

النمط الرابع: فعل مبني للمجهول+ حرف عطف +جملة معطوفة (فعل+ فاعله + جار+ مجرور(وهو ضمير نائب فاعل الفعل الأوَّل))+ نائب فاعل الفعل الأوَّل.

ويستشهد له بشاهد شعري:

تُنُخِّلَ + فـ + استاكَتْ + ضمير مستتر(هي) + بـ + ـهِ + عودُ إسحِلِ.

لقد أتى سيبويه بهذا الأنماط استثناءً للقاعدة العريضة التي صرَّح بها في هذا الباب (باب التنازع) - والتي تمثل مذهب البصريين- وهي إعمال الفعل الثاني في الاسم المتنازع عليه. ولقد أورد هذا التصريح بعد أن ذكر أمثلة وشواهد كثيرة للتنازع وقبل هذا النص مباشرة؛ قائلاً: «فالفعل الأوَّل في كُلِّ هذا مُعمَلٌ في المعنى وغير معمل في اللفظ، والآخر مُعمَلٌ في اللفظ والمعنى». [(١)]

(١) الكتاب: ١ / ٧٧.

ثم ذكر في هذا النص استثناءً لهذه القاعدة؛ أنه إذا اشتغل الفعل الثاني بضمير الاسم المتنازع عليه أُعْمِلَ الفعل الأوَّل في هذا الاسم، وعُدَّ ذلك من قبيل جواز التقديم والتأخير. وذلك إذا لم يعرب هذا الاسم المتأخر بدلاً من الضمير، أو على لغة (أكلوني البراغيث).

ولذلك فإن علة جواز هذه الأنماط هي وجود هذه الضمائر المشتغل بها مما جعل جملة الفعل الثاني جملة مستقلة يجوز تقديمها أو تأخيرها.

ويوضح ابن السيرافي الشاهد في البيت قائلاً: «الشاهد فيه على إعمال الفعل الأوَّل وهو تُنُخِّلَ، كأنَّه قال: تُنُخِّلَ عُودُ إسحِلٍ فاستاكتْ به».[1]

ونلمح في نص سيبويه أنه يشير إلى أنَّ ترتيب النمط الثاني (ضربَني وضربْتُهم قومُكَ) هو ترتيب فرعي محوَّل عن ترتيب أصلي هو ترتيب النمط الثالث (ضربَني قومُك وضربْتُهم).

وهذا يلتقي مع فكرة البنية العميقة وتحويلها إلى بنية سطحية عن التحويليين.

١٧٢ - تقديم المعطوف عليه على المعطوف بالواو:

يقول سيبويه في (باب ما أشْرَكَ بين الاسمين في الحرف الجار فجريا عليه كما أشْرَكَ بينهما في النعت فجريا على المنعوت): «وذلك قولك: مررتُ برجلٍ وحمارٍ قَبْلُ. فالواو أشركت بينهما في الباء فجريا عليه، ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إيَّاه يكون بها أولى من الحمار، كأنَّك قلت: مررتُ بهما. فالنفي في هذا أن تقولَ: ما مررتُ برجلٍ وحمارٍ، أي ما مررتُ بهما، وليس في هذا دليلٌ على أنَّه بدأ بشيءٍ قبل شيءٍ، ولا بشيءٍ مع شيءٍ، لأنه يجوز أن تقول: مررتُ بزيدٍ وعمرٍو والمبدوء به في المرور عمرٌو، ويجوز أن يكون زيدًا، ويجوز أن يكون المرور وقعَ عليهما في حالة واحدةٍ.

فالواو تجمع هذه الأشياء على هذه المعاني. فإذا سمعتَ المُتكلِّمَ يتكلَّم بهذا أجبتَهُ على أيِّها شئتَ؛ لأنَّها قد جمعَتْ هذه الأشياء».[2]

(١) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١ / ٢٤٨ - ٢٤٩، وانظر: شرح كتاب سيبويه: ٣ / ٩٣، وتحصيل عين الذهب: ٩٦، والنكت: ١ / ٢١٤، وشرح المفصل: ١ / ٧٩.

(٢) الكتاب: ١ / ٤٣٧ - ٤٣٨.

فهو يوضح أن العطف بالواو يجيز تقديم أيِّ الاسمين المتعاطفين على الاسم الآخر؛ أي أنَّه يجيز نمط:

فعل + فاعل + حرف جر + مجرور(معطوف عليه)+ الواو + المعطوف.

ويمثل له بمثالين: مرزْ + تُ + بِ + رجُلٍ + و + حمارٍ + قبْلُ.

و مرزْ + تُ + بـ + زيدٍ + و + عمرٍو.

ويعلل ذلك بعلة توضح وظيفة حرف العطف (الواو)؛ فإنَّ مهمتها تقتصر على إشراك المتعاطفين في الحدث، دون أن تدل على أنَّ أحد المتعاطفين هو أولى بالذكر قبل الآخر – بخلاف (الفاء) و(ثم) اللتان تدلان على أن المعطوف عليه واجب الذكر قبل المعطوف- ولذلك جاز في (الواو) التقديم والتأخير بين المتعاطفين. (١)

وتدل عبارة: (فإذا سمعتَ المتكلِّمَ يتكلَّمُ بهذا أجبتَهُ على أيِّها شئتَ). على وَعْي سيبويه للوظيفة التواصلية لهذا النمط؛ إذ إنَّ هناك متكلمٌ يرسل الجملة وهناك مستمعٌ يتلقى هذه الجملة، وهناك غرض تواصليٌّ من هذا الإرسال ينعكس على المستمع فيجيبُ على المتكلِّم بحسبِ الغرض الذي يريد أن يوصله هو الآخر. وذلك يلتقي بوضوح مع اللسانيات الوظيفية التداولية؛ وخصوصًا لدى (فيرث) وما قاله عن (سياق الحال Context of Situation). (٢)

١٧٣ – تقديم (الجملة المعطوفة على جملة إنَّ واسمها وخبرها) على خبر إنَّ.

١٧٤ – تأخير(الجملة المعطوفة على جملة إنَّ واسمها وخبرها) عن خبر إنَّ.

يقول سيبويه: «واعلم أنَّ ناسًا من العرب يَغْلَطُونَ فيقولون: إنَّهم أَجْمَعُونَ ذاهبونَ، وإنَّك وزيدٌ ذاهبانِ، وذاك أنَّ معناهُ معنى الابتداء، فَيُرَى أنَّه قال: هُمْ،....

وأمَّا قوله عزَّ وجلَّ: ﴿والصَّابِئُونَ﴾ (*)، فعلى التقديم والتأخير، كأنَّه ابتدأ على قوله

---

(١) انظر : شرح كتاب سيبويه : ٦/ ٧٠- ٧١ .

(٢) انظر : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث : ٩٣- ٩٤ .

(*) سورة المائدة : من الآية رقم (٦٩) ، وتمامها : ﴿ إنَّ الَّذينَ آمنُوا والَّذينَ هادُوا والصَّابِئُونَ والنَّصَارى من آمنَ بالله واليومِ الآخرِ وعَمِلَ صالحًا فلا خوفٌ عليهمْ ولا هُمْ يحْزَنُونَ ﴾.

﴿والصَّابِئُونَ﴾ بعدما مضى الخبر.

وقال الشاعر، بشر بن أبي خازم:

وإلَّا فاعلمُوا أنَّا وأنْتُمْ   بغَاةٌ ما بقينا في شِقَاقِ (*)

كأنّه قال: بغاةٌ ما بقينا وأنتم». (1)

فهو يجيز هنا النمطين الآتيين:

النمط الأوَّل: إنَّ + اسمها + الواو + جملة معطوفة على جملة إنَّ واسمها وخبرها (مبتدأ + خبر محذوف) + خبر إنَّ.

يستشهد له بشاهد قرآني: إنَّ + الَّذين آمنوا... + و + الصَّابِئُونَ + خبر محذوف تقديره (كذلك) + فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون.

كما يستشهد له بشاهد شعري:

أن + نا + و + أنتم + خبر محذوف تقديره (بغاة) + بغاةٌ.

النمط الثاني: إنَّ + اسمها + خبرها + الواو + جملة معطوفة على جملة إنَّ واسمها وخبرها (مبتدأ + خبر محذوف).

يمثِّل له بمثالين؛ الأول هو تفسير للشاهد القرآني؛ نوَّه عنه ولم يصرِّح به:

إنَّ + الَّذينَ آمنوا ... + فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون + و +الصَّابِئُونَ + خبر محذوف تقديره (كذلك).

والثاني تفسيرٌ للشاهد الشعري غير كامل وهو: بغاةٌ ما بقينا وأنتم.

يقصد: أن + نا + بغاةٌ ما بقينا + و + أنتم + خبر محذوف تقديره (بغاة).

(*) ديوان بشر بن أبي خازم: ١٦٥ . والبيت من بحر الوافر . «والبغاةُ جمع باغٍ وهو الساعي بالفساد . والشِّقاقُ: الخلافُ، وأصله أن يأتي كلُّ واحدٍ من الفريقينِ ما يشقُّ على صاحبه، أو يكونَ كلُّ واحدٍ منهما في شقٍّ غير شقِّ صاحبه، والشِّقُّ: الجانب» . تحصيل عين الذهب: ٢٩٢، وانظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس: ٣٦، ٢٠٣-٢٠٤، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢ / ٢٦-٢٧، والنكت: ١ / ٥٢٥، وهامش الكتاب: ٢ / ١٥٦ .

(1) الكتاب: ٢ / ١٥٥-١٥٦ .

يغلِّطُ سيبويه هنا من يعطفُ بالرفع على اسم إنَّ قبل الخبر، ثم يذكر أنَّ الآية الكريمة والبيت الشعري ليسا من ذلك في شيءٍ؛ وإنَّما هما من قبيل التقديم؛ أي تقديم (الجملة المعطوفة على إنَّ واسمها وخبرها) على خبر (إنَّ)، وذلك على نية تأخير هذه الجملة عن خبر إنَّ. ولم يذكر علة جواز هذين النمطين.

أمَّا الشاهد في الآية الكريمة؛ فعلى قول سيبويه: أنَّ النيَّةَ بـ (الصابئون) التأخير بعد خبر إنَّ، وجعلها مبتدأ خبره محذوف يدل عليه خبر إنَّ المذكور؛ فيكون تقدير الآية: إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعَمِلَ صالحًا فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنونَ والصابئون كذلك.[1]

ويوضح الشنتمري الشاهد الشعري قائلا: «الشاهد فيه رفع قوله: (وأنتم) على التقديم والتأخير، والتقدير: فاعلموا أنَّا بغاةٌ وأنتم، فأنتم مبتدأ، والخبر محذوف لعلم السامع، والمعنى وأنتم بغاةٌ».[2]

وفي نص سيبويه نلاحظ تعبير (كأنَّه...) بعد الشاهد القرآني وبعد الشاهد الشعري؛ الذي يشير به إلى الترتيب الأصلي القياسي لهذين الشاهدين الذي تحول إلى ترتيب فرعي وهو الترتيب الذي ورد في الآية وفي البيت.

وذلك يلتقي مع فكرة البنية العميقة وتحويلها إلى بنية سطحية عند التحويليين.

١٧٥ - تقديم (ها) التنبيه على المبتدأ (الضمير المنفصل) والخبر(اسم الإشارة).

١٧٦ - تأخير (ها) التنبيه عن المبتدأ (الضمير المنفصل) واتصالها بالخبر (اسم الإشارة).

١٧٧ - تقديم (ها) التنبيه على المبتدأ (ذا) اسم الإشارة واتصالها به وتأخير الخبر(الضمير المنفصل).

---

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٤٧٣- ٤٧٤، والتعليقة: ١/ ٢٩٧- ٢٩٨، والإنصاف: ١/ ١٨٧، والتبيان في إعراب القرآن: ١/ ٤٥١، وشرح المفصل: ٨/ ٧٠.

(٢) تحصيل عين الذهب: ٢٩٢، وانظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس: ٣٦، ٢٠٣-٢٠٤، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٢٦-٢٧، والنكت: ١/ ٥٢٥، والإنصاف: ١/ ١٩٠، وشرح المفصل: ٨/ ٧٠، وهامش الكتاب: ٢/ ١٥٦.

١٧٨ - تقديم (ها) التنبيه على واو العطف، وتأخير (ذا) عنهما.

١٧٩ - تأخير(ها) التنبيه عن واو العطف، واتصالها بـ (ذا).

١٨٠ - تقديم (ها) التنبيه على لفظ الجلالة، وتأخير (ذا) عنهما.

يقول سيبويه في (باب استعمالهم علامةَ الإضمار الذي لا يقع موقع ما يضمر في الفعل إذا لم يقع موقعه): «وكذلك ها أنا ذا، وها نحن أولاءِ، وها هو ذاك، وها هما ذانك، وها هم أولئك، وها أنتَ ذا، وها أنتما ذان، وها أنتم أولاء، وها أنتُنَّ أولاء، وها هُنَّ أولئكَ.

وإنَّما استعملتْ هذه الحروف هُنا لأنَّك لا تقدر على شيء من الحروف التي تكون علامة في الفعل، ولا على الإضمار الذي في فَعَلَ.

وزعم الخليل رحمه الله أنَّ(ها) هنا هي التي مع (ذا) إذا قلتَ هذا، وإنَّما أرادوا أن يقولوا هذا أنتَ، ولكنهم جعلوا أنتَ بين ها وذا؛ وأرادوا أن يقولوا أنا هذا وهذا أنا، فقدَّموا (ها) وصارت (أنا) بينهما.

وزعم أبو الخطاب أنَّ العرب الموثوق بهم يقولون: أنا هذا، وهذا أنا.

ومثل ما قال الخليل رحمه الله في هذا قولُ الشاعر:

ونحن اقتَسَمْنَا المَالَ نِصْفَيْنِ بينَنَا ... فَقُلتُ لهُمْ: هَذا لهَا ها وَذَا ليَا (*)

كأنَّه أراد أن يقول: وهذا لِيَ، فصيَّر الواو بين ها وذا.

وزعم أنَّ مثل ذلك: إي ها الله ذا، إنَّما هو هذا. ....

وحدثنا يونس أيضًا تصديقًا لقول أبي الخطَّاب، أنَّ العرب تقول: هذا أنتَ تقول كذا وكذا، لم يرد بقوله هذا أنتَ، أن يعرفه نفسَه، كأنَّه يُريدُ أن يُعْلِمَهُ أنه ليس غيره. هذا محالٌ، ولكنه أراد أن ينبهه، كأنه قال: الحاضرُ عندنا أنتَ، والحاضرُ القائلُ كذا وكذا أنتَ.

(*) البيت في ديوان لبيد: ٣٦٠، وهو منسوب له في تحصيل عين الذهب: ٣٦٩، وفي شرح المفصل: ٨/ ١١٤. وهو من بحر الطويل. وانظر: كذلك: المقتضب: ٢/ ٣٢٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ٢٥٦، والتعليقة: ٢/ ٧٨، والنكت: ١/ ٦٥٤.

وإن شئتَ لم تُقدِّم ها في هذا الباب، قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ (*)».[1]

يتضح هنا أنه يجيز تقديم (ها) التنبيه في (هذا) وتأخيرها مع كلٍّ من (الضمير المنفصل) و(واو العطف) و(لفظ الجلالة)؛ على نحو الأنماط الآتية:

النمط الأوَّل: ها (التنبيه) + مبتدأ (ضمير منفصل) + خبر (اسم إشارة).

ويمثل له بمثال واحد لكل ضمير من ضمائر الرفع المنفصلة ماعدا (هي وأنتِ):

هَا + أنا + ذا. و ها + أنتَ + ذا.

و ها + نحن + أولاء. و ها + أنتُما + ذانِ.

و ها + هو + ذاكَ. و ها + أنتُمْ + أولاءِ.

و ها + هُمَا + ذانِك. و ها + أنتُنَّ + أولاءِ.

و ها + هُمْ + أولئِكَ. و ها + هُنَّ + أولئكَ.

النمط الثاني: مبتدأ (ضمير منفصل) + ها (التنبيه) + خبر(اسم إشارة).

ويمثل له بمثال واحد: أنا + هـ + ذا. (كرره مرتين)

كما استشهد له بشاهد قرآني: أَنْتُم + هـ + ؤلاءِ.

النمط الثالث: ها (التنبيه) + مبتدأ (اسم إشارة) + خبر (ضمير منفصل).

ويمثل له بمثالين: هـ + ذا + أنتَ. (كرره مرتين)

و هـ + ذا + أنا. (كرره مرتين)

النمط الرابع:

ها (التنبيه) + واو العطف + مبتدأ (اسم إشارة) + خبر(جار ومجرور).

يستشهد له بشاهد شعري: ها + و + ذا + لِيَا.

النمط الخامس:

واو العطف + ها (التنبيه) + مبتدأ (اسم إشارة) + خبر(جار ومجرور).

(*) سورة البقرة: من الآية رقم (٨٥).

(١) الكتاب: ٢/ ٣٥٣-٣٥٥.

يمثل له بمثال هو تفسير للشاهد الشعري: و + هـ + ذا + لِيَ .

النمط السادس: ها (التنبيه) + مقسم به (لفظ الجلالة) + جملة جواب القسم (مبتدأ محذوف + خبر اسم إشارة).

ويمثل له بمثال واحد: إي ها + اللهِ + ضمير مستتر (هو) + ذا.

أتى سيبويه بالنمط الأوّل ضمن أنماط أخرى أوردها في هذا الباب لذكر المواضع التي تستعمل فيها (ضمائر الرفع المنفصلة) لا (ضمائر الرفع المتصلة).

ثم ذكر أنَّ الخليل ذهب إلى أن أصل هذا النمط (هذا أنتَ) و(هذا أنا أو أنا هذا)؛ على أنَّ العرب أجازوا تقديم (ها التنبيه) وجعل أنا أو أنت أو غيرهما بين ها وذا.

وتقويةً لما ذهب إليه (الخليل) ذكر سيبويه شاهدًا شعريًا محتجًا به لجواز الفصل بين ها (التنبيه) و(ذا).

ويوضح الشنتمري هذا الشاهد الشعري قائلاً: «استشهد به محتجًّا للفصل بين ها وذا في قولك: ها أنا ذا، وكذلك فصل هنا بينهما بالواو، وتقديره: وهذا لِيَ»(١).

ثم ذكر سيبويه أنَّ الخليل استدل على جوز الفصل بين (ها) و(ذا) بالشاهد النثري: (إِي هَا اللهِ ذَا)؛ ولم يفسره سيبويه في هذا النص، وإنَّما فسره في موضع آخر؛ في (باب ما يكون ما قبل المَحلوف به عوضًا من اللفظ بالواو)، قائلاً: «وذلك قولك: إي ها الله ذا، ...، قولهم: (ها) صار عوضًا من اللفظ بالواو، فحذفت تخفيفًا على اللسان، ...، وأمَّا قولهم: (ذا) فزعم الخليل أنَّه المحلوف عليه، كأنه قال: إي والله للأمرُ هذا، فحذف الأمرُ لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم؛ وقدَّم (ها)، كما قدَّم (ها) في قولهم: ها هو ذا، وها أنا ذا. وهذا قول الخليل»(٢).

وسيبويه في كلِّ هذه الأنماط لم يعلل جواز الفصل فيها بين (ها) و(ذا).

ويلتقي سيبويه هنا مع الدرس اللغوي الحديث في عدة أمور:

---

(١) النكت: ١/ ٦٥٤، وانظر: المقتضب: ٢/ ٣٢٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ٢٥٦، والتعليقة: ٢/ ٧٨، وتحصيل عين الذهب: ٣٦٩-٣٧٠، وشرح المفصل: ٨/ ١١٤-١١٥.

(٢) الكتاب: ٣/ ٤٩٩-٥٠٠، وانظر: التعليقة: ٢/ ٧٨، والنكت: ٢/ ٩٥٥.

الأوَّل: قوله: (العرب الموثوق بهم يقولون: أنا هذا، وهذا أنا) وقوله: (العرب تقول: هذا أنت) ـ نقلاً عن أبي الخطاب ويونس ـ يدل على اهتمام النحاة

العرب ومنهم سيبويه باللغة المنطوقة فِعْلاً عند مستعملي اللغة وهم العرب.

وهذا الاهتمام يلتقي مع ما يدعو إليه المنهج الوصفي الحديث.

الثاني: قوله: (أرادوا أنْ يقولوا: هذا أنت)، و (أرادوا أن يقولوا: أنا هذا وهذا أنا)، و(كأنه أراد أن يقول: وهذا لِيَ). هذه تعبيرات تدل على أنَّ الأنماط التي يذكرها هنا تمثل التراكيب ذات الترتيب الأصلي والتي يجوز تحويلها بالتقديم والتأخير إلى تراكيب ذات ترتيب فرعي؛ وهي: ها أنتَ ذا، وها أنا ذا، وها وذا لِيَا.

وهذا يلتقي مع فكرة البنية العميقة وتحويلها إلى بنية سطحية عند التحويليين.

الثالث: من قوله: (لم يرد بقوله هذا أنت، أن يعرِّفه نفسه) إلى قوله: (والحاضر القائل كذا وكذا أنتَ)؛ إنَّما هو تحليلٌ للوظيفة التواصلية التداولية لهذا التركيب، يلتقي مع ما ينادي به اللسانيون الوظيفيون المعاصرون.

* * *



الفصل الخامس

امتناع التقديم أو التأخير في بناء الجملة عند سيبويه

يتناول هذا الفصل الأنماط الممتنعة التقديم أو التأخير في بناء الجملة التي تعرض لها سيبويه في الكتاب؛ وهي الأنماط غير الصحيحة نحويًا والتي بها خرق لقوانين ترتيب عناصر التركيب النحوي، كما أنها أنماط مفترضة غير مستعملة في اللغة وغير مقبولة عند أصحابها.

وقد وردت هذه الأنماط الممتنعة متفرقة في أبواب الكتاب النحوية - شأنها في ذلك شأن الأنماط الواجبة والأنماط الجائزة التي تعرض لها سيبويه - وقد حاولتُ قدر جهدي أن ألم شتاتها وأجمع شملها.

وبعد استقراء هذه الأنماط الممتنعة، وتصنيفها حسب نوع الجملة الواردة فيها، نجد أنها يمكن أن تتناول على النحو الآتي:

أولاً: امتناع التقديم أو التأخير في الجملة الاسمية:

أ - في الجملة الاسمية المنسوخة.

ب - في الجملة الاسمية المشكوك فيها بـ(ظَنّي أو أظُنُّ) والمؤكدة بـ(حقًّا أوغير شكٍّ).

جـ- في أنماط أخرى من الجملة الاسمية.

ثانيًا: امتناع التقديم أو التأخير في الجملة الفعلية:

أ - في الجملة الفعلية البسيطة. ب - في الجملة الفعلية المسبوقة بحرف عامل.

جـ- في الجملة الفعلية المسبوقة بحرف غير عامل.

د - في أنماط أخرى من الجملة الفعلية.

ثالثًا: امتناع التقديم أو التأخير في الأساليب النحوية:

أ - في أسلوب التعجب. ب - في أسلوب الاستفهام.

جـ- في أسلوب الاستثناء. د - في أسلوب الشرط.

هـ- في أسلوب القسم. و - في أسلوبي الإغراء والتحذير.

رابعًا: امتناع التقديم أو التأخير في مكملات الجملة:

أ - بين الحال وعاملها أو صاحبها.

ب - بين التمييز وعامله أو بين التمييز والظرف.

جـ- بين الصفة الأولى والصفة الثانية.

أولاً: امتناع التقديم أو التأخير في الجملة الاسمية:

أ - الامتناع في الجملة الاسمية المنسوخة:

١- تقديم خبر (إنَّ) أو (كأنَّ) على اسمها:

يقول سيبويه: «لا يجوز أن تقول: إنَّ أخوكَ عبدَ الله، على حَدِّ قولك: إنَّ عبدَ الله أخوكَ، لأنها ليست بفعل، وإنَّما جعلتْ بمنزلته فكما لم تتصرَّف إنَّ كالفعل كذلك لم يجز فيها كلُّ ما يجوز فيه، ولم تقوَ قوَّتَهُ».(١)

كما يقول في موضع آخر:»... لأنَّ إنَّ ليس بفعل وإنَّما هو مشبَّهٌ به. ألا ترى أنه لا يضمر فيه فاعلٌ، ولا يُؤخَّرُ فيه الاسمُ، وإنَّما هو بمنزلة الفعل».(٢)

ويقول أيضًا نقلاً عن الخليل: «وزعم الخليل أنها عملت عملين...، إلَّا أنَّه ليس لك أن تقول: كأنَّ أخوكَ عبدَ الله، تريد: كأنَّ عبدَ الله أخوكَ، لأنها لا تصرَّفُ تصرُّفَ الأفعال، ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في كان. فمن ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين ليس وما، فلم يجروها مجراها، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال».(٣)

من هذه النصوص يتضح أنَّ سيبويه يمنع تقديم خبر (إنَّ) أو (كأنَّ) – غير الظرف أو الجار والمجرور– على اسمها.

أي أنه يقرر امتناع نمط: حرف ناسخ (إنَّ أو كأنَّ) + خبره + اسمه.

ويمثل له بمثالين: إنَّ + أخوكَ + عبدَ الله. و كأنَّ + أخوكَ + عبدَ الله.

ويعلل هذا الامتناع بأنَّ هذه الحروف الناسخة بمنزلة الفعل؛ أي تعمل عمله فتنصب وترفع، وهي مشبَّهة به في ذلك إلَّا أنَّها لم تَقْوَ قُوَّتهُ، ولم يجز فيها كلُّ ما يجوز فيه؛ كأنْ تُقدِّمَ المرفوع وتُؤخِّرَ المنصوب، كما تفعل ذلك مع الفاعل والمفعول؛ فتُقدِّمَ الفاعل وتُؤخِّرَ المفعول، فهي مجرد حروفٍ مشبَّهة بالأفعال في العمل فقط.

---

(١) الكتاب: ١/ ٥٩.
(٢) السابق: ١/ ٩٥.
(٣) السابق: ٢/ ١٣١.

يقول السيرافي في شرحه على النص الأوَّل: «(إنَّ) مشبَّهة بالفعل، واسمها مشَبَّهٌ بالمفعول، وخبرُها مشبَّهٌ بالفاعل، ومع ذلك فلا يجوز أن يتقدَّم الخبر على الاسم، كما تقدَّم الفاعل على المفعول؛ لأنها حرفٌ لا يبلغ من قوتها أن تكون بمنزلة ما شبهتْ به».(١)

ويعلق الدكتور محمود ياقوت على كلام سيبويه قائلاً: «والتركيب هنا غير صحيح نحويًّا؛ لأنَّ (إنَّ) ليست بفعل، وإنَّما هي مشبَّهة به؛ فهي لا تتصرف تصرفه؛ ولذلك فهي تنحط عنه في الدرجة، ولا يجوز فيها كل ما يجوز في الأفعال؛ حيث إنه يمكن تقديم المفعول به على الفاعل».(٢)

ويوضح الدكتور سعيد بحيري خلال تعليقه على ما قاله سيبويه أنَّ العامل القويَّ هو الذي يتيح للعناصر التي يعمل فيها حرية موقعية؛ كالفعل وما يعمل فيه، أمَّا العامل الضعيف فإنه لا يتيح للعناصر التي يعمل فيها هذه الحرية الموقعية. يقول: «ويعني ذلك أنَّ الحرف أدني من الفعل في القوة وبالتالي في العمل. ولا يمكنه أن يتيح للعناصر العامل فيها حرية موقعية كالتي يتيحها الفعل. وهذا مفهوم قوله: (لم تصرف أن كالفعل). فهذه القيود تجعل الجمل الخارجة عليها أو التي تخرقها جملاً غير صحيحة نحويًّا. ولذا فإن جملة: * إنَّ أخوكَ عبدَ الله. غير صحيحة نحويًّا؛ لتأخر قوة الحروف (إنَّ وأخواتها) عن منزلة الفعل».(٣)

من ذلك فإنَّ امتناع هذا النمط عند سيبويه يرجع إلى خرق قانون نحوي تركيبي مرتبط بعلاقة العامل بمعمولاته؛ فإذا كان العامل ضعيفًا فإنه لا يجوز تغيير موقع أي عنصر في التركيب.

وفي ضوء النظرية التحويلية يلاحظ أن: «التحويل غير مباح في تراكيب (إنَّ) وأخواتها؛ فالتحويل من: إنَّ + اسمها + خبرها. إلى: إنَّ + خبرها + اسمها.

يؤدي إلى توليد تركيب غير صحيح نحويًّا، لذلك رفضه النحويون».(٤)

كما يُلاحظ أن سيبويه قد أصدر حكم الامتناع على هذا النمط من خلال استقرائه لكلام

(١) شرح كتاب سيبويه : ٣/ ٢٤ ، وانظر: علل النحو: ٢٣٨ ، والإيضاح في علل النحو :١٣٥.
(٢) التراكيب غير الصحيحة نحويًّا في (الكتاب) لسيبويه (١٩٨٨م) : ١١٢ .
(٣) عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه : ١٥١- ١٥٢.
(٤) نظام ترتيب الكلام في الجملة العربية في ضوء النظرية التحويلية : ١٠٦ .

العرب، فالعرب لا تستعمل هذا النمط في لغتها، يتضح ذلك من النص الثالث.

وهذا الاهتمام بالاستعمال اللغوي يلتقي مع ما تنادي به المدرسة الوصفية.

٢- تقديم خبر (ما الحجازية) على اسمها:

يقول سيبويه: «فإذا قلت: ما مُنطلقٌ عبدُ الله، أو ما مسيءٌ من أعتب، رفعت. ولا يجوز أن يكون مقدَّمًا مثلَهُ مُؤَخَّرًا، كما أنه لا يجوز أن تقول: إنَّ أخوكَ عبدَ الله، على حدِّ قولك: إنَّ عبدَ الله أخوكَ، لأنها ليست بفعل، وإنَّما جُعِلَتْ بمنزلته فكما لم تتصرفَ إنَّ كالفعل كذلك لم يجز فيهاَ كلُّ ما يجوز فيه، ولم تقوَ قوَّتَهُ، فكذلك ما.

وتقول: ما زيدٌ إلَّا مُنْطَلِقٌ،... لم تقوَ ما حيث نقضت معنى ليس، كما لم تقوَ حين قدَّمتَ الخبر،...، فلم تقوَ ما في باب قلب المعنى كما لم تقوَ في تقديم الخبر.

وزعموا أنَّ بعضهم قال، وهو الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ (*)

وهذا لا يكاد يعرف». (١)

ويقول في موضع آخر: «وتقول: ما زيدٌ ذاهبًا ولا عاقلٌ عمرٌو، لأنك...، كأنك قلت: وما عاقلٌ عمرٌو. ولو جعلته من سببه لكان فيه له إضمارٌ كالهاء في الأب ونحوها، ولم يجز نصبه على مَا، لأنك لو ذكرتَ ما ثُمَّ قَدَّمْتَ الخبر لم يكن إلَّا رفعًا». (٢)

ويقول في موضع ثالث: «كما أنَّ ما كليس في لغة أهل الحجاز مادامت في معناها، وإذا تغيرتْ عن ذلك أو قُدِّمَ الخبر رجعت إلى القياس، وصارت اللغاتُ فيها كلغة تميم». (٣)

يتضح من هذه النصوص أن سيبويه يمنع تقديم خبر(ما الحجازية) على اسمها.أي أنه

(*) ديوان الفرزدق:١/ ١٨٥. والبيت من بحر البسيط. وهو من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز؛ أي أعاد لقريش ما كانوا فيه من الخير حين كان جده مروان واليا عليهم. انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس: ٧٧، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ٢٣٤-٢٣٦، وتحصيل عين الذهب: ٨٠-٨١.

(١) الكتاب: ١/ ٥٩-٦٠.

(٢) السابق: ١/ ٦١.

(٣) الكتاب: ١/ ١٢٢.

يقرر امتناع نمط: ما (الحجازية) + خبرها + اسمها.

ولم يمثل لهذا النمط الممتنع بمثال مباشر، ولكنه قال في النص الثاني عن مثال: ما زيدٌ ذاهبًا وما عاقلٌ أبوه: (ولم يجز نصبه على ما).

يقصد بذلك لم يجز: ما زيدٌ ذاهبًا وما + عاقلاً + أبوه.

كما يستشهد برواية بيت الفرزدق: ما + مثلَهم + بَشَرُ.

مستبعدًا إيَّاهَا قائلاً: (وهذا لا يكاد يعرفُ).

وعلل امتناع هذا النمط بالعلة نفسها التي ذكرها في امتناع تقديم خبر (إنَّ) على اسمها؛ فهي مشبهة في العمل بـ (ليس) إلَّا أنها لم تَقْوَ قوَّتَها، ولم يجز فيها ما جاز في ليس من تقديم خبرها على اسمها؛ إذ إنَّ (ما) حرف ضعيف العمل.

ويوضح السِّيرافي ما قاله سيبويه عن بيت الفرزدق، قائلاً: «حَكَى سيبويه أنَّ بعض الناس نصبَ (مثلَهم) وجعله على وجه الخبر في هذا البيت. ثم استبعد، وقال: هذا لا يكاد يعرف. إلَّا أنَّه حَكَى ما سمع. وهذا التأويل في هذه الرواية، يوجب جواز (ما قائِمًا زيدٌ) وهذا بعيدٌ جدًّا.

وقد رُدَّ هذا التأويل على سيبويه؛ فقيل له: قد علمنا أنَّ الفرزدق من بني تميم وقد علمنا أنَّ بني تميم يرفعون الخبر مؤخَّرًا فكيف ينصبونه مقدَّمًا؟

فقال المحتج عن سيبويه: يجوز أن يكون الفرزدق قد سمع أهل الحجاز ينصبونه مؤخَّرًا وفي لغة الفرزدق لا فرق بين التقديم والتأخير؛ لأنه يرفع مقدَّمًا ومؤخَّرًا، فظنَّ الفرزدق أنَّ أهل الحجاز لايفرقون بين الخبر مقدَّمًا ومؤخَّرًا، فاستعمل لغتهم فأخطأ».(١)

ونستطيع أن نقول: إنَّ بيت الفرزدق على هذه الرواية الصحيحة التي تنصب (مثلَهم) خبرًا مقدَّمًا على اسم (ما الحجازية) شاذٌ في الاستعمال وشاذٌ في القياس؛ فأمَّا شذوذه في

(١) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٢٥ – ٢٦، وانظر: ما قاله المبرد عن نصب كلمة (مثلَهم) في بيت الفرزدق وتخطئته لرأي سيبويه في ذلك. المقتضب: ٤/ ١٩١ – ١٩٢، ثم انظر: رد ابن ولاد على المبرد ورفضه لرأيه. الانتصار لسيبويه على المبرد: ٥٤ – ٥٦.

الاستعمال فإنَّ لغة الحجاز لا تقدِّم خبر (ما) على اسمها، ولغة تميم لا تنصب الخبر مطلقًا مقدَّمًا كان أو مؤخَّرًا، وأمَّا شذوذه في القياس فإنَّ النحويين لا يقدِّمون خبر (ما الحجازية) على اسمها بل يعتبرون هذا البيت شاذًا ولا يقاس عليه؛ فقد قال ابن ولَّاد: «فعلى النحويِّ أن ينظر في علته وقياسه، فإن وافق قياسه وإلَّا رواه على أنَّه شاذٌ عن القياس، ولم يكن للاحتجاج بالضرورة وغيرها معنى، إذا كان الناقل ثقة».(١)

والقياس في هذه المسألة ذكره سيبويه صراحةً - في النص الثالث - بقوله: (وإذا تغيرتْ عن ذلك أو قُدِّمَ الخبر رَجَعَتْ إلى القياس، وصارت اللغات فيها كلغة تميم).

وهناك من النحاة القدامى من نظر إلى هذا البيت من جانب المعنى؛ فوجد أنَّ إيراد البيت بهذه الرواية فيه إصلاحٌ للمعنى وإن كان هناك إفساد للفظ؛ فقد قال: «والذي حمله عليه سيبويه أَصَحُّ عندي وإن كان الفرزدق تميميًّا، لأنه أراد أن يُخلِّص المعنى من الاشتراك فلم يُبالِ إفساد اللفظ مع إصلاح المعنى وتحصينه، وذلك أنه لو قال: (وإذ ما مثلُهم بَشَرٌ) بالرفع لجاز أن يُتوهم أنه من باب ما مثلُك أحدٌ إذا نفيتَ عنه الإنسانيةَ والمروءةَ، فإذا قال: (ما مثلَهم بَشَرٌ) بالنصب لم يتوهم ذلك، وخَلَّص المعنى للمدح دون تَوَهُّم الذَّمِّ فتأمَّلْهُ تجدهُ صحيحًا».(٢)

وهو رأي جدير بالاهتمام.

وما قاله الدكتور سعيد بحيري عن امتناع تقديم خبر (إنَّ) على اسمها هو ما قاله أيضًا عن امتناع تقديم خبر (ما الحجازية) على اسمها؛ إذ إنَّه كان يتكلم عن العامل القوي وإتاحته الحرية الموقعية لما يعمل فيه بخلاف العامل الضعيف الذي لا يتيح حريةً موقعيةً لما يعمل فيه؛ «لذا فإنَّ جملة:

إنَّ أخُوكَ عبدَ الله. غير صحيحة نحويًا. وكذلك: ما منطلقًا عبدُ الله.

لتأخر قوة الحروف (إنَّ وأخواتها) و(ما وأخواتها) عن منزلة الفعل».(٣)

---

(١) الانتصار لسيبويه على المبرد: ٥٥ .

(٢) تحصيل عين الذهب: ٨٠- ٨١ .

(١) عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه: ١٥١- ١٥٢ ، وانظر: منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي: ٢٧٦ .

ومن ذلك فإنَّ امتناع هذا النمط عند سيبويه يرجع – كالنمط السابق – إلى خرق قانون نحوي تركيبي مرتبط بعلاقة العامل بمعمولاته؛ فإذا كان العامل ضعيفًا فإنَّه لا يجوز تغيير موقع أي عنصر في التركيب.

٣ – تقديم معمول خبر (كان أو ليس) على اسمها:

٤ – تقديم معمول خبر (كان أو ليس) على الخبر في حال كون الخبر مقدَّمًا على الاسم:

يقول سيبويه: «قال الشاعر، وهو حُمَيْدٌ الأرقط:

فَأَصْبَحُوا والنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِي المَسَاكِينُ (*)

فلو كان كلُّ على ليس ولا إضمار فيه لم يكن إلا الرفع في كُلٍّ، ولكنه انتصب على تُلْقي. **ولا يجوز أن تحمل المساكينَ على ليس وقد قدَّمْتَ فجعلتَ الذي يعمل فيه الفعل الآخر يلي الأوَّل، وهذا لا يحسنُ. ولو قلت: كانت زيدًا الحمَّى تأخذُ أو تأخذُ الحمَّى، لم يجز وكان قبيحًا».** (١)

يتضح من هذا النص أنَّ سيبويه يمنع تقديم معمول خبر (كان أو ليس) على اسمها، ويمنع تقديمه على الخبر في حال كون الخبر مُقَدَّمًا على الاسم.

فهو يقرر امتناع نمطين:

النمط الأوَّل: كان أو ليس + معمول الخبر + اسمها + خبرها.

مثل له بمثال واحد: كانتْ + زيدًا + الحُمَّى + تأخُذُ.

النمط الثاني: كان أو ليس + معمول الخبر + خبرها + اسمها.

ومثل له بوجهٍ إعرابي ممتنع لبيت حميد الأرقط : ليسَ+ كلَّ النَّوَى + تُلْقِي + المساكينُ.

وبمثال آخر: كانت + زيدًا + تأخُذُ + الحُمَّى.

(*) هذا البيت من بحر البسيط . والشاعر هنا يصف أضيافًا جياعًا نزلوا به ، يقول : أكلوا كثيرًا من التمر ، وألقوا كثيرًا من النوى ، ولكنهم لجوعتهم لم يلقوا إلا بعضهُ . انظر : شرح أبيات سيبويه للنحاس : ٨٢ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ١ / ٢٤٢ – ٢٤٣ ، وتحصيل عين الذهب : ٩٠ .

(٢) الكتاب : ١ / ٧٠ .

ويعلل امتناع هذين النمطين بأنَّ (كان أو ليس) لا يليهما معمولٌ لغيرهما.

ويشرح السيرافي هذا النص قائلاً: «يعني لا يجوز أن ترفع (المساكين) بـ (ليس)، وقد جعلت الذي يلي ليس (كل)، وهو منصوبٌ بـ (يلقي)؛ لأنَّ (كان) و(ليس) وأخواتها لا يليهنَّ منصوبٌ بغيرهنَّ، ولا يجوز أن تقول: (كانت زيدًا الحمَّى تأخذُ)، أو(كانت زيدًا تأخذُ الحُمَّى)، وذلك أنَّ (كان) وبابها أن تعمل الرفع والنصبَ، فلا يجوز أن يليه إلَّا شيءٌ يعمل فيه أو في موضعه، فإذا قلت: (كانت زيدًا الحُمَّى تأخذُ) فإنَّما تنصبُ (زيدًا) بـ (تأخذُ) لا بـ (كان)».[1]

ويقول الدكتور محمود ياقوت عن هذين النمطين خلال ملاحظاته حول مصطلحات سيبويه وعباراته: «إنَّ في هذا النص جملتين حكم عليهما سيبويه بـ (لم يجز وكان قبيحًا)، ويعود السبب في ذلك إلى أنَّ (العامل النحوي) من الأسس المهمة التي أقام عليها سيبويه تأليف كتابه، وله قواعده وقوانينه التي يجب الالتزام بها وعدم الخروج عليها، و(كان وبابها) تعمل الرفع والنصب؛ فلا يجوز أن يليها إلَّا شيءٌ تعمل فيه، أو في موضعه، والصحيح نحويًّا أن يقال: كانت الحُمَّى تأخذُ زيدًا».[2]

كما تعرض باحث آخر لهذين النمطين خلال حديثه عن ارتباط مصطلح (القبح) عند سيبويه بنظرية العامل؛ قائلاً: «فكان لا يليها إلَّا اسم تعمل فيه، أمَّا إذا وليها معمولٌ لفعل آخر في الجملة، فهذا يؤدي إلى وصف الكلام بالقبح، لأنَّ المعمول وضع في غير موضعه الذي حدده له النظام اللغوي، فالقبح هنا يرتبط بظاهرة الترتيب، أي ضرورة وضع كل جزء من أجزاء الجملة في موضعه الصحيح المحدَّد له».[3]

وبذلك فإنَّ امتناع هذين النمطين عند سيبويه يرجع إلى خرق قانون نحوي تركيبي مرتبط بـ (نظرية العامل)؛ فلا يلي العامل معمولٌ لغيره.

٥ – تقديم معمول خبر (ما الحجازية) على اسمها:

يقول سيبويه: «ولا يجوز أن تقول: ما زيدًا عبدُ الله ضاربًا، وما زيدًا أنا قاتلاً؛ لأنه لا

---

(١) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٦٣، وانظر: التعليقة: ١/ ١٠٥ – ١٠٦.

(٢) التراكيب غير الصحيحة نحويًّا في (الكتاب) لسيبويه (٢٠٠٢م): ٤١-٤٢.

(٣) الحذف والتقدير عند سيبويه دراسة تفسيرية معيارية: ١٩١.

يستقيم، كما لم يستقم في كان وليس، أن تقدِّم ما يعمل فيه الآخرُ ».[1]

يمنع هنا نمط: ما (الحجازية) + معمول خبرها + اسمها + خبرها.

ويمثل له بمثالين: ما + زيدًا + عبدُ الله + ضاربًا.

و ما + زيدًا + أنا + قاتلاً.

وهذا التنوع في التمثيل يوضح أن سيبويه يهدف إلى بيان امتناع النمط نفسه لا امتناع المثال المطروح، أي أنه يمنع في هذا النمط التغير الموقعي لما تحمله الكلمة من معنى وظيفي، وهو بذلك – كما يقول النحويون التحويليون – يرفض البنية العميقة لهذا الترتيب لا البنية السطحية فحسب، المتمثلة في هذين المثالين اللذين اصطنعهما؛ فأتى مرة باسم ما (عبدُ الله) ومرة (أنا)، كما أتى مرة بخبرها (ضاربًا) ومرة (قاتلاً).

ويعلل سيبويه رفضه لهذا النمط؛ بتشبيهه (ما الحجازية) بـ (كان وليس) في أنهما لا يليهما معمول غيرهما – وهو النمط السابق – فكذلك (ما الحجازية) لا يليها ما يعمل فيه خبرها.

يقول أبو علي الفارسي: «يريد: من قال: ليس زيدًا عبدُ الله ضاربًا، على أن يضمر في ليس القصة والحديث، لم يقل في (ما الحجازية): ما زيدًا عبدُ الله ضاربًا، وإن كانت مثل (ليس) في أنَّها تنصبُ وترفع لأنَّ الضمير الذي يكون في ليس وأخواتها، ويُقدَّر فيه لا يسوغ في (ما) ألا ترى أنه لا يجوز (زيدٌ ما منطلقًا) فإذا لم يجز الإضمار فيها كما جاز في (ليس) لم تجز هذه المسألة للفصل بينها وبين اسمها بما هو أجنبي منها».[2]

فأبو علي يوضح أنَّ (ما الحجازية) كما لا يجوز إضمار اسمها فيها لأنها حرف – بخلاف ما شبهت به في العمل وهو الفعل (ليس) الذي يقبل إضمار اسمه فيه – فكذلك لا يجوز الفصل بينها وبين اسمها بما هو أجنبي منها.

ويعلق الدكتور سعيد بحيري على مفهوم مصطلح (يستقيم) الذي أورده سيبويه في هذا النص، قائلاً: «وليس هناك من يَقْدِرُ على تحديد الصحة النحوية أو عدمها إلا ابن اللغة، فهو وحده الذي يمتلك الكفاءة التي تمكنه من التمييز بين ما هو صحيح وما هو غير صحيح،

(١) الكتاب: ١/ ٧١.

(٢) التعليقة: ١/ ١٠٧، وانظر: شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٦٦، والأصول في النحو: ١/ ٩٣.

ويعود هذا إلى تَأْثِيرِ بفكرةٍ: أنَّ القبول النحوي مالا يتوقف على المعنى المعجمي لعناصر الجملة ولكنه يرتكن إلى نظام عميق يمتلكه المتكلم، وبه يستطيع أن يميز جملة من أخرى».[(١)]

ولعله يقصد بقوله هذا ما أشرتُ إليه قبل قليلٍ من أن الحكم الذي أصدره سيبويه على هذا النمط – وهو أنه (لا يستقيم) – نابع من أن النظام القواعدي العميق الذي يمتلكه المتكلم – الذي يستطيع أن يميز الجمل الصحيحة من غير الصحيحة – لا يتقبل هذا النمط بل يعده نمطًا غير صحيح نحويًا.

ويشير بالفكرة التي عرضها إلى مصطلح (الكفاءة) لدى المتكلم المستمع المثالي (ابن اللغة) وهو مصطلح من المصطلحات الأساسية في النحو التوليدي التحويلي.

٦ – تأخير اسم(إنَّ) وهو ضمير منفصل عن خبرها(الجار والمجرور):

يقول سيبويه: «واعلم أنه قبيحٌ أن تقولَ: رأيتُ فيها إيَّاك،...، ولو جاز هذا لجاز: ضربَ زيدٌ إيَّاك، وإنَّ فيها إيَّاكَ، ولكنهم لَمَّا وجدوا: إنَّك فيها، وضربهُ زيدٌ، ولم ينقض معنى ما أرادوا لو قالوا: إنَّ فيها إيَّاكَ، وضربَ زيدٌ إيَّاك، استغنوا به عن إيَّا».[(٢)]

يتضح من هذا النص أنَّ سيبويه يمنع تأخير اسم (إنَّ) وهو ضمير منفصل عن خبرها الجار والمجرور. فهو يمنع النمط الآتي:

* إنَّ + خبرها (جار ومجرور) + اسمها (ضمير منفصل).

مثل له بمثال واحد: * إنَّ + فيها + إيَّاكَ.

ويعلل امتناع هذا النمط بأنَّ العرب عندما يريدون هذا المعنى يستخدمون في حديثهم الضمير المتصل فيقولون: إنَّك فيها، ويستغنون بهذا الضمير المتصل عن استعمال الضمير المنفصل مؤخَّرًا. أي أنَّ سيبويه حكم على هذا النمط بالامتناع من خلال استقرائه لكلام العرب، ومن خلال درايته باستعمالهم للتراكيب في لغتهم.

نلتمس ذلك مِمَّا ورد في النص من استخدامه لضمائر الجمع التي تعود إلى متحدِّثي اللغة

(١) عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه : ١٥٧ .
(٢) الكتاب : ٢/ ٣٦١ .

وهم العرب الخُلَّص؛ (لكنهم، وجدوا، أرادوا، قالوا، استغنوا).

يلتقي هذا النص مع الدرس اللغوي الحديث في عدة جوانب:

أولاً: يصف سيبويه التراكيب اللغوية كما وجد العرب ينطقونها؛ فيأخذ ما قالوه، ويترك ما لم يقولوه. وهوبذلك يلتقي مع ما نادى به أصحاب المدرسة اللغوية الوصفية.

يقول الدكتور عبده الراجحي: «المتتبع للكتاب يرى أنَّ سيبويه قد أقام قواعده في أغلبها على الاستعمال اللغوي».(١)

ثانيًا: إنَّ القبول النحوي لديه لنمط: إنَّك فيها، ورفضه لنمط: إنَّ فيها إيَّاكَ، يرجع إلى معرفته بالنظام العميق للمتكلم المستمع المثالي وهو ابن اللغة العربي الأصيل، وهو بذلك يلتقي مع ما ذهب إليه النحويون التحويليون.

ثالثا: يهتم سيبويه في هذا النص بجانب المعنى؛ حيث يقول: (ولم ينقض معنى ما أرادوا لو قالوا). ولعله يريد بذلك المعنى الدلالي للجملة ككل لا المعنى الوظيفي لكلمة مفردة في الجملة. وهو باهتمامه بالمعنى الدلالي يلتقي مع أصحاب اللسانيات الوظيفية الذين يولون المعنى الدلالي اهتمامًا كبيرًا.

يقول الدكتور أحمد المتوكل عن هذا الفكر: «إنَّ هذا الفكر يشكل مرحلة من أهم مراحل تطور الدرس اللساني الوظيفي وأنه لا يعقل، بالتالي، أنْ يؤرَّخ لهذا النمط من المقاربات اللسانية دون ذكرٍ لما ورد في إنتاج اللغويين العرب القدماء».(٢)

٧ – تقديم خبر إنَّ (الجملة الفعلية) على اسمها:

يقول سيبويه في (باب الحروف التي لا تقدَّم فيها الأسماءُ الفعلَ): **«فلا يجوز أن تفصل بين الفعل والعامل فيه بالاسم، كما لا يجوز أن تفصل بين الاسم وبين إنَّ وأخواتها بفعلٍ».(٣)**

يمنع هنا تقديم خبر(إنَّ وأخواتها) إذا كان جملةً فعليةً على اسمها؛ أي يمنع نمط: حرف

(١) النحو العربي والدرس الحديث : ٥٥ .
(٢) اللسانيات الوظيفية : ٤١ .
(١) الكتاب : ٣/ ١١٠ .

ناسخ + خبره (فعل + فاعل) + اسمه.

ولم يمثل له بمثال توضيحي كما يفعل ذلك غالبًا مع الأنماط الممتنعة.

وهذا النمط يشبه النمط الممتنع رقم (١):

حرف ناسخ + خبره + اسمه. (إنَّ أو كأنَّ + أخوكَ + عبدَ الله).

ولم يعلل امتناع هذا النمط، ولكنه ذكر حكم الامتناع فقط، ولعلَّ ذلك يرجع إلى وضوح العلة في هذا الامتناع من خلال الفكرة الرئيسية التي ساق لها هذا الباب وهي: أنَّ هناك حروفًا تختص بالدخول على الأفعال وتعمل فيها كالحروف الناصبة للأفعال والحروف الجازمة لها، كما أنَّ هناك حروفًا تختص بالدخول على الأسماء وتعمل فيها كالحروف الناسخة التي تختص بالدخول على الأسماء فتنصبها.

وبذلك لا يلي الحروف المختصة بالأفعال الأسماءُ، ولا يلي الحروف المختصة بالأسماء الأفعالُ؛ وذلك خشية أن يتداخلا في العمل فلا يتمايزا.

وهذه العلة قد صرَّح سيبويه بها من جانب امتناع تقدُّم الأسماء على الأفعال بعد الحروف المختصة بالدخول على الأفعال العاملة فيها؛ وذلك بقوله: «ولا يجوز ذلك في التي تعمل في الأفعال فتنصبَ، كراهةَ أن تشبَّه بما يعمل في الأسماء،...، لأنَّ الاسم ليس كالفعل، وكذلك ما يعمل فيه ليس كما يعمل في الفعل».[١]

يفهم من هذه العلة التي صرَّح بها تلميحه بالعلة المناظرة لها ألا وهي علة امتناع تقديم الفعل على الاسم بعد الحروف المختصة بالدخول على الاسم؛ وكأنَّما يقول أيضًا: ولا يجوز ذلك في التي تعمل في الأسماء فتنصبَ، كراهة أن تشبَّه بما يعمل في الأفعال؛ لأن الفعل ليس كالاسم، وكذلك ما يعمل فيه ليس كما يعمل في الاسم.

يقول ابن السرَّج خلال حديثه عن (الأشياء التي لا يجوز تقديمها): «ومن ذلك (إنَّ وأخواتها) لا يجوز أن يقدَّم عليهنَّ ما عملن فيه، ولا يجوز أن تفرق بينهنَّ وبين ما عملن فيه بفعل، ولا تقدِّم أخبارهنَّ على أسمائهن إلَّا أن تكون الأخبار ظروفًا».[٢]

(١) السابق: ٣/ ١١١.
(٢) الأصول في النحو: ٢/ ٢٣١.

فامتناع هذا النمط يرجع إلى خرق قانون نحوي تركيبي؛ من قوانين ترتيب عناصر الجملة ؛ ينص على أنه : لا يتقدَّم خبر إنَّ وأخواتها إذا كان جملة فعلية على اسمها.

٨ – تقديم اسم إنَّ (أنَّ واسمها وخبرها) على خبرها (جار ومجرور):

٩ – تقديم اسم أنَّ (إنَّ واسمها وخبرها) على خبرها (جار ومجرور):

١٠ – تقديم (أنَّ واسمها وخبرها) في صدر الكلام:

يقول سيبويه: «واعلم أنه ليس يحسُنُ لأنَّ أن تلي إنَّ ولا أنَّ، كما قَبُحَ ابتداؤك الثقيلة المفتوحة وحسن ابتداؤك الخفيفة؛ لأنَّ الخفيفة لا تزول عن الأسماء، والثقيلة تزول فتبدأه. ومعناها مكسورة ومفتوحة سواء. واعلم أنه ليس يحسنُ أن تلي إنَّ أنَّ ولا أنَّ إنَّ. إلا ترى أنَّك لا تقول: إنَّ أنَّك ذاهبٌ في الكتاب، ولا تقول: قد عرفتُ أنَّ إنَّك منطلقٌ في الكتاب. وإنَّما قبحَ هذا ههنا كما قبح في الابتداء، ألا ترى أنه يقبح أن تقول: أنَّك منطلقٌ بلغني أو عرفتُ، لأن الكلام بعد أنَّ وإنَّ غير مستغن كما أن المبتدأ غير مستغن. وإنما كرهوا ابتداء أنَّ لئلا يشبهوها بالأسماء التي تعمل فيها إنَّ، ولئلَّا يشبهوها بأنْ الخفيفة، لأنَّ أنْ والفعل بمنزلة مصدر فعله الذي ينصبه، والمصادر تعمل فيها إنَّ وأنَّ».(١)

في هذا النص يمنع تقديم اسم إنَّ (إذا كان مكونًا من أنَّ واسمها وخبرها)على خبرها (الجار والمجرور). كما يمنع تقديم اسم أنَّ (إذا كان مكونًا من إنَّ واسمها وخبرها) على خبرها (الجار والمجرور). وكذلك يمنع تقديم أنَّ واسمها وخبرها في صدر الكلام.

فهنا ثلاثة أنماط يقرِّر امتناعها:

النمط الأوَّل: إنَّ + اسمها (أنَّ + اسمها + خبرها)+ خبرها (جار ومجرور).

يمثل له بمثال واحد: إنَّ + أنَّكَ ذاهبٌ + في الكتاب.

النمط الثاني: أنَّ + اسمها (إنَّ + اسمها + خبرها)+ خبرها (جار ومجرور).

يمثل له بمثال واحد: أنَّ + إنَّك منطلقٌ + في الكتاب.

---

(٢) الكتاب : ٣/ ١٢٤ .

النمط الثالث؛ وقد جاء به على صورتين:

الصورة الأولى: فاعل(أنَّ + اسمها + خبرها)+ فعل+ مفعول(ضمير متصل).

يمثل لها بمثال واحد: أنَّك منطلقٌ + بلغَ + نِي.

والصورة الثانية: مفعول(أنَّ + اسمها+ خبرها)+ فعل+ فاعل(ضمير متصل).

يمثل لها بمثال واحد: أنَّك منطلقٌ + عرفْ + تُ.

ويعلل امتناع النمطين الأوَّل والثاني بكون (إنَّ) و(أنَّ) معناهما واحدٌ فهما الاثنان للتوكيد ولا يجوز أن يليَ مؤكِّدًا مؤكِّدٌ آخر في موضع بعده مباشرة. وذلك من خلال قوله: (ومعناها مكسورة ومفتوحة سواء).

يوضح ذلك السيرافي قائلاً: «لأنهما جميعًا للتأكيد ويجريان مجرى واحدًا، فكرهوا الجمع بينهما كما كرهوا الجمع بين اللام وإنَّ. فإنْ فصلتَ بينهما أو عطفتَ حسنَ».[١]

ويقول الشنتمري: «ومعنى قول سيبويه: (ألا ترى أنك لا تقول: إنَّ أنَّك ذاهبٌ في الكتاب). مثل بهذا فساد الجمع بين إنَّ وأنَّ، ولو فصل بينهما فقال: إنَّ في الكتاب أنَّك ذاهبٌ، لجاز وحسن الفصل بينهما، ومعناه إنَّ الكتاب انطوى واشتمل معناه على أنه ذاهبٌ».[٢]

ثم يعلل سيبويه امتناع النمط الثالث؛ وهو تقديم (أنَّ واسمها وخبرها) في صدر الكلام، بأنهم كرهوا أن يشبهوها بالأسماء فهي تعمل في الأسماء كما أنَّ (إنَّ) تعمل في الأسماء، وهي مشبهة بـ (أنْ) المخففة إلَّا أنَّ هذه الأخيرة لا تعمل في الأسماء بل تعمل في الأفعال وتكون هي والفعل بمنزلة مصدر الفعل الذي يجوز أن يعمل فيه (إنَّ) أو (أنَّ)، ولذلك يجوز أن تقع في صدر الكلام؛ فهي والفعل بمنزلة الاسم. أمَّا (أنَّ) فتدخل على الاسم ولا تكون معه بمنزلة الاسم ولذلك لا تقع في صدر الكلام؛ وإنَّما وقعت (إنَّ) في صدر الكلام لأنها غير مشبهة بـ (أنْ) المخففة.

يتضح ذلك من قوله في النص:(وإنَّما كرهوا ابتداء(أنَّ) لئلاَّ...)إلى آخر النص.

---

(١) شرح السيرافي : هامش الكتاب : ٣/ ١٢٤ .

(٢) النكت : ٢/ ٧٦٦-٧٦٧ ، وانظر : المقتضب : ٢/ ٣٤٢ .

ومن قوله في أول النص: (قبح ابتداؤك الثقيلة المفتوحة، وحسن ابتداؤك الخفيفة؛ لأنَّ الخفيفة لا تزول عن الأسماء، والثقيلة تزول فتبدأه).

ويعلق الفارسي على هذه العبارة الأخيرة: «قال أبو بكر: قال أبو العباس: يعني أنها لا تزول عن الاسمية لأنها مع ما بعدها بمنزلة المصدر».(١)

ويوضح ابن السراج هذه العلة الغامضة عند سيبويه بنص طويل نجتزئ منه قوله: «وإنَّما استقبح ذلك لامتناعهم من الابتداء بأنَّ المفتوحة لأنها إنَّما هي بمنزلة (أنْ) الخفيفة التي هي مع الفعل بمعنى المصدر. وما كان بمنزلة الشيء فليس هو ذلك الشيء بعينه، فلا يجوز أن يتصرف تصرف (أنْ) الخفيفة الناصبة للفعل في جميع أحوالها. فأمَّا (أنْ) الخفيفة فإنها يبتدأ بها، لأنَّ الفعل صلة لها، وقد نابت هي والفعل عن مصدر ذلك الفعل،ولا يلي(أنْ)الخفيفة الناصبة للفعل إلَّا الفعل،و(أنَّ) الشديدة ليست كذلك لأنه لا يليها إلا الاسم، وهي بعد للتأكيد، كما أنَّ (إنَّ) المكسورة للتأكيد».(٢)

هذا، وقد تناول الدكتور محمود ياقوت النمط الثالث قائلاً: «والتركيبان: * أنَّكَ منطلقٌ بلغَني، * أنَّكَ منطلقٌ عرفتُ . غير صحيحين نحويًا، لأنَّ (أنَّ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر له موقعه الإعرابي المرتبط بالفعلين (بلغ) و(عرف)، والصحيح نحويًا أن يقال: بلغَني أنَّكَ منطلقٌ، عرفتُ أنَّك منطلقٌ. والمصدر المؤوَّل من (أنَّ) واسمها وخبرها فاعل في الجملة الأولى ومفعول به في الجملة الثانية، والتقدير: بلغَني انطلاقُكَ، عرفتُ انطلاقَكَ. وهو يؤدي إلى (الصحة النحوية)».(٣)

وصحيح أنَّ (أنَّ واسمها وخبرها) في تأويل مصدر معمول للفعلين (بلغ) و(عرف)

إلَّا أنَّ المصدر المؤول ليس له موقع محدد في الجملة لا يتغير كما يفهم من كلام الدكتور ياقوت؛ فإن كان في الجملة الأولى فاعلاً للفعل (بلغ) والفاعل لا يتقدم على الفعل ورتبته محفوظة، فإنَّه في الجملة الثانية مفعول به للفعل (عرف) والمفعول حُرُّ الحركة ورتبته غير محفوظة.

(١) التعليقة: ٢ / ٢٣٦ .
(٢) الأصول في النحو: ١ / ٢٦٦ .
(٣) التراكيب غير الصحيحة نحويًا في (الكتاب) لسيبويه (١٩٨٨م): ١٢٠- ١٢١ .

والقضية ليست قضية الوظيفة النحوية للمصدر المؤول (أنَّ واسمها وخبرها) -كما وضح - والدليل على ذلك أن شبيهه (أنْ والفعل المنصوب بها) اللذين يمثلان مصدرًا مؤوَّلاً رتبته حرة، قد يأتي في صدر الكلام؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ (*)، وفي غير القرآن الكريم يجوز: خيرٌ لكم أن تصوموا. ولكنَّه لَمَّا تشابها في كونهما مؤوَّلين بالمصدر وكانت (أنْ والفعل المنصوب بها) لا تنفك عن أن تكون اسمًا، أمَّا (أنَّ) فهي تدخل في الأسماء. من أجل ذلك فرقوا بينهما في موقع الصدارة؛ فقد تُصَدَّر (أنْ والفعل المنصوب بها) في أوَّل الكلام، أمَّا (أنَّ) فلا تقع في صدر الكلام.

١١ - تقديم حَقًّا على (إنَّ واسمها وخبرها) بعد همزة الاستفهام:

١٢ - تأخير حَقًّا عن (إنَّ واسمها وخبرها):

١٣ - تأخير الحَقَّ عن (إنَّ واسمها وخبرها):

١٤ - تأخير حَقًّا عن (إنَّ واسمها وخبرها) بعد همزة الاستفهام:

١٥ - تقديم الظرف على (إنَّ واسمها وخبرها):

١٦ - تأخير الظرف عن (إنَّ واسمها وخبرها):

١٧ - تقديم لا محالة على (إنَّ واسمها وخبرها):

١٨ - تأخير لا محالة عن (إنَّ واسمها):

١٩ - تأخير لا محالة أو لابد عن (أنَّ واسمها وخبرها):

يقول سيبويه: «وسألتُ الخليل فقلت: ما منعهم أن يقولوا: **أ حقًّا إنَّك ذاهبٌ؟** على القلب، كأنَّك قلت: **إنَّك ذاهبٌ حقًّا، وإنَّك ذاهبٌ الحقَّ، وأ إنَّك منطلقٌ حَقًّا؟** فقال: ليس هذا من مواضع إنَّ؛ لأنَّ إنَّ لا يبتدأ بها في كل موضع. ولو جاز هذا لجاز: **يومَ الجمعةِ إنَّكَ ذاهبٌ**، تريدُ: **إنَّكَ ذاهبٌ يومَ الجمعةِ**، ولقلت أيضًا: **لا محالة إنَّك ذاهبٌ**، تريدُ: **إنَّكَ لا محالة ذاهبٌ**، فلما لم يجز ذلك حملوه على: **أفي حَقٍّ أنَّكِ ذاهبٌ**، وعلى: **أفي أكبر ظنِّك أنَّكَ ذاهبٌ**، وصارت أنَّ مبنية عليه، كما يبنى الرحيل على غدٍ إذا قلت: **غدًا الرحيلُ**».(١)

(*) سورة البقرة: من الآية رقم (١٨٤).

(١) الكتاب: ٣/ ١٣٥.

ويقول في موضع آخر: «وأمَّا قولهم: لا محالةَ أنَّكَ ذاهبٌ، فإنَّما حملوا أنَّ على أنَّ فيها إضمار مِنْ، على قوله: لا محالةَ من أنَّكَ ذاهبٌ، كما تقول: لابدَّ أنَّكَ ذاهبٌ، كأنَّكَ قلت: لا بُدَّ من أنَّكَ ذاهبٌ، حين لم يجز أن يحملوا الكلام على القلب».[1]

يصرح في النص الأول بأنه سأل أستاذه الخليل عن العلة التي منعت العرب من أن يأتوا بكلمة (حقًّا) أو (الحقَّ) قبل إنَّ المكسورة واسمها وخبرها قاصدين بذلك (القلب) أي عكس هذا الترتيب؛ تقديم (إنَّ المكسورة واسمها وخبرها) على (حقًّا) أو (الحقَّ) سواءٌ أكان ذلك في الاستفهام أم في الخبر.

فالخليل وسيبويه يتبعه يقرران امتناع الأنماط الآتية:

النمط الأول: همزة الاستفهام + حقًّا + إنَّ + اسمها + خبرها.

يمثل له بمثال واحد: أ + حقًّا + إنَّ + كَ + ذاهبٌ؟

النمط الثاني: إنَّ + اسمها + خبرها + حقًّا.

يمثل له بمثل واحد: إنَّ + كَ + ذاهبٌ + حقًّا.

النمط الثالث: إنَّ + اسمها + خبرها + الحقَّ.

يمثل له بمثال واحد: إنَّ + كَ + ذاهبٌ + الحقَّ.

النمط الرابع: همزة الاستفهام + إنَّ + اسمها + خبرها + حقًّا.

يمثل له بمثال واحد: أ + إنَّ + كَ + منطلقٌ+ حقًّا؟

ثم ينقل سيبويه خلال إجابة الخليل له عن سؤاله منعه تقديم ظرف (يوم الجمعة) أو تأخيره مع (إنَّ المكسورة واسمها وخبرها)، ومنعه أيضًا تقديم (لا محالة) أو تأخيرها مع (إنَّ المكسورة واسمها). فهما بذلك يقرران امتناع الأنماط الآتية:

النمط الأول: ظرف (يومَ الجمعة) + إنَّ + اسمها + خبرها.

يمثل له بمثال واحد: يومَ الجمعةِ + إنَّ + كَ + ذاهبٌ.

(٢) السابق: ٣/ ١٣٧.

النمط الثاني: إنَّ + اسمها + خبرها + ظرف (يومَ الجمعة).

يمثل له بمثال واحد: إنَّ + كَ + ذاهبٌ + يومَ الجمعةِ.

النمط الثالث: لا محالةَ + إنَّ + اسمها + خبرها.

يمثل له بمثال واحد: لا محالةَ + إنَّ + كَ + ذاهبٌ.

النمط الرابع: إنَّ + اسمها + لا محالةَ + خبرها.

يمثل له بمثال واحد: إنَّ + كَ + لا محالةَ + ذاهبٌ.

وفي النص الثاني يقرر سيبويه امتناع نمط:

* المبتدأ (أنَّ + اسمها + خبرها) + الخبر (لا محالةَ أو لابُدَّ).

ولم يمثل له صراحة، وإنَّما أتى بالتركيب الواجب وقال بعدم جوازه على القلب، أي لا يجوز أن تقلب التركيب وتقول: أنَّكَ ذاهبٌ لا محالةَ، أو تقول: أنَّكَ ذاهبٌ لابُدَّ.

وأمَّا العلة النحوية لامتناع هذه الأنماط؛ فيذكرها سيبويه نقلاً عن الخليل، قائلاً: (ليس هذا من مواضع إنَّ،لأنَّ إنَّ لا يبتدأ بها في كل موضع...)إلى آخر النص الأوَّل.

ويوضح أبو علي الفارسي هذه العلة النحوية بقوله: «إذا قال: أحقًّا أنَّك ذاهبٌ، فلا يخلو أن تنصبَ حقًّا على أنه ظرفٌ، أو مصدرٌ، فإن نصبته نصب المصادر وجب أن تفتح أنَّ التي بعدها بالفعل الناصب للمصدر، كأنَّه قال: أحقَّ ذهابَكَ حقًّا، وإذا نصبته نصب الظروف فكسرُ إنَّ لم يجز لأنَّ الظرف لا ناصبَ لَهُ، وما بعدَ أنَّ لا يعمل فيما قبلَهُ. وإذا قلت: لا محالةَ أنَّكَ ذاهبٌ، أو يومَ الجمعة، لم يجز كسر (إنَّ) بعدها من حيث لم يجز بعدهما».[1]

كما يوضح ذلك الشنتمري قائلاً: «وذلك قولُكَ: أحقًّا أنَّكَ ذاهبٌ، وأأكبرُ ظنِّكَ أنَّكَ منطلقٌ. هذا يجوز فيه وجهان: الرفع والنصب، فالرفع على الابتداء وتقديره: أحقٌّ ذهابُكَ وأأكبرُ ظنِّكَ ذهابُكَ، والنصب على تقدير الظرف ورفع (أنَّ) بالابتداء، ويكون التقدير: أفي زمن حقٍّ أنَّك ذاهبٌ، ثم حذفَ (زمن) كما قيل سير عليه مقدِمَ الحاجِّ».[2]

---

(١) التعليقة: ٢/ ٢٤٨.

(١) النكت: ٢/ ٧٧٥، وانظر: المقتضب: ٢/ ٣٥٢، والأصول في النحو: ١/ ٢٧٤.

فمن ذلك يتضح أنَّ العلة النحوية التي ذكرها سيبويه نقلاً عن أستاذه الخليل - التي عرضتْ قبل قليل - هي أنه إذا كان المبتدأ مصدرًا مؤوَّلاً من (أنَّ واسمها وخبرها) وأردت أن تخبر عنه بظرف فلا يجوز أن يتقدم هذا المصدر المؤوَّل على الظرف؛ وذلك لأنَّ (أنَّ) لا تقع في صدر الكلام.

ولذلك يمتنع نمط: المبتدأ(أنَّ + اسمها + خبرها)+الخبر ظرف(لا محالة أو لابُدَّ).

أمَّا إذا كان هناك ظرفٌ مع (إنَّ المكسورة واسمها وخبرها) فلا يكون الظرف معمولاً إلَّا لخبر إنَّ - لأنَّ (إنَّ) لا تؤوَّل مع معموليها بمصدر بخلاف (أنَّ) - ولا يقع إلا مؤخرًا عن خبرها؛ لأنَّ (إنَّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وكذلك (أنَّ).

وهذا ليس مقصودًا هنا وإنَّما المقصود أن تخبر عن المصدر المؤوَّل بالظرف؛ كما تخبر عن (الرحيل) بالظرف (غدًا). فكما قال الخليل: (ليس هذا من مواضع إنَّ)؛ فـ(إنَّ المكسورة) لاتجوز هنا مطلقًا، وتمتنع مقدَّمة على الظرف كما تمتنع مُؤَخَّرَةً عنه.

وينطبق ذلك على الأنماط التي ذكرناها ومع الظروف التي جاءت في الكتاب، وهي حقًّا والحقَّ ويومَ الجمعة ولا محالة. سواء أكان ذلك في الجملة الاستفهامية أم في الجملة الخبرية.

ويعلق أحد الباحثين على نص سيبويه الأوَّل بقوله: «ومن هذا النص يتضح أنَّ الصحيح نحويًّا أن يقال: أإنَّك ذاهبٌ حقًّا؟، إنَّك ذاهبٌ يومَ الجمعة، إنَّك ذاهبٌ لا محالة».(١)

فإنَّه يزعم أنَّ (إنَّ) هنا يجب أن تتصدر الجملة ويمتنع تأخيرها، كعادتها فهي واجبة التصدر دائمًا. وأختلف معه في ذلك؛ فإن مقولة الخليل: (ليس هذا من مواضع إنَّ؛ لأنَّ إنَّ لا يبتدأ بها في كل موضع) - التي وردت إجابة لسؤال سيبويه عن امتناع العرب عن أن يقولوا: أحقًّا إنَّك ذاهبٌ ؟ أو أن يقلبوه ويقولوا: أإنَّك منطلقٌ حقًّا؟ - قاطعة في امتناع ورود(إنَّ) هنا مقدَّمةً أومؤخَّرةً. وقد أوضحنا ذلك قبل قليل.

ويقول باحث آخر خلال حديثه عن تراكيب (إنَّ) وأخواتها غير الصحيحة: «وكذلك الأمر بالنسبة لتقديم الخبر على (إنَّ) نفسها، فمنعه النحاة مثل: أحقًّا إنَّكَ ذاهبٌ؟ فالتحويل

(٢) التراكيب غير الصحيحة نحويًّا في (الكتاب) لسيبويه (١٩٨٨م) : ١١٣ .

هنا من : إنَّ + اسمها + خبرها، إلى: خبرها + إنَّ + اسمها. لا يجوز، للخوف من الحصول على جملة غير صحيحة نحويًا، ولضعف (إنَّ) عن التصرف مثل الفعل، بالتقديم والتأخير». [١]

وقد أخطأ هذا الباحث عندما زعم أن الظرف (حقًّا) هو خبر (إنَّ)؛ فكيف إذن يعرب كلمة (ذاهبٌ)؟

والصواب أن يقول: التحويل هنا من: خبر (ظرف)+ مبتدأ (أنَّ + اسمها + خبرها)

إلى: خبر(ظرف) + مبتدأ (إنَّ + اسمها + خبرها).

لا يجوز، لأنَّ (إنَّ) لا يبتدأ بها في كل موضع.

وفي نصي سيبويه السابقين يبرز المنهج الوصفي لديه؛ فقد حرص على التصريح بما كان ينطقه العرب وما لم يكن ينطقونه، بل إنه لا يكتفي بعرض ذلك، وإنَّما يسأل أستاذه الخليل عن سبب عدم نطق العرب لهذه التراكيب؛ وهو بذلك يتعرض للاستعمال اللغوي واللغة المنطوقة عند العرب، فيصفها ويعرضها كما قالوها؛ (أمَّا قولهم: لا محالةَ أنَّكَ ذاهبٌ)، أو أنهم لا يستعملون في لغتهم المنطوقة: أحقًّا إنَّكَ ذاهبٌ؟؛ (ما منعهم أن يقولوا: أحقًّا إنَّكَ ذاهبٌ؟).

كما يعرض علة امتناع هذا التركيب بطريقة بسيطة مباشرة بعيدًا عن تعدد العلل في المسألة الواحدة؛ وهذا دأبه دائمًا؛ تقول الدكتورة خديجة الحديثي: «فنحن نرى سيبويه يعلل الأحكام بعلة واحدة واضحة، ولا تتركب العلل عنده، وليس في كتابه علة إلَّا وتبين حكمًا أصليًّا يعلمنا كيف ننطق العبارات على الوجه الصحيح بحيث نفيد المعنى الصحيح الذي نقصده. وليس فيه ما يسمى عند المتأخرين بالعلل الثواني أو الثوالث». [٢]

ب- الامتناع في الجملة الاسمية المشكوك فيها بـ (ظَنِّي أوأَظُنُّ) والمؤكَّدة بـ (حقًّا أو غير شَكٍّ):

(١) نظام ترتيب الكلام في الجملة العربية في ضوء النظرية التحويلية : ١٠٧ .
(٢) دراسات في كتاب سيبويه : ١٩٣ .

٢٠- تقديم (الظَّنّ) على المبتدأ والخبر:

٢١- تقديم (أظُنُّ) على المبتدأ والخبر:

٢٢- تقديم (غير شكٍّ) على المبتدأ والخبر:

٢٣- تقديم (حَقًّا) على المبتدأ والخبر:

يقول سيبويه: «فإن ابتدأتَ فقلتَ: ظَنّي زيدٌ ذاهبٌ. كان قبيحًا لا يجوز البتَّة، كما ضعف أظُنُّ زيدٌ ذاهبٌ. وهو في متى وأين أحسن، إذا قلت: متى ظنُّك زيدٌ ذاهبٌ، ومتى تظُنُّ عمرٌو منطلقٌ؛ لأن قبله كلامًا. وإنَّما ضعُف هذا في الابتداء كما يَضْعُفُ: غير شَكٍّ زيدٌ ذاهبٌ، وحقًّا عمرٌو منطلقٌ».(١)

يمنع في هذا النص الأنماط الآتية:

النمط الأول: ظَنٌّ (مصدر أظنُّ ملغي) + فاعله + مبتدأ + خبر.

مثل له بمثال واحد: ظنٌّ + ي + زيدٌ + ذاهبٌ.

النمط الثاني: أظنُّ (فعل الظنّ ملغي) + فاعله + مبتدأ + خبر.

مثل له بمثال واحد: أظُنُّ + ضمير مستتر (أنا) + زيدٌ + ذاهبٌ.

النمط الثالث: غير شكٍّ + مبتدأ + خبر.

مثل له بمثال واحد: غير شكٍّ + زيدٌ + ذاهبٌ.

النمط الرابع: حقًّا + مبتدأ + خبر.

مثل له بمثال واحد: حقًّا + عمرٌو + منطلقٌ.

أمَّا علة هذا الامتناع فإنه لم يذكرها صراحة، وإنما ذكرها تلميحًا بقوله: (وإنَّما ضعف هذا في الابتداء كما يضعف: غيرَ شكٍّ زيدٌ ذاهبٌ، وحقًّا عمرٌو منطلقٌ).

يشير بذلك إلى أنه كما يمتنع أن تأتي بمؤكِّد للجملة الاسمية قبل أن تذكرها؛ لأنَّ المؤكِّد (غير شكٍّ أو حقًّا) لا يقع قبل المؤكَّد (الجملة الاسمية)، فكذلك يمتنع أن تبدأ

(١) الكتاب: ١/ ١٢٤.

كلامَكَ بالشكِّ ثم تلغي عمل هذا الشكِّ وتأتي بـ (الجملة الاسمية) على سبيل اليقين. غير أنه يجوز العكس؛ وهو أن تبدأ كلامك باليقين (أي بالمبتدأ والخبر) ثم تتبعه (بـالظنِّ) الملغي، أي يدركك الشكُّ بعدما ابتدأتَ باليقين.

وذلك ما صرح به سيبويه في موضع قبل ذكره لهذا النص بقوله: «وإنَّما كان التأخير أقوى لأنه إنَّما يجيء بالشكِّ بعدما يمضي كلامُه على اليقين، أو بعدما يبتدئُ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشكُّ».(١) ويقصد بذلك التأخير مع الإلغاء.

يوضح السيرافي نص سيبويه قائلاً: «يعني: أن قولك: ظني زيدٌ ذاهبٌ – لَّما قدَّمت (ظنِّي) – صار بمنزلة قولك: أظنُّ ظنِّي زيدٌ ذاهبٌ، وأنت لا تقول: أظنُّ زيدٌ ذاهبٌ. واعلم أن (حقًّا، وغير ذي شكٍّ)، وما جرى مجراها يؤكد به الجمل وتحقق، ولا تأتين مبتدأ، إذا أردت ذلك المعنى لأنَّك إذا قلت: زيدٌ منطلقٌ حقًّا، فقد وكدَّت إخباركَ بانطلاقه، كأنك قلت: حُقَّ ذلك حقًّا؛ لأنَّ قولك: زيدٌ منطلقٌ، ظاهره يدل على أنَّك تخبر بما تحققه وما هو صحيح عندكَ، فلا تقدِّم هذا التأكيد، ويؤتي بالجملة بعده، فضعف تقديم الظنِّ كضعف تقديم هذا لأنه نقيضُه وذلك أنَّ قولك: زيدٌ منطلقٌ حقًّا في باب التحقيق كقولك: زيدٌ منطلقٌ ظنًّا في باب الظنِّ».(٢)

ويقول ابن ولَّاد عن مقصد سيبويه في هذا النص: «وسيبويه يذهب إلى أنَّ إعمالها في التأخير وهي مؤخَّرة عن المفعولين ضعيف، وكذلك إلغاؤها وهي مقدَّمةٌ ضعيفٌ، وإلغاؤها في التقديم كإعمالها في التأخير».(٣)

وابن ولَّاد هنا يسوي في الحكم بين إلغائها في التقديم وإعمالها في التأخير؛ ويرى أنَّ سيبويه يجيزهما بضعف. وأرى أنَّ هذا ليس مقصد سيبويه؛ وإنَّما يمنع سيبويه إلغاءها في التقديم ويجيز بضعف إعمالها في التأخير.

ولعل ما ذهب إليه ابن ولَّاد يرجع إلى الاضطراب في المصطلح لدى سيبويه نفسه؛ حيث استخدم مصطلح (ضعيف) في الموضعين؛ فقد قال في موضع إعمالها في التأخير: «وكلَّما

(١) الكتاب: ١ / ١٢٠.
(٢) شرح كتاب سيبويه: ٣ / ٢٤٤-٢٤٦.
(٣) الانتصار لسيبويه على المبرد: ٧٥.

طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملتَ، وذلك قولك: زيدًا أخاكَ أظنُّ، فهذا ضعيف كما يضعف زيدًا قائمًا ضربتُ».(١)

فاستعمل هنا مصطلحات (ضعف، وضعيف، ويضعف) وكلها من مادة واحدة، للحكم على هذا النمط بأنّه جائزٌ ولكن بدرجة ضعيفة.كما استعمل في حكم امتناع إلغائها في التقديم مصطلحي(ضعف، ويضعف)وهما من المادة السابقة نفسها؛ فهو بذلك استعملها تارةً للجواز وتارةً للامتناع. وهذا اضطرابٌ في الاستعمال .

ولكن كيف عُرفَ أنَّ حكم سيبويه على هذا بالامتناع وعلى ذلك بالجواز، على الرغم من أنه استعمل المصطلحات نفسها في الحكمين؟

إن سيبويه لم يكتف في حكم الامتناع هذا الذي نحن بصدده باستعمال مصطلحات من مادة (ض ع ف) فقط، وإنما استعمل بجانبها مصطلحين آخرين هما: (قبيحًا، ولا يجوز البتة) وهذان المصطلحان قويان في حكم الامتناع لا شكَّ فيهما، كما أن المصطلح الثاني (لا يجوز) مؤكد بكلمة (البتة) التي تفيد قطعًا. والملاحظ أنَّ سيبويه عندما يريد أن يحكم على نمط بالامتناع ويستعمل مادة (ض ع ف) لا يأتي بها منفردة وإنَّما يأتي معها بمصطلحات أخرى قاطعة في الامتناع كالموضع الذي نحن فيه، وكقوله: «فإن قال: أقول مررتُ بقائمًا رجلٍ، فهذا أخبث، من قبل...، فهذا كلام قبيحٌ ضعيفٌ؛ فاعرف قبحه، فإن إعرابه يسيرٌ».(٢)

وما ذُكر من امتناع هذا النمط عند سيبويه – خلافًا لرأي ابن ولّاد – نجده واضحًا عند السيرافي – كما سبق – وعند غيره من النحاة القدامى، وعلى سبيل المثال؛ يقول ابن الأنباري: «فإن قيل: فلِمَ وَجَبَ إعمال هذه الأفعال إذا تقدمت؟ قيل: إنَّما وجب إعمالها إذا تقدمت لوجهين: أحدهما: أنها إذا تقدمت فقد وقعت في أعلى مراتبها، فوجب إعمالها، ولم يجز إلغاؤها؛ والثاني: أنها إذا تقدمت، دل ذلك على قوة العناية، وإلغاؤها يدل على اطراحها، وقلة الاهتمام بها، فلذلك لم يجز إلغاؤها مع التقديم، لأنَّ الشيء لا يكون معنيًا به مُطَّرَحًا».(٣)

(١) الكتاب : ١/ ١٢٠ .
(٢) السابق : ٢ / ١٢٤ .
(١) أسرار العربية : ١٦٠ – ١٦١ .

ويقول ابن هشام: «ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم، خلافًا للكوفيين والأخفش».[١]

ويقول ابن عقيل في شرحه على الألفية: «وجَوِّز الإلغاء، لا في الابتدا، ...

يجوز إلغاء هذه الأفعال المتصرفة إذا وقعت في غير الابتداء، كما إذا وقعت وسطًا،... وإن تأخرت فالإلغاء أحسن، وإن تقدمت امتنع الإلغاء عند البصريين؛ فلا تقول: ظننتُ زيدٌ قائمٌ، بل يجب الإعمال؛ فتقول: ظننتُ زيدًا قائمًا».[٢]

وبذلك صرَّح ابن هشام وابن عقيل بأن البصريين – وعلى رأسهم سيبويه – يذهبون إلى امتناع إلغائها مقدَّمةً.

ويعلق الدكتور سعيد بحيري على مصطلح (الضعيف) لدى سيبويه؛ فيقول إن هذا المصطلح عند سيبويه يعني احتلال التركيب الموصوف درجة دنيا من درجات القبول. ويطبق ذلك على ما قاله سيبويه عن التركيبين: زيدًا أخاكَ أظنُّ، وأظنُّ زيدٌ ذاهبٌ.[٣]

وأتفق معه في قبول التركيب الأول (بدرجة دنيا)، ولكنني أختلف معه في قبول التركيب الثاني ولو بدرجة دنيا؛ فقد أوضحنا حكم سيبويه على هذا التركيب ومقصد سيبويه من مصطلح (ضَعُفَ) هنا، وأعتقد أن ما ذهب إليه يرجع إلى اضطراب سيبويه في استعماله لهذا المصطلح، كما ذُكر سابقًا.

وهاهو الدكتور محمود ياقوت يعلق على نص سيبويه قائلاً: «وقد يلغي العمل النحوي للمصدر، كما يلغي مع الفعل؛ لأنَّ الظنَّ يلغي في مواضع أظنُّ، حتى يكون بدلاً من اللفظ به، وذلك قولك: متى زيدٌ ظنُّك ذاهبٌ، وزيدٌ ظنِّي أخوكَ، وزيدٌ ذاهبٌ ظنِّي. فإن ابتدأت فقلت: ظنِّي زيدٌ ذاهبٌ كان قبيحًا لا يجوز البتة،كما ضعف : * أظنُّ زيدٌ ذاهبٌ».[٤]

فوضعَ علامة (*) التي تدل على التركيب غير الصحيح نحويًا Ungrammatical ليوضحَ أنهما تركيبان ممتنعان.

---

(٢) أوضح المسالك : ٢/ ٦٠.

(٣) شرح ابن عقيل : ٢/ ٤٦ –٤٧ .

(٤) انظر : عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه : ١٦٣ .

(١) التراكيب غير الصحيحة نحويًا في (الكتاب) لسيبويه (٢٠٠٢م) : ٤٤٥ .

جـ - الامتناع في أنماط أخرى من الجملة الاسمية:

٢٤- تقديم معمول الخبر (الصفة المشبهة) عليها:

٢٥- تقديم الجار والمجرور على معمول الخبر (الصفة المشبهة) ووقوعه بينها وبين معمولها:

يقول سيبويه: «ومنه قديرٌ وعليمٌ ورحيمٌ، لأنه يريد المبالغة في الفعل. وليس هذا بمنزلة قولك: حسنٌ وجهَ الأخِ، لأن هذا لا يقلب ولا يضمر، وإنَّما حدُّه أن يتكلم به في الألف واللام أو نكرة، ولا تعنى به أنَّك أوقعت فعلاً سلفَ منك إلى أحدٍ.

ولا يحسنُ أن تفصل بينهما فتقول: هو كريمٌ فيها حسبَ الأبِ».(١)

ويقول في موضع آخر: «ولا يقدَّم المفعول فيه فتقول: ماءً امتلأتُ، كما لا يقدَّم المفعول فيه في الصفة المشبهة».(٢)

فهو في هذين النصين يمنع النمطين الآتيين:

النمط الأول: مبتدأ + معمول الخبر (معمول الصفة المشبهة) + خبر (صفة مشبهة).

ولم يمثل لهذا النمط بمثال، وإنَّما قال بعد المثال الواجب وهو:... حسنٌ وجهَ الأخِ، (لأنَّ هذا لا يقلب)، وفي النص الثاني قال: (كما لا يقدَّم المفعول فيه في الصفة المشبهة)، دون أن يمثل لذلك.

النمط الثاني:

مبتدأ + خبر (صفة مشبهة) + جار ومجرور + معمول الخبر (معمول الصفة المشبهة).

ومثل له بمثال واحد: هو + كريمٌ + فيها + حسبَ الأبِ.

وعلة امتناع هذين النمطين لم يصرح بها سيبويه، وإنَّما ذكرها ضمنًا حين وازن بين الصفة المشبهة واسم الفاعل – متمثلاً في صيغة المبالغة – من حيث العمل؛ فقال إنَّهما ليسا بمنزلة

(٢) الكتاب : ١ / ١١٥ .
(٣) السابق : ١ / ٢٠٥ .

واحدة في العمل، فالصفة المشبهة أضعف من صيغة المبالغة في العمل فهي لا تعمل إلا متقدمة على معمولها، ولا تعمل وهي مفصول بينها وبين معمولها ولو بجار ومجرور – على الرغم من أن الظرف والجار والمجرور يُتَوَسَّع فيهما ما لا يُتوسع في غيرهما - كما أنها لا تعمل وهي محذوفة. وهذا كلُّه يجوز في اسم الفاعل وصيغة المبالغة؛ فهما يجريان مجرى الفعل أمَّا الصفة المشبهة فلا يقع الفعل موقعها.

وهذا ما أوْضحه السيرافي في شرحه للنص الأول؛ قائلاً: «يعني أنَّ قديرًا وعليمًا يتعدى كتعدي الفعل، ويقدَّم المفعول عليه ويُؤخر ويُضمر (عليم)، فيعمل مضمرًا وقد ذكرنا ذلك في اسم الفاعل، وليس كذلك الصفة المشبهة، وهو: باب (حسنٌ الوجهَ)، إذا قلت: (هذا حسنُ الوجهِ) لم يحسن أن تقول: (هذا الوجهَ حسنٌ)، كما تقول: (هذا زيدًا ضاربٌ) فهذا هو معنى قوله: لأن هذا لا يقلب، أي لا يقدَّم،...، ولا يحسُن أن تفصل بين (حَسُنَ) وما يعمل فيه، فتقول: (هو حسنٌ في الدارِ الوجهَ)، و(كريمٌ فيها الأبَ)، كما لا تقول: (هو ضاربٌ في الدار زيدًا)».(١)

كما أوضح النصَّ الثاني بقوله: «إنَّ هذا الباب لا يعمل إلَّا في نكرة، فهو أضعف من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل، فلما كانت الصفة المشبهة باسم الفاعل لا يجوز تقديم ما عملت فيه عليها كان هذا أحرى بالامتناع من ذلك».(٢)

ويعلق الأستاذ عبد السلام هارون على النص الأوَّل، قائلاً: «هذه موازنة بين صيغة المبالغة والصفة المشبهة، فالأولى تتعدى تعدِّي الفعل، ويقدم مفعولها ويؤخر، وتضمر هي فتعمل مضمرة.... وأمَّا الصفة المشبهة فلا يتقدَّم معمولها، وهو ما عبر عنه سيبويه بقوله: (لا يقلب)».(٣)

ونلاحظ أن العلة النحوية التي نوه عنها سيبويه في امتناع هذين النمطين ترجع إلى ضعف العامل وهو (الصفة المشبهة)؛ فهي لا تتصرف في تراكيبها بتقديم أو تأخير.

---

(١) شرح كتاب سيبويه : ٣/ ٢١٩ .
(٢) السابق : ٤ / ١٤١ .
(١) هامش الكتاب : ١ / ١١٥ .

٢٦- تقديم معمول الصلة على الاسم الموصول (الذي) الواقع خبرًا:

٢٧- تقديم معمول الخبر على المبتدأ والخبر (والخبر: اسم فاعل صلة لـ (أل) الموصولة):

٢٨- تقديم معمول الخبر على الخبر(والخبر: اسم فاعل صلة لـ (أل) الموصولة):

يقول سيبويه: «وممَّا لا يكون إلَّا رفعًا قولُكَ: أ أخواك اللذان رأيتُ؟؛ لأنَّ رأيتُ صلة للذين وبه يتم اسمًا،فكأنَّك قلت: أخواك صاحبانا؟.ولو كان شيء من هذا ينصبُ شيئًا في الاستفهام لقلت في الخبر:زيدًا الذي رأيتُ،فنصبتَ كما تقول: زيدًا رأيتُ».(١)

ويقول في موضع ثان: «وذلك أنَّك لو قلت: أخاه الذي رأيتُ زيدٌ، لم يجز، وأنت تريد: الذي رأيتُ أخاه زيدٌ».(٢)

ويقول في موضع ثالث: «وممَّا لا يكون فيه إلَّا الرفع قوله: أ عبدُ الله أنت الضاربُه؟؛ لأنك إنَّما تريد معنى الذي ضربَه. وهذا لا يجري مجرى يفعلُ. ألا ترى أنه لَا يجوز أن تقول: ما زيدًا أنا الضاربُ ولا زيدًا أنتَ الضاربُ، وإنَّما تقول: الضاربُ زيدًا، على مثل قولك: الحسنُ وجهًا. ألا ترى أنَّك لا تقول: أنت المائةَ الواهبُ، كما تقول: أنت زيدًا ضاربٌ».(٣)

في النصين الأول والثاني يمنع سيبويه تقديم معمول الصلة على الاسم الموصول (الذي)؛ أي يقرر امتناع نمط:

مفعول الصلة + الاسم الموصول الذي (خبر) + صلة الموصول (فعل + فاعل) + مبتدأ.

ويمثل له بمثالين أحدهما كامل في أركان جملته؛ وهو: أخاه + الذي + رأيتُ + زيدٌ.

والثاني لم يأتِ فيه بمبتدإ؛ وهو: ... + زيدًا + الذي + رأيتُ.

وإن كان هذا المثال الثاني قد أتى به مقابلاً لمثال الاستفهام الممتنع، الذي نوه عنه ولم يذكره ؛ وهو: أزيدًا الذي رأيتَ ؟؛ عندما قال:(لو كان شيءٌ من هذا ينصبُ شيئًا في الاستفهام لقلت في الخبر: زيدًا الذي رأيتُ، فنصبت كما تقول: زيدًا رأيتُ).

---

(٢) الكتاب : ١ / ١٢٨ .
(٣) السابق : ١ / ١٣٢ .
(٤) السابق : ١ / ١٣٠ .

وهو هنا يشير إلى امتناع تقدم معمول الصلة على الاسم الموصول، بخلاف معمول الفعل غير الواقع صلة لموصول؛ فيجوز أن يتقدم معموله عليه.

ويعلل امتناع هذا النمط بأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول لأن الموصول بصلته يتم اسمًا، فلا تتقدم الصلة ولا شيءٌ متعلقٌ بها على الموصول؛ فقد قال في النص الأول: (لأنَّ رأيتُ صلة للذين وبه يتم اسمًا).

ويوضح ذلك السيرافي قائلاً: «يعنى: أنَّ (الأخوين)، لا يجوز نصبهما حملاً على الفعل الذي بعد (اللذين)؛ لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول ولا تفسره أيضًا؛ ألا ترى أنَّك لا تقول: زيدٌ أخاه الذي ضربتُ، على حدِّ قولك: زيدٌ الذي ضربتُ أخاه.

وأنَّ الاستفهام ليس بعامل في شيءٍ، فلو جاز أن ينصبَ شيئًا في الاستفهام بعامل ما لنصبناه في غير الاستفهام بذلك العامل. فلو جاز أن يقال: أأخويك اللذين رأيتُ؟ و أزيدًا الذي رأيتُ؟، لجاز أن تقول في غير الاستفهام: أخويك اللذين رأيتُ، وزيدًا الذي رأيتُ. وهذا محال».(١)

وفي نص سيبويه الثالث يمنع تقديم معمول الخبر على المبتدأ والخبر أو على الخبر فقط، إذا كان الخبر اسم فاعل صلة لـ (أل) الموصولة؛ أي يمنع النمطين الآتيين:

النمط الأوَّل: معمول الخبر+المبتدأ+ الخبر(اسم فاعل صلة لـ (أل) الموصولة).

ويمثل له بمثالين، أولهما مسبوق بنفي: ما + زيدًا + أنا + الضاربُ.

وثانيهما غير مسبوق بنفي: زيدًا + أنتَ + الضاربُ.

النمط الثاني: المبتدأ + معمول الخبر+ الخبر (اسم فاعل صلة لـ (أل) الموصولة).

ويمثل له بمثال واحد: أنتَ + المائةَ + الواهبُ.

ويعلل امتناع هذين النمطين بقوله: (هذا لا يجري مجرى يفعَلُ)؛ أي أن (اسم الفاعل) الواقع صلة لـ (أل) الموصولة لا يكون مثل الفعل في جواز تقديم معموله عليه، بخلاف (اسم الفاعل) غير الواقع صلة لـ (أل) الموصولة؛ فإنه يجري مجرى يفعلُ في جواز تقديم

---

(١) شرح كتاب سيبويه : ٣/ ٢٥٨ .

معموله عليه

يوضح ذلك السيرافي بقوله: «يعني أنَّ الألف واللام بمعنى الذي فغير جائز أن تعمل ما في صلة الألف واللام فيما قبلهما، كما كان ذلك في (الذي) إذا كانت تجري مجراها».(١)

في هذه المسألة تحدث أحد الباحثين معلقًا على كلام سيبويه، بقوله: «فتقدُّم المفعول به من جملة الصلة على الموصول (الذي) أدى إلى عدم جواز التركيب، لأنَّ الصلة تأتي تالية للموصول وموضحة له، فلا تتقدَّم عليه».(٢)

كما تعرضت إحدى الباحثات لعدم صحة نمط: ما زيدًا أنا الضاربُ؛ قائلةً: «وحيث إنَّ الجملة في بنيتها العميقة جملة صلة (ما أنا الذي ضربَ زيدًا) حيث قامت (أل) بوظيفة الاسم الموصول (الذي). وبما أنَّ قاعدة الصلة تنص على: لا يعمل شيءٌ من الصلة فيما قبله. لذا لا يجوز أن تقول: ما زيدًا أنا الضاربُ، فلا يتقدم المفعول به (زيدًا) على عامله وهو اسم الفاعل (ضارب) والذي هو في بنيته العميقة صلة الاسم الموصول وتقدير الكلام (الذي ضربَهُ). وعليه فالتركيب الصحيح نحويًا والمقبول هو: ما أنا الضاربُ زيدًا».(٣)

كما أن ما قاله سيبويه عن ترابط الصلة بالموصول وأنهما يتمّان معًا اسمًا واحدًا، مِمَّا يجعل الصلة أو ما يتعلق بها لا يتقدَّم على الموصول – أي يحدد رتبتها بعد الموصول – يلتقي مع (مبدأ متاخمة الحالة) الذي أشار إليه تشومسكي في كتابه (المعرفة اللغوية)؛ حيث قال: «إنه من الممكن أن يحدد القدر الأكبر من رتبة التكملات باستخدام المبادئ العامة الأخرى للنحو الكلي. فمثلاً، من مبادئ نظرية الحالة (مبدأ متاخمة الحالة Principle of case adjacency)، الذي يتطلب أنه حيثما لا تتحقق (الحالة) صرفيًا يجب أن يتاخم العنصر الذي حددت حالته العنصر الذي حدد له هذه الحالة Case assingner».(٤)

٢٩– تقديم مفعول الفعل المضاف إليه الظرف (الواقع خبرًا) على هذا الظرف:

يقول سيبويه: «فإذا قلت: إنْ تَرَ زيدًا تضربْ، فليس إلَّا هذا، صار بمنزلة قولك: حين

(١) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٢٦٤.

(٢) الحذف والتقدير عند سيبويه، دراسة تفسيرية معيارية: ٢٧٦.

(٣) الجملة الفرعية في اللغة العربية، بين تحليل سيبويه والقواعد التحويلية: ١٣٠.

(١) المعرفة اللغوية. (ترجمة: محمد فتيح): ١٦٨.

ترى زيدًا يأتيكَ، لأنه صار في موضع المضمر حين قلت: زيدٌ حين تضربه يكون كذا وكذا. ولو جاز أن تجعل زيدًا مبتدأ على هذا الفعل لقلت: القتالُ زيدًا حين تأتي، تريد: القتالُ حين تأتي زيدًا».(١)

في هذا النص يمنع سيبويه تقديم مفعول الفعل المضاف إليه ظرف على هذا الظرف. وهو هنا يستخدم مصطلح (مبتدأ) بدلاً من (متقدِّمًا).

يقول الفارسي: «قال أبو بكر: قوله: مبتدأ أي متقدِّمًا ليس المبتدأ الذي يكون فيه الثاني الأول».(٢)

فسيبويه يقرر هنا امتناع نمط:

مبتدأ + مفعول (الفعل المضاف إليه الظرف)+ الخبر(الظرف)+ فعل + فاعل.

ويمثل له بمثال واحد: القتالُ + زيدًا + حين + تأتي + ضمير مستتر(أنتَ).

ولم يصرح بعلة هذا الامتناع، غير أنه عندما أراد أن يوضح علة امتناع تقدُّم مفعول فعل الشرط على حرف الشرط، أتي بهذا المثال الذي يمتنع فيه تقدم مفعول الفعل المضاف إليه ظرف على الظرف، وقال إنه بمنزلته. فإذا كان لا يتقدَّم شيءٌ من المضاف إليه على المضاف فكذلك لا يتقدم شيءٌ من جملة الشرط على حرف الشرط.

ويوضح ذلك السيرافي قائلاً: «قال:(فإذا قلت:إنْ تر زيدًا تضربْ، فليس إلَّا هذا). يعني: ينصب(زيدًا) بـ (ترى)(وصار بمنزلة قولك: حين ترى زيدًا يأتِيكَ)؛ لأن (زيدًا) وقع بعد الفعل فعمل فيه الفعل، ولم يقع قبل (إنْ) و(حين) فيمتنع عمل ما بعدهما فيه.

قال: (ولو جاز أن تحمل (زيدًا) مبتدأ على هذا الفعل لقلت:...).

يعني: أنه لو جاز أن يبتدأ بلفظ (زيد)، فتحمله على الفعل الذي بعد (إنْ)، لجاز أنْ يبتدأ بلفظه فتحمله على الفعل الذي بعد (حين) فتقول: القتالُ زيدًا حين تأتي، أو: زيدًا حين تأتي القتالُ. تريد: حين تأتي زيدًا القتالُ، وقد بينا فساد هذا، و(إنْ) وحين مشتركان في إلَّا يعمل ما

---

(٢) الكتاب : ١ / ١٣٣ .
(٣) التعليقة : ١ / ١٣٢ .

بعدهما فيما قبلهما».[١]

يتضح من ذلك أنَّ علة امتناع هذا النمط التي قصدها سيبويه ترجع إلى خرق قانون نحوي تركيبي مرتبط برتبة المضاف إليه وما يتعلق به مع رتبة المضاف؛ فالمضاف إليه يتبع المضاف ويتم معه اسمًا واحدًا، كما أن الصلة تتم مع الموصول اسمًا واحدًا.

٣٠- تقديم الخبر ومتعلقه (الجار والمجرور) على صفة المبتدأ، ووقوعه بين المبتدأ (الموصوف) و(صفته):

يقول سيبويه: «ومِمَّا يبطل القلب قوله: زيدٌ أخو عبد الله مجنونٌ به، إذا جعلتَ الأخ صفة والجنون من زيدٍ بأخيه، لأنه لا يستقيم: زيدٌ مجنونٌ به أخو عبدِ الله»[١]

في هذا النص يمنع سيبويه تقديم الخبر ومتعلقه (الجار والمجرور) على صفة المبتدأ، ووقوعه بين المبتدأ (الموصوف) و(صفته)؛ أي يمنع نمط:

مبتدأ + خبر + متعلق الخبر (جار + مجرور(ضمير يعود على المضاف إلى صفة المبتدأ)) + صفة المبتدأ + مضاف إليه.

ويمثل له بمثال واحد: زيدٌ + مجنونٌ + به + أخو + عبدِ الله.

ولم يصرح بعلة امتناع هذا النمط في هذا النص، وإنَّما جاء به ليدلل على صحة

ما ذهب إليه من بطلان القلب بين الصفة الأولى والصفة الثانية، في نحو المثال الذي ذكره قبل ذلك بقليل؛ وهو: (مررت برجلٍ عاقلة أمُّه لبيبةٍ)؛ إذ علل ذلك قائلاً: «لأنه لا يصلح أن تقدِّم (لبيبةً) فتضمر فيها الأمَّ ثم تقول عاقلةٍ أمُّهُ».[٢]

أي تقدُّم الضمير على مرجعه لفظًا ورتبة وهذا غير جائز.

ومن ذلك فإن العلة التي يقصدها في امتناع نمطنا الحالي هي: لكي لا يتقدَّم الضمير في

(١) شرح كتاب سيبويه : ٣/ ٢٧٥ – ٢٧٦ ، وانظر : التعليقة : ١/ ١٣٢ .
(٢) الكتاب : ٢ / ٥٢ .
(١) الكتاب : ٢ / ٥١ .

(به) المتعلق بالخبر (مجنون) على مرجعه (عبد الله) المضاف إليه صفة المبتدأ؛ وبذلك يتقدم الضمير على مرجعه لفظًا ورتبةً وهذا ممتنع.

والسيرافي يشرح هذا النص قائلاً: «ألزمهم بقبح القلب نصب خبر المبتدأ في زيد أخو عبد الله مجنون به. وذلك أن (زيدًا) مبتدأ، و(أخو عبد الله) صفته، و(مجنون به) خبره. والهاء تعود إلى عبد الله. ولو قيل: زيدٌ مجنون به أخو عبد الله، لم يجز».[١]

ويبدو أن السيرافي يقصد بـ (نصب خبر المبتدأ) أي أنَّ (مجنونًا) تصبح حالاً، و(أخو عبد الله) يصبح خبرًا لـ (زيد)، وهذا لا يجوز إذ إنه لا يكون زيدٌ أخا عبد الله في حال جنون أخيه به فقط، دون الأحوال الأخرى، فهذا لا يُعقل.

كما يشرح الرُّماني هذا النص قائلا: «وممَّا ألزمهم فساد قوله زيدٌ أخو عبد الله مجنون به، إذا كان الأخ صفة لزيدٍ لأنه لا يجوز القلب، لا يجوز أن تقول: زيدٌ مجنون به أخو عبدِ الله. وألزمهم في الخبر المخبر عنه ما يلزمهم في الصفة والموصوف، وبينهما عندي فرق، لأن الصفة مع الموصوف بمنزلة اسم واحد فهي تطلب التقديم حتى تلي الموصوف وليس كذلك الخبر مع المخبر عنه لأنه منفصلٌ منه، وهو جملة معه، ولولا أن الاسم قديم لم يكن الثاني خبرًا عنه، فليس اقتضاؤه لأن يلي المبتدأ كاقتضاء ما هو مع الأول بمنزلة اسم واحدٍ، ففي هذا الإلزام بعدٌ لهذه العلة».[٢]

والرُّماني بذلك يذهب إلى أنَّ سيبويه يلزم الخبر والمبتدأ التتابع وعدم الفصل كما يكون ذلك بين الصفة والموصوف، ويأخذ على سيبويه الموازنة بينهما ويوضح رأيه بأن هناك فرقًا بين الإلزامين فتلازم الصفة والموصوف وثيق الصلة فهما كالاسم الواحد، أمَّا تلازم المبتدأ والخبر فليس بوثيق فهما ليسا كالاسم الواحد بل يكونان معًا جملةً.

ومراد سيبويه هنا ليس الموازنة التي زعمها الرُّماني؛ ولكنَّ مراده هنا الموازنة بين امتناع تقديم الصفة الثانية – التي بها ضمير يرجع إلى بعض الصفة الأولى – على الصفة الأولى، وبين امتناع تقديم الخبر – الذي به ضمير يرجع إلى بعض صفة المبتدأ – على صفة المبتدأ.

---

(٢) شرح كتاب سيبويه : ٦/ ١٣٤ .
(٣) الرُّماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه : ٣٠٣ .

ومع ذلك فإنَّ الرُّماني وضح الفرق بين تلازم الصفة والموصوف وتلازم المبتدأ والخبر. إذ إنه بذلك يوضح أن الترتيب المقبول في جملة سيبويه؛ هو:

مبتدأ + صفة (المبتدأ) + خبر (المبتدأ).

زيدٌ + أخو عبد الله + مجنونٌ به.

والترتيب غير المقبول: مبتدأ + خبر (المبتدأ) + صفة (المبتدأ).

زيدٌ + مجنونٌ بِهِ + أخو عبدِ الله.

وذلك يُضْعِفُ ما ذهب إليه سيبويه من أنه يمتنع أن يتقدم الضمير على مرجعه لفظًا ورتبة هنا؛ فرتبة الصفة مقدَّمة وليست مؤخرة، وبذلك يعود الضمير على متقدم رتبة. فالامتناع لا يرجع إلى تقدم الضمير على مرجعه، ولكنه يرجع إلى الفصل بين الصفة والموصوف. فاستدلال سيبويه بهذا المثال للغرض الذي جاء به ضَعِيفٌ.

٣١- تقديم الخبر(الجار والمجرور) على تمييز العدد المعرفة (الواقع مبتدأ)، ووقوعه بينهما:

٣٢- تأخير كم الخبرية وتمييزها وهي فاعلة في المعنى (مبتدأ من حيث الإعراب) عن الخبر (جملة فعلية):

٣٣- تقديم المبتدأ النكرة (عدد وتمييزه)على الخبر(الجار والمجرور):

يقول سيبويه في (باب كم): «وزعمَ أنَّ كم درهمًا لك أقوى من كم لك درهمًا وإنْ كانت عربية جيدة. وذلك أن قولك العشرون لك درهمًا فيها قبحٌ، ولكنها جازت في كم جوازًا حسنًا، لأنه كأنه صار عوضًا من التمكن في الكلام، لأنها لا تكون إلَّا مبتدأةً ولا تؤخَّر فاعلةً ولا مفعولةً. لا تقول: رأيتَ كم رجلاً، وإنَّما تقول: كم رأيتَ رجلاً. وتقول: كم رجلٍ أتاني، ولا تقول: أتاني كم رجلٍ».[1]

ويقول في الباب نفسه: «ولم يجز يونس والخليل رحمهما الله كم غلمانًا لكَ؟ لأنَّك لا تقول:عشرون ثيابًا لك، إلا على وجه لكَ مائةٌ بيضًا، وعليك راقودٌ خَلًّا. فإن أردت هذا

(١) الكتاب: ٢ / ١٥٨.

المعنى قلت: كم لك غلمانًا؟ ويقبح أن تقول: كم غلمانًا لك؟؛ لأنه قبيح أن تقول: عبدُ الله قائمًا فيها، كما قبح أن تقول: قائمًا فيها زيدٌ. وقد فسرنا ذلك في بابه».(١)

في النص الأوَّل يمنع سيبويه تقديم الخبر (الجار والمجرور) على تمييز العدد المعرفة (الواقع مبتدأ) ووقوعه بينهما. كما يمنع في هذا النص أيضًا تأخير كم الخبرية وهي فاعلة في المعنى (مبتدأ من حيث الإعراب) عن الفعل (الواقع خبرًا).

أي أنه يمنع النمطين الآتيين:

النمط الأول: المبتدأ (عدد معرفة) + الخبر (جار ومجرور) + تمييز العدد.

ويمثل له بمثال واحد: العشرون + لك + درهمًا.

والنمط الثاني: خبر (فعل + فاعل + مفعول) + مبتدأ (كم الخبرية + تمييزها).

ويمثل له بمثال واحد: أتاني + كم رجلٍ.

ولم يصرح سيبويه بالعلة المانعة للنمط الأوَّل، ولكنَّه اكتفى بذكر الحكم فقط؛ فقال: (فيها قبحٌ)، غير أنه بعد ذلك أتى بنمط مناظر لهذا النمط مثل له بمثال: (أتاك ثلاثون اليومَ درهمًا) (٢)، مانعًا إياه ومعللاً هذا الامتناع بأنَّ العدد لا يقوى قوة اسم الفاعل في العمل؛ ولذلك لا يفصل بينه وبين تمييزه؛ يقول: «ولو قال: أتاك ثلاثون اليومَ درهمًا، كان قبيحًا في الكلام، لأنه لا يقوى قوَّة اسم الفاعل، وليس مثل كم لما ذكرتُ لك».(٣)

ولذلك فالعلة المانعة هنا هي أن العدد (العشرون) يعمل - مشبَّهٌ باسم الفاعل - النصبَ في تمييزه، ولكنه لم يقو قوة اسم الفاعل؛ فلا يجوز الفصل بينه وبين تمييزه؛ فهو عاملٌ ضعيف لا يتيح حرية الحركة لمعموله.

يتضح ذلك من قول أبي علي الفارسي في تعليقه على هذا النمط: «لم يفصل بين العشرين وما أشبهه، وبين معموله لأنَّ العشرين ليس في قوة ما شبِّه به من أسماء الفاعلين».(٤)

---

(٢) السابق: ٢ / ١٥٩ .
(٣) انظر: النمط الممتنع رقم (٨٨) .
(٤) الكتاب: ٢ / ١٥٨ .
(١) التعليقة: ١ / ٣٠١ ، وانظر: شرح المفصل: ٤ / ١٣٠ .

ويعلل سيبويه امتناع النمط الثاني بقوله: (لأن (كم) لا تكون إلا مبتدأةً، ولا تؤخَّر فاعلة ولا مفعولة). أي لا يجوز ذلك لأنها واجبة الصدارة.

ويوضح الشنتمري مقصد سيبويه من قوله: (لا تؤخَّر فاعلةً)؛ فيقول: «ذكر سيبويه في هذا الباب أن (كم) تكون فاعلة، وهي لا تكون فاعلة أبدًا لأنها أوَّل الكلام في اللفظ، وإنَّما أراد أنَّ ضميرها فاعلٌ وهي وضميرها شيءٌ واحدٌ، فهي في المعنى فاعلة وإن كانت مبتدأة».[1]

وفي النص الثاني يمنع سيبويه – ناقلاً لرأي يونس والخليل – تقديم المبتدأ النكرة (العدد النكرة وتمييزه) على الخبر (الجار والمجرور)، أي يمنع نمط:

مبتدأ نكرة (عدد + تمييزه) + خبر (جار ومجرور).

ويمثل له بمثال واحد: عشرون ثيابًا + لكَ.

والعلة المانعة لهذا النمط ذكرها سيبويه مع العلة المانعة لـ (كم غلمانًا لك)؛ حيث قال: (ويقبح أن تقول: كم غلمانًا لك؛ لأنه قبيحٌ أن تقول: عبدُ الله قائمًا فيها،...).

يقصد بذلك أنَّ العامل إذا كان معنى – مثل معنى الاستقرار المتعلق به لك – فلا يجوز أن يتقدم معموله عليه؛ ولذلك لا يجوز أن تقدم (عشرون ثيابًا)على (لك).

ويوضح ابن يعيش امتناع (كم غلمانًا لك)؛ قائلاً: «امتنع لتقدم غلمانًا على العامل المعنوي وهو (لك) وكان بمنزلة زيدٌ قائمًا فيها لتقدم الحال على العامل المعنوي».[2]

أي كما امتنع تقديم الحال على عامله المعنوي (لك).

يتضح من ذلك أنَّ علتي امتناع النمطين الأوَّل والثالث عند سيبويه ترجعان إلى علة نحوية واحدة مرتبطة بنظرية العامل وهي أنَّه إذا كان العامل ضعيفًا فلا يجوز للمعمول أن ينتقل من موقعه؛ فلا يتقدَّم على العامل ولا يتأخر عنه ولا يفصل بينه وبين عامله بفاصل. بخلاف العامل القوي الذي يتيح لمعموله حرية الموقع.

(٢) النكت: ١ / ٥٢٦، وانظر: الأصول في النحو: ١ / ٣١٦.
(٣) شرح المفصل: ٤ / ١٢٩.

أمّا العلة المانعة للنمط الثاني عنده فهي علة خاصة بطبيعة التركيب الذي يتضمن كم الخبرية كعنصر من عناصره؛ حيث إنَّ هذا التركيب يجب أن تتصدره (كم).

ثانيًا: امتناع التقديم أو التأخير في الجملة الفعلية:

أ - الامتناع في الجملة الفعلية البسيطة:

٣٤- تقديم ضمير المخاطب المتصل (فاعل المصدر) على ضمير المتكلم المتصل (مفعول المصدر):

٣٥- تقديم ضمير الغائب المتصل (فاعل المصدر) على ضمير المخاطب المتصل (مفعول المصدر):

يقول سيبويه: «ولم تستحكم علامات الإضمار التي لا تقع إيَّا مواقعها كما استحكمت في الفعل، لا يقال: **عجبتُ من ضربِكَنِي، إنْ بدأت به قبل المتكلِّم، ولا من ضربِهِيكَ، إن بدأت بالبعيد قبل القريب. فلما قبح هذا عندهم** ولم تستحكم هذه الحروف عندهم في هذا الموضع صارت إيَّا عندهم في هذا الموضع لذلك بمنزلتها في الموضع الذي لا يقع فيه شيءٌ من هذه الحروف».(١)

فهو في هذا النص يمنع تقديم ضمير المخاطب المتصل (المضاف إلى المصدر والذي يعد فاعله) على ضمير المتكلم المتصل (الواقع مفعولاً به للمصدر). كما يمنع تقديم ضمير الغائب المتصل(المضاف إليه المصدر والذي يعد فاعله)على ضمير المخاطب المتصل (الواقع مفعولاً به للمصدر)؛ أي أنه يمنع النمطين الآتيين:

النمط الأوَّل: فعل + فاعل + حرف جار+ مجرور(مصدر) + مضاف إليه (فاعل المصدر)(ضمير مخاطب متصل)+ مفعول المصدر(ضمير متكلم متصل).

ويمثل له بمثال واحد: عجبتُ + من + ضربِ + كَ + نِي.

النمط الثاني: فعل + فاعل + حرف جار + مجرور (مصدر) + مضاف إليه (فاعل المصدر)(ضمير غائب متصل)+ مفعول المصدر(ضمير مخاطب متصل).

ويمثل له بمثال واحد: عجبتُ + من + ضربِ + هِي + كَ.

---

(١) الكتاب: ٢ / ٣٥٨.

ويعلل امتناع هذين النمطين بكون الضمائر المتصلة إذا تعدى إليها (المصدر) يجب أن يراعى فيها ترتيب الأقرب فالأبعد؛ فضمير المتكلم أقرب للمتحدِّث من ضمير المخاطب؛ فيجب أن يذكره أوّلاً، وضمير المخاطب أقرب للمتحدِّث من ضمير الغائب، فيجب أن يذكره أوّلاً. فإذا كان فاعل المصدر ومفعوله ضميرين متصلين يجب أن يراعى فيهما ترتيب سيبويه: ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم ضمير الغائب. فهو يمنع أن تبدأ بالبعيد قبل القريب.

ولذلك فهو يجيز: (عجبتُ من ضربيكَ)، (ومن ضربيه)، (ومن ضربيكم)، ويتبع ذلك بقوله: «فالعرب قد تكلم بهذا،وليس بالكثير. فهم قد يتكلمون بذلك ولكنَّ الأكثر لديهم استخدام الضمير المنفصل(المفعول به)؛ فيقولون: عجبت من ضربي إيَّاكَ».[١]

فإذا كانت الضمائر المتصلة مع المصدر على الترتيب الذي ذكره سيبويه فهي جائزة قد تكلم بها العرب، أمَّا إذا كانت على غير هذا الترتيب فهي ممتنعة ويجب أن يؤتى بالضمير المنفصل؛ فتقول:عجبتُ من ضربكَ إيَّاي، وعجبتُ من ضربِهِ إيَّاكَ.

وهاك توضيح السيرافي لنص سيبويه: «إذا وصلوا الضميرين بالمصدر، فالأوَّل ضمير فاعل والثاني ضمير مفعول به، ولم يحسن ترتيبه على تقديم المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب، كقولنا: عجبتُ من ضربيك، وضربيه، وضربكه، وهو جائزٌ حسنٌ، والأجود منه: من ضربي إيَّاك، وضربي إيَّاه، وضربك إيَّاه، فإن كان الفاعل هو المخاطب وأضفتَ المصدر إليه، والمفعول به المتكلم، لم يحسن إلَّا المنفصل، نحو قولك: عجبتُ من ضربكَ إيَّاي، وكذلك: عجبتُ من ضربه إيَّاك، وضربه إيَّاي، على ما رتبه سيبويه من تقديم القريب وهو المتكلم، ثم المخاطب، ثم البعيد الغائب، ولم يحسن: من ضربكني، ولا من ضربهيني، ولا من ضربهيكَ».[٢]

ويتضح من ذلك أنَّ سيبويه يهتم بقضية إعادة الترتيب حتى مع الضمائر؛ فإنه لا يكتفي بذكر الجمل الأكثر استعمالاً عند العرب وهي: عجبت من ضربي إيَّاك، ومن ضربكَ إيَّاه، وذكر الجمل الأقل استعمالاً عند العرب وهي: عجبت من ضربيك، ومن ضربِكَهُ، بل يذكر أيضًا جملاً لا يستعملها العرب وهي: عجبت من ضربِكَنِي، ومن ضربِهِيكَ؛ ليبين أن هناك أساسًا لترتيب الضمائر المتصلة بالمصدرالمتعدي عند العرب، ولا ينبغي الخروج عن هذا

(١) الكتاب: ٢/ ٣٥٧.
(٢) شرح السيرافي: هامش التعليقة: ٢/ ٨١.

الترتيب حتى لا تنتج جملاً غير صحيحة نحويًا.

وسيبويه بذلك يلتقي مع الدرس اللغوي الحديث في أمرين:

الأوَّل: اهتمامه بما هو مستعمل في اللغة عند العرب، وعدوله عمَّا هو غير مستعمل فيها، يلتقي مع المنهج الوصفي اللغوي الحديث.

الثاني: ذكرهُ الأنماط الواجبة ومقابلتها بالأنماط الممتنعة يلتقي مع فكرة التراكيب الصحيحة نحويًا والتراكيب غير الصحيحة نحويًا عند النحويين التحويليين.

٣٦- تقديم المفعول الثاني لاسم الفاعل على المفعول الأوَّل المضاف إليه اسم الفاعل:

يقول سيبويه: «**وإن لم تنوِّن لم يجز: هذا مُعْطِي درهمًا زيدٍ، لأنك لا تفصل بين الجار والمجرور، لأنه داخل في الاسم، فإذا نوَّنتَ انفصلَ كانفصالِه في الفعل**».(١)

فهو يمنع هنا نمط: مبتدأ + خبر (اسم فاعل غير منوَّن) + فاعل اسم الفاعل + مفعول ثان لاسم الفاعل+ مفعول أول لاسم الفاعل (مضاف إليه).

ويمثل له بمثال واحد: هذا + مُعْطِي + ضمير مستتر(هو) + درهمًا + زيدٍ.

ويعلل هذا الامتناع بأنك إذا لم تنوِّن اسم الفاعل وأضفته إلى مفعوله الأوَّل فلا ينبغي لك أن تقدِّم المفعول الثاني عليه وتفصل به بين المضاف والمضاف إليه فإنه لا يفصل بينهما لأنهما كالاسم الواحد.

ويشرح السيرافي هذا النص قائلاً: «**فإن لم تنوِّن وأضفته إلى أحدهما، لم يجز أن تفصل بينه وبين ما أضفته إليه، لا يجوز: هذا معطي درهمًا زيدٍ، ولا: هذا معطي زيدًا درهمٍ، لأنَّك لا تفصل بين الجار والمجرور؛ لأنَّ المجرور داخل في الاسم**».(٢)

فعلة امتناع هذا النمط التي ذكرها سيبويه هي عدم الفصل بين المتلازمين والمتضامين وهما المضاف (اسم الفاعل) والمضاف إليه (المفعول الأوَّل)؛ لأنهما بمثابة الاسم الواحد المفتقرة أجزاؤه بعضها إلى بعض كي يتم معناه. وهي بذلك علة نحوية دلالية.

---

(١) الكتاب: ١/ ١٧٥.
(٢) شرح كتاب سيبويه: ٤/ ٦٩.

٣٧- تأخير المفعول (ضمير منفصل) عن الفاعل (اسم ظاهر):

يقول سيبويه: «واعلم أنه قبيح أن تقول: رأيتُ فيها إيَّاك،.... ولو جاز هذا لجاز ضربَ زيدٌ إيَّاك وإنَّ فيها إيَّاك، ولكنهم لَّما وجدوا إنَّك فيها وضربَهُ زيدٌ، ولم ينقض معنى ما أرادوا لو قالوا: إنَّ فيها إيَّاك، وضربَ زيدٌ إيَّاكَ، استغنوا به عن إيَّا».(١)

فسيبويه يمنع نمط: فعل + فاعل (اسم ظاهر) + مفعول (ضمير منفصل).

مثل له بمثال واحد: ضربَ + زيدٌ + إيَّاكَ.

ويعلل امتناع هذا النمط بعدم استعمال العرب له في لغتهم، فإنهم إذا أرادوا هذا المعنى فإنهم يستعملون الضمير المتصل ويقدمونه على الفاعل الاسم الظاهر، ويستغنون بالضمير المتصل عن الضمير المنفصل (إيَّا)، فيقولون: ضَرَبَهُ زيدٌ أو ضربكَ زيدٌ.

وما جاء في نص سيبويه يلتقي مع الدرس اللغوي الحديث في عدة أمور؛ هذه الأمور قد ذُكرتْ حين التعرض للنمط الممتنع (إن فيها إيَّاك) وهو النمط رقم (٦).

٣٨- تقديم المفعول الأوَّل (ضمير المخاطب المتصل) على المفعول الثاني (ضمير المتكلم المتصل):

٣٩- تقديم المفعول الأوَّل (ضمير الغائب المتصل) على المفعول الثاني (ضمير المتكلم المتصل):

٤٠- تقديم المفعول الأوَّل (ضمير الغائب المتصل) على المفعول الثاني (ضمير المخاطب المتصل):

٤١- تقديم المفعول به (ضمير متصل) على الفعل والفاعل (ضمير متصل):

٤٢- تأخير المفعول به (ضمير المتكلم المتصل أو المنفصل) عن الفاعل (ضمير المتكلم المتصل):

يقول سيبويه في باب (إضمار المفعولين اللذين تعدَّى إليهما فعل الفاعل): «فأمَّا علامة

---

(١) الكتاب: ٢/ ٣٦١.

الثاني التي لا تقع إيَّا موقعها فقولك: أعطانيه وأعطانيك، فهذا هكذا إذا بدأ المتكلم بنفسه. فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: أعطاكني، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال: قد أعطاهوني، فهو قبيح لا تكلم به العرب، ولكنَّ النحويين قاسوه.

وإنَّما قبح عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب، ولكن تقول: أعطاكَ إيَّايَ، وأعطاه إيَّايَ، فهذا كلام العرب. وجعلوا إيَّا تقع هذا الموقع إذا قبح هذا عندهم كما قالوا: إيَّاكَ رأيتُ، وإيَّايَ رأيتَ، إذ لم يجز لهم: ني رأيتَ، ولا: كَ رأيتُ.

فإذا كان المفعولان اللذان تعدَّى إليهما فعل الفاعل مخاطبًا وغائبًا، فبدأتَ بالمخاطب قبل الغائب،....

فإن بدأتَ بالغائب فقلت: أعطاهوكَ، فهو في القبح وأنه لا يجوز، بمنزلة الغائب والمخاطب إذا بُدِئَ بهما قبل المتكلم. ولكنَّكَ إذا بدأت بالغائب قلت: قد أعطاه إيَّاك.

وأمَّا قول النحويين: قد أعطاهوكَ وأعطاهوني، فإنَّما هو شيءٌ قاسوه لم تكلم به العربُ، ووضعوا الكلام في غير موضعه، وكان قياسُ هذا لو تُكُلِّمَ به كان هيِّنًا.

... ولا يجوز أن تقول: ضربتُني ولا ضربْتُ إيَّايَ، لا يجوز واحدٌ منهما لأنهم قد استغنوا عن ذلك بضربتُ نفسي وإيَّايَ ضربتُ».[١]

فهو يمنع في هذا النص تقديم المفعول الأول إذا كان ضميرًا متصلاً للمخاطب على المفعول الثاني إذا كان ضميرًا متصلاً للمتكلم. ويمنع تقديم المفعول الأول إذا كان ضميرًا متصلاً للغائب على المفعول الثاني إذا كان ضميرًا متصلاً للمتكلم أو كان ضميرًا متصلاً للمخاطب؛ أي يقرر امتناع الأنماط الآتية:

النمط الأول: فعل + فاعل + مفعول به أول (ضمير متصل للمخاطب)

+ مفعول به ثانٍ (ضمير متصل للمتكلم).

مثل له بمثال واحد: أعطا + ضمير مستتر (هو) + كَ + نِي.

النمط الثاني: فعل + فاعل + مفعول به أول (ضمير متصل للغائب)

---

(١) الكتاب: ٢/ ٣٦٣ - ٣٦٦.

+ مفعول به ثانٍ (ضمير متصل للمتكلم).

مثل له بمثال واحد: أعطا + ضمير مستتر (هو) + هُو + نِي.

النمط الثالث: فعل + فاعل + مفعول به أول (ضمير متصل للغائب)

+ مفعول به ثانٍ (ضمير متصل للمخاطب).

مثل له بمثال واحد: أعطا + ضمير مستتر (هو) + هُو + كَ.

والعلة المانعة لهذه الأنماط عند سيبويه ترجع إلى الاستعمال اللغوي عند العرب فهم لا يتحدثون بهذه الأمثلة ولا يتكلمون بها، ولا يكتفي سيبويه في تعليل الامتناع بقوله: (فهو قبيحٌ لا تكلم به العرب)، وإنما يوضح السبب في أن العرب لا تتكلم به؛ وهو كراهيتهم أن يبدأوا بضمير الأبعد عن المتكلم قبل الأقرب له؛ لأنهم يستعملون دائمًا في لغتهم الأقرب ثم الأبعد فيقولون: أعطانِيهِ وأعطانِيكَ، فإن اضطروا إلى أن يأتوا بالمفعول الأول للأبعد وبالمفعول الثاني للأقرب جعلوا (إيَّا) تقع هذا الموقع؛ أي استعملوا الضمير المنفصل بدلاً من الضمير المتصل فقالوا: أعطاكَ أيَّايَ، وأعطاهُ إيَّايَ، وأعطاهُ إيَّاكَ.

وهذا الامتناع الذي ذهب إليه سيبويه بناءً على استقراء كلام العرب، مخالفٌ لقياس النحويين الذين جوَّزوا هذه الأنماط فقالوا: أعطاهُوكَ، وأعطاهُونِي، ولكنَّ سيبويه يَعْتَدُّ برأيه لأنه قائمٌ على الالتزام بما ورد في لغة العرب؛ فهو هنا لغويٌّ واصفٌ من الطراز الأول لا يَعْتَدُّ بالمعيارية والقياس الذي لا يسنده استعمال لغويٌّ لمتكلمي اللغة؛ ولذلك يفند رأي النحويين ويدحضه ويستهجنه، قائلا: (فإنما هو شيءٌ قاسوه لم تكلم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه، وكان قياس هذا لو تُكُلِّمَ به كان هَيِّنًا).

وقد تعرض لهذا النص الدكتور عبده الراجحي خلال حديثه عن الاتجاه الوصفي عند سيبويه وأنه قد أقام قواعده في أغلبها على الاستعمال اللغوي، وقد لاحظ ذلك من عدة أمور؛ منها: «أنَّ فكرة القياس على كثرة ما قيل فيها لم تكن عند سيبويه غير متابعة الكلام العربي، وفي الكتاب إلحاحٌ على هذا التصور، فتجد فيه مثل قوله:... أو قوله: فهو قبيح لا تكلم به

العرب، ولكن النحويين قاسوه... وكان قياس هذا لو تكلم به كان هيِّنًا».[(١)]

ويقول الدكتور أحمد ياقوت موضحًا الجانب الوصفي في هذا النص: «إذا أردت أن تتبين ملامح المنهج الوصفي عند سيبويه، تبيَّنًا لا مجال فيه للشكِّ، فاقرأ:... (يعرض أكثر من نص ومن بينها النص الذي معنا) فسيبويه يفرق هنا بين مجالين: مجال الصحة المفتَرَضة أو المتصورة التي وضعها النحاة، ومجال الواقع اللغوي المستعمل فعلاً عند العرب بغض النظر عن المعايير التي وضعتها النحاة».[(٢)]

كما يعلق أحد الباحثين على هذا النص من جانب البلاغة والتذوق؛ قائلاً: «فالقياس الذي لا يراعي جانب المعنى، وما تكلمت به العربُ، هو قياس لا يولِّد إلَّا كلامًا وتراكيب سقيمة ينبو عنها الذوق السليم ولو وقف الأمر عند ذلك لكان هيِّنًا، ولتَصدَّى لقياس قواعد تلك اللغة كُلُّ من هَبَّ ودَبَّ ممن لا يعرفون سننها وأساليبها، وهذا ما لا يرتضيه سيبويه، قياسًا على ما تكلمت به العرب».[(٣)]

وبالعودة إلى نص سيبويه يتضح أنه يمنع كذلك تقديم المفعول به إذا كان ضميرًا متصلاً على فعله والفاعل ضمير متصلٌ. ويمنع أيضًا تأخير المفعول به إذا كان ضميرًا متصلاً للمتكلم أو ضميرًا منفصلاً له عن الفعل والفاعل ضميرٌ متصلٌ للمتكلم؛ أي يقرر امتناع النمطين الآتيين:

النمط الأول: مفعول به (ضمير متصل) + فعل + فاعل (ضمير متصل).

ويمثل له بمثالين: نِي + رأيـ + تَ. و * كَ + رأيـ + تُ.

النمط الثاني:

فعل + فاعل(ضمير متصل للمتكلم)+مفعول(ضمير متصل أو منفصل للمتكلم).

ويمثل له بمثالين: ضربـْ + تـُ + نِي. و ضربـْ + تُ + إيَّايَ.

---

(١) النحو العربي والدرس الحديث: ٥٧.
(٢) الكتاب بين المعيارية والوصفية: ٤٣ - ٤٧.
(٣) الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي: ٤٨.

أما النمط الأول فقد أورده عَرَضًا للتدليل على أنَّ هناك مواضع لا يقع فيها الضمير المتصل موقع المنفصل؛ فكما لا يقال: نِي رأيتَ، ولا: كَ رأيتُ، بل يقال: إيَّايَ رأيتَ، وإيَّاكَ رأيتُ، فكذلك لا يقال: أعطاكَنِي ولا: أعطاهُونِي، بل يقال: أعطاكَ إيَّايَ، وأعطاهُ إيَّايَ.

وأمَّا النمط الثاني فقد أورده كحديث مستقل ختم به هذا الباب.

ويعلل امتناع هذين النمطين بأنَّهما غير مستعملين عند العرب. فهم لا ينطقون بـ: نِي رأيتَ، ولا: كَ رأيتُ، ولا: ضربْتُنِي، ولا: ضربتُ إيَّايَ.

وسيبويه بذلك يلتقي مع المنهج الوصفي الحديث في استبعاد التراكيب غير المستعملة في اللغة المنطوقة.

ب - الامتناع في الجملة الفعلية المسبوقة بحرف عامل:

٤٣ - تقديم الفاعل على الفعل المنصوب بعد (كي):

٤٤ - تقديم الفاعل على الفعل المنصوب بعد (أنْ):

٤٥ - تقديم الفاعل على الفعل المنصوب بعد (إذَنْ):

٤٦ - تقديم الفاعل على الفعل المجزوم بعد (الحرف الجازم):

٤٧ - تقديم الظرف أو الجار والمجرور على الفعل المجزوم بعد (الحرف الجازم):

٤٨ - تقديم الظرف أو الجار والمجرور على الفعل المنصوب بعد(كي):

يقول سيبويه في باب (الاستقامة من الكلام والإحالة): **«وأمَّا المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك:قد زيدٌ رأيتَ، وكي زيدٌ يأتِيَكَ، وأشباه هذا»**.(١)

ويقول في باب (إذنْ): **«وتقول: إذنْ عبدُ الله يقولُ ذاكَ؛ لا يكون إلَّا هذا، من قبل أنَّ إذنْ الآن بمنزلة إنَّما وهل، كأنَّك قلتَ: إنَّما عبدُ الله يقولُ ذاكَ. ولو جعلتَ إذَنْ ههنا بمنزلة كي وأَنْ لم يحسن، من قبل أنه لا يجوز لك أن تقولَ: كي زيدٌ يقولَ ذاكَ، ولا أنْ زيدٌ يقولَ ذاكَ.**

(١) الكتاب: ١ / ٢٦ .

فلمّا قَبُحَ ذلك جُعلتْ بمنزلة هل وكأنّما وأشباهها». [١]

ويقول في باب (الحروف التي لا تُقدَّم فيها الأسماءُ الفعلَ): «فمن تلك الحروف الحروفُ العواملُ في الأفعال الناصبةُ. ألا ترى أنّك لا تقول: جئتُكَ كي زيدٌ يقولَ ذاكَ، ولا خفتُ أن زيدٌ يقولَ ذاكَ. فلا يجوز أن تفصلَ بين الفعل والعامل فيه بالاسم،.... وممّا لا تُقدَّم فيه الأسماءُ الفعلَ الحروف العواملُ في الأفعال الجازمةُ، وتلك: لم، ولمّا، ولا التي تجزم الفعل في النهي، واللام التي تجزم في الأمر. ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: لم زيدٌ يأتِكَ، فلا يجوز أن تفصلَ بينها وبين الأفعال بشيءٍ، كما لم يجز أن تفصل بين الحروف التي تَجُرُّ وبين الأسماء بالأفعال، لأنَّ الجزم نظيرُ الجرِّ. ولا يجوز أن تفصل بينها وبين الفعل بحشوٍ، كما لا يجوز لك أن تفصل بين الجار والمجرور بحشوٍ، إلّا في شعرٍ.

ولا يجوز ذلك في التي تعمل في الأفعال فتنصبُ، كراهة أن تشبَّه بما يعمل في الأسماء. ألا ترى أنه لا يجوز أن تفصل بين الفعل وبين ما ينصبه بحشوٍ، كراهية أن يشبِّهوه بما يعمل في الاسم؛ لأنَّ الاسم ليس كالفعل، وكذلك ما يعمل فيه ليس كما يعمل في الفعل. ألا ترى إلى كثرة ما يعمل في الاسم وقلة هذا.

فهذه الأشياء فيما يجزم أردأُ وأقبحُ منها في نظيرها من الأسماء، وذلك أنَّك لو قلت: جئتك كي بك يؤخَذَ زيدٌ لم يجز، وصار الفصل في الجزم والنصب أقبحَ منه في الجرِّ؛ لقلّة ما يعمل في الأفعال، وكثرة ما يعمل في الأسماء». [٢]

ويقول في باب (من أبواب أنْ التي تكون والفعل بمنزلة مصدر): «وسألتُ الخليل عن قول الفرزدق:

أَتَغْضَبُ إِنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا جِهَارًا وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابنِ خَازِمِ

فقال: لأنه قبيحٌ أن تفصل بين أنْ والفعل، كما قبحَ أن تفصل بين كي والفعل، فلما قبح ذلك ولم يجز حُمِلَ على إنْ، لأنّه قد تُقدَّمُ فيها الأسماءُ قبل الأفعال». [٣]

---

(١) الكتاب: ٣/ ١٥ - ١٦.
(٢) السابق: ٣/ ١١٠ - ١١١.
(٣) الكتاب: ٣/ ١٦١ - ١٦٢.

يتضح من هذه النصوص أنه يمنع الأنماط الآتية:

النمط الأول: حرف ناصب (كي)+ الاسم(الفاعل)+الفعل المنصوب + المفعول.

مثل له بثلاث أمثلة: كي + زيدٌ + يأتِيَ + كَ.

و كي + زيدٌ + يقولَ + ذاكَ. و جئتُكَ كي + زيدٌ + يقولَ + ذاكَ.

النمط الثاني: حرف ناصب (أنْ)+ الاسم (الفاعل)+ الفعل المنصوب + المفعول.

مثل له بمثالين: أَنْ + زيدٌ + يقولَ+ ذاكَ. و خفتُ أنْ + زيدٌ + يقولَ+ ذاكَ.

النمط الثالث: حرف ناصب (إذَنْ)+ الاسم(الفاعل)+ الفعل المنصوب + المفعول.

مثل له بمثال واحد: إذَنْ + عبدُ الله + يقولَ + ذاكَ .

النمط الرابع: حرف جازم (لم) + الاسم (الفاعل) + الفعل المجزوم + المفعول.

مثل له بمثال واحد: لم + زيدٌ + يأتِ + كَ.

النمط الخامس:

رف جازم + حشو (ظرف أو جار ومجرور) + الفعل المجزوم + الفاعل.

لم يمثل له، بل اكتفى بقوله: (لا يجوز أن تفصل بينها وبين الفعل بحشوٍ).

النمط السادس:

حرف ناصب(كي) +حشو(ظرف أو جار ومجرور)+ الفعل المنصوب+ الفاعل.

مثل له بمثال واحد: جئتُكَ كي + بكَ + يؤخَذَ + زيدٌ.

ويبين سيبويه أن هذه الأنماط الستة تجمعها علة مانعة واحدة؛ وهي أنه لا يجوز الفصل بين الحرف الناصب أو الجازم و الفعل المنصوب أو المجزوم بالاسم أو بالحشو؛ لأنَّ هذه الحروف اختصتْ بالدخول على الأفعال والعمل فيها دون الأسماء ولو دخلت على الأسماء لشُبِّهتْ واختلطتْ بالحروف الداخلة على الأسماء والعاملة فيها، ولَّما كانت هذه الحروف المختصة بالأفعال والعاملة فيها قليلة بعكس العوامل في الأسماء فهي كثيرة – فهناك الحروف

والأفعال والأسماء التي تعمل في الأسماء – لَمَّا كانت كذلك ضَعُفَتْ في العمل؛ فلا يفصل بينها وبين الفعل بأي فاصل ولو كان حشوًا، وهذا دَأْبُ العوامل الضعيفة دائمًا لا تتيح حرية الموقع لمعمولاتها.

يقول الشنتمري عن باب (الحروف التي لا تُقدَّم فيها الأسماءُ): «هذا الباب كلام سيبويه فيه واضحٌ. وقوله: (وصار الفصل في الجزم والنصب أقبح منه في الجر،...). يعني أن الأسماء تعمل فيها الأفعال والحروف والأسماء، والأفعال إنَّما تعمل فيها حروفٌ معلومةٌ قليلٌ عددها». (١)

وقد تمثل الجانب المعياري في نصوص سيبويه بصورة واضحة – بخلاف نصوص أخرى تمثل فيها الجانب الوصفي كما ذُكر – ففي هذه النصوص يركز سيبويه على إصدار أحكام الامتناع بكثرة ملحوظة؛ فعلى سبيل المثال في النص الثالث يأتي في عنوان بابه بحكم الامتناع (لا تُقدَّم) ثم يتبعه بأحكام امتناع كثيرة: لا تقول:...، فلا يجوز...، كما لا يجوز...، ومِمَّا لا تُقدَّم...، لا يجوز أن تقول:...، فلا يجوز...، كما لم يجز...، ولا يجوز...، كما لا يجوز...، ولا يجوز...، ألا ترى أنه لا يجوز.... فيما يجزم أردأ وأقبح...، لو قلت:... لم يجز،... أقبح منه في الجر.

وليست المعيارية لديه في كثرة الأحكام فحسب، بل إنه يضع لأحكام الامتناع درجات فهناك ما هو (قبيح) فقط، وهناك ما هو (أردأ وأقبح)؛ فمن خلال قياسه امتناع الفصل بين الناصب أو الجازم و الأفعال المنصوبة أو المجزومة، على امتناع الفصل بين الجار والمجرور، يتبع ذلك أحكامًا تدل على أنهما في درجة الامتناع ليسا سواءً؛ ففي النصب والجزم أشدُّ امتناعًا منه في الجر.

وهذه المعيارية تلتقي مع أصول النحو التحويلي؛ يقول الدكتورعبده الراجحي: «ومن المعروف أن الوصفيين نقدوا النحو العربي بأنه (معياري)، على أنَّ هذه (المعيارية) إذا فهمتْ في سياق (القبول النحوي Grammaticalness) فإنها تشكل أساسًا مُهِمًّا في المنهج، وتُقدِّمُ أصلاً مشتركًا مع النحو التحويلي. وقد كان ذلك في الحقِّ مقصدًا من مقاصد نحاة العربية

(١) النكت : ٢ / ٧٥٧ .

حين يتحدثون دائمًا عن الواجب، والجائز، الممتنع».(١)

كما يتضح من هذا النص الثالث أنَّ علة هذا الامتناع هي علة نحوية تركيبية مرتبطة بنظرية العامل؛ فالعامل الضعيف كالحروف الناصبة أو الحروف الجازمة لا يفصل بينها وبين معمولاتها الأفعال المنصوبة أو المجزومة بأي فاصلٍ ولو كان حشوًا. وهذا الاهتمام بنظرية العامل في التحليل النحوي عند سيبويه يلتقي مع التحليل النحوي عند التحويليين الذي يكاد يتجه إلى تصنيف (العناصر) النظاميَّة وفقًا لوقوعها تحت تأثير عوامل معينة ينبغي على الدارس أن يعرفها ابتداءً.(٢)

جـ - الامتناع في الجملة الفعلية المسبوقة بحرف غير عامل:

٤٩ - تقديم المفعول على الفعل بعد (قد):

٥٠ - تقديم المفعول على الفعل بعد (سوف):

يقول سيبويه في باب (الاستقامة من الكلام والإحالة): **«وأمَّا المستقيمُ القبيحُ فأن تضع اللفظ في غير موضعه،نحو قولك: قد زيدًا رأيتُ، وكي زيدٌ يأتِيكَ، وأشباه هذا».**(٣)

ويقول في باب آخر: **«ولو قلت: سوف زيدًا أضربُ لم يحسنْ، أو قد زيدًا لَقَيْتُ لم يحسنْ، لأنها إنَّما وُضِعَتْ للأفعال».**(٤)

ويقول في باب (الحروف التي لا يليها بعدها إلَّا الفعل): **«فمن تلك الحروف قَدْ، لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره، وهو جوابٌ لقوله أفَعَلَ؟، كما كانت ما فَعَلَ، جوابًا لهل فَعَلَ؟ إذا أخبرتَ أنه لم يقع. ولمَّا يَفْعَلْ وقد فَعَلَ، إنَّما هما لقوم ينتظرون شيئًا. فمن ثم أشبهتْ قد لمَّا، في أنها لا يفصلُ بينها وبين الفعل.**

ومن تلك الحروف أيضًا سوف يَفْعَلُ؛ لأنها بمنزلة السين التي في قولك: سيفعلُ. وإنَّما تدخل هذه السين على الأفعال، وإنَّما هي إثباتٌ لقوله لن يفعلَ، فأشبهتها في أن لا يفصل

---

(٢) النحو العربي والدرس الحديث : ١٥٦ .

(١) انظر : النحو العربي والدرس الحديث : ١٤٨ .

(٢) الكتاب : ١ / ٢٦ .

(٣) السابق : ١ / ٩٨ .

بينها وبين الفعل».[١]

يتضح من هذه النصوص أنه يمنع النمطين الآتيين:

النمط الأول: قد + مفعول به + فعل + فاعل.

مثل له بمثالين: قد + زيدًا + رأيـ + تُ. و قد + زيدًا + لقيـْ + تُ.

النمط الثاني: سوف + مفعول به + فعل + فاعل.

مثل له بمثال واحد: سوف + زيدًا + أضربُ + ضمير مستتر (أنا).

ويعلل امتناع هذين النمطين بأنَّ (قد وسوف) حرفان مختصان بالدخول على الأفعال كما أنَّ (لمَّا ولَنْ) حرفان مختصان بالدخول على الأفعال – وإن كان الحرفان الأوَّلان غيرعاملين والآخران عاملانِ– فشبَّها بهما في عدم الفصل بينهما وبين الفعل.

ويوضح السيرافي قوله: (لا يفصل بين (قد) وبين الفعل)؛ قائلاً: «أراد: على وجه الاختيار. وموضوع قد، لأنَّ منزلة قد من الفعل كمنزلة الألف واللام من الاسم؛ لأن دخولها على فعل متوقع أو مسئول عنه، لأنَّه إذا قال: قد قام زيدٌ. فإنَّما يقوله لمن يتوقع قيامه أو لمن سأل عنه فقال: هل قام زيدٌ؟ وإذا قال: قام زيدٌ، فإنَّما يبتدئ إخبارًا بقيامه لمن لا ينتظره ولا يتوقعه. فأشبهت قد العهد في قولك: جاءني الرجل، لمن عهده المخاطب أو جرى ذكره عنده... إلَّا أنهم أجازوا الفصل بينها وبين الفعل».[٢]

يقصد السيرافي بذلك أن سيبويه يجيز الفصل بين (قد) والفعل ولكن (الاختيار) عنده أي الأفضل لديه هو عدم الفصل بينهما؛ فهو يجيز ذلك ولكن بضعف.

كما يرى الشنتمري ذلك أيضًا، حيث يقول: «وقد أجازوا الفصل بين (قد) والفعل، وقد ذكر ذلك سيبويه في أوَّل الكتاب وجعله من المستقيم القبيح».[٣]

ولا نميلُ لما ذهب إليه السيرافي والشنتمري من فهم كلام سيبويه على أنه يجيز الفصل بين (قد) والفعل. فإنَّ سيبويه يمنع الفصل بينهما؛ لأنه لا يدل قوله (المستقيم القبيح)على

(١) السابق: ٣/ ١١٤ - ١١٥.
(٢) شرح السيرافي: هامش الكتاب: ٣/ ١١٥.
(٣) النكت: ٢/ ٧٥٩.

الجواز وإنما يدل على الامتناع؛ ونستضيء في ذلك بما قاله الدكتور سعيد بحيري عن هذين المصطلحين واجتماعهما عند سيبويه: «إنَّ مفهوم (مستقيم) يعود إلى تحقق أمور ثلاثة فيه وهي:

١- اكتمال عناصر تركيب ما.

٢- تحقق المعنى المعجمي لكل عنصر.

٣- توافق العلاقة بين العناصر والمعاني.

ويحدث هذا التوافق وفق قيود الاختيار أو غيرها....

ونعود إلى تقسيم سيبويه للمستقيم من الكلام حيث عدَّ القسم الأوَّل المحقق للشروط الثلاثة السابقة (المستقيم الحسن) وأرى أن القسم الذي يقابله هو ما أطلق عليه (المستقيم القبيح). ويلاحظ أن الوصف الأوَّل (مستقيم) يعني صحة وقوع الشروط الثلاثة المحددة للصحة النحوية، إلَّا أن الوصف الثاني (قبيحٌ) يعني وقوع خلل في ترتيب عناصر الجملة ممَّا يفضي إلى نشوء تركيب غير مسموح به في نظام العربية، ولا يقبله ابن اللغة».(١)

أمَّا الأحكام الأخرى التي أصدرها سيبويه بخصوص الفصل بين (قد) والفعل والتي ذكرها في النصين الثاني والثالث، فإنها صريحة في الامتناع لا تحتاج إلي توضيح.

ولعل ما ذهب إليه السيرافي والشنتمري يرجع إلى أن سيبويه له نصوص أخرى يجيز فيها الفصل بين قد والفعل ولكنَّ ذلك في لغة الشعر فقط دون النثر؛ فقد قال قبل النص الثاني الذي معنا: «ذلك أنَّ من الحروف حروفًا لا يذكر بعدها إلَّا الفعل ولا يكون الذي يليها غيره، مظهرًا أو مضمرًا. فمِمَّا لا يليه الفعل إلا مظهرًا: قد، وسوف،...، إذا اضطر شاعرٌ فقدَّم لم يكن إلَّا النصب في زيدٍ ليس غيرُ، لو كان في شعرٍ».(٢)

ويقول بعده: «فإن قلتَ: هل زيدًا رأيتَ؟ وهل زيدٌ ذهبَ؟ قبح ولم يجز إلَّا في الشعر،...، فإن اضطر شاعر فقدَّم الاسم نصبَ كما كنت فاعِلاً ذلك بقدْ ونحوها».(٣)

(١) عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه: ١٥٦-١٥٨ ، وانظر : مدخل إلى علم اللغة : ١٠٨.
(٢) الكتاب : ١ / ٩٨ .
(٣) السابق : ١ / ٩٩ .

من هذين النصين يتضح أن سيبويه يجيز الفصل بين قد والفعل في لغة الشعر فقط، ويمنعه في غير الشعر وهو النثر.

وهذا الامتناع قال به القدماء ومنهم ابن السراج؛ فهو يذكر أن من الحروف التي تدخل على الأفعال فلا تتقدَّم فيها الأسماءُ حروفًا غير عاملة منها (قد) التي «أشبهت لَمَّا في أنها لا يفصل بينها وبين الفعل. ومن هذه الحروف (سوف يفعل) لا يجوز أن تفصل بين (سوف) وبين (يفعل)».(١)

وقد ذكر الدكتور حماسة عبد اللطيف - خلال تعرضه لتعبير سيبويه (المستقيم القبيح) - أن الدلالة واضحة في المثالين: قد زيدًا رأيتُ، وكي زيدٌ يأتِيَك. وأنَّ الرؤية ممكنة للمتكلم والمخاطب غير أن بعض هذه العناصر قد فصلت عن بعضها الآخر فلم توضع الموضع الصحيح، فهو «تركيب غير مسموح به في نظام العربية، ولكنه لا يؤدي إلى خلل معنوي في صحة العلاقات بين أجزاء الجملة، ولهذا السبب وصف هذا الكلام بالقبح مع كونه مستقيًا، وهنا نجد أن معنى (الاستقامة) في هذين المثالين يعود إلى (استقامة الدلالة) إذ لم تتأثر بالخلل النحوي الذي طرأ على بناء الجملة من الفصل بين الأدوات فيها – وهي لا تدخل إلَّا على الفعل – والفعل الموجود في الجملة».(٢)

وقد وافق الدكتور حماسة على هذا أكثر من باحث.(٣) ولكنني لا أميل إلى ذلك، وأتفق مع ما ذهبَ إليه الدكتور سعيد بحيري من مفهوم (الاستقامة) ومع فهمه لمقصد سيبويه من مصطلح (المستقيم القبيح) الذي ذكر سابقًا.

إنَّ مقياس استقامة الدلالة وقبول التركيب والحكم عليه بالصحة وعدمها لا يستطيعه إلَّا المتكلِّم المستمع المثالي الذي يطلق عليه ابن اللغة؛ «فهو وحده الذي يمتلك الكفاءة التي تمكنه من التمييز بين ما هو صحيح وما هو غير صحيح. فالقبول النحوي لا يتوقف على المعنى المعجمي لعناصر الجملة ولكنه يرتكن إلى نظام عميق يمتلكه المتكلم، وبه يستطيع أن

(١) الأصول في النحو: ٢/ ٢٣١ – ٢٣٣.
(٢) النحو والدلالة: ٦٨ – ٧٠.
(٣) انظر: الحذف والتقدير عند سيبويه: ١٨٦ - ١٨٧، ونظام ترتيب الكلام في الجملة العربية في ضوء النظرية التحويلية: ٨٩ - ٩٠.

يميز جملة من أخرى».(١)

يقول (رونالد): «إنَّ أهم ما يميز كفاءة المتكلم الفطري مقدرته على التمييز بين الجمل الصحيحة نحويًّا وغير الصحيحة نحويًّا». (٢)

وبالعودة إلي النص الثالث لسيبويه يُلاحظ أنَّ قوله: (وإنَّما هما (لمَّا وقَدْ) لقوم ينتظرون شيئًا). يمثل السياق المقامي، ويوضح حال المخاطب حين يقال له: لمَّا يفعَلْ وقد فَعَلَ؛ فالمخاطب يتوقع الفعل أو يسأل عنه، فيجاب عليه بالإثبات: قد فعل، وبالنفي: لمَّا يفعلْ، بخلاف المخاطب خاليَ الذهن الذي لا ينتظر ولا يتوقع الفعل، فتقول له مبتدئًا: فَعَلَ زيدٌ. وهذا المعنى المقامي الذي ذكره سيبويه يلتقي مع المعنى التداولي الذي ينادي به أصحاب اللسانيات الوظيفية التداولية.

د - الامتناع في أنماط أخرى من الجملة الفعلية:

٥١-تأخير المفعول به (ضمير منفصل) عن الجار والمجرور أو الظرف:

يقول سيبويه: «**واعلم أنه قبيحٌ أن تقول: رأيتُ فيها إيَّاك، ورأيتُ اليومَ إيَّاهُ؛** من قبل أنَّك قد تجد الإضمار الذي هو سوى إيَّا، وهو الكاف التي في رأيتُكَ فيها، والهاء التي في رأيتُهُ اليومَ، فلمَّا قدروا على هذا الإضمار بعد الفعل ولم ينقض معنى ما أرادوا لو تكلموا بإيَّاكَ، استغنوا بهذا عن إيَّاكَ وإيَّاه». (٣)

يمنع هنا نمط:

فعل + فاعل + جار ومجرور أو ظرف + مفعول به (ضمير منفصل).

ويمثل له بمثالين: رأيْ + تُ + فيها + إيَّاكَ.

و رأيْ + تُ + اليومَ + إيَّاهُ.

ويعلل ذلك الامتناع بعلة ترجع إلى الاستعمال اللغوي عند العرب؛ فالنظام اللغوي

---

(١) عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه : ١٥٧ .
(٢) Introduction to Linguistics، P. 12.
(٣) الكتاب : ٢ / ٣٦١ .

لديهم لا يسمح بتأخير المفعول به وهو ضمير منفصل عن الجار والمجرور أو الظرف، وإنَّما يستعملون الضمير المتصل بالفعل قبل الجار والمجرور أو الظرف ويستغنون به عن الضمير المنفصل المتأخر.

ويتضح من هذه العلة وغيرها من العلل الكثيرة التي ترجع إلى الاستعمال اللغوي، أنَّ سيبويه لا يوغل وراء تفسير الظواهر إذ لم تكن لديه مادة تسند رأيه، بل يميل فيها إلى الاستعمال، وكثرة الاستعمال هذه تكاد تكون المقياس الأغلب الذي يقوم عليه التعليل في كثير من الظواهر.(١)

وهذا الاهتمام بالاستعمال اللغوي عنده يلتقي بوضوح مع المنهج الوصفي الحديث.

ويُلاحظ في هذا النص قوله: (ولم ينقض معنى ما أرادوا). الذي يدل على أن سيبويه لا ينظر للتراكيب نظرة شكلية فحسب بل يهتم أيضًا بالجانب الدلالي للتركيب المتمثل في المعاني الوظيفية لعناصر التركيب وقيام كل عنصر بوظيفته النحوية، فالضمير المتصل بالفعل هنا هو الذي يؤدي المعنى الوظيفي.

٥٢- تقديم الفعل وفاعله على الاسم المجرور، ووقوعهما بين الجار والمجرور:

يقول سيبويه في باب (الحروف التي لا تُقدَّم فيها الأسماءُ الفعلَ): **«ألا ترى أنّه لا يجوز أن تقول: لمْ زيدٌ يأتِكَ، فلا يجوز أن تفصل بينها وبين الأفعال بشيءٍ، كما لم يجز أن تفصل بين الحروف التي تجر وبين الأسماء بالأفعال، لأن الجزم نظيرُ الجرِّ».(٢)**

هذا النص جزء من نص سابق ورد في امتناع تقديم الفاعل على الفعل المجزوم بعد (لمْ)، وقد قاس فيه سيبويه هذا الامتناع على امتناع تقديم الفعل والفاعل على الاسم المجرور بعد (حرف الجر)، أي وقوعهما بين الجار والمجرور.

فهو يقرر أيضًا امتناع نمط: حرف جر + فعل + فاعل + اسم مجرور.

ولم يمثل لهذا النمط بمثال وإنَّما اكتفى بذكر حُكم الامتناع فقط.

---

(١) انظر: النحو العربي والدرس الحديث: ٥٦، ٨٢.
(٢) الكتاب: ٣/ ١١١.

ولم يذكر العلة المانعة لهذا النمط، واكتفى بقياسه على نمط امتناع الفصل بين الجازم والمجزوم، وذلك لأنه في نظره أوضح منه ولا يعقل أن يفصل بين الجار

والمجرور بفعل، لأنَّ الجار عاملٌ ضعيفٌ فلا يتيح لمجرورهِ حرية الموقع.

وقد فُصِّلَ القول قبل ذلك في امتناع الفصل بين الناصب أو الجازم و الفعل المنصوب أو المجزوم، والمقارنة التي عقدها سيبويه بينه وبين امتناع الفصل بين الجار والمجرور.

٥٣- تقديم (رُبَّ) على الفعل والفاعل:

٥٤- تقديم (قَلَّ) على الفعل والفاعل:

يقول سيبويه في باب (الحروف التي لا يليها بعدها إلَّا الفعل): «ومن تلك الحروف: رُبَّما وقَلَّما وأشباهُهُمَا، جعلوا رُبَّ مع ما بمنزلة كلمة واحدة، وهيئوها ليذكر بعدها الفعل، لأنهم لم يكن لهم سبيلٌ إلى: رُبَّ يقولُ، ولا إلى: قَلَّ يقولُ، فألحقوهما ما وأخلصوهما للفعل».[1]

في هذا النص يمنع سيبويه تقديم (رُبَّ) على الفعل والفاعل، كما يمنع تقديم (قَلَّ) على الفعل والفاعل. وذلك بقوله: (لم يكن لهم سبيلٌ إلى:...)؛ وهذا التعبير لم يستعمله للحكم بالامتناع إلَّا في هذا الموضع، وهو تعبير يدل بوضوح شديد على أن الامتناع صادرٌ من العرب أنفسهم؛ فهم ليس لهم سبيل إلى ذلك، ولم يذكر تعبيرًا من تعبيراته التي يصدرها هو نحو: لا يجوز، ولم يجز... وغيرهما.

وبذلك فهو يقرر امتناع النمطين الآتيين:

النمط الأوَّل: رُبَّ + فعل + فاعل.

مثل له بمثال واحد: رُبَّ + يقولُ + ضمير مستتر (هو).

النمط الثاني: قَلَّ + فعل + فاعل.

مثل له بمثال واحد: قَلَّ + يقولُ + ضمير مستتر (هو).

والعلة المانعة لهذين النمطين عند سيبويه هي علة ترجع للاستعمال اللغوي، فالعرب لا

(١) الكتاب: ٣/ ١١٥.

تقول: رُبَّ يقولُ أو قَلَّ يقولُ ولكنهم إذا أرادوا في لغتهم أن يأتوا بالفعل بعدهما جاءوا بـ (ما) وجعلوها مع (رُبَّ) ومع (قَلَّ) بمنزلة كلمة واحدة؛ فهذا يؤدي إلى قبول دخولها على الفعل، بل يؤدي إلى إخلاصهما له، وهما بذلك يشبهان الحروف المختصة بالدخول على الأفعال غير العاملة والتي يمتنع أن يليها الاسم.

يتضح من نص سيبويه هذا أن الأمر عنده في هذه المواضع وأمثالها ليس أمر وضع معايير أو فرض مذاهب، بل أمر وصفٍ للغة، وملاحظة ما ينطق به العرب، وهذا هو الواقع اللغوي مناط المنهج الوصفي.(١)

ثالثًا: امتناع التقديم أو التأخير في الأساليب النحوية:

أ – الامتناع في أسلوب التعجب:

٥٥ – تقديم المتعجب منه على (ما) التعجبية وأفعل التعجب:

٥٦ – تقديم المتعجب منه على أفعل التعجب:

٥٧ – تقديم أفعل التعجب على (ما) التعجبية:

٥٨ – تأخير (ما) التعجبية عن أفعل التعجب والمتعجب منه:

يقول سيبويه في باب (ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكُّنَهُ): «وذلك قولك: ما أحسنَ عبدَ الله. زعم الخليل أنه بمنزلة قولكَ: شيءٌ أحسنَ عبدَ الله، ودَخَلَهُ معنى التعجب. وهذا تمثيل لَم يُتكَلَّم به.

ولا يجوز أن تقدِّم عبدَ الله وتؤخِّر ما ولا تزيلَ شيئًا عن موضعه، ولا تقول فيه ما يُحْسِنُ، ولا شيئًا ممَّا يكون في الأفعال سوى هذا».(٢)

ويقول في باب آخر: «وكذلك ما أحسنَ عبدَ الله وزيدٌ قد رأيناهُ، فإنَّما أجرَيْتَهُ – يعني أحسنَ – في الموضع مجرى الفعل في عمله، وليس كالفَعل ولم يجئْ على أمثلته ولا على إضماره، ولا تقديمه ولا تأخيره ولا تصرُّفه، وإنَّما هو بمنزلة لَدُنْ غُدْوَةً وكم رجلاً، فقد عَمِلا عمل

---

(١) انظر: الكتاب بين المعيارية والوصفية: ٤٧.
(٢) الكتاب: ١ / ٧٢ – ٧٣.

الفعل وليسا بفعلٍ ولا فاعلٍ».[١]

في هذين النصين يمنع سيبويه التقديم والتأخير في أسلوب التعجب؛ أي يمنع الأنماط الآتية:

النمط الأوَّل: المتعجب منه + (ما) التعجبية + أفعل التعجب.

النمط الثاني: (ما) التعجبية + المتعجب منه + أفعل التعجب.

النمط الثالث: أفعل التعجب + (ما) التعجبية + المتعجب منه.

النمط الرابع: أفعل التعجب + المتعجب منه + (ما) التعجبية.

ولم يمثل لهذه الأنماط بأي مثالٍ، كما نرى في النصين.

غير أنه مثل للنمط الواجب في أسلوب التعجب الذي يحمل الترتيب الأصلي له؛ وهو: (ما) التعجبية + أفعل التعجب + المتعجب منه.

بمثالين: ما + أحسنَ + عبدَ الله.

و ما + أحسنَ + عبدَ اللهِ وزيدٌ قد رأيناهُ.

وهذا المثال الأخير أتى به سيبويه لتوضيح إعراب كلمة (زيد).

ولعله اكتفى بذكر هذين المثالين للنمط الواجب عن ذكر أمثلةٍ للأنماط الممتنعة.

يقول السيرافي في شرح النص الأوَّل: «يعني لا تقول: عبدَ الله ما أحسنَ، ولا: ما عبدَ الله أحسنَ، كما تقول: عمرًا زيدٌ أكرمَ، وزيدٌ عمرًا أكرمَ؛ لضعف فعل التعجب».[٢]

وقد علل سيبويه امتناع التقديم أو التأخير في أسلوب التعجب؛ بأنَّ فعل التعجب يجري مجرى الفعل في العمل إلَّا أنه لا يتصرف تصرفه، ولا يتغير موقعه مع عناصر أسلوب التعجب الأخرى، وذلك لضعفه في العمل.

يقول السيرافي: «التعجب كالمثل، والألفاظ فيه مقصورة على منهاج واحد، وإنْ كان

---

(١) السابق: ١/ ٩٦.

(٢) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٧٣، وانظر: شرح المفصل: ٧/ ١٥٠.

يجوز في غيره من العربية تغيير مثله، وتقديمه، وتأخيره، فلما جاء كالمثل – والأمثال لا تغير – لم يغيَّر،...».[١]

ويعلق الدكتور حماسة عبد اللطيف على نص سيبويه قائلاً: «مؤدى كلام سيبويه أنه تعبير مسكوكٌ(*) يلزم طريقًا واحدةً في الإفصاح».[٢]

ويرى الدكتور سعيد بحيري أنَّ نص سيبويه هذا يبين «الفروق الصرفية والتركيبية الفاصلة بين الفعل وغيره من العوامل المحمولة عليه، التي تجري مجراه. فهي أدنى منه في القوة، وبالتالي في العمل، كما أنَّ لها صيغًا خاصةً بها،...، كما أن العناصر التي تشكل معه الجملة مقيدة في حركتها، أي أنَّ هناك حدودًا لتقديم هذه العناصر أو تأخيرها مع ما يجري مجرى الفعل».[٣]

بعد هذا العرض لبعض ما قيل قديمًا وحديثًا عن نص سيبويه حول أسلوب التعجب يتضح أن علة منعه التقديم أو التأخير في هذا الأسلوب ترجع إلى أمرين:

الأول: ضعف (أفعل التعجب) في العمل؛ فهو يعمل كالفعل فيرفع ضميرًا مستترًا وينصب مفعولاً وهو المتعجب منه، إلَّا أنه لَمَّا كان لا يتصرف تصرف الفعل ضعف عنه في العمل؛ والعامل الضعيف – كما ذكر ذلك كثيرًا – لا يتيح حرية موقعية للمعمول بل يجبره على موقع واحد لا يغيره. وهذه العلة ترتبط بنظرية العامل النحوي المتمثلة عند سيبويه بوضوح شديد.

الثاني: أن هناك أساليب في تراكيب اللغة مسكوكة، تُؤخذ كما هي ولا يصيبها أي تغيير؛ من هذه الأساليب (أسلوب التعجب) وهو هنا: ما أفعله. فهو أسلوب مسكوك يشبه الأمثال في ورودها على منهاج واحدٍ لا يتغير. وهو بهذا لا يسمح بالتقديم والتأخير لأي عنصر من عناصره، ولا أن تزيل شيئًا عن موضعه. وهذه العلة الثانية ترتبط بطبيعة الأسلوب نفسه.

---

(١) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ١٤٤،٧٤، وانظر: شرح المفصل: ٧/ ١٤٩.

(*) هذا التعبير تعبير الدكتور تمام حسان؛ حيث يقول: "التركيب كله مسكوك idiomatic كالأمثال التي لا تتغير". اللغة العربية معناها ومبناها: ١١٤– ١١٥.

(٢) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ١٠٢.

(٣) عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه: ٢٢٢.

ب - الامتناع في أسلوب الاستفهام:

٥٩- تقديم الاسم المنصوب (مفعول به) على الفعل بعد حرف الاستفهام (هل):

٦٠- تقديم الاسم المرفوع (فاعل) على الفعل بعد حرف الاستفهام (هل):

٦١- تقديم الاسم المرفوع (مبتدأ) على الفعل (خبر المبتدأ) بعد اسم الاستفهام (أين):

يقول سيبويه: «وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلَّا الفعل،...، فإن قلت: هل زيدًا رأيتَ؟، وهل زيدٌ ذهبَ؟ قبح ولم يجز إلَّا في الشعر، لأنه لَمَّا اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل، فإن اضطرَّ شاعر فقدَّم الاسم نصبَ، كما كنت فاعلاً ذلك بقد ونحوها. وهو في هذه أحسنُ، لأنَّه يبتدأ بعدها الأسماءُ. وإنَّما فعلوا ذلك بالاستفهام لأنه كالأمر في أنه غير واجب، وأنه يريد به من المخاطب أمرًا لم يستقرَّ عند السائل. ألا ترى أنَّ جوابه جَزْمٌ، فلهذا اختير النصب وكرهُوا تقديم الاسم، لأنها حروف ضارعتْ بها بعدها ما بعد حروف الجزاء، وجوابُها كجوابه، وقد يصير معنى حديثها إليه. وهي غيرُ واجبة كالجزاء، فقبح تقديم الاسم لهذا. ألا ترى أنك إذا قلت أين عبدُ الله آته، فكأنَّك قلت: حيثما يكنْ آته».(١)

ويقول في موضع آخر: «واعلم أن حروف الاستفهام كلَّها يقبح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم: لو قلت: هل زيدٌ قام؟ وأين زيدٌ ضربته؟، لم يجز إلاّ في الشعر، فإذا جاء في الشعر نصبتَهُ، إلَّا الألف فإنه يجوز فيها الرفع والنصب، لأن الألف قد يبتدأ بعدها الاسم».(٢)

في هذين النصين يمنع سيبويه تقديم الاسم على الفعل بعد أداة الاستفهام وذلك إذا اجتمع الاسم والفعل. إلَّا في الشعر فإنه يجوز ذلك بشرط أن يكون الاسم منصوبًا إمَّا بالفعل المذكور إذا لم يشتغل هذا الفعل بضمير الاسم، وإمَّا بفعل مضمر يفسره الفعل المذكور إذا كان هذا الأخير مشتغلاً بضمير الاسم. وهذا الحكم ينطبق على أدوات الاستفهام كلِّها إلَّا ألف الاستفهام. يمنع سيبويه ذلك سواءٌ أكان هذا الاسم منصوبًا (مفعولاً للفعل) أم مرفوعًا (فاعلاً له أو مبتدأ والفعل خبره).

---

(١) الكتاب: ١/ ٩٨ - ٩٩.
(٢) السابق: ١/ ١٠١.

فهو يقرر امتناع الأنماط الآتية:

النمط الأوّل: حرف استفهام (هل) + اسم منصوب (مفعول به) + فعل + فاعل.

مثل له بمثال واحد: هل + زيدًا + رأيـ + تَ؟

النمط الثاني: حرف استفهام (هل) + اسم مرفوع (فاعل) + فعل.

مثل له بمثالين: هل + زيدٌ + ذهبَ؟ و هل + زيدٌ + قامَ؟

النمط الثالث: اسم استفهام(أين)+اسم مرفوع(مبتدأ)+(فعل+ فاعل+ مفعول) خبر.

مثل له بمثال واحد: أينَ + زيدٌ + ضربْـ + تَـ + ـهُ؟

ويعلل امتناع هذه الأنماط بأنه لَمّا كان الاستفهام يشبه الأمر في كونه أسلوبًا إنشائيًا، والأمر لا يكون إلا بالفعل فكذلك الاستفهام لا يدخل إلّا على الفعل. كما أن الاستفهام يشبه الأمر والجزاء في كون جوابهما يأتي مجزومًا، والأمر – كما ذُكِرَ – لا يكون إلا بالفعل، وأدوات الشرط لا يقع بعدها إلّا الفعل، فكذلك الاستفهام لا يقع بعده إلّا الفعل.[1] فهذه علة قياسية، والعلل القياسية عند سيبويه ليست كثيرة.

ويعلق الدكتور سعيد بحيري على حكم سيبويه (قبح ولم يجز إلا في الشعر) قائلاً: «إنَّ للقبح كما يبدو علاقة واضحة بالاستحالة ونقض المعنى وغيرهما من المصطلحات التي تصف التراكيب غير الصحيحة. وقد يكون التركيب محالاً في الكلام جائزًا في الشعر إلّا أنه يربط بينه وبين القبح؛ فالتمثيل القبيح أو المحال أو المناقض للمعنى لا يستعمل في اللغة المنطوقة أو المكتوبة».[2]

أي أنَّ القبح لا يدل على خلل في التركيب فقط بل على خلل في المعنى أيضًا، ونرى أنَّ خلل المعنى يتمثل في قول سيبويه: (لأنه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل)؛ فالأصل في الاستفهام بـ (هل) السؤال عن حدوث الحدث – وهذا لا يكون إلّا في الفعل إذ إنَّ الفعل يدل على الحدث والزمن – وهو المعنى الأصلي للاستفهام، فلمّا اختل الترتيب عن

---

(١) انظر توضيح السيرافي لهذه العلة بالتفصيل ؛ شرح كتاب سيبويه : ٣/ ١٥٧ – ١٥٨ .
(٢) عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه : ١٦٥ – ١٦٦ .

الترتيب الأصلي حدث خللٌ للمعنى الأصلي. هذه هي العلة المباشرة لامتناع تقديم الاسم على الفعل بعد الاستفهام؛ وكان يمكن لسيبويه أن يكتفي بها، ولكنَّه أتى بالعلة القياسية التي ذكرتْ من قبلُ.

وعبارة (حملوه على الأصل) توضح المنهج الوصفي الذي يسلكه سيبويه كثيرًا.

وثمة نقطة التقاء واضحة بين سيبويه واللغويين الوظيفيين؛ نلتمسها في قوله: (وإنَّما فعلوا ذلك بالاستفهام لأنه كالأمر في أنه غير واجب، وأنه يريد به من المخاطب أمرًا لم يستقر عند السائل). إنَّه يبين هنا أن اللغة ليست مجردَ رموزٍ صوتية ولكنها ذات وظيفة اجتماعية تواصلية؛ فهناك متحدث سائل ومخاطب يجيب، وهناك أغراض يهدف إليها السؤال؛ فأسلوب الاستفهام أسلوبٌ حواري يحمل معنى غير مستقرٍّ عند السائل، كما يكون في المقابل مخاطب لديه المعنى المستقر الذي يزيل ما لدى السائل من عدم الاستقرار. فمن خلال هذه الوظيفة تحدد البنية اللغوية لأسلوب الاستفهام.

يقول الدكتور أحمد المتوكل: «انطلق اللغويون العرب القدماء انطلاق الفلاسفة واللغويين الوظيفيين المحدثين في دراستهم لظواهر اللغة، من مبدأ أنَّ الوظيفة تحدد – جزئيًا على الأقل – البنية، أنَّ الوصف الكافي للغة باعتبارها نسقًا من الخصائص الصورية يستلزم ربط هذه الخصائص بالأغراض المستهدف إنجازها عن طريق استعمال اللغة».[1]

٦٢ – تقديم الاسم المنصوب (مفعول به) على الفعل بعد اسم الاستفهام (أيّ):

٦٣ – تقديم الاسم المنصوب (مفعول به) على الفعل بعد اسم الاستفهام (متى، من، ما):

يقول سيبويه: «**وإن قلت: أيُّهم زيدًا ضربَ؟ قبحَ، كما يقبحُ في متى ونحوها، وصار أن يليها الفعل هو الأصل، لأنها من حروف الاستفهام، ولا يحتاج إلى الألف، فصارت كأين. وكذلك من وما، لأنها يجريان معها ولا يفارقانها**».[2]

يمنع هنا سيبويه النمطين الآتيين:

(١) اللسانيات الوظيفية: ٤١.

(٢) الكتاب: ١ / ١٢٦ – ١٢٧.

النمط الأوَّل: اسم استفهام(أيّ) + الاسم المنصوب (مفعول به) + فعل + فاعل.

مثل له بمثال واحد:

أيُّهم + زيدًا + ضربَ + ضمير مستتر (هو)؟

النمط الثاني: اسم استفهام(متى أو من أو ما) + الاسم المنصوب(مفعول به) + فعل + فاعل. ولم يمثل له.

وعلل امتناع هذين النمطين بأنَّ (أيّ) من حروف الاستفهام، وتشبه (متى وأين) في ذلك، كما يجري مجراها (من وما). وهو بذلك يشير إلى ما قاله في النصين السابقين عن علة امتناع تقديم الاسم على الفعل بعد حروف الاستفهام كلِّها إلَّا ألف الاستفهام.

ويشرح السيرافي نص سيبويه هذا قائلاً: «يعنى أنَّ الاختيار أن تقول: أيُّهم ضربَ زيدًا؟ ومتى ضربَ زيدٌ عمرًا؟ وذلك أنَّك إذا قلت: (أيُّهم) فقد جئت باسم الاستفهام، وحصل فالواجب أن تأتي بالفعل بعده، وصار تقدُّم (أيّ)، كتقدُّم الألف في اختيار الفعل بعده. وحكم (من وما) كحكم (أيّ)، لأنهما يجريان مع (أيّ)، ولا يفارقانها في الاستفهام والجزاء».(١)

٦٤- تقديم الاسم المنصوب (مفعول به) على حرف الاستفهام (هل، ألف الاستفهام):

يقول سيبويه في (باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعًا لأنَّك تبتدئه لتنبِّهَ المخاطب، ثم تستفهم بعد ذلك): «**ولا يجوز أن تقول: زيدًا هل رأيتَ؟**، إلَّا أن تريدَ معنى الهاء مع ضعفه فترفع، لأنَّك قد فصلتَ بين المبتدإ وبين الفعل، فصار الاسم مبتدأ والفعل بعد حرف الاستفهام. ولو حَسُنَ هذا أو جاز لقلتَ: قد علمتُ زيدٌ كم ضُرِبَ، ولقلت: أ رأيتَ زيدٌ كم مرةً ضُرِبَ على الفعل الآخر. فكلما لا تجد بُدًّا من إعمال الفعل الأول كذلك لا تجد بُدًّا من إعمال الابتداء، لأنَّك إنَّما تجيء بالاستفهام بعدما تفرغ من الابتداء. ولو أرادوا الإعمال لما ابتدءوا بالاسم، ألا ترى أنَّك تقول: زيدٌ هذا أعمرٌو ضربَهُ أم بشرٌ، ولا تقول: **عمرًا أضربتَ؟. فكما لا يجوز هذا لا يجوز ذلك. فحرف الاستفهام لا يفصل به بين العامل**

(١) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٢٥٢ - ٢٥٣.

والمعمول، ثم يكون على حاله إذا جاءت الألف أوّلاً، وإنّما يدخل على الخبر».(١)

في هذا النص يمنع نمط:

اسم منصوب(مفعول به)+حرف الاستفهام(هل أو ألف الاستفهام) + فعل+ فاعل.

ويمثل له بمثالين: مثال لـ (هل) زيدًا + هل + رأيْ + تَ؟

ومثال لـ (ألف الاستفهام) عمرًا + أ + ضربْ + تَ؟

ويستطرد في تعليل هذا الامتناع، وملخص ما قاله في هذا الشأن أنَّ الاسم الذي قبل الاستفهام لا يعمل فيه سوى الابتداء، ولذلك يجب أن يكون مرفوعًا به، ولا يجوز أن يعمل فيه الفعل الذي يلي الاستفهام، لأنَّ الاستفهام له الصدارة في الجملة سواءٌ أكانت الجملة ابتدائية أم خبرية (أيّ خبر المبتدأ)؛ فالاستفهام جاء لمعنى ولا ينبغي تغيير هذا المعنى بتقديم شيء من الجملة الداخل عليها الاستفهام.(٢)

ولم يكتفِ بتوضيح هذه المعاني، ولكنه قاس امتناع نمط: زيدًا هل رأيتَ؟ على امتناع نمط: قد علمتُ زيدٌ كم ضُرِبَ؟ و: أرأيتَ زيدٌ كم مرةً ضُرِبَ؟، حيث إنّه لا يجوز أن يعمل الفعل الأخير في (زيد) بل يجب أن يعمل فيه الفعل الأول؛ لأن الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله، فكذلك الاسم المقدَّم على حرف الاستفهام لا يعمل فيه سوى الابتداء، وفي هذه الحالة يجب أن يعمل الفعل في ضمير الاسم؛ فتقول: زيدٌ هل رأيتَهُ؟.(٣)

ويشرح السيرافي قوله (فحرف الاستفهام لا يفصل به...، وإنّما يدخل على الخبر). قائلاً: «يعني أنَّ ألف الاستفهام إذا كانت أولاً نصبتَ الاسم، فقلت: أزيدًا ضربتَهُ؟، فإذا قدمت(زيدًا)على الألف لم يجز أن تنصبَ (زيدًا)؛ لأن الألف حالت بينه وبين الفعل ولكن ترفعه بالابتداء، وتجعل الألف وما بعدها في موضع الخبر».(٤)

ويتناول تشومسكي الجملة الاستفهامية الإنجليزية المعروفة بـ (نعم أو لا) مثل:

(١) الكتاب: ١/ ١٢٧ – ١٢٨.
(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٢٥٤–٢٥٦، وشرح المفصل: ٨/ ١٥٥.
(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٢٥٦ – ٢٥٧.
(٤) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٢٥٧ – ٢٥٨، وانظر: شرح المفصل: ٨/ ١٥٥.

Can they arrive? قائلاً: «نستطيع توليد جميع هذه الجمل، باستخدام التحويل السؤال (ت – سؤال) الذي يغير من موضع الجزء الأول والجزء الثاني؛ فيحل الجزء الثاني محل الجزء الأول. فالجملة: Can they arrive ? هي الجملة الاستفهامية التي تقابل: They can arrive. إنَّ الحقيقة الجوهرية للتحويل (ت – سؤال) هي أننا نكاد لا نضيف شيئًا إلى نظام القواعد من أجل وصف هذا التحويل، فما علينا إلَّا أن نضيف التغيير في موضع أجزاء الجملة الذي يحدثه (ت – سؤال)، وذلك بتوسيع نظام القواعد ليشمل جمل الاستفهام من نوع نعم أو لا».(١)

كما يقول جون ليونز عن هذا النوع من الجمل: «يقول تشومسكي أن من الحقائق الهامة عن اللغة أنها لا تستخدم عمليات التركيب المستقلة Structure independent operations لكي تصل ما بين نوع معين من الجمل بنوع آخر؛ مثال ذلك العلاقة بين جملة خبرية مثل: John was here yesterday.

وجملة استفهامية مثل: Was John here yesterday ?

وهذا معناه أن الجملتين يمكن أن تنتمي إحداهما للأخرى بواسطة القاعدة التي تقول (أعد ترتيب وضع الكلمتين الأولى والثانية) وهو ما يدخل في نطاق القاعدة العامة للتركيب التابع...، وطبقًا لرأي تشومسكي، فإنَّ ما يبدو لنا دائمًا أنه عملية من عمليات التركيب المستقل السليمة هو في الواقع نماذج خاصة لعمليات التركيب التابع».(٢)

وبموازنة هذا بما قاله سيبويه عن الجملة الاستفهامية وخصوصًا المستفهم فيها بـ (هل، ألف الاستفهام) مع ما أطلقوا عليه السؤال المعروف بـ (نعم أو لا)؛ نجد أن هناك أوجه اتفاق كما أن هناك أوجه اختلاف:

أمَّا عن أوجه الاتفاق:

- فإن العنصر المستفهم به يجب أن يقع في صدر الجملة.
- عناصر الجملة الاستفهامية ذات ترتيب معين يختلف عن ترتيب عناصر الجملة الخبرية.

---

(١) البنى النحوية. (ترجمة: يؤيل يوسف عزيز): ٨٥–٨٦.

(٢) نظرية تشومسكي اللغوية.(ترجمة: حلمي خليل): ٢٣٩–٢٤١، وانظر ما قاله الدكتور عبد القادر الفهري عن التبئير خارج البنية الاستفهامية؛ اللسانيات واللغة العربية: ١/ ١٢١.

- الجملة الاستفهامية والخبرية نوعان مختلفان،فكل واحدة منهما تحمل معنى معينًا.

وأمّا عن أوجه الاختلاف:

- فإن العنصر المستفهم به من خارج الجملة الخبرية في العربية.

بخلاف العنصُر المستفهم به في الإنجليزية فهو الفعل المساعد في الجملة الخبرية.

- التركيب الاستفهامي في العربية تركيب مستقل عن التركيب الخبري.

أمّا التركيب الاستفهامي في الإنجليزية فهو تركيب تابع للتركيب الخبري.

٦٥- تقديم المفعول به على (أنْ) المصدرية والفعل المنصوب، بعد ألف الاستفهام:

يقول سيبويه: «تقول: أأنْ تَلِدَ نَاقَتُكَ ذكرًا أحبُّ إليك أم أنثى؟؛ لأنَّك حملته على الفعل الذي هو صلةُ أنْ، فصار في صلته، فصار كقولك: الذي رأيتُ أخاهُ زيدٌ. ولا يجوز أن تبتدئ بالأخ قبل الذي وتعملَ فيه رأيتُ أخاه زيدٌ. فكذلك لا يجوز النصب في قولك: أذكرٌ أنْ تَلِدَ ناقتُك أحبُّ إليكَ أم أنثى؟ وذلك أنَّك لو قلت: أخاهُ الذي رأيتُ زيدٌ، لم يجز، وأنت تريد: الذي رأيتُ أخاهُ زيدٌ».[1]

هذا النص يمنع فيه سيبويه تقديم معمول الصلة على الموصول، وذلك من خلال منعه نمطين؛ النمط الأوّل: وقد مثل له بقوله: أخاه الذي رأيتُ زيدٌ، وقد تُنُووِلَ سابقًا تحت رقم(٢٦).

أما النمط الثاني: فهو يمنع فيه تقديم المفعول به على (أنْ المصدرية) والفعل المنصوب بها، بعد ألف الاستفهام؛ أي يمنع:

ألف استفهام + مفعول به + حرف مصدري (أنْ) + فعل منصوب+ فاعل +....

ولم يأتِ بالمثال صراحةً، وإنّما أشار إليه فقط بقوله:(لا يجوز النصب في قولك:...).

يقصد: أ + ذكرًا + أنْ + تَلِدَ + ناقتُ + كَ + أحبُّ إليك أم أنثى؟

وعلة امتناع هذا النمط نلتمسها من قوله على مثال تأخير المفعول عن أنْ والفعل؛ يقول:

---

(١) الكتاب: ١/ ١٣١ – ١٣٢.

(أأنْ تَلِدَ ناقتُكَ ذكرًا أحبُّ إليك أم أنثى؟ لأنك حملته على الفعل الذي هو صلة أنْ، فصار في صلته).

أي أنه لا يجوز أن تقدم مفعول الفعل الذي في صلة (أنْ المصدرية) على (أنْ)؛ لأنَّ ما بعد (أنْ) لا يعمل فيما قبلها، كما أن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول.

يشرح السيرافي هذا النص قائلاً: «يعني: أنَّ (ذكرًا) إذا كان بعد (أنْ) وقع عليه (تلد)، فنصبه كما ينصبُ الفعل الذي في صلة (الذي) الاسم الذي بعده، كقولك: الذي رأيتُ أخاه زيدٌ، وإن قدمتَ ذلك الاسم على الذي، لم يجز، لأنه لا يجوز أن تقول: زيدٌ أخاه الذي رأيتُ، كما جاز: زيدٌ الذي رأيتُ أخاهُ، كذلك لا يجوز: أذكرًا أن تلِدَ ناقتُك؟ كما جاز: أن تَلِدَ ناقتُك ذكرًا».[1]

فسيبويه يقيس امتناع تقديم معمول الفعل الواقع بعد (أنْ) عليها على امتناع تقديم معمول الصلة على الموصول، وقد سبق الحديث عنه.

٦٦ - تأخير كم الاستفهامية (مفعولة) عن الفعل والفاعل:

يقول سيبويه في (باب كم): «وزعم أنَّ كم درهمًا لكَ أقوى من كم لكَ درهمًا وإن كانت عربية جيدة. وذلك أنَّ قولك: العشرون لكَ درهمًا فيها قبح، ولكنها جازت في كَمْ جوازًا حسنًا، لأنه كأنَّه صار عوضًا من التمكن في الكلام، لأنَّها لا تكون إلا مبتدأةً ولا تُؤخَّر فاعلةً ولا مفعولةً. لا تقول: رأيتَ كم رجلاً؟ وإنَّما تقول: كم رأيتَ رجلاً؟...».[2]

يمنع هنا نمط: فعل + فاعل + كم الاستفهامية (مفعولة) + تمييزها.

ويمثل له بمثال واحد: رأيْ + تَ + كم + رجلاً ؟

ويعلل ذلك بأنَّها لا تكون إلَّا مبتدأةً، أي لا يجوز ذلك لأنَّ لها الصدارة، فهي اسم من أسماء الاستفهام، وقد ذكر سابقًا أن أداة الاستفهام لها الصدارة.

ويعلق الدكتور محمود ياقوت على هذا النمط بقوله: «كانت نصوص سيبويه الدالة على

---

(١) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٢٧٠.
(٢) الكتاب: ٢/ ١٥٨.

التقديم والتأخير، والقوانين الخاصة به دقيقة واضحة بعيدة عن اللبس والغموض، وتدل على نظام ترتيب الكلام في الجملة العربية تمامًا،...».[1]

وأرى أنه – في هذه العبارة – قد بسَّط أمْرَ التقديم والتأخير عند سيبويه تبسيطًا شديدًا بخلاف الواقع؛ فليست كل نصوص سيبويه الدالة على التقديم والتأخير واضحة بهذه الصورة؛ وإنَّما هناك ما هو واضح وهناك ما يحتاج إلى دراسة متعمِّقة حتى تسبر أغواره؛ فهو أحيانًا يصرح بقانون التقديم والتأخير وأحيانًا أخرى يلمح له وأحيانا ثالثة يذكر أمثلة أو شواهد فقط دون الإشارة إلى القانون. ناهيك عن العلل التي تأتي تارة واضحة وتارة غامضة.

ويُلاحظ في نص سيبويه أمران:

الأوَّل: قوله: (لا تقول: رأيتَ كم رجلاً؟ وإنَّما تقول: كم رأيتَ رجلاً؟)

وبعدها مباشرةً: (وتقول: كم رجلٍ أتاني؟، ولا تقول: أتاني كم رجلٍ؟).

يدل على تمثل فكرة الصحيح نحويًا وغير الصحيح نحويًا Grammatical Ungrammatical التي نادى بها تشومسكي وأصحابه؛ فهذا النص واحدٌ من نصوص كثيرة تدل على التقاء سيبويه في هذه الفكرة مع التحويليين.

الثاني: أنَّ العلة المانعة لهذا النمط والتي ذكرها سيبويه هي علة خاصة بطبيعة أسلوب (كم)؛ فهذا النمط الممتنع يخرق قانون ترتيب أسلوب (كم) الاستفهامية أو الخبرية؛ الذي يوجب أن تقع كم في صدر الجملة.

٦٧- تقديم الحال على عاملها(الجار والمجرور) بعد(كم الاستفهامية):

يقول سيبويه في (باب كم): «**ولم يُجِزْ يونس والخليل رحمهما الله: كم غِلْمانًا لكَ؟، لأنَّك لا تقول عشرون ثيابًا لك، إلَّا على وجه لك مائةٌ بيضًا، وعليك راقودٌ خَلاً. فإن أردت هذا المعنى قلت: كم لك غلمانًا؟ ويقبح أن تقول: كم غلمانًا لك؟؛ لأنه قبيحٌ أن تقول: عبدُ الله**

(١) التراكيب غير الصحيحة نحويًا في (الكتاب) لسيبويه (٢٠٠٢م): ٤٤٠ – ٤٤٥.

قائمًا فيها، كما قبح أن تقول: قائمًا فيها زيدٌ. وقد فسرنا ذلك في بابه».[(١)]

في هذا النص يمنع سيبويه نقلاً عن الخليل ويونس تقديم الحال (غلمانًا) على عاملها (لك) بعد كم الاستفهامية؛ أي يمنع نمط:

كم الاستفهامية + حال + جار ومجرور (عامل الحال).

وقد مثل له بمثال ورد عن الخليل ويونس: كم + غلمانًا + لكَ؟

ويعلل امتناعه بأن العامل في الحال (غلمانًا) وهو الاستقرار المتعلق به (لك) هو عاملٌ معنوي ضعيف، وشيمة هذا النوع من العوامل أنه لا يتيح تقدُّم المعمول عليه بل يلزمه أن يقع بعده.

وذلك من خلال قياس هذا الامتناع على نظيره في الأمثلة: عشرون ثيابًا لكَ، عبدُ الله قائمًا فيها، قائمًا فيها زيدٌ. هذا القياس لَمح فيه بتلك العلة، محيلاً القارئ إلى الباب الذي وردَ فيه منع تقدم الحال على عاملها (الجار والمجرور).

وهذه العلة هي علة نحوية تركيبية مرتبطة بنظرية العامل النحوي.

ويوضح ابن السرَّاج ذلك بقوله: «ويقبُح أن تقول: كم غلمانًا لَكَ؟، لأنَّ: لك، سبب نصب: غلمان، ولا يجوز أن يتقدم عليها كما لم يجز: زيدٌ قائمًا فيها، وقد بيَّنا: أن العامل إذا كان معنى لم يجز أن يتقدم مفعوله عليه».[(٢)]

ويقول أبو علي الفارسي أن (غلمانًا) هنا تمييز؛ «أي تجعل غِلمانًا(تمييزًا) لـ (لك) فإذا فعلت ذلك لم يَجُزْ تقديم (التمييز)».[(٣)]

وأزعم أن (غلمانًا) هنا حالٌ وليست تمييزًا، والدليل على ذلك عدة أمور:

الأوَّل: ما قاله صراحةً ابن يعيش: «فأمَّا قولهم: كم لك غلمانًا، فكم في موضع مبتدأ ولك الخبر والمميَّز محذوف والتقدير: كم نفسًا لك غلمانًا، أي في خدمتهم، أو كم ولدًا لك غلمانًا، أي شبابًا، والعامل في الحال الجار والمجرور النائب عن استقر ونحوه، والصاحب

(١) الكتاب: ٢ / ١٥٩.
(٢) الأصول في النحو: ١ / ٣٢٢.
(٣) التعليقة: ١ / ٣٠١.

المضمر فيه، ولو قلت: كم غلمانًا لك، لم يجز البتة، لأنّك إن جعلته تفسيرًا امتنع لكونه جمعًا، وإن جعلته حالا امتنع لتقدمه على العامل المعنوي وهو لك وكان بمنزلة: زيدٌ قائمًا فيها، لتقدُّم الحال على العامل المعنوي».[1]

الثاني: قياس سيبويه امتناع: كم غلمانًا لك، على امتناع: عبد الله قائمًا فيها، وقائمًا فيها زيدٌ، ثم اتبع ذلك بقوله: (وقد فسرنا ذلك في بابه). فهذا يدل على أنَّ كلمة (غلمانًا) مناظرة لكلمة (قائمًا) الواقعة حالاً في الجملتين.

الثالث: يقول سيبويه قبل هذا النص: «وزَعَمَ أن كم درهمًا لك أقوى من كم لك درهمًا، وإن كانت عربية جيدة».[2] فهنا (درهمًا) تمييز، ويجوز أن تتقدَّم على الجار والمجرور وهذا هو(الأقوى) كما يجوز أن تتأخر على الجار والمجرور – وهذا عربي جيِّدٌ أيضًا – وإنّما جاز ذلك لأن العامل في (درهمًا) (كم) وليس الجار والمجرور. ولو كانت (غلمانًا) في قوله: (كم غلمانًا لك؟) تمييزًا– كما قال الفارسي– لما امتنع هذا النمط، كما لم يمتنع: (كم درهمًا لك؟) بل أخذ درجة عاليةً في الجواز.

ويرجع السِّرُّ في ذلك إلي أن تمييز العدد لا يكون جمعًا منصوبًا، ولمَّا كانت (كم) من كنايات العدد، فكذلك لا يكون تمييزها جمعًا منصوبًا؛ فلا تصلح أن تكون (غلمانًا) بأي حال من الأحوال تمييزًا لـ (كم) – كما قال ابن يعيش – وإنّما تصلح أن تكون (حالاً) ولكن يمتنع أن تتقدَّم على عاملها المعنوي (لك).

جـ - الامتناع في أسلوب الاستثناء:

٦٨- تقديم (إلَّا) وما بعدها (اسم أنَّ) على خبر أنَّ (الجار والمجرور)، ووقوعها بعد (أنَّ) مباشرة:

٦٩- تقديم (إلَّا) وما بعدها (المبتدأ) على الخبر(الجار والمجرور)، ووقوعها بعد (ما الحجازية) مباشرة:

---

(١) شرح المفصل: ٤/ ١٢٩.

(٢) الكتاب: ٢/ ١٥٨.

يقول سيبويه: «وتقول: ما فيها إلّا زيدٌ، وما علمتُ أنَّ فيها إلّا زيدًا. فإنْ قلبته فجعلته يلي أنَّ وما في لغة أهل الحجاز قَبُحَ ولم يَجُزْ؛ لأنّهما ليسا بفعل فيحتمل قلبُهما كما لم يجز فيهما التقديم والتأخير، ولم يجز ما أنت إلّا ذاهبًا، ولكنه لمّا طال الكلامُ قَوِيَ واحتملَ ذلك، كأشياء تجوز في الكلام إذا طال وتزداد حسنًا. وسترى ذلك إن شاء الله، ومنها ما قد مضى».(١)

يتضح من هذا النص أنه يمنع النمطين الآتيين:

النمط الأوّل: أنَّ + إلّا + اسم (أنَّ) + خبرها (جار ومجرور).

ولم يمثل له، وإنما قال عن المثال الواجب (ما علمتُ أنَّ فيها إلّا زيدًا. فإن قلبته فجعلته يلي (أنَّ)... قبح ولم يجز)؛ يقصِدُ بذلك عدم جواز:

ما علمتُ أنَّ + إلّا + زيدًا + فيها.

النمط الثاني: ما الحجازية + إلّا + اسمها + خبرها (جار ومجرور).

ولم يمثل له أيضًا، وإنّما قال عن المثال الواجب: (ما فيها إلّا زيدٌ. فإن قلبته فجعلته يلي ما في لغة أهل الحجاز قبح ولم يجز)؛ يقصدُ بذلك عدم جواز:

ما + إلّا + زيدٌ + فيها.

ويعلل امتناع هذين النمطين بأنَّ (أنَّ وما الحجازية) يعملان عمل الفعل إلّا أنهما ليسا بفعلين فيحتملان التقديم والتأخير فيما يعملان فيه، وهذا لضعفهما في العمل. فهذه العلة مرتبطة بنظرية العامل النحوية.

كما يعلل ذلك بأنه لمّا طال الكلام بفصل (إلّا) عن هذين الحرفين (أنَّ، وما الحجازية) ولم تلهما (إلّا) جاز الكلام، والعكس لو وليتهما لم يجزْ، لأنَّ إلّا لا تكون في أوّل الجملة وكذلك لا تكون بعد حرف يدخل على أوّل الجملة.

يفسر ذلك السيرافي قائلاً: «ولو قلت: ما علمتُ أنَّ إلّا زيدًا فيها، لم يجز، وذلك أنَّ الاستثناء لا يجوز أن يكون في أول الكلام، لا تقول: إلّا زيدًا قامَ القومُ. وكذلك لا يجوز

(١) الكتاب: ٢ / ٣١٧.

الاستثناء بعد حرف يدخل على الجملة ولا يلي الحرف إلَّا».[١]

٧٠- تأخير (إلَّا) عن المحصور (الضمير المنفصل) إذا كان أسلوب الاستثناء ناقصًا منفيًّا:

يقول سيبويه: «وأمَّا: ما أتاني إلَّا أنتَ، وما رأيتُ إلَّا إيَّاكَ، فإنَّه لا يدخل على هذا؛ من قِبَلِ أنه لو أخَّرَ إلَّا كان الكلام مُحَالاً. ولو أسقط إلَّا كان الكلام منقلب المعنى، وصار الكلام على معنى آخر».[٢]

يمنع هنا نمط: ما (النافية) + فعل + فاعل(ضمير متصل) + مفعول (ضمير متصل) + إلَّا.

ولم يمثل له؛ وإنَّما اكتفى بقوله: (ولو أخَّرَ كان الكلام مُحَالاً).

يقصد بذلك عدم جواز: ما + أتيـ + تَ + نِي + إلَّا.

و ما + رأيـ + تُ + كَ + إلَّا.

وقد ذكر هذا النص بعد نص منع فيه: (إنَّ فيها إيَّاكَ، وضربَ زيدٌ إيَّاكَ)؛ لأن العرب لا تقول ذلك وإنَّما تستغني عن الضمير المنفصل بالضمير المتصل؛ فتقول: (إنَّكَ فيها، وضربَكَ زيدٌ). وحتى لا يُتَصَوَّر أنَّه دائمًا يستغنى عن الضمير المنفصل بالضمير المتصل ذكر المثالين: (ما أتاني إلَّا أنتَ، وما رأيتُ إلَّا إيَّاكَ)؛ ليوضح أنَّ هناك حالات تستثنى منه هذه القاعدة كأن يكون الضمير المنفصل محصورًا بعد (إلَّا). وهذا معنى قوله: (فإنه لا يدخل على هذا). ويعلل ذلك بأنَّك لو أردت أن تأتي بالضمير المتصل بدل الضمير المنفصل – وفي هذه الحالة لابدَّ أن تؤخِّر (إلَّا) – كان الكلام مُحالا أي لا معنى له.

من ذلك يتضح أنَّ علة امتناع تأخير (إلَّا) عن المحصور هي عند سيبويه الإخلال بالمعنى كلية. وهي علة مرتبطة بالدلالة.

ويعلق أبو علي الفارسي على هذا النص بقوله: «أي: لو قلت: ما أتيتَنِي إلَّا، لم يصح له

(١) شرح السيرافي: هامش الكتاب: ٢ / ٣١٨، وانظر: الأصول في النحو: ١ / ٢٩٨، والرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: ٣٧٦.

(٢) الكتاب: ٢ / ٣٦١–٣٦٢.

معنى، ولو أسقطتَ منه (إلّا) لانقلب الإيجاب نفيًا».[1]

ويُلاحظ هنا اهتمام سيبويه بالمعنى النحوي ودلالة الجملة، وهذا يلتقي مع النظريات اللغوية الحديثة التي أولت المعنى اهتمامًا كبيرًا.

د - الامتناع في أسلوب الشرط:

٧١- تأخير (لأفْعَلَنَّ) عن(إنْ) وفعل الشرط المجزوم:

٧٢- تأخير (لأفْعَلَنَّ) عن (لئِنْ) وفعل الشرط المجزوم:

٧٣- تقديم فعل جواب الشرط المرفوع على(إنْ)وفعل الشرط المجزوم:

٧٤- تأخيرفعل جواب الشرط المرفوع على(إنْ)وفعل الشرط المجزوم:

يقول سيبويه في (باب الجزاء): **«وزعم أنّه لا يحسُن في الكلام: إنْ تَأتِنِي لأفعلنَّ، من قبل أنَّ لأفعلنَّ تجيء مبتدأةً. ألا ترى أنَّ الرجل يقول: لأفعلنَّ كذا وكذا. فلو قلت: إنْ أتيتَنِي لأكْرِمَنَّكَ، وإنْ لم تأتِنِي لأغمَّنَّكَ، جاز لأنه في معنى لئنْ أتيتني لأُكرِمنَّكَ، ولئنْ لم تأتني لأغمنَّكَ، ولابُدَّ من هذه اللام مضمرة أو مظهرة لأنّها لليمين، كأنّك قلتَ: والله لئن أتيتَنِي لأُكْرِمَنَّكَ.**

فإن قلت: لئنْ تفعلْ لأفعَلنَّ قَبُحَ، لأنَّ لأفعلنَّ على أوَّل الكلام، وقَبُحَ في الكلام أن تعملَ إنْ أو شيءٌ من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ ثم لا يكون لها جوابٌ ينجزم بما قبله. ألا ترى أنّكَ تقول: آتِيكَ إنْ أتيتَنِي، ولا تقول: آتِيكَ إنْ تأتِنِي، إلّا في شعرٍ، لأنّك أخّرتَ إنْ وما عملتْ فيه ولم تجعل لإنْ جوابًا ينجزم بما قبله. ولا يحسُنُ: إنْ تأتِنِي آتِيكَ، من قِبَلِ أنَّ إنْ هي العاملة».[2]

في هذا النص يمنع سيبويه تأخير (لأفْعَلَنَّ) عن (إنْ) وفعل الشرط المجزوم. كما يمنع تأخير (لأفْعَلَنَّ) عن (لئنْ) وفعل الشرط المجزوم؛أي أنّه يمنع النمطين الآتيين:

النمط الأوَّل: (إنْ) حرف شرط + فعل شرط مجزوم + لأفْعَلَنَّ (جواب القسم).

(١) التعليقة : ٢/ ٨٥ .
(٢) الكتاب : ٣/ ٦٥-٦٧ .

مثل له بمثال واحد: إنْ + تأتِني + لأفعَلَنَّ.

النمط الثاني:

لام القسم + (إنْ) حرف شرط + فعل شرط مجزوم + لأفعلنَّ (جواب القسم).

مثل له بمثال واحد: لـ + ئنْ + تفعلْ + لأفعَلَنَّ.

ويعلل امتناع هذين النمطين بعلتين:

الأولى: يجب أن يأتي جواب القسم (لأفْعَلَنَّ) في صدر الكلام، فإنْ أتى في موقع جواب الشرط لابدَّ أن يكون المعنى: واللهِ لئنْ أتيتَني لأكْرِمَنَّك.

الثانية: حروف الشرط لاتجزم فعل الشرط في اللفظ حتى يكون لها جواب ينجزم بها.

فلهاتين العلتين مجتمعتين لا يجوز النمطان.

ومقابلهما الصحيح: أن يأتي فعل الشرط ماضيًا أو مضارعًا مجزومًا بـ (لم) وأن يكون ذلك على معنى: والله لئنْ أتيتَني لأكرمنَّكَ.

ويشرح السيرافي قوله: (إنْ تأتني لأفعلنَّ) قائلاً: «فيه وجهان: أحدُهما تقدير الفاء، إنْ تأتني فلأفعلنَّ. والآخر نية التقديم، كأنه قال: لأفعلنَّ إنْ تأتني. وكلاهما غير حسن. أمَّا حذف الفاء...، وأمَّا التقديم فإنه لا يحسنُ مع جزم الشرط بإنْ، فإذا لم يجزم بها حسنَ كقولك: إنْ أتيتني لأكرمنَّك وإنْ لم تأتني لأغمنَّكَ. ومن أجل هذا ألزموا الشرط الفعل الماضي في اليمين كقولك: والله لئنْ أتيتني لأكرمنَّكَ، ووالله لئن جفوتني لا أزوركَ؛ لأن جواب اليمين يغني عن جواب الشرط ويبطل جزمه ويصير بمَنزلة ما ذكر قبله».[1]

وفي نص سيبويه يمنع أيضًا تقديم فعل جواب الشرط المرفوع وتأخيره مع (إنْ) وفعل الشرط المجزوم؛ أي يمنع النمطين الآتيين:

النمط الأول: فعل جواب شرط مرفوع+(إنْ) حرف شرط + فعل شرط مجزوم.

مثل له بمثال واحد: آتِيكَ + إنْ + تأتِني.

(١) شرح السيرافي : هامش الكتاب : ٣/ ٦٥ .

النمط الثاني: (إنْ) حرف شرط+ فعل شرط مجزوم+ فعل جواب شرط مرفوع.

مثل له بمثال واحد: إنْ + تأتِنِي + آتِيكَ.

ويعلل امتناع النمط الأوّل بأنه إذا جزمَتْ (إنْ) فعل الشرط في اللفظ فلابدَّ أن يكون لها جواب ينجزم بها ولا يتقدم عليها لأنها لا تعمل فيما يتقدم عليها. فهي من العوامل الضعيفة لأنها حرف.

ويعلل امتناع النمط الثاني بأنه إذا جزمَتْ (إنْ) فعل الشرط في اللفظ فلابدَّ أن يكون الجواب منجزمًا بها، إذا كانت في أول الشرط، لأنها هي العاملة الجزم في فعل الشرط وفي فعل جواب الشرط.

وقد علق الدكتور محمود ياقوت على هذه الأنماط ومسألة الترتيب الأصلي للجملة الشرطية والخروج عن هذا الترتيب، بقوله: «هناك ترتيب معين في الجملة الشرطية، وحين درس النحاة بعض أنماط الشرط في الجملة العربية كانت دراستهم منصبة أساسًا على الخروج عن هذا الترتيب الذي توصلوا إليه بناءً على استقراء الشواهد. ولذلك فإن هناك بعض التراكيب النحوية التي اعتبروها غير صالحة، وهي قبيحة عند سيبويه؛ قال: (فإن قلت: لئن تفعَلْ لأفعلنَّ، قبُحَ،...)».[1]

وهو محقٌّ في ذلك فإنَّ تعليلات سيبويه – التي عرضناها – لامتناع هذه الأنماط ترجع كلها إلى أنَّ هناك ترتيبًا أصليًّا للجملة الشرطية؛ وهو:

حرف الشرط + جملة فعل الشرط + جملة فعل جواب الشرط.

والخروج عليه يعد خرقًا لهذا الترتيب الأصلي لأسلوب الشرط، ولا يكون ذلك إلَّا تحت شروط معينة.

٧٥-تقديم فعل جواب الشرط المرفوع على(مَنْ)وفعل الشرط المجزوم:

٧٦-تقديم فعل جواب الشرط المرفوع على(مهما أو حيثما أو أين أو متى أو أنّى) وفعل الشرط المجزوم:

(١) قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين : ٣١١ .

يقول سيبويه في (باب الأسماء التي يجازى بها وتكون بمنزلة الذي): «وتقول: آتي من يأتِيني، وأقولُ ما تقولُ، وأعطيكَ أيَّها تشاءُ. هذا وجه الكلام وأحسنُه، وذلك أنه قبيح أن تؤخِّر حرف الجزاء إذا جزم ما بعده، فلما قَبُحَ ذلك حملوه على الذي، ولو جزموه هاهنا لحسُنَ أن تقول: آتِيكَ إن تأتِني. فإذا قلت: آتي من أتاني، فأنت بالخيار، إنْ شئتَ كانت أتاني صلةً وإن شئتَ كانت بمنزلتها في إنْ.

وقد يجوز في الشعر: آتى من يأتِني، وقال الهذلي:...

وإن قلتَ: أقولُ مهما تقلْ، وأكونُ حيثما تكنْ، وأكونُ أينَ تكنْ، وآتيكَ متى تأتِني، وتلتبسُ بها أنّى تأتِهَا، لم يجز إلّا في الشعر، وكان جزمًا. وإنَّما كان من قبل أنَّهم لم يجعلوا هذه الحروف بمنزلة ما يكون محتاجًا إلى الصلة حتى يكمل اسمًا. ألا ترى أنه لا تقول: مهما تصنَعُ قبيحٌ، ولا: في الكتاب مهما تقولُ، إذا أراد أن يجعل القول وصلاً. فهذه الحروف بمنزلة (إنْ) لا يكون الفعل صلةً لها. فعلى هذا فأجر ذا الباب».(١)

يتضح من هذا النص أنه يمنع النمطين الآتيين:

النمط الأول: فعل جواب شرط مرفوع + (مَنْ) اسم شرط + فعل شرط مجزوم.

مثل له بمثال واحد: آتي + مَنْ + يأتِني.

النمط الثاني: فعل جواب شرط مرفوع+(مهما أو حيثما أو أين أو متى أو أنّى) اسم شرط + فعل شرط مجزوم.

مثل له بمثال لكل اسم شرط من هذه الأسماء: أقولُ + مهما + تقلْ.

أكونُ + حيثما + تكنْ. أكونُ + أينَ + تكنْ.

آتِيكَ + متى + تأتِني. تلتبسُ بها + أنّى + تأتِهَا.

ويعلل امتناع هذين النمطين بأنَّ حرف الجزاء لا يكون جازمًا في اللفظ فعل الشرط بعده ثم لا يكون بعده جوابٌ مجزومٌ به، فحرف الجزاء لا يعمل فيما قبله؛ فالنمط الصحيح: حرف شرط + فعل شرط مجزوم + فعل جواب شرط مجزوم.

(١) الكتاب: ٣/ ٧٠–٧١.

فإذا لم يكن فعل الشرط مجزومًا في اللفظ؛ كأن يكون فعلاً ماضيًا، فإنه يجوز أن يكون ما بعدهما فعلاً مرفوعًا على نية التقديم، ويكون هذا الفعل المرفوع دالاً على الجواب وليس بجواب. «فلا يجوز تقديم الجواب على المجاب، لا تقول: أَقُمْ إنْ تَقُمْ. فأمَّا قولك: أقومُ إنْ قُمْتَ، فإنَّ قولك: أقوم ليس جوابًا للشرط، ولكنه دالٌّ على الجواب، أي: إنْ قمتَ قمتُ، ودلت أقومُ على قُمتُ».(١)

أما أسماء الشرط التي يصلح أن تكون بمعنى الذي وهي (مَنْ، وما، وأيّ) فيجوز أن يتقدَّم عليها فعل مضارع مرفوع ويتأخر عنها فعل مضارع مرفوع؛ فيكون الأخير صلةً لها ويكون الأوَّل عاملاً فيها، وفي هذه الحالة لا تكون شرطية بل موصولةً. وقد مثل سيبويه لذلك في النص السابق بقوله: (تقول: آتي من يأتِيني، وأقولُ ما تقولُ، وأعطيكَ أيَّها تشاءُ. هذا وجه الكلام وأحسنه... حملوه على الذي).

فإذا جزمَتْ الفعل المضارع بعدها على أنها أسماء شرط لم يجز، كما لم يجز:

آتيكَ إنْ تأتني. أمَّا بالنسبة لأسماء الشرط التي تصلح أن تكون بمعنى الذي وهي (مهما وحيثما وأين ومتى وأنّى) فلا تكون إلَّا شرطيةً جازمة لفعل الشرط ولا يتقدَّم عليها جواب الشرط مرفوعًا أو مجزومًا.(٢)

ويُلاحظ في نص سيبويه هذا أمران:

الأوَّل: ظهور الجانب الوصفي لديه متمثلاً في صدور أحكامه على الأنماط بناءً على استقراء كلام العرب؛ فهناكَ أنماط صحيحة لاستعمال العرب إيَّاها، وهناكَ أنماطٌ أخرى غير صحيحة لأنهم لم يستعملوها. كما أنه استقرأ نثر العرب وشعرهم؛ فلم يجد هذه الأنماط في النثر ووجدها في الشعر.

الثاني: علة امتناع النمطين التي ذهب إليها سيبويه ترجع إلي طبيعة أسلوب الشرط نفسه، وأنَّ هذا الأسلوب له ترتيبٌ معيَّنٌ لعناصره، وهذا الترتيب هو: أداة شرط + فعل شرط مجزوم + فعل جواب شرط مجزوم.

(١) الخصائص: ٢/ ٣٨٩-٣٩٠.
(٢) انظر: شرح السيرافي: هامش الكتاب: ٣/ ٧١.

وأي خلل في هذا الترتيب يؤدي إلي تركيب غير صحيح نحويًا.

كالنمطين الممتنعين في النص:

فعل جواب شرط مرفوع + أداة شرط + فعل شرط مجزوم.

وفي هذا الترتيب خللان لا خلل واحدٌ، الأوَّل: تقدُّم جواب الشرط، والثاني: كونه مرفوعًا.

٧٧- تأخير فعل جواب الشرط المرفوع عن (إنْ) وفعل الشرط المجزوم، بعد (ألف الاستفهام):

٧٨- تأخير فعل جواب الشرط المرفوع عن (إنْ) وفعل الشرط المجزوم، بعد (أتذكرُ إذْ):

يقول سيبويه في (باب الجزاء إذا أدخلت فيه ألف الاستفهام): «وأمَّا يونس فيقول: أإنْ تأتِني آتِيكَ؟. وهذا قبيح يكره في الجزاء وإن كان في الاستفهام. وقال عزَّ وجلَّ ﴿أفَإِن مِتَّ فَهُمُ الخَالِدُونَ﴾ (*). ولو كان ليس موضع جزاء قبح فيه إنْ، كما يقبح أن تقول: أتذكرُ إذ إنْ تأتِني آتِيكَ؟ فلو قلت: إنْ أتيتَني آتِيكَ على القلب كان حسنًا».(١)

في هذا النص يمنع تأخير فعل جواب الشرط المرفوع عن (إنْ) وفعل الشرط المجزوم بعد (ألف الاستفهام)؛ وذلك برده على الجملة التي يقول بها يونس: (أ إنْ تأتِني آتِيكَ؟)؛ قائلاً: (وهذا قبيح...). كما يمنع تأخير فعل جواب الشرط المرفوع عن (إنْ) وفعل الشرط المجزوم، بعد (أتذكرُ إذْ)؛ أي أنه يمنع النمطين الآتيين:

النمط الأوَّل:

ألف الاستفهام+حرف شرط (إنْ)+ فعل شرط مجزوم+فعل جواب شرط مرفوع.

مثل له بمثال يجيزه يونس: أ + إنْ + تأتِني + آتِيكَ؟

النمط الثاني:

* أتذكرُ إذْ + حرف شرط (إنْ)+ فعل شرط مجزوم + فعل جواب شرط مرفوع.

(*) سورة الأنبياء: من الآية رقم (٣٤).
(١) الكتاب: ٣/ ٨٣.

مثل له بمثال واحد: أتذكرُ إذْ + إنْ + تأتِنِي + آتِيكَ؟

يشير في هذا النص إلى أنَّ الاستفهام إذا دخل على أسلوب الشرط لا يغير في حكمه شيئًا؛ فإن كان غير جائز قبل دخول الاستفهام فهو غيرُ جائزٍ بعد دخول الاستفهام. وقد ذَكَرَ علة امتناع: (إنْ تأتِنِي آتِيكَ) قبل ذلك، ولا يختلف الأمر بدخول الاستفهام عليه.

وسيبويه بذلك يختلف مع يونس الذي أجاز: (أإنْ تأتِنِي آتِيكَ؟)؛ لأن الاستفهام في رأيه لا يجوز أن يعتمد إلَّا على ما لم يعمل فيه شيءٌ.

ويوضح أبو علي الفارسي رأي سيبويه، واختلافه مع يونس، ثم استشهاده بالآية الكريمة، قائلاً: «كان يونس يذهب إلى أنَّ الاستفهام لا يجوز أن يعتمد إلَّا على ما لم يعمل فيه شيءٌ، وليس يجوزُ أنْ يعتمدَ على الاستفهام إلَّا ما لم يعمل فيه شيءٌ، فألزمه إلَّا يجعل صلة (الذي) خبر المبتدأ إلَّا ما لم يعمل فيه شيءٌ.

يفسد قول يونس أن الجزاء لا يعتمدُ على ألف الاستفهام قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الخَالِدُونَ﴾ فقوله: إنْ معتمدٌ على ألف الاستفهام، والفاء جواب الشرط، ولا يجوز أن يُقدَّر بقوله: (فهُمُ) التقديم، كأنه (فهم الخالدُونَ إنْ متَّ)، كما قُدِّر في: إنْ تأتني آتيكَ (آتِيك إنْ تأتِنِي)، لأنه لو قدِّر في الآية هذا التقدير لصارت الفاء الأولى لغوًا لا معنى لها، وإنَّما الفاء الأولى دخلت عليها ألف الاستفهام، والثانية جواب الشرط، لأن الجملة التي هي جواب الشرط من مبتدأ وخبر، فهذه الآية ليس يجوز فيها أن يعتمد الاستفهامُ إلَّا على ما عمل فيه (إنْ) الجزاء، فهذا يَرُدُّ قولَ يونس».(١)

كما يفسر السيرافي قبح: (أتذكر إذ إنْ تأتني آتيكَ؟) بقوله: «كما أن قبح (إنْ) بعد (إذْ) في (أتذكر إذ إنْ تأتني آتِيكَ؟) موجبٌ قبحَ (أتذكر إذ من يأتِنَا نأتِه؟) ولو جعلتَ الفعل بعد (إنْ) ماضيًا حَسُنَ، لأنه يصير التقدير: (أتذكرُ إذ آتِيكَ إنْ أتيتَنِي) فيكون الذي يلي (إذ آتِيكَ) وهو كلامٌ».(٢)

وهذا هو تعليل امتناع النمط الثاني، غير أنَّ سيبويه لم يوضحه وإنَّما اكتفى بقوله: (فلو قلت: إنْ أتيتَنِي آتيكَ على القلب كان حسنًا).

---

(١) التعليقة: ٢/ ١٩٥ – ١٩٦.

(٢) شرح السيرافي: هامش الكتاب: ٢/ ١٩٧.

٧٩- تقديم الاسم (الفاعل) على فعل الشرط بعد حرف الشرط:

يقول سيبويه في (باب الحروف التي لا تُقدَّم فيها الأسماءُ الفعلَ): «واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدَّم الأسماءُ فيها قبل الأفعال، وذلك لأنهم شبهوها بما يجزم مِمَّا ذكرنا».(١)

فهو هنا يمنع نمط: حرف شرط + اسم(فاعل)+ فعل شرط + جواب شرط.

ولم يمثل له.

ويعلل هذا الامتناع بأن حروف الجزاء امتنع فيها ذلك لأنهم شبهوها بالحروف المختصة بالأفعال الجازمة لها وهي التي تجزم فعلاً واحدًا وهي (لم ولَمَّا ولام الأمر ولا الناهية).

وسبق أن ذُكر تعليل سيبويه امتناع الفصل بين هذه الجوازم ومجزوماتها.

ويعلق الفارسي على هذا النص بقوله: «أي لا تقول: مَنْ زيدٌ يضربْهُ أضربْ، إلَّا وهو قبيحٌ».(٢)

ويُلاحظ أن تعبير سيبويه (لأنهم شبهوها) جاء بضمير الجمع للغائب ليصف به استعمال العرب لأسلوب الشرط، وعدم تقديمها الأسماء قبل أفعال الشرط. وهذا يلتقي مع المنهج الوصفي الحديث.

هـ - الامتناع في أسلوب القسم:

٨٠- تقديم المقسم به على (إذَنْ) والفعل المنصوب:

٨١- تأخير (إذَنْ) عن الفعل المنصوب بعد المقسم به:

يقول سيبويه في (باب إذنْ): «ولو قلت: والله إذنْ أفعلَ، تريد أن تخبر أنَّكَ فاعلٌ لم يجز، كما لم يجز: والله أذهبَ إذنْ إذا أخبرتَ أنَّك فاعل. فقبح هَذا يَدُلُّك على أنَّ الكلام معتمدٌ على اليمين».(٣)

يمنع سيبويه هنا النمطين الآتيين:

النمط الأوَّل: مقسم به + إذنْ + فعل منصوب بـ (إذنْ) + فاعل.

---

(١) الكتاب: ٣/ ١١٢.
(٢) التعليقة: ٢/ ٢١٧.
(٣) الكتاب: ٣/ ١٥.

مثل له بمثال واحد: واللهِ + إذنْ + أفعلَ + ضمير مستتر (أنا).

النمط الثاني: مقسم به + فعل منصوب بـ (إذَنْ) + فاعل + (إذَنْ).

مثل له بمثال واحد: واللهِ + أذهبَ + ضمير مستتر (أنا) + إذنْ.

وعلل امتناع هذين النمطين بأن الفعل في النمطين واقع في جواب القسم أي مقسم عليه فهو مرتبط في المعنى بالقسم. ولا يجوز لإذَنْ أن تعمل في الفعل النصب لأنها في النمط الأوَّل توسطتْ بين المقسم به والمقسم عليه، وفي النمط الثاني تأخَّرت عنهما فلا تعمل في الفعل البتة لأنها عاملٌ ضعيف.

يقول أبو الحسن الورَّاق عن الحالة التي لا يجوز أن تعمل فيها (إذنْ): «وهي تقع بين كلامين لابدَّ لأحدهما من الآخر، كالمبتدأ والخبر، والشرط والجزاء،...، وكذلك إن وقعت بين القسم والمقسم به، كقولك: واللهِ إذَنْ لأقومُ. وإنَّما ألغيت في هذه المواضع، لاحتياج ما قبلها إلى ما بعدها، فجاز أن يطرح حكَمُها، لاعتماد ما قبلها على ما بعدها».[(1)]

ويتضح في نص سيبويه هذا أمران:

الأوَّل: العلة المانعة لهذين النمطين ترجع إلى طبيعة نظام ترابط أسلوب القسم إذ إن جواب القسم يعتمد على المقسم به ولا يسمح لعامل أن يعمل فيه؛ كإذَنْ لا تعمل النصب في فعل جواب القسم سواءً أكانت متقدمة على هذا الفعل أم متأخرةً عنه لأنَّ المقسم به متصدِّرٌ فهو أولى بجوابه.

الثاني: ثمة نقطة التقاء في هذا النص بين سيبويه والدرس اللغوي الوظيفي المعاصر؛ تتمثل في قوله: (تريد أن تخبر أنَّك فاعل). وقوله: (إذا أخبرتَ أنَّكَ فاعلٌ). فهو يربط هنا بين امتناع بنية هذين النمطين لامتناع تأديتها الغرض المتوخى تحقيقه منها؛ وهو توصيل المتكلم للسامع عزمه وإصراره على أنه فاعلٌ ولذلك أتى ببنية المقسم به وجوابه المعتمد عليه لا المعتمد على (إذنْ) التي تفيد الاستقبال فيختل الغرض.[(2)]

---

(١) علل النحو: ١٩١.

(٢) انظر: اللسانيات الوظيفية: ٨٤.

و- الامتناع في أسلوبي الإغراء والتحذير:

٨٢- تقديم مفعول اسم فعل الأمر عليه:

يقول سيبويه: «واعلم أنَّه يقبح: زيدًا عليكَ، وزيدًا حذَرَكَ، لأنه ليس من أمثلة الفعل، فقبح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها، إلَّا أن تقول: زيدًا، فتنصبَ بإضمارك الفعل ثم تذكر عليكَ بعد ذلك، فليس يَقوى هذا قُوَّة الفعل، لأنه ليس بفعلٍ، ولا يتصرف تصرفَ الفاعل الذي في معنى يفعَلُ».[1]

فهو يمنع في هذا النص تقديم مفعول اسم فعل الأمر عليه؛ أي يمنع نمط:

مفعول (اسم فعل الأمر) + اسم فعل الأمر.

ويمثل له بمثالين: أحدهما للإغراء: زيدًا + عليكَ.

والثاني للتحذير : زيدًا + حَذَرَكَ.

ويعلل امتناع ذلك بأن (اسم فعل الأمر) يعمل عمل الفعل لكنه ليس بفعلٍ فلم يَقْوَ قوة الفعل، فيتقدَّم عليه مفعوله، كما أنه لا يتصرف تصرف اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل المضارع ويسمح أن يتقدَّم عليه مفعوله. فاسم الفعل عاملٌ ضعيفٌ وشأن العوامل الضعيفة أن لا تسمح لمعمولاتها أن تتقدم عليها.

وهذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين؛ فسيبويه والبصريون يمنعون تقديم معمول اسم الفعل عليه، والكوفيون يجيزون ذلك مستدلين بقوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ﴾[*] على أن (كِتابَ الله) منصوب بـ (عليكم)، ومستدلين كذلك بقول الشاعر:

يا أيُّها المَائِحُ دَلْوِي دُونكَا إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا

على أن (دلوي) منصوب بـ (دونكا).[2]

ذكر سيبويه رأي الكوفيين هذا في الكتاب؛ فقال: «وقد زعمَ بعضهم أن (كتابَ الله)

(١) الكتاب : ١ / ٢٥٢ - ٢٥٣ .

(*) سورة النساء : من الآية رقم (٢٤) .

(٢) انظر الإنصاف : ١ / ٢٢٨ - ٢٢٩ .

نصبَ على قوله: (عليكم كتابَ الله)».[١]

وذلك بعد أن أوضح أن (كتاب الله) منصوبٌ على أنّه مصدرٌ مؤكِّدٌ (مفعول مطلق) لفعل مقدَّر، لم يظهر لدلالة ما تقدَّم عليه من قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ...، والمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا ما مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ الله عَلَيْكُمْ﴾.(**)

ففي ذلك دلالة على أنه مكتوبٌ عليهم. والتقدير: كُتِبَ ذلك عليكم كتابًا، ثم أضافه إلى فاعله؛ لفظ الجلالة (الله).[٢]

ويعدُّ هذا ردًّا من سيبويه على الكوفيين فيما زعموه من نصب (كتاب الله) بـ (عليكم). وهذا ما أوضحه أصحاب كتب الخلاف، كما ذكروا ردًّا على الكوفيين فيما زعموه من نصب (دلوي) في البيت بـ (دونكا)؛ بقولهم إنه إمَّا أن يكون (دلوي) في موضع رفع خبر مبتدأ مقدَّر، والتقدير: (هذا دلوي دُونَكَا). وإمَّا أنه في موضع نصب بفعل مقدَّر، والتقدير: (خُذْ دلوي دونَكَا)، و(دونك) مفسِّرٌ له.[٣]

رابعًا: امتناع التقديم أو التأخير في مكملات الجملة:

أ - الامتناع بين الحال وعاملها أو صاحبها:

٨٣- تقديم الحال على عاملها (الجار والمجرور):

٨٤- تقديم الحال على عاملها (الجار) وصاحبها هو الاسم المجرور:

٨٥- تقديم الحال على عاملها (اسم الإشارة (هذا)):

٨٦- تقديم الحال على صاحبها (الاسم المجرور)، ووقوعها بين الجار والمجرور:

يقول سيبويه: «واعلم أنه لا يقال: قائمًا فيها رجلٌ. فإن قال قائلٌ: اجعله بمنزلة راكبًا مرَّ زيدٌ، وراكبًا مرَّ الرجلُ، قيل له: فإنه مثله في القياس، لأنَّ فيها بمنزلة مرَّ، ولكنهم كرهوا ذلك

(٢) الكتاب: ١ / ٣٨٢.

(**) سورة النساء: الآية رقم (٢٣)، ومن الآية رقم (٢٤).

(٣) انظر الكتاب: ١ / ٣٨١-٣٨٢.

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه: ٥/ ١٥٩، وأسرار العربية: ١٦٤ - ١٦٧، والإنصاف: ١/ ٢٢٨- ٢٣٥، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ٣٧٣ - ٣٧٥.

فيما لم يكن من الفعل، لأنَّ فيها وأخواتها لا يتصرفنَ تصرُّفَ الفعلِ، وليس بفعل، ولكنهنَّ أنزلنَ منزلة ما يستغنى به الاسم من الفعل. فأجره كما أجرته العرب واستحسنتْ.

ومن ثم صار مررتُ قائمًا برجلٍ لا يجوز، لأنَّه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء. ولو حسُنَ هذا لَحَسُنَ: قائمًا هذا رجلٌ.

فإن قال: أقول مررتُ بقائمًا رجلٍ، فهذا أخبث، من قبل أنه لا يفصل بين الجار والمجرور، ومن ثم أسقط: رُبَّ قائمًا رجلٍ. فهذا كلامٌ قبيحٌ ضعيفٌ؛ فاعرف قبحه، فإنَّ إعرابه يسيرٌ. ولو استحسناه لقلنا هو بمنزلة فيها قائمًا رجلٌ، ولكن معرفة قبحه أمثل من إعرابه».(١)

ويقول في موضع آخر: «قبيحٌ أن تقول: عبدُ الله قائمًا فيها، كما قبُحَ أن تقول: قائمًا فيها زيدٌ».(٢)

يتضح من هذين النصين أنه يمنع الأنماط الآتية:

النمط الأوَّل: أتى به على صورتين:

الصورة الأولى: حال + عاملها جار ومجرور (خبر) + مبتدأ.

ويمثل لها بمثالين: قائمًا + فيها + رجلٌ. و قائمًا + فيها + زيدٌ.

والصورة الثانية: مبتدأ + حال + عاملها جار ومجرور (خبر).

ويمثل لها بمثال واحد: عبدُ الله + قائمًا + فيها.

ويعلل امتناع هذا النمط بأنَّه إذا كان العامل في الحال معنى – كمعنى الاستقرار المتعلق به الجار والمجرور – فإنه وإن كان مشبَّهًا بالفعل في العمل إلَّا أنه ليس بفعل ولا يتصرف تصرُّفه، فهو لذلك عاملٌ ضعيفٌ شأن العوامل المعنوية ولا يسمح بأن يتقدَّم عليه معموله.

يقول أبو الحسن الورَّاق: «وأمَّا إذا كان العامل معنى فعل، لم يجز تقديم الحال عليه، كقولك: المال لك خالصًا، فلو قلت: خالصًا المال لكَ، لم يجز لأن الفعل ليس بملفوظ به،

(١) الكتاب: ٢/ ١٢٤.
(٢) السابق: ٢/ ١٥٩.

وإنَّما اللام بتأويل الفعل، لأنها تفيد المِلْكَ، فلمَّا كان العامل ضعيفًا لم يجز تصريفُهُ».(١)

النمط الثاني: فعل + فاعل + حال + حرف جر + اسم مجرور (صاحب الحال).

مثل له بمثال واحد: مررْ + تُ + قائمًا + بـ + رجلٍ.

وعلل امتناعه بعلة امتناع النمط الأوَّل نفسها؛ حيث العامل حرف الجر (الباء) ليس بفعلٍ ولكنه عاملٌ ضعيفٌ فلا يتقدَّم معموله عليه.

ويختلف هذا النمط عن سابقه في أن صاحب الحال وصل إليه الفعل بحرف الجر فلا يعمل الفعل في حاله إلَّا بعد حرف الجر.

يقول ابن السرَّاج: «فإن كان الفعل لا يصل إلَّا بحرف الجَرِّ، لم يجز أن تقدِّم الحال على المجرور إذا كانت له، فتقول: مررتُ راكبًا بزيدٍ، إذا كان (راكبًا) حالاً لكَ، وإن كان لزيدٍ، لم يجز، لأن العامل في (زيدٍ) الباء، فلمَّا كان الفعل لا يصل إلى زيدٍ إلَّا بحرف جر، لم يجز أن يعمل في حاله قبل ذكر الحرف».(٢)

النمط الثالث: حال + عاملها (اسم إشارة (مبتدأ))+ خبر (صاحبها).

مثل له بمثال واحد: قائمًا + هذا + رجلٌ.

ولم يذكر علة امتناعه وإنَّما اكتفى بأن قال بعد النمط السابق: (ولو حَسُنَ هذا لحَسُنَ: قائمًا هذا رجلٌ). يلمح بذلك إلى أنَّ (اسم الإشارة) في العمل شأنه شأن (حرف الجر) في أنَّ كليهما عاملٌ ضعيفٌ لا يقوى على العمل فيما يتقدَّمه؛ فهما من العوامل المعنوية.(٣)

النمط الرابع: أتى به على صورتين:

الصورة الأولى: فعل+ فاعل + حرف جر+ حال+ اسم مجرور (صاحب الحال).

مثل لها بمثال واحد: مررْ + تُ + بـ + قائمًا + رجلٍ.

---

(١) علل النحو: ٣٧٢، وانظر: المقتضب: ٤/ ٣٠٠، والأصول في النحو: ١/ ٢١٥.

(٢) الأصول في النحو: ١/ ٢١٥، وانظر: المقتضب: ٤/ ٣٠٢–٣٠٣، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ١٥، وشرح المفصل: ٢/ ٥٩.

(٣) انظر: الأصول في النحو: ١/ ٢١٨–٢١٩.

الصورة الثانية: حرف جر(زائد)+ حال+ اسم مجرور لفظًا(مبتدأ)+خبر(مقدر).

مثل لها بمثال واحد: رُبَّ + قائمًا + رجلٍ +... (موجودٌ أو كائنٌ).

وعلل امتناعه بأن حرف الجرِّ لا يجوز أن يعمل النصب في اسمٍ قبل أن يعمل الجرَّ لأنه مفتقرٌ إلى الاسم المجرور ولا ينفصل عنه أبدًا؛ فهما كالكلمة الواحدة؛ فهو يقول في موضع آخر: «لأنّه قبيحٌ أن تفصل بين الجار والمجرور، لأنَّ المجرور داخلٌ في الجار، فصارا كأنهما كلمة واحدة».[1]

وفي ضوء الدراسات اللغوية الحديثة يُلاحظ في نص سيبويه الأول الآتي:

أولاً: يبرز الجانب الوصفي في هذا النص بوضوح شديد وذلك من خلال قوله: (فأجره كما أجرته العرب واستحسنتْ) الذي يمثل هدف الواصف اللغوي الذي يرجع الأحكام النحوية إلى الاستعمال اللغوي نفسه لمستخدمي اللغة وهم العرب؛ فعلى الرغم من أنه يبدأ بإصدار حكم الامتناع – (لا يقال: قائمًا فيها رجلٌ) – ثم يتبعه بتعليل لهذا الحكم، فإنه يختتم كلامه عن هذا الحكم بهذه العبارة. وهذا يدل على أن مناط الأحكام التي يذهب إليها إنَّما هو الاستعمال اللغوي للعرب، وما نطقت به فعلاً.[2]

ثانيًا: يلتقي فكر سيبويه في هذا النص مع فكر المدرسة التحويلية في أمرين:

الأوَّل: يهتم سيبويه بالتعليل لهذه الأنماط غير المقبولة كعادته ولكنه هنا يوضحها أكثر؛ واهتمامه هذا يدل على انتحائه سمت المنهج المعياري. وهذا المنهج من أساسيات المنهج التحويلي.[3]

الثاني: كما تتمثل هذه المعيارية في إصداره لأحكام الامتناع التي أشرنا إليها، ليس هذا فحسب، بل إنَّ هناك درجات للامتناع؛ فهناك ما (لا يجوز) وما (لا يحسن) وهناك ما هو أكثر امتناعًا فهو (أخبث)؛ فإذا كان: مررتُ قائمًا برجلٍ، (لا يجوز)، فإنَّ: مررتُ بقائمًا رجلٍ، (أخبث).

---

(٢) الكتاب : ٢ / ١٦٤ .

(٣) انظر: النحو العربي والدرس الحديث : ٥٥-٥٦ .

(١) انظر : النحو العربي والدرس الحديث : ١٥٦ .

يلتقي هذا مع ما يسميه تشومسكي درجات القواعدية Degrees of Grammaticalness؛ فمن أمثلته المنحرفة عن قوانين الترتيب في اللغة الإنجليزية:

*الولد قد يخيف الإخلاص. . The boy may frighten sincerity. *

فهو يقول إنها تنحرف بشكل من الأشكال عن مقابلتها غير المنحرفة:

الإخلاص قد يخيف الولد. . Sincerity the boy may frighten

ثم يقول إن هناك حالات واضحة جدًّا من حالات خرق قوانين نحوية بحتة، مثل:

* الإخلاص يخيف قد ولد أل.. Sincerity frighten boy may The *

* ولد أل يخيف قد الإخلاص. . Boy the frighten may sincerity. *

فهاتان الجملتان في أقصى درجات عدم الصحة النحوية.(١)

ب – الامتناع بين التمييز وعامله أو بين التمييز والظرف:

٨٧– تقديم التمييز على عامله:

يقول سيبويه: «ولا يُقَدَّم المفعول فيه فتقول: ماءً امتلأتُ، كما لا يقدَّم المفعول فيه في الصفة المشبَّهة، ولا في هذه الأسماء، لأنها ليست كالفاعل. وذلك لأنه فعل لا يتعدى إلى مفعول، وإنَّما هو بمنزلة الانفعال، لا يتعدى إلى مفعول، نحو كسرته فانكسر، ودفعته فاندفع. فهذا النحو إنَّما يكون في نفسه ولا يقع على شيء، فصار امتلأتُ من هذا الضرب، كأنَّك قلتَ: ملأني فامتلأتُ. ومثله: دحرجته فتدحرج. وإنَّما أصله امتلأتُ من الماء، وتفقأتُ من الشحم، فحذفَ هذا استخفافًا، وكان الفعل أجدرَ أن يتعدَّى إنْ كان هذا ينفذ، وهو – في أنهم ضَعَّفُوهُ – مثلُهُ».(٢)

يتضح من هذا النص أنَّه يمنع تقديم التمييز على عامله (الفعل المتصرِّف)؛ على نحو النمط الآتي: تمييز + فعل + فاعل.

ومثل له بمثال واحد: ماءً + امتلأْ + تُ.

(١) انظر: جوانب من نظرية النحو. (ترجمة: مرتضى جواد باقر): ١٠٢ – ١٠٣.
(٢) الكتاب: ١ / ٢٠٥.

ويذكر لهذا الامتناع علتين [١]:

الأولى: أن هذا الباب يشبه الصفة المشبهة غير أنه لا يعمل إلَّا في نكرة، ولَّما كانت الصفة المشبهة لا يتقدم ما عملت فيه عليها، فمن باب أولى أن لا يتقدَّم التمييز هنا.

الثانية: أنَّ التمييز هنا هو الفاعل في المعنى، ولَّما كان الفاعل لا يتقدم على فعله، فكذلك التمييز لا يتقدَّم على فعله.

فأصل الكلام: ملأني الماءُ، فـ(الماءُ) هو الفاعل، ثم لَّما أتينا بصيغة الانفعال منه وهي لا تتعدَّى إلى مفعول، قيل: امتلأتُ من الماء، ثم حذف حرفُ الجر استخفافًا، وانتصبَ (الماءُ) على التمييز؛ لأن الانفعال مبهمٌ يحتاج إلى تفسير له.

ويعلق الدكتور سعيد بحيري على هذا النص – تحت عنوان (ملحقات الفعل في القوة) – موضحًا من خلال نص سيبويه المشابهة الظاهرية الشكلية بين عمل الصفة المشبهة وعمل أفعال (الانفعال) في أنها لا تقوى قوَّةَ الفعل؛ يقول: «فهذه الأفعال بمنزلة الأفعال اللازمة (بمنزلة الانفعال)، نصب المفعول لوصول الفعل إليها إلَّا أنه نفاذٌ غير مباشر، والدليل على ذلك إطلاق مصطلح (المفعول فيه) عليه، كما يلزم موقعًا بعينه كمفعول الملحقات بالفعل، لأنَّها ليست كالفعل في القوة». [٢]

وقد ذهب الدكتور نهاد موسى إلى أن هذا النص يلتقي فيه سيبويه مع النحو التحويلي التقاءً واضحًا؛ حيث ذهب سيبويه إلى أنَّ أصل جملة: امتلأتُ ماءً، امتلأتُ من الماءِ، وهاتان الجملتان ترجعان إلى أصلٍ عميقٍ واحدٍ، وهو: ملأني الماءُ؛ إذ إنَّ (الماء) فاعل في المعنى أي في الأصل. وهذا يلتقي مع فكرة (البنية العميقة) وتحويلها إلى (بنية سطحيَّة) لدى التحويليين. [٣]

ويضيف الدكتور حماسة عبد اللطيف في هذا الجانب التحويلي في العربية عمقًا آخر؛ حيث يوضح أنَّ هذه البنية السطحيَّة تحولت من البنية العميقة لتؤدي غرضًا معيَّنًا يختلفُ

---

(٢) انظر لتوضيح هاتين العلتين بالتفصيل: شرح كتاب سيبويه: ٤ / ١٤١.
(٣) عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه: ١٧٩.
(١) انظر: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: ٧٠ – ٧١.

عن الغرض في البنية العميقة؛ فينبغي التركيز على دلالة البنية السطحية وإضافة معناها إلى المعنى الأصلي، وهذا ما تنبه إليه تشومسكي مؤخَّرًا، وخصوصًا في أحدث نظرياته (النظرية النموذجية الموسعة).(١)

٨٨- تقديم الظرف على تمييز العدد بعد المميَّز (العدد):

يقول سيبويه: «ولو قال: أتاكَ ثلاثون اليومَ درهمًا، كان قبيحًا في الكلام، لأنَّه لا يقوى قوَّةَ الفاعل، وليس مثل كَمْ لِمَا ذكرتُ لَكَ».(٢)

يمنع في هذا النص تقديم الظرف على تمييز العدد بعد المميَّز (العدد). يمنع ذلك في النثر فقط دون الشعر؛ ولذلك قال بعده مباشرةً: «وقد قال الشاعر:

على أنَّني بَعْدَمَا قَدْ مَضَى ثَلاثُونَ للهَجْرِ حَوْلاً كمِيلا

يُذَكِّرُنِيكِ حَنِينُ العَجُولِ ونَوْحُ الحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلا»(٣)

فهو يقرر بذلك امتناع نمط:

فعل + مفعول + فاعل (عدد) (مميَّز) + ظرف + تمييز العدد. في النثر فقط.

ويمثل له بمثال واحد: أتا + ك + ثلاثون + اليومَ + درهمًا.

وإذا كان سيبويه لم يعلل امتناع النمط رقم (٣١) الذي مثل له بمثال: العشرون لك درهمًا، فإنه هنا في هذا النمط المناظر له يوضح لنا العلة المانعة قائلاً: (لأنه لا يقوى قُوَّة الفاعل، وليس مثل كم لما ذكرتُ لك)؛ أي أنَّ العدد يعمل النصب في تمييزه تشبيهًا باسم الفاعل إلَّا أنَّه أضعف منه في العمل ولذلك لا يفصل بينه وبين معموله (التمييز).(٤) بخلاف حال (كم) مع (تمييزها) فقد جاز أن يفصل بينهما عوضًا لما منعته من التمكن؛ فهي تلزم صدر الجملة، وقد ذكر ذلك.

ويُلاحظ من ذلك أن العلة المانعة لهذا النمط مرتبطة بنظرية العامل النحوي التي توضح

(١) انظر: من الأنماط التحويلية في النحو العربي: ٢٨.
(٢) الكتاب: ٢/ ١٥٨.
(٣) السابق: الصفحة نفسها.
(٤) انظر: شرح المفصل: ٤/ ١٣٠، والمقتضب: ٣/ ٥٥.

أنه كلّما كان العامل قويًّا أتاح حرية الحركة لمعمولاته، والعكس كلّما ضعف العامل فإنه لا يتيح هذه الحرية الموقعية، بل يلزم معموله موقعًا ثابتًا.

جـ - الامتناع بين الصفة الأولى والصفة الثانية:

٨٩- تقديم الصفة الثانية على الصفة الأولى، إذا كانت الثانية مضافة إلى ضمير يعود على بعض الصفة الأولى:

يقول سيبويه: «ولو كان هذا على القلب كما يقول النحويون لفسد كلامٌ كثيرٌ، ولكان الوجه: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ جميلَه؛ لأنّك لا تقول: مررتُ برجلٍ جميلِهِ حسنِ الوجه. ولقال مررتُ بعبد الله معه بازك الصائِدَ به، فتنصبُ. فهذا لا يكون فيه إلّا الوصف، لأنه لَا يجوز أن تجعل المعرفة حالاً يقع فيه شيءٌ. ولم تقل جميلَه لأنّك لم ترد أن تقول إنه حسنُ الوجه في هذه الحال، ولا أنه حسنٌ وجهه جميلاً، أي في هذه الحال حَسُنَ وجهُهُ. فلم يرد هذا المعنى ولكنّه أراد أن يقول: هذا رجلٌ جميلُ الوجه، كما يقال: هذا رجلٌ حسنُ الوجه. فهذا الغالب في كلام الناس،....

فأما القلبُ فباطلٌ. لو كان ذلك لكان الحدُّ والوجه في قوله: مررتُ بامرأةٍ آخذةٍ عبدها فضاربته النصبَ، لأن القلب لا يصلح، ولقلت: مررتُ برجلٍ عاقلةٍ أمُّه لبيبةً؛ لأنه لا يصلح أن تقدِّم لبيبةً فتضمرَ فيها الأمَّ ثم تقول عاقلةٍ أمُّه».[1]

في هذا النص يمنع سيبويه تقديم الصفة الثانية على الصفة الأولى إذا كانت الصفة الثانية بها ضمير يعود على بعض الصفة الأولى؛ أي يمنع نمط:

فعل + فاعل + حرف جر + اسم مجرور (موصوف) + صفة ثانية (بها ضمير يعود على بعض الصفة الأولى) + صفة أولى.

مثل له بمثالين؛ صرَّح بالأوَّل: مرزْ + تُ + بـ + رجلٍ + جميلهِ + حسنِ الوجهِ.

ولمح بالآخر: مرزْ + تُ + بـ + رجلٍ + لبيبةٍ + عاقلةٍ أمُّه.

ويعلل امتناع هذا النمط بأن الصفة الثانية هنا بها ضمير يعود على بعض الصفة الأولى

(١) الكتاب: ٢/ ٥٠ - ٥١.

فلا تتقدَّم الصفة الثانية عليها لأنه لا يجوز الإضمار قبل الذكر؛ أي لا يجوز أن تضمر - في المثال الأول - الوجهَ قبل أن تذكره، ولا أن تضمرَ - في المثال الثاني - الأمَّ قبل أن تذكرها.(١)

وهذا النص من النصوص المشكلة عند سيبويه؛ وبالاستعانة بالشروح نستطيع أن ندرك أن مقصده فيه؛ أن بعض النحويين كانوا يذهبون إلى أن الصفة الثانية إذا لم يجز فيها التقديم على الصفة الأولى فلا تكون إلَّا حالاً، وهذا يرفضه سيبويه ويقول إن هذه الصفة الثانية سواءٌ جاز أن تتقدم أم لم يجز فهي لا تكون إلَّا صفة.(٢)

ويدلل على رأيه بالاحتكام إلى المعنى؛ فإنَّ المعنى - كما وضَّحَ - لا يتطلبُ الحالية وإنَّما يتطلبُ الوصفية.

وفي ضوء الدراسات اللغوية الحديثة يُلاحظ في نص سيبويه أمران:

أوَّلاً: تمثل المنهج الوصفي تمثلاً واضحًا؛ وذلك في قوله: (ولو كان هذا على القلب كما يقول النحويون لفسد كلامٌ كثيرٌ) وقوله:(فهذا الغالب في كلام الناس) فهو لا يعتدُّ بما يقوله النحاة هنا، وإنما المرجع الرئيسي لديه هو ما يقوله متكلمو اللغة.

ويعلق الدكتور أحمد ياقوت على ذلك؛ قائلاً: «يدل على أنَّ سيبويه يقدِّم ما يقوله الناس على ما يقوله النحاة إذا كان بين القولين اختلاف، ويرى أننا لو أخذنا بكلام النحاة في هذه الحالة لفسد كثير من كلام الناس. وهذه هي الوصفية في أجلى صورها».(٣)

ثانيًا: يلتقي مع المنهج التحويلي في فكرة البنية السطحية والبنية العميقة؛ حيث يوضح أن البنية السطحية: (مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ جميلِهِ)؛ التي بها صفتان متتابعتان، تحولت من بنيتين عميقتين: (مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ)، و(مررتُ برجلٍ جميلِ الوجهِ).

***

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه: ٦/ ١٣٢ - ١٣٤، والتعليقة: ١/ ٢٤٨ - ٢٥٠.
(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه: ٦/ ١٣٣، والتعليقة: ١/ ٢٤٨.
(٣) الكتاب بين المعيارية والوصفية: ٤٨ - ٤٩.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر (مادة الدراسة)

سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنْبَر، ت: ١٨٠ هـ)

- **الكتاب** – تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م.

ثانيًا: المراجع العربية:

١ – مراجع تراثية:

الأخفش (سعيد بن مسعدة البَلْخِي المجاشعي، توفي بعد سنة: ٢٠٧ هـ)

- **معاني القرآن** – دراسة وتحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد – عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م.

الألوسي (السيد محمود شكري البغدادي)

- **الضرائر و ما يسوغ للشاعر دون الناثر** – شرحه: محمد بهجة الأثري البغدادي – دار الآفاق العربية، القاهرة، ١٤١٨ هـ = ١٩٩٨ م.

الأنباري (كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، ت: ٥٧٧ هـ)

- **أسرار العربية** – تحقيق: محمد بهجة البيطار – مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٧٧ هـ = ١٩٥٧ م.

- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين** – تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.

البغدادي (عبد القادر بن عمر، ت: ١٠٩٣ هـ)

- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** – تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٩ م.

التنوخي (أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر المعري، ت: ٤٤٢ هـ)

- **تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم** – تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو – إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م.

الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، ت: ٤٧١ هـ)

- **دلائل الإعجاز** – قرأه وعلَّق عليه: محمود محمد شاكر – الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠ م.

ابن الجزري (شمس الملة والدين محمد بن محمد بن محمد بن علي، ت: ٨٣٣ هـ)

- **تقريب النشر في القراءات العشر** – تحقيق وتقديم: إبراهيم عطوة عوض – دار الحديث، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م.

ابن جني (أبو الفتح عثمان، ت: ٣٩٢ هـ)

- **الخصائص** – تحقيق: محمد علي النجار – الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م.

أبو حيان (أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، ت: ٧٤٥ هـ)

- **البحر المحيط** – دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١١هـ = ١٩٩٠ م.

ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن حمدان بن خالويه، ت: ٣٧٠ هـ)

- **مختصر في شواذ القرآن**(*) **من كتاب البديع** – نشره: برجستراسر – مكتبة المتنبي، القاهرة، د. ت.

الدَّاني (أبو عمرو عثمان بن سعيد، ت: ٤٤٤ هـ)

- **التيسير في القراءات السبع** – عني بتصحيحه: أوتو يرتزل – دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦ هـ = ١٩٩٦ م.

الدُّمياطي (شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني، الشهير بالبنَّاء، ت: ١١١٧ هـ)

- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر** – وضع حواشيه: أنس مهرة – دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨ م.

الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي، ت: ٣٧٩ هـ)

- **طبقات النحويين واللغويين** – تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم – دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية ١٩٨٤ م.

الزَّجَّاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، ت: ٣٣٧ هـ)

- **الإيضاح في علل النحو** – تحقيق: مازن المبارك – دار النفائس، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م.

(*) هذا العنوان صوَّبه الدكتور محمود محمد الطناحي (شواذ القراءات) ؛ انظر كتابه: مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي – مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م ، هامش صفحة ٤٠٤ .

ابن السرَّاج (أبو بكر محمد بن سهل بن السرَّاج، ت: ٣١٦ هـ)

- **الأصول في النحو** – تحقيق: عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩ م.

السِّيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، ت: ٣٦٨ هـ)

- **أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض** – تحقيق: محمد إبراهيم البنا – دار الاعتصام، القاهرة، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م.
- **شرح كتاب سيبويه:**

الجزء الأوَّل: حققه وقدَّم له وعلق عليه: رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبد الدايم – الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦ م.

والجزء الثاني: حققه وعلق عليه: رمضان عبد التواب – الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠ م.

والجزء الثالث: تحقيق: فهمي أبو الفضل – دار الكتب، القاهرة، ٢٠٠١ م.

والجزء الرابع: تحقيق: محمد هاشم عبد الدايم – دار الكتب، القاهرة، ١٩٩٨ م.

والجزء الخامس: تحقيق: محمد عوني عبد الرءوف – دار الكتب، القاهرة، ٢٠٠٣ م.

والجزء السادس: تحقيق: محمد عوني عبد الرءوف – دار الكتب، القاهرة، ٢٠٠٤ م.

ابن السيرافي (أبو محمد يوسف بن أبي سعيد، ت: ٣٨٥ هـ)

- **شرح أبيات سيبويه** – تحقيق: محمد الريح هاشم – دار الجيل، بيروت، ١٤١٦ هـ = ١٩٩٦ م.

السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت: ٩١١ هـ)

- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** – عني بتصحيحه: محمد أمين الخانجي – مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٢٦ هـ.
- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** – شرح وتعليق: محمد أحمد جاد المولي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلى محمد البجاوي – المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٦ م.

ابن الشجري (هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، ت: ٥٤٢ هـ)

- **أمالي ابن الشجري** – تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي – مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣ هـ = ١٩٩٢ م.

الشنتمري (أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري، ت: ٤٧٦ هـ)

- **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب** – حققه وعلق عليه: زهير عبد المحسن سلطان – دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢ م.
- **النكت في تفسير كتاب سيبويه** – تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان – معهد المخطوطات العربية، الكويت، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.

أبو الطيب اللُّغوي (عبد الواحد بن علي، ت: ٣٥١ هـ)

- **مراتب النحويين** – تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م.

ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل، العقيلي، المصري، الهمداني، ت: ٧٦٩ هـ)

- **شرح ابن عقيل** – تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد – دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م.

العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين، ت: ٦١٦ هـ)

- **التبيان في إعراب القرآن** – تحقيق: علي محمد البجاوي – دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.
- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين** – تحقيق ودراسة: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠ م.

الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، ت: ٣٧٧ هـ)

- **التعليقة على كتاب سيبويه** – تحقيق وتعليق: عوض بن حمد القوزي – دار المعارف بمصر، ١٩٩١ م.

الفيروزابادي (مجد الدين محمد بن يعقوب، ت: ٨١٧ هـ)

- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة** – حققه: محمد المصري – مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.

ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت:٢٧٦ هـ)

- **تأويل مشكل القرآن** – إعداد ودراسة: عمر محمد سعيد عبد العزيز – مركز الأهرام، القاهرة، ١٤١٠ هـ = ١٩٨٩ م.

المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد، ت: ٢٨٥ هـ)

- **المقتضب** – تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م.

ابن مجاهد (أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي، ت: ٣٢٤ هـ)

- **السبعة في القراءات** – تحقيق: شوقي ضيف – دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة ١٩٨٨ م.

ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، الإفريقي، المصري، ت:٧١١ هـ)

- **لسان العرب** – دار المعارف بمصر، ١٩٧٩ م.

الميداني (أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، ت: ٥١٨ هـ)

- **مجمع الأمثال** – تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.

النَّحَّاس (أبو جعفر أحمد بن محمد، ت: ٣٣٨ هـ)

- **شرح أبيات سيبويه** – تحقيق: أحمد خطَّاب – باب النصر، حلب، ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤ م.

ابن النديم (أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق المعروف بالورَّاق، ت: ٣٨٥ هـ)

- **الفهرست** – تحقيق: رضا تجدّد ابن علي بن زين العابدين الحائري المازندراني – دار المسيرة، طهران، الطبعة الثالثة ١٩٨٨ م.

ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، المصري، ت: ٧٦١ هـ)

- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** – تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٦ هـ = ١٩٩٥ م.
- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب** – تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٦ م.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** – تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١١ هـ = ١٩٩١ م.

الورَّاق (أبو الحسن محمد بن عبد الله، ت: ٣٢٥ هـ)

- **علل النحو** – تحقيق ودراسة: محمود جاسم محمد الدَّرويش – مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩ م.

ابن وَلَّاد (أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي، ت: ٣٣٢ هـ)

- **الانتصار لسيبويه على المبرد** – دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان– مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٦ هـ = ١٩٩٦ م.

ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، ت: ٦٤٣ هـ)

- **شرح المفصَّل** – مكتبة المتنبي، القاهرة، د. ت.

٢ – مراجع حديثة:

أحمد سعد محمد

- **الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي** – مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٩٩ م.

أحمد سليمان ياقوت

- **الكتاب بين المعيارية والوصفية** – دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩م.

أحمد المتوكل

- **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)** – منشورات عكاظ، الرِّباط، ١٩٨٨ م.

تمام حسان

- **اللغة بين المعيارية والوصفية** – دار الثقافة، الدَّار البيضاء، ١٩٥٨ م.
- **اللغة العربية معناها ومبناها** – الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣ م.

حلمي خليل

- **العربية والغموض دراسة لغوية في دلالة المبنى على المعنى** – دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨ م.

خالد عبد الكريم جمعة

- **شواهد الشعر في كتاب سيبويه** – دار العروبة، الكويت، ١٩٨٠ م.

خديجة الحديثي

- **دراسات في كتاب سيبويه** – وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٠ م.
- **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه** – مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ١٩٧٤ م.

خليل أحمد عمايرة

- **في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)** – عالم المعرفة، جدة، ١٩٨٤ م.

رمضان عبد التواب

- **بحوث ومقالات في اللغة** – مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٢ م.

سعيد حسن بحيري
- عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه – مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٩ م.

شوقي ضيف
- المدارس النحوية – دار المعارف بمصر، الطبعة السابعة ١٩٩٢ م.

صبري إبراهيم السيد
- تشومسكي فكره اللغوي وآراء النقاد فيه – دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩ م.

عبد الفتاح لاشين
- التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر – دار المريخ، الرياض، ١٩٨٠ م.

عبد القادر الفاسي الفهري
- اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية – دار توبقال، الرباط، ١٩٨٥ م.

عبده الراجحي
- النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج – دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٧ م.

علي النجدي ناصف
- سيبويه إمام النحاة – عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٩ م.

عوض حمد القوزي
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري – جامعة الرياض، الرياض، ١٩٨١ م.

فخر الدين قباوة
- التحليل النحوي، أصوله وأدلته – لونجمان، القاهرة، ٢٠٠٢ م.

مازن المبارك
- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه – دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٤ م.

مازن الوعر
- نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية– دار طلاس، دمشق، ١٩٨٧ م.

محمد إبراهيم عبادة
- الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه، عرض وتوجيه وتوثيق – مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٢ م.

- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية – مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الثانية ٢٠٠١ م.

محمد حماسة عبد اللطيف

- بناء الجملة العربية – دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣ م.
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث – جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٤ م.
- من الأنماط التحويلية في النحو العربي– مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠م.
- النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي – دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٠ م.

محمد الطنطاوي

- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة – دار المنار، القاهرة، ١٩٩١ م.

محمد عبد الخالق عضيمة

- فهارس كتاب سيبويه، ودراسة له – مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٧٥ م.

محمد علي الخولي

- قواعد تحويلية للغة العربية – دار المريخ، الرياض، ١٩٨١ م.

محمد كاظم البكّاء

- منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي – دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٩ م.

محمود سليمان ياقوت

- التراكيب غير الصحيحة نحويًا في (الكتاب) لسيبويه، دراسة لغوية – دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية ١٩٨٨ م، ٢٠٠٢ م (وهذه الطبعة الأخيرة مزيدة ومنقحة عن سابقتها).
- شرح جمل سيبويه – دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢ م .
- قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين – دار المعارف بمصر،١٩٨٥م.

محمود فهمي حجازي

- البحث اللغوي – مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٩٣ م.
- علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة – دار غريب، القاهرة، د. ت.
- علم اللغة العربية، مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية– دار غريب، القاهرة، د. ت.
- مدخل إلى علم اللغة – دار قباء، القاهرة، ١٩٩٨ م.

ميشال زكريا

- **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)** – المؤسسة الجامعية، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٦ م.

نهاد الموسى

- **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث** – دار البشير، عمّان، الطبعة الثانية ١٩٨٧ م.

٣ – مراجع مترجمة:

تشومسكي، نعوم

- **البنى النحوية** – ترجمة: يؤيل يوسف عزيز – دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧ م.
- **جوانب من نظرية النحو** – ترجمة: مرتضى جواد باقر – وزارة التعليم العالي، البصرة، ١٩٨٥ م.
- **المعرفة اللغوية: طبيعتها وأصولها واستخدامها** – ترجمة وتعليق وتقديم: محمد فتيح – دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٣ م.

ليونز، جون

- **اللغة وعلم اللغة** – ترجمة وتعليق: مصطفي التوني – دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٧ م.
- **نظرية تشومسكي اللغوية** – ترجمة وتعليق: حلمي خليل – دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥ م.

٤ – الدواوين:

بشر بن أبي خازم الأسَدِي

- **ديوان بشر بن أبي خازم** – تحقيق: عزَّة حسن – منشورات وزارة الثقافة، دمشق، الطبعة الثانية ١٩٧٢ م.

تميم بن مقبل

- **ديوان تميم بن مقبل** – تحقيق: عزَّة حسن – منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٦٢ م.

جرير بن عطية الخطفيّ

- **ديوان جرير بن عطية** – تحقيق: نعمان محمد أمين – دار المعارف بمصر، ١٩٨٦ م.

حسان بن ثابت

- **ديوان حسان بن ثابت** – تحقيق: سيد حنفي حسنين – دار المعارف بمصر، ١٩٨٣ م.

أبو ذؤيب الهذلي، والمتنخِّل الهذلي

- **شرح أشعار الهذليين** – صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري – تحقيق: عبد الستار أحمد فرَّاج – دار العروبة، القاهرة، ١٩٦٥ م.

ذو الرُّمَّة (غيلان بن عقبة العَدَويّ)

- **ديوان ذي الرُّمَّة** – رواية أبي العباس ثعلب – تحقيق: عبد القدوس أبي صالح – مؤسسة الإيمان، بيروت، ١٩٨٢ م.

رؤبة بن العجَّاج

- **ديوان رؤبة بن العجاج** – تحقيق: وليم بن الورد – دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٠ م.

الرَّاعي النميريّ

- **ديوان الراعي النميري** – تحقيق: راينهرت فايبرت – المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ١٩٨٠ م.

زهير بن أبي سُلْمَى المزني

- **شرح ديوان زهير بن أبي سُلمَى** – صنعه أبي العبَّاس ثعلب – نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٤٤ م – نشر الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤ م.

طفيل بن كعب الغنوي

- **ديوان طفيل الغنوي** – تحقيق: محمد عبد القادر أحمد – دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٦٨ م.

العبَّاس بن مرداس السُّلَمِي

- **ديوان العبَّاس بن مرداس** – تحقيق: يحيى الجبوري – منشورات وزارة الثقافة، بغداد، ١٩٦٨ م.

عَدِيّ بن زيد العبَّادِيَ

- **ديوان عدي بن زيد** – تحقيق: محمد جبار المعيد – منشورات وزارة الثقافة، بغداد، ١٩٧٥ م.

عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي

- **شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة** – تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الأندلس، بغداد، الطبعة الرابعة ١٩٨٨ م.

الفرزدق (همَّام بن غالب بن صعصعة)

- **ديوان الفرزدق** – دار صادر، بيروت، د. ت.

كُثَيِّر عَزَّة

- **ديوان كُثَيِّر عَزَّة – تحقيق: إحسان عبَّاس – دار الثقافة، بيروت، ١٩٧١ م.**

كعب بن مالك الأنصاري

- **ديوان كعب بن مالك – تحقيق: سامي مكي العاني – مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٦ م.**

الكميت بن زيد الأسدي

- **ديوان الكميت بن زيد – جمع وتقديم: داود سلُّوم – مكتبة الأندلس، بغداد، ١٩٦٩ م.**

لَبيد بن ربيعة العامري

- **ديوان لبيد – تحقيق: إحسان عبَّاس – وزارة الإعلام، الكويت، الطبعة الثانية ١٩٨٤ م.**

المرَّار الفقعَسِيّ

- **ديوان المرار الفقعسي، ضمن (شعراء أمويون) – تحقيق: نوري حمدي القيسي – مكتبة النهضة العربية، بغداد، ١٩٨٥ م.**

مزاحم بن الحارث العقيلي

- **ديوان مزاحم العقيلي – تحقيق: كرنكو، ليدن، ١٩٢٠ م.**

ابن ميادة

- **شعر ابن ميادة – جمعه وحققه: حنا جميل حداد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٢ م.**

النَّابغة الجعدي

- **شعر النابغة الجعدي – تحقيق: عبد العزيز ربَّاح – المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٦٤ م.**

النَّابغة الذبياني

- **ديوان النابغة الذبياني – تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم – دار المعارف بمصر، ١٩٧٧ م.**

٥ – الرسائل الجامعية:

صبحي إبراهيم عبد الجواد الفقي

- **نظام ترتيب الكلام في الجملة العربية في ضوء النظرية التحويلية – رسالة ماجستير – كلية الأداب – جامعة طنطا، ١٩٩٤ م.**

فكري محمد أحمد سليمان

- **الحذف والتقدير عند سيبويه دراسة تفسيرية معيارية – رسالة دكتوراه – كلية الألسن – جامعة عين شمس، ١٩٨٨ م.**

محمد سالم صالح سالم موسى

- **الدلالة وأثرها في التقعيد النحوي عند سيبويه** – رسالة دكتوراه.– كلية دار العلوم – جامعة القاهرة، ٢٠٠٠ م.

محمد ناصر صالح حميد

- **تحليل سيبويه للجملة الفعلية في ضوء علم اللغة الحديث** – رسالة دكتوراه – كلية الآداب – جامعة الإسكندرية، ١٩٩٦ م.

معصومة عبد الصاحب محمد حسن

- **الجملة الفرعية في اللغة العربية بين تحليل سيبويه والقواعد التحويلية، دراسة توليدية تحويلية** – رسالة دكتوراه – كلية الآداب – جامعة الإسكندرية، ١٩٩٥ م.

٦ – الدوريات:

قمر أحمد مصطفى القصاص

- **المصطلحات النحوية في كتاب سيبويه** – مجلة الزهراء – كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات – جامعة الأزهر – العدد الحادي عشر ١٤١٣ هـ = ١٩٩٣ م. (من ص ٣٢٥ إلى ص ٣٩٧)

ثالثًا: المراجع الأجنبية:

Baker، C. L.

- **Introduction to Generative Transformational Syntax**، Prentice - Hall، New Jersey، 1978.

Lyons، John.

- **New Horizons in Linguistics**، Penguin Books، 1972.

Palmer، Frank.

- **Grammar**، Penguin، London، 1984.

Robins، R. H.

- **General Linguistics ; an Introductory Survey**، Longman، Britain، 1975.

Wordhaugh، Ronald.

- **Introduction to Linguistics**، New York، 1972.

***

فهرس الكتاب

***